



أصول القضية الكردية

بمكهی زین



بنکه‌ی زین

صلاح جمور

أصول القضية الْكُرْدِيَّة

الترجمة عن الفرنسية: د. سعاد محمد خضر،
الاستاذة المساعدة في جامعات: بغداد، موسكو، صنعاء سابقاً

بنکهی زین

السليمانية ٢٠١٩

المشرف العام للمطبوعات: صديق صالح

الكتاب: اصول القضية الكردية

المؤلف: الدكتور صلاح جمور

المترجمة: الدكتورة سعاد خضر

التنضيد: سهيل

التصميم: لاسن

غلاف الكتاب: أحمد سعيد

عدد المطبوع: ٥٠٠

رقم الایداع: لسنة ٢٠١٧ من المديرية العامة للمكتبات العامة

سنة الطبع: ٢٠١٩

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة ذين

**بنكى زين
مرکز زین للتوثيق والدراسات**

العراق: إقليم كردستان، السليمانية، الشارع ١١ بيره مكون، محلة ١٠٧ بيرهان، بجانب مسجد الشيخ فريد

آسياسيل: ٠٧٧٠١٤٨٤٦٣٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ كورك ٧٥٠١١٢٨٣٠٩ ص. ب: ١٤ بختياري

الموقع: www.zheen.org البريد الإلكتروني: info@zheen.org

الاهداء

- اهدي كتابي هذا الى كُردستان، بلادي، مهدًا من مهد الانسانية، واليوم يعيش مظلوماً مع الاسف.
- الى الشعب الْكُرْدِي، شعبي، لشجاعته ولمعاناته.
- الى الامير عزيز خان، جدي الاكبر، لثبله.
- الى عبد الرحمن آغا، والدي، الذي لم يتوقف عن تشجيعي في طريق المعرفة.
- الى بدرية خان عبد الرحمن، التي علمتني الحب والصبر.
- الى تابان، زوجتي، التي الهمني حبها وتشجيعها القوة لإنها هذا العمل.



بنکه‌ی زین

الحتويات

الصفحة	عناوين المواضيع	المقدمة
١١		
٢١	ما قبل الحرب العالمية الأولى	١
٣١	(١) الامارات الكردية (٢) معاهدات ارضروم (١٨٤٧-١٨٢٣) (٣) مصالح روسيا وأوربا في كردستان	
٣٩		
٥٣	الحرب العالمية الأولى: الاحتلال، والاتفاقيات السرية (١٩١٨-١٩١٤)	٢
٦٤	(١) احتلال روسيا لكردستان وإنكلترا لميزوبوتاميا (٢) اتفاقية القدسنية (مارس ١٩١٥)	
٧٠	(٣) اتفاقية سايكس - بيكو (مايو ١٩١٦)	
٨٣	من هذه أكتوبر ١٩١٨ إلى التوقيع على معاهدة فرساي في يونيو ١٩١٩	٣
٩١	(١) اتفاقية لويد جورج - كليمونصو (ديسمبر ١٩١٨) (٢) اتفاقية لونج - بيرانجيه (فبراير ١٩١٩)	
١٠٢	(٣) مؤتمر السلام في باريس (يناير - يونيو ١٩١٩)	
١١٩	من التوقيع على معاهدة فرساي (يونيه ١٩١٩) إلى مؤتمر سان ريمو في ابريل (١٩٢٠)	٤
١٢٩	(١) موقف الحلفاء: من معاهدة فرساي في يونيو ١٩١٩ إلى مؤتمر لندن في (فبراير ١٩٢٠)	
١٤١	(٢) اتفاقية كورزون - بيرتوليه (ديسمبر ١٩١٩، ومؤتمر لندن فبراير ١٩٢٠) (٣) مؤتمر سان ريمو (ابril ١٩٢٠)	
١٥١	مؤتمر السلام في سيفير (اغسطس ١٩٢٠) والمحاولات الكردية لإنشاء الدولة	٥
١٦٣	(١) معاهدة سيفير، (اغسطس ١٩٢٠) (٢) المحاولات الكردية لإنشاء الدولة (١٩٢١-١٩١٩)	
١٧٥	(٣) الادارة الكردية للشيخ محمود الحميد وموقف إنكلترا (١٩٢١-١٩١٨)	
١٨٩	من مؤتمر لندن الثاني (فبراير ١٩٢١) إلى نهاية مؤتمر لوزان (يوليه ١٩٢٣)	٦
٢٠٠	(١) مؤتمر لندن الثاني (فبراير - مارس ١٩٢١) (٢) مؤتمر القاهرة، (مارس ١٩٢١)	
٢١١	(٣) مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣)	

عصبة الامم

٧

- (١) تقديم قضية الموصل الى عصبة الامم
(٢) المباحثات ولجنة تقصي الحقائق وقرار مجلس عصبة الامم
(٣) الالتزامات البريطانية والعراقية تجاه الانكاد
- ٢٣١
٢٤١
٢٥٧
٢٦٩
- خاتمة
- المصادر والمراجع
- الوثائق
- (١) وثائق رسمية غير منشورة
(٢) وثائق رسمية منشورة
(٣) مذكرة
(٤) مجلات وホリيات رسمية
- ٢٩٥
٢٩٦
٣٠٣
٣٠٥
- الأعمال
- (١) دراسات اكاديمية
(٢) تاريخ حياة (بيوغرافية)
(٣) المراجع
- ٣٠٦
٣٠٨
٣٠٩

شکر

اسمحوا لي اولاً، ان اعبر عن امتناني العميق للسيد **هاريش كابور**، الاستاذ في معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف، واد وجهني في البداية نحو دراسة العلاقات الدولية، ثم أشرف على بحثي بعد ذلك. وكانت توجيهاته وإرشاداته ثمينة جداً، في اثناء كتابة اطروحتي. واتوجه بشكري ايضاً الى السيد **محمد رضا جليلي**، الاستاذ المساعد في الكلية، وصاحب العديد من الدراسات حول الشرق الاوسط، حيث كانت ملاحظاته واقتراحاته مفيدة جداً لي. وأند ان اعبر عن امتناني العميق للسيد **جيرو شاليان المستشار** في مركز البحوث والدراسات والتحليل في وزارة الخارجية في باريس، وصاحب الكثير من الدراسات عن الاقرداد. وأعبر عن امتناني العميق للسيد **شاليان**، الذي كان عضواً في لجنة التحكيم في مناقشة اطروحتي.

ولن أنسى أن أُعبر عن إحترامي الكبير للصادقة الآنسة **ديبورا مارسينيز**، التي شجّعني وساندّتني خلال مدة عملي، واد قرأت وأعادت قراءة مخطوطة رسالتي. وأُعبر كذلك عن شكري للسيد **ميغيل بوشار** صديقي، الذي أبدى إهتماماً خاصاً بموضوع اطروحتي، وايضاً إن مساعدة صديقي السيد **ستيفن بيشا**، ثمينة جداً، لانه راجع المخطوطة واشكّره لذلك. واتوجه بشكري كذلك للسيد **جزرج نيدجر**، الرئيس السابق للاتحاد السويسري - الكردي؛ فقد تبادلنا الآراء الفلسفية والسياسية في مناسبات كثيرة؛ وعلى وجه الخصوص شكري العميق لانه راجع النسخة النهائية للأطروحة. ويجب علي في هذا السياق ان اذكر صداقتي الكبيرة مع الجنرال **عزيز عقراوي** وزير الدولة السابق، وصاحب القاموس الكردي، والدراسات العديدة عن الاقرداد. ولامسيات عديدة كنت اقرأ لها صفحات من رسالتي وكان لإهتمامه بالاطروحة وتاريخ الدبلوماسية الكردية، اثره الثمين في عملي. وليس يامكاني في هذا السبيل ان اذكر جميع اصدقائي الاقرداد الذين ساندوني بهذا الشكل او ذاك في انجاز عملي، وكل إمكانني ان اعترف لهم جميعاً بالجميل.

ولأن عملي يفرض صلات بالمكتبات والمكتبيين تمتّعت بالتعاون العميق من قبل هؤلاء جميعاً، وachsen بالذكر مكتبات المعهد التي اظهرت لي التعاون القائم وكانت مساعداتهم ثمينة جداً. وأعبر عن شكري للطف وخدمات العاملين والعاملات في مكتبات الامم المتحدة وقصر الامم في جنيف، حيث استطعت الحصول على جميع الوثائق حول تاريخ الاقرداد

و حول قضية الموصل، كما و اشكر العاملين في مكتبة جامعة جنيف لإمدادهم الدائم إياي
بالمصادر التي أحتاجها لاستكمال تحضيري للرسالة.

و اعبر عن شكر خاص للسادة: 'جورج اني صعب'، و 'هwoo- ترو بخوين' الاسماء في قسم
القانون الدولي في المعهد، على ما ابدوه تجاهي من صدقة و تشجيع. و اشعر بالامتنان العميق
للسيد 'دافيد ولفر'، الاستاذ المساعد بالمعهد. فلن انسى المشاورات والاراء التي تبادلناها
حول الشؤون الدولية والقضية الكردية طيلة سنوات دراستي بالمعهد. و اخص بالشكر
السيدين: 'نيكول بونديه'، و 'فرانسوز ياسكينية' العاملتين في سكرتارية المعهد، للطفهم
واهتمامهم. وفي النهاية، اود ان اجد انه من المناسب ان احي جهود 'دام كاترين نيدرينسكي'
في تهيئة افضل الظروف لادارة مناقشة اطروحتي. و اخص بالذكر جامعة جنيف و اقدم لها
شكري الجليل لمساعدتي في تمويل نشر اطروحتي.

مقدمة

لماذا لم يستطع الاكرااد انشاء دولة مستقلة عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، وبعد اعتراف الحلفاء في مؤتمر باريس للسلام في (١٩١٩) بحق كُردستان في الاستقلال، مثلها في ذلك مثل العراق، وسوريا، وأرمينيا، وفلسطين؟ وتحاول الدراسة الحالية تقديم إجابة على ذلك السؤال الأساسي، وعلى غيره من الأسئلة المتعلقة بـمواقف انكلترا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة وتركيا العثمانية، وتركيا الكمالية؛ وكذلك بـمواقف الاكرااد اتجاه اقامة دولة في كُردستان.

لقد لعبت انكلترا وفرنسا دوراً رئيساً في تاريخ دبلوماسية كُردستان بعد الحرب العالمية الأولى. وخلال عشر سنوات ظلت قضية كُردستان -أي مشكلة تقسيم اراضي ونفط كُردستان- تسعى للعلاقات الفرنسية - الانجليزية بشكل ما في آسيا الصغرى. أنها دراسة للعلاقات الدولية. وكل دراسة للعلاقات الدولية لا بد أن تتعلق في الأساس بتاريخ الدبلوماسية، والفلسفة السياسية والقانون الدولي. وبهتم نظام العلاقات الدولية على وجه الخصوص، بالعلاقات بين الدول حيث تصبح الدولة في هذا الميدان اللاعب الرئيسي. في حين ان الدراسات المختارة ستدور اما حول العلاقات المتباينة بين دولتين، او السياسة التي تتبعها احدى الدول او عدد من الدول تجاه دولة ما، او دراسة احدى مشاكل العلاقات الدولية.

والعلاقات الدولية في الدراسة الحالية، إنما تعني على وجه الخصوص، العلاقات بين الحلفاء، انكلترا، وفرنسا، وایطاليا، وروسيا، والولايات المتحدة، فهم الحلفاء الذين انتصروا في الحرب العالمية الاولى، وضعوا قواعد السلام مع تركيا. وواقع الامور يقول: ان الدولة ليست اللاعب الوحيد على الساحة في العلاقات الدولية، اذ توجد كيانات ليست بدولة او باقطاعيات فرضت نفسها كلاعبات او شخصيات مهمة في السياسة الدولية وال العلاقات الدولية، كما هووضع كُردستان مابين الاعوام (١٩٢٥-١٩١٤). وستعمل على تقديم شروحات لفرضيتنا هذه.

وحتى حلول الحرب العالمية الاولى، تم تقسيم كُردستان - بلد الاكرااد - مابين الامبراطورية العثمانية غرباً، والامبراطورية الفارسية شرقاً. وكان ذلك البلد الشاسع بمساحته التي تبلغ مائة الف كيلومتر مربع، مأهولاً منذآلاف السنين بالشعب الكردي. وعرفه التاريخ والادب كما عرفته شعوب المنطقة بأنه بلد كُردي. ولم تتمتع كُردستان قبل ذلك التاريخ، بآية كيتونة قانونية او سياسية محددة تماماً في ظل حكم امبراطوريتين.

وكانت الامبراطورية العثمانية، كالامبراطورية الفارسية تتكون من بلدان احتوت العديد من الشعوب والاتنيات. وكانت هناك حدود لراضي البلدان والاقاليم تبعاً لصفاتها الوطنية او الاتنية. في حين توزعت القوميات في ظل الامبراطورية العثمانية بين المناطق استناداً الى دين الاسلامي والمسيحي.

ومع ذلك، فإن كُردستان كانت في الاساس تتكون من امارات واقطاعيات تابعة للقبائل يحكمها اكراد يعرفون بالمير 'الامراء'، والاغوات 'الاسياد'. وحتى حلول بدايات القرن العشرين، لم يكن للسلطات المركزية العثمانية والفارسية اي تأثير في اغلب الاحيان على الحياة الداخلية المحلية في بلد الاقراد.

وتسبب تراكم المشاكل الاقتصادية، والسياسية للامبراطورية العثمانية في اضعاف السلطة المركزية وظهور الحركات القومية والانفصالية لدى الشعوب الخاضعة للسيادة التركية. وفي كُردستان، كانت انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري في (١٨٧٩-١٨٨٢)، اول محاولة كُردية للتوحد المناطق الكُردية واقامة دولة كُردستان. ورغم فشل تلك الحركة، لم تنتفع شعلة الآمال الوطنية الوليدة في وجدان الشعب الكُردي.

وعشية الحرب العالمية الاولى، كان الاقراد، كما هو حال الشعوب الاجنبية الخاضعة لتنفذ السلطات العثمانية، يطمحون للاستقلال وانشاء الدولة الوطنية. ولكن الحركة الكُردية الوطنية لم تكن فاعلة حسب ما فيه الكفاية لتأييد حق الاقراد في الاستقلال على الصعيد الدولي، او لكي تكون احد اللاعبين في ميدان العلاقات الدولية.

اما المكانة التي استطاعت كُردستان احتلالها في ميدان العلاقات الدولية، فلا تعود تماماً الى نتيجة لدور لعبه الاقراد انفسهم، وإنما الى لمكانة الهمة التي يحتلها نفط كُردستان وموقعه الاستراتيجي اثناء تلك المرحلة في سياسة الحلفاء ما بين (١٩١٤-١٩٢٥). ويعود ذلك الاهتمام дипломاسي ولو قليلاً بالأكراد، خلال تلك الحقبة، الى الدور الكبير الذي لعبه الجنرال شريف باشا، ومبادراته الشخصية اكثر مما يعود الى مجمل الحركات الكُردية.

ومع ذلك، ومنذ بداية الحرب، توجه الحلفاء نحو تقسيم الامبراطورية العثمانية وهذا ما تسبب في ظهور نزاع حول مكانة كُردستان في العلاقات الدولية. وقبيل الحرب، تسبب اكتشاف النفط، وال الحاجة لتأمين الخط الاستراتيجي، مشروع خط برلين - بغداد، في أن تتفق اراضي كُردستان بأهمية خاصة في المحادثات التي جرت بين الدول الاوربية الكبرى و الامبراطورية العثمانية.

بل واكثر من ذلك، فمع نهاية مؤتمر السلام في باريس (١٩١٩) كان تدخل “لويد جورج” رئيس حكومة انكلترا، قد سمح علناً بأن تكون كُردستان احدى البلدان الخاضعة لانتداب دول الحلفاء او عصبة الامم.

ووفقاً لاعلان الرئيس “ولسون” وتوجهات الحلفاء، حصلت الشعوب التي كانت خاضعة قديماً للسلطات العثمانية، بعد مرحلة انتقالية تحت الانتداب، على استقلالها الوطني. ويجب التعامل اذن مع مستقبل بلاد ما بين النهرين “العراق” وسوريا وارمينيا وفلسطين.

ومع ذلك، فان الاتفاق الثلاثي الذي تم في لندن في ابريل (١٩٢٠)، وتم التوقيع عليه في مدينة سيفير في اغسطس، بين انكلترا وفرنسا وایطاليا اعترف باستقلال مناطق كُردستان الغربية. وأخيراً، فقد بلور الاتفاق الثلاثي بين الدول الحلفاء وتركيا، اهداف تلك الدول بالاعتراف بالحكم الذاتي لجزء من كُردستان فقط ومن ثم استقلاله.

علي اي حال، فان الاعتراف بتأييد اقامة دولة كُردية في غرب كُردستان، انما يعني ان انكلترا لا تهدف الى الاعتراف بوجود حركة كُردية وطنية، او حتى الاعتراف في الاقل بحق الشعب الكُردي في تقرير مصيره. وتهدف انكلترا في الاكثر الى رعاية مصالحها في المنطقة، بجعل كُردستان حجر عثرة بين تركيا وروسيا من جهة وبين بلاد ما بين النهرين من جهة اخرى.

وخلال بحثنا فقد اتضح لنا ان مشكلة كُردستان قد تمت دراستها في ميدان العلاقات الدولية كونها موضوعين مرتبطين: الارض الكُردية ومشكلة النفط. وأصبح من المهم جداً وبعد الحرب العالمية النظر الى ان القضية ليست قضية الكُردية بحد ذاتها، بل في الاكثر قضية نظام جزء من كُردستان وتبعيته لهذه الدولة او تلك، وان الاهتمام الاكبر كان موجهاً نحو مشكلة تقسيم النفط بين انكلترا وفرنسا. وكُردستان ليست دولة، ولم تقدمها في دراستنا الحالية ككيونة دولة. ومع ذلك، فقط اعتبرنا كُردستان بلداً او ارضاً مرشحة لتكون دولة، وقمنا بدراسة مسيرة تكوينها واسباب فشلها.

علمًا ان احدى الحقائق المهمة جداً في تاريخ الشعب الكُردي المعاصر، هو الاعتراف بالحكم الذاتي لجزء من كُردستان ومن ثم استقلاله في معاهدة دولية. وفي واقع الامر، فان مطالبة الاكراد باحترام حقوقهم ليس نداءً او مذكرةً او طلباً لا يستند الى معاهدة سيفر والموج (٦٤، ٦٢)، ومع ان تلك المعاهدة لم يتم تطبيقها، الا ان ذلك يُعد انجازاً تاريخياً للاكراد.

وهم، ام حقيقة؟

- هل ترتكز تلك المعاهدة على بعض الاعتبارات المعينة الحقيقية، ام انها مجرد اتفاق املنته الظروف السياسية والdiplomatic؟

- هل كانت توجد دول او امارات كردية مستقلة قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى؟
 - ماذا كان نظام كردستان مابين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية؟
 - ماذا كان وضع كردستان في الدبلوماسية السرية للحلفاء اثناء الحرب العالمية الاولى؟
 - كيف اصبحت كردستان موضوعاً على صعيد العلاقات بين الدول الكبرى في ذلك العصر؟
 - ماذا كان تأثير "مبادئ" الرئيس "ولسن" على القادة الاقراديون وعلى الدبلوماسية السرية، وعلى السياسة الامبرالية للدول الاوربية الكبرى؟
 - ما هو موقع اراضي كردستان ونطافتها في العلاقات بين انكلترا وفرنسا؟
 - ما هي تلك الظروف السياسية والدبلوماسية التي أدت الى التوقيع على معاهدة سيفر، ثم على عدم تطبيقها؟
 - ما هو موقف انكلترا وفرنسا تجاه انشاء دولة كردية مستقلة؟
 - ما الذي منع الاقراديون من إقامة دولتهم المستقلة كما فعل كل من العراق وسوريا؟
 - ماذا كان تأثير الحركة الكمالية؟
 - كيف تم التوقيع على معاهدة الكمالية؟
 - كيف تم التوقيع على معاهدة لوزان؟
 - هل كانت تلك المعاهدة تتواافق وحقيقة المنطقة وتتفق مع القانون الدولي، أم هي اتفاق املته الظروف السياسية؟
 - لماذا خلقت انكلترا دولة العراق؟ ولم تقم بانشاء دولة في كردستان؟
 - ماذا كانت سياسة فرنسا تجاه قضية كردستان ونطافتها؟
 - لماذا عارضت فرنسا اقامة دولة في كردستان؟
 - ما هو موقف الولايات المتحدة تجاه كل ذلك؟
 - ما هي أهمية نفط كردستان في دبلوماسية الدول؟
 - كيف ظهرت قضية ولاية الموصل "كردستان الجنوبية" في ميدان العلاقات الدولية؟
 - ما هو موقف عصبة الامم من قضية الموصل؟
 - هل كان قرار عصبة الامم متوافقاً مع القانون الدولي، أم مع مصالح انكلترا؟
 - ماذا كان تأثير نتائج قرار عصبة الامم على مستقبل الاقراديون، والسلام وعلى الاستقرار والامن في المنطقة؟
- تلك كانت التساؤلات الاساسية المكونة لمحتوى البحث ومحاولات الاجابة عليها.

**

المصادر:

الوثائق المستخدمة للتحضير لهذه الدراسة، وثائق رسمية بريطانية، فرنسية، أمريكية، تركية، عراقية، كردية ولعصبة الام. وتم الرجوع اليها ومراجعتها بشكل نظامي منهجي أثناء تحضير الرسالة. كما تمت دراسة تلك الوثائق دراسة تأريخية قدر الامكان. ولأن الدور الذي لعبته انكلترا في قضية كردستان كان مهمًا جدًا، كانت اولوية الاهتمامات موجهة للمصادر البريطانية. واهم مصادرنا كما يأتي:

(١) وثائق السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٩-١٩٣٩؛ وتحوي تلك الوثائق محاضر جلسات مؤتمر لندن الاول، ومؤتمر سان ريمو، ومؤتمر لندن الثاني، ومؤتمر لوزان. وكذلك نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية للمجلس الاعلى للحلفاء من يونيو ١٩١٩ وحتى سنة ١٩٢٦. وتلك الوثائق مسجلة في وزارة الخارجية في سجل سري موثمن.

(٢) وثائق الشؤون الخارجية البريطانية: تقارير وأوراق سرية من مطبوعات وزارة الخارجية البريطانية ومجلس الوزراء، وكذلك البرقيات وتعليمات السياسة الخارجية الانكليزية المرسلة الى المفوضين البريطانيين في القسطنطينية وبغداد من جهة، والتقارير والرسائل والبرقيات التي يرسلها هؤلاء المسؤولون الى وزارة الخارجية من جهة اخرى. والاختلاف بين هاتين المجموعتين، هو أن المجموعة الاولى ذات طبيعة دبلوماسية، في حين ان المجموعة الثانية تتعلق بالسياسة الخارجية.

وفي مواجهة غزاره الوثائق البريطانية، كان من الصعب إيجاد ما يكون من مصادر كردية وذلك لأسباب مختلفة. اولاً، يفرض المتنطق الاهتمام بتاريخ المنتصر. ولذلك نجد غالباً وثائق حول المنتصر اكثر مما يوجد حول من تلقى الهزيمة. وقد تمت هزيمة الارکاد، ولم تكن كردستان قد أصبحت دولة قادرة على عقد المعاهدات، او الاتفاقيات، او إجراء أية تصرفات دبلوماسية أخرى كان يمكن ان توجد اليوم في خدمة الباحثين. ولم تكن الحركة الكردية في مجملها مُنظمة بما فيه الكفاية، لكي تحتفظ بوثائق في أرشيف مركزي مثلًا. وفي واقع الامر، لا يمتلك الارکاد ارشيفات وطنية.

وزيادة على ذلك، وفي كل كردستان لم تكن توجد جامعة واحدة او حتى مركز للباحثين، ولذلك كانت معظم الوثائق السياسية حول الارکاد وحول كردستان يتم ايداعها في القسطنطينية. ولكن، تم حرق تلك الوثائق و إتلافها، وكان حالها مثل جميع الاعمال المدونة باللغة الكردية اثناء سنوات عملية "ترزيك" المجتمع الكردي التي نظمها مصطفى كمال اناتورك منذ سنة ١٩٢٥.

وكانت الرابطة الکردية، هي المنظمة الرئيسية منذ عام ۱۹۲۴. ومصادرنا الاساسية حول الرابطة هي المذكرات الموجهة لعصبة الام، الى جانب نشريات الرابطة. وقد تشير تلك المذكرات الى النداءات المتواصلة الى المجتمع الدولي حول حق الاكراد في الحكم الذاتي والاستقلال الوطني.

ومصادرنا الثاني الرئيسي کردي، هو مجلة 'ذين'، لسان حال الرابطة: رابطة تقدم کردستان [کردستان تعالي جمعيتي] وصدرت المجلة في القسمطنطينية بعید الحرب العالمية الاولى ۱۹۱۸، وواصلت الصدور حتى اكتوبر ۱۹۱۹. وتکمن اهمية المجلة في ان اعدادها الخمسة والعشرين تحوى عشرات المقالات كتبها اهم كبار الساسة الاكراد بخصوص تصرفات الحلفاء تجاه استقلال کردستان.

وأخيراً، عثينا على مذكرات 'رفيق حلمي' سكرتير الشیخ محمود. وتعد مذكراته مصدرأً مهمأً لتحليل السياسة البريطانية لادارة الشیخ في کردستان الجنوبيه. ولايمكن الاستغناء عن مذكرات 'جادت بدرخان'، والذي هو واحد من اهم قادة الاكراد، من اجل تفهم افضل للسياسة البريطانية امام محاولات الاكراد لاقامة دولة مستقلة في کردستان الغربية. على اي حال، فقد قمت بدراسة ما يقارب اكثر من الف وثيقة من ارشيف عصبة الامم. وتلك الوثائق المستخدمة في مجال دراستنا هذه، قد تم نشر معظمها لأول مرة. ومصادرنا من الأرشيف مرتبة في القسم السياسي، القائمة الثانية وتلك الأرشيفات مرتبة في عشر علب تحت العناوين الآتية:

- أرشيف حول قضية الموصل؛
 - أرشيف حول لجنة تقسيي الحقائق و مهمة 'لایدونر Laidoner' حول قضية الموصل؛
 - أرشيف حول انشاء دولة کردية؛
 - أرشيف حول مشكلة الحدود التركية - العراقية.
- ويُعد جميع تلك الأرشيفات مصادر قيمة لتفهم مادر حول قضية الموصل في عصبة الامم. وتشرح تلك الوثائق موقف انكلترا وتركيا والاكراد بخصوص قضية کردستان الجنوبيه. والى جانب تلك الوثائق الاساسية، تمت دراسة عشرات المصادر الفرنسية، الامريكية والتركية، ونذكر فيما يأتي بعضها:
- وثائق فرنسية دبلوماسية حول مؤتمر لوزان، نشرتها وزارة الخارجية؛
 - اللجنة العسكرية الى ارمينيا في اكتوبر ۱۹۱۹، ووثيقة مجلس الشيوخ الامريكي؛
 - قضية الموصل، من التوقيع على معاهدة الهدنة في مودروس في الثلاثين من اكتوبر ۱۹۱۸ الى الاول من مارس ۱۹۲۵، نشرتها وزارة خارجية تركيا.

وقد تم ترتيب جميع تلك الوثائق في نهاية دراستنا.

منهجية البحث:

اما بخصوص منهجية البحث، فالأمر كما يأتي:
أولاً: البحث النظامي للمعطيات التاريخية، دراسة وتحليل الأحداث من أجل استنباط السمات الأساسية المهمة للأحداث، والوعي بها. وقامت بدراسة جميع وثائق المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة باراضي كُردستان ونفطها، اثناء الحرب العالمية الاولى وبعدها.
والاحداث التي قمت بدراستها، كانت حسب تواريخ حدوثها وأهميتها في تاريخ كُردستان والعلاقات الدولية. والهدف هو توفير الاجابات على التساؤلات التي ذكرتها في المقدمة. وفي الوقت نفسه، التوصل في خاتمة الدراسة الى توصيف تصرفات روسيا وانكلترا وفرنسا وتحديدها بالنسبة لقضية كُردستان.

خطة البحث:

وهنا يجب عرض خطة البحث وشرح محتوى فصولها السبعة:
أولاً: رأيت من المفيد بدء دراستي بالحديث عن الامارات الكردية، وتقديم موجز لمكانة تلك الامارات الكردية في تاريخ البلد. وبعد ذلك الحديث عن الاحتلال العسكري لكُردستان حيث قامت به الامبراطوريات العثمانية والفارسية؛ والحديث عن نظام كُردستان في ظل سلطة الامبراطوريات. واهتمام خاصاً بمعاهدة ارضروم وبروتوكولات القسطنطينية وطهران حول ترسيم الحدود العامة المشتركة لكُردستان.
وأخيراً، تم تخصيص الجزء الأخير من فصل المقدمة هذا، لابعاث مصالح الدول الاوروبية الكبرى في كُردستان. وكيف ان مرحلة ما قبل الحرب اظهرت كيف كانت الامبراطورية العثمانية في طريقها الى التفكك.

وتم تكريس الفصل الثاني لمرحلة الحرب العالمية الاولى. وقدّمت الدراسة دراسة نقدية في الجزء الاول من هذا الفصل، عن اسباب ونتائج الحرب وتاثيرهما على قضية كُردستان. وقدّمت ايضاً ولأول مرة دراسة لأهداف روسيا من احتلالها لكُردستان. بل واكثر من ذلك، فإن الدراسة تقدم تفاصيل للاهداف العسكرية البريطانية في بلاد ما بين النهرين.
وتلقي دراسة مرحلة الحرب الضوء على اهداف الحلفاء في الاتفاقيات السرية. ويشرح القسم الثاني تحضير اتفاقية القسطنطينية.

وأخيراً، يُؤى هذا الفصل أهمية كبيرة لاتفاقيات سايكس بيكو: كيف تمت المفاوضات، وما هي المناورات الدبلوماسية والعسكرية والاستراتيجية لكل دولة كبرى؟ وآخرأ، ما هي تأثيرات نتائج ذلك الاتفاق في تقسيم آسيا الصغرى وخاصة في كُردستان؟ ويقدم هذا الفصل تحليلًا واضحًا صريحاً لأدوار الشخصيتين الرئيسيتين المهمتين: مارك سايكس و جورج بيكو.

وي تعرض الفصل الثالث لوضع كُردستان في العلاقات الدولية لهيئة ١٩١٨، وصولاً إلى مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠. لأنها مرحلة مهمة جداً، ففي تلك اللحظة يدور الحفاء أهدافهم المرصودة أثناء الحرب. ودخلت كُردستان في ثغرات قضية الموصل. وتكرّس القسم الأول في دراسة مناقشات لويد جورج وكليمانتسو، حول تلك القضية. ويدور القسم الثاني حول المفاوضات الثنائية الفرنسية - البريطانية حول نفط كُردستان وجنوب بلاد ما بين النهرين.

واخيراً، يوضح هذا القسم وبعمق - استناداً إلى وثائق مهمة - كيفية بروز قضية كُردستان في مؤتمر باريس. ووفقاً لمعلوماتنا، فإن دراستنا هذه أول دراسة مفصلة واضحة لموقف دول الحلفاء تجاه قضية كُردستان في هذا المؤتمر الدولي.

ويعرض الفصل الرابع لتطوير قضية كُردستان، منذ نهاية مؤتمر باريس في يونيو ١٩١٩ وصولاً إلى مؤتمر سان ريمو في أبريل ١٩٢٠. ويدرس القسم الأول موقف إنكلترا وفرنسا وتركيا تجاه محاولة الأكراد إقامة دولة كُردية، في حين يولي القسم الثاني اهتماماً كبيراً بالمفاوضات الفرنسية - البريطانية التي يقودها برتوليه مثلاً لفرنسا، وكورزون مثلاً لإنكلترا، حول التحضير لنظام مستقبلي في كُردستان. وتلقي الدراسة أيضاً الضوء على الدور الرئيسي الذي لعبه كورزون وبرتوليه في التحضير لموقف بليديهما تجاه قضية كُردستان، وتنشير إلى مناورات أول مؤتمر في لندن عُقد في فبراير ١٩٢٠.

واخيراً، فإن القسم الثالث من ذلك الفصل يقدم رؤية شاملة لمؤتمر سان ريمو. ويتذكر تحليلنا على نص النسخة النهائية لوضع كُردستان الغربية والجنوبية في ذلك المؤتمر المنعقد مؤخراً. ويدرس هذا القسم كذلك تلك المناورات الاستراتيجية لاتفاقية سان ريمو حول تقسيم نفط كُردستان الجنوبية وميزوبيوتانيا بين إنكلترا وفرنسا.

ويدرس الفصل الخامس معاهدته سيفر للسلام المنعقد في أغسطس ١٩٢٠، ونتائجها المؤثرة على الأكراد: وهو محاولة لدراسة صحة وشرعية الاعتراف الدولي بالحكم الذاتي، ثم باستقلال كُردستان الغربية. وهناك مقارنة بين نص الاتفاق الثلاثي ونص معاهدته سيفر فيما يتعلق بكُردستان، وينطلق القسم الثاني والثالث من القاعدة العامة للخطة، حيث تتم دراسة محاولات الأكراد إقامة دولة مستقلة. ويدرس القسم الثاني محاولات الأكراد إقامة

دولة مستقلة في كُردستان الغربية، في حين يدرس القسم الثالث ادارة الشيخ محمود في كُردستان الجنوبية. وفي هذين القسمين تتم دراسة موقف انكلترا وتركيا تجاه الحركات الْكُرديَّة. وتُكرَّس الدراسة اهتماماً خاصاً بموقف الحاكم المدني البريطاني ارنولد ولسن في السياسة البريطانية حول كُردستان الجنوبية.

ويتم التركيز في الفصل السادس على مراجعة معاهدة سيفر للسلام، واستبدالها بمعاهدة لوزان. ويدعى، يوضح في دراسته كيف تم تجاهل واستبعاد الفصل الثالث من معاهدة السلام 'سيفر' والخاص بالحكم الذاتي لكردستان الغربية، وذلك بعد مؤتمر لندن الثاني (فبراير - مارس ١٩٢١).

وثانياً، يدرس وثائق المؤتمر البريطاني المنعقد في القاهرة في مارس ١٩٢١، حيث تم العمل على الحق كُردستان الجنوبية؛ و كذلك دور تشرشل.

واخيراً، يشرح القسم الثالث في هذا الفصل مناورات مؤتمر لوزان والمفاوضات التركية - البريطانية حول قضية الموصل. ويلقي هذا القسم الضوء على ادوار كورزون وعصمت في المفاوضات وعلى تكتيكاتها وكذلك على دهائهم الدبلوماسي.

ويكرس الفصل السابع لدور عصبة الامم في قضية كُردستان، وعلى وجه الخصوص دورها في قضية الموصل. ويشرح القسم الاول كيف تم تقييم قضية الموصل الى عصبة الامم. ويدور القسم الثاني حول مواقف عصبة الامم تجاه تلك القضية، وتدرس لجنة تقصي الحقائق التي ارسلتها عصبة الامم الى الموصل ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري من بين امور اخرى، كالدبلوماسية البريطانية المُتبعة لتنفذ عصبة الامم قراراً لصالحها. وما هي نتائج الحصول على قرار عصبة الامم بالحق ولالية الموصل بالعراق.

واخيراً، يعرض القسم الأخير من هذا الفصل مختلف الالتزامات الانكليزية - العراقية لمساعدة ادارة ذاتية لكردستان الجنوبية ويقدم تقييماً للاجراءات، حيث سيتم احترام تلك العهود والوعود ام لا.

وأخيراً، الخاتمة المقسمة الى سبعة اقسام حيث تستعيد آراء وافكار كل فصل ودمجها بموضوع البحث.



بنکه‌ی زین

(١)

ما قبل الحرب العالمية الأولى

١. إمارات كُردستان:

الاكراد، أحفاد الميديين، شعب هندو- اوريبي، يبدأ تاريخهم على ارض كُردستان منذ ان اقاموا فيها ألف سنة قبل الميلاد.

اما اجدادهم الميديون فقد عاشوا حول بحيرة اورمية 'Ormiye' وفي محيط جبال زاكروس Zagros . وقام من بينهم ملك يدعى 'كي قوياد'، او 'ديوكس العظيم'، بتأسيس اكباتان Ecbatane ، همدان الحالية، والتي أصبحت فيما بعد عاصمة امبراطورية ميديا المزدهرة، حيث تمتّد من البحر الابيض المتوسط غرباً، وبحر قزوين شمالاً، والخليج الفارسي جنوباً.

وكان الميديون كالفرس، يعثرون على العازدية، التي طرّها زرادشت^١ فيما بعد نحو عام (٦٠٠ ق.م). وتحالف الميديون مع بابل، وهاجموا نينوى Ninve عاصمة الامبراطورية الاشورية في عام (٦١٢ ق.م). وفي سنة (٥٤٩ ق.م) هاجم كورش الكبير، الميديين وتمت هزيمتهم. وظلّ

الميديون يرزحون تحت سيطرة الامبراطورية الفارسية حتى الفتح العربي الاسلامي.

وکُردستان کورد- ستان، بلاد الاكراد، أصبحت ولاية ضمن الامبراطورية الاسلامية، بعد سيطرة العرب منذ السنوات (٦٣٥) بعد الميلاد. والشعب الکردي، كالشعوب العربية والفارسية والتركية والبلوشية، مارس حياة تتميز بالمساواة، كأفراد مواطنين للامبراطورية الاموية (٦٦١-٧٥٠)، في دمشق، وبعد ذلك في ظل الامبراطورية العباسية (٧٥٠-١٠٥٥) في بغداد، وکُردستان كما هو حال ايران، وتوران، تركستان، وآذربيجان، وアナضول، ولرمينيا، ومصر، أصبحت ولاية ادارية تابعة يشكل غير مباشر لسلطة الخلفاء المسلمين.

^١ هناك دراسة، أثارت اهتمامنا الكبير، قدمها كاميرون علي بدرخان، حول اعتناق الاكراد الزرادشتين للاسلام يقول فيها: "لماذا نراهم فجأة يعتنقون الاسلام وقد قاوموا بشدة الفتح الاسلامي، وكانوا يعثرون على الزرادشتية؟"، ولم يوضح التاريخ بعد اسباب ذلك. وقد كرس الشعب الکردي بعد ذلك قواه الحربية لخدمة عقيدته الجديدة. وكان انتهاجه المتفاني لتلك العقيدة وللمثال العالمي الاسلامي قد تسبب بالتضحيّة في تكوين دولة کردية مستقلة. وقد قدم الوفد الکردي مذكرة في ٢٩ نوفمبر (١٩٤٨) الى السيد Trygve Lie السكرتير العام لمجلس الامم المتحدة في باريس، وتم نشرها في نشرة مركز الدراسات الکردية، العدد الثاني، باريس، ١٩٤٨، ص. ٥.

ومنذ نهایات القرن السابع، توزعت كُردستان إلى إمارات بنظام اقطاعي يحكمها أمراء أكراد. وتحت سلطة هؤلاء الأكراد بالسيطرة والقوة، تكونهم كانوا وزراء وقادة كبار في الجيش الإسلامي. وقام صلاح الدين الايوبي، الامير الكردي، بتأسيس الدولة الأيوبية وجعل مركز سلطته في القاهرة، وظهر خليفة في الامبراطورية الإسلامية. وكان صلاح الدين رجل دولة كبير، وفارساً مبارزاً، وقد العالم الإسلامي ضد الغزو المسيحي تحت قيادة ملك إنكلترا، ريتشارد قلب الاسد^٢، مع ملوك فرنسا وأسبانيا، وانقض الإسلام ووهبه عصراً جديداً.

وبعد انتقال سلطة الخليفة في مصر في القرن الحادي عشر، نشأت سلاطات حاكمة كردية: هي الشداديون، والحسنويون، والمرwoانيون، وبنو عنان، واستطاعوا إنشاء دول مستقلة ذات نظام اقطاعي.^٣ وخلال تلك الحقبة، استطاع الاتراك السلجوقيون السيطرة على إيران في حين ظلَّ الاناضول ولاية تابعة للامبراطورية البيزنطية.

ومن جهة أخرى، ومنذ القرن التاسع، خضعت شعوب المنطقة للغزو المتتابع من القبائل التركية التركية الجوالة، القادمة من آسيا الوسطى، أحياناً عبر أفغانستان وتركمانستان، وأحياناً أخرى عبر القوقاز. وقادت تلك القبائل البدائية المختلفة، والمكونة أساساً من مقاتلين متجلسين، بتهديم حضارات وثقافات شعوب المنطقة. ورغم مقاومة الإيرانيين والأكراد والآرمن واللائز والعرب، استطاع الاتراك الاحتفاظ بسيطرتهم على تلك الشعوب وتمركزوا في إيران وكُردستان وارمينيا والأناضول.

وهكذا أسس الاتراك السلجوقية سلاطات حاكمة عديدة في إيران وفي آسيا الوسطى. وباتت السلجوقية بدورهم عرضة لاجتياح قبائل تركية أخرى قادمة من مدينة بورسا Bursa، التي أصبحت عاصمتهم، واستولوا بعد ذلك على مدينة أدرنيبول Adrinople، التي أصبحت مركزاً إدارياً وعسكرياً للانطلاق لغزو البلقان.

وبعد قرن من الزمان، توجه العثمانيون مرة أخرى، نحو آسيا، واستولوا على مدينة القسطنطينية، عاصمة الامبراطورية البيزنطية في عام ١٤٥٣. ووضع ذلك الحدث حدَّاً نهائياً لسلطة أوربية مسيحية في الشرق استمرت أحد عشر قرناً من الزمان.

وتمكن سلالة تركية أخرى، هي الأسرة الصوفية، من بسط سيطرتها على آسيا الصغرى وغرب إيران، في بدايات القرن السادس عشر. واصبح الأكراد وكُردستان مواضع

^٢ حول تاريخ دول وامارات الأكراد، راجع كتاب: شرفخان (امير بتليس): الشرفخامة او عظمة الشعب الكردي، والشرفخامة باللغة الفارسية، كتبها الامير الكردي شرف الدین خان من بتليس (١٥٩٦)، وقد ترجمت ونشرت (باللغة الفرنسية س. خ. في أربعة اجزاء، نشرها: ف. شارموي F. Charmoy في سان بطرسبورغ (١٨٢٥-١٨٦٨)، ويُعد كتاب شرفخان، مرجعاً تاريخياً حول تاريخ الأكراد وكُردستان.

نزاع بين الامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية في ميدان العلاقات بينهما في بدايات القرن السادس عشر، بل وفي لحظة تمدد وتوسيع هاتين الامبراطوريتين في آسيا الصغرى بشكل عام وفي كُردستان بشكل خاص. وفي ذلك العصر، بدأ تمدد الامبراطورية العثمانية نحو الشرق في كُردستان، وببلاد ما بين النهرين العربية، ثم في بلاد العرب حيث قويت بنية الدولة العثمانية وأصبح لها جيشها القوي.

وتَحدَّد وضع كُردستان في التاريخ السياسي بنوعين من المعاهدات: المعاهدة المعقدة بين 'سليم الاول'، السلطان العثماني، وبين الامير الكردي 'البريس' امير بتليس من جهة، ومختلف المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية حول تحديد حدودهما المشتركة في كُردستان من جهة أخرى.

وسوف اكرس في هذا الجزء على دراسة للمعاهدة التركية - الكُردية، ويطلب ذلك شرح اصل تلك المعاهدة ضرورة استذكار للمواجهة بين الامبراطوريتين الشرقيتين، حيث كان الرهان هو السيطرة على كُردستان. وكان هناك تناقض بين السلالة العثمانية (العثماني)، التي احتضنت الاسلام الشیعی الارثوذکسی عقيدة للامبراطورية، وبين السلالة الصفوية، ذات الاصل الترکماني، التي احتضنت الاسلام الشیعی عقيدة للامبراطورية الفارسية.

ومن واقع الاهتمام المتزايد للسيطرة على كُردستان 'بلد الاكراد'، حيث الحبوب والمحاصيل الزراعية الاخرى تنمو بوفرة، والضرورية جداً لتمويل الامبراطوريتين، كان لا بد ان ينشأ صراع بين الامبراطوريتين لا يمكن تفاديه... وبدأ الشاه اسماعيل الصفوي،^٣ وهو الشیعی المتعصب، باعلن الحرب الدينية في ایران، وببلاد ما بين النهرين، وضد الامارات الكُردية ذات العقيدة السنیة. وقام السلطان العثماني، سليم الاول، وهو الامهر منه، قام بتجمیع القادة الاقرداد، الذين يعتنقون مثله العقيدة السنیة.^٤

^٣ الشاه اسماعيل الصفوي، مؤسس الاسرة الصفوية الحاكمة في ایران، التي تحمل اسمه، وهو من اصل تركماني من اربيل، وهو حفيد رجل دین من اربيل، "الشیخ صفي الدین" واستطاع في القرن الخامس عشر، وبمساعدة سبع قبائل ترك قزلباش Qyzyle-Bash (أي ذوي القبعات الحمراء، ان يفرض سلطانه على غرب ایران وارمينيا وكُردستان وصولاً الى دياربکر.

^٤ قدم المؤرخان العثمانيان جلبي و هزارفن توصیفًا للسلطان سليم الاول وقولاً فيه: كان قاسداً، لا يثق بأحد، وكان ضخماً قوی البنية، ذكياً، حاسماً، ذا تاثیر قوى، ويحب الشعر، وكان متدفعاً، عنيفاً، طاغياً، مشغولاً دائمًا بشؤون الحكم وتنظيم امور العالم.. وفي كل مرة يختلط فيها الشعب به ويختلط بالشعب، كان يظهر بمظاهر جديد، واتياعه كثيرون، يثقون به ويتشارون في كل مكان بحثاً عن الاسرار ليكتشفونها..، وعند وفاته، كتب عنه الشاعر العالم كمال باشا، قصيدة قال فيها عنه وبحق: "في سنوات قليلة قدم الكثير..، وكما

ويهمني هنا ان اعلن ان الاستعدادات للحرب بدأت بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية بين السلطان والشاه. تلك المذكرات التي لم تواكب مطلقاً القواعد الدبلوماسية المهدية، بل كانت مليئة بالمهاترات الشخصية، والسرية، والشائعات المتبادلة بين الحاكمين العثماني والفارسي، مع ان كليهما من اصل تركي.^٤

وهكذا، فإن الجيش العثماني والذي تحالف مع القوى الكردية بقيادة العالم الكردي ادريس، حاكم بتليس، كان قد التحالف مع جيش الشاه في معركة جالديران في كردستان ١٥١٤. واذا كانت المعركة قد اقتصرت على محافظة دياربكر، فإن خضوع الامراء والبكرات الاكراد،

الشمس الغاربة، ترك في لحظة ظلاً كبيراً على الارض". وذكره 'هامر' Hammer في فقرة من الكتاب الثاني والعشرين، / ص ٤٠٣.

وفي الصفحة (٤٠٤) اكد هامر بقوله: "ذلك السلطان القاسي، عديم الشفقة، لم يتزدد في اسالة دماء اعدائه واصدقائه، والاقربين حتى من اهله بل واخليص وزرانه". ولكن يعود ليقول عنه: "كان سليم باشا يقدر العلماء ويشرفهم، وكان يعين في الوظائف الاقدر والافضل". "من بينهم" في ذلك السياق طلب من المؤرخ ادريس ان ينظم شؤون كردستان.

* استناداً الى مصادر 'فريدون' Feridun، العدد ٢٥١، (وتوجد نسخة منه في باريس)، يشير "هامر"، الى ان اول رسالة ارسلها السلطان 'سليم' الى الشاه، تتبعها رسالة اخرى تحمل نفس المحتوى، مع بيات من الشعر الفارسي ممزوجة بالنشر، ثم هدية إمعاناً في السخرية وكانت المدية: ملحقات للشيشة، غطاء، عصا، مسواك، ماسحة في إشارة مهيبة لاصل الشاه الذي ينحدر من عائلة مشايخ. وعندما عسكر الجيش العثماني في "تسدمن Tscdemen"، جاءهم سفير فارسي، حاملاً ردّاً على رسائل "السلطان سليم" الثلاث (١٨ يوليه ١٥١٤) مع علية مليئة بالمخدرات.. وبهذه الطريقة جدد الشاه والسلطان تقليداً في التاريخ الشرقي يتطلب تبادل السفراء. ولكن ذلك المثل يتضمن السباب والشتائم، وحيث الهدايا رموز وشارات مهيبة". (١٦٥٨)، المختارات، ص ٤١٦، واستناداً كذلك على (VLLoa Librodell DriginedeiTurch)، الرقم للفايل (٤٠). وذكرها هامر، رقم (١)، ص ١٥٢) نسخة درذدن: Selimname de Dsclalesade)، الرقم للفايل (٤٠). وذكرها هامر، رقم (١)، ص ١٦، العامود الثاني.

وكان 'السلطان سليم' يحب الآفيون، ومن هنا كانت تلك العلبة التي ارسلها 'الشاه اسماعيل' اليه، رمز الآفيون. ولم يتاخر رد سليم، فقد ارسل رسالة بعد ان قطع اوصال المبعوث الى اربع قال في الرسالة: "يا اسماعيل لا هادين. لقد خاطبني بتعابير جريئة. وما انذا منذ عدة اسابيع على رأس جيش جرار، ولم التلق بعد اخباراً متك. هل انت حي ام ميت؟ ان انجازاتك الكبيرة ليست سوى ادعاءات واكاذيب، وقم باستخدام امكانيات الطب لشفاء جُبْنِك.." ورفد الرسالة بملابس نسائية اشارة الى جين الشاه المقترض. فريدون، رقم (٢٥٣)، القائمة الباريسية، الرسمية لقائمة الادوية المعسوم بها من قبل الجهات المعنية، رقم ٧، ص ٢٩٢ وذكرها هامر، ص ١٧٤.

للسلطان العثماني، قد عمل على انتشار تأثير السلطة العثمانية ليتمدّ فضلاً عن معظم اراضي كُردستان، الى اراضي بلاد ما بين النهرين العربية، وشرقاً حتى همدان و بروجرد.^٦ بل، ويقول هامر اكثـر من ذلك: "وعدا هؤلاء الـبكوات التسعة الاكثـر تأثيراً في كُردستان، هناك ستة عشر آخرون، اعلـنوا تأييـدهم للـسلطان العـثماني، وتم ارسـال ادريـس -كونـه حاكـماً مـدنـياً عـثمـانـياً- الى هـؤـلـاء القـادـاء، لـكي يـتـلقـى التـشـيرـيف باـسـم السـلـطـان، وـلكـي يـسيـطـر عـلـى كـرـدـسـتـان الشـمـالـيـة ماـيـنـ الـحـدـود الشـرـقـيـة، أي: من بـحـيرـة اوـرمـيـة الى الـحـدـود الغـربـيـة، حيث يصل الى مـلاـطـيا".^٧

ونتيـجة لـمرـحلـة التـحـالـف تلك بين العـثمـانـيـين والـاـكـرـاد، تم عـقد مـعـاهـدة تحـالـف للـلتـزـام المـتـبـادـل بين السـلـطـان سـليم الـاـول والـعـالـم الـكـرـدي، المـلا اـدـرـيـس الـبـلـيـسي في ١٥١٤، وـاحـتوـت المـعـاهـدة عـلـى الشـروـط الآتـيـة:

١. تحتفظ الـامـارـات الـكـرـدية بـاستـقلـالـها.
٢. سـلـطـة الـاـمـارـة، سـلـطـة وـرـاثـيـة من الـوـالـد الـلـابـن وـفقـاً لـعـبـدـاً التـرـاث الـكـرـدي المعـرـوف.
٣. يـسـاعـد الـاـكـرـاد السـلـطـة العـثمـانـيـة في جـمـيع الـحـروب.
٤. يـسـاعـد العـثمـانـيـون الـاـكـرـاد ضدـ كـلـ عـدوـان خـارـجيـ.
٥. يـدـفع الـاـكـرـاد جـمـيع الـالـتـزـامـات الـمـالـيـة والـضـرـائـب الـقـانـونـيـة الى صـنـدـوقـ الخـلـافـة بـيتـ المـال^٨.

وـخلـافـاً لـلـفـكـرة السـائـدة لدىـ العـدـيد منـ المؤـرـخـين الـاـكـرـاد،^٩ لم يكن اـدـرـيـس المسـؤـول الـوحـيد لـاعـادـة تنـظـيم اـمـور كـرـدـسـتـان. ويـؤـكـد هـامر عـلـى ماـيـأـتـي:

بنـكـهـي زـين

^٦ محمدـامـين زـكـيـ، خـلاـصـة تـارـيخ الـكـرـد وـكـرـدـسـتـان (التـرـجمـة العـرـبـيـة)، القـاهـرـة، ١٩٤٨، مـطبـعة السـعادـة، وـأـعـيـد نـشـرـه منـ قـبـل لـجـنة مـسـاعـدـات الـطلـبـة الـاـكـرـاد (KSAC)، لـندـنـ، ١٩٨٦ـ، فـي جـزـئـيـنـ. الـجزـء الـاـولـ منـ الـعـصـور الـقـدـيمـة إـلـى الـيـوـمـ، صـ٥١٨ـ، وـالـجزـء الـثـانـيـ: تـارـيخ دـوـل وـاـمـارـات كـرـديـة فيـ العـصـر الـاسـلامـيـ، صـ٤٤ـ، وـكـذـلـكـ الصـفـحـاتـ ١٦٣ـ وـ١٧١ـ.

^٧ هـامر Hammerـ، المـصـدر السـابـقـ، صـ٤٢٧ـ، استـنـادـاً عـلـى المؤـرـخ العـثمـانـيـ، (سعـدـالـدـيـنـ) (الـجزـء الـاـولـ إـلـى الـرـابـعـ)، الفـاـيلـ ٦٦٧ـ.

^٨ زـكـيـ، المـصـدر السـابـقـ نـفـسـهـ، الـملـحوـظـة الـثـانـيـةـ، صـ١٧١ـ؛ وـبـدرـخـانـ سـورـيـةـ، قـضـيـةـ كـرـدـسـتـانـ ضـدـ تـرـكـيـاـ، نـ، جـ، جـلـادـتـ، مـخـتـارـاتـ، الصـفـحـاتـ ٢٧ـ وـ٢٨ـ.

^٩ رـاجـعـ، زـكـيـ، المـصـدر السـابـقـ نـفـسـهـ؛ جـلـادـتـ بـدرـخـانـ، المـصـدر السـابـقـ نـفـسـهـ.

"ان اعادة تنظيم كُردستان قد تمت على ايدي حاكم 'أرزنجان'، 'بيكلو محمد باشا Bilklu' ^{١٠} والملا ادريس، اول اكبر مؤرخ عثماني. ^{١١}

وعلي اي حال، لم يأت ذكر الحاكم بيكلو محمد باشا، قائد الجيش العثماني النظامي، في اي نص كُردي كتب حول إعادة تنظيم كُردستان بعد الاحتلال العثماني لكردستان. وان الاحداث التي ذكرها هامر ^{١٢} تشير الى انه بعد انتصار سليم في معركة جالديران، لم يستطع ادريس الحفاظ على السلطة، وبناء عليه، لم يستطع انشاء دولة في كُردستان.

وعلى الرغم من وجود معاهدة تركية - كُردية، فقد أراد السلطان العثماني الاحتفاظ بأي ثمن باحتلاله لكردستان، لكونها مُنطلقاً نحو التوسيع وصولاً الى بلاد ما بين النهرين في الجنوب ونحو مصر. وفي حقيقة الأمر، استطاع السلطان بعد مرور سنة واحدة، اخضاع بغداد والقاهرة.

وكان الخطأ الجسيم الذي اقترفه ادريس في تنظيم شؤون كُردستان، فظيعاً واثر في توجيه مسيرة محمل تاريخ الشعب الكُردي؛ وبدلأ من تأسيس دولة كُردية مركبة، وجيش قوي للدفاع عن كُردستان امام التهديدات المتواصلة، سواء من الشرق من الامبراطورية الفارسية، وسواء من الغرب من الامبراطورية العثمانية، قام بتقسيم كُردستان الى ثلاثة وعشرين اماراة "كُرد حكومتي" ^{١٣}.Kurd Hukumeti

^{١٠} هامر، الكتاب الثالث والعشرين، ص ٤٢٦. ويذكر بعد ذلك، انه وبعد حرب السلطان سليم، اصدر امراً باغادة تنظيم كُردستان. ومالبث التصديق ان جاء في شكل شهادة موجهة لاドريس، المفروض الحقيقي، والمُكلف باغادة تنظيم كُردستان، ولم يكن ممكناً التأكد من طبيعة سلطات ادريس في عملية تنظيم امور كُردستان. دون شك، كان يتمتع بتأثير مهم بين القادة الاكرا، ولكن صلاته المميزة مع السلطة العثمانية، وكذلك تكوينه لكونه عالماً دينياً سنياً، معاها، وقد ثر كل ذلك في تصوفاته، من تأسيس دولة مستقلة في كُردستان. ومع ذلك، يذكر هامر علاقة 'ادريس' الكُردية؛ انه كان قد اقام سكريباً لـ'جاکوب Jakub' امير الخروف الابيض.

^{١١} بازيل نيكيتين 'Nikitine Basile'

Les Kurdes, Paris. Imprimerie nationale, ١٩٥٠, ed. D'aujourd'hui ١٩٧٥, P. ١٨٥/Beoir khan sureya, the case of Kurdistan against Turkey. Princeton, N.J. ١٩٢٨.

محمدامين زكي، مؤرخ كُردي، يؤيد فكرة تقسيم كُردستان الى عدة امارات ادارية. ويقول: دون شك، ان ذلك التقسيم الاداري الذي اخترته مهارة ادريس، امير بتليس، ائمماً يتواافق تماماً والظروف المحلية وامتداداتها للمناطق. وتعاني كُردستان من مشكلة كبيرة، فأهلها متوجهون للحروب والمعارك، ومندفعون دائماً للتتمرد، وعند استقلالهم، فلن يستطيع احد حكمها من قبل انواع ادارية اخرى او حكومة. وان اطروحة محمدامين زكي يمكن ان تكون صحيحة اذا ما ابعنا التهديدات الخارجية. وعلى العكس، فيوجود عدوين

وتحتيبة لذلك استطاع السلطان الحفاظ على التقسيم، وإثارة العداوات وخلق النزاعات بين الامراء الاركاد. وزيادة على ذلك، فان إعادة التنظيم ذاك قد قضى على البنية القديمة التقليدية ادارياً في كردستان، تلك البنية التي كانت تتلائم وطبيعة البلد. وساعد ذلك الوضع الاتراك على الاحتفاظ بالسيطرة وبسهولة. واتبعت الامبراطورية العثمانية نفس استراتيجية ذلك التنظيم الاداري والعسكري في دول البلقان، وهذا ما سمح لهم بالاحتفاظ باحتلالهم لتلك البلاد.

ومن جهة اخرى، فان الفشل الذي عرفته الامبراطورية العثمانية في اوروبا، قد وجّه انتظار السلطان سليمان وبعد عقد معاهدة السلام مع النمسا، نحو الشرق. ومنذ ذلك التاريخ: "بدأ ذلك البديل الذي استمر قرنيين من الزمان، من حروب وسلام مع المانيا او الفرس، بشكل جعل المعاهدات المعقودة مع احدى تلك الدول تتسبب دائماً في إثارة عداوات ضد الاخر".^{١٢}

وبالتاكيد، وانطلاقاً من حقيقة امتدادها الاوروبي - الآسيوي، اتبعت الامبراطورية العثمانية نفس الاستراتيجية التقليدية كروسيا؛ سياسة توازن للامبراطورية بين اوروبا وآسيا. وكانت النتيجة ان وجهت الامبراطورية العثمانية قواها ضد الاركاد وضد الفرس الى الشرق من الامبراطورية. علماً ان مركبة سلطة الامبراطورية العثمانية عملت على تقليل مساحة الحكم الذاتي الكردي نتيجة لذلك.

وفي القرن السابع عشر، سقطت الامارات الكردية احدها بعد الاخر امام اجتياح الجيش الايراني. وعلى اي حال، فأن الاركاد المناهضين لكل سيادة خارجية، اعلنوا الثورة الكردية ضد السلطتين التركية والفارسية. واخيراً، في نهاية القرن السابع عشر، توصل الاركاد الى انشاء عدة امارات ذاتية الحكم هي: اردنان، وباديستان، وبابان، وسوران، وزهار، وبوتان (عزيزان).^{١٣} وفي اثنتين من تلك

خارجيين يهددان سلامة البلاد، يتطلب الامر وجود دولة ذات سلطة مركبة قوية، تملك جيشاً قوياً، وهي شرط اساسي وحيد لبقاء تلك الدولة.

^{١٢} هامر، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الكتاب الثامن والعشرين، ص. ١٩.

^{١٣} محمدامين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، من العصور القديمة وحتى اليوم، الجزء الاول، الصفحات (٢٤٨-٢١٨)، الجزء الثاني: تاريخ الدول والامارات الكردية في العصر الاسلامي، الصفحات (٤٣٦-٢٧٦)، وكتاب آخر لنيكين: الاركاد، الصفحات (١٨٥-١٩٤)، علاء الدين السجادي، الثورات الكردية (باللغة الكردية)، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩، الصفحات ٣٠-٦٥.

الامارات، سوران و بوتان^١، ارسىت اسس بنية الدولة، وهذا ما سمح لها بادارة الجزء الاكبر من لراضي كُردستان، وبامكانية مقاومة الغزو التركي والفارسي للعديد من السذين.

وعلى اي حال، فان نظام الدولة في الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية، والعلاقات بين السلطة المركزية والمقاطعات لم تكن دائمًا مستقرة. يقول نيكيتين: "ان ادارة تلك الدول، لم يتم تنظيمها وفقاً لمبادئ القانون الغربي العام. وأن طبيعة السلطة المركزية، وتناسق الاجراءات المختلفة في الدولة، وكفاءة المسؤولية ونرجتها لدى السلطات المحلية، بل وحتى الحدود السياسية، كلها سمات تختلف بشدة من نظام الى آخر، دون التأكيد على مراحل المشاركة والحروب .. الخ، والتي كانت الصفة الغالبة اكثراً من فترات الحكم الطبيعية".^{١٤}

وقد سمح ذلك النوع من تنظيم الدولة العثمانية والفارسية للأكراد بالتمتع بحكم ذاتي نسبي تجاه السلطة المركزية للسلطان وللشاه. ونتيجة لذلك، سُكِّ بعض الامراء الاكراد عملة نقدية خاصة، واقيمت خطبة الجمعة ياسهم.^{١٥}

وفي ظل حكم المير "المير محمد منصور" في بدايات القرن التاسع عشر، قامت امارة سوران كدولة منظمة جيداً بهذا الشكل او ذاك. وقد جعل مدينة رواندوز عاصمة دولته، وانشأ فيها جيشاً قوياً نظامياً قوامه ثلاثون الف جندي، عدا القوات المسلحة للقبائل الكردية. وانشأ الامير مصنعاً لصنع المدافع والبنادق من أحجل تأمين تسليح جيشه.^{١٦} وفي عام ١٨٢٦ أعلن استقلال بلاده واقام علاقات دبلوماسية مع ايران ومصر.^{١٧}

ووقع المير محمد منصور، حلفاً عسكرياً ضد الامبراطورية العثمانية. وبمساعدة الجيش الكردي، استطاع ابراهيم باشا وريث امارة مصر، ان يتقدم بقواته ضد الجيش العثماني في الاناضول في عام ١٨٣٢.

ولما وجد السلطان نفسه غير قادر عسكرياً على هزيمة الجيش الكردي بسهولة، لرسل وزيره رشید باشا^{١٨} ليتفاوض مع المير "محمد منصور". ونتيجة لتلك المفاوضات رافق الامير الوزير الى القسطنطينية حيث منح له تمثيل السلطان في كُردستان. ولكن موقف السلطان تغير تجاه المير محمد منصور، تحت تأثير علي رضا باشا^{١٩} الداعي الامير الكردي. وحال رجوعه

^{١٤} نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٥.

^{١٥} نفس المصدر، ص ١٨٦، الخطبة في صلاة الجمعة لدى المسلمين.

^{١٦} بعض تلك المدافع معروضة اليوم في المتحف وفي مناطق عامة مختلفة في بغداد.

^{١٧} محمد امين زكي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان (٤٠ - ٤١)، نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٧؛ حسين حزني موكرياني، امراء سوران (باللغة الكردية)، مطبعة زاري كرمانجي، رواندوز، ١٩٥٠.

إلى كُردستان، ثمّ أُغتياله على أيدي العثمانيين.^{١٨} وبعد وفاة الامير، اجتاحت الجيشه العثماني أراضي الإمارة، واضعاً بذلك حدّاً لاستقلال دولة كُردية دام ثلاثين عاماً.

وفي المرحلة نفسها، وإلى الشمال إلى إمارة سوران، كانت إمارة بوتان، تتمتع بحكم ذاتي نسبي تجاه الإمبراطورية العثمانية. وفي ظلّ حكم الأمير بدرخان وفي عام ١٨٢١، حاولت تلك الإمارة أن تتمدد وتعمل على توسيع تأثيرها خارج حدودها، مبتعية بذلك خلق دولة كُردستان المستقلة. يقول جلادت بدرخان، حفيد الأمير: "القرار الأميري يوضح أن السبب الحقيقي لفشل الانتفاضات الكُردية وعدم نجاحها وهزائمهم المتواصلة، لا يعود إلى افضلية الاتراك على الأكراد، وإنما يعود إلى ترابط العاملين الآتيين: (١) غياب وحدة القوى الكُردية وعدم اتفاقها حول هدف وطني واحد ونبيل. (٢) الغياب التام لصناعة السلاح والذخيرة في كُردستان".^{١٩}

وذلك ما اقنع المير بدرخان بضرورة تجميع إمراء آخرين، ووجهاء الأكراد حول مشروعه. ودفعه ذلك أيضاً إلى إنشاء مصنع للبنادق والذخيرة في مدينة الجزيرة، بل وأكثر من ذلك: "بدأ بإرسال الطلاب الأكراد إلى الخارج للتخصص في صناعة السلاح والذخيرة، والأدوات الحربية الأخرى، بل والتدريب على استخدامها. وبدأ في بناء السفن لاستخدامها في بحيرة وان".^{٢٠}

وفي ميدان تنظيم شؤون البلاد، بدأ الأمير الكُردي بسلك التقدّم بإسمه، وبإعلان اسمه في خطبة الجمعة، بدلاً من اسم السلطان العثماني. وقام بتغيير بعض القوانين الإسلامية التي كانت تحدّد نشاطات الحياة الاجتماعية للمجتمع الارمني وللنسطوريين، مواطني إمارة بوتان.^{٢١} في حين أثارت الإمبراطورية العثمانية بعض القبائل الكُردية والمسيحية في بوتان ضدّ سلطة الأمير بدرخان. يقول نيكيتين: "في عام ١٨٤٥، وأنباء قيامه بتلك الاجراءات، تمرّد النسطوريون ورفضوا دفع الضرائب، ووجد نفسه مضطراً للرّد عليهم وإعادتهم لإمراته".^{٢٢}

^{١٨} محمدامين زكي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٢٣٢-٢٣٣.

^{١٩} د. بلج شيركوا، **القضية الكُردية، ماضي الكُرد وحاضرهم، خوبون** - رقم ٥، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٣٠، الطبعة الثانية، من منشورات رابطة كاوه للآدب الكُردي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥١. (بلج شيركوا، هو الاسم المستعار لجلادت بدرخان حفيد أمير بوتان)

^{٢٠} المصدر السابق، ص ٥٢.

^{٢١} المصدر السابق، ص ٥٣-٥٤.

^{٢٢} نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٣. ولمزيد من المعلومات حول إمارة بوتان، وتمرّد النسطوريين ضد بدرخان: راجع: لطفى الطريحي: **تاريخ لطفى**، (باللغة التركية)، القدسية، ١٨٨٤؛ شاهبازى أجوب، **التاريخ الارمني للأكراد، القدسية**، ١٩١١؛ هنرى لايارد، **نيتوى ويابل**، لندن، ١٨٥٣؛ ذابا،

وفي تلك الائتلاف، عملت الدول الاوروبية على التدخل في شؤون الدولة العثمانية، مستخدمين مشكلة النسطوريين حجة لهم للضغط على السلطان. واقتصر السلطان الفرصة في الحال، باستغلاله تأييد فرنسا وروسيا وإنكلترا لما يسمى بحماية المجتمع المسيحي، للعمل على تدمير سلطة الامير بدرخان في كردستان. وفي الواقع الامر، وبعد سنوات عدة من الحروب ضده، استطاع الجيش العثماني بمساعدة بعض وجهاء الاقراد، ان يأسر الامير عقب احدى المعارك وبعد حصار لقصره دام شهرين اشهر متواصلة. وكان نفي الامير الكردي الى كريت، سبباً لوضع حد لاستقلال بوتان الذي دام ثلاثة عاماً. وكانت امارة بوتان آخر امارة كردية استطاعت ان تحافظ على استقلال نسبي في تاريخ كردستان.

على اي حال، استمر صراع الشعب الكردي من اجل استقلاله طيلة القرن التاسع عشر ضد سيادة الامبراطورية العثمانية والفارسية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اندلعت انتفاضات كردستان اخذتها طابعاً وطنياً: انتفاضة بقيادة 'يزدان شير' (١٨٥٣-١٨٥٥). والاخري بقيادة الشيخ عبيد الله النهري في السنوات (١٨٧٩-١٨٨١).

وادلعت الانتفاضة الثانية على ارض كردستان، في ظل احتلال الامبراطورية الفارسية، وامتدت آثارها بسرعة لتحصل الى الراضي الكردستانية تحت الاحتلال العثماني. وكان هدف تلك الانتفاضة انشاء دولة كردية عاصمتها الموصل.^{٢٢} ومن المهم التأكيد على ان النسطوريين، والاثوريين والارمن شاركوا وبنشاط في انتفاضة الشيخ عبيد الله.^{٢٣} وكان الهدف

^{٢٠} مجموعة ملاحظات ومقابلات كردية، سان بترسبورغ، ١٨٦٠؛ الكونت دوشولية، ارمينيا، كردستان وبلاط ماين التهرين، باريس، ١٩٧٩، نشريات فلاماريون، الصفحات ١٣-١٥.

^{٢١} خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٦-١٦٧.

واستناداً الى المصادر الدبلوماسية الروسية، كان الشيخ يتمتع بتأييد شريف مكة ووالى مصر، لأن الشيخ كان يعمل باسم وهابي بلاد ماين التهرين. وهكذا، كانت الحركة تهدف ايضاً الى استرجاع السلطة من السلطان غير الشرعي كما يقول الاسلام. وهناك معلومات تقول ان حزباً تركياً دينياً قد يساند الشيخ (ارشيف العلاقات الخارجية الروسية، الجزء ٣، التقرير رقم ٥١٧، للاعوام ١٧٩٨-١٨٠٢). وذكرها خالفين في المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٦-١٦٧. ورغم انت لاستطاع تاكيد معلومة ان الشيخ يعمل باسم الوهابيين، الا اننا نعتقد ان للشيخ ميولاً للنظام التقشيني الديني، حيث حاول استخدام التأثير الديني في كردستان، والانضول وایران وبلاط ماين التهرين.

^{٢٤} راجع المصدر السابق، ص ٣٥؛ وكذلك اي، اس. سون الكبير Sone في كتابه: رحلة متنكر الى بلاد ماين التهرين وكردستان، لندن، ١٩١٢، ص ١٥٦.

الاول للشيخ، تحرير كُردستان من الاحتلال الفارسي^{٢٥}، ثم من الاحتلال العثماني. ولذلك عملت الامبراطوريات معاً من اجل القضاء على تلك الحركة. وكان لتلك الحركة طابع ديني، وتشبه في ذلك بدايات الاسرة التركية الصفوية والتي كانت في البداية اصولها دينية كذلك. وكانت اهداف حركة الشيخ عبيد الله، تأسيس دولة كبيرة في كُردستان.^{٢٦} وهناك جرت انتفاضات اخرى عديدة وحركات تمرد حاولت خلق كُردستان مستقل، ولكنها جميعاً باعدت بالفشل، امام التدخل العسكري للامبراطوريتين.

(٢) معاهدات لرسم حدود كُردستان في ١٨٤٧:

كانت الحدود بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية في كُردستان تحتل الجزء الاكبر من ديبليوماسية هاتين الامبراطوريتين. تلك الحدود التي تبدأ من نهر اراس على حدود روسيا الجنوبية، شمالاً، وصولاً الى شط العرب على الخليج الفارسي جنوباً. وكانت دائماً ومنذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، مصدراً رئيسياً لسوء العلاقات بين الامبراطوريتين، وبالنتيجة بين تركيا وايران، وبين العراق وايران. وبسبب عدم احترام المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة من قبل تلك الدول؛ اندلعت نزاعات وحروب تبلغ خمسين عدداً، من اجل ترسيم تلك الحدود.

ويبلغ طول تلك الحدود ١٧٥٠ كيلومتراً وتوجد اساساً في كُردستان، وتقسم بلاد الاقراد الى نصفين. الاكبر كان يخضع لسلطة الامبراطورية العثمانية، والقسم الباقي يخضع لسلطة الامبراطورية الفارسية. ومنذ سقوط الامبراطورية العثمانية، تقاسم تركياً والعراق تلك الحدود مع ايران. ونحن نعتقد ان وجود سكان اكراد على جانبي الحدود، يتباينون علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية طبيعية، ويعيشون نزاعات دائمة مع الحكومات المركزية في القسطنطينية وفي طهران، وفيما بعد في انقرة وبغداد؛ وان ذلك الوجود، تسبب بشكل اساسي في تلك النزاعات، وفي عدم تطبيق المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بتلك الحدود.^{٢٧}

وكان سون، احد الضباط المعروفين في القضية الكردية قبل الحرب العالمية الاولى وبعدها؟. وقد لعب دوراً كبيراً في تأسيس المصالح البريطانية في كُردستان. وعاش هناك سنوات عديدة متخفياً في زی فلاح فارسي، وكان يتقن تماماً اللغتين الفارسية والكردية.

^{٢٥} واستناداً الى خالفين، فقد ارسل السلطان عبد الحميد العقيد الكردي بجري بك، ابن بدرخان الى الشيخ عبيد الله، ليختبره بتائیده في الانفاضة ضد الشاه. راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٧.

^{٢٦} نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٢؛ محمدمدين زكي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٥-٢٤١.

^{٢٧} لقد ذكر السيد تيلور، القنصل البريطاني الشرقي في تركيا العثمانية؛ ذكر انه في منتصف القرن التاسع عشر.. كان سبب النزاعات وجود الاقراد تحت سيطرة الدولتين دون تحديد للحدود، وكذلك عدم الاتفاق

وستتطرق في هذا الجزء الى تلك المعاهدات والبروتوكولات، ونحلل نتائجها وتأثيرها في كُردستان وكذلك في العلاقات بين تركيا العثمانية وبلاط فارس.

لقد أصبحت كُردستان مركزاً للنزاع عليها منذ تأسيس الامبراطوريتين العثمانية والفارسية؛ غرباً وشمالاً. وحولت مصالح الامبراطوريتين في السيطرة على كُردستان، حولت البلاد الى ميدان حروب دائمة منذ القرن الثالث عشر.

ووصلوا الى سنة ١٥٢٩، التي تزخر هزيمة الدولة العثمانية امام فيينا. وكانت الامبراطورية العثمانية أساساً دولة اوربية، ودفعتها تلك الهزيمة للتوجه نحو الشرق.اما في ايران من جهة اخرى، فقد استطاع الشاه عباس الكبير ومذن السنوات (١٦١٨-١٦٠٢)، ان يضم الى بلاده: بلاد ما بين النهرين، كُردستان، وارمينيا. ولكن وضعت وفاة الشاه حدّاً لعصر الانتصارات في فارس. وهكذا، وفي سنة ١٦٣٩، استولى السلطان مراد الرابع، على بغداد وكُردستان وارمينيا وضمهما الى بلاده. كما تمّ عقد معاهدة سلام لترسيم الحدود وللمرة بين الامبراطوريتين.

ووقع ممثلو الدولتين في مدينة زهاو (زهاب) على المعاهدة: ساروخان ممثلاً عن بلاد فارس، ومصطفى باشا القائد العام للقوات العثمانية، ممثلاً عن العثمانيين.^{٢٨} وتعدّ معاهدة زهاو 'زهاب'، اول اتفاق لتقاسم الامبراطوريتين التأثير في كُردستان، لكنَّ المعاهدة لم تطبق مطلقاً. وفي الواقع فقد تم خرقها طيلة القرنين التاليين، اما من قبل احد الاطراف، او من قبل الطرفين المتعاقددين معاً. واستمر ذلك الخرق رغم التأكيد عليها في عام ١٧٤٦.^{٢٩} وعلى اي حال، فإن معاهدة زهاو، ستكون أساساً نظرياً لمعاهدة ارضروم في ١٨٤٧.

بين الامبراطورية العثمانية وايران، ويرى الاكاديم انجاجين يحتلون اراضيهم، عندما يتنقلون من جانب اخر، وذكر خالفين ذلك في كتابه: صراع على كُردستان، وترجمته من الروسية الى الكردية جلال تقى، السليمانية، مطبعة راثقرين، ١٩٧١، ص ٢١-٢٠. وكتاب خالفين واحد من ائدر الكتب التي تستخدمنا الرشيف الدبلوماسي لروسيا حول الوضع في كُردستان في القرن التاسع عشر، وخالفين نفسه، متخصص روسي بالدراسات الكردية.

^{٢٨} مجموعة المعاهدات التي وقعتها الامبراطورية الفارسية، جمعها معتمد الملك في عام ١٩٠٨، ص ١٩٢، ذكرها رحمة الله 'اشوبى'، في كتابه: نزاع الحدود العراقي - الايراني، اطروحة الدكتوراه نشرتها في باريس، مطباع ديللين غير المعروفة، في سنة ١٩٣٩، ص ٣٢، (اطروحة دكتوراه في كلية العلوم السياسية).

^{٢٩} تم التوقيع على تلك المعاهدة لاجل السلام، بعد حرب 'نادر شاه' ضد العثمانيين في معسكر 'خردن Kherden'، ومن قبل 'حسين علي خان' الوزير المفوض الفارسي وحاكم بغداد احمد باشا في ٤ سبتمبر ١٧٤٦؛ راجع مجموعة المعاهدات لامبراطورية الفارسية، بـ مؤمن الملك، طهران، ١٩٠٨، ص ١٩٦. وذكر 'اشوبى'، في المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

وتم عقد معاهدة ارضروم الاولى عقب الحرب التي اندلعت بعد انتفاضة القبائل الكردية 'حيرانلو' و 'سيبيكلي'، ضد سلطة الشاه المركزية في عام ١٨٢١. وقدمن تلك الحرب الفرصة للجيش الايراني لاجتياح كردستان التي كانت آنذاك تحت سيطرة العثمانيين. وقد وقع على تلك المعاهدة الوزير العثماني 'محمد أمين خان'، المتمتع والمخلول بكامل السلطات، والسفير الفارسي محمد علي في ٢٨ يوليه في عام ١٨٢٣.^{٣٠} وكانت المادة الاولى في تلك المعاهدة تنص على تنظيم حركة الجماهير الكردية على طول الحدود وعبرها: "إذا كانت الجماهير التي تعيش في حدود تلك البلدان ويقطنونها من هذه الجهة أو تلك في رحلة الشتاء والصيف، يجب على عملاة جاللة الشاه في فارس التوافق مع حاكم عام بغداد حول ضرائب الاستخدام، والمراعي وطرق اشباع المتطلبات الأخرى من ذلك النوع حتى لا يظهر اي سوء تفاهم بين الحكومتين".^{٣١}

وتهم المادة الثالثة من المعاهدة بأمن الامبراطوريتين في علاقتهما مع الاكراد؛ بل واكثر من ذلك، تقرر: "إذا كانت قبائل حيرانلو وسيبيكيلي الكردية قد تسببت في ظهور خلافات بين الادارات العليا (...)"، وإذا لم تتخلى تلك القبائل عن غزوها لاراضي فارس وتنشر القلاقل فيها، ولم تستطع سلطات الحدود استعادة النظام، ستقوم الحكومة العثمانية بسحب حمايتها آنذاك. وإذا كانت القبائل العائدة الى بلاد فارس تتسبب في تعكير هدوء الاراضي العثمانية، فإن السلطات الفارسية ستستخدم جميع الوسائل المتاحة لمنع ذلك التجاوز".^{٣٢}

ولم تقرر معاهدة ١٨٢٣، تنظيم مستقبل الأقليةين الكردسين. اقليم شهرزور بما فيه مدينة السليمانية؛ ورهاو، ومهران في محافظة كرمتشاه، بما فيه منطقة كلهور ومهران. ولا تزال الامبراطوريتان تتنازعان تبعيتهم. وظلت هاتان المحافظتان خاضعتين لسلطة وجهاe الاكراد. ورغم التوقيع على تلك المعاهدة، ظلت الامبراطوريتان تتنازعان الترسيم النهائي للحدود. ومنعت الانتفاضات الكردية استقرار المنطقة. وخلال الأربعين عاماً التالية، استأنفت تركيا العثمانية وببلاد فارس المفاوضات فيما بينهما مرة اخرى تحت ضغط روسيا وانكلترا.

^{٣٠} مجموعة المراسيم الدولية للأمبراطورية العثمانية، جمعها جابريل افندي نورادواغيان، الجزء الثاني، الصفحات ٩٩-٩٥. ومجموعة معاهدات الامبراطورية الفارسية، 'اشوبى'، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.

^{٣١} المصدر السابق نفسه: 'اشوبى'، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤.

^{٣٢} المصدر السابق نفسه.

وأستناداً إلى أميني: "كادت حرب ان تتشب حول ذلك الموضوع، لو لا ان عرضت إنكلترا وروسيا، ولأول مرة، القيام بوساطة في سنة ١٨٤٠، (...). ونتيجة لعرض تلك الوساطة وهي الأولى من نوعها، تكونت لجنة في أرضروم من ممثلي الدول الكبرى: فارس وتركيا وإنكلترا وروسيا. وكانت المفاوضات التي استمرت سنوات اربع، شاقة وطويلة ادت إلى ظهور مشروع عقد معاهدة"^{٣٣}.

وبالتأكيد، كانت ضغوط سان بطرسبرغ ولندن على طهران والقسطنطينية السبب الرئيس الذي دفع إلى التوقيع على مشروع المعاهدة؛ معاهدة أرضروم ١٨٤٧، التي كانت تقسم كُردستان بين تركيا العثمانية وفارس.^{٣٤} وفي رأينا، فإنه لو لا ضغوط هاتين الدولتين روسيا وإنكلترا، لما تم التوقيع على تلك المعاهدة.

وبالطبع، كان تدخل روسيا وإنكلترا في حل الخلافات بين طهران والقسطنطينية يستهدف الحفاظ على مصالحهما في الامبراطوريتين الشرقيتين وتفوّذهما في العاصمتين. وفي هذا السياق طلب لورد بالمسترون وزير خارجية بريطانيا من نظيره الروسي "نيسلورد Nislord" انه يجب: "تحديد الخط الفاصل في ترسيم الحدود بين تركيا وإيران، وأن يقوم ممثلو روسيا وإنكلترا والقسطنطينية بذلك، واستناداً إلى اتفاق أرضروم لعام ١٨٢٣. وأنه يجب مطالبة تركيا وإيران، بقبول القرار الذي تم إتخاذه حتى يتمكن ممثلو روسيا وإنكلترا البدء بالعمل. كما لا يجوز أن يستمع الأوروبيون لمقترحات الممثلي المسلمين. وجميع القرارات المهمة التي لا يستطيعون الاتفاق عليها، يقوم الأوروبيون بحل إشكالياتها. وبعد ذلك، يجب تقديم خطة فصل الحدود وموقعها من روسيا وإنكلترا إلى ممثلي الدول الأربع؛ ومطالبة تركيا وإيران رسمياً أن يكون الخط الفاصل بين الحدود هو حدودهم النهائية ولا يجب المساس بها. وإذا لم تقبل أحدى الدول ذلك الاتفاق وتقوم بتخريب في الجزء المقابل، فإن الجانب المعتدى عليه سيجد تأييداً من لدن الأوروبيين".^{٣٥}

وأخيراً، تم التوقيع على المعاهدة في ٣١ مايو ١٨٤٧، في أرضروم. وتتضمن المادة الثانية من تلك المعاهدة، ضرورة فصل مقاطعتي شهرزور وزهاو مهد النزاع الآخرين: "لتلتزم حكومة فارس بالتخلي عن أراضي الجزء الغربي في مقاطعة زهاو 'رهاب' إلى الحكومة العثمانية، وتلتزم الحكومة العثمانية من جانبها بالتخلي لصالح حكومة فارس عن المنطقة الشرقية".

^{٣٣} 'أشوبي'، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٣٦-٣٥.

^{٣٤} المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧، خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٨٤-٨٥.

^{٣٥} خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٨٩-٩٠.

أي عن جميع الاراضي الجبلية من مقاطعة زهاو مع وادي كرند. وتتنازل حكومة فارس عن كل انواع الاطماع في مدينة السليمانية ومقاطعتها. وتلتزم الحكومة العثمانية في المقابل وبشكل رسمي بات، بأن تتبع مدينة المحمورة، وجزيرة الخزر ومنطقة التخير وكذلك شط العرب التي تملكها القبائل التابعة لفارس، وان تصبيع ملكية سيادية للحكومة الفارسية.^{٣٦}

وستوضّح في ذلك الفصل كيف ان مصر وقدر هاتين المقاطعتين الکُردیتین شهرزور وزهاو، قد اقرتا تحديد الحدود بين الامبراطوريتين في شط العرب الذي أصبح بدوره بعد ذلك مصدراً للممتازات القضائية والقتال بين العراق وايران.^{٣٧}

وتنص المادة الثامنة في المعاهدة على التزام الدول الاسلامية باتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع تنقل الكورد عبر الحدود، والقضاء على كل انتفاضة کردية، وتمرّز الجيوش في المناطق المناسبة.

ولايعد عدم تطبيق المعاهدة فقط على استحالة منع هاتين الدولتين للقبائل الکردية القوية من عبور الحدود، او على عدم قدرتهما في القضاء على الانتفاضات الکردية التي تهدد اراضي الدولتين، ولكنها يعود ايضاً الى حقيقة ان المادة الثانية من المعاهدة لم تيلور مساراً محدداً واضحاً للحدود، وكانت الحجة. وهذا ما دفع الحكومتين لتفسيرها بشكل مختلف.

وكانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مذكرة توضيحية فيما يتعلق بترسيم الحدود وتبיעية القبائل للدول الوسيطة، مطالبة ايها لاحقاً بالمعاهدة، شرطاً للتصديق عليها من قبل الباب العالي. وتم التصديق عليها والمذكورة من قبل الوزير الفارسي مابين ١٩٠١ الى ٣١ يناير ١٨٤٨، دون ان يعرف الوزير الفارسي ميرزا محمد علي خان^{٣٨}، بالمذكرة العثمانية. ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة الفارسية انسحابها من المعاهدة بعد ان علمت بالمذكرة العثمانية.^{٣٩}

^{٣٦} مجموعة المراسيم الدولية للأمبراطورية العثمانية، نورادوغان، الجزء الثاني، ص ٢٨٢؛ ومجموعة المعاهدات الخاصة بالأمبراطورية الفارسية، مؤتمن الملك، ص ٢٠٠. المجموعة الشاملة للمعاهدات، 'مارتنز Martens' واتها 'شارلز ساموين Charles Sumwen'، الجزء العشرين، الصفحة الاولى.

^{٣٧} من المهم اعلان انه منذ نهاية الحرب العراقية - الايرانية الاخيرة (١٩٨٠-١٩٨٨) [والتي كان سببها على وجه الخصوص، رفض العراق لمعاهدة الجزائر ١٩٧٥، حول آخر ترسيم للحدود العراقية - الايرانية في شط العرب]. وحيث احتل العراق في سبتمبر ١٩٨٠، احتل اولاً مناطق قصر شيرين، وكلهور في مقاطعة زهاو ومهران، في محافظة ايلام، وكذلك مدينة المحمورة على شط العرب، ومانعاً بذلك الجيش الايراني من احتلال شهرزور باستخدام الاسلحه الكيميائية ضد الاعداد في حلبة: اي مناطق الحروب المذكورة في معاهدة ارضروم ١٨٤٧.

^{٣٨} 'اشوبی'، المصدر السابق نفسه، ص ٤١-٤٢.

وهكذا، لم يتم مطلقاً تطبيق معاهدة ارضروم. ورغم اعتبار تلك المعاهدة أساساً أولياً لامكانية ترسيم الحدود بين الدولتين الفارسية والعثمانية، فقد كانت غامضة ورفضتها حكومة فارس والجماهير الكردية والعربية التي كانت تعيش ومئات السنين في المنطقة الحدودية بين هاتين الدولتين. وفي الواقع الامر، فان معاهدة ارضروم، جاءت بدلاً من معاهدة زهاو ١٦٣٩ ومعاهدة السلام ١٧٤٦. ولم تقدم هاتان المعاهدتان شيئاً يذكر ولا يوجد مجال لتطبيقها بسبب الخروقات المتواترة للدولتين المعنيتين.

ويعد معظم المؤرخين الاقراد ان معاهدة زهاو، ١٦٣٩، انما تورخ لتقسيم كردستان بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية. وكان الجدل في اغلبه يستند الى وضع احتلال الامر الواقع لهاتين الامبراطوريتين للاراضي الكردستانية. ومع ذلك، فاننا نعتقد ان هذا الرأي لا اساس له، وان هؤلاء المؤرخين لم يقدموا براهين سياسية وقانونية سديدة بما فيه الكفاية.

اننا نرى اذا ما تحدثنا حديثاً قانونياً، لم يكن تقسيم كردستان صحيحاً بين الامبراطوريتين وحتى التوقيع على اول معاهدة اعترفت بها الدولتان. ويعني ذلك، ان تقسيم كردستان لم يكن له اي وضع قانوني او شرعي، وذلك قبل التوقيع على بروتوكول القسطنطينية في ١٩١٣، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى.

اما فيما يتعلق باحتلال الامر الواقع، فاننا نعتقد ان ذلك الاحتلال لم يتحدد باحتلال المناطق الكردية الواقعه تحت ادارة مستقلة تابعة للدولة، وكذلك فان الدولة العثمانية والفارسية، لا تتمتعان في تلك المناطق بالسيادة الضرورية ليتمسكا بها، ولا بالسلطة التي تمكنتهم من تقرير مصيرها المشروع. ولم تتحدد الاشتباكات السياسية والقانونية بين الامبراطوريتين في مقاطعة او اثننتين فقط، بل وفي عدة مناطق. وفي الواقع، كانت الامبراطورية العثمانية قد اعدت في السنوات (١٨٦٩-١٨٦٦) اطروحة حول حق ملكية تركيا لمجمل الكانتونات الكردية في الجنوب والغرب من بحيرة اورمية، وهي منطقة كانت تُعد جزءاً من ايران.^{٣٩}

واكثر من ذلك، واستناداً الى الاطروحة التي قدمها العراق مؤخراً في نزاعه على نفس الحدود مع ايران، وحيث كان الخلاف عليهما بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية في عام ١٨٤٧، كبيراً جداً ولدرجة ان: "حدود الامر الواقع، التي لم تكون في اغلب الوقت سوى جبهة

^{٣٩} اشوببي، المصدر السابق نفسه، ص ٤.

عسكرية، تتارجح بين حدود منطقة شاسعة كالعراق الذي وقع بدوره في خانة الاراضي المتنازع عليها".^{٤٠}

لقد بدأت المنازعات والحروب بين دولتي فارس وتركيا حيث احتل الجيش العثماني عسكرياً بعض الاراضي التي تطالب بها ايران. وقرر الطرفان في ١٨٦٩، اقامة نظام واقع الحال المؤقت، ووقوا على التسوية في القسطنطينية وفي ١٢ اغسطس ١٨٦٩. علي اي حال، ظلت الاراضي التي تعيش حالة حرب تحت ادارة مؤقتة^{٤١} (استناداً الى المادة الثانية من معاهدة ارضروم).

واستمرت تلك التسوية المؤقتة حتى عام ١٩١٣. في حين تم تأجيل النظر في تحديد المصير القانوني للمحافظات الـ*كردية* *شهرزور* و*زهاو*، ومدينة المحمرة وتطاول الفرس على الساحل الشرقي لشط العرب وتعليق الامور وبعض الوقت.

ومع ذلك، حاولت الحكومتان من جهتيهما جذب القبائل الـ*كردية* والعربية (في الجنوب في منطقة المحمرة)، حيث يقيم في المنطقة ذات الوضع المؤقت، والعمل على اجتذابها للتعاون مع السلطة المركزية. وبهذه الطريقة يمكن لهذه الحكومة او تلك ضم اراضي تلك القبائل الى اراضي دولتهما، وذلك انطلاقاً من اتفاق جديد حول الحدود. لكن مقاومة القادة الاكراد للاحتفاظ بالحكم الذاتي وصولاً الى استقلال مناطقهم، اجرت الحكومتين الفارسية والعثمانية على التوقيع على اتفاقيات محلية مع قادة تلك المناطق الـ*كردية*، ومنهم هامشاً من الامتيازات تاركين اياهم لانشاء جيوشهم المحلية.

وبهذه الطريقة، استطاع المير عزيز خان جمور، الحاكم الـ*كردي* لمنطقة قورتو في محافظة زهاو، ان يحكم المحافظة التي تعيش تزاماً دائماً بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية. وبعد حرب طويلة ضد الدولتين منذ اواسط القرن التاسع عشر، استطاع التوقيع على اتفاق سلام في ١٨٧٨، مع الامير القاجاري *ظلل السلطان*، وريث العرش؛ وفيما بعد مع مدحت باشا والى بغداد العثماني.^{٤٢}

^{٤٠} د. خالد العزي، *نزاع الحدود العراقي- الايراني*، بغداد، منشورات سكرتارية دراسات وابحاث الاتحاد العام لنساء العراق، ١٩٨٠، ص.٣.

^{٤١} المصدر السابق، ص.٤١.

^{٤٢} ج. دي. مورجان، *بعثة علمية الى فارس، الجزء الثاني*، دراسات جغرافية، منشورات ارنست لورو، باريس، ١٨٩٥، ص.٩٤؛ بيارد فيكتور، *ثورة فارس*، مكتبة ارماند كولين، باريس، ١٩١٠، ص. ١٦١-١٦٠. على سعيد سيفير Sefer Ali Said، "جمورشن (جمور ضين) Jumor Chin" (باللغة الـ*كردية*)؛ وكذلك

وفي نفس تلك المرحلة تقريراً، والى الشمال قليلاً، أعلن الشيخ عبيد الله النهري، تمرداً ضد سلطة الشاه، بتشجيع من السلطان العثماني في بداية الامر. وقد اجرت سعة الحركة الكردية التي امتدت الى الاراضي الفارسية والعثمانية؛ هاتين الدولتين على تسیان خلافاتهما، والى عقد حلف ضد الاكراد، واستنجدت ایران بروسيا لوضع حد لتلك الانتفاضة التي طالت منطقة اورمية وتبیز.^{٤٣}

وفي بدايات القرن العشرين، ولكي تستطيع روسيا وكذلك انكلترا بسط تأثيرهما في الشرق الاوسط، اقنعتا الدولتين بالضغط عليهما، احل خلافاتهما حول حدودهما المشتركة. ومن ثم وقع على بروتوكول طهران: 'وثوق الدولة' وزير خارجية فارس والسيد حسين سفير تركيا في طهران.^{٤٤} ولم يبلغ بروتوكول طهران سوى النوايا الطيبة لكل من روسيا وانكلترا حيث طلبتا من الطرفين (فارس وتركيا) ان يتلقيا ويستأنفا مناقشة مشكلة الحرب المعلقة بينهما ومنذ نصف قرن من الزمان.

ومن جهة اخرى، فان المادة الرابعة لذلك البروتوكول، تتعلق ولأول مرة بقضية تحكيم محتمل امام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حول مشكلة نزاع الحدود بين الدولتين الاوربيتين. وتجتمع لجنة ترسیم الحدود التي ذكرتها المادة الاولى لذلك البروتوكول في القدسطنطينية في مارس ١٩١٢. ومن جديد، رفضت حکومة فارس المذکورة العثمانية الملحة بمعاهدة ارضروم، التي اعتقد انها يمكن ان تكون اساساً لترسيم الحدود عند التوقيع على معاهدة جديدة. وانتهت المفاوضات ولكن الوسيطين لم يتوقفا عن ممارسة الضغط: روسيا على ایران وانكلترا على تركيا، خاصة وقد وصلت حکومة شباب الاتراك الى سدة الحكم، التي خضعت بسهولة للضغوط الدولية.^{٤٥}

واخيراً تم التوقيع على اتفاقية الحدود في نوفمبر ١٩١٣، من قبل السفراء فوق العادة والمفوضين: 'السير لويس ماليه' عن انكلترا، وميرزا محمود خان قاجار 'احتشام السلطنه' عن ایران، وميشيل دوجيير، عن روسيا، والامير سعيد حلیم باشا، رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا.

^{٤٣} 'چمور'، مخطوطة لم تنشر بعد، كتبها علي سعيد سيفير، سكرتير المیر عزیز خان، ١٩١٦، ص ٣١-٢٨؛ وحول نظام قورتو، راجع ايضاً: 'اشوبی'، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{٤٤} راجع ايضاً 'اشوبی'، المصدر السابق نفسه، ص ٤٢.

^{٤٥} المصدر السابق نفسه، ص ٤٢.

^{٤٦} 'اشوبی'، المصدر السابق: المعاهدة العراقية - الايرانية، الاخيرة خيانة وطنية وقومية كبيرة، دمشق، منشورات التجمع الوطني العراقي ١٩٧٥، ص ٢١-٢١، (بعد المعاهدة العراقية - الايرانية).

ومن المهم التأكيد على ان بروتوكول القدسية كان في اغلبه نتيجة اتفاق ثنائي بين انكلترا وتركيا والذى عرف بعد ذلك باسم بيان لندن في ٢٩ يوليه ١٩١٣، وحقيقة الامر ان اخر ترسيم للحدود قد تم اعداده في لندن، وضغطت الحكومة البريطانية للحفاظ على مصالحها في ايران، حيث كانت شركة النفط الانجليزية الفارسية المحدودة تمثلاها، وهي الشركة التي وقعت اتفاقية مع حكومة فارس حول امتياز استغلال نفط الجنوب. ولذلك مارست الحكومة البريطانية الضغط على الحكومة العثمانية لكي تتخلّى لايران عن الاراضي الواقعه شرقى شط العرب.

وتعبر المادة السابعة، والملحق الثالث عشر لبروتوكول القدسية وبوضوح تمام عن شرعية مصالح انكلترا في جنوب ايران،^{٤٦} ومع ذلك، فان المحافظتين الكرديتين شهرزور ورهاو قد تم تقسيمهما لأول مرة في لندن، بين تركيا العثمانية وايران. ولهذا نعتقد ان بروتوكول القدسية ١٩١٣، كان اساس اول تقسيم لكردستان توافق عليه تركيا العثمانية، ايران، روسيا وانكلترا، ولكن لم يتم تطبيقه.

زيادة على ذلك، فنحن نعتقد ان التدخل الفاعل لانكلترا وروسيا لتقرير وجهات نظر الحكومة التركية والفارسية في سبيل ترسيم حدودهما المشتركة في كردستان، وان اعلانهما تفصيئهما ضامنين لبروتوكول القدسية، قد وضع أساس التدخل المباشر في شؤون الاقراد، مما كانت له نتائجه الخطيرة على حل القضية الكردية بعد ذلك.

(٣) مصالح روسيا واوريا في كردستان:

كانت الامبراطوريتان الشرقيتان الاسلاميتان، العثمانية والفارسية، القوى الوحيدة التي تتصارع حول احتلال كردستان حتى بدايات القرن التاسع عشر. ولكن منذ تلك الحقبة، توضحت اهتمامات الدول الاوربية آنذاك (روسيا وانكلترا) بكردستان.^{٤٧} واستطاع نفوذ انكلترا وروسيا ان يخترق حياة كردستان عن طريق الباحثين العلميين والمبشرين والجواسيس وكبار الموظفين العاملين في خدمة شاه ايران والسلطان العثماني. وكذلك عن طريق المدنيين العاملين في الشركات البريطانية والروسية الخاصة، والتجار والدبلوماسيين الذين يعملون في خدمة تلك الدول.

^{٤٦} 'اشوبى'، المصدر السابق نفسه، ص ٤٥-٤٨، ٥٥؛ المعاهدة العراقية الايرانية، المصدر السابق نفسه، ص ٢١-٢٤.

^{٤٧} راجع كتاب: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٣٦.

وتم انشاء قنصليات لتلك الدول في العديد من المدن الكبرى في كُردستان. في ارضروم، المدينة الكُردية الكبيرة بالقرب من الحدود الروسية، بالقرب من البحر الاسود، تم افتتاح القنصلية الانجليزية^{٤٨} في ١٨٣٣. وشهدت دياربكر، المدينة الكُردية الكبيرة، شهادة انشاء القنصلية الانجليزية في ١٨٣٨، وشهدت قنصلية روسيا في ١٨٧٩^{٤٩} ايضاً.

ولكي تؤسس الدولتان روسيا وانكلترا، لنفوذهما في كُردستان، تقومان باستغلال عدم الاستقرار السياسي والخلافات بين القيادة الاكراد، والانتفاضات والحركات الكُردية ضد القسطنطينية وطهران، وكذلك صراع المصالح بين تركيا العثمانية وايران حول قضية ترسيم الحدود المشتركة بينهما، على الخصوص، الى جانب الاستفادة من الاقتصاد الضعيف الشامل في المنطقة.^{٥٠} واكثر من ذلك، استخدمت روسيا وانكلترا وفيما بعد فرنسا، الجماعات المسيحية في كُردستان لتفویة حضور نفوذها، لكونها دولاً مسيحية تعمل على حماية المسيحية في الشرق.^{٥١}

وبعد عقد معاهدة 'كارلوفيتس Karlowitz'، في عام ١٦٩٩، وهزيمة الامبراطورية العثمانية في اوريا، أصبحت الامبراطورية العثمانية مصدراً لاهتمام الدول الاوربية في اوقات الحرب والسلم على السواء. وهكذا تقوی مركز روسيا، وحاول القيصر بطرس الاكبر ان يمد نفوذه نحو الجنوب عبر القوقاز وكُردستان وصولاً الى لمياه الدافتة، الاستراتيجية المثالية لروسيا القيصرية.^{٥٢}

وتسبب طموح القيصر في إثارة مراحل من الحروب، اعقبها سلم لمراحل، وعقد معاهدات بين الامبراطوريتين طيلة القرن التاسع عشر^{٥٣} وجاءت معاهدة 'کوتتشوك کانیاریدجی Kainaridgi' في عام ١٧٧٤، وعقب انتصار روسيا على الامبراطورية العثمانية، عقب تلك الحرب التي اعلنتها القيصرة كاترين، جاءت لتقدم ولأول مرة تبرير تدخل روسيا لصالح الجماعات

^{٤٨} خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

^{٤٩} كان الدكتور برانت، اول قنصل بريطاني في دياربكر، وياكيمانسكي، اول قنصل روسي، راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

^{٥٠} راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

^{٥١} المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، ص ٣٥.

^{٥٢} راجع: ج. ويليام براي G. William Bray، 'الحدود الروسية من موسكوفي الى خروتشوف'، اندیانا، شركة بوبز-ميريل Bobs-Merill، ١٩٦٣، ص ٦٢؛ هاريش كابو Kapur Harish، 'روسيا السوفيتية وأسيا ١٩١٧-١٩٢٧'، دراسة للسياسة السوفيتية تجاه تركيا، ايران والقافستان، جنف، يوهان luhe، ١٩٦٥.

^{٥٣} لنزوفسكي جورج، روسيا وغرب ایران ١٩٤٨-١٩١٨، دراسة في النزاعات الدولية، نيويورك، جامعة كورنيل، المطبع، ١٩٤٩، الصفحتان ١٢-١٤.

المسيحية الارثوذكسية في شؤون الامبراطورية العثمانية، تحت حجة حماية الارثوذكس وخاصة الارمن. واصبح ذلك الامر تكتيکاً سياسياً لروسيا من اجل تثبيت تأثيرها في آسيا الصغرى وكُردستان وتقوية نفوذها بين الجماعات المسيحية المقيمة هناك.

وقد اصبحت قضية الشرق^٤ التسمية المرادفة لانهيار الامبراطورية العثمانية، قضية مهمة في زمن الحرب كما في مراحل السلم بين الدول الاوربية. وهكذا، ومنذ بدايات القرن التاسع عشر، اصبح الشرق الادنى رهاناً جديداً في التوازن بين الدول الكبرى ولمدة طويلة، وحصراً لصالح القارة الاوربية وكانت روسيا وانكلترا من اوائل الدول المهتمة بذلك القضية.

وقدم مؤتمر فيينا^٥ لهما (١٨١٤-١٨١٥)، فرصة سانحة. وكان القيسار الكسندر الاول، صاحب مبادرة الحلف المقدس بين روسيا وبروسيا والتمسنا، وهذا ما عمل على تقوية مركزه في اوربا، ومن اجل الاضرار بمصالح السلطان.^٦ وفي المقابل، دافعت انكلترا عن الامبراطورية العثمانية امام المؤتمر، حتى تستطيع اضعاف موقف روسيا من جهة، واكتساب نفوذ دبلوماسي وسياسي متزايد في القسطنطينية من جهة اخرى.

ويعود اهتمام روسيا بکُردستان الى بدايات القرن التاسع عشر في (١٨٤٠)، مع بدايات الحرب الروسية- التركية، حيث اندفع الجيش الروسي الى جنوب القوقاز، مُتقدماً نحو مناطق 'تفليس' ويريفان شمال کُردستان. وكان هدف روسيا جعل الاكرااد حلفاء لها؛ وادا لم تتمكن من تحقيق ذلك الهدف، تستخدمهم ك حاجز ضد الاتراك. فروسيا تزيد اخضاع جميع زعماء الاكرااد لسيادتها. بل واكثر من ذلك، لم يتردد الجيش الروسي في احمداد اي تمرد کُردي ضدها في الاراضي الجديدة التي استولت عليها.^٧

أن انتصار روسيا في حرب (١٨٢٦-١٨٢٨)، ضد ايران، سمح لها بالحاق مقاطعة يرفان التي يسكنها اكراد وارمن للسيطرة الروسية. وفي تلك المرحلة، اصبح شمال کُردستان ميداناً تدور فيه حروب امبريالية بين روسيا وايران، بين روسيا وتركيا، وبين تركيا وايران.

^٤ حول قضية الشرق، راجع: م. سن اندرسون، *المسألة الشرقية*، ١٩٧٤-١٩٢٣، لندن، ماكميلان، ١٩٦٦.

^٥ راجع: تاريخ مؤتمر فيينا في هارولد نيكولسون: مؤتمر فيينا، تاريخ تقتل ١٨١٢-١٨٢٢، ١٨٢٢، الترجمة الفرنسية قام بها: س. بالاميتي، باريس، مكتبة هاشيت، ١٩٦٥، وكذلك شارل ك. ويبستر، مؤتمر فيينا، لندن، ج. بيل و سون لتد، ١٩٦٤.

^٦ ا. ن. خالفين، *الصراع على کُردستان*، ترجمه من الروسية الى الکُردية جلال تقى، موسكو، ١٩٦٧، مطبعة راثقرين، السليمانية، ١٩٧١، ص. ٥٥.

ولزداد اهتمام روسيا بالاكراد عقب تلك الحروب، فهم يكونون جزءاً مهماً من الجيش الايراني والعثماني.^{٥٧} وبهذا السياق، أرسلت روسيا العديد من الباحثين والضباط للحصول على معلومات جيدة عن الاكراد من أجل ربط رؤسائهم بمصالح روسيا في آسيا الصغرى.

وهكذا، وبعد الحرب الروسية- التركية (١٨٢٩-١٨٢٨)، امتنعت امارات سوران وبوتانوياهدينان وهكاري من الاشتراك في التزاع الى جانب الامبراطورية العثمانية ضد روسيا، بل ان بعض الامراء استغلوا الحرب لتفوبيه نفوذهم، والمساهمة في الانتفاضات الكردية، محربين بذلك مقاطعات كردستان من السيادة العثمانية.^{٥٨}

ولم تتردد روسيا في التدخل في حل المشكلة بين طهران والقدسية على حساب تدمير المصالح الكردية. وفي واقع الامر، وفي ١٨٤٣، فأن محاولة الامير بدرخان امير بوتان لتأسيس دولة مستقلة في كردستان تصادفت مع نشاط دبلوماسي كبير من قبل سان بطرسبورغ ولندن، اذ تقدما بوسائلهما ونياتهما الطيبة بين طهران والقدسية. وروسيا التي كانت تغيل اكثر لصالح ايران اكثر من تركيا العثمانية، قبّلت طلباً من الشاه محمد ميرزا، لدى القيسير ثيولا الاول بأن يصبح وسيطاً بين طهران والقدسية لاجل حل خلافاتها بسلام.^{٥٩}

وكان التقارب بين الامبراطورية الفارسية والعثمانية احد الاسباب الاساسية وراء فشل الامير بدرخان في تحرير كردستان، وتآسيس دولة كردية. واكثر من ذلك، وبعد حرب القرم ١٨٥٦-١٨٥٣، انتفض الاكراد من جديد بقيادة يزدان شير ضد الامبراطورية العثمانية. ولكن موقف روسيا من تلك الانتفاضة ظلل غامضاً.^{٦٠}

وفضلاً عن ذلك، ومنذ بداية انتفاضة الشيخ عبيد الله النهري في ١٨٧٨، وقفـت روسيا الى جانب ايران ضد الاكراد، وطلب لوبانوف رستوفسكي Lobanov Restovsky، سفير روسيا في القدسية، من السلطان عدم تأييد الشيخ ضد الشاه. ومن المحتمل ان يكون

^{٥٧} عبد الرحمن قاسملي، كردستان واكراد .. دراسة سياسية واقتصادية (الترجمة العربية، رسالة دكتوراه مترجمة من اللغة التشيكية، بيروت، شركة نشرات لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٧٠، ص ٥١).

^{٥٨} فلشفيسيكي، اقتصاد القبائل الكردية، مجلة علم الاجتماع السوفييتية، ١٩٣٦، العدد ٥-٤، ص ١٥٨؛ وذكرها خالفين، المختارات، ص ٥٧؛ ونيكين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٢.

^{٥٩} وثائق العلاقات الخارجية الروسية، موسكو، ١٨٤٢، العدد ١ الى ١٦، التقرير الثالث عشر، الصفحات ١-٢؛ وذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٦-٧٥.

^{٦٠} قاسملي، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١-٤٩.

الدبلوماسيون الروس قد نشروا اشعارات في المنطقة، بأن الشیخ يقود حركة دینیة مذهبیة وهابیة في المنطقة.^{٦١} ليقنع السلطان بعدم تأیید الشیخ رغم احترامه الكبير له.

ولاتستطيع ایران وحدها ان تواجه حركة الشیخ عبید الله. ولذلك طلب الشاه المساعدة من روسیا. وكتب زینوفیف Zinoviev، سفير روسیا لدى طهران، يقول لوزیر خارجیة روسیا: "ان شاه ایران ينادی حکومة روسیا بارسال جیش الى حدود افغانستان الجنوبيّة، يطالب الامپراطوريّة العثمانيّة باحمداء تحركات الاکراد وتقدیم النصائح لرؤسائهم".^{٦٢} ولم يكن لروسیا موقف معین تجاه الاکراد، وكانت سیاستها متابعة مصالحها في آسیا الصغریّة، باستغلال الاکراد ان امکن، في حروبهم ضد الاتراك والفرس على السواء.^{٦٣}

وفي اعتقادنا، فأن هدف روسیا السیاسي كان احتلال منطقة يرفان، وقارص، واردنهان، وارضروم، واورمیة في شمال کردستان لتأمين حدودها الجنوبيّة في القوقاز^{٦٤} من جهة؛ ومن جهة اخری ممارسة ضغط عسكري على شرق الامپراطوريّة العثمانيّة، في حال نشوب نزاع حول تنظیم الممرّ البحري في مضائق القسطنطینیة.^{٦٥}

وفضلاً عن ذلك، واصلت روسیا سیاسته رسمية في القسطنطینیة كما في طهران. ومنذ عام ١٨٤٠، تدخلت مع انكلترا في حل مشكلة ترسیم الحدود بين ترکيا وایران بعد معاہدة ارضروم ١٨٤٧، وبروتوكول طهران ١٩١١، وبروتوكول القسطنطینیة ١٩١٣، وآخرًا في حل مشكلة ترسیم الحدود ١٩١٤.

وزيادة على ذلك، فقد استخدمت روسیا منذ نهاية القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر الجماعات المیسحیة الارمنیة و الاشوریة والنساطوریة؛ وسیلة للتدخل في الشؤون الکردیة.^{٦٦}

^{٦١} راجع: سوبر، الملحوظة تخصّنا، رقم ٢٥.

^{٦٢} رسالة زینوفیف الى شولزیفسکی في وینته ١٨٨٠، وثائق العلاقات الخارجية الروسية، القسم ٤٠، رقم ٢٥٨، ص ٧٥-٧٦؛ وذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٥.

^{٦٣} هاول ولسون جونیور ناتانیل، الاتّحاد السوفیتی والاكراد: دراسة في المشاكل الوطنية للإقليم في السياسة السوفیتیة (رسالة دكتوراه)، جامعة فرجینیا، ١٩٦٥، جامعة افلام وثائقیة، اذک ان ابتور، میشکان، ص ٢٢٩.

^{٦٤} هاول، نفس المصدر، الصفحات: ٢٢٢-٢٢٣؛ وایلم ایکلتن الاب، الجمهورية الکردية في سنة ١٩٤٦، اکسفورد، مطبوعات جامعة اکسفورد، ١٩٦٢، ص ٧.

^{٦٥} فریدون ارکین، العلاقات التركية-السوفیتية ومشكلة العضايق، انقرة، ١٩٦٨.

^{٦٦} مسعود فانی، الامة الکردیة وتطورها الاجتماعي (رسالة دكتوراه)، باریس، مکتبة روڈشتاین، ١٩٣٣، ص ١٦١؛ قاسملو، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

واخيراً سمح الاتفاق الروسي - البريطاني في الثلاثين من اغسطس ١٩٠٧ لروسيا ب распростран نفوذها في شمال ايران، بما فيه اذربيجان وكردستان الشرقية، ومنحت انكلترا حقاً بسط نفوذها في جنوب ايران^{٦٧} وحفظ الاتفاق مصالح روسيا في كردستان، واصبح ذلك الاتفاق فيما بعد أساساً للمفاوضات المستقبلية بين روسيا وانكلترا، لتوزيع مناطق النفوذ في الشرق الاوسط. حيث يظل النفوذ الروسي في كردستان الایرانية عاملاً مهماً جداً.

وفيما يتعلق بسياسة انكلترا في كردستان، فقد كانت حيوية طيلة القرن التاسع عشر، ويمكن تلخيص هدفها في نقطتين:

احداهما: ستراتيجياً بتقوية نفوذها في كردستان لوضع حد للتوسيع الروسي نحو الجنوب في آسيا الصغرى وايران، ومن ثم تأمين سلامه الطريق البري المار بكردستان وايران وبعد ذلك، الهند،

والثانية: اقتصادي وهو استغلال المواد الاولية خاصة النفط وفتح سوق المنتجات البريطانية. وفي هذا السياق، استقرت شركة الهند الشرقية في بغداد في ١٨٠٦ برئاسة كلوديوس جيمس ريج. وسافر ريج الى كردستان برفقة جنوده الهنود، وانشأ علاقات مع الامراء والاغوات الاكراد.^{٦٨} علماً ان المسؤولين الكبار في شركة الهند الشرقية وخاصة دكتور ماكدونالد كينر Dr. Macdonald Kinner قد تعاونوا تعاوناً وثيقاً مع القنصلية البريطانية في بغداد من اجل بسط النفوذ البريطاني في كردستان^{٦٩} واثناء رحلته في الاناضول

^{٦٧} وتقرر المادة الخامسة من الاتفاق الروسي - البريطاني الموقع في ٣١ اغسطس ١٩٠٧، ان: "بريطانيا العظمى تتلزم ان لا تحصل لنفسها، ولا للمواطنين البريطانيين ولا مواطنني دولة اخرى ثالثة، اية امتيازات ذات طبيعة سياسية او تجارية؛ مثل امتيازات لانشاء السكك الحديدية، البنوك، التغرايف، الطرق، وسائل النقل، التأمين، بل وبعد من ذلك، حتى لتأمين خط يبدأ من قصر شيرين، ماراً باصفهان، ويزد، وينتهي في نقطة على الحدود الفارسية عند تقاطع الحدود الروسية - الافغانية". تقارير السكرتارية البريطانية لمؤتمر للمتحالفين، في ١٧ فبراير ١٩٢٠، لندن، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٠٢؛ راجع أيضاً البروفيسور بافيج، كردستان والقضية الكردية، ترجمت الى العربية بواسطة Bero، بيروت، رابطة كاوه للمثقفين اليساريين الاقرادي، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، الصفحات ٣٩-٣٨؛ وكذلك راجع: جورج لتروفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، نيويورك، مطابع جامعة كورنيل Cornell، الطبعة الاولى، ١٩٥٢، ص ٣٤؛ هاريش كابور، روسيا السوفيتية وآسيا، دراسة للسياسة السوفيتية تجاه تركيا، ايران، وافغانستان، جنيف، ايوهي UHEL، ١٩٦٦، ص ٢٦.

^{٦٨} المير باللغة الكردية يعني الامير، والاغا يعني السيد.

^{٦٩} خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٧-٣٦.

وفي كُردستان، قام كيتن بدراسات ورسم خريطة لطريق بريطاني جديد يتجه للهند. وبعد عودته إلى مدراس في الهند تم تقديم التقرير والخريطة لدراستهما في لندن.^{٧٠}

ومع ذلك فان بعثة فرانسيس ر. تشيزني Francis R. Chesny، الضابط البريطاني الذي يعمل في الجيش العثماني وتقريره وخريطته هي التي حازت على اهتمام الملك ويليم الرابع^{٧١} على وجه الخصوص، وتم تقييمها في لندن. وتركز خارطة تشيزني طريق الفرات، على تقليل المسافة في الرحلة بين إنكلترا والهند بدلاً من ٤٥ يوماً إلى ٦٠ يوماً إلى عشرين يوماً. ومن المهم ذكر الأنسجة البريطانية التي كانت تصل في العشرينيات إلى ميناء ترابزون Trabzon عن طريق البحر الأسود وتواصل الطريق البري عبر كُردستان من مدينة ارضروم اتجاهًا نحو الموصل وتبريز. ولهذا أصبحت مدينة ارضروم مركزاً مهماً لتجارة الترانزيت البريطانية ولهذا وجَب موظفي القنصلية الانجليزية ان يلعوا دوراً مهماً.^{٧٢}

اما الطريق الذي اقترحه تشيزني، فيحصل الى ميناء الاسكندرية على البحر الابيض المتوسط ومن هناك ينتقل عبر الطريق البري الى مدينة دياربكر الكردية. وانطلاقاً من دياربكر، يتبع الطريق من نهر دجلة حتى مدينة الموصل؛ ومن الموصل، وعبر نهر دجلة نفسه يصل الى الخليج الفارسي.^{٧٣} وقد غيرت خطة تشيزني مكان كُردستان في سياسة بريطانيا الخارجية.

وفي سبيل تحقيق ذلك المشروع الكبير، افتتحت إنكلترا قنصليات في المدن الكبيرة الكردية، وعملت على تقوية مراكز موظفيها فيها.^{٧٤} ولم يتم تحقيق خطة تشيزني حيث جهود الحرب مع ايران ١٨٣٧، وفي افغانستان ١٨٣٨-١٨٤٢، وفي الصين ١٨٤٢-١٨٣٩.

^{٧٠} خالفين، المصدر السابق، ص ٣٨؛ وراجع: كيتن، المصدر السابق.

^{٧١} وكان الملك وليم الرابع قد قال لتشيزني: "إن حقيقة إيجاد أسواق جديدة وتطوير التجارة عمل مهم جداً من وجهة نظر انتصار إنكلترا، أنا لا أحب الحرب. ولكن إذا عارضوك في ابهاك فسأساعدك في الحال، رحلة للاشارة إلى دجلة والفرات، لندن، الجزء الأول، ص ١٧؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٦.

^{٧٢} خالفين، المصدر السابق، ص ٤.

^{٧٣} تشيزني، المختارات؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٤.

^{٧٤} تم تقديم خارطة تشيزني في لندن على أنها مشروع وطني كبير، وكانت لجنة مساندة الخطة تتكون من شخصيات بارزة في لندن، الماركيين لنسون ولوارد جورديشوتشارلز جرانتوجون سيلفين ولوارد بالمرستون وجون بيبلن مالكوم، إلى جانب الصحافة البريطانية: التايمز والستاندارد، حيث نشرت أجزاء من هذا المشروع في أعمدتها. راجع: تشيزني، المختارات، الصفحات ١٤٢-١٤٧؛ خالفين، المصدر السابق، ص ٤٧؛ رحلات في كُردستان.

اجتذبت اهتمامات حكومة لندن، وحيث شارك تشيزي في تلك الاحداث لكونه ضابطاً قدماً مختصاً يشغون المنطقة.

ومن جهة أخرى، أرادت انكلترا معرفة شؤون امكانيات ما تمتلك كُردستان من مواد أولية، بهدف استغلالها. ولذلك لرسل الحاكم العسكري في بومباي، وبالاتفاق مع القنصل البريطاني في طهران، عميلاً بريطانياً باسم د. فرايزر Dr. Frazer⁷⁵ للبحث عن المواد الأولية، في كُردستان بين السنوات ١٨٢١-١٨٢٢، وجاءت لزيارة كُردستان بعثات أخرى من هذا النوع، خاصة بعثة د. برانت Dr. Brant في ١٨٣٨، الذي كان قنصلاً بريطانياً في لضروم.⁷⁶

وبالتوالي، بدأت انكلترا في اقامة علاقات مع الاغوات الكرد، وزعمت البنادق والذخيرة في الأكثر اخلاصاً من بينهم، ومن أجل انشاء مجموعات مسلحة قادرة يمكن استخدامها تأييداً لأي تدخل عسكري في المنطقة.⁷⁷ ولم يمنع ذلك تدخل انكلترا ضد مصالح الاقراد. واستناداً إلى الوثائق الروسية الدبلوماسية التي قام خالفين بدرستها، فإن إيليس Elyis السفير البريطاني في طهران، قد منع ايران من مساعدة أمير محمد، أمير سوران،⁷⁸ في حربه ضد الامبراطورية العثمانية. بل وارسل السفير في ١٨٣٦، السيد شيل Sheel ممثل بريطانيا في تبريز الى رشيد باشا⁷⁹ والتي بغداد العثماني، وكذلك الى الجيش العثماني، لكي يتراك خلافاتها مع ايران جانباً، ويتعاونان مع الجيش الايراني لاحماد الانتفاضة الكردية.⁸⁰ ومستخدمين تهدئة انتفاضة أمير سوران للتقارب بين الشاه والسلطان. وللتذكرة انتفاضة أمير محمد أمير سوران بعد تقدم الجيش المصري في الاناضول، وهي حرب وقفت منها انكلترا والمانيا مع تركيا ضد مصر، وحيث كانت ايران تتمتع بعلاقات طيبة مع امارة سوران حلقة مصر الوحيدة.

⁷⁵ راجع ج. ب. فرايزر، رحلة فرايزر الى كُردستان والعراق، لندن، جزءان، ١٨٦٠؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٤-٤٣.

⁷⁶ خالفين، المصدر السابق، الصفحات ٣٩-٤٠.

⁷⁷ وثائق سياسة حول علاقات روسيا الخارجية، الرقم ٩-١، ١٨٢٧، التقرير الرابع عشر، القسم التاسع، ص ٢٢٩. وكتب ماليسوف التقرير في يونيو ١٨٢٦، وذكره خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤١-٤٠.

⁷⁸ لقد ذكر خالفين اسم أمير محمد باشا امير رواندون، بدلاً من اسم أمير محمد باشا، أمير سوران، والذي نعتبره وذكرناه اعلاه في دراستنا هو امارة سوران ورواندون، عاصمة إمارة سوران.

⁷⁹ الوثائق السياسية لعلاقات روسيا الخارجية، موسكو، ١٨٤٠، رقم ٥٢٨، ص ١١٢، التقرير كتبه سموئيل Simonich، سفير روسيا في طهران، ذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٩-٦٨.

وبالتأكيد، ولو لتدخل الذي اعلنته الدول الاوربية لوقف تقدم الجيش المصري، فإن ابراهيم باشا كان يخاطر حتى على وجود الامبراطورية العثمانية. ولهذا السبب بالذات، وقعت انكلترا، والخمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا على معاهدة لندن في ١٨٤٠ لحماية الامبراطورية العثمانية في مقابل اعتراضهم بابراهيم باشا اميراً وريثاً لعرش مصر.^{٨٠}

وكانت الانتفاضة الكردية قد اندلعت كذلك في حقبة كانت انكلترا تبحث فيها عن اسواق جديدة لتجارتها في الاناضول وكُردستان وبِلَاد فارس. وكانت الحكومة البريطانية، تعتقد انه بالحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية، سيكون من السهل استخدام سوق كُردستان والتمتع بنفوذ في تلك المنطقة في ظلها يكون اكبر مما في ظل سيادة امير كردي.

ومن المهم التأكيد على ان انكلترا لم تكن لها سياسة خارجية محددة تجاه الامبراطورية العثمانية،^{٨١} قبل انتصار الجيش المصري ضد الجيش العثماني في ١٨٣٦-١٩٣٩. ولكن سياستها ضد التوسيع المصري والفرنسي والروسي، الى جانب حفاظها على مساحة اقتصادية وستراتيجية كبيرة في آسيا الصغرى والبحر الابيض المتوسط، هو ما دفعها لتحديد سياسة معينة تجاه الامبراطورية العثمانية.^{٨٢}

وعقب تلك الاحاديث، تطورت في سياسة انكلترا نظرية "استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامتها، وخاصة لدى 'الميرتون Palmerston' و'بونستي Ponsonby'".^{٨٣} وبالتأكيد، لم تكن انكلترا تهم باستقلال الامبراطورية العثمانية او سلامتها، ما لم تكن قد وفرت لها مجالاً مهماً لتطوير مصالحها في آسيا الصغرى. اما بالنسبة للميرتون، رئيس وزراء بريطانيا، فكانت تلك النظرية، تعني: "الحفاظ على موقف انكلترا في البحر الابيض المتوسط، وكذلك على مصالحتها مع الهند، ووضع خطة دفاعية مناسبة ضد مطامع روسيا وفرنسا".^{٨٤} وواصلت جميع حكومات لندن المتعاقبة في الواقع تطبيق تلك النظرية حتى سنة ١٩١٤، تاريخ بداية الحرب العالمية الاولى.^{٨٥}

^{٨٠} لندزوفסקי Lenczowski، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٨١} ايلي قوري، انكلترا والشرق الاوسط .. انهيار الامبراطورية العثمانية ١٩٢١-١٩١٤، ١٩٢١، لندن، بوز ان بوز Bows & Bows، ١٩٥٦، الصفحتان ٩-١٠.

^{٨٢} المصدر السابق؛ لندزوفסקי، ص ١٧.

^{٨٣} المصدر السابق، ص ١٠.

^{٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٨٥} المصدر السابق؛ وكذلك هارولد تمبلி، تأسيس سياسة بريطانيا الخارجية من بيت ١٧٩٢ وحتى ساليزبوري ١٩٠٢، لندن، جامعة اكسفورد (مطباع)، ١٩٦٦.

ومن أجل الحفاظ على استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامتها، يجب تطوير الامبراطورية على النمط الأوروبي،^{٨٦} كما يقول سترانغورد كأبيج سفير إنكلترا في القدسية. ولهذا مارست إنكلترا الضغط على الامبراطورية العثمانية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر للقيام باصلاحات، وتدخلت إنكلترا في اصلاح الادارة العثمانية في تهدئة الانتفاضات الكردية، وفي قضايا ترسيم الحدود بين الامبراطورية العثمانية وببلاد فارس.

ومن جهة أخرى، كانت الامبراطورية العثمانية في حاجة لمساندة إنكلترا من أجل التوازن مع نفوذ روسيا في بلاد البلقان وأسيا الصغرى. ولهذا ايضاً، ساندت إنكلترا الامبراطورية العثمانية بعد مؤتمر برلين في يوليه ١٨٧٨، في اتجاه الغاء معاهدة سان ستيفانو. واكثر من ذلك، وعلى هامش المؤتمر، وقع ممثلو بريطانيا وتركيا اتفاقاً يسمح لإنكلترا باحتلال قبرص، شريطة ان تساعد إنكلترا الامبراطورية العثمانية على الاحتفاظ بسيادتها في آسيا الصغرى، وليتمكن السلطان من ادارة المنطقة كما يحلو له. وتشير المادة ٦١ من مؤتمر برلين ذلك الاتفاق وبوضوح تام.^{٨٧}

ويقدم ذلك الاتفاق وبشكل ما، والأول مرة مشروعية حضور نفوذ إنكلترا وتقويتها في كردستان. ولهذا فان إنكلترا بعد إتخاذها موقفاً غير مكترث وغير مبال تجاه انتفاضة الشيخ عبيد الله في ١٨٧٩، في الاراضي الواقعة تحت التفود الفارسي، لم تتحمل امتدادها بعد سنتين الى الاراضي الواقعة تحت سلطة الامبراطورية العثمانية.^{٨٨}

اما فيما يتعلق بسياسة المانيا في كردستان قبل الحرب العالمية الاولى، فقد انعكست في مشاركة البعثة العسكرية البروسية بقيادة العقيد هيلموت فون مولتكه، الى جانب الجيش العثماني ضد جيش امارة سوران الكردي وفي الحرب ضد الجيش العثماني ١٨٣٩-١٨٣٦، بقيادة ابراهيم باشا.^{٨٩}

^{٨٦} كان السير سترانغورد كأبيج سفير إنكلترا في القدسية من ١٨٢٦ الى ١٨٣٢، ثم في ١٨٤٢؛ المصدر السابق نفسه، ص ١٧٢.

^{٨٧} خالفين، المصدر السابق، ص ١٧٢.

^{٨٨} راجع ايضاً خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٦-١٧٥.

^{٨٩} Moltke Von Helmuth, Das Land und Volk der Kurden, in Vermischte Schriften zur orientalischen Frage, Berlin, ١٨٩٢.

ومولتكه فون هلموت، رسائل العارشال دي مولتكه حول الشرق، باريس، ١٨٧٢، ساندورز و فيشباشن، نيكيتين، المختارات، ص ١٩٢؛ انطوان فلوري Fleury Antoine التغلغل الالماني في الشرق الاوسط ١٩١٩-

وكانت تلك المشاركة أول اتصال بين الالمان والاكراد في رأينا. ومع ذلك، وبعد توحيد المانيا، وبعد مؤتمر برلين في ١٨٧٨، بدأ تدخل المستشار 'بسمارك' Bismarck في شؤون الامبراطورية العثمانية في البلقان.

وببدأ اهتمام المانيا بآسيا الصغرى، مع مشروع سكة حديد بغداد - بان في ١٨٨٥^{٩٠} ولكن صراع المصالح مع الدول الاوربية الاخرى حول ذلك الموضوع، وعدم وجود رؤوس الاموال الكافية قد أخر الى بدايات القرن العشرين^{٩١} تحقيق ذلك المشروع. وعلى اي حال، فإن المفاوضات الاوربية حول مناطق النفوذ والامتيازات المترتبة على ذلك، في سبيل تحقيق ذلك المشروع وحول مشاريع انشاء سكك حديد اخرى في آسيا الصغرى، ادى جميعها الى تقسيم حقيقي لكردستان بين المصالح الاوربية.

ولم تعلن فرنسا، الدولة العالمية، اهتماماً خاصاً بكردستان، سوى تدخلها لدى الحكومة العثمانية لحماية الجماعات المسيحية.^{٩٢} وفي سياستها تجاه الامبراطورية العثمانية، استثمرت فرنسا في مصر في مشروع فردیناند دلسپس Ferdinand de Lesseps انشاء قناة السويس^{٩٣} وأعلنت عن اهتمامها بالشرق وخاصة بسوريا.^{٩٤}

وكان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بكردستان قليلاً قبل الحرب. ولكنه بدأ مع نشاطات المبشرين الذين افتتحوا في كردستان مراكز في مدن وان وارضروم وماردين، بتليس وسرت. واصبح مركز^{٩٥} وان^{٩٦} ثاني اهم المراكز بعد جامعة روبرت في القسطنطينية.

ومن جهة اخرى، اقام الامريكيون علاقات وثيقة مع النسطوريين والارمن والاثوريين. واستقبلوا في الولايات المتحدة قائد النسطوريين ماريوهان في ١٨٤٣.^{٩٧}

٩٣، قضية تركيا وايران وافغانستان (رسالة دكتوراه)، جنيف، ايومي؛ ا. ف. سيجتوهيلد W. Sijttoffleiden، الصفحات ١٤-١٢.

٩٤، فلوري Fleury، المصدر السابق نفسه، ص ١٩.

٩٥، المصدر السابق، الصفحات ٢١-١٩.

٩٦، هنري كومنج H.. Cumming Henry، التناقض الفرنسي البريطاني حول الشرق الادنى بعد الحرب : انهيار النفوذ الفرنسي، لندن، مطبوع جامعة اكسفورد، ١٩٣٨، ص ٦.

٩٧، جورج ليثروفسكي: الشرق الاوسط والشؤون العالمية، ايتاكا، نيويورك، جامعة كورنيل، الطبعة الاولى، ١٩٥٢، ص ٢١.

٩٨، المصدر السابق، وكومنج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦-٧.

٩٩، خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٢-٤٣.

١٠، المصدر السابق، المختارات، ص ٩١.

وبعد اكتشاف نفط كُردستان في اواخر القرن التاسع عشر، ازداد اهتمام انكلترا بذلك البلد بشكل واضح^{٩٧}، وكان استغلال نفط ايران بطرق تكتيكية حديثة قد بدأ لبعض سنوات خلت في ايران، قبل القيام باستغلال النفط في اراضي الدولة العثمانية.^{٩٨} ولم يكن يعني الاهتمام بنفط كُردستان في الاراضي العثمانية يقصد به حقول النفط مباشرة، بقدر تعلق الامر بما وضحته المفاوضات والضغوط الدبلوماسية والمصاربات في القسطنطينية ولندن او برلين. ولم يبدأ استغلال نفط كُردستان العثمانية الاً بعد الحرب. وتتنازع الشركات والبنوك الاوروبية والامريكية اقتسام حقوق الامتيازات منذ بداية القرن العشرين.

وقد حصلت سكة حديد الاناضول التابعة لادارة البنك الالماني، في ١٩٠٣ على امتياز انجاز مشروع خط سكة الحديد، وفي ١٩٠٤ حصلت على ضمان استغلال نفط كُردستان في جنوب ميزوبوتاميا لمدة سنة واحدة.

وفي عام ١٩٠٧، وجد الالمان شركتين اخريتين تتنافسان معهم وهما: 'شركة شل Shell' و'شركة هولندا الملكية' واندمجتا معاً لتكونا شركة واحدة في العام نفسه. واستقرت 'شركة اخوان صمويل' Samuel brothers في القسطنطينية. في حين ان شركة امريكية بقيادة

^{٩٧} تم اكتشاف الكثير من حقول النفط منذ الاف السنين، من قبل السكان المحليين، ولكن طرق استغلاله وتسويقه كانت بدائية. ولكن الرحالة والباحثة والضباط الاوربيين، كانوا اول من قدم لوريا اولى خطط موقع تلك الحقول.

ومن الضروري مراجعة البحث المهم جداً الذي قدمه العالم الفرنسي جي دومور كان De Morgan .D. وهو بحث اجراء في ايران وكُردستان في ١٨٩٢ (البعثة العلمية في بلاد فارس، باريس، الجزء الثاني "دراسات جغرافية، منشورات ارنست لارو Ernest Laroux ١٨٩٥). وكذلك مراجعة ماقدمه الاوربيون الاخرون من امثال: ا. ف. ستال A. F. Stahl في ١٨٩٣، والعقيد س. ر. مونسيل S. R. Maunsell في ١٨٩٧، والبارون فون اوپنهایم Von Oppenheim في ١٨٩٩: مراجعة ماقدموه من خرائط وخطط تفصيلية حول حقول النفط في الشرق الادني. وكان الامتياز الذي منحه الشاه الى البارون يوليوس دو رويت Julins de Reuter او امتياز نفطي يحصل عليه اجنبي (جنسية بريطانية) في ١٨٧٧.

^{٩٨} كان اول تنقيب عن النفط من قبل الاوربيين قد تم من جياسورخ منطقة بالقرب من قورةتو في ١٩٠١، وقام به الانكليزي وليم نوكس دارس William Knox d'Arcy. وكانت جياسورخ منطقة في مقاطعة زهاو، وكانت تابعة لايران حتى ١٩١٣. وبعد التوقيع على بروتوكول القسطنطينية في ١٩١٢، تم الحاق جياسورخ بالاراضي العثمانية. جياسورخ، بسبب صعوبة الوصول اليها، ومحارضة القبائل الكردية في ان يستغلها الانكليز؛ راجع ايضاً: لوكرنك ستيفن H. Longrig، النفط في الشرق الاوسط اكتشافه وتطويره، لندن، مطبع جامعة اكسفورد، المنشورة اولاً ١٩٥٤، الصفحات ١٨-١٧.

^{٩٩} الادميرال كولبي شيسستر Colby Chester، تساندها غرفة تجارة نيويورك؛ قد قامت بتكوين مجموعة ضغط على قصر السلطان.^{١٠٠}

جاء انقلاب شباب تركيا في يوليه ١٩٠٨ ليغير آفاق وأهدافها تلك الشركات. فقد تم استئناف المفاوضات والضغوطات مرة أخرى ابتداءً من ١٩٠٩. وفي هذه المرّة، قدّمت مجموعة دارسي Darcy، التي كانت قد انشأت شركة النفط الانكليزية – الفارسية، نفسها إلى الحكومة العثمانية بشكل قوي. ووعدت حكومة شباب تركيا الجديدة، باصلاحات ليبرالية، وعملت على ازدياد نفوذ انكلترا في القسطنطينية على حساب نفوذ المانيا.

وفي الحقيقة، ورغم أهمية وجود نفوذ عسكري الماني قوي في الجيش العثماني، بادلة الجنرال ليمان فون ساندز Liman Von Sanders، اعرب الامبراطور غيليم الثاني^١ عن تشاوّمه امام تزايد النفوذ السياسي (لاتفاق الانكليزي، الفرنسي والروسي) في القسطنطينية؛ ليقول: "لم يجد ما ينقد تركيا، حيث لم تعد تمثل اي شيء، ويمكنها ان تتمزق بين ايدي ذلك الثلاثي".^{١٠١}

وفي تلك المرحلة، سمحت مبادرة الحكومة البريطانية بانشاء بنك وطني في تركيا في مدينة القسطنطينية، برؤوس اموال بريطانية. وفي عام ١٩١٠ عقد البنك الوطني التركي اتفاقاً مع البنك الالماني حول استغلال النفط في الامبراطورية العثمانية.

وتبع تلك الاحداث مفاوضات اخرى، اجرتها على وجه الخصوص، "كولبانكيان Gulbenkian" ، وهو مواطن عثماني من اصل ارمني ومدير للبنك الوطني، وادت تلك المفاوضات الى انشاء شركة النفط التركية ١٩١٢. واحيراً، تم التوفيق بين المصالح الانكليزية داخل شركة النفط التركية، حيث كانت رؤوس الاموال انكليزية والمانية: "وفيما يتعلق بالامتيازات البترولية في المقابل، فإن المانيا التي عرضت عليها بريطانيا مساهمة تصل الى ٥٠٪، قد اختارت دوراً متواضعاً، وحددت مساهمتها الى ٢٥٪ فقط بسبب ضعف قدرتها المالية حيث انفقـتـ الجزءـ الأـكـبـرـ منهاـ فيـ مشـروعـ بـغـداـدـ بـانـ".^{١٠٢}

وفي عام ١٩١٣، عادت الشركة الانكليزية الفارسية الى الظهور في القسطنطينية بمساعدة من الحكومة البريطانية، وفي اثناء مفاوضات بروتوكول القسطنطينية حول ترسيم الحدود.

^{٩٩} لونكيرك، المصدر السابق، الصفحتان ٢٧-٢٨.

^{١٠٠} Fischer Fritz, krieg der illusionen. Die deutsche Politik von ١٩١١ bis ١٩١٤. Dusseldorf, Droste Verlag, ١٩٧٩, P. ٤٤٠, cile par Fleury, op. cit. P. ٢٣.

^{١٠١} فلوري Fleury، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

وعودة ظهور ذلك المنافس الكبير والذي كان قد قام باستغلال النفط في ايران، تهددت بالخطر مصالح المانيا في شركة النفط التركية.

اما التوفيق بين المصالح لم يتم تحقيقه تماماً الا بتدخل الحكومتين البريطانية والالمانية. وتم عقد اتفاق بذلك الخصوص في ١٩١٤، يحمل توقيع الشركات وتواقع الحكومتين. واعاد ذلك الاتفاق الحق الشركة البريطانية - الفارسية في كارتيل شركة النفط التركية، بالحصول على خمسين في المائة من الرأسمال الاصلي، اي ١٦٠٠٠ جنية الاسترليني^{١٠٢} في حين لم يتوصل الاتفاق الالماني - الانكليزي حول اقتسام غنائم استغلال نفط الامبراطورية العثمانية؛ الى اي شئ.

وفي واقع الامر، لزداد الصراع بين الدول الاوروبية خاصة انكلترا والمانيا، للحصول على نفوذ اكبر، وعلى مصالح اكبر في الامبراطورية العثمانية، وهو صراع اصبح احد الاسباب المهمة لاندلاع الحرب العالمية الاولى في آسيا الصغرى.



^{١٠٢} المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٣١-٣٠.

(٢)

الحرب العالمية الأولى الاحتلال، والاتفاقيات السرية (١٩١٤-١٩١٨)

(١) الاحتلال الروسي لكردستان واحتلال انكلترا لميزوبوتاميا:

لقد تسبب اندلاع الحرب في أوروبا بين المانيا مع الامبراطورية النمساوية الهنغارية من جهة، وبين انكلترا وفرنسا وروسيا من جهة أخرى؛ تسبب في صعوبة اوضاع الامبراطورية العثمانية. وبالتأكيد كان قادة شباب تركيا الفتاة القوميين يعملون على تقوية سلطتهم في القسطنطينية كما كانوا يودون استغلال فرصة الحرب لتقوية سلطة الامبراطورية العثمانية مرة أخرى في البلقان وأسيا.^{١٠٣} ولكن المخاطرة يمكن أن تكون خطيرة في حال وجود هزيمة عسكرية. وعشية الحرب، رأى القادة الاتراك انهم أمام خيارين: اما ان يكونوا حلفاء للمانيا والنمسا الذين يعودونهم باستعادة نفوذهم في البلقان وأسيا، او الاتفاق مع (روسيا وإنكلترا وفرنسا) الذين وعدوهم بدورهم بسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية.^{١٠٤}

ورغم معارضته السلطان للحرب، فإن طلعت باشا وزير الداخلية وأحد القادة العثمانيين الثلاث، لم يكن ليثق بوعود الاتفاق.^{١٠٥} واستناداً إلى "مورجنتاو" Morgenthau^{١٠٦}، سفير الولايات المتحدة في القسطنطينية، كان "طلعت باشا" قد صرّح، قائلاً: "القد قدم لنا الحلفاء وعوداً مماثلة لثناء حرب البلقان، وانظروا الى مصير بلادنا في أوروبا".^{١٠٧}

بنكى زين

^{١٠٣} بخصوص الاستعدادات للحرب وموقف الحكومة العثمانية، راجع: 'جمال باشا'، ذكريات رجل دولة تركي ١٩١٣-١٩١٩، لندن، نشريات هتنسون وشركاه Co.Hutchinson، الصفحتان ١١٠-١٠٧؛ و'جمال باشا'، أحد القادة الثلاث في حكومة شباب تركيا.

^{١٠٤} جمال، المصدر السابق، الصفحتان ١٢٥-١٢٢؛ وكذلك 'هنري مورجنتاو'، ذكريات متنوعة، مطبوعة بوثائق لم تنشر بجهاز الدولة وكتب المقدمة جيرار شاليان، باريس، فلاماريون، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٩٣. وكان مورجنتاو، سفيراً للولايات المتحدة في القسطنطينية لثناء أولى سنوات الحرب العالمية الأولى.

^{١٠٥} استناداً إلى مورجنتاو، فإن السلطان كان معارضًا للحرب، في حين ظهر يوسف عز الدين الوريث المنتظر، مؤيداً بشدة للتحالف، ولكن 'سعید حلیم' رئيس الوزراء يفضل انكلترا أكثر من المانيا، وكان جمال، العضو الثالث للثلاثي الحكومة، معروفاً بميله للفرنسيين، وكان قد رجع مؤخراً من باريس منبهراً بالاستقبال الذي قوبل به: إن غالبية الحكومة لا تتحمس لالمانيا. المصدر السابق نفسه، ص ٩٥.

^{١٠٦} المصدر السابق نفسه، ص ٩٤.

وبالتاكيد، فإن الحكومة العثمانية لم تثق بالاتفاق مع أوربا لأن إنكلترا وفرنسا تؤيدان روسيا، وروسيا لا تريد ان تدخل تركيا في الاتفاق. فالعداوة بين روسيا وتركيا ظلت عميقة قوية منذ أكثر من قرن من الزمان. وروسيا كانت تطمع في احتلال القسطنطينية حتى تستطيع السيطرة على المضايق طريق روسيا نحو البحر من جهة، والسيطرة على القسطنطينية مركز الكنيسة الأرثوذكسية في الشرق من جهة أخرى، فضلاً عن مطامعها في آسيا الصغرى.^{١٠٧} ويعرف قادة تركيا طموحات روسيا تلك.^{١٠٨} وطالما ان الحلفاء لم يقدموا ضمانت للحكام الاتراك ضد مطامع روسيا، فقد قاتل اختيارات تركيا وانحصرت. وهذا، يمكننا ان نقرّ بان تركيا قد دخلت الحرب أساساً بسبب روسيا وضدها، أقل مما كان بسبب إنكلترا وفرنسا. وبالنسبة لإنكلترا، كانت الحرب ضد الامبراطورية العثمانية كما أكد لنزوفسكي: "انها مفارقة وتراجيديا دبلوماسية. وهي تعني نهاية سياستها الطويلة في مساندة تركيا ومحيتها المحدد جيداً، والتي حافظت بذلك على السلام والسيادة العثمانية".^{١٠٩}

وتشاء الصدف، ان تكون روسيا اول دولة تنسحب من الحرب ضد الامبراطورية العثمانية قبل نهاية الحرب. في حين ان إنكلترا وفرنسا فقط هما اللتان احتلت القسطنطينية وقسمتا الامبراطورية العثمانية.

على أي حال، فإن التنفيذ الواضح لسفير المانيا لدى الامبراطورية العثمانية، 'البارون فون فانكتهایم Von WangenheimLe baron' وكذلك تقوية مركزها في الجيش العثماني، مع بعثة 'ليمان فون ساندرز de Liman Sanders'، الى جانب قصف السفينتين التركيتين 'جووين Breslaw, Goeben'، والمنشآت الروسية في البحر الاسود، مما دفع الى دخول تركيا العثمانية الى جانب الالمان في الحرب.^{١١٠}

وبخصوص موقف ايران من الحرب، التزم الشاه بجیاد علی، رغم انقسام اعضاء الحكومة حول موقف ایران، ورغم احتلال القوات البريطانية خوزستان، جنوب ایران، منذ بداية الحرب؛ ويجب في هذا الصدد، كذلك ذكر احتلال روسيا اذربیجان في شمال ایران،

^{١٠٧} لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧.

^{١٠٨} جمال، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥.

^{١٠٩} المصدر السابق نفسه.

^{١١٠} لنزوفسكي، المصدر السابق، ص ٦٧.

^{١١١} استناداً الى 'جمال ياشا'، قد تم التوقيع على معاهدة التحالف مع المانيا في ٢ اغسطس ١٩١٤، ثاني يوم بعد اندلاع الحرب في اوربا في اغسطس ١٩١٤. راجع: جمال، المصدر السابق، ص ١٠٧.

وكردستان في غرب ايران. وذلك رغم ان رئيس وزراء ايران ^{١٣} مصطفى الممالك^{١٣}، قد عقد حلفاً سرياً مع العانيا ١٩١٥^{١٢}

اما القوميون والمتلقون الاقراديون، عشية الحرب، الذين كانوا يعارضون الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية، قد وجدوا في الحرب فرصة لتحرير الشعب الكردي من السيطرة العثمانية والفارسية. وكان القوميون الاقراديون نشطاء جداً منذ بدايات القرن العشرين، ^{١٤} كما هو حال القوميين الاتراك، الارمن والبلغار، والالبان، والعرب والفرس.

ولكن، كما هو حال تلك الحركات، كانت الحركة الكردية متقطنة بين استقلاليين واصلاحيين. وكان هؤلاء الإصلاحيون مُعجدين بأفكار التقدم والحداثة في اوروبا والتي تؤثر في المثقفين الاتراك والاقراديون والارمن خاصة العرب المقيمين في القسطنطينية، والذين ساهموا في تلك الحركات الاصلاحية في تركيا العثمانية. ونرى هنا كيف شارك الاقراديون بحماس في تأسيس جماعة الاتحاد والترقي، وفي فعالياتها التالية. ^{١٥} وظل الاصلاحيون الاقراديون مشاركون في الحركات الاصلاحية التركية حتى حدوث انقلاب شباب الاتراك ١٩٠٨.

^{١٢} لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٩-٤٢.

^{١٣} راجع: نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٤. واستناداً اليه، كانت جريدة كردستان صلة الوصل بين رواد الحركة وحيث تطورت الطموحات نحو التطور القومي. كما كانت اول جريدة كوردية تصدر بلغتين التركية والكردية وبمحروم عربية، اسسها مقداد مدخل بدرخان، في ٢٢ يونيو ١٨٩٨. ونشرت الجريدة في اعدادها الاولى الملحة الوطنية الكردية الكبرى 'مم وزين'، الذي دبجه الشاعر احمد خاني في ١٦٩٥. وقد حفز الشاعر الكبير الاقرادي للتخلص من السيادة التركية والعربية والفارسية. واستخدم مقداد شعر احمدى خاني لخلق شعور قومي لدى الاقرادي. ونشرت الجريدة كذلك بقلم رئيس تحريرها، تاريخ امارة بوتان وقد تم اعادة نشر اعداد الجريدة مع مقدمة في خمسين صفحة كتبها محمد امين بوز ارسلان. [قام الدكتور كمال فوناد ولأول مرة في اوائل السبعينيات من القرن الماضي باعادة طبع الجريدة الكردية الأولى كردستان - مركز ذين]. راجع:

Kurdistan..Rojnamakurdiyapeshin: ١٨٩٨-١٩٠٢. Uppsala: Sweden; Vol. 1. Wexhanxanadeng. ١٩٩١.

^{١٤} من بين الاربع شخصيات المؤسسين لتلك الجمعية يوجد كرديان: د. عبد الله جودت، واسحق سوكوتى، ومن اعضائها شخصيات كردية كما السيد عبد القادر. راجع: كوجيرا Kutschera، المصدر السابق، ص ١٩؛ وكذلك راجع: صلاح جمور، القضية الكردية بحث في الحكم الذاتي لكردستان العراق (كتاب لم ينشر بعد)، جنيف، المعهد الجامعي للدراسات المتقدمة، ايون VED ١٩٨٤، ٢٩ ص.

وتم تأسيس أول منظمة سياسية كردية حديثة (جامعة التقدم والتطور في كردستان- كرد تعاون وترقي جمعيتي)، في عام ١٩٠٨^{١٥}، وبالتالي تكونت منظمات ثقافية ونوادي سياسية في القسطنطينية ودياربكر والموصى.^{١٦} في حين ان التيار القومي الكردي، الذي كان يناضل من اجل استقلال كردستان، كان يتمتع بمساندة اسرة بدرخان، واخر امير كردي^{١٧} في امارة بوتان، وكذلك بتشجيع من الجنرال شريف باشا.^{١٨}

واما ما كانت الشخصيات الدينية والسياسية الكردية كما الشيخ محمود الحفيـد،^{١٩} والستاتور سيد عبدالقادر ابن الشيخ عبيـد الله،^{٢٠} كانوا قد أقدموا على تأيـيد السلطـان في بدايات

^{١٥} مؤسسو ذلك التجمع: امين علي بدرخان، الجنرال شريف باشا، الستاتور سيد عبدالقادر، داماد احمد ذو الكفل، وقد لعب الثلاثة الاوائل دوراً كبيراً في السياسة الكردية اثناء الحرب وبعدها.

راجع: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣؛ راجع ايضاً كوجيرا، المصدر السابق، ص ١٩، وللاسف لم يعن شيركوه او كوجيرا التاريخ المحدد لتأسيس ذلك التجمع، قبل او بعد انقلاب شباب الاتراك؟

^{١٦} اسس مجموعة من الطلاب والمتقين الارکاد جمعية الامل الكردي في عام ١٩١٠، وتعتبر تلك الجمعية اول جمعية تتتحول الى تنظيم سياسي كردي مركزي، حيث البنتـة والتأسـيس، وترأسـها خالد حسن موتكـي، عضـو البرلمـان العـثمـاني، وكانت تصدر نـشرـة اـسـبـوعـيـة مـذـعـمـهـا ١٩١٣، باللغـتـيـنـ الـتـرـكـيـةـ وـالـكـرـدـيـةـ بـعنـوانـ (روـنـىـ كـوـرـدـ = يـوـمـ الـكـرـدـ) وـاعـيـدـ تـسـمـيـتـهاـ فـيـ ١٩١٤ـ لـاـصـبـحـ (هـتـاوـيـ كـوـرـدـ = شـمـسـ الـكـرـدـ).

وفي ١٩٢١ اسس الثنـيـنـ الـكـرـدـيـ لـطـفـيـ فـكـريـ حـزـبـ المـجـدـ بعدـ انـفـصالـهـ عنـ الـاتـحادـيـنـ، حيث وجدـ انـ برنـامـجـهمـ تـنـضـيـ بـعـلـمـانـيـةـ الـامـپـاطـورـيـةـ الـعـثـمـانـيـةـ، وـتـحـوـيلـ الـحـرـوفـ الـعـرـبـيـةـ إـلـىـ حـرـوفـ لـاتـيـنـيـةـ وـالـاعـتـارـافـ بـمـشـروعـيةـ حـقـوقـ الـمـرـأـةـ.

جمـورـ، المصـدرـ السـابـقـ، الصـفحـاتـ ٢٩ـ٢٠ـ.

^{١٧} راجـعـ: فـاسـيلـ نـيـكتـنـ، المـخـتـارـاتـ، الصـفحـاتـ ١٩٤ـ١٩٩ـ.

وكـذـلـكـ كـرـيـسـ كـوـجـيراـ، الـحـرـكـةـ الـقـومـيـةـ الـكـرـدـيـةـ، بـارـيسـ، فـلـامـارـيـونـ، ١٩٧٩ـ، الصـفحـاتـ ٢٠ـ٢٤ـ.

^{١٨} ولـ شـرـيفـ باـشاـ، ابنـ سـعـيدـ باـشاـ فيـ السـلـيـمانـيـةـ [اسـطـنـبولـ]ـ مرـكـزـ ذـيـنـ، وـكانـ معـرـوفـاـ فيـ الاـوسـاطـ الدـبـلـومـاسـيـةـ الـعـثـمـانـيـةـ وـالـاجـنبـيـةـ، وـكانـ سـفـرـاـ لـالـامـپـاطـورـيـةـ الـعـثـمـانـيـةـ فيـ اـسـتـكـهـولـمـ فيـ اـوـاـخـرـ عـامـ ١٨٩٠ـ. وـكانـ يـقـمـ فيـ موـنـتـيـ كـارـلـوـ، بـارـيسـ، اـثـنـاءـ الـحـرـبـ، وـكـانـ لـهـ صـلـاتـ يـمـسـتـشـارـيـ بـلـدانـ الـوـفـاقـ، وـمـعـ الشـخـصـيـاتـ السـيـاسـيـةـ الدـوـلـيـةـ منـ اـجـلـ دـفـعـ الـقـضـيـةـ الـكـرـدـيـةـ إـلـىـ اـمـامـ، وـعـيـنـتـهـ مـنـظـمـةـ تـحـلـيـرـ وـتـقـدـمـ كـرـدـستانـ، وـهـوـ اـحـدـ مـؤـسـسـيـهاـ مـمـثـلـاـ لـلـشـعـبـ الـكـرـدـيـ فيـ مـؤـتـمـرـ السـلـامـ فيـ بـارـيسـ ١٩١٩ـ.

راجـعـ: بلـجـ شـيرـكـوـ، المصـدرـ السـابـقـ نفسهـ، الصـفحـاتـ ٢٣ـ٢٤ـ.

^{١٩} سـوـفـ تـنـعـرـضـ بـالـتـفـصـيـلـ فـيـماـ بـعـدـ حـولـ حـرـكـةـ الشـيـخـ مـحـمـودـ.

الحرب ضد الحلفاء، لكنهم غيروا موقفهم مع نهاية الحرب.^{١٢٠} ومن جهة أخرى ومنذ بداية الحرب، كان الجنرال شريف ياشا، قريباً من الحلفاء، بل واقتراح عقد حلف معهم.^{١٢١}

كما لعب "أوجين يونج" المستشرق الفرنسي، القريب من القادة العرب، وصديق "شريف ياشا"، لعب دور الوسيط بين الجنرال والكي دوريسيه. وفي ١٢ ديسمبر ١٩١٤، زار "أوجين يونج" وزارة الخارجية، وقدم للوزير الاقتراح التالي من قبل "شريف ياشا": "يقدم الجنرال مساعدة للمناطق الكردية، ويمكّنه توفير الآف من القاتلرين على حمل السلاح (...) وعقد اتفاقاً مع الارمن يقضي بانسحاب الاكراد من جميع الاراضي الارمنية، ويقوم الارمن بالمثل في كردستان. ولا تزيد كردستان احتلال روسيا لها. ولكنها تريد من الحلفاء الحصول على ضمانت حاسمة للاحتفاظ بذاتها ولغتها ودينتها وعاداتها. كما تريد بعد الحرب انشاء المدارس حيث انها تحملت الكثير من الاتراك. وإذا قبل الحلفاء اقتراح الجنرال، يذهب الجنرال الى البصرة حيث ينتظره فرسان الاكراد من جميع مناطق كردستان.^{١٢٢}

ولم يتخد الحلفاء اي قرار بخصوص ذلك العرض. مع ان تحقيق مثل ذلك العرض كان ليغير ربما وبشكل كبير مستقبل البلاد.^{١٢٣}

^{١٢٠} حول موقف الشيخ محمود في الحرب، راجع: محمدامين زكي، المصدر السابق، ص ٢٠٩؛ وكذلك راجع: رفيق حلمي، المذكرات (الترجمة العربية من قبل جميل بتدي روبياني)، بغداد، مطباع المعارف، ١٩٥٧، الصفحات ٥٣-٥٤. وكان رفيق حلمي المستشار الشخصي وسكرتير الشيخ محمود الشخصي وتتمتع مذكراته باهمية كبيرة تاريخية للتعرف عن قرب بالشيخ محمود.

^{١٢١} ويلسون، المختارات، ص ١٣٠؛ راجع كذلك، كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٣-٢٤.

^{١٢٢} راجع: "أوجين يونج" Eugene Jung، الثورة العربية (من ١٩٠٦ حتى الثورة في ١٩١٦)، الجزء الاول، باريس، مكتبة كولبرت Colbert، ١٩٢٤، الصفحات ١١٠-١١٩؛ راجع كذلك: ليون كروتيانسكي Le'On Crutiansky، قضية الموصى امام عصبة الامم، (رسالة دكتوراه، جامعة باريس، كلية الحقوق)، باريس، المطبع الحديث، ١٩٢٧، الصفحات ٤٠-٤١. ويشير ويتج، انه منذ محادثاته مع الحكومة الفرنسية: ارسلنا الى السيد جو مدير قسم شؤون آسيا، واستقبلنا في ٢٨ ديسمبر وطلب منه دعوة الجنرال لياتي لرؤيته". واكثر من ذلك، قدم يونج، اقتراح شريف ياشا الى سفارة روسيا وسفارة انكلترا في باريس، ولكن الحلفاء لم يقوموا بأي رد فعل على الاقتراح، واستناداً اليه: "لا يمكن ان يحدث ذلك في اي مكان، الم يدركون، ام لم يريدوا ان يفهموا، وكانت روسيا تنتظر عدم نزع شن منها وتنغير ارضها لها (اي كردستان)، وبذلك اقتربت انكلترا ذلك الخطأ، وعادت واقتربت نفس الخطأ بعد مرور عام واحده مع عرب ميزوبوتاميا". اما بالنسبة لفرنسا: ماذا لو استمعوا للجنرال؟! وكانت ارمينيا قد تم اتخاذها والقوقاز كذلك، وما كان لي بيان ان يتم احتلالها اما الحلفاء فكان لهم حلفاء جسوروون ولهم قيمتهم، والاكراد الذين احيطوا قد انقلبوا عليهم. راجع: يونج، المصدر السابق، ص ١١٠.

^{١٢٣} راجع ايضاً: "كروتيانسكي" Crutiansky، المصدر السابق نفسه، ص ٥.

وأصبحت كردستان أثناء الحرب، ميداناً للمعارك. وأعلن السلطان الجهاد، الحرب المقدسة، ضد الحلفاء، والاكراد، كما غيرهم من شعوب الامبراطورية، كانوا مضطربين الى الالتحاق بالجيش العثماني. واستناداً الى محمدامين زكي^{١٢٥}، المؤرخ الكردي، الذي كان ضابطاً في الجيش العثماني، عندما قال: ان الاكراد انشاؤا الجيش الحادي عشر في الجزيرة، والجيش الثاني عشر في الموصل، الى جانب ١٣٥ فرقاً احتياط، كما كان معظم الجنود والضباط من الجيش التاسع في ارضروم، والجيش العاشر في سيواس.^{١٢٦} كما تكونت فرق حرس الحدود التي تكونت ايضاً من رجال القبائل الكردية.^{١٢٧}

ومع ذلك، ورغم المساعدة التي يقدمها الاكراد بشكل عام للسلطة العثمانية، وانخراط مئات الآف من الاكراد في الجيش العثماني، استغلت حكومة شباب تركيا الحرب لتهجير اكثر من سبعمائة الف كردي من مناطق ارضروم، وان، تفليس، موش، وعلى وجه الخصوص نحو الاناضول الاوسط.^{١٢٨}

وتوفي اكثر من مئات آلافاً جوعاً وبرداً، ومرضاً أثناء الطريق. واستأنفت الحكومة العثمانية ١٩١٧ عملية التهجير، متوجةً خاصة نحو المقاطعات الكردية، تفليس، موش،

^{١٢٤} محمدامين زكي، المختارات، ص ٢٠٨. ولمعرفة اكثر لدور الاكراد في الجيش العثماني، راجع ايضاً: مذكرات قدربي جميل باشا، سياسي كردي، كان ضابطاً بدوره أثناء الحرب، (زنار سلوبوي)، في كتابه من أجل كردستان، ترجمه من الكردية الى العربية، بيروت، دار الكاتب، رابطة كاوه للثقافة الكردية، ١٩٧٨، الصفحات ٤٤-٥٥. [زنار سلوبوي، الاسم المستعار لقدربي جميل باشا]

^{١٢٥} محمدامين زكي، المصدر السابق، ص ٨.

^{١٢٦} بلج شيركو، المصدر السابق، المختارات، الصفحات ٧٢-٧٦. بلج شيركو، هو جلاذت بدرخان، يذكر في كتابه ان جريدة سريستي التركية، العدد ٤٨١، من ٣٠ ابريل، كانت قد ذكرت اسماء الاسر الكردية المهجرة، وعددتهم وولاياتهم، سلوبوي، المختارات، الصفحات ٤٨-٤٧. زكي، المختارات، ص ٢٦١، ويذكر المؤرخ امين زكي اسم ادارة الهجرة التركية كما مصدر لمعلوماته ويدرك ان العدد الكامل سبعمائة الف كردي تم تهجيرهم من كردستان الى الاناضول، وكذلك نيكيتز، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦.

ودياربكر،^{١٢٧} وبالاضافة الى الثمن الذي كلفتهم ايات المشاركة في الحرب، ثم مالاقوه من عمليات التهجير، كان يجب عليهم دفع ضرائب باهظة ومشاركة قسرية في الحرب.^{١٢٨} لقد قاوم الاكراد الجيش الروسي، رغم ان الروس كانوا ضد الدولة العثمانية، ولم يستقبلوهم كمحربين للارض. بل في واقع الامر، قاوم الشیخ محمود الحفید، رئيس كردستان الجنوبي الجيش الروسي حتى يمنعه من دخول مقاطعة شهرزور واحتلال مدينة السليمانية.^{١٢٩}

على اي حال، لم تمنع مقاومة الشیخ محمود الحفید للجيش الروسي، لم يمنع سید طه، احد قادة اكراد ایران، في ان يتحالف مع روسيا ضد الدولة العثمانية. واستناداً الى ما اوردته نیکتین نائب قنصل روسيا في مدينة اورمية الكردية عندما قال: "مع او اخر ١٩١٧، تسلمت رسالة وانا في مكتبي القنصلي في اورمية من 'جمعية استخلاص كردستان' (تحرير كردستان)، من السيد طه، يطلب مني ترتيب لقاء مع العسكريين الروس من اجل الاتفاق على القيام بعمل مشترك ضد الاتراك مُسْتَهْدِفاً تحرير كردستان".^{١٣٠}

وقد اتخذ کامران بدرخان، الذي كان في تفلیس، اتخاذ عدة خطوات من اجل الحصول على تأييد روسيا للقضية الكردية لدى الدوق الكبير ثیقولا، نائب ملك القوقاز وقائد عام الجيش في الجبهة.^{١٣١}

وبعد هزيمة الجيش العثماني على جبهة القوقاز، في "لاجين Laigean" في اغسطس ١٩١٦، احتاج الجيش الروسي كردستان القوقاز وصولاً الى مدينة خانقين الكردية في جنوب كردستان،^{١٣٢} وظللت المدن الکردية: يائزید، الشکرد، وان، اورمية، راوندوز، وخانقين،

^{١٢٧} استناداً الى المؤرخ محمدامين زكي، الذي كان ضابطاً كبيراً في الجيش العثماني في الموصل، فقد تم تهجير سكان تلك المقاطعات الى الموصل، اذنة، وحلب، اثناء شهور الشتاء البارد. ومات معظمهم بسبب البرد القارس، والجوع، والمرض اثناء الطريق، ولم يبق الا القليل منهم. ويمكن القول انه لم يبق طفل واحد. ووصلت بهم احوالهم السيئة ان اكلوا لحم الموتى اثناء الطريق. واخيراً، فان المأساة والمعاناة التي عاشها الارمن في اولى سنتي الحرب، هي نفس المأساة التي عانى منها هؤلاء الاكراد المساكين بعد سنة او اثنتين من ذلك التاريخ. راجع: محمدامين زكي، المصدر السابق، الصفحات ٢٦٢-٢٦١.

^{١٢٨} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

^{١٢٩} رفیق حلمی، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{١٣٠} راجع: نیکتین، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

^{١٣١} المصدر السابق.

^{١٣٢} كان موقف الجيش الروسي بعد مدينة خانقين نحو جنوب العراق، كان سببه وجود الجيش البريطاني جنوب العراق. وواقع الامر، هو ان دول الاتفاق قد نظمت الانتشار في ميزروبوتاميا، بوهذا الخصوص، يشير 'السیر ارنولد ولسن'، الى انه رغم طلب 'السیر برسی کوكس'، فقد رفض 'الجترال مود' Maude الاهتمام

وطلت جميع مناطقها ترجم تحت الاحتلال الروسي، حتى انسحاب الجيش الروسي بعد ثورة البلشفيك في أكتوبر ١٩١٧.^{١٣٣} وكان الجيش الروسي يتكون من فرق ارمنية في اغلبه ويعرفون كردستان جيداً. واقترف هؤلاء الارمن مذابح ضد سكان بايزيد ووان، وراوندوز.^{١٣٤} ول يكن السبب كما يُقال من اجل الانتقام من مشاركة الاكراد في المذابح التي تعرض لها ارمن تركيا من قبل حكومة تركيا الفتاة.^{١٣٥} ويُقدر المؤرخ امين زكي، العدد الشامل للاكراد الذين تم اغتيالهم اثناء الحرب يتجاوز نصف مليون.^{١٣٦}

وبالتاكيد، فقد أيد الارمن هزيمة الامبراطورية العثمانية وانتصار روسيا، الدولة المسيحية الحامية التقليدية للارمن. وبهذا الخصوص: "اعلن رئيس الكنيسة الارثوذكسيّة الارمنية المقيمة في اشمياديzin" ، بارمانيما الروسية، اعلن بان القىصر هو حامي جميع الارمن".^{١٣٧} وكان خطأ الارمن الاقبر في جمعهم الاكراد بالارمن.^{١٣٨} وقد عملت الاوساط الاوربية في دعایتها على ربط الاكراد بالاتراك في المذابح التي الحقها الجيش التركي بالارمن في ١٩١٥، واثرت تلك الدعايات بشكل سلبي على موقف المستشاريات الاوربية تجاه الاكراد.

بتقدم الجيش البريطاني في اتجاه خانقين في الاعوام ١٩١٧، وترك المنطقة تحت رحمة كتيبة من الجيش الروسي بأمرة الجنرال 'باراتوف Baratoff'، بحجة الاخلاص" ، مطابع جامعة اوكسفورد، ١٩٢١، ص ٨١. وكان ولسن نائباً للحاكم المدني في ميزروبوميا، اثناء الحرب.

^{١٣٣} محمدامين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦١؛ وكذلك رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤؛ راجع كذلك هاول Howell، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٦.

^{١٣٤} محمدامين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦١. راجع كذلك الميجر كينيث ماسون Kenneth Mason، كردستان الوسطى، المجلة الجغرافية، ١٩١٩؛ راجع كذلك: ا. م. هاملتون، طريق في كردستان، الصفحات ٢١٣-٢١٢. واستناداً الى ما يقول ماسون فقد تم اغتيال خمسة الاف كردي من مختلف الاعمار رجالاً ونساءً، في راوندوز، كما ان الجيش الروسي نهب ممتلكات الاكراد اثناء انسحابه، المصدر السابق؛ راجع كذلك: ولسون، المصدر السابق، الصفحات ٨٢-٨١.

^{١٣٥} اقترف الجيش الروسي قطائع ونهب وسلب ضد السكان الاكراد في خانقين ومناطقها. ولهذا شنت بعض القبائل هجوماً على الجيش الروسي، راجع: انزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٢-٨١.

^{١٣٦} محمدامين زكي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤.

^{١٣٧} ظهر ذلك للعيان في ارارات الناطقة باسم الكنيسة الارمنية، والتي كان واجبها المقدس مباشرة لجميع الارمن بتقديم المساعدة الشخصية والمادية للجيش الروسي. راجع: انزوفسكي، المصدر السابق، ص ٤٨.

^{١٣٨} حول الموقف العام للاكراد تجاه الاتراك، اشار السير 'ارنولد ولسون' الحاكم المدني البريطاني في ميزروبوميا، اتهم اي الاكراد ويدون استثناء كانوا قلقين من التخلص عن ولاتهم لتركيا. راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

ورغم ان الاكراد كما الاتراك يؤمنون بدين واحد (الاسلام)، الا انهم ساندوا هزيمة الامبراطورية العثمانية.^{١٣٩}

وكانت كردستان في مركز الاحتلال الروسي العسكري، عندما افتحوا خطًا عسكريًا طويلاً في القوقاز يمتد من خانقين على بعد ١٨٠ كم من بغداد، وخطًا عسكريًا آخر حتى كرمنشاه وهمدان في نهايات ١٩١٦، وببدايات ١٩١٧. وبالتأكيد، انتشر التمدد الروسي في مساحات شاسعة، واسع يكثير من مناطق النفوذ التي وعد بها في الاراضي الكردستانية اعتقاداً على الاتفاق الانكليزي - الروسي في ١٩٠٧.^{١٤٠} او اتفاق القسطنطينية في ١٩١٥، وكذلك اتفاق سايكس بيكو لعام ١٩١٦.^{١٤١} دون اي شك، لم يكن الروس يظلون مطلقاً انهم سيغادرون ذلك البلد بعد سنة من ذلك التاريخ. مع ان روسيا في الواقع كانت قد اعلنت انها لن تنسحب من الاراضي التي استولت عليها اثناء الحرب.^{١٤٢} ويعني ذلك، انه لو كانت روسيا قد ظلت تحت سلطة القيسنر، لتم الحاق القسم الاكبر من كردستان بالامبراطورية الروسية فقط، وبعد قرار الحكومة البلشفية التي جاءت نتيجة الثورة البلشفية في ١٩١٧، انسحب الجيش الروسي في ديسمبر ١٩١٨، من كردستان وحتى الحدود التي اقرّتها معاهدة بريست - ليتوافسك في مارس ١٩١٨، بين المانيا وروسيا البلشفية.

اما بالنسبة للالمان، تسبّبت الحرب بدورها في احضار الالمان الى كردستان. وكانت المانيا تحفظ بخطبة ستراتيجية شاملة للمنطقة، ولرادت ان تحتل مكان انكلترا في جميع بلدان الشرق

^{١٣٩} راجع: مذكرة 'السير A. هرتزل' A. Hirtzel المسؤول البريطاني في مكتب الهند، في مارس ١٩١٥، حول تهجير الاراد، والمنشورة في اوراق 'اسكيث' Asquith papers من يناير الى مارس ١٩١٥، والتي يذكرها نيفاكيفي Nevakivi، المصدر السابق نفسه، ص ٤.

^{١٤٠} لقد ترك الاتفاق الانكليزي - الروسي للعام ١٩٠٧، حول تقسيم مناطق النفوذ في ايران، قد ترك القسم الاكبر من كردستان الايراني في المنطقة المحايدة بين منطقة نفوذ روسية في الشمال وآخر بريطانية في جنوب ايران. راجع: ليثروفسكي، المختارات، الصفحات ٢٥-٢٤. ومن المهم الذكر انه اثناء الحرب العالمية الثانية بعد الغزو الايراني، ظل القسم الاكبر من كردستان الايرانية في المنطقة المحايدة بين النفوذ الروسي شمالاً والنفوذ البريطاني جنوباً ايران.

^{١٤١} راجع: اتفاق القسطنطينية في ١٩١٥، واتفاق سايكس بيكو ١٩١٦ فيما يلي.

^{١٤٢} ذكر السير 'اي كراي' E. Grey وزیر الخارجية البريطاني بأنه في الوقت الحالي على اي حال، توغل الروس في آسيا الصغرى واعلنوا انه لا يتوقع احد من دفعهم للانسحاب مع نهاية الحرب من الاراضي التي كان قد تم الاستيلاء عليها اثناء الحرب. راجع: كراي، الكوثر فالدوون، خمس وعشرون عاماً ١٩١٦-١٩٩٢، لندن، راجع: هودر Hodder وكذلك ستوجتون Stoughton، الجزء الثاني، ١٩٦٢، الصفحات ٢٣١-٢٣٠.

الادنى وحتى الهند.^{١٤٣} ولهذا، ومنذ بداية الحرب، استخدمت المانيا عملاعها وضباطها في الجيش العثماني، وممثليها الدبلوماسيين للبقاء على نفوذها في كردستان. اما مهمة الجنرال كللين في كرمتشاه وايلام، والهادفة لتسليح وتنظيم القبائل الكردية ضد الجيش البريطاني^{١٤٤} والتي منعت امتداد الجيش البريطاني في تلك المناطق وقطعت امدادات نفط شركة دارسي التي كان البريطانيون يستغلونها. واكثر من ذلك، فان الدعاية الالمانية قد اثرت على الارکاد ودفعهم للاصطفاف بجانب تركيا ضد الروس والبريطانيين. وقد استخدم المشير فون در جولتز Von der Goetz قائد الجيش العثماني في ميزوبوتاميا القبائل الكردية ضد الجيش البريطاني.
وعندما نزل الجيش البريطاني في الفاو في ١٩١٤ لمساعدة افراد القوة البريطانية في عبادان والبصرة، لم يتسلل الامر بالتقدم شمالاً نحو كردستان.^{١٤٥} وفي الواقع كان الجيش خاضعاً لامر المسؤولين البريطانيين من لندن. ولكن، وحتى حدوث الاتفاق في القدسية في مارس ١٩١٥، لم تحدد الحكومة البريطانية تماماً هدفها السياسي في احتلال ميزوبوتاميا، او على الاقل كردستان الجنوبية^{١٤٦} (ولاية الموصل).^{*}

وبعد اتفاقية سايكس - بيكر حددت بريطانيا هدفها بالمطالبة بميناء البصرة على الخليج الفارسي وميزوبوتاميا حتى بغداد، وميناء حيفا لربط البحر المتوسط بالخليج.^{١٤٧}
واكثر من ذلك، فان الامر الذي وجهه الى الجنرال مارشال رئيس الارکان الامبراطوري

^{١٤٣} راجع ايضاً لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٩-٣٨.

^{١٤٤} كان الجنرال فون در جولتز Von der Goltz يعرف جيداً القوات الكردية طالما انه كان في ١٨٨١، المسؤول عن المهمة العسكرية الالمانية لاعادة تنظيم الجيش العثماني، ووفقاً لخطة اعادة تنظيم الجيش العثماني، تم انشاء قوات الخيالة الكردية غير النظامية ضمن القوات غير النظامية "القوات الحميدية".

^{١٤٥} كتب السير ف. روبرتسون، في الديلي اكسبريس الصادرة في ٢٢ فبراير ١٩٢٣، انه قد تم ارسال القوات العسكرية الى ميزوبوتاميا في ١٩١٤، للحفاظ على المصالح النفوذية. ولكن السياسة تسمح بتخطي الاستراتيجية ويجب ان تتدفق القوات الى امام حتى تصل الى الموصل. وذكر تبرلي ذلك، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٨، الملحوظة رقم ١.

^{١٤٦} تحلل هاتين الاتفاقيتين بالتفصيل مع تداعياتهما الدبلوماسية والسياسية في الجزء الثاني والثالث من هذا الفصل فيما بعد.

* كردستان الجنوبية، هي كردستان العراقية الان، وليس ولاية الموصل. المترجمة [استعملت السلطات البريطانية في بداية إحتلالها للمنطقة، اسم كردستان الجنوبية كمصطلح سياسي - جغرافي للتغيير عن ولاية الموصل. مركز ذين]

^{١٤٧} ان تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، وهي لجنة بنسن، في يونيو ١٩١٥، قد الحق كردستان الجنوبية، بمنطقة نفوذ بريطانيا. راجع ذلك فيما بعد اثناء هذا الفصل.

البريطاني في ميزوبوتاميا، قد حدد مهمته للبقاء على النفوذ البريطاني في بغداد، ومن أجل حماية حقول النفط حول بحيرة قارون، في الخليج الفارسي، مع الاستمرارة في منع الاعداء من الوصول إلى الخليج.^{١٤٨} وفي الحقيقة، ان الرواية الرسمية الخاصة بإنكلترا، لاتدل على اهتمام واضح بالحملة العسكرية في ميزوبوتاميا.^{١٤٩}

على اي حال، فعندما تقدم الجيش البريطاني نحو الكوت، مُنطلاقاً من البصرة، شاركت القبائل الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيدي، بجانب القوات العثمانية في المعركة ضد البريطانيين.^{١٥٠} ولم تلتقي القوات البريطانية حتى سنة ١٩١٧، اية اولى بالتقدم من بغداد نحو كوردستان.

وفي سنة ١٩١٨، تغلغل الجيش البريطاني داخل الاراضي الكردية لأول مرة. ومن أجل تأمين خط المواصلات مع ايران عبر خط خانقين - كرمنشاه، سيطرت القوات البريطانية على مقاطعة

^{١٤٨} راجع ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

تبرلي، في مقدمة الفصل الاول من كتابه الفقرة التالية: "اجبرنا دخول تركيا الحرب على الهجوم على الامبراطورية العثمانية عبر رعاياها العرب (...). وفي جميع تلك الحملات وخاصة القائمة تليها محاولات لانشاء البديل. وبافتراض السلام الاتي، ومن وجهة نظر الحرب، والحملة في ميزوبوتاميا، لم يوجد اي سبب للتوقف، بل كانت جميع الاسباب تدفع للاستمرار في التقدم، ما بين التزول في الماء وانشاء ادارة لمحمل الاراضي المحتجلة. واذا كان الهدف فقط هو حماية النفط؛ فعما لا شك فيه، ان الدفاع عن عبادان وعن اثيوپيا والنفط، كان سيكلفنا اقل بكثير مما يكلفه حالياً استخدام السلاح والوفاء في نفس الوقت بالتزاماتنا المدنية مع الولايات الثلاث: بغداد، البصرة والموصول؛ مع الاخذ بالاعتبار وجود كميات كبيرة من النفط في الموصول والبصرة. ولكن التقدم نحوها يعود ظاهرياً لرغبة سياسية للانقسام لحصار الكوت واستعادة كرامتنا".
راجع: تبرلي، هـ. وـ. فـ: تاريخ مؤتمر السلام في باريس، لندن، مطبوع جامعة اكسفورد، ١٩٢٤، الجزء السادس، ص ١٧٨.

^{١٤٩} عندما بدأت الحرب، كانت عيون الحكومة في لندن تتوجه نحو الجبهة الغربية حيث المصادر ذات القيمة قد تم استغلالها، وحيث من المؤمل ان تأتي بنتائج حاسمة. وكانت هناك بعض الافكار وسلطة وسلاح يجب توفيرها لاستخدامها ضد العثمانيين، عندما يتحقق كل ذلك بامكانيات الدول الكبرى في ١٩١٤. وتم ارسال بعثة صغيرة من الهند الى الخليج الفارسي لكي تتمثل اساساً يؤكّد وجود سلطة بريطانية في الخليج؛ من اجل تقديم المساعدة لمختلف شيوخ القبائل تحت حمايتها وطمأنتهم. وان امكن، الحفاظ على المؤسسات النفطية في عبادان، والعمل على الانتقام في ايدي العدو. راجع: 'موبرلي Moberly'، تاريخ الحرب الرسمي والحملة في ميزوبوتاميا، الجزء الاول، ١٩٢٣، الفصل الخامس؛ وقد ذكر ذلك قدوري، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٣٠ - ٢٩.

^{١٥٠} حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥٣ - ٥٤.

خانقين الحدودية.^{١٥١} وكان العملاء البريطانيون قبل ذلك، وخاصة العميل ‘الميجر سون Soane’، كانوا أعدوا الأرض حتى لاتفق القبائل الكردية في معارضته للقوات البريطانية.^{١٥٢} وفي مايو ١٩١٨، أصدر السير ولIAM روبرتسون^{*} رئيس اركان الجيش الامبراطوري البريطاني إلى القوات البريطانية في ميزوبوتاميا أمراً بالتقدم الفوري مباشرةً نحو مدينة كركوك، والسليمانية، وذلك للتقديل من الضغوط التي يمارسها الجيش التركي، بقيادة انور باشا على اندربيجان وفي تركستان، التي تهدف إلى اثارة الجماهير المسلمة التركية ضد البريطانيين.^{١٥٣} ولكن الجيش البريطاني الذي دخل كركوك في ٧ مايو، لم يستطع التقدم نحو السليمانية، أو يبقى طويلاً في كركوك.^{١٥٤}

وعندما وصل الجيش البريطاني إلى كركوك، بدأ الشيف محمود الحفيدي موقفه تجاه البريطانيين، واقتراح على السير ارنولد ولسن، نائب الحكم المدني العام البريطاني خطة لادارة كردستان الجنوبية، بالضد من الحلف الذي كان قد عقده مع انكلترا.^{١٥٥} وتقبل ولسون اقتراح الشيف محمود،^{١٥٦} ولكن الانسحاب السريع للجيش البريطاني في ٢٤ مايو ١٩١٨، تحت ضغط الجيش التركي، تسبب في تأخير عقد أول مفاوضات بين الشيف والمسؤولين البريطانيين. وكانت هزيمة الجيش البريطاني كارثة وكانت نتيجة حسابات خاطئة من وزارة الحرب في لندن.^{١٥٧} وغير انسحاب الجيش البريطاني وبشكل رئيسي، صورة انكلترا المنتصرة في عيون الاقرداد. وفي واقع الامر، استعادت القوات التركية السيطرة على كركوك والسليمانية، ثم قاموا بدس السم للشيف محمود.^{١٥٨} وأخيراً، استقر الجيش البريطاني في محيط كردستان. كما تم احتلال مدينة كركوك قبل اقتراب الحرب من نهاياتها. وتم كذلك احتلال مدينة الموصل من قبل القوات البريطانية، بعد التوقيع على معاهدة الاستسلام مع تركيا في ٣١ اكتوبر ١٩١٨.

^{١٥١} ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣، ٨٢، ٨١، ٢٢٢، ٨٢.

^{١٥٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٤-٨٢.

^{١٥٣} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٩-٨.

^{١٥٤} المصدر السابق نفسه.

^{١٥٥} حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٦-٥٥؛ وكذلك ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{١٥٦} ولسن، نفس المصدر، الصفحات ١٢٨-١٢٧.

^{١٥٧} المصدر السابق نفسه.

^{١٥٨} حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٦.

(٢) اتفاقية القدسية، مارس ١٩١٥:

بالنسبة لروسيا، كانت الحرب افضل طريقة لتحقيق اطماعها التاريخية في القدسية وأسيا الصغرى. وكانت روسيا قد قررت تحقيق تلك الاهداف في المنطقة بعد حرب محمد علي باشا حاكم مصر ضد السلطان في ١٨٣٦-١٨٣٩. ولكن انكلترا نجحت في منع تقسيم كهذا للامبراطورية العثمانية التي اطلق عليها بطرس الاكير قيسرو روسيا اسم الرجل المريض.

وبخصوص انكلترا، فقد كانت الحرب تعني نهاية لنظريتها استقلال وسلامة الاراضي العثمانية، والتي اطلقتها بعد الحرب المصرية- العثمانية. وبالتأكيد، خلال تلك الحقبة الطويلة، بز رجال مرموقون مثل بعض الساسة البريطانيين من امثال: 'اللورد سالزبوري Lord Salisbury'، وزير الخارجية، والذي اقترح حال تسلمه منصبه في ١٨٧٨، تقسيم الامبراطورية العثمانية بين انكلترا وروسيا، بدلاً من بنائها من جديد كما تناول في نظرية بالمرستون Stratford.^{١٥٩} وفي عام ١٨٩٨ اقترح سالزبوري على روسيا تقسيم الامبراطورية العثمانية وأشار الى: "ان حصة تركيا تفتدي على طول البحر الاسود، وتتهم روسيا بوادي الفرات حتى بغداد اكثر مما تهم انكلترا بذلك، في حين تهم انكلترا بافريقيا العثمانية ووادي الفرات امتداداً من بغداد وحتى مصبه، وببلاد العرب؛ اكثر مما تهم روسيا بذلك".^{١٦٠}

وعندما اراد سالزبوري ان يبين خطة الاشراف المالي على اموال الامبراطورية العثمانية، كتب الى المستشار الاداري يطالبه اخراج جنوب سوريا من الخطة لارضاء فرنسا.^{١٦١} واذا ما تم الاعتراف بان ولايات البصرة وبغداد والخليج الفارسي مناطق نفوذ بريطاني،^{١٦٢} سوريا كما منطقة نفوذ فرنسي،^{١٦٣} ستبقى كردستان منقسمة بين مناطق نفوذ فرنسي،

^{١٥٩} قدوبي، المختارات، الصفحات ٢٠-٢١؛ راجع كذلك ليدي كندولين Cecel lady Gwendolen، حياة روبرت ماركينز سالزبوري، لندن، الجزء الثاني، ١٩٢١، ص ٧٩.

^{١٦٠} الوثائق البريطانية حول اسباب الحرب، نشرتها ج. ب. جوش و هـ. فـ. وـ. تمبرلي، لندن، ١٩٢٦-١٩٢٨، الجزء الاول، ص ٨؛ قدوبي، المصدر السابق، ص ٢٢.

^{١٦١} قدوبي، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٣١.

^{١٦٢} رسالة ا للسير ادوارد جراي، وزير الخارجية، الى السير جيرار لوثر، السفير البريطاني في القدسية، في ٢٠ ابريل ١٩١٠، وزارة الخارجية، ٩٩١/٣٧١، رسالة رقم ١٠٧ وحول مجل مصالح انكلترا في الخليج، تقرير واجراءات، اللجنة الفرعية التابعة للجنة الدفاع الامبراطوري حول الخليج الفارسي، نشرة وزارة الخارجية، رقم ٧٦، لندن ١٩١٩.

^{١٦٣} القنصلية العامة لفرنسا في سوريا: تقرير تجاري ١٩١٤، وفي ٢ نوفمبر ١٩١٤، ذكرها نيفالي في جوكا، بريطانيا، فرنسا والشرق الاوسط العربي (١٩١٤-١٩٢٠)، لندن، جامعة لندن، ١٩٦٩، ص ٣؛ راجع ايضاً

ويبين مناطق نفوذ روسيا في الشمال ومنطقة كبيرة في المنطقة الوسطى، وفي الجنوب، دون أن يشير ذلك إلى اهتمام ظاهر من قبل الدول الأوروبية. وفي الواقع الأمر، ومنذ الوفاق الودي بين إنكلترا وفرنسا في ١٩٠٤، كانت لندن تراعي مصالح فرنسا في تركيا ضد مصالح المانيا. وبالنسبة لإنكلترا، فإن فرنسا تعتبر حليفة أكثر منها دولة منافسة، ولأنه على العكس من المانيا، كانت تعترف بالتفوّذ البريطاني في الإمبراطورية العثمانية.

وقد تم بذل محاولات عديدة للتوفيق بين المصالح الإنكليزية ومصالح المانيا في الإمبراطورية العثمانية. وفي ١٩ مارس ١٩١٤، تم توقيع اتفاق نفطي بين وزارة الخارجية البريطانية والمانية لتقسيم المصالح بينهما، حيث تمتلك إنكلترا ٧٥٪ من شركة نفط تركيا، وتمتلك المانيا ٢٥٪. كما تتضمن الاتفاقية اعترافاً متبادلاً لكل طرف معيدي.^{١٦٤} كما تتضمن الاتفاقية اعترافاً بأن أراضي شمال شرق كردستان منطقة نفوذ المانيا.^{١٦٥}

وهناك خطة أخرى ظهرت حول تقسيم النفوذ بين الدول الأوروبية، وارسلها السفير البريطاني في القدسية السير جيرار لوثر في ١٩١٣، إلى السير إدوارد جراي، وزير الخارجية حول تعين المفتشين العاملين الأوروبيين في المقاطعات العثمانية. وأشار السفير إلى أن اقرانه الأوروبيين في القدسية اتفقوا كمالي على تعين المفتشين: "المسؤولون الاجانب لمقاطعات شمال شرق الاناضول يجب ان يكونوا روساً، والبريطانيون في ميزوريوتاميا، والفرنسيون يرسلون الى سوريا، اما بخصوص ادنة وغرب آسيا الصغرى تعود لنفوذ المانيا او آخرين".^{١٦٦}

كاميل فيدل، *السلم الاستعماري الفرنسي*، باريس، ١٩١٨، ص ١٢٩؛ سوريا ولبنان في ١٩٢٢، نشريات المفوضية الفرنسية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، باريس، ١٩٢٢، ص ١٢٩؛ وثائق دبلوماسية فرنسية ١٨٧١-١٩١٤، الجزء الرابع عشر في ص ٦٦٢؛ فرنسا والشرق، اعدها القسم التاريخي في وزارة الخارجية في النشرة رقم ٩٥، لندن، مارس ١٩١٩، ص ٢٧.

^{١٦٤} هوريقتيس ج. ج. Huwreitz J. G., *الدبلوماسية في الشرقيين الادنى والاوسع*, سجل وثائقي، نيويورك، ١٩٥٦، الصفحات ٢٦٨-٢٧٧؛ راجع ايضاً نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١١.

^{١٦٥} هوريقتيس، المصدر السابق.

^{١٦٦} جوش، وتبيلي، *المختارات*، الجزء العاشر، القسم الاول، ص ٤٤٧؛ راجع ايضاً قوربي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

وتشير تلك الخطة وبوضوح كيف تم تقسيم اراضي الامبراطورية العثمانية وفقاً لمناطق نفوذ كل دولة اوربية قبل بداية الحرب.^{١٦٧} وفي الواقع الامر، وضعت الحرب نهاية للامبراطورية العثمانية المريضة، وبلورت مصالح تلك الدول في اتفاقيات ومعاهدات.

والزم بيان لندن في ٤ سبتمبر ١٩١٤، انكلترا وفرنسا وروسيا بعدم توقيع اي تفاق سلام منفرد،^{١٦٨} وينطبق ذلك البيان على تركيا عندما دخلت الحرب في ٤ نوفمبر ١٩١٤.

وجاءت اول اشارة رسمية لتقسيم الامبراطورية العثمانية من لندن، عندما اعلن "اللورد ا. استكيلث" ، رئيس وزراء بريطانيا في ٩ نوفمبر، الا بعد نتيجة الحرب، حينذاك يمكن تقسيم الامبراطورية.^{١٦٩} وهكذا، ونتيجة لاتفاق بين لندن وباريس، فرضت انكلترا حمايتها على مصر في ديسمبر ١٩١٤، واضعة بذلك حدّاً لسيطرة الامبراطورية العثمانية في تلك البلاد. وفرنسا من جانبها فرضت الحماية على تونس.^{١٧٠}

وحوّلت روسيا موقعها العسكري الى انتصار دبلوماسي باعلانها لمطامعها التأريخية في القسطنطينية والمضايق، ولكن الضغط العسكري في جهة القوقاز، في شهر يناير وفبراير ١٩١٥، على روسيا دفعها لان تطلب من حلفائها البريطانيين والفرنسيين ان يشنوا هجوماً بحرياً على الوجود العسكري التركي الالماني في مضائق الدردنيل.^{١٧١} وفي الواقع الامر، فان عمليات الدردنيل وشبه جزيرة جالبولي قد حفرت روسيا في حال الانتصار على الحلفاء، المطالبة بالحق القسطنطينية بروسيا.^{١٧٢} وبهذا الخصوص قدم سازانوف وزير الخارجية

^{١٦٧} ويشير شريف باشا في مجلته "مشروعية" انه في تلك الفترة تم وضع تقسيم الامبراطورية العثمانية على بساط البحث في مستشاريات الدول الكبرى (...): وذكر ذلك يونج في الانتفاضة العربية، باريس، مكتبة كولبي، ١٩٢٤، ص ٩٦.

^{١٦٨} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

^{١٦٩} الخطاب اثناء مأدبة اللورد مايلور Lord Mayor، الثانيمن، ١٠ نوفمبر، ١٩١٤.

^{١٧٠} السير ارنولد ستross Sir Arnold Stross "الشريفات" ، لندن، ١٩٤٧، الصفحات ١٣٢-١٣٦؛ رينمون

بوانكار Raymond Poincare ، في خدمة فرنسا، باريس، ١٩٢٦، الجزء الثاني، الصفحات ٤٢٧-٤٣٥.

^{١٧١} تاريخ الحرب الرسمي: العمليات العسكرية في جالبولي، لاسبيتل، اوجلاندر Aspinall-Oglander، الجزء الاول، ١٩٢٩، الصفحات ٤٩-٥٠؛ راجع كذلك: "ونستون تشرشل" Sir Winston Churchill، الازمة العالمية: مجموعة مذكرات، دراسات، وثائق تاريخ الحرب العالمية، ترجمتها عن الانكليزية ادمون دو لاج Edmond Delage ، الجزء الثاني، ١٩٢٨، الصفحات ١٩١-٢١٤.

^{١٧٢} قبل الحرب، طلب السير ادوار جراي، وزير الخارجية من السفير البريطاني في سان بطرسبورغ، ان يُخبر الروس انه في حال هزيمة المانيا، سوف يتم تحرير قضية القسطنطينية والمضايق وفقاً للمصالح الروسية.

الروسي مذكرة في ١٩ فبراير، إلى سفراء إنكلترا وفرنسا في سان بطرسبرغ،^{١٧٣} اتبعها بمذكرة بديلة في ٤ مارس ١٩١٥.

وتقترح المذكرة الروسية الأخيرة تنظيمًا عاماً لمصالح الحلفاء في الشرق الأدنى، والاعتراف بمصالح روسيا في القسطنطينية وحتى أفغانستان. وفي المقابل، تعرف روسيا بمصالح إنكلترا وفرنسا في آسيا الصغرى وفي إفريقيا.^{١٧٤}

وإضافة إلى الحق أراضي مدينة القسطنطينية بروسيا واراضي بحر مرمرة ومضايق الدردنيل والساحل الأوروبي لتركيا، تطالب روسيا باراضي شاسعة في آسيا الصغرى تضم أرمينيا وجزءاً كبيراً من كردستان. وتعتبر روسيا أن حقها ضم جميع الأراضي الكردية في القوقاز حتى شمال آدنة، ومن هناك يمتد خط حدودي يمر بجنوب بحيرة وان، وحتى حدود إيران إلى الشرق. وزيادة على ذلك، تمنح هذه المذكرة إنكلترا منطقة نفوذ تضم كل ما يحيوه الاتفاق الثنائي الانكليزي - الروسي في ١٩٠٧ حول إيران، ويعني ذلك جميع أراضي كردستان الإيرانية، شمال مدينة مهاباد، تظل في منطقة نفوذ روسيا في حين تتسع منطقة نفوذ بريطانيا في كردستان وصولاً إلى تلك المدينة.

على أي حال، تؤكد الفقرة الثانية للمذكرة على أن: "حقوق إنكلترا وفرنسا في تركيا الآسيوية والتي ستحدها اتفاقية خاصة بين إنكلترا وفرنسا وروسيا، سيتم الاعتراف بها.."^{١٧٥} وترددت الحكومة البريطانية في البداية في إتخاذ قرار حول طلب روسيا، لأن إنكلترا وجدت نفسها أمام الأمر الواقع، ولم تكن لندن قد حددت بعد منطقة نفوذها في الشرق

١٧٣ تاريخ التأمين، لندن،الجزء الثاني، ١٩٥٢، ص ١٠٩٧، الفهرست الثاني وذكره قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠.

١٧٤ تم نشر تلك المذكرة في جريدة برايفا الروسية البليشفية في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧، وفي جريدة المانشستر كارديان في ٢٢ فبراير ١٩١٨؛ راجع أيضاً: بعض فقرات تلك المذكرة في تمبل리، المصدر السابق، الصفحات ٦-٥.

١٧٥ المصدر السابق.

١٧٦ المصدر السابق، والاتفاق الخاص الذي يتوقع بهذه المذكرة، سيكون أساساً لاتفاقية سايكس بيكو، في ١٩١٦؛ راجع أيضاً: تحليل تمبلري، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤-١٥.

الادنى.^{١٧٧} وحتى ذلك الوقت، لم يحسم السير جرای رأیاً محدداً سوی بخصوص البصرة.^{١٧٨}
وزیادة على ذلك، ظل متربداً حول مصير میزویوتامیا.^{١٧٩}

وقد أشار لورد اسکیث رئيس وزراء بريطانيا في مذکراته الى: "جرای" وانا اجرينا
محادثات هامة فيما يخصّ محمل الوضع الدولي. وكان تشرشل قلقاً من ان تأخذ روسيا بعد
انتهاء الحرب، القسطنطینیة، ایطالیا والمانیا، في حين تأخذ فرنسا سوريا. اما نحن فيجب
ان تكون قادرین على امتلاک حصة متساوية من الغنیمة: میزویوتامیا مع او بدون
الاسکندرونة، ومنطقة في فارس وبعض المستعمرات الالمانیة... الخ. واعتقد انه في تلك
اللحظة، فانا و "جرای" وحدنا نشكّ ولا نقّ في ترتیب كهذا".^{١٨٠}

وتوضح لنا اشارة رئيس الوزراء البريطاني لا ي درجة كانت انكلترا غير مستعدة لتقديم
مطالب محتملة في آسیا الصغرى في بداية الحرب. ومن جهة اخرى وعلى العكس، يوضح لنا
موقف اسکیث و جرای، وكلاهما مدنيان، كيف ان اعضاء الحكومة العسكريين، وخاصة
كتشنر وزير الحرب، وتشرشل وزير المستعمرات،^{١٨١} قد اثروا في قرار الحكومة البريطانية
تجاه الحرب وفي النهاية تجاه تقسيم الامبراطورية العثمانیة.^{١٨٢}

واخیراً، وفي ۱۲ مارس ۱۹۱۵، ارسلت وزارة الخارجية مذكرة تذکیرة الى وزير الشؤون
الخارجية الروسیة، حملها اليه سفير روسیا في بطرسبورغ عارضاً الموقف البريطاني.^{١٨٣}
وفرنسا من جانبها، لم تكن ترید تودّ ان تزداد قوّة البحرية الروسیة في البحر الابیض
المتوسط؛ بعد الحق القسطنطینیة بها. وقد اظهر "پوانکاري" Poincaré بعضًا من عدم

^{١٧٧} راجع: قدوری، المختارات، الصفحات ۳۲-۳۳؛ وكذلك نیفاکیفی، المصدر السابق نفسه، الصفحات ۱۴-۱۵.

^{١٧٨} جرای، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ۲۱۲.

^{١٧٩} لكن قد قال د. کامبون، سفير فرنسا في لندن، في مارس ۱۹۱۵، "بانه ليس واثقاً اذا ما كان يجب على
انكلترا اولاً تقديم مطالبتها في تلك المنطقة"؛ راجع: قدوری، المصدر السابق نفسه، ص ۲۲.

^{١٨٠} اسکیث، ذکریات وآراء .. ۱۹۲۷-۱۸۵۲، الجزء الثاني، ۱۹۲۸، ص ۶۹.

^{١٨١} اصبح اللورد مارشال کتشنر وزير الحرب في أغسطس ۱۹۱۴، وله تأثير كبير في توجیه سياسة بريطانيا في
الشرق الادنی. وكان السیر ونستون تشرشل اول مسؤول عن المستعمرات ۱۹۱۰-۱۹۱۱، ثم اصبح وزيراً للحربية
وتحمیلاتها ۱۹۱۷، ثم وزيراً مسؤولاً عن شؤون الحرب ۱۹۲۱-۱۹۲۷. راجع: تشرشل، المختارات.

^{١٨٢} نیفاکیفی جوکا، اللورد کتشنر وتقسیم الامبراطورية العثمانیة، دراسات في التاریخ الدولي، مقالات مقدمة
إلى البروفسور تورنون میدلکوث، لندن، ۱۹۶۷، الصفحات ۳۲۹-۳۲۶ (فيما بعد ليشترا)؛ تشرشل، المختارات.

^{١٨٣} وثائق سیاستہ بريطانيا الخارجية ۱۹۱۹-۱۹۲۹، لندن، (السلسلة: ۱، ۴)، الصفحات ۶۲۶-۶۲۵.
وذكر تبریلی كذلك البرقیتین السریتين اللتن ارسلهم رازانوف، الى سفارته في باریس، في ۱۸ مارس ۱۹۱۵،
ولندن في ۲۰ مارس ۱۹۱۵؛ تبریلی، المصدر السابق نفسه، الصفحات ۹-۷.

الثقة تجاه اتفاق كهذا مع روسيا.^{١٨٤} وتأخرت موافقة باريس.^{١٨٥} وأخيراً، وتحت ضغوط لندن، قبلت حكومة فرنسا في ١٢ أبريل ١٩١٥، اتفاق القدسية، أول اتفاق تقاسم الامبراطورية العثمانية أثناء الحرب.

وفيما يتعلق باليطاليا، وبعد فترة طويلة من الحياد الايجابي في الحرب، وبعد اعتراف بمصالحها في اوروبا، وآسيا الصغرى وافريقيا، من قبل فرنسا وانكلترا وروسيا، دخلت الحرب إلى جانب دول الوفاق في ٢٦ أبريل ١٩١٥. وهكذا انضمت إلى الاتفاق الثلاثي في القدسية الذي أصبح معاهدة لندن السرية في ٢٦ أبريل ١٩١٥ بعد دخولها الحرب.

وفيما يخص الاناضول، اعترفت تلك المعاهدة بسيادة ايطاليا على جزر الدوديكانيز، وعلى الساحل الجنوبي - الغربي في سميرني حتى أدينة.^{١٨٦} وهذا الامتياز، هو الثمن الذي قدمه ثلاثي الوفاق إلى ايطاليا حتى تدخل الحرب إلى جانبها. ولم تغير معاهدة لندن مناطق نفوذ روسيا، انكلترا وفرنسا التي حدّتها اتفاق القدسية.

(٣) اتفاقية سايكوس - بيكو :Sykes-Bicot

وضُمِّنَ اتفاق القدسية وبشكل كامل المصالح الروسية في الشرق الادنى. في حين بقيت مصالح انكلترا وفرنسا للتحديد عبر اتفاقية ثنائية ستوقع عليها روسيا.^{١٨٧} وكان وزير خارجية فرنسا الذي ترك منصبه، قد طالب نظيره الانكليزي أي. جراي، في باريس ١٩١٥ البدء بإجراء مفاوضات رسمية معينة بتحديد مناطق النفوذ.^{١٨٨} غير أن الحكومة البريطانية لم تتفق على خطة تقاسم مناطق النفوذ فيما بينهما،^{١٨٩} وزيادة على

^{١٨٤} رسالة بوانكارية إلى سفير الآثار، في ٩ مارس ١٩١٥، وذكرة بوانكارية في ٩ مارس ١٩١٥. ذكره بوانكارية، المصدر السابق نفسه، الجزء السادس، ص ٩٤-٩٦.

^{١٨٥} أشار القيسير في هامش برقية سفيره في باريس، ازفولסקי Izwolsky، في ٢ مارس ١٩١٥، إن وزير الخارجية الفرنسي، المعزول كان قد أرسلنا إلى لندن وارسل جراي إلى باريس. ذكر نيفاكيفي Nevakivi، المصدر السابق نفسه، ص ١٥؛ ويدرك نيفاكيفي أيضاً المصدر و Die internationlen Beziehungen im Zeitalter des Imperialismus والسبعة، الجزء الأول، رقم ٢٨٤.

^{١٨٦} تبمرلي، المختارات، ص ١٢-١٠؛ لتروفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٩-٧٠.

^{١٨٧} راجع: الفقرة الثانية من المذكرة الروسية في تبمرلي، المصدر السابق نفسه، ص ٥-٦.

^{١٨٨} جراي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢٩-٢٣٠.

^{١٨٩} مكتب السجلات الرسمية: أوراق الحكومة الرسمية، اجتماع مجلس التواب، ١٩ مارس ١٩١٥، و ٢٢ مارس ١٩١٢؛ تشرشل، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني والثالث؛ راجع اسكيث، المصدر السابق نفسه،

ذلك، كان وعد لندن لشريف مكة، بإقامة دولة عربية مستقلة، جعل من الصعب اتخاذ قرار حول تحديد مناطق النفوذ.^{١٩٠}

وفي واقع الامر، ومنذ بداية الحرب، كان كتشنر قد وعد الشريف حسين بأن انكلترا تساند انشاء دولة عربية، واعادة الخلافة الى العرب. وبالنسبة للشريف حسين يمكن ان يصيغ خليفة او ملكاً، اذا ما ساند العرب انكلترا ضد تركيا.^{١٩١}

وتشير المواقف التي اتخذتها الحكومة البريطانية في مارس ويوليه ١٩١٥، وبوضوح: "الى ان اسكيث وجراي كانوا يشككان بامكانيه الحصول على الاراضي بعد الحرب".^{١٩٢} وان القسم العسكري في وزارة الهند وكذلك اللورد هاردنج، نائب الملك، يعتقدون بضرورة وجود تركيا قوية بعد الحرب.^{١٩٣} وان القسم السياسي في نفس الوزارة وبتوجيه من "لرثر هرتزل" يساندون موقف اللورد كتشنر وزير الحرب الذي لم يكن يريد ان تضم الدولة العربية الموعودة لشريف مكة^{١٩٤} ميزوبوتاميا: وان اللورد كرو وزیر الهند كان قد اقترح اخضاع

الصفحات ٢٦١-٢٦٠. الاسكندرية وميزوبوتاميا، مذكرة قدمها لورد كتشنر في ١٦ مارس ١٩١٥، ص ٢، اوراق الحكومة الرسمية (مجلس الوزراء)، نيفاليفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨-١٦؛ قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤-٣٥.

^{١٩٠} لخص البروفيسور تمبرلي، اساس موقف بريطانيا تجاه الشريف حسين، شريف مكة، فاتحاء الحرب، ١٩١٥، ساند الشريف حسين بريطانيا ضد الاتراك. ومنذ ذلك الحين حمل الشريف عداء لحكومة شباب تركيا ورفض ضمها مع الجهاد الذي اصدر به السلطان التركي فرماناً كونه خليفة المسلمين. كما كانت له مطامعه الخاصة ولاستقلال الجنس العربي هادفاً انشاء دولة عربية او كونفدرالية للدول العربية التي يمكن ان تضم الشعوب العربية في سوريا، ميزوبوتاميا، والقسم الاكبر من بلاد العرب، وان يكون هو الرئيس او الملك. وحدث التفاهم مع الشريف حسين عبر رسائله مع السير ماكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر حينذاك، راجع تمبرلي، المختارات، ص ١٢-١٤. وظهرت في نفس الوقت العديد من المذكرات، الى جانب مطالب الحكومة البريطانية حول مناطق نفوذها والمطالب العربية. ومن بينها مذكرة لورد كتشنر وزير الحرب، الاسكندرية وميزوبوتاميا، في ١٦ مارس ١٩١٥. اوراق الحكومة الرسمية، رقم ١٢٤/١ج (١٢-١)؛ وكذلك مذكرة اللورد. صمويل، المذكرات، لندن، ١٩٤٥، الصفحات ١٤٢-١٤٥.

^{١٩١} مراسلات بين السير هنري ماكماهون والشريف حسين، شريف مكة، الادارة العدائية لميزوبوتاميا، وزارة الخارجية، رقم ٥٩٥٧، ٥٩٥٩، ١٩٣٩، ص ٤.

^{١٩٢} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٥٦؛ وكذلك جراي، المصدر السابق نفسه، الثاني، ص ٢٢٠.

^{١٩٣} نيفاليفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٦.

^{١٩٤} المصدر السابق، الصفحات ١٦-١٧.

البصرة وربما بغداد كذلك إلى الادارة البريطانية الهندية.^{١٩٥} وان 'تشرشل'، اول وزير للمستعمرات يؤيد ضم ميزوبوتاميا، وفقط بعد تنظيم تقاسم مناطق التنفيذ مع فرنسا:^{١٩٦} وان 'لويد جورج'^{١٩٧} و'A. J. بلغور'^{١٩٨} عضوان آخران في الحكومة يؤيدان اقتراح 'تشرشل' و'كتشنر'.^{١٩٩}

واخيراً، ولان الحكومة لم تستطع ان تتخذ موقفاً عاماً لسياستها ولمناطق نفوذها، تكونت لجنة بینية بين الاقسام في ابريل ١٩١٥، سميت باسم رئيسها 'سير موريس دو بونسن' Sir Maurice de Bunsen^{٢٠٠} وانهت اللجنة اعمالها في يونيو ١٩١٥. ويختتم تقريرها النهائي، انه حتى في حال انتصار الحلفاء، يجب ان يكون لتركيا وجود دائم شريطة إعادة تنظيمها لامركزياً.^{٢٠١}

وقد حددت اللجنة منطقة التنفيذ البريطاني وكمايلي: وتبدأ حدودها من مدينة عقرة على البحر المتوسط ماراً بتدمر، دير الزور، زاخو حتى مدينة راوندوز الكردية وهو ماسوف يكون الحدود الشمالية لمنطقة التنفيذ البريطاني.^{٢٠٢} وهكذا تتضمن منطقة التنفيذ البريطاني جميع الاراضي في كردستان الجنوبية، والتي هي الان اراضي الكردية الداخلة في دولة العراق. اما باقي اراضي كردستان العثمانية شمال دياربكر، وحتى جنوب زاخو ستدخل في منطقة نفوذ فرنسا الواقعة بين منطقة التنفيذ الروسي في الشمال^{٢٠٣} ومنطقة التنفيذ البريطانية في الجنوب.^{٢٠٤}

^{١٩٥} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، يونيو ١٩١٥، الاوراق الرسمية للحكومة ٤٣٤٢.

^{١٩٦} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٦٩.

^{١٩٧} لويد جورج، رئيس الوزراء الثاني: ارش جيمس بلغور، وزير الخارجية القادر، ديسمبر ١٩١٩، الى اكتوبر ١٩١٩.

^{١٩٨} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٦٩. وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{١٩٩} كان السير "م. بونسن" وزيراً في السفارة البريطانية في فيينا حتى ١٩١٤. واعضاء اللجنة الآخرين: 'ج. ر. كليرك Clerk' من وزارة الخارجية، 'السير هولدرنس Holderness' من وزارة الهند، وال ADMIRAL 'السير ه. ب. جاكسون' من وزارة المستعمرات و 'الميجور جي. س. اي كولول Callwell' والسير مارك سايكس من وزارة الحرب و 'السير ه. ل. ا.' من خفرة التجارة.

^{٢٠٠} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧.

^{٢٠١} المصدر السابق نفسه.

^{٢٠٢} منطقة نفوذ روسيا في كردستان، التي حدتها باتفاقية القسطنطينية والتي صدقت عليها معاهدة لندن.

^{٢٠٣} هذه المنطقة تضم منطقة التنفيذ البريطانيين في ميزوبوتاميا بما فيها جزء هام من ولاية الموصل.

وهنا قررتنا ولأول مرة استخدام التعبير المحدد لرغبة انكلترا باحتلال جزء من كردستان خاصة ولاية الموصل. وفي النهاية، ستكون هي نفس الأرض التي سوف يتم الحاقها بالعراق في ديسمبر ١٩٢٥.

وتحطيط منطقة النفوذ البريطاني: اخذت انن حقول نفط كركوك والموصى، وتم انشاء خط سكة حديد تجاري بين البحر المتوسط وميزوبوتاميا.^{٢٠٤} كما توضح خاتمة تقرير اللجنة تأثير آراء اللورد كتشنر، الذي كان يرى ضرورة ترك منطقة نفوذ بريطانيا بين منطقة نفوذ روسيا، ولان انكلترا لا تريد ان تكون جارة لروسيا المنتصرة بعد الحرب.^{٢٠٥} وظل التقرير الذي انتقده السياسيون البريطانيون انفسهم؛ ظل سرياً ولم ينشر.^{٢٠٦} على اي حال، تم اعتبار التقرير اول توضيح دبلوماسي تقدمه الحكومة البريطانية.^{٢٠٧}

وفي النهاية، وفي خريف ١٩١٥، بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات متزامنة مع الحكومة الفرنسية، ومن يمثلون العرب في القاهرة. وكانت المفاوضات صعبة وطويلة، وكان يجب على الحكومة البريطانية مراعاة المصالح الفرنسية، ومن جهة اخرى الاستجابة لمطالب العرب.^{٢٠٨}

وكانت مطالب العرب طموحة ومعنية بجزء كبير من كردستان بما فيها جميع المناطق الكردية في سوريا والعراق. اما حدودها فتتركز في خط العرض ٣٧ شمالاً، الى حدود فارس

^{٢٠٤} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، ص ١٠، النقطة الثالثة؛ راجع كذلك مذكرة آ. ج. المصدر السابق نفسه، ص ٦.

^{٢٠٥} بلغور في ١١ أغسطس ١٩١٩، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية ١٩٣٣-١٩١٩، لندن، السلسلة الاولى، والرابعة، ١٩٥٢، ونشرتها آي. ل. وودوا 'Woodward' وآخ. ب. بيري 'Bury'، ص ٣٤٢.

^{٢٠٦} راجع رسالة السير مارك سايكس في ٢٠ يونيو ١٩١٥، رقم ٥، والملحوظة تركيا في آسيا، للسير هرزل ٤٠ يوليه ١٩١٥، في اوراق تشمبلن ييرمنكهام، مكتبة الجامعة، ذكرها نيفاكيفي، ص ٢٢، ملحوظة ٦؛ وكذلك قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

^{٢٠٧} ان تعبير اول توضيح دبلوماسي مقوله السير مارك سايكس، مذكورة في اوراق مجلس الوزراء، ادل بها في اجتماع لجنة الحرب في ١٦ ديسمبر ١٩١٥، رقم ٤٢/٦.

^{٢٠٨} لم تكن السياسة البريطانية تجاه العرب متناسقة او متماسكة في الواقع الامر. ويلخص نيفاكيفي ذلك بقوله: "كانت فكرة وجود نوع من التحرر او التقدم للعرب برعاية بريطانية، كانت تراود عقول قيادات القاهرة ونيو دلهي. اما تحقيقها، فيجب ان يتم في عجلة وبعيداً عن ادارة لندن. وفي عام ١٩١٤، عملت حكومة الهند المرتبطة بعلاقات تنص عليها معاهدة مع شيخوخ الكويت والمحمرة؛ عملت على عقد حلف مع امير نجد، ابن سعود، ومن جهة اخرى، تم تقارب كتشنر من الشريف حسين شريف مكة، عدو الوهابيين في نجد (...)"؛ راجع نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٥.

شرقاً، وصولاً إلى حدود بلاد العرب جنوباً.^{٢٠٩} وكان الخلاف يدور حول أراضي سوريا، وإدارة ميزوريوتاميا وفلسطين.^{٢١٠} ويطالب العرب كذلك بسوريا الموعودة لفرنسا حسب اتفاق القدسية ومعاهدة لندن.

واختارت فرنسا "فرانسو جورج بيكيو"^{٢١١} الذي يتولى إجراء المفاوضات باسم فرنسا. وفي فرنسا، توجد جماعات سياسية واقتصادية^{٢١٢} مهتمة بالحقوق السورية بالمستعمرات الفرنسية، وكانت تمارس ضغوطاً على الحكومة في هذا السبيل.^{٢١٣} وبدأت المفاوضات في لندن في نوفمبر ١٩١٥ بين بيكيو والسير ارثر نيكولاسون، ذاتي الوزير الدائم للشؤون الخارجية^{٢١٤} وعند ظهور بوادر خلاف بين الرجلين، حلَّ السير مارك

^{٢٠٩} راجع أيضاً، لويد جورد، المصدر السابق نفسه، ص ١٨١٠.

^{٢١٠} قدربي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥، ٢٨.

^{٢١١} كان فرانسوا جورج بيكيو، السكرتير الأول في سفارة فرنسا في لندن في ١٩١٥. وقبل ذلك، كان قنصل عام فرنسا في بيروت.

^{٢١٢} ومن هذه المجموعات، ذكر حرب سوريا، لجنة آسيا الفرنسية، لجنة الشرق، المجموعة البرلمانية للدفاع عن المصالح الفرنسية، والإدارة العامة للسكك الحديدية في سوريا؛ راجع: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣١-٣٠.

^{٢١٣} دون شك، فإن وجود الجيش الألماني على الأرض الفرنسية، وما كلفته الحرب لفرنسا من ثمن أكثر من غيرها من دول الحلفاء، قد أثر على سير المفاوضات؛ راجع: تبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤-١٥. ولمعرفة مكان فرنسا في الحرب؛ راجع: جورج، كليمتس، خطاب للحرب، باريس، مكتبة بلون Plon، ١٩٣٤.

^{٢١٤} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

سايكس^{٢١٥}، فكان بيuko قد استطاع بمهارة استبعاد اطروحة سوريا الكبرى من مطالب فرنسا.^{٢١٦}

وفي نفس الوقت، قدم اطروحة حماية المسيحيين في لبنان وسوريا، كما هدف من أهم أهداف فرنسا وسياساتها في الشرق منذ قرن من الزمان. وذلك من أجل تواافق مطالب فرنسا حول تلك القضية أثناء المفاوضات.^{٢١٧}

ويمكن تلخيص هدف سايكس، كمالي:

أولاً: استغلال الفضائع التي اقترفها الاتراك ضد المسيحيين لتحسين صورة العرب، اعداء تركيا في نظر الفرنسيين. وبعد ذلك، العمل على ان تتعالى المصالح العربية-الفرنسية في سوريا في ظل ادارة مستقبلية بعد تقلص مساحة الارض التي تطالب بها فرنسا في سوريا وفي الجنوب، وذلك لصالح مطلب شريف مكة. وأخيراً، انشاء منطقة نفوذ فرنسية بين منطقة

^{٢١٥} كان العقيد السير مارك سايكس، واحداً من الضباط البريطانيين الذين زاروا كردستان مرتين ما بين ١٩٠٨-١٩١٣. وسافر الى فارس وتركستان وسوريا والاناضول، وكان يعرف الakkاد وكردستان جيداً. والـ ملحقاً لكتابه (ستتعرف عليه ادناه) حول القبائل الكردية كلها تقريباً في ظل سلطة الامبراطورية العثمانية. ورسم عدة خرائط للمناطق الكردية التي زارها. وكان ملحقاً شرقياً في السفارة البريطانية في القدسية. وفي ١٩١١ أصبح الممثل الرفيع المستوى لـ 'هـ لـ لـ' في البرلمان البريطاني. وعمل ملحقاً في وزارة الحرب لشؤون الشرق الادنى، ما بين ١٩١٥-١٩١٦، ثم عمل مساعداً للوزير في وزارة الحرب ١٩١٦-١٩١٩. وتوفي مارك سايكس في ١٩١٩ عن عمر يناهز الأربعين. ورغم كونه من الضباط البريطانيين الذين عملوا على تحقيق النظريات البريطانية التي نادت باستقلال وسلامة الامبراطورية قبل الحرب وكان اول من تنبأ بتفكك الامبراطورية. والـ ملحقاً بعنوان: (الحلفاء ... التركة الاخيرة): تاريخ مختصر لامبراطورية التركية، لندن، ماكميلان وشركاه، ١٩١٥، وللمعرفة اكثر عن حياة مارك سايكس؛ راجع: لزكي شين، حياة مارك السير مارك سايكس.. حياته ورسائله، لندن، ١٩٢٤.

^{٢١٦} ووُجِدَت مطالبات حكومة فرنسا من يساندها: مثل حزب سوريا الفرنسية، والمؤسسات الفرنسية، الذين كانوا يرون ان حدود سوريا تتدنى بين جبال طوروس شمالاً وحتى سيناء جنوباً.

^{٢١٧} في بيان قدمه مارك سايكس في اجتماع لجنة الحرب: "نحن في حاجة لدبلوماسية تكون قادرة على ابداء تعاطف كبير مع مشاعر الالكيركية في فرنسا (...)"، ولكن نسيم الى انه اذا ما سمحتنا للامر بأن تنجرف، فستفقد مرساها في سوريا، بسبب انتشار المذايق للمسيحيين السوريين على غرار ما حدث للارمن من مذايق". وفي شهادة العقيد السير مارك سايكس حول القضية العربية، اوراق مجلس الوزراء، ١/٢ ٢٤، ص ٢ (فيما يلي حول الحكومة).

نفوذ بريطانيا ومنطقة نفوذ روسيا، وهو الاقتراح الذي كان قد قدمه ‘اللورد كتشنر’ إلى لجنة بنسن^{٢١٨}.

ولكان من السهل حينذاك على سايكس ان يقبل طلب فرنسا بتوسيع منطقة نفوذها شمالاً، في كردستان.^{٢١٩} وطالبت فرنسا بضم ولاية الموصل الى منطقة نفوذها.^{٢٢٠} وفي السادس عشر من ديسمبر ١٩١٥، اعلن سايكس بيكيو للجنة الحرب البريطانية، وفي حضور ‘كتشنر’، ان فرنسا طالبت بالموصل. وقال انه كان على استعداد لمنحها ايها، وبذلك تُنقل حدود منطقة النفوذ البريطاني الى النقطة (A) شمال الموصل وصولاً للنقطة (K) شمال كركوك. وفضلاً عن ذلك، ربما تربط فرنسا خط سكة حديد سوريا التابعة لها مع خط سكة حديد مستقبلي في فارس.^{٢٢١} وهكذا، لو قبلت سوريا بذلك البديل،^{٢٢٢} تسحب مطالبتها بالاراضي جنوب سوريا.

^{٢١٨} المصدر السابق نفسه، الحكومة والمخترارات المذكورة، اللجنة الامبراطورية للدفاع CID، الورقة ج ٤، ص ٥؛ ورسالة لوييد جورج المرسلة الى كليمتصو في ١٨ اكتوبر ١٩١٩، وثائق حول السياسة الخارجية البريطانية، الاجزاء ١، ٢، ص ٤٨١.

^{٢١٩} وفي واقع الامر، ترك تقرير لجنة بنسن، الباب مفتوحاً لتمدد منطقة النفوذ الفرنسي في كردستان: ‘يجب دعوة فرنسا للتمديد اراضي نفوذها لتشمل المنطقة النسطورية غرب بحيرة اورمية، حيث لديها مصالح تبشيرية (...)’. وسيكون ذلك حائط صد بين الاراضي البريطانية والاراضي الروسية في تلك المنطقة من الحدود، وحيث اوضاعها مقلقة من وجهاً نظر استراتيجية، تقرير اللجنة عن تركيا الايساوية، المصدر السابق نفسه، ص ٩.

^{٢٢٠} قبل الحرب، استطاعت فرنسا ان تتد نفوذها بواسطة المبشرين الفرنسيين في ولاية الموصل، وكُردستان حيث تعيش جماعات كبيرة من الاشوريين والنسطوريين والكلدان الكاثوليک والارمن. وكان الفرنسيون يهتمون كثيراً بالكلدان الكاثوليک اكثر من اهتمامهم بالنسطوريين الارثوذكس، وكان ‘ويلكي يونج’ Wielkie Young، نائب القنصل العام البريطاني في الموصل، يراقب المبشرين الفرنسيين ويظن انهم خلف التحركات الاشورية، في ظل بطريركية الكلدان، ضد البريطانيين في الموصل. راجع: الملف رقم ٢٠١

٥ ابريل ١٩١٠، وزارة الخارجية، رقم ٤٧٠/٣٦٨، رقم ٢١٤٥.

^{٢٢١} لجنة الدفاع عن الامبراطورية، المصدر السابق نفسه، الورقة ج ٤، ص ٥.

^{٢٢٢} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٥.

ووافقت فرنسا على اتفاقية سايكس-بييكو في 8 فبراير 1916، وانكلترا في 12 فبراير.^{٢٢٣}
وتم التوقيع عليها في ٦ مايو ١٩١٦.^{٢٢٤}

ودارت مناقشات سايكس-بييكو، بدون معرفة الحكومة الإيطالية،^{٢٢٥} والممثلين العرب.
وبخصوص روسيا، عندما عرضت الاتفاقية المعقدة بين سايكس-بييكو في سانت بطرسبرغ في مارس 1916، اعربت الحكومة الروسية عن مخاوفها بخصوص امتداد منطقة نفوذ فرنسا في كردستان حول مدينة راوندوز. وطالبت الحكومة الروسية من فرنسا التخلص عن تلك المنطقة من نفوذها وتركها لروسيا وبهذا الخصوص، اجرى سازانوف وزير الخارجية الروسي محادثات مع سفير فرنسا في روسيا والمسؤول عن الاثار، لمناقشة امكانية تدبير حل للقضية.^{٢٢٦}

وعندما رفضت فرنسا التخلص عن راوندوز لروسيا، رفضت الحكومة الروسية مساندة الطلب الفرنسي بالحاق فلسطين منطقة لنفوذها؛ وهكذا ظلت فلسطين منطقة محايدة استناداً لخطة لندن.^{٢٢٧} وأخيراً، وفي أبريل 1916، تم التوقيع على النسخة النهائية للاتفاقية بين انكلترا وفرنسا وروسيا.^{٢٢٨}

وتنص الاتفاقية على تقسيم آسيا الصغرى الى اراضي منطقة نفوذ، مناطق ذات ادارة مباشرة، مناطق ذات قيمة اقتصادية، والى منطقة نفوذ دولية، وكمايلي:
١. المنطقة (الصغراء): منطقة نفوذ روسيا، وتضم القسطنطينية والساحل الاوربي للدردنيل، وأرمينيا وكردستان الشمالية.

^{٢٢٣} تم تقديم اتفاقية سايكس-بييكو اول الامر في ٤ فبراير في لندن للمؤولين البريطانيين، جراري، وزير في وزارة الخارجية، وكينيثر ووزير الحرب، وبونارلو Bonar law رئيس مجلس العموم، وكرو هولدرنس، وهرتلن من وزارة الهند، ونيكلسون النائب الدائم في وزارة الخارجية، وممثل عن المستعمرات، راجع: مجلس الوزراء، المختارات، القضية العربية، مجلس الوزراء، ٢٧/٤٢/١٠ رقم ٢٤٨.

^{٢٢٤} اعيد نشر نص اتفاقية سايكس-بييكو، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، الصفحات ٢٤٥-٢٤٧.

^{٢٢٥} لويد جورج، حقيقة معاهدات السلام، الجزء الثاني، لندن، فيكتور جوليانتز Victor Gollancz ليمتد، ١٩٢٨، ص ٧٧١.

^{٢٢٦} لينزوفسكي Lenczowski، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

^{٢٢٧} A. بانجود Pingaud A.، تقاسم آسيا الصغرى اثناء الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٧، دراسة دبلوماسية سرية، مجلة تاريخ الحرب العالمية، بريل ١٩٣٩، راجع: ثيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٥-٣٦.

^{٢٢٨} كومبنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

٢. المناطق ذات الادارة المباشرة:

أ. **المنطقة الزرقاء**: منطقة تفود ادارة مباشرة لفرنسا: وتضم اراضي الساحل اللبناني والسورى وساحل الاسكندرية وادنة، وجميع اراضي كردستان الوسطى بما فيها ولاية دياربكر.

ب. **المنطقة الحمراء**: منطقة تفود مباشرة لانكلترا، وتضم: ميزوبوتاميا العربية حقيقة، وتعنى ولائي بغداد وبصرة.

ج. **المنطقة الخضراء**: منطقة تفود مباشرة لايطاليا: وتضم سميرني وصولاً الى القيسارية شمالاً والبحر الابيض المتوسط جنوباً.

٣. المناطق ذات التأثير الاقتصادي:

أ. **منطقة التأثير الفرنسي**: تحوى مقاطعة دمشق، حلب والموصى وراوندوز واربيل وصولاً الى الحدود الفارسية.

ب. **منطقة التأثير البريطاني**: تتضمن مقاطعات عمان وديرالزور وصحراء ميزوبوتاميا وصولاً الى الكويت، والمقاطعات الكردية كركوك، والسليمانية وصولاً الى الحدود الفارسية، وهاتان المنطقتان (التأثير الفرنسي والانكليزي)، هما المعنيتان لتكونا الدولة العربية المستقبلية، او الكونفدرالية العربية تحت ادارة رئيس عربي.

ج. **منطقة التأثير الايطالي**: وتتضمن منطقة شمال سميرني.

٤. المنطقة الدولية (البنية) في فلسطين.^{٢٢٩}

على اي حال، وعندما عرفت ايطاليا في بدايات ١٩١٧، بوجود اتفاقية سايكس - بيکو، بدأت بالضغط على حلفائها ليعرفوا بمصالحها في آسيا الصغرى. ولهذا اجتمع رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا و ايطاليا في سان جون دوموريين^{٢٣٠}، للتوقيع على المعاهدة التي تحمل نفس الاسم في ١٧ ابريل ١٩١٧. ولكن تلك المعاهدة لم تغير شيئاً في مناطق التنفيذ في كردستان والمذكورة في معاهدة سايكس - بيکو.

علي اي حال، فإن التغييرات في السياسة الدولية خاصة انسحاب روسيا من الحرب ودخول الولايات المتحدة الحرب وضع التزامات اتفاقية سايكس - بيکو موضع التساؤل.

^{٢٢٩} اتفاقية سايكس - بيکو، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ٢٤٧-٢٤٥؛ راجع كذلك: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٢٥-١٠٢٣؛ وكذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦-١٧.

^{٢٣٠} بخصوص تلك المعاهدة، راجع: تمبرلي، المختارات، الصفحات ٢٢-١٩؛ وراجع كذلك، لوزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٢.

وجاءت ثورة مارس في 1917، في روسيا، وإمكانية انسحاب مؤقت روسي، وهذا ما دفع انكلترا إلى التوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع تركيا. وبهذا الخصوص، أنشئت لجنة خاصة باسم شروط السلام الاقليمي، في 12 أبريل 1917؛ إنشائها حكومة الحرب، وكان يرأسها آنذاك اللورد كورزون.^{٢٣١}

وتقرير لجنة كورزون، الضد من اتفاقية سايكس-بيكو، ومعاهدة سانت جون دوموريين وخاصة فيما يخص موقف بريطانيا الجديد أمام تأثير فرنسا في سوريا، ومستقبل فلسطين.^{٢٣٢} وكان سايكس-بيكو ينتقد اقتراح كورزون. وفي يوليه 1917، أعلن: "منذ عودتي من الشرق، وجدت أن وزارة الخارجية قد دمرت بعناية كل ما فعلته خلال السنتين الأخيرتين، بإثارة شعور عدائى ضد فرنسا، وباتجاه إقامة مفاوضات منفردة مع تركيا".^{٢٣٣} وأكثر من ذلك، هناك شعور بضرورة وضع اتفاق سايكس-بيكو موضع تساؤل، غير أنه كذلك اللورد بلفور، وزير الخارجية آنذاك. وبعد اجتماع عقدته الحكومة الإمبراطورية للحرب، في 13 أغسطس 1918، أعلن بلفور، إن: "اتفاقية سايكس-بيكو، تسببت بخلق مصاعب دبلوماسية صعبة، مادامت أنها كانت إداة دبلوماسية خارج الزمن، ومن أسبابها كانت الغيرة من إيطاليا وفرنسا".^{٢٣٤}

وفي واقع الأمر، وقبل نهاية الحرب، وحتى وزارة الحرب التي اتخذت موقفاً راديكالياً قوياً في ظل الحكومة البريطانية، من تقاسم السلطة والنفوذ في أراضي الإمبراطورية العثمانية، كانت تعتقد بعدم جدوا اتفاقية سايكس-بيكو.^{٢٣٥} وليس مشاعر العداء لاتفاقية

^{٢٣١} كان "ناتانيل جورج كورزون" (المركيز دوكليستون)، رئيساً للمجلس من 1916-1917، ونائب وزير الخارجية من يناير إلى أكتوبر 1919، ثم وزيراً للخارجية من 1919 حتى 1924. وبخصوص اللجنة: راجع: مجلس الوزراء، المصدر السابق نفسه، تقرير اللجنة حول السلام وشروطه، 28 أبريل 1917، مجلس الوزراء، 71/21. راجع: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص 6.

^{٢٣٢} تقرير اللجنة حول شروط السلام، المصدر السابق، ص 18.

^{٢٣٣} رسالة سايكس-بيكو، إلى العقيد جلبرت كلايتون، المسؤول السياسي للقوات المرسلة إلى مصر، يوليه 1917، وهي رسالة خاصة، أوراق سايكس، وميكروفيلم، كلية سانت انطونى، جامعة أكسفورد، ذكرها نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص 47.

^{٢٣٤} مجلس الوزراء، المصدر السابق نفسه، اجتماع اللجنة الإمبراطورية للحرب في الحكومة، 13 أغسطس 1918، مجلس الوزراء، 22/22؛ راجع: كنت ماريون Kent Marian، النقطة والأمبراطورية: السياسة البريطانية ونقط ميزوبوتاميا 1920/1900، لندن، مطبوع ماكميلان، 1976، ص 128.

^{٢٣٥} واستناداً إلى ماريون كنت، اللجنة الشرقية لحكومة الحرب، قد ناقشت تماماً موقع وصلاحية اتفاقية سايكس - بيكو، ووافقت بالاجماع بأنها قد انقضت". كنت، المصدر السابق نفسه، ص 126. ويدرك كنت،

سايكس- بيكيو، فقط لدى الشعوب التركية والكردية والعربية، ولكنها توجد كذلك لدى مسؤولين بريطانيين.^{٢٣٦} وكان لورنس العرب يرى أن اتفاقية سايكس - بيكيو، كانت سبباً في اجهاض معاهدة السلام في سيفر في عام ١٩٢٠.^{٢٣٧}

ومن المثير للاهتمام ما اظهره سايكس - بيكيو، من عدم الرضا حول تسمية اتفاقية سايكس - بيكيو باسمه ولو بشكل غير رسمي.^{٢٣٨} وإن الاتفاقية لم تكن عملاً شخصياً لسايكس؛ كما يوضح توينبي، إذ تقع المسؤولية على عاتق الحكومة البريطانية.^{٢٣٩} ومن جهة أخرى، فإن ثورة أكتوبر البولندية في ١٩١٧، وانسحاب روسيا رسمياً، دفعت باتفاقية سايكس - بيكيو إلى الانهيار. ولنتذكر فقط أن روسيا هي التي كانت قد اتخذت الموقف الراديكالي بشأن تقاسم أراضي آسيا الصغرى التابعة للإمبراطورية العثمانية. وبهذا الخصوص ارتأى "لويج جورج"، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، بعد مؤتمر الحلفاء في باريس

كمصدر له: "الحظات للجنة الشرقية لحكومة الحرب"، في ١١ و ١٨ يوليه، في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨، أوراق ميلنر Milner، الجزء ١١٩.

^{٢٣٦} وبخصوص الاتفاق قال لويج جورج: "لقد كانت رغبة خيالية، اتّجت وثيقة صماء". وقال لورد كورزون: "عندما وضعت المعاهدة كانت دون شك من عمل أصحابها (...)"، نوعاً من خطوة خيالية لتوافق مع موقف لم يظهر بعد، والذئب لا يمكن تقبيله مطلقاً فيما لو ظهر، وأنتي اعتقاد بضرورة تقديم توضيح اساسي للجمل المطبلق الذي رسمت به خطوط الحدود في تلك الاتفاقية". لويج جورج، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

^{٢٣٧} وصرح "لورنس" بخصوص الحديث عن الاتفاقية: "عندما وضع كل طرف النصوص التي كان يتصور فقط أنها يجب أن تكون كذلك، أو حتى الصيغة الفائقة للجيران في قبولها أو رفضها، كما ان الوثيقة ليست دستوراً لآسيا جديدة"، وإنما اعتراف، بل اعلان عن اطمام المترضرين. ولن تجد فيها مادة تتحمل البقاء في التطبيق لثلاث سنوات. وسيكون آنذاك من الأفضل وكما حدث للاتفاقية الالمانية، ان يعاد النظر فيها او نسيانها. ذكر ذلك كوهن هانز، *الحضارة الغربية في الشرق الأوسط*، لندن، روتنلنج، ١٩٢٦، ص ٢٩.

^{٢٣٨} لزلي شين، *مارك سايكس، حياته ورسائله*، لندن، كاسيل، ١٩٢٣، الصفحتان ٢٤٩ - ٢٥٠. قال لويج جورج: "لا يمكن شرح كيف يمكن لرجل مثل سايكس - بيكيو بذلك أن يوقع على اتفاقية كتلك".

لويج جورج، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

^{٢٣٩} وقد كتب السير مارك سايكس و السيد جورج بيكيو، التص النهائى لمسودة الاتفاقية باسم حكومتيهما. فقد حضرا فقط تفاصيلها وعدلاً أسلوبها. أما نقاط الاتفاق الرئيسية فقد تداولتها المؤتمرات ودرستها المؤتمرات التي حضرها رجالات السياسة من القادة والضباط من كلا الطرفين، وقبل تسليمها إلى هذين السيدتين لتنقيحها. أما الاسم غير الرسمي الذي عرفت به، والذي تم استخدامه اختصاراً، أعطى انطباعاً خطأً عن الدور الذي لعباه. راجع: ارنولد توينبي، *المسألة الغربية في اليونان وتركيا*، لندن، كونستابل، ١٩٢٠، ص ٤٨.

في ٣٠ نوفمبر ١٩١٧، بأنه يجب إعادة النظر في موقف الحلفاء من تركيا مادامت أن المعارضة الروسية لم تعد قائمة.^{٤٢٠}

وفي الخامس عشر من ديسمبر، وقعت روسيا البلشفية على معاهدة الاستسلام معmania في برست ليتوفسك،^{٤٢١} ووجهت الحكومة البريطانية امراً الى سفيرها في برم Berme بأجراء المفاوضات مع الحكومة التركية. ولم تكن انكلترا مستعدة، وفقاً لتعليمات الحكومة حول تلك المفاوضات، لم تكن مستعدة ان ترى لتركيا مرة اخرى سلطة في فلسطين. ولكنها ربما تكون مستعدة للتخلص من سوريا وميزوبوتاميا الى تركيا.^{٤٢٢} على ان اذاعة المضمamen السرية للاتفاقيات المعقدة بين الحلفاء من قبل روسيا، في اثناء الحرب، ثم نشر اتفاقية سايكس-بيكو في الازفستيا، الجريدة الروسية في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧، قد عقدت مهمة المتفاوضين.

ان نشر الحكم البلشفيك للافكار الشيوعية الجديدة، وخاصة تحرير شعوب الشرق من جهة، ومن جهة اخرى تضمين السياسة الامريكية بافكار مثالية خاصة حق تقرير المصير للشعوب، قد جاء على الضد من السياسة الامبرالية الفرنسية والبريطانية في آسيا الصغرى. ويجب على البريطانيين والفرنسيين ان يأخذوا بانتظار الاعتبار الاهداف الامريكية من الحرب، وحساسية الرئيس ولسون تجاه قضية تقاسم الاراضي العثمانية. والبيان الليبرالي الجديد الذي اصدره لويد جورج^{٤٢٣} في ٥ يناير ١٩١٨، حول اهداف بريطانيا التي اتبعتها في الحرب اثنا يوضح بجلاء الخط العام الجديد للسياسة البريطانية: "نحن لم نتناقل مع تركيا لنحرمنها من عاصمتها القدسية ولا عن بلادها الغنية التي تسمى الشرق الادنى، ولا من منطقة تراقيا ذات الاغلبية السكانية التركية.. (ولكن) لا يمكننا ان نضمن البقاء على الامبراطورية التركية (...) بل اثنا نعتقد بضرورة الاعتراف بسكان بلاد العرب، ولارمنيا و ميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين في وضع وطني منفصل".^{٤٢٤}

^{٤٢٠} لويد جورج، ذكريات الحرب، الجزء الاول والخامس، لندن، ١٩٣٨، ص ٢٥٧٢.

^{٤٢١} تم التوقيع على معاهدة الاستسلام الروسي - الالماني، في ٣ مارس، ١٩١٨.

^{٤٢٢} اصبح السير هوراس رامبولد، وزير الخارجية في ٢٥ ديسمبر ١٩١٧، تلفون ١٣٩٤. راجع: اوراق ملنر، ٢/١، ص ١٧٢. وقد ذكرها ثيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

^{٤٢٣} يشير تبرلي ان لويد جورج، قد تحدث عن الاتراك في ١٠ نوفمبر ١٩١٤، قائلاً: انهم سرطان انساني، وموت بطيني في جسد الارض التي يتحكمون فيها بشكل سئ، وحيث تجرد كل عصب فيه وكل شعرة من الحياة.. انتي سعيد ان قواده تركيا دفع الحساب العسير على طول المدة التي وصممت فيها الانسانية بالعار". تبرلي، المصدر السابق نفسه، الملحوظة الاولى، ص ٢٤.

^{٤٢٤} لويد جورج، ذكريات الحرب، المنشآت، الجزء الخامس، ص ٢٤٥٦.

ولايوضح بيان لويد جورج، تماماً اي شكل سيتخذ الوضع الوطني المستقل، لذلك البلاد. هل تبقى تحت النفوذ البريطاني او الفرنسي؟ ام لا؟ و كان هذا البيان مجرد بيان طرح ثقة تجاه تركيا والولايات المتحدة اكثر من كونه تحديداً للسياسة البريطانية في آسيا الصغرى. على اي حال، نلاحظ ان كردستان لم تظهر بين البلدان التي سوف تتمتع ببيان منفصل، وهذا يعني ان الحكومة البريطانية لم تقرر بعد سياستها تجاه كردستان او الاعتراف بها يلداً.

وبعد ايام، وفي ١٨ يناير ١٩١٨، اعلن الرئيس ولسون بيانه الشهير ذي الاربع عشرة نقطة؛ وحيث تتعلق النقطة الثانية عشرة بقضية القوميات تحت السلطة العثمانية وتنص على انه: "يجب ان تؤمن الحصة التركية من الامبراطورية العثمانية سيادة حقيقة، ولكن القوميات الاخرى التي تقيم الان في ظلّ السلطة التركية يجب ان تتمتع بحياة آمنة وبفرصة كاملة للتطور.. في حين يجب ان تظل مضايق الدردنيل مفتوحة دائماً تؤمن الممر الحر للسفن والتجارة لجميع البلدان في ظل ضمادات دولية".^{٢٤٥}

اما بخصوص مستقبل الامبراطورية العثمانية، فقد اكد بيان الرئيس ولسون على المبادئ التي ذكرها في بيانه، والتي نقلها عنه بيان لويد جورج تضمناً لا روحها.^{٢٤٦} اما موقف فرنسا، فسيعرض ستيفان بيشون^{٢٤٧} وزير الخارجية، بياناً امام الجمعية الوطنية يتضمن ما جاء في بيان لويد جورج وبيان ولسون.

وفي واقع الامر، اكدا كليمونصو الذي اصبح آنذاك رئيساً للوزراء، وزيراً للحرب؛ اكدا في ٨ مارس ١٩١٨ بعد صدور البيان امام المجلس على انه: "اذا ما واصلتم كما هي العادة، سؤالنا عن اهدافنا من الحرب، طالما انتا قد استعدتانا تكراراً ودائماً، ولأن خطابات السادة: بيشون، ولويد جورج، والرئيس ولسن، متشابهة في جميع النقاط، يمكنكم اذن ان تطلبوها من الالمان، ما هي اهدافهم من الحرب".^{٢٤٨}

^{٢٤٥} للتعرف على نص بيان ولسون، راجع: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، ص ٤٣.

^{٢٤٦} بعد مؤتمر السلام في باريس، رفض الرئيس ولسون ان يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات السرية اثناء الحرب. واستناداً الى ولسون، فإن قبول الحلفاء لبيانه ذي الاربع عشرة نقطة، يعني من وجهة الابطال التلقائي لاتفاقيات السرية، ومن جهة اخرى يمكن ان يتبنى الحلفاء مبادئ جديدة لا استعمارية ان يقبلوا

حق تقرير المصير الوطني. راجع ايضاً لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٨.

^{٢٤٧} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥٠ - ٤٩.

^{٢٤٨} كليمونصو جورج، خطاب الحرب، باريس، مكتبة بلون، ١٩٣٤، ص ٥٢٠.

تلك المبادئ التي أكدتها لويد جورج وولسون، ستكون أساساً للمفاوضات من أجل عقد اتفاق
مبادئ من أجل اقرار سلام، يسبق الهدنة مع تركيا العثمانية.^{٢٤٩}



^{٢٤٩} راجع أيضاً: تبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.

(٣)

من هدنة أكتوبر ١٩١٨
إلى التوقيع على معاهدة فرساي في يونيو ١٩١٩

١) اتفاقية لويد جورج - كليمونصو، ديسمبر ١٩١٨:

لقد أكد تقرير لجنة بنسن، الأهمية التي تولتها إنكلترا لولاية الموصل وحقولها النفطية، (كردستان الجنوبية - اليوم، الجزء الذي يقع تحت سلطة العراق من كردستان). في كل حال، لنتذكر ما قاله اللورد كتشنر بضرورة وجود منطقة فرنسية تفصل مابين مناطق نفوذ إنكلترا وروسيا. وكان مارك سايكس قد اقترح، في إطار اتفاقية سايكس - بيكون، تقديم مناطق المنطقة الفرنسية في فلسطين. وتتصن الاتفاقية مع ذلك، على الأبقاء على جميع أراضي كردستان الواقعة جنوب نهر الزاب الصغير ضمن منطقة النفوذ البريطانية أي: مناطق السليمانية وكركوك وخانقين. وقد صرخ اللورد بلفور وزير الخارجية في ١٩١٩ بما يأتي: "في الحقيقة وبالتالي، لم يكن ممكناً أبداً لاتفاقية سايكس - بيكون، أن تقدم الموصل لفرنسا. ولكن ذلك ما فعلته: ولم يكن ذلك بالطبع خطأ فرنسا، وإنما نتيجة حسابات اللورد كتشنر الخطأة، إذ لم يكن يريد منطقة نفوذ تجاور مملكة عسكرية كروسيا، وتكون لأنكلترا مصالح فيها".^{٢٥٠}

وسمح انسحاب الجيش الروسي من أراضي كردستان لأنكلترا ان تفك من جديد في الحصول على الموصل. وأصدرت لندن أمراً باحتلال الموصل في ٢ نوفمبر وتم الاحتلال في ٧ نوفمبر.^{٢٥١} ويبدو ان حكومة فرنسا لم تحتاج على ذلك الاحتلال، رغم ان اتفاقية سايكس - بيكون^{٢٥٢} كانت تتضمن على ان تكون الموصل جزءاً من أراضي نفوذ فرنسا. وفي نفس الوقت، كانت فرنسا تواجه صعوبات كبيرة في سوريا^{٢٥٣}. وبسبب الثورة العربية، لم تكن قادرة على ممارسة سلطتها في ذلك البلد. ولهذا بالتحديد، ذهب كليمونصو الى لندن في ديسمبر للمطالبة بمساعدة بريطانيا لايجاد حل للمسألة السورية مع العرب. وبدأت المشاورات بحثاً عن حل

^{٢٥٠} مذكرة بلفور، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٣٧٤.

^{٢٥١} ويلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحت ٢١-١١.

^{٢٥٢} قدم 'كاميون'، السفير الفرنسي في لندن، في فبراير، قدم احتجاجاً الى الحكومة البريطانية حول منع دخول الضباط والشرطة الفرنسيين في الموصل بأمر من الحكومة البريطانية. راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ١٢٦٧٣/١٣، ص ١٤.

^{٢٥٣} كومنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٥٩.

جديد يساعد على ايجاد بديل لاتفاقية سايكس-بيكو بين انكلترا وفرنسا. وبالنسبة لما يخص لويد جورج^{٢٥٤}، فإن ذلك الاتفاق لا قيمة له. وكانت السلطات البريطانية تعتقد ان تغييرًا ما يجب ان يحدث لسببين في الاقل: الاول، فصل الموصل عن ميزوبوتاميا، واما ما تم حرمان العراق من جنوب تلك المنطقة ونطافتها سيصاب حتماً بالشلل المالي والاقتصادي. والثاني، تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق تتبع ادارات مختلفة.^{٢٥٤}

وبالنسبة لانكلترا، قإن الحق كُردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالعراق وتحت الادارة البريطانية، كان اساسياً وضرورياً للبقاء على ذلك البلد اقتصادياً. وكان من اهداف انكلترا بعد الحرب، انشاء ادارة مدنية وعسكرية في ميزوبوتاميا واعادة تنظيم البلاد.^{٢٥٥} والتنظيم الاداري لولايات بغداد والبصرة، وانشاء طرق السكك الحديدية وتعميد الطرق يتطلب تمويلاً كبيراً من انكلترا.^{٢٥٦} وكانت انكلترا، وقد خرجت من حرب عالمية طويلة، تواجه بالتحديد مصاعب مالية خطيرة.^{٢٥٧} وتحتاج لمصادر ثروات جديدة، ضرورية للحفاظ على الامبراطورية البريطانية.^{٢٥٨}

ومنطق السياسة الاميرالية يقول، اذا لم تتمكن الاراضي الجديدة التي تم الحصول عليها من المساهمة في اثراء الخزانة البريطانية، فلتكن في الاقل قادرة ان تكتفي بقدراتها الذاتية. فيجب ان تعوض ثروات كُردستان المساهمة الانكليزية، وتصبح مصدر الثروة الاقتصادية التي سوف تسمح بتأسيس العراق الحديث.

هيأت زيارة كليمنسو للندن في ٢ ديسمبر ١٩١٨، وهي الاولي بعد النصر، الفرصة له للاستفادة من الاحتلال غير الشرعي للموصل، وتفوق الجيش البريطاني في الشرق الادنى، بما فيه سوريا، وهم يطالبون بضم الموصل الى منطقة التنفيذ البريطاني. ويصف لويد جورج آنذاك، الاجواء التي تلت اتفاقية تبادل الموصل: "عندما جاء كليمنسو الى لندن بعد الحرب، رافقته الى السفارة الفرنسية وسط تصفيق الناس المستقبلين الذين كانوا يهتفون له بحرارة. وبعد وصولنا للسفارة مباشرة تساعل عما سأطلبه من فرنسا بالتحديد. واجبته في الحال، اعني اود الحق الموصى بالعراق، وان تصبح فلسطين من دان الى بئر السبع، تحت

^{٢٥٤} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣٨.

^{٢٥٥} ويلسن، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٤٥، ٧٧؛ راجع كذلك تبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٩.

^{٢٥٦} المصدر السابق.

^{٢٥٧} ذكر ويلسن، بهذا الخصوص، ان الحكومة في انكلترا، ومنذ اليوم الذي احسست فيه بالمشاكل المالية والسياسية الخطيرة جداً في الداخل والخارج، المصدر السابق نفسه، ص ١، المقدمة.

^{٢٥٨} راجع ايضاً: كندت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

ادارة بريطانية، وبدون تردد، قبل ذلك العرض رغم ان الاتفاق كان شفهياً، ولكنه تمسك بالتزاماته تماماً بعد انتهاء المفاوضات.^{٢٥٩}

فماذا كان المغزى الحقيقي لذلك الاتفاق؟ اكان نتيجة لمهارة لويد جورج؟ او ان ذلك كان كرماً أبداً بطل من ابطال الحرب، كليمنضو، الذي صفق له البريطانيون؟ على اي حال، سيكلف ذلك الوهم غالياً، لكيمنضو خاصة، للعلاقات الفرنسية - البريطانية بشكل عام. وسيكون عدم حرصه الدبلوماسي، واحداً من اسباب فشله في الانتخابات الرئاسية امام بوانكاريه Poincare، في يناير ١٩٢٠.^{٢٦٠}

وتشير تقارير مجلس الشيوخ ومجلس النواب الفرنسيين، الى ان المعارضة البرلمانية قد استخدمت قضية الموصل للقيام بهجوم عام على كليمنضو.^{٢٦١}

وأشار 'اريستيد برياند Aristide Briand' رئيس وزراء سابق، امام مجلس النواب، في ٢٥ يناير ١٩٢٠، الى ان فرنسا لم تحصل على اي تعويض،^{٢٦٢} بعد ان تخلت عن الموصل ومنطقتها، او ان تصبح فلسطين تحت الوصاية البريطانية.

وأشار 'أندريه تارديو Andre Tardieu' في مداخلة طويلة امام مجلس النواب، الى الظروف التي زار فيها كليمنضو لندن، وعشية اتفاق 'لويد جورج'، كان الامر يتطلب التوصل في الاكثر الى ايجاد حل لبعض الامور مع انكلترا، بل الحصول على ما تعارضه يأتي ثمن وهو

^{٢٥٩} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٠.

^{٢٦٠} بهذا الخصوص، يؤكد لويد جورج، نفسه ان قضية الموصل كانت من اسباب فشله الذريع في تلك الانتخابات. (وقد استقال كليمنضو في الحال من رئاسة الجمهورية لليه السيد بوانكاريه). وقد تعاونت عناصر غير راضية، كانت تعتقد انه قدم كل شئ للولايات المتحدة ولبريطانيا العظمى، ليس ما كان في المانيا، فقط بل ايضاً في تركيا، وتضيّفت جميع تلك العوامل لمزيدته في ترشيحه (...). وعلى رأس كل ذلك الموضوع "لويد جورج" المصدر السابق، الصفحات ١١٠٢-١١٠١.

^{٢٦١} راجع: بيان بيشون، وزير الخارجية الفرنسية امام مؤتمر السلام في باريس في ٢٠ مارس ١٩١٩، حيث يشرح رد فعل مجلس النواب والشيوخ، والرأي العام الفرنسي ضد حكومة كليمنضو، حول قضية الموصل وسوريا التي ذكرها هلمرايش Helmreich. المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٥-٦٦.

^{٢٦٢} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس النواب، ٢٥ يناير ١٩٢٠، ١٩٢٠، ٢٤٣٥-٢٤٣٤، الصفحات ٢٤٣٥-٢٤٣٤.
^{٢٦٣} كان 'أندريه تارديو' مستشاراً قديماً لكيمنضو، ودبلوماسياً تشيفطاً ومقاولاً فرنسياً كبيراً. وكان عضواً في وفد مؤتمر السلام في باريس، وكوشه دبلوماسياً وقاولاً، توجه اهتمامه الى نفط الموصل. راجع: مقالته في جريدة (ايلوستراسيون) في ١٩ يونيو ١٩٢٠، بعنوان: (الموصل والنفط).

احتلال فرنسا للضفة الغربية لنهر الراين، وكذلك مناجم فحم سار La Sarre وغيرها من الاشياء.^{٢٦٤} وكذلك امتدح فيكتور بيرارد Victor Be'rrard، سياسة كليمونصو في مداخلة امام مجلس الشيوخ في ٢٨ يوليه ١٩٢٠. ولم يتزدد في التأكيد على انه في اليوم الذي تخلى فيه كليمونصو عن الموصل وفلسطين وكُردستان، كان من اجل الحصول على ميتز Metz وستراسبورغ بدون اجراء اي استفتاء، وحضور السار، واحتلال ريناني Rhe'nannie، وسيادة امن شامل، وتسلیم للفحم بدون دفع اية مقدمات. لقد حقق سياسة فرنسية عظيمة.^{٢٦٥}

وأكد تارديو، على الصعاب التي لاقتها فرنسا بعد الحرب لتحصل من حلفائها على الاعتراف بالطلبات التي تريدها من المانيا. وواجه فقدان الموصل بشروط ثلاثة:
١. يجب ان تحصل فرنسا على حصتها من نفط الموصل، اي خمس وعشرين في المائة،
حصة المانيا سابقاً، في المقابل.

٢. يجب ان تساعد انكلترا فرنسا (بدون شروط مسبقة)، في معاهدة فرنسا على اساس المعاهدات السرية.

٣. بعد اعلان الوصاية وتطبيقاتها، يجب على انكلترا ان توّيد وصاية فرنسا على المنطقة المحددة لنفوذها في معاهدة سايكس - بيكو (بما فيها سوريا ودمشق، وحلب، والاسكندرية وبيروت).^{٢٦٦}

وفيما بعد، ايقن كليمونصو، نفسه، انه من المستحيل تقبل امتداد وصاية انكلترا على الموصل وفلسطين بدون الحصول على اي توصيف مدون، وفي الوقت الذي استحوذ فيه جانب واحد^{٢٦٧} على جميع المكاسب، ولم يحدث من قبل ذلك الامر.

^{٢٦٤} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مذاكرة مجلس النواب، ٢٥ يوليه ١٩٢٠، ١٩٢٠، الصفحات ٢٤٤٤ - ٢٤٤٥.

^{٢٦٥} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مذاكرة مجلس الشيوخ، ٢٨ يوليه ١٩٢٠؛ راجع ايضاً: كومنج Cumming، المختارات، ص ٦٦؛ وكذلك راجع: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٢٦٦} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مذاكرة مجلس النواب، ٢٥ يوليه ١٩٢٠، ١٩٢٠، الصفحات ١٤٤٦ - ١٤٤٧؛ راجع كذلك: اندريله تارديو، في مقالته (الموصل والنفط)، المنشورة في جريدة (ایلوسترايسون)، ١٩٢٠، الصفحات ٣٨٢-٣٨٠؛ وكذلك كومنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٦٥.

^{٢٦٧} رسالة لويid جورج، الى كليمونصو، في ٩ نوفمبر ١٩١٩، وثائق سياسة بريطانيا الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٥٢١. وكان فيليب بيرتوليه، الدبلوماسي الفرنسي المحظوظ، قد وضح في فبراير ١٩٢٠، صورة لتنازل كليمونصو الى لويid جورج في ديسمبر ١٩١٨: "وفي لندن، اعلن السيد كليمونصو بعض البيانات العامة الصادرة من كرم اخلاقه، ولكنَ الان لا يكاد يذكر وعوده الذي كان قد قدمها، ومع ذلك فهي لا يمكن ان تكون اساساً لآلية تنازلات، المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء السادس/ف، ص ١٠٨".

ومهما كان الامر، فان اتفاق ‘لويid جورج’ و‘كليمتصو’، حول تبادل الموصل، سيكون أحد عوامل الشقاق الأساسية بين انكلترا وفرنسا في اثناء مفاوضات مؤتمر السلام في باريس.^{٢٦٨}

فإذا ما كان ‘كليمتصو’ قد وعد بمنع الموصل الى ‘لويid جورج’، فإن حكومة فرنسا اشتربطت موافقتها بالحاق الموصل الى ميزيوبوتاميا يقبلون الحكومة البريطانية توسيع منطقة نفوذ فرنسا ومقدراتها في سوريا.^{٢٦٩} وبهذا الخصوص، تم تقديم مذكرة من ‘كليمتصو’ الى ‘لويid جورج’، في ٥ فبراير ١٩١٩، وقد أكد على موافقته على تبادل الموصل شريطة ان تعترف انكلترا بالمطالب الفرنسية الآتية:

١. الاعتراف بمنطقة سوريا كلاً موحداً.
٢. اعتراض عصبة الامم بوصاية فرنسا على تلك المنطقة.^{٢٧٠}

وكان جوهر ما يدور من مفاوضات بين فرنسا وانكلترا حول الموصل مباشرة بين ‘لويid جورج’ و‘كليمتصو’. علماً ان الازمة الفرنسية- البريطانية التي نشبت بين رؤساء وزراء البلدين، تدلل على ان المسؤولين في وزارة الخارجية لم يعرفوا الاتفاق المبرم بين الرجلين في لندن في ديسمبر.^{٢٧١}

^{٢٦٨} راجع كذلك: هلمرايش بول. س. من باريس الى سيفر، ان تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩-١٩٢٠، او هي، مطابع جامعة الدولة، ١٩٧٤، ص١٧؛ وكذلك كونن، المصدر السابق نفسه، ص١٠؛ وبيكر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٩-١.

^{٢٦٩} رسالة كورزون الى بلفور، ٢١ فبراير ١٩١٩، وزارة الخارجية، اقتراح فرنسي - انكليزي حول سوريا، وزارة الخارجية ٣٨٤/١٠٧/٦٠٨ - ٣٨٤/١٠٧/٦٠٨، ١٥٦٢/٦-١، ٥ فبراير ١٩١٩؛ تمبلري، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨٢-١٨١.

^{٢٧٠} لويid جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٥٩-١٠٥٧؛ راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص١٧؛ وكذلك: ن. هاري هوارد، حول تقسيم تركيا ١٩١٢-١٩٢٣، نورمان، اوكلاهوما، ١٩٢١، ص٢١٢.

^{٢٧١} راجع تحليل (اتفاق لونج بيرنجي، الثاني) لاحقاً. ويؤكد ‘كنت’ وهو يشرح رفض الاتفاق لونج بيرنجي، حول نفط الموصل وميزيوبوتاميا بين فرنسا وانكلترا، يؤكّد على ان وزارة الخارجية لم تكن على علم مسبق بكل حالة وبخصوص الاتفاق السوري كذلك والذي ذكره عرضاً لويid جورج كان قد تم بيته وبين كليمتصو في ديسمبر ١٩١٨، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٨.

وما لبثت فرنسا ان اعادت صياغة طلبها فيما يخص سوريا في مؤتمر السلام في باريس. وفي العشرين من مارس ١٩١٩، أعرب "ستيفان بيتشون"، وزير الخارجية عن موقف فرنسا من السلام امام المؤتمر، واعاد التأكيد على نص الاتفاقية بين "لويid جورج" و"كليمينصو".^{٢٧٢} وصرح "لويid جورج" الذي كان يترأس الوفد البريطاني الى المؤتمر، صرح في معرض رده على خطاب "بيتشون" بأنه: لا يوجد اي خلاف بين انكلترا وفرنسا فيما يخص سوريا. وبهذا الرد، اراد "لويid جورج" ان يفصل بين قضية الموصل عن سوريا. وبينما كان يشكر "بيتشون" على قبوله الشفوي رغبة انكلترا حول إلحاق الموصل، إذ اعلن ان حل المسألة السورية هي بين ايدي المؤتمر ككل.^{٢٧٣}

وبعد الاجابة البريطانية، تحول النقاش في المؤتمر الى مشادات كلامية بين "لويid جورج" و"بيتشون" اللذان تعرضوا من آن الى آخر للعلاقات الفرنسية - البريطانية، واتفاقية سايكس بيكو، والاتصالات البريطانية الفرنسية بـ"الشريف حسين".

ومن المهم التأكيد هنا على ان المناقشات التي اجرتها "لويid جورج" كانت تتناقض في الاقل ظاهراً المبادئ التي اعلنتها قبل المؤتمر بخصوص اتفاقية (سايكس - بيكو).^{٢٧٤} وبعد انتقاده للاتفاقية، استند الى تنصيص الاتفاقية نفسها لتفصيل حجته، وللدفاع عن موقف بريطانيا ضد "بيتشون" و"كليمينصو".^{٢٧٥} وكان "كامبون" قد قال في الثامن من يونيو: "القد قدم لنا لويid جورج سوريا". ومنذ ذلك الوقت تراجع عن تصريحاته لـ"كليمينصو" (...). وبنية سيئة عاد يسامون على التفاصيل... ولن يغفر له "كليمينصو" تراجعه عن تصريحاته".^{٢٧٦}

^{٢٧٢} المصدر السابق نفسه.

^{٢٧٣} المصدر السابق، الصفحتان ١٠٦١-١٠٦٠.

^{٢٧٤} راجع خطاب لويid جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٠٦٠-١٠٦١. وكان "كامبون"، سفير فرنسا في لندن قد كتب يقول: "لقد ادى لويid جورج بمحاجات كثيرة بدون تحضير، وبدون مشاورات مع بلفور. وقد تركه كليمينصو يفعل ما يريد في حين ظل بيتشون هادئاً صامتاً كما هو عادته دائمآ امام معلمه". راجع: كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٧.

^{٢٧٥} قال لويid جورج في معرض رده على "بيتشون": "يبدو ان السيد بيتشون، كان يعتقد انتا نيتبع بهذا الخصوص عن اتفاق ١٩١٦، او بخصوص الموصل وفلسطين. وفي الحقيقة، لم نفعل ذلك، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦٢.

راجع اعلاه، المذكرة ١٩ حول موقف لويid جورج حول تلك النقطة قبل مؤتمر السلام بباريس.

^{٢٧٦} الرسالة المؤرخة في ٢ يونيو ١٩١٩، الى ابنه: كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

ان عدم الاتفاق بين "لويid جورج" و "كليمونصو" قد وصل الى مُنتهاه، عندما تبادل الوزيران السباب في ٢١ مايو وفي حضرة الرئيس "ولسن" في "مجلس الاربعة"^{٢٧٧}. وقد اخر الشقاق بين "لويid جورج" و "كليمونصو" التوقيع على اتفاقية الموصل وسوريا وتقاسم نفط الموصل وميزوبوتاميا. ولكن تدخل الرئيس ولسن في هذا الخلاف الانكليزي - الفرنسي، جاء ليزيد من تعقيد تلك المشكلة. ولم يكن المهم في نظر الرئيس ولسن، ماهية ما تطالبه فرنسا او انكلترا، وانما في الاكثر، اذا ما كانت شعوب تلك البلاد تقبل بان تدير هاتان الدولتان شؤونهم.^{٢٧٨} وعلى اساس ذلك المبدأ الامريكي طالب الرئيس ولسن ارسال لجنة تقسيي حقائق مشتركة تكون مسؤoliتها توضيح مطالب الشعوب حول ذلك الموضوع.^{٢٧٩}

وفي البداية، كانت مهمة اللجنة معرفة ما اذا كان الشعب السوري مستعداً لتقدير ادارة فرنسيّة لشؤونه. وبعد ذلك، طالب كليمونصو الا يتوقف عمل اللجنة على سوريا فقط، مادامت الوصايات على فلسطين وميزوبوتاميا وارمينيا وكردستان موجودة. ويجب ان تتضمن مهمة اللجنة^{٢٨٠} كذلك الشعوب المعنية. لكن كلاً من فرنسا وانكلترا قد انسحبت بعد ذلك من اللجنة، وسافر الوفد الامريكي وحدة الى الشرق الادنى.

وبعد زيارة سريعة الى فلسطين وسوريا (منذ بداية يونيو الى نهاية يوليه) قدمت اللجنة تقريرها في اواخر يوليه، وبعد ان تم التوقيع على حلف عصبة الامم، غادرت الوفود

^{٢٧٧} ويشرح نيفاكيفي، ذلك الحدث الدبلوماسي عندما عرضت خارطة تقسيم مناطق النفوذ بين فرنسا وانكلترا على مجلس الاربعة، فيقول: "عندما عرضت الخريطه على كليمونصو، بعد ذلك في اجتماع ٢١ مايو، تملأه غضب شديد. وفي حضرة الرئيس ولسن اتهم رئيس وزراء بريطانيا بأنه غير جدير بالثقة، واجابه لويid جورج بالسباب وبتفصيل الطريقة. وفي البداية بدأ الامر كما لو كانت غارات كلامية عنيفة من الدرجة الاولى، وذلك باستخدام نفس التعبير الذي استخدمه السير هنري ولسن بهذا الخصوص؛ نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٤؛ راجع كذلك: كولوويل، المشير السير هنري ولسن.. حياته .. يومياته، لندن، الجزء الثاني، ١٩٢٧، ص ١٩٤؛ راجع كذلك: جورج سورين، كليمونصو، باريس، ١٩٣٢، ص ٢٨٧؛ راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٨؛ راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٩؛ وانظر كذلك، فيمايلي [٢- النفط ...].

^{٢٧٨} من اهم مبادئ الولايات المتحدة: رضا المحكوم عن الحكم، انه في صلب فكر الولايات المتحدة الامريكية، راجع: لويid جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦٦.

^{٢٧٩} المصدر السابق، الصفحات ١٠٦٦-١٠٧٢.

^{٢٨٠} المصدر السابق، ص ١٠٧٢.

باريس.^{٢٨١} علماً ان التقرير المعروف لتلك اللجنة يأسن 'كنج-كريين'^{٢٨٢} لم يتم تقديمها بشكل رسمي الى الحلفاء، ولم يؤخذ كذلك بنظر الاعتبار عند إيجاد حل للمسألة السورية.^{٢٨٣} ومهما كانت أهمية تقرير لجنة 'كنج-كريين'، للسياسة الامريكية، فهي لم تقم بزيارة كُردستان او ميزوبوتاميا، وقدمت توصية بالحاق الموصل وجنوب كُردستان الى ميزوبوتاميا، وان تكون تحت وصاية دولة واحدة، ومن المفضل ان تكون انكلترا.^{٢٨٤} واخيراً، وبعد التسوية بين كليمونصو ولندن^{٢٨٥} في ١٢ ديسمبر ١٩١٩، تسلّم لويد جورج^{٢٨٦} مذكرة ارسلها 'كليمونصو' تحمل نصاً جديداً يطرح حلّاً لقضية الموصل، وقد قدمت فرنسا طلباً جديداً حول امتياز نفط الموصل تحت الوصاية البريطانية.
"وفيما يخص فرنسا، فالاتفاق حول الامتياز الخاص بالموصل يجب ان يقابله تعويض اساسي تطالب به الصناعة الفرنسية والبرلمان الفرنسي وان يتم في نطاق مساواة حاسمة في ميدان استغلال نفط ميزوبوتاميا وكُردستان. وتتمتع تلك النقطة بأهمية خاصة وكبيرة، ويجب ان تواجه فرنسا الحاجات النفطية، وفي نفس المستوى الحديد والفحى. ولكن النفط كان دائماً عالماً مهماً جداً للاستقلال والدفاع لدى جميع امم العالم".^{٢٨٧}

^{٢٨١} المصدر السابق، ص ١٠٧٨.

^{٢٨٢} كان من اعضاء اللجنة الامريكيان هنري كنج، وتشارلز كريين، من اختيار الرئيس ولسن، وتم نشر تقرير اللجنة لأول مرة، في ٢ ديسمبر ١٩٢٢، تحت عنوان: تقرير كنج - كريين، حول الشرق الادنى، المحرر والناشر، نيويورك، الجزء، ٥٥، رقم ٢٧، في ٢ ديسمبر ١٩٢٢، الصفحات ١-٢٧؛ راجع كذلك: تمبل리، المختارات، ص ١٤٨؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٦-١٢٨.

^{٢٨٣} راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٦-١٢٨؛ وكذلك راجع: هوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٩؛ وبشكل رأي، وودر ويلسن والثمن العالمي، الجزء الثالث، جاردن سيتي، نيويورك، ١٩٢٣، الصفحات ٢١٨-٢١٠.

^{٢٨٤} تقرير لجنة كنج - كريين، حول الشرق الادنى، المصدر السابق نفسه، ص ١٣.

^{٢٨٥} تمت الزيارة بعد مدة طويلة للازمة الفرنسية - البريطانية. وفي الواقع شنت الصحافة الفرنسية حملة اعلامية مكثفة ضد انكلترا حتى نهاية يوليوب. راجع بهذا الخصوص: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٣-١٧٢.

^{٢٨٦} كانت ملاحظة كليمونصو نسخة مصورة للمذكرة التي كان قد اعدها بيرانجييه وسلمها فيليب بوتوبيه الى كورزون عضو وقد كليمونصو، ومدير عام الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، فيما يأتي: وراجع ايضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧؛ راجع كذلك: 'كنت'، المصدر السابق نفسه، ص ١٥١؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢١١.

^{٢٨٧} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٠١-١١٠٠.

وذهب المذكورة الفرنسية الى ابعد من ذلك واقتصرت تسوية عامة جديدة بين انكلترا وفرنسا :
 "ان ذلك التخطيط الاولى يقدم الخطوط الاساسية للحل الخاص بالامبراطورية التركية (...)"
 ويمكن اكمال تبادل الرؤى بخصوص القوقاز، وكُردستان، وفارس والذى لم يظهر اي خلاف^{٢٨٨}
 حولها .. وتمت اعادة مناقشة مشكلة الموصل في مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠، وفي مؤتمر سان
 ريمو في ابريل ١٩٢٠، وذلك على اساس الاتفاق الفرنسي - البريطاني في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠،
 حيث تم التوصل النهائي حولها بين الدولتين العظميتين.^{٢٨٩}
 ونرى بوضوح كيف سُمِّمت قضية الموصل العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، وكيف
 أصبحت مشكلة دولية، وغدت ولاية الموصل مصدر شقاق بين انكلترا وتركيا ما بين ١٩٢٣ -
 ١٩٢٥، وهو تاريخ الحاقها بالدولة العراقية.^{٢٩٠}

٢) اتفاقية لونج-بيراتجي، فبراير ١٩١٩ :

اكتست انكلترا، لعدة شهور قبل الحرب، مساهمتها في رأس المال شركة نفط تركيا بما يساوي ٧٥٪ من الرأسمال الكلي، أما الخامسة والعشرون في المائة الأخرى الباقي قد قدمتها المانيا. وفي ٢٨ يونيو ١٩١٤، حصلت تلك الشركة من الحكومة التركية على الحق الحصري لاستغلال نفط ولاليتي الموصل والبصرة.^{٢٩١}

وقد غيرت الحرب موقف الحكومة البريطانية تجاه شركة النفط التركية (TPC).^{٢٩٢}
 وسمحت الظروف الجديدة التي انتجهتها الحرب في الواقع، لمكتب الشؤون الخارجية بالغاء اتفاقية ١٩١٤، بين المانيا وانكلترا حول مساهمتها في شركة النفط التركية.^{٢٩٣} وبقيت

^{٢٨٨} المصدر السابق.

^{٢٨٩} تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠.

^{٢٩٠} في الواقع، لم يتضح تماماً نظام ولاية الموصل، حتى بعد قبول فرنسا بحصول انكلترا عليها في ١٩٢٠، بل وحتى بعد اقرار الوصاية البريطانية على العراق في سان ريمو. وقد اكد السير ارنولد ولسن، الحاكم المدني البريطاني على انه: "ما كان بمقدرتنا ان نقوم بأي شئ لتنقية الجو، لأن اهدافنا في الحدود الشمالية لولاية الموصل كان مشكوكاً فيها الى ان تم اقرارها في عصبة الامم بعد ست سنوات تقريباً". راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{٢٩١} تاريخ، الموصل والنفط، المختارات؛ راجع ايضاً: مناقشات مجلس العلوم البريطاني، في ١٠ مارس ١٩٢٢، وذكرها تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨١. كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٩٥ - ١١٣؛ راجع ايضاً: لونكريك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٢ - ٣١.

^{٢٩٢} كنت، المصدر السابق، ص ١١٢.

^{٢٩٣} نفس المصدر، ص ص ١١٣ - ١١٤.

مجموعة دارسي، التي تديرها الحكومة البريطانية، الشركة الأفضل موقعًا القادرة على الحصول على امتياز نفط كُردستان^{٢٩٤}.

ومع ذلك فقد أوقفت الحرب الشركات من استغلال النفط. وبعد الحرب، استغلت السلطة العسكرية البريطانية بعض حقول نفط كركوك، وطوز، والكية^{٢٩٥}، ولو بكميات ضئيلة. وفي ١٩٢٣، بدأت مجموعة "دارسي" بعد ذلك وفي مدة طويلة، الاستغلال التجاري لحقن نفط خانقين بالقرب من خانقين^{٢٩٦}. ومنذ عام ١٩٢٧، ومع بداية استغلال نفط كركوك، اهم حقل نفطي في كُردستان، أصبح نفط كُردستان، وميزوبوتاميا قابلاً للاستغلال التجاري.

ونقلت الحرب مؤقتاً إلى المرتبة الثانية، قضية التنافس على نفط الشرق الاذرى بين الدول الاوربية وشركاتهم النفطية والمالية. وتقر العديد من الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية، بما فيها وثائق التاريخ الرسمي لشركة ميزوبوتاميا العسكرية، تقرر بان نفط ميزوبوتاميا لم يكن في بداية الحرب، اولوية استراتيجية بريطانية^{٢٩٧}.

و فقط، وبعد ترسيم حدود منطقة التفود البريطانية كما كانت قد رصدها اتفاقية سايكس - بيکو، ١٩١٦، أصبحت قضية النفط حقيقة امام المسؤولين البريطانيين، وانضم السنجق النفطي في كركوك الى منطقة التفود البريطانية، وقد تحددت حدود المنطقة بشمال تلك المدينة حيث تغيرت بذلك الحدود التي كان قد رسمها هرتزل في ١٩١٥.^{٢٩٨}

^{٢٩٤} راجع ايضاً: المصدر السابق، ص ١١٣.

^{٢٩٥} لونكريك، المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

^{٢٩٦} قبل التوقيع على بروتوكول القسطنطينية ترسيم الحدود في ١٩١٤، كانت منطقة نفط خانقين في ارض ايرانية، وكانت تحوي حقل كلهور. وقد حصلت الشركة الانكلو - فارسية، من مجموعة دارسي على حق الامتياز في جميع اراضي جنوب ايران من شاه الامبراطورية الايرانية بحق الشركة الانكلو - فارسية استغلال حقل نفط خانقين و جياسورخ في منطقة خانقين. والدولة العراقية، التي انشأتها انكلترا في اغسطس ١٩٢١، ستتحمل مسؤولية ما بعد الامبراطورية العثمانية قانونياً، تركت مجموعة دارسي تواصل استغلال نفط نفط خانقين. وفي ١٩٢٦، تم انشاء شركة بريطانية بواسطة الشركة الانكلو - فارسية وسميت شركة نفط خانقين لاستغلال نفط نفط خانقين. ومع ذلك فإن جياسورخ القريبة من قورتو قد ظلت دون استغلال وذلك لصعوبة الحفاظ على امن الاستغلال في تلك المنطقة الحدودية والجبلية من كُردستان. راجع ايضاً: تحليلنا اعلاه؛ وكذلك راجع: لونكريك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٣ - ٦٦؛ راجع كذلك: ويلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣، ٨٢، ٢٧٢.

^{٢٩٧} راجع تحليلنا اعلاه، يشير 'كنت' الى دور الشرق الاوسط ونطنه في الاستراتيجية العسكرية للحكومة البريطانية تجاه ميزوبوتاميا محدودة وثنائية؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٠ - ١١٩.

^{٢٩٨} راجع أدناه تحليلنا؛ كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢١.

وكان النفط يمثل المرتبة الرابعة بين الاهداف التسعة المذكورة^{٣٩٩} في تقرير لجنة بنسن. ولهذا غيرت اللجنة الحدود الشمالية لمنطقة نفوذ بريطانيا مرة اخرى ومدتها دافعة بها الى الشمال بعد مما هي عليه لتضم ولاية الموصل اليها.^{٣٠٠} وبهذا الصدد أكدت لجنة بنسن، في تقريرها على انه: "قد أصبح النفط تجارياً في سبيل اظهار سيطرتنا على الموصل. وتوجد ثروات بجوارها اذا ما امتلكتها دولة اخرى، فسوف تتضرر مصالحنا".^{٣٠١}

وفي تلك الحقبة، وتحت ضغط وزارة المستعمرات و وزارة الحرب، تخلت الحكومة البريطانية عن سياستها الليبرالية وحاولت السيطرة على الشركات النفطية (شل)، و (الرويال دوتش)، واذ كانت غالبية المساهمات في الرويال دوتش المانية. وسيطرت الحكومة البريطانية على شركة النفط الانكليزية- الفارسية، وتم تعيين адмирال Edmond Slade^{٣٠٢} مديرًا لها.

واصررت فرنسا على الحصول على جزء كبير من نفط كردستان، ولم ينكر مارك سايكس الضغوط الكبيرة التي مارستها شركات النفط الفرنسية على حكومة كليميصو لضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية. وأخيراً، قسمت اتفاقية سايكس- بيكيو نفط كردستان الجنوبية الى منطقتين: حقول نفط كركوك وخانقين اللتان تقعان في منطقة النفوذ البريطانية، في حين تم ضم حقول نفط الموصل الى منطقة النفوذ الفرنسية.^{٣٠٣}

^{٣٩٩} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥-٦.

^{٣٠٠} لقد تم توسيع امتداد حدود منطقة النفوذ البريطانية نحو شمال ميزوبوتاميا ثلاثة مرات: تقرير هرتزل للعام ١٩١٥ حدد الحدود شمال بغداد، وحدتها سايكس^{٣٠١} بيكيو على نهر الزاب الصغير، شمال كركوك، ثم لجنة بنسن وفي يونيو ١٩١٥، جاءت تحديد شمال الموصل وهي الحدود الاخيرة الثابتة حالياً في شمال العراق.

^{٣٠١} راجع: المصدر السابق.

^{٣٠٢} راجع كذلك: التحليل المفصل الذي يقدمه كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٢٧-١٣٦.
^{٣٠٣} لم يكن معظم المسؤولين البريطانيين راضين عن ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسي. واعرب هرتزل من وزارة الحرب، حول ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية كما يأتي: "ان خسارة ولاية الموصل تضخمية كبيرة بالنسبة لنا". مذكرة ارسلها هرتزل الى وزارة الخارجية في يناير ١٩١٦. راجع ايضاً: رد فعل السير توماس هولدريلتس، نائب الوزير الدائم لوزارة الخارجية في رسالته الى نيكلولسن، والمؤرخة في ١٢ يونيو ١٩١٦، وزارة الخارجية ٢٧٦٧/٣٧١، رقم ٨١١٧.

والحفاظ على المصالح البريطانية، رغم ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية، فقد أعلنت وزارة الهند ومكتب الشؤون الخارجية، إن شركة دارسي لاستغلال النفط، وهي شركة بريطانية كانت قد حصلت على امتياز استغلال النفط في منطقة الموصل قبل الحرب.^{٣٠٤} وهكذا، تضمنت آخر فقرة في اتفاقية سايكس - بيكيو، الشرط الآتي: "كمبدأ عام، تلتزم الدول المتعاقدة بالاعتراف بالامتيازات والحقوق في الأراضي التي تم الاستحواذ عليها الآن وكانت موجودة قبل الحرب".^{٣٠٥}

وفي كل حال، لا يكفي ذلك الابتزاز дипломاسي لأنّارة البريطانيين ودفعهم إلى التخلّي عن ضم الموصل لمنطقة نفوذهن في ميزوبوتاميا العربية. علماً أن لويد جورج لم يخف الرغبة في وضع نهاية لاتفاقيات سايكس - بيكيو، وإن لم يكن ذلك سوى لوضع معاير بالنسبة لفلسطين.^{٣٠٦} ويعتقد لويد جورج، أن أي تغيير لنظام الموصل إنما يعني قبل كل شيء، ضم الحقوق النفطية لمنطقة النفوذ البريطانية في ولايات بغداد والبصرة.^{٣٠٧} ومع طول أمد الحرب، أصبح النفط ورقة رئيسية في لعبة القوى. وأعلنت رغبتها في السيطرة على نفط كُردستان.^{٣٠٨} ويرهنت الحرب على أهمية النفط للحفاظ على الأمن والاستقلال لدولة قوية. وأكد адмирال سلايد، في تقريره الكبير "وقف النفط في الامبراطورية البريطانية" في ٢٩ يونيو ١٩١٨، على أهمية النفط للأمبراطورية البريطانية، في ذلك الوقت الذي تستورد فيه إنكلترا ٨٠٪ من حاجاتها النفطية من الولايات المتحدة، ويري

^{٣٠٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، الصفحات ٢٤٤-٢٤٥؛ رسالة هرتزل، إلى وزارة الخارجية في ١٤ مايو ١٩١٦، وزارة الخارجية ٢٧٦٨/٢٧١، رقم ٦٢٦٥٥؛ راجع: كنت، المختارات، ص ١٢٤. اندريله تارديو، الموصل والنفط، مداخلة تارديو أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، منشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مذاقات مجلس النواب، ٢٢ يونيو ١٩٢٠.

^{٣٠٥} رسالة بول كاميرون إلى السير إدوارد جراي، في ١٥ مايو ١٩١٦، وذكرها تارديو في مداخلته أمام الجمعية الوطنية ونشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، الصفحات ٢٤٤٥-٢٤٤٤؛ راجع أيضاً: كومنج، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢-٦٣.

^{٣٠٦} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١٧-١٠٣٨.

^{٣٠٧} المصدر السابق، ص ١٠٢٨.

^{٣٠٨} أو ترومبيتز، المانيا والأمبراطورية العثمانية، ١٩١٨-١٩١٤، ج. برنسنون، ١٩٦٨، الفصول ١٠-١٢؛ راجع كذلك: مقالة وجود النفط على الحدود التركية - الفارسية، وقد نشرت في الجريدة الألمانية (النفط)؛ راجع كذلك: رسالة من جريئنواي إلى مكتب الشؤون الخارجية في ٣ أبريل ١٩١٦، وزارة الخارجية ٦٣٦١٩، رقم ٣٧٢١-١٧٢١.

‘سلايد’ : “في الحقيقة، ان الدولة التي تسيطر على الحقول النفطية في ايران وميرزوبوتاميا، سوف تسيطر على اكبر مصادر التموين النفطي في المستقبل”.^{٣٠٩}
 وختاماً، اوصى ‘سلايد’، انكلترا باحتلال حقول نفط فارس، وميرزوبوتاميا، وكُردستان وكل منطقة اخرى، وبأي ثمن كان، ويجب الا تسمح بأن تتدخل فيه أية مصلحة اجنبية.^{٣١٠}
 وأشارت تصريحات ‘سلايد’ في وجهة نظر بلفور، الذي كان وزيراً للخارجية حينذاك، وتحدث في مذكراته الى وزارة الحرب، عن الاهداف الحربية في ١٧ سبتمبر ١٩١٨، فقال: ”تتمتع المناطق النفطية في ميرزوبوتاميا، وبلاد فارس، بأهمية وطنية كبيرة لها”.^{٣١١} ودافع ‘ماريان كنت’ في اطروحته عن الفكرة القائلة: ”أن الجيش البريطاني قد احتل الموصل بعد الحرب، للسيطرة وبشكل رئيسي على نفط تلك الولاية”，^{٣١٢} وحال انتهاء الحرب، تواصلت المفاوضات الفرنسية- البريطانية من اجل تقاسم نفط كُردستان وميرزوبوتاميا العربية، بموازاة المفاوضات حول تقسيم اراضي كُردستان.^{٣١٣} وفرنسا، التي كانت تريد تأمين تموينها من النفط، كانت تدفع الامور اكثر من انكلترا نحو إيجاد تسوية حول تقاسم النفط.^{٣١٤}
 وارتأت انكلترا وفرنسا ضرورة متابعة المفاوضات خارج مؤتمر السلام في باريس على مستويين: بين الحكومتين من جهة، ومن جهة اخرى بين كل حكومة والشركات النفطية التي

^{٣٠٩} مذكرة الاميرالية، رقم ج. ت. ٥٢٦٧٠، تسجيلات الحكومة، ١١٩/٢١.

^{٣١٠} المصدر السابق.

^{٣١١} مذكرة ارسلها اول لورد للبحرية الى وزارة الحرب، د. ت. ٥٧١٠، في ١٧ سبتمبر ١٩١٨؛ وثائق الحكومة ١١٩/٢١؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

^{٣١٢} ماريان كنت، *النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط ميرزوبوتاميا، ١٩٢٠-١٩٤٠*، لندن، معهد لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، مطبوع ماكميلان، ١٩٧٦.

^{٣١٣} الى هذه النقطة، بربت قضية تقديم بريطانيا نحو الموصل، والتقدير، بعد التوقيع على الهدنة في مذرووس في ٣ اكتوبر، كان في الحقيقة انتشاراً للحاميات العسكرية واقررت ذلك اتفاقية الهدنة. ولكن تلك الدقائق التي استغرقتها اجتماع حكومة الحرب في ذلك الشهر، تظهر بوضوح ان ذلك يعني وضع بريطانيا في مركز قوي بما فيه الكفاية في مفاوضات السلام مع تركيا واعادة تنظيم اتفاقية سايكس - بيكو مع فرنسا. ولم يذكر النفط بشكل خاص في تلك الاجتماعات، ولكن المناقشات التي دارت سابقاً، و Matahala من مفاوضات مع فرنسا قد اظهرت بوضوح تام انها كانت عاملاً مهماً في رغبة بريطانيا استعادة نفوذها على الموصل.

المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٧-١٢٦.

^{٣١٤} كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٧-١٢٦.

^{٣١٥} المصدر السابق نفسه؛ راجع كذلك: هلاريش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٧؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٠.

تتمتع بامتيازات نفطية، أو التي تمتلك مصالح في آسيا الصغرى، كـ"شركة النفط التركية"، الشركة "انكلو- ساكسون"، وشركة شل) وشركة "الرويال داتش" ، وشركة الانكلو- فارسي، ومجموعة دارسي، والشركة الفرنسية لتصدير النفط.

وكانت الحكومة البريطانية مقسمة الى مجموعات و اتحادات، وما يخص الموقف الذي يجب ان تتخذه الدبلوماسية البريطانية في مواجهة فرنسا في تسوية قضية نفط كُردستان وميزوبوتاميا.

في حين ان اللورد كورزون، ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية من يقروا في لندن، كان من الصعب ان تتوافق مصالحهم والمصالح الفرنسية، وكانتا يميلون الى إيجاد تسوية حول تقاسم النفط، بعد تقاسم الاراضي وتعيين الوصيات.

واعلن كل من اللورد بلفور، والسير لويس ماليه، عضواً وقد وزارة الخارجية في مؤتمر السلام في باريس، عن رغبتهما في إيجاد تسوية فرنسية بريطانية في اثناء مؤتمر السلام في باريس. وكان الاميرال اللورد وولتر لوونج، الذي كان يمثل وزارة البحرية في باريس؛ ويدبر المفاوضات منذ نوفمبر ١٩١٨ من اجل التوصل الى اتفاق فرنسي - بريطاني مع ممثل الحكومة الفرنسية هنري بيرانجييه من وزارة الخارجية.

ولويد جورج^{٣١٦}، الذي كان في باريس، كان يجهل حتى ٢٢ مايو ١٩١٩، ان هناك مفاوضات تدور حول النفط مع فرنسا من قبل اعضاء وفده.

علمَا ان فرنسا، قد عانت، اكثر مما عانت انكلترا من قصور في تموين النفط بسبب الحرب.^{٣١٧} وبالنسبة لكليمونصو فقد كان النفط القضية الاقتصادية الاكثر اهمية بين القضايا التي يجب مناقشتها في مؤتمر السلام، وايجاد حل لها. ويجب ان تكون قضية لا تتجزأ من الحل الشامل بين انكلترا وفرنسا.^{٣١٨} ولكن المفاوضات التي بدأت في باريس بين هذين البلدين من اجل إيجاد تسوية للمصالح النفطية في كُردستان وميزوبوتاميا، كانت تدور خارج مؤتمر السلام وفي موازاة له.

وفي الثاني من نوفمبر ١٩١٨، ارسل السناتور الفرنسي، هنري بيرانجييه المفوض العام لامور النفط والوقود، مذكرة الى الحكومة أكد فيها ضرورة تأمين حصة فرنسا من نفط

^{٣١٦} كنت، المصدر السابق؛ راجع كذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص. ٩٠.

^{٣١٧} خطاب كليمونصو، مُرسل الى بيرانجييه في فبراير الى وزارة الخارجية بواسطة إدارة النفط، وزارة الخارجية، ٢٢٤٢/٣٦٨، رقم ٢١٧٧٧.

الموصل. وتمسك بيرانجيه بالرأي نفسه في خطابه أمام مؤتمر الحلفاء حول النفط، في لندن في ٢١ نوفمبر^{٣١٨} وكان قد شارك أفكاره مع اللورد ^{٣١٩} والتز لونج وزير البحريه.^{٣٢٠}
وبدأت المفاوضات بين الوفدين في باريس في ١٧ ديسمبر. وكان السير جون كادمان^{٣٢١}
يترأس الوفد البريطاني، بصفته المدير التنفيذي لجهاز النفط، أحد أجهزة الحكومة. والعضو
الاقتصادي في الوفد البريطاني إلى مؤتمر السلام في باريس. في حين كان يترأس الوفد الفرنسي
الستاندور بيرانجيه.^{٣٢٢}

وفيما يخص نفط الموصل وميزوبوتاميا، توصل المفاوضون إلى اتفاق يقتضاه يجب
أن تباع حصة البنك الألماني في شركة نفط تركيا وتصل إلى الشركة الانكلو-
ساكسون التي سيتم التنازل عنها لصالح المصالح الفرنسية. ويضمن بذلك مساهمة
فرنسية بمقدار ٢٥٪ في شركة نفط تركيا. وقد أرسلت السفارة الفرنسية مذكرة رسمية بهذا
الخصوص إلى وزارة الخارجية.^{٣٢٣}

وكان بيرانجيه، الممثل الرسمي لفرنسا، وفي المقابل، لم يكن كادمان ممثلاً رسمياً
لإنكلترا، إلا أنه في الأقل كان في المرحلة الأولى من المفاوضات، وكما يبيّنه اعتراض اللورد
كورزون^{٣٢٤} اللاحق. ولكن كادمان عمل على أن يؤيد وفد وزارة الخارجية في باريس
مشروع تلك الاتفاقية النفطية الفرنسية- البريطانية، وارسل بعد ذلك مشروع الاتفاقية إلى
لندن للموافقة عليه.

^{٣١٨} هنري بيرانجيه، النفط وفرنسا، باريس، ١٩٢٠، ص ١٦٩؛ راجع أيضاً: تارديو، المصدر السابق نفسه؛
وكذلك كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

^{٣١٩} وزارة الخارجية، ١٠٩٥/٣٦٨، رقم ٣٥٩٣، الملف س ٢٧٥، أوراق لويد جورج ف ٢/١٤/٩٢؛ راجع
كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

^{٣٢٠} المصدر السابق، كنت.

^{٣٢١} وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ٢٢٥١. مذكرة السفير الفرنسي في لندن إلى وزارة الخارجية في
يناير ١٩١٩. وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ١٨١٥٠. وزارة الخارجية، ٢٢١/٦٠٨، رقم ٢٦٣٣؛ مذكرة
اجتماع الادارات، باريس ١٢ فبراير ١٩١٩، لويد جورج وأوراقه، ف ٢٤/٩٢، ٣/١٤/٩٢. راجع: كنت، المصدر السابق
نفسه، ص ١٤٢-١٤٣، هلمريش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧.

^{٣٢٢} يقول كنت: إن كادمان الذي ادار اغلب المفاوضات، اصر على أنه كان يستجيب للتوجيهات ووزارة
الخارجية، وإن المفاوضات مع بيرانجيه يجب أن تبقى غير رسمية وتجريبية وإن تكون وزارة الخارجية
على علم بها. وعندما انتهت المفاوضات ووافق عليها وفد وزارة الخارجية إلى مؤتمر السلام، عا بها إلى
لندن حتى توافق عليها حكومة الحرب. كنت، نفس المصدر، الصفحت ١٤٢-١٤٠.

وفي لندن، رفضت وزارة الخارجية الاتفاق، وارسل "اللورد كورزون" مذكرة اللورد بلفور وكان في باريس، ليعمل كادمان على وقف المفاوضات.^{٣٢٣} ورغم ان اللورد كورزون كان قلقاً من إمكانية تسوية محتملة بين فرنسا وأمريكا حول نفط الشرق الادنى، وكان يرفض كل مناقشة تدور حول مشكلة النفط قبل تقاسم الارض وقبل اعلان الوصاية على ميزوبوتاميا واعلان الحق الموصى بها نهائياً.^{٣٢٤} وكان يعتقد ان مشكلة كهذه يجب مناقشتها بعد إنتهاء مؤتمر السلام.^{٣٢٥} وكان يعارض ان يقوم كادمان "بالمفاوض باسم الحكومة. ومع ذلك، وفي باريس، اعترف الاجتماع بين ممثلي الادارات في الوفد البريطاني ولأول مرة، بضرورة حصول ميزوبوتاميا الدولة المستقلة على حصة تصل الى ٢٠٪ من شركة نفط تركيا.^{٣٢٦}

وأكد "بلفور" و "ماليه" في مذكرة^{٣٢٧} أرسلها الى كورزون في ٣ فبراير، على تأييدهما الاتفاق الفرنسي - البريطاني الذي يتلاعما وما تريده انكلترا للأسباب الآتية: كان من الصعب جداً التأكيد في ١٩١٩، على الامتياز الذي تتمنع به بريطانيا في شركة النفط التركية في الموصل وميزوبوتاميا قبل الحرب. وفيما بعد، ومن أجل التأكيد على امتياز كهذا، يجب الاستجابة لمصالح فرنسا، وشركة الرويال داتش - شل (التي كانت تحت وصاية فرنسا وحمايتها بعد فشل المفاوضات مع الحكومة البريطانية). وقد تم عقد اتفاق فرنسي - بريطاني يضع حدأً لمعارضة فرنسا معاودة الحديث عن هذا الامتياز البريطاني حول ميزوبوتاميا والموصل (مع ان لويد جورج وكليمونصو، كانوا على خلاف حول ضم الموصل

^{٣٢٣} كيزن الى بلفور، ٤ فبراير ١٩١٩، وزارة الخارجية، ١٣٧٠/٨٤٠١١/٢٢١/٦٠٨، دقائق من كورزون واسبووعياً، فبراير ١٧، ١٩١٩، وزارة الخارجية، ٢٣١/٦٠٨، رقم ٢؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق؛ كنت، المصدر السابق، الصفحات ١٤٢-١٤٣.

^{٣٢٤} في رسالة ارسلها كورزون الى جريدة التايمز في ١٩٢٤، قال: "خلال عملي في منصبي في وزارة الخارجية، لم يغب عن ناظري ان تكون للنفط صلة بموقفي او بموقف جلالته وحكومة، حول قضية الموصل، او المسألة العراقية او المسألة الشرقية، التايمز، لندن، ١٩٢٤/٢/٨. دون شك، كانت صياغة الرسالة عاممة جداً، لانه وكما اعلنا سابقاً، لم يعكس موقف كورزون موقف الحكومة بكل وعلى وجه الخصوص وزارة البحرية ووزارة الحرب اللتان كانت حيارة النفط في تلك المنطقة بالنسبة لها هدفاً رئيسياً واساسياً لسياسة بريطانيا في الشرق الاوسط".

^{٣٢٥} كنت، المصدر السابق نفسه؛ وكذلك هلمريتش، المصدر السابق.

^{٣٢٦} كنت، المصدر السابق، ص ١٤٤.

^{٣٢٧} مذكرة بالحروف الاولى ارسلها بلفور وماليه، ٣ فبراير ١٩١٩، باريس، وزارة الخارجية، ٢٣١/٦١٨، رقم ٢٦٤٢، كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤٥-١٤٤.

لميزوبوتاميا). وبذلك يمنع احتمالية معارضة الولايات المتحدة اذا ما تم التأكيد على ذلك الاتفاق في مؤتمر السلام.

وفضلاً عن ذلك، سمح اتفاق ثنائي مع انكلترا بتصدير نفط فارس، وميزوبوتاميا وكُردستان عن طريق انباب نفط تخترق الاراضي تحت الوصاية الفرنسية في سوريا. ومع وجود رفض جديد من كورزون^{٢٢٨} أعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في عقد اتفاق نفطي مع فرنسا^{٢٢٩} في حين كان كادمان قد اجرى مفاوضات حول عقد اتفاق جديد مع بيرنجيه الذي حضر خصيصاً لذلك الغرض. ودرست الادارات المختلفة في الحكومة مشروع الاتفاق في ١٣ مارس ١٩١٩^{٢٣٠}. وتعرف تلك الوثيقة باتفاقية لونج - بيرنجيه^{٢٣١}. وتنص الاتفاقية على ما يأتى: "تضع بريطانيا تحت تصرف فرنسا ٢٥٪ من رأس المال شركة نفط تركيا (وهو نصيب المانيا سابقاً)، او من رأسمايل كل شركة تنشأ لاستغلال حقول نفط ميزوبوتاميا (بما فيها الموصل) (...). ويجب ان تدير بريطانيا تلك الشركة (...). ويجب تقاسم رأس المال الشركة كما يأتي: مصالح بريطانية ٧٥٪، ومصالح فرنسية ٢٥٪. واذا كان من الضروري التوافق على مشاركة محلية، فيجب اقرار ذلك بحصة تبلغ ١٠٪ من الرأسمايل الاصلية، ويقدمها الطرفان في حصص متساوية. وتنص كذلك على ان تحرصن فرنسا على تسهيل انشاء انبابين للنفط عبر اراضي سوريا، من اجل نفط ميزوبوتاميا وفارس الى ميناء او الى عدة موانئ على البحر المتوسط.^{٢٣٢}

^{٢٢٨} مذكرة وزارة الخارجية، ١٩ فبراير ١٩١٩، وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ١٧٧٩٧.

^{٢٢٩} اتفاقية لونج - بيرنجيه التقطبية، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ملخص داخل الوثائق، رقم ٦٨٤، الصفحات ١٠٩٤-١٠٩٢. راجع: اجتماع كادمان [بيرنجيه] ١٧ ديسمبر ١٩١٩، اوراق، لويid جورج، في ٢١٤/٩٢.

^{٢٣٠} من 'كادمان' الى هيئة التجارة، ١٢ مارس ١٩١٩، وزارة الخارجية، ٦٠٨/٧٥/٦٠٣، رقم ٤٦٢٨-٤-١-٢٠٣، مذكرة 'لونج' في ٤ نوفمبر ١٩١٩، اوراق الحكومة، ٩٢/٢٤، ص ٥٩.

^{٢٣١} رغم ان كادمان هو من اجرى المفاوضات لعقد تلك الاتفاقية، فان من وقع عليها، هو الاميرال والتلونج، اول وزير للبحرية، والوزير المسؤول عن شؤون النفط، وقعوا عليها باسم انكلترا ووقع عليها السناتور هنري بيرنجيه باسم فرنسا.

^{٢٣٢} مذكرة الاتفاق... ٨ ابريل ١٩١٩، وزارة الخارجية، ١٢٢٤١/٣٧١، رقم ١٦٤ ٦٦٧، وكذلك وثائق وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ٥١١، رقم ٥٦. راجع: المفاوضات الانكلو - فرنسية تتعلق بمصادر النفط، منذ تراجع اتفاقية لونج - بيرنجيه، حتى افتتاح اول مؤتمر في لندن في ١٧ يونيو ١٩١٩، الى ١٢ فبراير ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ١٠٩٣-١٠٨٩، راجع كذلك:

وتتجدر الاشارة هنا، الى ان ذلك كان اول اتفاق نفطي يتم عقده بين الحكومتين الانكليزية والفرنسية. وقد ارادت الحكومتان بذلك ضمان مواصلة تموين بلديهما بتلك المادة "الحيوية"، النفط، الذي لا يمكن تركه بآيدي الشركات الخاصة.^{٣٢٣}
وكانت ايضاً المرة الاولى التي يتضح فيها تماماً امكانية نقل نفط ميزوبوتاميا والموصل وكُردستان عبر انباب النفط.

وكانت تلك اول مرة تتضح فيها ان اتفاقاً كهذا مفيد جداً لانكلترا وبشكل خاص، وذلك لأن نفط الموصل اضيق ضيقاً في صمت الى نفط ميزوبوتاميا.^{٣٢٤} وقد حدث ذلك حتى قبل ان تتنازل فرنسا تماماً عن الموصل لصالح انكلترا.

ومن جهة اخرى، وقعت (الرويال داتش - شل)، عقداً مع الحكومة البريطانية، في ٨ مايو، يُقدم لتلك الحكومة حق سيطرة تمتد ما فوق القرارات التي تتخذها الشركة. ونتيجة لذلك الاتفاق، قدم "كورزون" ، مذكرة الى السيد "كامبون" ، سفير فرنسا، في ١٦ مايو، يؤكّد فيها رسمياً اتفاقية لونج - بيرنجيه.^{٣٢٥} ولكن الحكومة الفرنسية لم تصدق مطلقاً على ذلك الاتفاق الاخير.^{٣٢٦} وفي واقع الامر، كان قد تم عقد ذلك الاتفاق في لحظة من اصعب لحظات الخلاف الذي وضع لويد جورج في مواجهة مع كليمتصو حول الموصل وسوريا. وفي ٢١ مايو، وبعد مشادة كلامية في "مجلس الاربعة" وبحضور الرئيس "ولسن" تم الغاء اتفاق لونج - بيرنجيه باعلان انه لا يتوافق والاتفاق الذي كان قد وقعه كليمتصو في ديسمبر ١٩١٨، في لندن.^{٣٢٧}

كنت، المصدر السابق نفسه، الملحق الرابع، الصفحتان ١٧٤-١٧٢، (ما بين الاقواس هو شرحتنا). راجع كذلك، تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٢٣} راجع بهذا الخصوص التحليل العميق الذي قدمه كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٢٧-١٣٦.

^{٣٢٤} راجع: نيفاكيفي، المختارات، ص ١٥٥، وكذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٢٥} رسالة من فكتور ولزلي الى كامبون حول كورزون، في ١٦ مايو ١٩١٩، في اوراق لويد جورج، الملف ٣-١/١٤٩٢؛ راجع كنت، المختارات، ص ١٤٨؛ وثائق الحكومة، الحكومة، ١٠/٢٢، حكومة الحرب، ٥٦٤، ٨ مايو ١٩١٩؛ راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٨؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٨.

^{٣٢٦} استناداً الى تمبرلي، تم التصديق على اتفاق لونج - بيرنجيه، من قبل وزارة خارجية فرنسا في ١٦ مايو، ولكن السيد كليمتصو، تراجع عنها كونها حدثاً طارئاً ذات تنسيق مرض للراضي، تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٢٧} رسالة خاصة من لويد جورج الى كليمتصو في ٢١ مايو ١٩١٩، وزارة الخارجية، رقم ٢٠٩٥/٣٦٨، الملف ٦٦/٢٣٢، ٢٦/١٥١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، ٨٥٧٨١؛ اوراق لويد جورج، الملف ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ٢٠٩٥/٣٦٨، ٢٠٩٥/٣٦٨، ٢٠٩٥/٣٦٨، ٢٠٩٥/٣٦٨.

وتفقّت عدّة مصادر متعاقدة على الاشارة الى ان رئيّسا وزراء البلدين، لم يكونا على علم بالمفاوضات او باتفاق لونج - بريانجيّه.^{٣٣٨} وبهذا الخصوص، اشار لويد جورج في مذكّرته في ١٠ يوليه ١٩١٩، انه لم يكن يعرف بوجود اتفاق كهذا سوى قبيل الغائه.^{٣٣٩} وعارض كل من 'لويد جورج'، و'كليمونصو' كل اتفاق حول نفط الموصل وميزوبوتاميا بعيداً عن اي اتفاق حول تسوية اراضي الموصل: "انا ضد اية تسوية تخص النفط مع فرنسا مادمنا لم نقم بعد بترسيم الحدود".^{٣٤٠}

وكان 'لويد جورج'، في واقع الامر، يعتمد على استخدام اي جدل حول النفط ليحصل من كليمونصو على الموافقة بالحاق الموصل بأقليم ميزوبوتاميا العربية. وكان كليمونصو من جانبه، يود ان يجعل من التنازل عن الموصل أساساً لنقاشه يهدف الى الحصول على حصة من نفط الموصل وميزوبوتاميا.

ولم يكن وزير خارجية بريطانيا، ولا وزارة الخارجية الفرنسية يعلمان بتفاصيل اتفاق لويد جورج وكليمونصو في ديسمبر ١٩١٨، حول الموصل من جهة، او اهداف رؤساء وزراء البلدين من جهة اخرى.^{٣٤١}

^{٣٣٨} السلسل الاولى، الجزء الرابع، ص٦٨٤؛ راجع: كنت، نفس المصدر، وكذلك: هلمريش، نفس المصدر؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٤-١٥٥؛ راجع كذلك ملاحظتنا رقم ٢٧ اعلاه.

^{٣٣٩} اوراق لويد جورج، الملف ٢/١٤/٩٢، والملف ١٩/١٥. رسالة من السير 'ج. كلارك Clerk' الى السيد 'كير Kerr' السكرتير الخاص للسيد لويد جورج، باريس، ١٧ يوليه، ١٩٢٠؛ وثائق حول السياسة الخارجية، السلسل الاولى، الجزء الرابع، وثائق حول السياسة الخارجية، ١١٧/٢٢٥١/٩١٢٥، رقم ٦٨٤، ص٩٢؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه؛ هلمريش، المصدر السابق؛ ونيفاكييفي، الصفحات ١٥٤-١٥٥.

^{٣٤٠} اكد لويد جورج في مذكّرته على: "انه لم يعرف شئ حول اتفاق النفط ذاك، الى ان قيل له ذلك عرضاً اثناء محادثاته في باريس مع شخص لاصلة له بوزارة الخارجية. ويقول: "استمعت اليه بدimesة كبيرة. ولما كانت المفاوضات مع فرنسا حول المسألة السورية بين يدي، فبالتأكيد كان يجب ان اعلم بها وباتفاق تدور حوله مفاوضات وهذا ما يؤثر مباشرة في الموقف. اوراق لويد جورج، القايل ٥٥/١٢؛ راجع: رسالة ديفير الى كورزون، في يوليه ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسل الاولى، الجزء الرابع، ص١١٠؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق، ص٢٠٩.

^{٣٤١} المصدر السابق نفسه، لويد جورج، عارض بدوره تدخل الشركات الخاصة في اتفاق لونج بريانجيّه. ويقول: "لدى اعتراض آخر على هذه المفاوضات، وانشر بقوة ان هذه المفاوضات بين فرنسا وبيننا حول قضيّاً مهمّاً في السياسة، لا يجب ان تختلط بالترتيبات التي تتحذّل حول النفط والتي تورطت فيها الشركات الخاصة". المصدر السابق نفسه.

^{٣٤٢} راجع آنف تحليلنا، وراجع كذلك كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٨.

وكانت المفاوضات الفرنسية- البريطانية قد توقفت حتى 11 ديسمبر 1919، لاستئناف النقاش حول مستقبل قضية الموصل. وقد الغت وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة الخارجية الفرنسية اتفاق لونج- بيرانجييه رسمياً^{٤٤٢}.

(٣) مؤتمر السلام في باريس يناير- يونيو 1919:

كما يعرضه التاريخ، واستناداً إلى اعراف الحرب، فإن المُنتصر هو الذي يقرر عملية إقرار السلام: ويستوى المُنتصر على اراضي المهزوم، أو يفرض سلطته عليه. وتلك هي العادة التي اتبعتها روسيا وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا، يعتمد اتباعها اليوم على المانيا والتمسوا والأمبراطورية العثمانية، وذلك بالتصديق على اتفاقيات القدسية وسايكس- بييكو أثناء الحرب.

وفي كل حال، فدخول الولايات المتحدة الحرب ومشاركتها في عملية إقرار السلام سيغير وبشكل جذري معطيات المشكلة. وسوف تؤثر أفكار الديموقراطية والليبرالية التي تعتمدتها الولايات المتحدة على مسيرة المفاوضات، وستضطر على القرارات التي يتخذها مؤتمر السلام في باريس.

لقد تم افتتاح المؤتمر رسمياً في باريس في 18 يناير 1919، في الساعة الثالثة بعد الظهر في صالون الساعة في وزارة الخارجية الفرنسية.^{٤٤٣} ولكن المفاوضات بين الحلفاء كانت قد بدأت منذ ديسمبر 1918، وتواصلت في لجان مختلفة على مختلف المستويات. وقد لخص تشرشل فيما يأتي مراحل المؤتمر في باريس: "ينقسم مؤتمر السلام إلى ثلاثة مراحل متميزة. أولاً: مرحلة ولسن أو مرحلة المفوضين ومجلس العشرة التي انتهت بكتابة حلف عصبة الأمم؛ واستمرت شهراً حتى رجوع الرئيس ولسن إلى أمريكا في 16 فبراير. ثانياً: مرحلة بلفور، والرئيس ولسن في واشنطن والسيد لويد جورج في لندن، وكلينصو متوفقاً بسبب طلاقها

^{٤٤٢} مذكرة أرسلها كورزون إلى السفير الفرنسي في لندن، في 22 يوليه 1919؛ وزارة الخارجية ٢٦٨/٣٩٥. الملاحظات: ٩٤٥٥٦ و ١٠٢٤٩. راجع: مذكرة بيشون، إلى كورزون في ١٢ يوليه 1919، وزارة الخارجية ٢٦٨/٣٩٥، رقم ٤، ١١٥٤٠٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية: السلسل الأولى، الجزء الرابع، الصفحات ٦٩١، ٦٨٦، ٧٠٢، ٧٠٣؛ راجع: كثت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٩؛ راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٠؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

^{٤٤٣} "جون بيشون Jean Pichon"، تقاسم الشرق الأدنى، باريس، جون بيرونيه وشركاه، التاشرون، ١٩٣٨، ص ١٨٤؛ وراجع أيضاً: تبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ١١.

عليه أحد القتلة. وثالثاً: مرحلة الثلاثية، حيث تاقش لويد جورج، كليمونصو وولسن القضايا الرئيسية في مجلس الاربعة، ثم بينهم ثلاثة^{٣٤٤}.

وكان المشاركون الرئيسيون في المؤتمر؛ الولايات المتحدة، انكلترا، فرنسا، ايطاليا واليابان. وساهمت دول أخرى مثل بلجيكا، البرازيل، الصين، وتشيكوسلوفاكيا في لجنة عصبة الامم^{٣٤٥} الى جانب البرتغال وصربيا واليونان وبولندا ورومانيا. وكان من بين الحضور أيضاً، ممثلو عرب^{٣٤٦} وارمن وأكراد.

واختلفت الأهداف السياسية لكل وفد وبشكل واضح واستغرقت المفاوضات وقتاً طويلاً، ولذلك تأخر التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا العثمانية حتى حلول اغسطس ١٩٢٠. أما أهداف الحرب فهي التي تحدد ماهية أهداف السلام. بالنسبة للولايات المتحدة ولبيان الرئيس ولسن الشهير ذي الأربع عشرة نقطة، والصادر في ٨ يناير ١٩١٨، [حيث قدمت بنوده أهدافاً في اثناء النزاع]، هي التي وجهت السياسة الأمريكية في عملية اقرار السلام مع المانيا ومع تركيا العثمانية.^{٣٤٧}

فإذا كان "لويد جورج" و"كليمونصو" قد وضعوا لنفسهما أهدافاً محددة في الحرب،^{٣٤٨} وطالباً في ردّهما على الرئيس ولسن في العاشر من يناير ١٩١٧ فإن الحلفاء سيحتفظون بحق تحديد أهدافهم بعد التوقيع على اتفاقية السلام: "لن تعلن تفاصيل الأهداف العسكرية في حين ان التعويضات المنصفة للخسائر والتعذيب لن تعلن بدورها الا في وقت المفاوضات".^{٣٤٩}

^{٣٤٤} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

^{٣٤٥} لم تشارك روسيا البلاشفية في المؤتمر، وكانت قد عقدت معاهدة برست ليفوفسك مع المانيا.

^{٣٤٦} كان فيصل بن الحسين، ملك العراق المستقبلي يترأس الوفد العربي، برفقة لورنس العرب ومس بيل (مستشار البريطانيان، اللذان كانا يديران الدعاية للقضية العربية داخل لوبي المؤتمر. وكتب المس بيل بهذا الخصوص في ١٦ مارس ١٩١٩، في باريس، يقول: "أنتي منفسمة بالدعائية للعرب وأنني لا اعرف ان كانت ستكون لها نتائج طيبة". راجع: رسالة جرتروب بيل، الى الليدي فلورنس بيل، نشريات الليدي ف. بيل، لندن، ١٩٢٧؛ لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٢٨.

^{٣٤٧} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٤-١٠٢. وأشار تشرشل الى ان ولسن قد استغل بقوه مميزاته موقعه، في ذات الوقت ضد العدو وضد الحلفاء، بالطريقة التي تجعله يتحمل المهمة باكمالها وكذلك بجمع المسؤوليات. المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٤.

^{٣٤٨} انظر اعلاه، تحليلنا في الجزء الثالث، اتفاق سايكس بيكو.

^{٣٤٩} الرد على الرئيس ولسن من قبل الحلفاء، في ١٠ يناير ١٩١٧؛ ذكر ذلك لويد جورج، في المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥٢-٧٦٠.

ومع تطور المشكلة غير الحلفاء اهدافهم تجاه قوميات الامبراطورية الالمانية، والامبراطورية العثمانية الى الدرجة التي وصلوا فيها الى مواجهة مجرد حماية بسيطة في البداية، ووصلوا الى تصور امكانية تطورها ذاتياً، قبل اعلن انها لصالح الاستقلال الوطني (كما في الحجان)، ووصلت بعد ذلك الى وصايات على مختلف المستويات.^{٣٥٠}

وكان الرئيس ولسن^{٣٥١} اللاعب الرئيسي في المؤتمر، وكان تأثيره واضحًا جدًا في اقرار السلام. وتحدث ونسنون تشرشل، وزير الحرب آنذاك، عن التأثير الذي مارسه رئيس الولايات المتحدة في مجرى الاحداث بعد الحرب بقوله: "لقد وصل الرئيس ولسن في عملية الهدنة الى آفاق قدرته ومجدده (...). انه مرحلة جديدة في الصراع، بوجود شخصية تعلن احكامها بدم بارد، وهي شخصية حاسمة ومنحازة".^{٣٥٢}

وكان الرئيس ولسن^{٣٥٣} يمارس تأثيره المعنوي والسياسي في المجلس، وفي المؤتمر، وفي اوروبا، وفي العالم اجمع".^{٣٥٤}

وسمح بيان الرئيس ولسن^{٣٥٥}، للكراد بالتعلق بالامل في تحرير بلادهم.^{٣٥٦} وكرست جريدة "ذين"^{٣٥٧} الناطقة باسم لجنة نهضة كردستان عدة مقالات كتبها كل من: كامران عالي بدرخان، وعبد الرحيم رحمي هكارى والجنرال احسان نوري باشا، حول مبادئ ولسن

^{٣٥٠} راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٦٠-٧٥٢.

^{٣٥١} تشرشل، الازمة العالمية، الجزء الرابع، ١٩١٩، باريس، بابوت، ص ١٠٣.

^{٣٥٢} ونسنون تشرشل، قال: "لم يشك احد في صفات الرئيس"، انظر: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٠.
^{٣٥٣} يوضح العقيد ارولد ولسن، المفوض المدني البريطاني في ميزوبوتاميا شارحاً كيف ان الشیخ محمود الحفید، بعد ان ثار من اجل تحریر كردستان وسجنه البريطانيون ١٩٢٠، كان يعرف عن ظهر قلب الاثننتي عشرة مادة في مبدأ ولسن حول حق تحریر المصير للقوميات تحت سلطنة الامبراطورية العثمانية، لقد رأيته في المستشفى عندما انكر، في كبراء وترفع: كفاعة كل محكمة عسكرية لمحاکمته، ثم رد على مسامعي المبادئ الاثنى عشر، والبيان الانگليزي - الفرنسی في ٨ نوفمبر ١٩١٨، مترجمًا للكردية ومدونًا على قصاصات ورقية قرآنية تطوق ذرائعه بكلمات تعويذة"، راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٩.

^{٣٥٤} ذين، مجلة باللغتين الكردية والتركية، تصدرها لجنة نهضة كردستان في القسطنطينية، (من ٧ نوفمبر ١٩١٨ لغاية ٢ اكتوبر ١٩١٩)، تاريخ نشر العدد الخامس والعشرين، آخر عدد للمجلة، [صدر من هذه المجلة اكثر من هذا العدد، راجع: العدد من مجلة كردستان - مركز ذين]، راجع: ذين ، طوظارا كوردي - تركي ١٩١٨-١٩١٩، جمع واعداد: محمد امين بوز ارسلان، ٢٥ عدد في ٥ اجزاء، سويد، ١٩٨٥. كتب محمد امين بوز ارسلان مقدمة لكتاب، وترجم محتويات جميع الاعداد الكردية الى التركية وبالحروف اللاتينية المتداولة في تركيا حالياً.

التي تشير الى القضية الكردية.^{٣٥٥} وقد كتب كامران عالي بدرخان، احد القادة الاكراد، في نوفمبر ١٩١٨، يقول: "مهما كانت التغيرات السياسية الحالية، ومهما كانت القرارات المتخذة، تبقى المبادئ الانسانية الجيدة التي اعلنتها الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة، تعلو فوق جميع الافكار والميول غير العادلة، لأنها ترتكز على الحقيقة والعدالة وقد قبلتها الدول الاوربية".^{٣٥٦}

وفي واقع الامر، وبعد اعلان الحلفاء عن اهدافهم من الحرب، وافقهم القانونية على اختيار نظام الذاتية او ظرف قومي منفصل، لقوميات الامبراطورية العثمانية، ضاعف الجنرال شريف باشا، الممثل الكردي اتصالاته بين القوميات التي ذكرها الحلفاء، ولكن بيان لويد جورج المعلن في ٥ يناير ١٩١٨، ذكر بلاد العرب، ارمينيا وميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين، ولم يذكر بأي شكل من الاشكال كُردستان^{٣٥٧} ويعود ذلك الاغفال في رأينا، إلى قلة المعلومات حول الشعب الكردي إذ كان المفترض ان تتتوفر تلك المعلومات لقيادة الحلفاء.

وعندما قدم طلب الى مجلس الخمسة في ٣٠ يناير ١٩١٩، بضم كُردستان لقائمة الدول التي ستكون موضع وصاية عصبة الامم، أكد لويد جورج انه حتى ذلك الوقت لم يتتوفر في الواقع ما يثبت تميز كوردستان عن تركيا او ارمينيا.^{٣٥٨}

وفي حقيقة الوضع وكما بيتاً سابقاً، كان الاكراد مرتبطين بالاتراك وخاصة بعد مجرزة الارمن وان التمييز بين رعايا الامبراطورية العثمانية قبل الحرب وبعدها، قد حدث بالنسبة للدين. لأن الاسلام كان الدين المشترك للأكراد والاتراك فهو لا يشبهون اولئك.

واكثر من ذلك، فإن الدعاية المكثفة التي قام بها القوميون الارمن في اوريا والولايات المتحدة من جهة، والموقف الرسمي للحكومات والرأي العام المتعاطف مع القضية الارمنية، وانشاء دولة ارمنية كبيرة تتمتد من القوقاز شمالاً الى البحر المتوسط وسوريا جنوباً،

^{٣٥٥} راجع: مجلة ذين، العدد ١، ص.٦، والعدد ٣، ص.٥، والعدد ٦، الصفحات ١٥-١٤، التاسع، ص.٩، الخامس عشر، الصفحات ٢-٤، والثالث والعشرون، الصفحات ٢-١.

^{٣٥٦} كامران عالي بدرخان، *كورستان والكورد*، مجلة ذين، العدد ٦، ص.٩.

^{٣٥٧} راجع: بيان لويد جورج، في ٥ يناير ١٩١٨، في تطليتنا اعلاه.

^{٣٥٨} ملاحظات السكرتارية اثناء حديث جري في غرفة السيد بيشنون في الحكومة الفرنسية، في باريس، الثلاثاء ٣٠ يناير ١٩١٩، الساعة الثالثة بعد الظهر؛ راجع: "متر ديفيد ميلر Miller David Hunter" مسودة الاتفاق، نيويورك، لندن، ج. ب. اولاد بوتنام، الجزء الثاني، ١٩٢٨، ص.٢٢٠.

والحدود الفارسية شرقاً من جهة أخرى مع الحاق الجزء الأكبر من كُردستان داخل حدود أرمينيا،^{٣٥٩} وبهذا، لم يتم عد كُردستان دولة مميزة في آسيا الصغرى.

لقد أساء ذلك الخلط من المعلومات الخاطئة والجهل إلى القضية الكردية، مقللين بذلك فرص امكانية رؤية كُردستان في مكانها الحق في مؤتمر السلام.

التقى "شريف باشا" بالسير "برسي كوكس"، الوزير البريطاني لشؤون فارس والمفوض الاعلى في ميزوبوتاميا في ٣ يونيو ١٩١٨ في مرسيليا، حيث اقترح إنشاء دولة ذات حكم ذاتي في كُردستان الجنوبية مع مدينة الموصل، عاصمة لها وتحت الحماية البريطانية.^{٣٦٠} وأشار السير لينولد ولسن أن شريف باشا كان قد طلب من انكلترا ان تتبنى انكلترا سياسة بقيادة تجاه كُردستان: وكان الواجب علينا في الواقع الامر، ان نقترح للأكراد ما اقترحناه للعرب. ومن المهم انشاء اداره في كُردستان الجنوبية، بدون انتظار قرار حاسم من مؤتمر السلام والذي يجب ان يجتمع قريباً. أخيراً، وبعداً من الالحاق، دعونا نقيم دولاً ذات حكم ذاتي وادارتها، وكانت خطته في الحقيقة مساهمة ذكية في نظام الوصاية".^{٣٦١}

فإذا كان "شريف باشا" قد اقترح ادارة كُردية محدودة في كُردستان الجنوبية فقط، فذلك لأن تلك الخطة تخصل السير لينولد ولسنون، وكذلك السير برسي كوكس وهما شخصيات من كبار المسؤولين البريطانيين في فارس وميزوبوتاميا. وكانت أيامان كما فعلت وزارة الهند، في تأسيس دولة تضم ولايتي البصرة وبغداد العربيتين، وكذلك ولاية كُردية للموصل في ميزوبوتاميا.^{٣٦٢}

على اي حال، لم يتأملا ان يشتراك اكراد ايران في مشروع كُردستان الكبرى، كما كان يريد الشيخ محمود في كُردستان ايران وهذا ما كان يؤدي الى تغيير في حدود ايران، والالقاء التام لخطة ولسنون و كوكس".^{٣٦٣}

^{٣٥٩} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠؛ لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٣٢-١٢٠١؛ ١٢٣٢-١٢٠١.

راجع: بيشون، المختارات، الصفحات ١٧٢-١٧٠؛ هلمريش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٦-٥١.

^{٣٦٠} نبذة حياة شريف باشا، ١٩ ابريل ١٩٢٠، وزارة الهند، وذكرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣؛ راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠.

^{٣٦١} المصدر السابق، ويلسون.

^{٣٦٢} راجع: اقتراح ولسنون، في اللجنة الشرقية، في ابريل ١٩١٩، في ولسنون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٨-١١٦؛ وكذلك: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.

^{٣٦٣} كتب ولسنون بهذا الخصوص يقول: "لقد وضحت تماماً لممثلي القبائل الكردية في فارس ان التزاماتنا العامة تتطلب مثا عدم الموافقة على الحاكم بشكل كوندرالي بـ كُردستان الجنوبية، تحت الحماية

ولنتذكر الاقتراح الذي كان قد قدمه شريف باشا في الوقت الذي أصبحت فيه الموصل لفرنسا استناداً إلى معاهدة سايكس-بيكو وحتى قبل الاتفاق بين لويد جورج وكليمانتسو بتبادل الموصل في ديسمبر ١٩١٨ وإذ كان يتوقع أيضاً في أكتوبر ١٩١٨ تأثير الخلاف الإرمني الكُردي الذي أثاره الاتراك حول مستقبل هذين الشعوبين.^{٣٦٤} وبؤكد ولسن بهذاخصوص: "أنه على الرغم من أن شريف باشا نفسه لم يكن على صلة مباشرة بكردستان، فإن اراءه تستحق الاستماع إليها والاهتمام بها".^{٣٦٥}

وفي أكتوبر- ديسمبر ١٩١٨، كانت لشريف باشا^٣ صلات أخرى مع وزارة الخارجية البريطانية ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية.^{٣٦٦} وبعد افتتاح مؤتمر السلام في باريس، حضر المؤتمر وقد كُردي يترأسه شريف باشا ويساعده فخري بك.^{٣٦٧}

وقد خول كل من لجنة نهوض كردستان ولجنة التنظيم الاجتماعي ولجنة استقلال كردستان؛ شريف باشا مُفوضاً كاملاً الصلاحية.^{٣٦٨} والشيخ محمود، الذي تم تعيينه ممثلاً لأنكلترا في نوفمبر ١٩١٨ وحكمداراً لكردستان الجنوبية في ديسمبر ١٩١٩،^{٣٦٩} واختار بدورة شريف باشا ممثلاً عن كردستان الجنوبية في مؤتمر السلام.

^{٣٦٥} البريطانية، بل يجب عليهم أن يتقبلوا كونهم رهايا فارسيين مخلصين": راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^{٣٦٦} المصدر السابق نفسه.

^{٣٦٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٢١.

^{٣٦٨} وزارة الهند، مشاكل الارتباطات والحلول، مذكرة من جان جو، نائب مدير شؤون آسيا، في ٢٦ ديسمبر ١٩١٨، من ١. إلى اليماء ٣٢١، ٢٢٦ وذكرها كوجيرا، المختارات، ص ٢٤، الملاحظة ٢١؛ راجع كذلك ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢١.

^{٣٦٩} زنار سلوبى (قديري جليل باشا)، أشار إلى أن شريف باشا كان يعمل بمساعدة فخري بك، من دياريك متذ عقد المؤتمر سلوبى، المختارات، ص ٦٤. وتم ارسال وقد كُردي آخر يترأسه عارف باشا إلى الوفد الكُردي برئاسة لجنة الحكم الذاتي لكردستان. وكان يدير تلك اللجنة ثريا بدرخان وانضم بعارف باشا إلى الوفد الكُردي برئاسة شريف باشا بطلب من لجنة نهضة كردستان لدى ثوريا بدرخان، [لين، العدد ٢١، الصفحات ٣-٢.

^{٣٧٠} كانت لجنة نهضة كردستان المنظمة الرئيسية السياسية لكردستان وقد تأسست بعد مذكرة أكتوبر ١٩١٨ وكان يترأسها المستاتور عبد القادر، ومن أهم أعضائها أمين عالي بدرخان. راجع: زنار سلوبى، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢-٦٤؛ وكذلك راجع: بلج شيركوه، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٢-٨١.

^{٣٧١} ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٩-١٢٨؛ رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٠-٦٤.

وقدم ^{٣٧٠} الشیخ محمود للمؤتمر مذکرة وقعاها الكثیرون من رؤساء القبائل والشخصيات الکردية، مطالبین بحق انشاء دولة مستقلة في کردستان.^{٣٧١} وكان الهدف الذي يسعى اليه الاکراد في المؤتمر هو الحصول على وصاية من السلطة البريطانية او عصبة الامم لجميع اراضي کردستان.^{٣٧٢}

وهكذا ظهر اسم کردستان لأول مرة في مجلس العشرة في مؤتمر السلام من منظور الوصاية. واعلن ^{٣٧٣} لوید جورج، امام وفود الولايات المتحدة، وفرنسا وایطالیا والیابان مجتمعین بالکامل في جلسة بعد الظهر لمجلس العشرة في ٣٠ يناير ١٩١٩، انه يود ادخال تعديل في کلمته وكمايائني: "وواصل يقول، انه قد شعر بالدهشة من عدم ذكر بلد في تركيا، كان يجب ان يظهر في النصوص، وانه لم يكن قد تحقق بتمايزه. واعتقد انه قد تم الحاقه بمیزوبوتامیا او بارمینیا. ولكن، ومنذ ذلك الوقت عرف انه لم يكن هناك آنذاك شئ من هذا القبيل. وكان يشير الى کردستان الواقعۃ بين میزوبوتامیا وارمینیا. ونتیجة لذلك، وبدون اي اعتراض، اقترح ادخال الكلمات "وكُردستان".^{٣٧٤} ولم يتقدم احد بآی اقتراح يعارض اقتراحات لوید جورج.^{٣٧٥}

^{٣٧٠} يشير رفیق حلمی في مذکرته الى وفـد من رشید کابان واحمد برزنجي الذي كان قد حمل المذکرة التي كان قد حررها في حضور القادة الکراد، و"المیجر نوتل" المفوض السياسي البريطاني لکردستان الجنوبيّة، وقد حمل المذکرة الى الجنرال شریف باشا. راجع: رفیق حلمی، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧١-٧٠. على اي حال اوقف الفرنسيون وفـد الشیخ محمود في حلب بأمر من السلطات البريطانية في بغداد من اجل منع وفـد کردستان الجنوبيّة من الذهاب الى المؤتمر والتحدث عن استقلال کردستان. وذلك لأن الاعتراف باستقلال کردستان الجنوبيّة يشكل تهديداً لمشروع ولسن بخصوص الوصاية البريطانية على كل اراضی میزوبوتامیا بما فيها کردستان الجنوبيّة. راجع: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥. راجع كذلك، رفیق حلمی، المصدر السابق، ص ٢٢.

^{٣٧١} شیرکوه، المصدر السابق، الصفحات ٨٢-٧٧؛ سلوبی، المصدر السابق، الصفحات ٦٣-٦٤.

^{٣٧٢} النص الاصلي لتعديل وثيقة لوید جورج: "قال انه يود ادخال تعديل على وثيقته، وانه ياسف على تركه لدولة في تركيا دون ادخالها في النص، ولم يكن يدری انها مختلفة، وان يعتقد ان میزوبوتامیا وارمینیا سوف يغطونها، ولكن ذلك لم يحدث كما قيل لي وكان يقصد کردستان (بين ارمینیا و میزوبوتامیا). علي اي حال، اذا لم يوجد اي اعتراض، اقترح ادخال الكلمات "وكُردستان"؛ راجع: میلل، مسودة الاتفاقية، الجزء الثاني، ١٩٢٨، ص ٢٢٠؛ وكذلك، وثائق السياسة الخارجية للبریطانية، الجزء الثاني، التسلسل الاول، الجزء الثاني، محاضر جلسات المجلس الاعلى، يناير- مارس ١٩١٩، ص ٦١.

^{٣٧٣} حضر اعضاء جميع الوفود الخمسة، ومن بين رؤسائها، حضر الرئيس ولسن، ووزير خارجيته لـ، لانسنج، ولوید جورج ووزير خارجيته، و"کلیمنتسو" و"سونین Sonnin" وحضر كذلك "البارون ماکینتو"

وهكذا اتّخذ مجلس العشرة قراراً يعَدُ كُردستان من الدول التي تتوقع الحصول على وصاية من عصبة الامم.^{٣٧٤} وسمى ذلك القرار بقرار 'سموتس' Smuts، على اسم الجنرال الذي كان عَرَابِه.^{٣٧٥}

وفي المذكورة المؤرخة في ١٦ ديسمبر ١٩١٨، قدم الجنرال سموتس الاقتراحات العملية الخاصة بانشاء عصبة الامم، عارضاً المصاعب التي قد تمتها ادارة البلاد تحت نظام الوصاية. مثلاً، منها وقد السلطة الى الدول القائمة على نظام الوصاية، او الحكم الذاتي لتلك البلاد والتي كانت سابقاً تتبع الامبراطورية العثمانية. وقد قسم سموتس وبشكل عادل ميزوبيوتانيا الى قسمين: المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية،^{٣٧٦} والمنطقة الاخيرة تحتوي ارض كُردستان. على كل حال، فقد اكد ميللر على ان المادة ٢٢ من حلف عصبة الامم كان: "بالنسبة للأساس وبشكل كبير، وكذلك بالنسبة للشكل المرتكز على قرار مجلس العشرة في ٣٠ فبراير ١٩١٩."^{٣٧٧}

وقدمت وفود الولايات المتحدة وانكلترا وبوجه خاص، عدة مشاريع مختلفة للحلف قبل واثنائه مؤتمر السلام.^{٣٧٨} وقد وجدوا في مشاريع الرئيس ولسون تعبير "اتفاق اضافي"، وتم استخدامه حتى تكون قضية الوصاية موضوعاً لاتفاق خاص بين الحلفاء. واستخدام المشروع

رئيس الوفد الياباني، و"الفيكونت شيندا Chinda" سفير اليابان فوق العادة والمخول في لندن. راجع: ميللر، مسودة الاتفاقية، ص ٤، ٢٠.

^{٣٧٤} المصدر السابق نفسه، راجع كذلك، هـ. ديفيد ميللر، يومياتي في مؤتمر باريس مع الوثائق، ٢١ جزء، نيويورك، ١٩٢٨، الجزء الرابع، ص ١٠٣؛ راجع كذلك، وثيقة الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس، ٢: المختارات، الملاحظة ٢٧٥ (٢٦)، وفيما يأتي: الفقرة الثانية من القرار: "٢. ولا سياب مشابهة، وخاصة في الاكثر لأن المعاملة السينية الحكومة التركية التاريخي مع رعاياها من الشعوب، الى جانب المجازر الفظيعة التي تعرض لها الارمن وغيرها مما حدث في السنوات الاخيرة، دفعت الحلفاء والدول الصديقة الى الموافقة على وجوب انصفال ارمانيا، وسوريا وميزوبيوتانيا وكردستان وفلسطين وبلاد العرب عن الامبراطورية العثمانية. وبدون تحفظ، وينطبق ذلك على باقي اجراء الامبراطورية التركية. راجع: ميللر، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩.

^{٣٧٥} كان الجنرال 'جان سموتس' ضمن وفد الامبراطورية البريطانية ممثلاً لمستعمرة جنوب افريقيا. واستناداً الى 'ميللر'، ناقش الوفد البريطاني مشروع قرار الجنرال سموتس 'وتعرف عليه الرئيس ولسون' صيغة التاسع والعشرين من يناير، وتسلم 'ميللر' بدوره نسخة منه. ثم قدم 'لويج جورج' مشروع القرار في مساء اليوم التالي الى مجلس العشرة. راجع: ميللر، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٠٨، ١٠٩-١١٠.

^{٣٧٦} راجع خطة سموتس، عصبة الامم، اقتراح عملی، ذكرها ميللر، مسودة الاتفاقية، ص ٢٦.

^{٣٧٧} ميللر، مسودة الاتفاقية، الجزء الاول، ص ١٠١.

^{٣٧٨} ميللر، المختارات، الجزء الاول والثاني؛ راجع: مناقشة الوصاية في ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، الصفحتان ١١٧-١٠١.

الثالث للرئيس ولسون نصوص قرارات ٣٠ يناير: المتضمنة ان المستعمرات التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية الالمانية، وتلك التي كانت مملوكة سابقاً لتركيا وتنضم لرمينيا، وكُردستان وسوريا وميزوبوتاميا وفلسطين وبلاد العرب.^{٣٧٩}

وتحظى هنا اختيار تعريف اراض للاشارة الى الدول التي كانت سابقاً تحت سلطة الامبراطورية العثمانية، وتعريف المستعمرات يشير الى المستعمرات الالمانية في افريقيا. وقسم المندوبون نظام الوصاية الى ثلاثة مستويات: أ، ب، ج، وذلك استناداً الى التطور السياسي والاقتصادي لكل شعب وبلد. وتضمن الشعوب والبلاد التي كانت ترزح تحت سلطة الامبراطورية العثمانية تحت الفئة (أ).

واستناداً الى ميللر، لم يكن هدف جلسة الثلاثين من يناير توزيع الوصايات،^{٣٨١} مع ان قادة الدول كانوا يتحدثون عن احتلال عسكري، وعن اراضٍ ولكن: "توزيع الوصايات كان يشغل فكر الجميع".^{٣٨٢}

وفي هذا السياق، فإن "أورلاندو" ممثل ايطاليا كان مستعداً للحديث عن الوصايات التي تريدها ايطاليا، او ربما ترك امر توزيع الوصايات لهيئة الامم التي في طريق التكوين.^{٣٨٣} وكان "لويد جورج" من جانبه، يأمل ان يتحدث المجلس حالاً في توزيع الوصايات، بسبب ما تتكلفه انكلترا لرعاية اكثر من مليون جندي بريطاني في الامبراطورية العثمانية، واذ من الضروري عقد معاهدة سلام لم يتم بعد مع تركيا، او إنشاء عصبة للامم لن تتم بعد. وزيادة على ذلك، أعاد "لويد جورج" صياغة حديثه عن موقف انكلترا تجاه كُردستان وكمايأتي: "ليس لديها ادنى رغبة لان تكون وصية على عدد كبير من الاراضي التي تحتلها حالياً، كسوريا واجزاء من ارمينيا. وكان لويد جورج، يعتقد الامر نفسه بالنسبة لكردستان والقوقاز حيث توجد حقول كثيرة من النفط".^{٣٨٤}

^{٣٧٩} ميللر، المختارات، الجزء الاول، ص ١٠٢.

^{٣٨٠} ميللر، المختارات، الجزء الاول، الصفحات ١٠٦-١١٠. وثائق الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس للسلام، الجزء الثالث، مجلس العشرة، ص ٧٩٦؛ راجع كذلك هلمريتج، المختارات، الصفحات ٢٢-٢٦.

^{٣٨١} راجع: بيان لويد جورج الذي ذكره ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٢٢٣-٢٢١، والجزء الاول، الصفحات ١١٥-١١٤.

^{٣٨٢} المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، ١١٥.

^{٣٨٣} المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٢٢٠.

^{٣٨٤} ميللر، نفس المصدر، الجزء الثاني، ص ٢٢٣؛ راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، محاضر جلسات المجلس الاعلى، يناير - مارس ١٩١٩، الصفحات ٦٣-٦٨.

وقد أكد ‘لوييد جورج’ في كل، ضرورة وجود دولة في تلك الاراضي من اجل الحفاظ على السلام. وقدم وقد كُردستان في ٦ فبراير مذكرة تطالب كليمونصو، رئيس المؤتمر، بانشاء دولة كُردية تحت رعاية عصبة الامم وتحوي ولايات دياربكر وخربيوط وبيليس و الموصل وكذلك سنجق اورفة.^{٣٨٥}

وفي كل حال، أكد الرئيس ‘ولسن’ بعد الجلسة السادسة للجنة ٨ فبراير، ان اللجنة التي تكونت من اجل مناقشة حلف عصبة الامم، كانت مضطربة لقبول قرار ٣٠ يناير الذي اتخذه الدول الخمس الكبرى.^{٣٨٦} ويعني، القرار الذي يخص البلاد التي يجب ان تكون تحت الوصاية بما فيها كُردستان.

ولكن الوفد الفرنسي لم يذكر في نص بيان ‘سموتيس’ وبأرادته نص الجملة التي تحوي ارمينيا وكُردستان وسوريا وميزوبوتاميا وفلسطين وبلاد العرب.^{٣٨٧} ولم يذكر النص الفرنسي الكلمات وكُردستان التي كان قد اقترحها ‘لوييد جورج’ لافي محضر الاجتماع، ولا في قرار ‘سموتيس’ في الثلاثين من يناير.

وفي واقع الامر، ورغم قبول الوفد الفرنسي بالذكر الذي قدمه ‘لوييد جورج’، فقد اعترض الوفد على انشاء كُردستان على غرار سوريا و ميزوبوتاميا. وبهذا الخصوص اشار ميللر الى انه: ”في ضوء التطورات الآتية، فإن اي ذكر لارمينيا وكُردستان لوضعهما تحت الوصاية قد أصبح مدعاه للضيق والاضطراب.“^{٣٨٨}.

ولكي يتم مع ذلك ذكر ارمينيا وكُردستان في النص، اقترح الرئيس ولسنون الاشارة الى اراضي روسيا القديمة، ويعني بذلك الاراضي التي كانت تحتلها روسيا في اثناء الحرب.^{٣٨٩} ومع ذلك لم يتم الاخذ بذلك الاقتراح.

وفي الحقيقة، يمكن توضيح معارضة فرنسا ضد كُردستان الى قائمة البلدان تحت الوصاية كالاتي: لقد ادرك الوفد الفرنسي ان اقتراح لوييد جورج كان يعني ان تأمل انكلترا الحصول على

^{٣٨٥} وأشارت المذكرة ان الامر يتعلق بطلب كُردي مصغر، لأن كُردستان شاملة سوف تمتد من ارضروم لتنضم كُردستان الشرقية الباقية تحت السلطة الفارسية. راجع: بيشون Pichon، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٤-١٢٥؛ راجع كوجيرا، المختارات، ص ٢٤.

^{٣٨٦} لقد ادار الرئيس ولسنون شخصياً جميع جلسات اللجنة، ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، الصفحات ١٨٦-١٨٥.

^{٣٨٧} المصدر السابق نفسه.

^{٣٨٨} المصدر السابق نفسه.

^{٣٨٩} المصدر السابق نفسه.

وصاية على كُردستان في الوقت الذي لم تقدم فيه تنازلاً عن الموصل. ثم ان انشاء كُردستان سيقلص من الاراضي الفرنسية (بما فيها سوريا). علماً ان وجود كُردستان شمال سوريا سوف يعني انشاء منطقة نفوذ بريطانية بين سوريا وارمينيا، واخيراً، لم تكن تزيد فرنسا تقديم اية تنازلات اخرى لانكلترا مادامت ان القوات البريطانية مازالت في سوريا.

وأيدت ايطاليا فرنسا، اولاً، لتنمية مركزها في المؤتمر كحليف في مواجهة المعارضة البريطانية والامريكية للمطالب الايطالية التي تعتوها بانها تفوق الوصف، وايضاً لان القرار لم يتضمن البلدان التي طالبت بها ايطاليا.

وهكذا في النهاية، فإن المادة ٢٢ من حلف عصبة الامم وال المتعلقة بالوصيات، لم تذكر الشعوب والبلاد التي كانت تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية من تلك البلدان والشعوب التي تقرر وضعها تحت وصاية عصبة الامم.^{٣٩٠}

وفي واقع الامر، كانت جلسة مجلس العشرة في ٣٠ يناير، مرحلة حاسمة تشير الى انعطافة مهمة للمحادثات بين الحلفاء في المؤتمر. وتم اتخاذ قرار بضرورة ان يجتمع المجلس العسكري للحلفاء لتقرير مستقبل قواتهم في آسيا الصغرى. وقدّم المجلس العسكري في ٥ فبراير تقريره الذي تمت مناقشته في ١٠ فبراير، وأوصى التقرير باحتلال قوات الحلفاء في آسيا الصغرى وكما يأتي: "فلسطين وميزوبوتاميا من نصيب بريطانيا، القوقاز والمنطقة حول قونية من نصيب ايطاليا، سوريا وسكة حديد ادنة وحلب وحمص (باستثناء قلقيليا) لفرنسا. وإذا وُجدت بعد ذلك، ضرورة لاحتلال ارمينيا وكُردستان، ستقوم بذلك الولايات المتحدة، ويتم ارسال القوات الامريكية الى تلك المناطق".^{٣٩١}

ويشير تقسيم مناطق احتلال البلدان بوضوح الى المناطق التي ارادت الدول ان تكون تحت وصايتها. وكانت تلك الخطة شرطاً مسبقاً للتوزيع الوصائيات في آسيا الصغرى. ورفضت فرنسا في تلك الظروف، التوصية التي صدرت نتيجة ذلك التقرير، الذي لم يضم جميع الاراضي التي طالبت بها فرنسا في سوريا و قلقيليا. واحتلال كُردستان وارمينيا والوصاية عليهما، أصبح من نصيب الولايات المتحدة. علماً ان بريطانيا كما يؤيد لويد جورج، لم تطالب بالوصاية على كُردستان الشمالي او الغربي.

^{٣٩٠} راجع ميللر، المصدر السابق.

^{٣٩١} تقرير حول الاحتلال العسكري لاراضي تركيا وما وراء القوقاز، ٥ فبراير ١٩١٩، اوراق الحكومة، الحكومة ١٢٩/٢١، الحكومة ٧/٢٩، W.C، ص. ٦٢، وثائق الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس، مجلس العشرة، ١٠ فبراير ١٩١٩، الصفحات ٩٥٥-٩٥٦؛ راجع ايضاً: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص. ٣٠.

وكان تدخل القوات الأمريكية في كُردستان وارمينيا مشروطاً، لأن إدارة ولسن لم تستطع اقرارها بدون موافقة الكونجرس ومجلس الشيوخ، حيث ينافسه الجمهوري هنري كابوت لودج^{٣٩٢}.

واخيراً، وفي ٦ مايو، اعلن الرئيس ولسن وبحزن، ان الولايات المتحدة لم تكن قد أعلنت الحرب على الامبراطورية العثمانية، ولذلك لا تستطيع ارسال قواتها الى اراضي تركيا العثمانية.^{٣٩٣} ومع ذلك، فان الرئيس ولسن لم يستطع اعلان رأيه في مشكلة وصاية طارئة على ارمينيا و كُردستان. ولهذا، فقد اقترح على الحلفاء اعادة تقسيم اراضي الاحتلال بالتساوي فيما بينها في آسيا الصغرى مؤقتاً.^{٣٩٤}

وزيادة على ذلك، فنحن نعرف ان الرئيس ولسن كان يحمل ميلاً خاصاً للقضية الارمنية ولذلك وبعد المؤتمر عين مفوضاً امريكياً كبيراً لارمينيا. وقبل الحلفاء ذلك الوضع، وعدوا ولسن من سيحكم بترسيم حدود الدولة المستقلة لارمينيا مع تركيا وكُردستان.

ويعني ذلك بما لا يقبل الشك، موقفاً امريكياً مؤيداً لارمينيا، على حساب مصالح الاقراد الذين كانوا يذوون بالطبع الاحتفاظ بأراضيهم. وبهذا الخصوص، توافدت عدة وفود كُردية الى مقر مفوضية الحلفاء في القدسية، للاعتراض على ضم الاراضي الكردية ضمن حدود الدولة الارمنية المُقبلة.^{٣٩٥}

ومن جانب آخر، فان تدخل قادة الدول الخمس الكبرى في تلك الجلسة، يعبر بوضوح عن اهدافهم من المؤتمر. علمًا ان احتمالية خروج بريطانيا من سوريا، وتمسكها بميزوبوتاميا،

^{٣٩٢} الجنرال بليس، عضو الوفد الأمريكي كان قد صرح للسير هنري ولسن، ان الرئيس الأمريكي لن يسمح ابداً بدخول الجيوش الأمريكية الى استنبول او الى ارمينيا او الى كوردستان. راجع: س. اي. كولويل، الفيلد مارشال هنري ولسن، حياته وحياته، نيويورك، ١٩٢٧، الجزء الثاني، ص ١٨٨. هلمريتش، المصدر السابق، الصفحات ١٣٢-١٣٣.

^{٣٩٣} هوارد، تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩٢٣-١٩١٣، ١٩٢٣، نورمان، مطباع جامعة اوكلاهوما، ١٩٣١، ص ٢٢٣.

^{٣٩٤} المصدر السابق نفسه.

^{٣٩٥} بعد الزيارة المهمة التي قام بها الوفد الكردي الذي ضم: السيد عبد القادر وامين علي بدرخان وبديع الزمان ملا سعيد الكردي والدكتور شكري مسكنان الى المفوضية الأمريكية في القدسية، صرّح بديع الزمان ملا سعيد، بما ياتي: ان القرار الذي تم إتخاذه بإنشاء الدولة الارمنية على ارض كُردستان، يمكنه تحقيق مثل ذلك المشروع بسفنكم الحربية، اذا ما كانت كُردستان تطل على البحر ولكن سفنكم الحربية لا تستطيع تسلق جبال كُردستان لتحقيق مشروعكم هذا". راجع: المقدمة التي نشرها بوز ارسلان في مجلة "دين" المختارات، الصفحات ٢٧-٢٨. وقامت لجنة اخرى باسم (تقدم [تعالي] كُردستان) بزيارة الى المفوضية الأمريكية في القدسية، في ١١ يوليه ١٩١٩، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

قد انهى تماماً وكما يرى ^{٣٩٦} لويid جورج^٣، فكرة إمكانية وجود وصاية بريطانية على كُردستان.

وفي كل حال، فإن مجرد ذكر كُردستان في قائمة الاراضي التي سوف تنسليخ عن تركيا، يعد اشارة الى ان البريطانيين لم يكونوا ينونون ترك كُردستان بدون ادارة. فوجود دولة مثيرة للقلق بين كُردستان وميزوبوتاميا التي تزيد بريطانيا الوصاية عليها، وبين روسيا البلاشفية وتركيا المستقبلية اداء الوجود البريطاني من جهة اخرى، كان ضرورة استراتيجية لانكلترا.^{٣٩٧} ولنتذكر ان اللورد كتشنر هو الذي طالب لأول مرّة حينذاك، بإنشاء دولة كُردية مثيرة للقلق بين منطقة النفوذ البريطاني وروسيا القيسارية.

وكان الاكراد انفسهم يطالبون بـ كُردستان مستقلة تحت حماية بريطانية.^{٣٩٨} وـ لويid جورج^٣ فقط، هو الذي لم يكن يريد وصاية بريطانية على كُردستان، بسبب ما ستكلفه انكلترا نتيجة ذلك، الى جانب البقاء على جزء كبير من القوات البريطانية وما يتطلبه ذلك؛ فقد كان يعتقد ان كُردستان مستقلة لا تخدم مصالح بريطانيا.

وبهذا الخصوص، ارسلت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩١٩، "الميجر نوئيل"^{٣٩٩} فيبعثة الى كُردستان الشمالية، للتعرف على واقع امكانيات منح حكم ذاتي.^{٤٠٠} وكان الميجر نوئيل، ومنذ ١٩١٨ الحاكم السياسي البريطاني في كُردستان الجنوبية، وكان مقره في السليمانية بالقرب من ادارة الشيخ محمود.^{٤٠٠}

^{٣٩٦} راجع: ملاحظات سكرتارية احدى المناقشات ..، ذكرها ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٢٢٧-٢٢٠.

^{٣٩٧} راجع ايضاً: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧؛ راجع كذلك: البروفيسور بافيش، كُردستان والقضية الكُردية، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٨-٣٧.

^{٣٩٨} كان ولسن، قد ذكر في كتابه في ص ١٢٠، ان فكرة انشاء كُردستان مستقلة تحت حماية بريطانية، كان قد عرضها احد شيوخ قبيلة موكري في كُردستان الشرقية على احد القادة البريطانيين في يوليه ١٩١٨. وعرضها كذلك: شريف ياشا على يبرسي كوكس في اكتوبر ١٩١٨. راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^{٣٩٩} كان ولسن، المسؤول عن نوئيل قد دلل على الهدف من البعثة عندما قال: "لقد تم ارسال نوئيل بتعليمات من حكومة جلالته في جولة ممتدۃ عبر كُردستان للتحقق من هرطقة الحكم الذاتي المنتشرة وهل يمكن تطبيقها. ولسن، المختارات، ص ١٢٤. وكان رفيق حلمي، السكرتير والبروفيسور الكُردي لنوئيل، اعلن ان نوئيل كان يأمل في انتصار فكرة استقلال كُردستان. ورافقه في البعثة احمد فائق بك 'احمد طابو'، حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٧-٧٨.

^{٤٠٠} كان الميجر نوئيل، يعرف جيداً الاكراد وـ كُردستان. وعاش ثلاث سنوات في مقاطعة ايلام وـ كرمشاه في كُردستان الشرقية. وكان يتكلم الفارسية والفرنسية وبدأ يتعلم الكُردية مع مترجمه رفيق حلمي. وكان اول

وقد ساهم مارك سايكس، والذي كان مقره في حلب منذ اواخر ١٩١٨، وفي نهاية حياته في المشروع البريطاني لاستقلال كُردستان.^{٤٠١}

وخلال المؤتمر، اثرت القضية الارمنية كثيراً في موقف الحلفاء تجاه كُردستان. ففي واقع الامر، وضعت اللجنة المسؤولة بدراسة القضايا العقاب للجناة، والقضية الارمنية في محور النقاش.^{٤٠٢} وكان الرأي السائد هو أنه لما لم تتم معاقبة شباب الاتراك، يجب تعويض خسارة الشعب الارمني بتؤمنين أمن دائم لهم في إطار دولة مستقلة.

ويعكس بيان تشرشل بخصوص القضية الارمنية موقف وزارة الحرب، وموقف واحد من اعضاء الحكومة ذوي النفوذ، وحتى ولحدما، موقف الرأي العام الاوروبي تجاه الارمن. وأشار تشرشل الى: "عدم الاهتمام العام الذي اظهرته الديمقراطيات الغربية تجاه مصير شعوب الشرق الاوالي والوسط، وكان الارمن يهتمون باهتمام خاص في بريطانيا والولايات المتحدة. والدين والانسانية والوضع السياسي، ويوضح كلها رؤية تلك المنطقة، والفظائع التي عانتها الارمن، إذ كانت تثير الغضب الحقيقي لدى الكثيرين من المتحدثين بالانكليزية (...). وجاء اليوم حيث سيكون للارمن حق الحياة في سلام في وطنهم. واكبر ام الارض كانت اصدقاء لهم، ويعرفون كيف يضمنون العدالة والاصلاح. ولا يمكن تصور الخمسة الكبار الذين لم يستطيعوا ابداً تحقيق رغباتهم حول تلك النقطة".^{٤٠٣}

والذي ساعد على تقوية الموقف الموالي للارمن في المؤتمر هو اخبار المذبحة التي اقترفها الاتراك في يناير، حيث قتلوا خمسين الفاً من الارمن، في أثناء هجومهم على الارمن والفرنسيين في قلقيليا. وفي مايو ١٩٢٠، هاجم البلاشفيك يريفان عاصمة جمهورية ارمينيا وسيطروا عليها. وكانت الجمهورية قد اعلنت استقلالها في مايو ١٩١٨.^{٤٠٤}

مسؤول بريطاني تم تعيينه مفوضاً على كُردستان الجنوبية، وكان يميل للاكراد ومعجبًا بكرهم وشجاعتهم. وكان تفهمه لامال الکرد قد ساعد بسرعة على نشر السلطة البريطانية في كُردستان الجنوبية. وكان رحيله، وتعيين "الميجر سون" بدلاً عنه، احد اسباب ثورة الشیخ محمود ضد انكلترا في ربيع ١٩١٩. راجع ولسون، نفس المصدر، الصفحتان ٣١-٣٠؛ وكذلك رفيق حلبي، نفس المصدر، الصفحتان ٦٤-٦٨.^{٤٠٥}

لقد أكد "المقدم جان بيرون"، انه في منتصف يناير ١٩١٩، ترك "السير مارك سايكس"، حلب ليأتي الى القسطنطينية يطالب في مؤتمر باريس بانشاء دولة كُردية، كما يُقال مستقلة. ويمكن ان تمتد الى خليج الاسكندرية (...). المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.^{٤٠٦}

٤٠٢ راجع ايضاً: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٧.^{٤٠٧}

٤٠٣ تشرشل، ص ٤١.^{٤٠٨}

٤٠٤ تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٢.^{٤٠٩}

ولم تجهل الحكومة البريطانية كون الاقراد ضحايا المجازر التي تعرضوا لها على أيدي الارمن والاشوريين الذين رافقوا الجيش الروسي في كُردستان.^{٤٠٥} وعلى اي حال لم تنشر تلك المجازر مشاعر الحلفاء بالقدر الذي اثارته مذابح الارمن المسيحيين.

وفي ١٢ مايو و ٢٦ فبراير، طالب الوفد الارمني الحلفاء بمحمل اراضي كُردستان الشمالية والغربية والمناطق التي كان الوفد الكردي يطالب بها.^{٤٠٦} فالطالب الارمنية تتلخص في إنشاء دولة كبيرة مستقلة، تحت حماية الحلفاء، وتتمتع بالمساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة.^{٤٠٧}

وفي الحقيقة، فإن انكلترا وفرنسا وايطاليا، وكذلك معظم اعضاء وفد الولايات المتحدة كانوا يؤيدون وصاية امريكية على ارمينيا.^{٤٠٨} ولسوء حظ ارمينيا في اي حال، لم يوافق الكونجرس في الولايات المتحدة على طلب الحكومة حول هذا الموضوع.

وكما وضح لوييد جورج، كانت الاراضي الكردية تذهب الى ارمينيا كما يرى جميع اعضاء الوفود تقريباً. وفرنسا تطالب بسوريا، وبريطانيا تحتل ميسوبوتاميا، ولم يبق للاقراد انفسهم اية اراض يطالبون بها لانفسهم.

^{٤٠٥} لقد اشار ولسون بهذا الخصوص ان الاقراد: "قد عانوا الكثير على ايدي حلفائنا الروس والمخدوعون بهم من الارمن والاشوريين". ويلسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{٤٠٦} كان المطلب الارمني حول ارمينيا شاملة موحدة، تبدأ من القوقاز حتى البحر المتوسط والبحر الاسود وحتى بدايات الصحراء السورية. وتحوى الولايات الكردية السبع: وان وبتياس ودياريكر وخربيوط وسيواس وارضروم وطرابزون. والستاجق الاربعة: في قلقيليا، يعني مارش وكوزان وجبل بيريكت، ادنة والاسكندرية. وجميع اراضي ارمينيا في القوقاز. راجع: فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١-١٨٢، وبيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٣-١٧٠.

^{٤٠٧} كان الوفد الارمني يتكون أساساً من وفدين: بوجوصن ثوبار يترأس الوفد القومي الارمني، وافيتسن اهرونييان، يترأس وفد جمهورية ارمينيا في القوقاز. واستناداً الى هلمريتش، لم يكن يتحمل هذان القائدان احدهما الاخر. وفقط بعد تدخل رئيس الكنيسة الارمنية وامرها بالتعاون وان يكون الوفدان وفداً واحداً او حتى فريقاً واحداً، اضافة الى هذين الوفدين، كان هناك اربعون وفداً ارمينيا مستقلاً من مختلف الامم الى مؤتمر السلام". هلمريتش، المختارات، ص ٤٨. راجع ارماند جاسيار، معركة ارمينيا، بين الارهاب والیوتوبية. لوزان نشيرات لاج دوم= عصر الانسان، ١٩٤٨، الصفحات ٣٠-٢٩. وبخصوص طلب ارمينيا: راجع: الوثائق البريطانية حول السياسة الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، محاضر المجلس الاعلى، يناير-مارس ١٩١٩، ص ٢٥٢. راجع: فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١-١٩٠؛ لوييد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٠١-١٢٣٤، هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٦-٥٠.

^{٤٠٨} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٥٠.

واكثر من ذلك، فان الوفد الكردي، بخلاف الوفد الارمني، لم يستطع تسليم طلبه مباشرة امام المندوبين في اثناء الجلسات. ولم يستطع الوفد الكردي المشاركة في المؤتمر كوفد رسمي مدعو الى جانب الحلفاء. وكان هامش تأثيره في المؤتمر ضئيلاً. وكانت مهارة شريف باشا الدبلوماسية قد اسمعت صوت الاقراد.

وفي كل حال، وزيادة على التعاطف العام للحلفاء تجاه الشعب المسيحي الارمني، اخذت الولايات المتحدة على عاتقها رعاية طلب ارمينيا.^{٤٩}

ونتيجة للمطالبات المتكررة للوفد الارمني، قدم الجنرال شريف باشا مذكرة اخرى للمؤتمر في ٢٢ مارس ١٩١٩. وبعد ان فند الادعاءات الارمنية باحتواء اكبر جزء من اراضي كردستان في دولة ارمينيا المستقبلية، اكد شريف باشا على المطالب الكردية كما ياتي: "عطفاً على صحة مبدأ ولسن، يدافع الجميع لصالح الاقراد في حق اقامة دولة كردية حرة مستقلة (...). اتنا نطالب اخيراً بذلك الاستقلال الذي هو من حقنا، وسوف يساعدنا على الكفاح والمضي قدماً في طريق التقدم والتحضر، واستغلال ثرواتنا في بلادنا والعيش في سلام مع جيراننا".^{٥٠}

وبعد الحصول من الحلفاء على الاعتراف الواضح بحق الاقراد في وجود قومي مستقل، وكان شريف باشا يبحث مع الانكليز تأييدهم بانشاء حكومة كردية. وفي ١٥ ابريل لرسل رسالة الى ولسن، ولويد جورج وكليمونصو واورلاندو مطالباً بانشاء حكومة مؤقتة في كردستان.^{٥١} وفي العشرين من مايو، طلب من بريطانيا الاعتراف باستقلال كردستان الشمالي والغربي.

وايضاً، فأن بريطانيا التي كانت تتمىء الاستفادة من وجود دولة غير مستقرة بين تركيا وميرنويوتانيا حيث امتدت وصايتها، ارادت استعادة نفس الفكرة بانشاء دولة مستقلة في تلك المناطق في كردستان. ولكن بريطانيا لا تستطيع ان تقرر توزيعاً نهائياً للوصيات في آسيا الصغرى بعيدة عن الولايات المتحدة.

وتم الاستماع الى المطلب الكردي ولكنه لم يحصل على اهتمام كبير من لدن الحلفاء. وفي واقع الامر، وبين الانتشاء وترسيم الحدود للدول في اوروبا وفي آسيا الصغرى، وواقع عقد العديد من المعاهدات والبروتوكولات، وعلى وجه الخصوص معاهدة السلام معmania

^{٤٩} ملريتش، يؤكد على ان "الدول الكبرى لم تقدم اي تعهدات حاسمة ولا ارادوا التورط في اي مكان ا اكثر مما فعلوا مع ارمينيا". نفس المصدر، ٤٦.

^{٥٠} مذكرة حول المطاليب القومية للشعب الكردي، كتب من قبل شريف باشا، باريس، ٢٢ اذار، ١٩١٩، مطبعة اي جي لهوار، ١٩١٩، ص ١٢.

^{٥١} رسالة مؤرخة في ١٥ ابريل ١٩١٩، وثائق وزارة الخارجية - و. E. A. ٣١٣ - ٢، ١١.

وحلف عصبة الامم، لم تحصل كُردستان في خضم كل ذلك الا على مكان ضئيل من وقت وفود الحلفاء في مؤتمر السلام في باريس.

وفي كل حال، فان الاعتراف الدولي الذي اقرته الدول الخمس الكبرى في ذلك الوقت، وهو الاعتراف الذي ظهر كذلك في مجلس العشرة في ٣٠ يناير ١٩١٩، واصبح قراره اساساً للمادة ٢٢ في الوصيات في حلف عصبة الامم. وكان اول اعتراف بـكُردستان يلداً متميزة في العلاقات الدولية، رغم ضئالة حجم ذلك الاعتراف.

واخيراً، ونتيجة ستة أشهر من المفاوضات في باريس لم يتم اعداد اية معاهدة لاقرار السلام مع تركيا العثمانية. وبعد مؤتمرات متتابعة للحلفاء طيلة ١٩٢٠ في لندن وسان ريمو وسيفر بالقرب من باريس، نرى ان مصير البلدان التي كانت تحت سلطة الامبراطورية العثمانية بما فيها كُردستان قد ت نقش عدة مرات.

اما بالنسبة للرئيس ولسون، فان حلف عصبة الامم كانت له الاولوية في مفاوضات باريس، لأن تلك المنظمة الدولية في نظرها تأخذ على عاتقها انشاء نظام دولي جديد.^{٤١٢}

وهكذا، فان يتولد عصبة الامم الستة والعشرين، ضممتهابداية معاهدة فرساي للسلام، حيث تم التوقيع عليها في ٢٨ يونيو ١٩١٩، وتحوي ٤٤٠ بندًا، لتفعيل عملية اقرار السلام مع المانيا.^{٤١٣}

^{٤١٢} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٥.

^{٤١٣} راجع تبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٣٣٥-١٠٥.

(٤)

من التوقيع على معاهدة فرساي في يونيه
الي مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠

١. موقف الحلفاء من معاهدة فرساي في يونية ١٩١٩ حتى مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠:
كان المجلس الاعلى قد اتخذ قراراً في ٢٧ يونييه بتعليق المناقشات حول قضية معاهدة السلام مع تركيا، الى ان تقرر حكومة الولايات المتحدة اذا ما كان في الامكان قبول الوصاية على جزء من الاراضي التي كانت تحت سلطة الامبراطورية التركية.^{٤١٤} وأدى عدم اتخاذ موقف من قبل الولايات المتحدة حول توزيع الوصايات بعد مؤتمر باريس؛ ادى بالدول الاخرى كذلك الى فراغ لعدم اتخاذ قرار شامل.^{٤١٥} وقد صرخ لويد جورج في ١٧ اكتوبر: "يؤدي التأخير في التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، الى حقيقة عدم إمكانية تقرير مصير الامبراطورية العثمانية قبل معرفة امكانية استعداد الولايات المتحدة لتحمل تصيبها من حمولة عملية التحضير خارج امريكا (...). و اذا لم يتم ذلك، فانني لا اعرف ماذا سيحل بمختلف مناطق الامبراطورية التركية. ونحن لانستطيع تحمل مسؤولية ذلك بالكامل. ولا حتى فرنسا يمكنها ذلك".^{٤١٦}

واستمر ذلك التشكك من يونييه حتى ديسمبر ١٩١٩. وهو التاريخ الذي قرر فيه كل من لويد جورج وكيلمنصو، ايجاد حلّ لقضية تركيا بدون الولايات المتحدة في اثناء تلك المرحلة. واتبع كل دولة سياستها الخاصة في آسيا الصغرى. وقبل ذلك وفي اثناء مؤتمر باريس اعلن لويد جورج اراده حكومته بسحب القوات البريطانية من القوقاز وارمينيا وكُردستان الشمالية والغربية.

والسبب الرئيسي كان التكاليف الباهظة التي يتطلبها البقاء على وجود جيش في تلك المناطق. وبهذا الخصوص، ضغطت انكلترا على الولايات المتحدة لتأخذ مكان القوات البريطانية او ان يمولوا تلك التكاليف. ولكن الرئيس ولسون لم يستطع الاقرار بشئ دون

^{٤١٤} مؤتمر باريس للسلام، ٢٧ يونييه ١٩١٩، *وثائق السياسة الخارجية البريطانية*، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٦٥٢.

^{٤١٥} راجع ايضاً: هلمريش، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠.

^{٤١٦} د. لوسيان جرو Grauk Dr. Lucien Dres et Cie، تاريخ اتفاقيات معاهدة السلام، باريس، منشورات ج. كيري وشركاه، الجزء الاول، ١٩٢١، ص ٣٢.

موافقة الكونجرس ومجلس الشيوخ. وفي صيف ١٩١٩، رغم الفراغ السياسي الذي تركته الحكومة الأمريكية كان واضحا تماماً ان الولايات المتحدة، وبعيداً عن وصاية احتمالية على القسطنطينية وارمينيا، لم تحصل على الوصاية على كردستان.

ولنتذكر ايضاً ان "لويد جورج" كان قد اقترح على ايطاليا، بعد مؤتمر باريس، واحتلال القوقاز وارمينيا وكردستان الشمالية، بدلاً من طلبها الوصاية على الاناضول الجنوبي. وبعد سقوط حكومة اورلاند - سونيي في يونيو ١٩١٩، لم ترغب الحكومة الجديدة ان تتنازل عن الاناضول الجنوبي.^{٤٧} وهكذا وفيما يأتي قدم "ولسن" شرحاً لسياسةبريطانيا في كردستان:^{٤٨} وفي الظروف التي كانت قائمة آنذاك، كان من الضروري تنظيم عملية التوافق والاتصال مع تلك المنطقة الى ابعد مدى. ولم تكن للحكومة الهندية رغبة ولو ضئيلة لممارسة تأثير على السياسة في تلك المناطق بل واقل رغبة في ادارتها،^{٤٩} فلديها مشاكل جدية اخرى في مناطق اخرى".

وكان لتعيين "ولسن" مسؤولاً عن الشؤون الكردية بعد زيارته لمؤتمر باريس ومحاوراته مع اللجنة الشرقية في لندن، عواقب وخيمة على وحدة كردستان. وحدث ذلك التعيين بعد ثورة الشيخ محمود في مايو ١٩١٩، من اجل انتصار كردستان وسائر الاقراد في كردستان الجنوبية او الشرقية، تلك الثورة التي قضى عليها الجيش البريطاني. في غياب وجود اية سياسة بريطانية محددة من الحكومة البريطانية.^{٥٠} وقام ولسن بتطبيق سياسة "برسي كوكس"، والتي كانت تتطلب اقامة دولة في ميزوبوتاميا على صورة الادارة البريطانية في الهند. وبالذمسمة لوزارة الهند، يجب الحفاظ على علاقات طيبة لتلك الدولة مع فارس، لاده يجب من الضروري البقاء على حدود فارس ما قبل الحرب، ولكن تحت اشراف بريطاني

^{٤٧} المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٣٢-١٣٣.

^{٤٨} وأشار ولسن بهذا الخصوص: "وكوني مفوضاً مدنياً في ميزوبوتاميا، كنت مسؤولاً عن ادارة الاراضي المحتلة، وكوني ضابطاً سياسياً رئيساً للقوى، كنت مسؤولاً عن وزارة جلالته، وعن طهران. وكنت القائد الاعلى للشؤون السياسية في كرمنشاه. واضيفت لتلك المسؤوليات في يونيو، الاهتمام بجميع الشؤون الكردية سواء في الاراضي المحتلة او ما وراءها، من منطقة حلب وصولاً الى دياربكر واورفة ووان وبتلس واورمية". راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٣٩-١٤٠.

^{٤٩} المصدر السابق نفسه.

^{٥٠} المصدر السابق نفسه.

مباشر.^{٤٢١} وميزوبوتاميا، والججاز تحت حكم ابن سعود، ومصر، كلها دول مستقلة، ولكن يديرها وطنيون تحت اشراف بريطاني. ووفقاً لتلك السياسة، ستكون ايران بلداً تحت تأثير انكلترا الشامل. وكان ذلك من اهداف سياسة كورزون عندما كان يناقش المعاهدة، والتي تم التوقيع عليها في صيف ١٩١٩ مع ايران^{٤٢٢} وهكذا، كانت استراتيجية وزارة الهند تقضي باقامة منطقة نفوذ بريطانية بين الهند ومصر.

وقد اعترفَ ولسنُ بطبيعة تلك السياسة تجاه كُردستان، بقوله: "كان الواجب علينا ان نبذل كل ما في وسعنا لاحمد كل محاولة من جانب الاكراد في فارس للانفصال عن سلطة حكومة فارس، وان ترك الاكراد خارج حدود ولاية الموصل، لخطفهم وليخطط الحكومة التركية، ولقد انبثق قوضى المراسلات مبدئاً هما: المبدأ الاول: وكان واضحًا تماماً في حد ذاته، يتعلق بمعاهداتنا مع فارس. المبدأ الثاني: كان حقيقة لا ولئك الذين على الارض هناك: وليس بالنسبة ل الاخرين، الى ان فشل الحلفاء في الحصول على موافقة تركيا على مشروع معاهدة سيفر، وهي معاهدة كانت تشترط الاعتراف الناجز بدولة مستقلة في كُردستان وهو اعتراف قبلت به بريطانيا رسمياً."^{٤٢٣}

وكان واضحًا تماماً ان تطبيق تلك السياسة قد وضع حدًا لامال اكراد كُردستان الشرقية والجنوبية، والالتحاق بمشروع دولة كُردستان المستقلة. وكان ولسن، وكوكس، وكورزون، يدرسون مستقبل كُردستان الشرقية في ايران و كُردستان الجنوبية في ميزوبوتاميا.^{٤٢٤} وفي الحقيقة، سيتقرر^{٤٢٥} تماماً مستقبل هذين الجرئين من كُردستان وبذلك الشكل.

^{٤٢١} راجع مشروع ولسن من اجل انشاء دولة ميزوبوتاميا وموقعها حسب اقتراحه باللجنة الشرقية في ابريل ١٩١٩. ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٨-١٠٤، ١١٧-١١٨، ١٦١-١٦٠. راجع: كورزون، مذكرة كورزون، ٢١ سبتمبر ١٩١٧، المذكورة في رونالد شاي Ronald Shay، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦١-١٦٠.

^{٤٢٢} رونالد شاي Ronaldshay، المصدر السابق نفسه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٢٠٨-٢٢٣. راجع ايضاً: هارولد نيكولسون Harold Nicolson كورزون: المرحلة الاخيرة ١٩٢٥-١٩١٩: دراسة في دبلوماسية ما بعد الحرب، لندن، كوتستابل وشركاه ليمتد، الصفحات ١٤٨-١٩٤.

^{٤٢٣} راجع كذلك، الرسالة المؤرخة في ٢٤ اغسطس ١٩١٩، من قبل وزارة الهند الى ولسن. وقد ذكرها ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤٢-١٤١.

^{٤٢٤} وهكذا دفع ولسن عن آرائه حول الحقائق كُردستان الجنوبية بدولة ميزوبوتاميا: لقد كرهت ان أضغط على آرائي مرة اخرى بخصوص حدود ميزوبوتاميا الشمالية وكذلك بخصوص الاجزاء التي يقيم فيها غير العرب. راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٤.

^{٤٢٥} من المهم الاشارة الى انه في ١٩١٩، صرّح نصرت الدولة وزير خارجية ايران لـ'كورزون' في لندن انه: "يعتقد من الخطأ الحديث عن كُردستان تركية، وكُردستان الايرانية في حين انها في الحقيقة كُردستان"

وتم تعيين ولسون كذلك مسؤولاً سياسياً عن كُردستان الغربية والشمالية. وهم الاراضي التي كان يجب ان تكون موضوعاً للوصاية وفقاً لقرار مؤتمر باريس. وفي كل الاحوال، فالمسؤولون البريطانيون في حلب مثل الامر العسكري، الميجير جنرال ماك اندرو^{٤٢٦} Mac Andrew وكذلك المفوضون البريطانيون في القسطنطينية، ريان^{٤٢٧} ودو روبيك قد لعبوا دوراً مهماً في السياسة البريطانية في ذلك الجزء من كُردستان. واكبر خطأ في السياسة الخارجية لانكلترا كانت انها لم تقم بادارة كُردستان انتلاقاً من مدينة مرکزية في كُردستان، وانما انتلاقاً من مدن عربية وتركية كبغداد، وحلب والقسطنطينية وهي مدن بعيدة عن كُردستان، وحيث المسؤولون البريطانيون، فيما عدا مسؤولياتهم في كُردستان يجب عليهم الاهتمام بالشؤون العربية والتركية.

وميجير نوئيل، المسؤول في الحكومة البريطانية عن بعثة تقصي الحقائق بين الاقراد حول مشروع استقلال كُردستان، والذي كان قد اوصى حكومته بتأييد الاستقلال.^{٤٢٨} وعلى الصد من ولسن، كان نوئيل يؤيد مساندة بريطانية لاستقلال جميع اراضي كُردستان تقريباً في دولة واحدة.^{٤٢٩} ولكن تم تعليقها وتحولت بعثته لتهاذه الاقراد.^{٤٣٠} وفي واقع الامر،

واحدة. وان اية حدود يُقال انها موجودة بين هذين الجرين محضر خيال. واردف يقول: انه كان قد قيل له ان حكومة جلالته لا ترى بديلاً فقط عن كُردستان واحدة، وانه مستعد للعمل بهذا المفهوم شريطة ان يكون لفارس الصوت المسيطر والتأثير في المنطقة". ايبل كورزون، الى ايبل دربي، باريس، ٢٥ اكتوبر ١٩١٩، وثائق وزارة الخارجية البريطانية حول سياساتها الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١٢٧١ (١٤٤٤٧٠)، رقم ٨٢٥، ١٢١٤، ص ١٢١٤.

^{٤٣١} الميجير جنرال ماك اندرو، كان امر الجيش البريطاني في كُردستان الغربية، والفرقة الخامسة في جيش الجنرال اللنبي في فلسطين وسوريا. وقد احتل الجيش ماك اندرو البريطاني كُردستان: مرعش وعينتاب وكليس وبيرجيك واورفة، دياربكر، ووان والجزيرة بعد الهدنة في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨.

^{٤٣٢} من نوئيل الى بغداد السياسية، ١٠ يوليه ١٩١٩، مكتبة المتحف البريطاني، وثائق حول كُردستان، رقم ١٠١.

^{٤٣٣} الاميرال السير أ. كالثروب الى كورزون، ١٠ يوليه ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، البرقية رقم ١٤٣٧ (٤٤/٢٠٥٠/١٠١٥٠٢)، ص ٦٧٨-٦٧٩. رسالة من السيد هوهر Hohler (١) القسطنطينية الى السير ج. يتلي (٢) ٢١ يوليه ١٩١٩، المصدر السابق (٢) مساعد الوزير في وزارة الخارجية. هاتان الملاحظتان توجدان في النص الأصلي.

^{٤٣٤} يؤكد "جلدت بدرخان" في مذكراته انه عندما علمت بريطانيا، انه وقربيه "كامران بدرخان" وقدري جميل باشا، ومتذوبوجنة نهضة كُردستان، قد تصدوا في جبل "كافحة" لنشر القوات ضد الفزو التركي من مصطفى كمال وارسل "الميجير نوئيل" المسؤول السياسي البريطاني في حلب، ليطلب من الاقراد وقف كل تحرك عسكري باسم حكومته. راجع: بلج شيركو، المختارات، ص ٨٧. وأشار العقيد "ميترتزاجن Meinertzhangen" للقوات

تواصلت ثورات الاكراد في الجنوب ضد القوات البريطانية فيما بين مايو وديسمبر ١٩١٩، وتسببت في وفاة ٣٣١ ضابطاً وجندياً بريطانياً وهندياً.^{٤٣٠} وأثناء مؤتمر السلام في باريس، طالب الممثلون البريطانيون في القسطنطينية، وبغداد، وحلب الاكراد بالتزام الهدوء وعدم الانزلاق في حركة عسكرية لتحرير كردستان واقامة دولة كردية.^{٤٣١}

وفي نهاية نوفمبر، بدأت انكلترا تتبع سياسة اكثر وضوحاً تجاه كردستان. وارسل 'مونتاجو Montagu' في ٢٢ نوفمبر وزير وزارة الهند، مذكرة توضيحية الى 'ولسن' في بغداد يؤكد فيها على السياسة البريطانية على النحو الآتي: "ترتكز قضية سياستنا تجاه كردستان بشكل عام هنا على الاهتمام وعلى رأي جلالته والحكومة ستسير في الاتجاه المرسوم كالاتي: وسنبدأ بالنقاط المقررة:

١. من المرغوب فيه، لأسباب عسكرية وسياسية ان تكون حدود ميزوبوتاميا (في الشمال) قصيرة جداً قدر الامكان.
 ٢. لانستطيع عرض سياسة عسكرية فعالة وآمنة، خلف تلك الحدود.
 ٣. لا تزيد حكومة جلالته في اي ظرف كان، ان تقوم بالوصاية على كردستان.
 ٤. اذا قبلت دولة ما الوصاية على ارمينيا، فيجب الا تفكر في احتمالية امتداد حدودها جنوباً حتى حدود ميزوبوتاميا.
 ٥. عدم السماح لتركيا باستعادة سيادتها على كردستان.
- وانطلاقاً من تلك المواقف المنطقية يجب ان تترك كردستان لمصيرها المحظوظ".^{٤٣٢}

البريطانية في مصر وحيث تركت لتوها احدى فرقه كردستان الغربية؛ اشار الى ان نوينيل قد امر بترك كردستان والعودة الى حلبي. وثائق السياسة الخارجية البريطانية. السلسلة الاولى، الجزء الرابع، البرقية رقم ١٣٥٦١٠، رقم ٥٣٠/٣٠٥٤، ٤٤، ص ٧٨٢، ويهذا قد انتهت بعثة نوينيل في كردستان بعد انسحاب الجيش من تلك المنطقة. راجع ادناه: تحليلنا لذلك الموضوع.

^{٤٣٠} ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٢٦-١٥٥؛ راجع كذلك التايمز، لندن، ١٧ اغسطس ١٩١٩، ٤ اكتوبر ١٩١٩، ١٩ نوفمبر ١٩١٩، ١٥ ديسمبر ١٩١٩.

^{٤٣١} بلج شيركوه، المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.

^{٤٣٢} من وزير الدولة لشؤون الهند (لندن الى المفوض السياسي في بغداد)، في ٢٢ نوفمبر ١٩١٩، مكتبة المتحف البريطاني، وثائق حول كردستان.

وكان مصالح انكلترا في كُردستان استراتيجية. فقد كانت تريد البقاء على امن قواتها في سوريا وفي كُردستان الشمالية من نوفمبر ١٩١٨ الى اغسطس ١٩١٩، والحفاظ على امن دائم لحدود ميزوبوتاميا الشمالية.^{٤٣٣}

كانت انكلترا، ومع عدم وجود سياسة واضحة اكيدة تجاه كُردستان، تريد الحفاظ على استقرار المنطقة حتى تتمكن من البقاء على حضورها وتأثيرها وامتدادها في كُردستان.^{٤٣٤} وكان ريان^{٢٧}، المفوض البريطاني في القسطنطينية قد لرسل مذكرة الى "كورزون" في توقيعه، يؤكد فيها على: "ان القضية الكردية ذات اهمية كبيرة لحكومة جلالته، كما انها أصبحت موضوع دراسة معمقة. ونهم بتلك القضية في الوقت الحاضر كون الاكراد عنصراً مهماً على جانبي الحدود الشمالية لبغداد، ويكونون واحداً من العوامل الهامة، ان لم يكن الاهم فيما وراء الارضي التي نحتلها منذ أيام في سوريا".^{٤٣٥}

وارسلت انكلترا علماها الى كُردستان للتعرف على النشاطات والتوايا الكردية.^{٤٣٦} في الوقت الذي كان متوقعاً ان تبدأ فيه انكلترا في ١٥ اغسطس سحب قواتها من ارميانيا و من كُردستان الشمالي والغربي في اكتوبر.^{٤٣٧}

^{٤٣٣} وفي رسالة الى وزارة الخارجية، قدم المفوض الاعلى البريطاني في القسطنطينية توصية تقول: "ان الاساس الكلي الشامل لا يتصرف تقوم به تجاه كُردستان، يجب ان يشمل كما ارى تأمين حدود معقولة لميزوبوتاميا. و حدود بهذه لا يمكن تأمينها كما اتصور في الوديان، بل يجب ايجادها في جبال كُردستان". وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، في مختلف داخل الوثيقة من الاميرال السير 'ا. كالثورب Calthorpe' الى الارل كورزون، ١٠ يوليه ١٩١٩، الصفحات ٧٤٣-٧٤٢، ١٢٢٧١/٤٤، ٤٩٨.

^{٤٣٤} من الاميرال السير 'ا. كالثورب' الى الارل كورزون، ١٠ يوليه ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، برقة رقم ١٤٢٧، ٢٤٤/١٠١٥٠٣٧٣٥٠٥، ص ٦٨؛ راجع كذلك: رسالة من السير هوهلر الى السير 'ج. تيللي' Tilley L. المصدر السابق نفسه، ١١٢٧٧٢، ٣٥٠/٤٤، ص ٢٩٤.

^{٤٣٥} مذكرة السيد ريان في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، ضمن وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة ب، الجزء الثاني، وثيقة ١٠٠، مختلف في الوثائق ١٦٣٦٨١/٩٩، ص ١٦٧. ويشير جلات بدربخان، في مذكراته الى ان الميجر ماك اندره، امر الفرقة الخامسة البريطانية في سوريا، والذي كان تحت امرته رقة واسعة من اراضي كُردستان الغربية، قد اصدر تصريحاً باللغة الكردية يطالب السكان الاكراد بالالتزام الهدوء والاستقرار في المنطقة. راجع ايضاً: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٧-٨٦.

^{٤٣٦} مذكرة ريان، ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، نفس المصدر السابق، الفقرات ٦، ٧، ٨، ص ١٦٧.

^{٤٣٧} احتلت بريطانيا ارميانيا و كُردستان الشمالية بعد الحرب. فالحكومة البريطانية تستطيع وبسهولة الحصول على وصاية ارميانيا، ولكنها ترفض لأن وصاية كذلك سيكلفها المال والرجال بدون مقابل. راجع: هلمرتشن، نفس المصدر، الصفحات ١٣٥-١٣٤.

وكان تشرشل، وزير الحرب، قد أعرب في يوليه عن خطورة سحب القوات البريطانية.^{٤٣٨}
ولهذا كانت وزارة الحرب تتضغط على الحكومة لايجاد حلول نهائية لمشاكل تركيا.^{٤٣٩} وهكذا
وقع تشرشل في ١٢ سبتمبر ١٩١٩، مع رئيس الوزراء فرید باشا، اتفاقاً سرياً مع حكومة
تركيا العثمانية يشترط ان تقبل تركيا بسيادة بريطانية على تلك البلاد. واستناداً الى ذلك
الاتفاق، توافق انكلترا علىبقاء القسطنطينية عاصمة لتركيا، على ان تسمح تركيا باستقلال
كردستان.^{٤٤٠} وكان رئيس الوزراء قد اعلن في ٣٠ مارس ١٩١٩، بأن العثمانيين يمكن ان
يخضعوا فقط للاذکلیز وليس لایة دولة اخرى.^{٤٤١} وكان رئيس الوزراء نفسه قد أعرب
للادميرال ويب^{٤٤٢} عن امله بعقد اتفاق ثانوي مع انكلترا.^{٤٤٣} ولكن الحكومة البريطانية رفضت
باستمرار وجود اتفاق سري كهذا.^{٤٤٤}

^{٤٣٨} راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٦.

^{٤٣٩} كان تشرشل يعتقد موقف الحلفاء: "فبعيداً عن إتخاذ اي قرار من هذا النوع، ترى الحلفاء وهم يعلونون عدم توافقهم، يقتلون بترك الامور تتنزلق. تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٨.

^{٤٤٠} يذكر هوارد هلمرتش، ماتكتبه بيريوني: "موت عزيزتنا في الشرق"، باريس، ١٩٢٠، الصفحات ١٥٣-١٥٥، راجع هوارد، المختارات، الصفحات ٢٤٢-٢٤١. وكان يجب ان تكون مفاوضات حول ذلك الاتفاق يقوم بها تشرشل وفريزر وتولان ممثلين عن بريطانيا، وعن تركيا السيد ضمود فرید بك. استناداً الى هلمرتش، "في الماضي كانت المصداقية بشكل عام على نتائج المعاهدة. والآن يبدو انه من غير المرغوب فيه ان يتقاوضون عليها او يوقعون عليها: هلمرتش، المختارات، ص ١٨١. وهو يذكر مصادر اخرى: اوراق بريستول، صندوق ٩، من بريستول الى وزير الخارجية، ١٢ ديسمبر ١٩١٩. راجع: كومنج، المختارات، ص ٢٩١؛ بيشون، المختارات، ص ٢٠٣؛ كذلك صحيفۃ اکلیر الفرنسية، في ١ فبراير ١٩٢٠، كانت قد نشرت نصوص الاتفاقية.

^{٤٤١} من ويب الى كورزون، ١٩ اغسطس ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٧٥٤، لقد تسبب الموقف الفرنسي تجاه الوفد التركي اثناء مؤتمر باريس، في تفاقم المشكلة بين فرنسا وتركيا. وحقيقة الامر، امرت فرنسا في نهاية يونيو ١٩١٩، الوفد التركي بمخادرة باريس اثناء انعقاد المؤتمرات، وعملت تلك الحادثة على ان يميل تجاه بريطانيا رئيس الوزراء. بهذا الصدد، راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٤٤٢} وكما يعتقد رئيس الوزراء، فإن الطريق الوحيد انه يمكن اختصار الموضوع والوصول الى اتفاق سري مع بريطانيا العظمى، ويب الى كورزون، ٨ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الرابعة، ٧٥٣.

^{٤٤٣} من كورزون الى "دو روبيك"، ٢٢ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الرابعة، الصفحات ٧٨١-٧٨٢؛ راجع: هلمرتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢؛ راجع كذلك: كومنج، المصدر السابق نفسه، ص ٩١.

ومهما كانت حقيقة ذلك الاتفاق، فقد لاحظت انكلترا انهياراً للموقف في كُردستان بسبب فيه القوميون الاتراك التابعون لمصطفى كمال والمسؤولون عنه،^{٤٤} ولم تكن حكومة القسطنطينية اية سلطة عليهم. وحول ذلك الموضوع قدم تشرشل في ديسمبر، مذكرة القيادة العامة الى الحكومة البريطانية، وتؤكد المذكرة على ضرورة:

(١) انشاء ارمينيا الكبرى، وتلحق بها قليلياً وتصبح جمهورية يريفان. (٢) انشاء كُردستان مستقل (...).^{٤٥} وكانت وزارة الحرب تهدف من ذلك الاتفاق على أمن واستقرار تلك المنطقة الشاسعة من آسيا الصغرى بواسطة الارمن والاكراد وبمساعدة من انكلترا^{٤٦} ولو ضئيلة. ولكن المشكلة التي بربرت امام اتخاذ القرار الناجز من الحكومة البريطانية بانشاء كُردستان مستقلة كانت قضية مادية. فبالنسبة للمسؤولين البريطانيين فإن تأييد استقلال كُردستان، يعني الحاجة الى مساعدات عسكرية ومالية لتلك الدولة الجديدة حتى يمكنها ان تقف في مواجهة التهديدات التركية، والارمنية وربما العربية في المستقبل. ولم تكن تريد انكلترا المشاركة في تلك المساعدات. وكان ذلك من اسباب قلق المسؤولين البريطانيين من عدم تقديمهم اية وعود للقيادة الاكراد.^{٤٧}

^{٤٤} استناداً الى بيشون، ارسل مصطفى كمال برقية الى لجائه في ادنة وسيس ومرسين وجبل برقة، يعلن فيها ان الاحتلال الفرنسي يتناقض شروط هدنة مودروس. وتسلىت فرق للمتمردين في قليليا وكردستان الغربية. راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

^{٤٥} راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٧.

^{٤٦} ومن جهة اخرى، كان اللورد كيدستون من وزارة الخارجية يعتقد: "ويخصوص الولايات الشرقية لا اعتقاد بوجود اية امكانية للوصاية الدولية او غيرها، او بتقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ كردية وارمنية وبدون اية قوة عسكرية. وان تكون قوية لدرجة ابعاد اي تأثير للاتراك ولجهة الاتحاد والتلاقي وكذلك لدرجة فرص اختراقها من قبل العناصر الداخلية المعارضة (...). وتفكير وزارة الحرب في ان تكون لها اليد الطولى على سكة حديد الاناضول حيث تعرف تركيا بوجود كفاية من الرجال للبقاء عليها (...). وسيكون من الضروري تسريح قواتنا (...). من كيدستون الى 'كرو' Crowe، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٩١.

^{٤٧} مذكرة ت. ب. هوهل، المفوضية العليا البريطانية، القسطنطينية، ٨ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٢٣١١، ١٦٢٧١٩، ٤٤/٣٠٥٠، الملف السيد عبدال قادر بضرورة قبول انكلترا استقلال كُردستان. وعند تسلم تلك المذكرة، ارسل كوروزن، البرقية التالية: "انا تؤيد تماماً (ولا) حكم ذاتي كردي، ثانياً: اتفاق كردي - ارمني. ولكن من اين تجد القوة لتأمين الشرط الاول؟ نفس المصدر، ص ٩٢٧.

وفي كل حال، ولنفس الهدف، فقد طلبت إنكلترا من الولايات المتحدة من جديد، وقبل انسحاقيها من أرمينيا وكُردستان الشمالي والغربي؛ ان تأخذ مكانها، او تبادر حتى بتمويل قواتها في تلك المناطق. وكانت وزارة الخارجية قد ايدت الاقتراح البريطاني، وتبيّنت ان ليس بمقدورها تمويل وجود القوات البريطانية، لأن توفير ميزانية كذلك تتطلب موافقة الكونجرسيس. وانه ومنذ معايدة فرساي، زادت قوة معارضة حكومة ولسن^{٤٤٨}، ولذلك لن يستطيع ولسن تلبية مطالب إنكلترا.

ولذلك كانت حكومة ولسن قد ارسلت لجنة تقصي الحقائق الى أرمينيا في الاول من اغسطس تحت قيادة الجنرال جيمس هاربورد^{٤٤٩}. وكانت مهمة اللجنة دراسة مشاكل استعادة ما هو اقتصادي وسياسي وآخرًا العسكري والتي سيواجهها البلد الذي سيقوم بالوصاية على أرمينيا. والتى الجنرال هاربورد، بالجنرال مصطفى كمال في سیواس.^{٤٥٠} وفيما يخص فرنسا، القى كليمانتسو خطاباً في ٢٥ اغسطس ١٩١٩، حيث يشكو من ان إنكلترا تمنع فرنسا من حماية الارمن في آسيا الصغرى. واعلن انه مستعد لارسال اثنى عشر الف جندي الى المنطقة. وسادت في خريف ذلك العام مظاهر عدم الثقة في العلاقات البريطانية - الفرنسية. واثناء اجتماع المجلس الاعلى للحلفاء^{٤٥١} في بدايات سبتمبر في باريس، قدم لويد جورج مذكرة من اجل حل خلافاتهم في آسيا الصغرى. وفي التاسع من سبتمبر، ورداً على اقتراح لويد جورج، نفى كليمانتسو اقراره بترك الموصل وفلسطين في ديسمبر ١٩١٨ بدون مقابل من لدن إنكلترا.^{٤٥٢}

واثناء عطلة لويد جورج في "دوفيل" بفرنسا اعد مستشاروه في ١١ سبتمبر ملحاً للمذكرة تؤكد على شروط بريطانيا لـ"إيجاد حل عام فرنسي" - بريطاني لمشكلة فلسطين وسوريا وقلقلياً في كُردستان الشمالية، والموصى^{٤٥٣}. وتم التوقيع بهذا الخصوص على اتفاق في ١٥

^{٤٤٨} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣.

^{٤٤٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٣٣-١٣٢؛ راجع ايضاً: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٨.

^{٤٥٠} المجلس الاعلى، اسم يطلق على المؤتمرات بين الحلفاء والذي يجمع دورياً ممثلي الدول الاربع الكبرى: الولايات المتحدة، إنكلترا، فرنسا، ايطاليا.

^{٤٥١} من كليمانتسو الى لويد جورج، في ٩ سبتمبر ١٩١٩، *وثائق السياسة البريطانية الخارجية*، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، ص ٥٧١؛ راجع كذلك: تحليلنا اعلاه.

^{٤٥٢} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٨٣-١٨٤.

سبتمبر بين الحكومتين.^{٤٣} المادة الأولى بالانسحاب البريطاني من قلقيلية وكُردستان الغربي وسوريا. وتعنى المادة السادسة بمناطق الاحتلال البريطاني في ميزوبوتاميا بما فيها الموصل، ومُوضحة أن ذلك الاحتلال سيكون وفقاً للاتفاق المعقود بين لويد جورج وكليمانتسو في ديسمبر ١٩١٨. وتهتم المادة الحادية عشرة بحماية الحكومة الفرنسية للشعب الارمني، في حين تقرر انسحاب الجيش البريطاني في أول من نوفمبر.^{٤٤}

واستناداً لذلك الاتفاق، فإن كُردستان الغربية والمنطقة العربية في سوريا (دمشق، حمص، حماه، حلب) ستبقى خارج الاحتلال البريطاني أو الفرنسي. ووفقاً للمادة الثانية من هذا الاتفاق، يجب أن يكون الامير فيصل على علم بذوايا تلك الدول.

والاكراد انفسهم، لم يكونوا على علم بذلك الاتفاق. وبهذه الطريقة، وبدون استعداد مُسبق يسمح لهم بإنشاء جيش وطني، ستظل كُردستان الغربية أمام التهديد بامكانية قيام القوميين الاتراك باحتلال سريع. فهم أكثر تنظيماً. ويهتمم اتفاق سبتمبر على الاكثر بالمناطق التي تحتلها بريطانيا وفرنسا. ومع انه لم يكن في الاتفاق ذكر للتوصيات، الا انه كان يعني ضمناً اعترافاً متبادلاً بالاراضي تحت الوصاية في ميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين. ولم يبق سوى ترسيم حدود كل المنطقة. ووافقت الولايات المتحدة على ذلك الاتفاق. على اي حال، فإن القوات الفرنسية، وبدلاً من ان تذهب الى القوقاز عبر البحر الاسود، دخلت سوريا، واتخذت لها موقعاً في قلقيلية وفي المنطقة الحدودية لكردستان مع سوريا الواقعة في المنطقة الفرنسية استناداً الى اتفاقية سايكس - بيكي.^{٤٥}

وخلالاً لانكلترا التي اقامت علاقات طيبة جداً مع الحكومة التركية في القسطنطينية، بدأت فرنسا ومنذ نوفمبر ١٩١٩ مفاوضات مع الحركة القومية التركية التابعة لمصطفى كمال. وكان هدف فرنسا السعي الى تسوية مع مصطفى كمال حول سوريا وقلقيلية، حتى تستطيع تأمين شمال المنطقة التي تحتلها القوات الفرنسية وكانت بين ايدي الفحائل المسلحة التركية. والتقي

^{٤٣} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، صفحات: ٥٠٨، ٥٦٩، ٥٧٤،
الاتصالات السورية في ٢٥ - ٢٩ أغسطس ١٩١٩، مذكرة بخصوص ارسال قوات فرنسية الى ارميانيا،
٢٩
أغسطس ١٩١٩، وزارة الخارجية ٦٠٨/٧٨/٦٠٨-١-٣٤٢/١٨٤٧٣، راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه،
ص ١٢٢؛ راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٠.

^{٤٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، المصدر السابق نفسه.

^{٤٥} اوراق حكومية، الحكومة ١٢/٢٢، و. س، ٦٢٢، ١٨، سبتمبر ١٩١٩، من تيللي الى تشرشل، ١٧ سبتمبر
١٩١٩، ف. اد. ٦، ٥٢٤/٤٠٦، التايمز، لندن، ٢٠ سبتمبر ١٩١٩.

جورج بيكيو، مصطفى كمال في سيواس،^{٤٠٦} وترك الانطباع بأنه يتقبل وصاية اقتصادية لفرنسا وسيادة لها في تركيا، شريطة أن تخلي عن القسطنطينية وسميرني وكردستان وارمينيا لتركيا، حفاظاً على سلامة ووحدة راضيها. ولم تتوصل المفاوضات بين بيكيو وكمال إلى أي اتفاق بسبب مطالبة كمال بالحقائقية بتركيا.^{٤٠٧}

واخيراً، كانت زيارة الرئيس بوانكاريه في ١٠ نوفمبر للندن، سبباً في استئناف المفاوضات الثانية الفرنسية - البريطانية حول الشرق الأدنى بين بيشون وكورزون،^{٤٠٨} ولكنها لم تؤدِّ في كل حال إلى آية نتيجة تذكر.

٢. اتفاقية كورزون - برتوليه، ديسمبر ١٩١٩، ومؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠:

لقد أدى رفض الكونجرس الأمريكي التوقيع على (معاهدة فرساي)، إلى التقارب بين إنكلترا وفرنسا من جديد، منذ بدايات ديسمبر. وبهذا الخصوص، سافر كليمانتسو إلى لندن في ١١ ديسمبر ليناقش مع لويد جورج، نتائج ذلك الرفض على المشهد السياسي الأوروبي. علماً أن ابعاد أمريكا عن الخوض في الشؤون الأوروبية أجر كليمانتسو ولويد جورج على التعامل الثنائياً على تلك الشؤون إضافة إلى مشكلة تركيا.^{٤٠٩}

وتتنص المذكرة التي قدمها برتوليه إلى كورزون وكتبها بيراجييه حول مطالب فرنسا بخصوص النفط، والتي قدّمها، تنص على: "فيما يخص فرنسا، فإن التنازل عن الموصل تم تعويضه وبشكل اساسي (...)" حيث المساواة التامة الصارمة في استغلال نفط ميزوبوتاميا وكُردستان".^{٤١٠}

^{٤٠٦} من بريستول إلى وزير الخارجية، ١٠ ديسمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية، تركيا: ٨٦٧، صفر صفر/١٠٢٨، يذكرها هلمريتش، الملحوظة ١٨، ص ١٨٣. راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٣. راجع ويليام

يال، الشرق الأدنى، تاريخ حديث، ميشيغان، آن أربر، ١٩٥٨، ص ٢٨١.

^{٤٠٧} من روبيك إلى كورزون، ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، الصفحات ٧٨٨-٧٨٧: راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٣-١٨٤.

^{٤٠٨} من بلفور إلى كورزون، ١٨ أغسطس ١٩١٩، وزارة الخارجية، الحكومة، ١١-٢٨٥/٦٦١، رقم ١٧٩٩٢/١١-١، راجع رد الحكومة، ١٩ - ٢٠ أغسطس ١٩١٩، أوراق حكومية، الحكومة، ١٢/١٢، و. س ٦١٨/٦١٧. مذكرة كورزون ١٢

نوفمبر ١٩١٩، وثائق وزارة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، الصفحات ٨٨٠-٨٧٩.

^{٤٠٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٦.

^{٤١٠} راجع الملاحظة (٤٨) أعلاه. مذكرة بيرتوليه، والملاحظة البريطانية في ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، رقم ٥٨٣. وكتب بيراجييه، مدير الشؤون النفطية المذكورة حول النفط. وقد كليمانتسو نسخة منها إلى لويد جورج، وقدم بيرتوليه نسخة أخرى منها إلى كورزون.

ورغم الضغط على لويد جورج، الذي مارسه كل من والتر لونج، اول وزير للبحرية، و‘وستون تشرشل’، وزير الحرب وقائد الاركان، والسير ‘هامر جرينوود’ وزير الشؤون النفطية، منذ نوفمبر لكي يعيد النظر في قراره بخصوص اتفاق لونج – بيرانجي، حيث تم التوصل الى تسوية مع فرنسا حول النفط، ومنذ نوفمبر.. لم يقبل رئيس الوزراء بمنع فرنسا اكثر من ٢٥٪ من نفط ميزوبوتاميا وكُردستان.^{٤٦١} ورفضت الحكومة البريطانيةطلب الفرنسي.

وفي أثناء المحادثات بين كورزون وبرتولي، وبين كادمان وبيرانجي، قد وافق برتوبيه وكذلك بيرانجي وبشكل شخصي على نسبة الخمس والعشرين بالمائة في شركة النفط التركية، أساساً لاتفاق نهائي بهذا الخصوص، الا ان كليمونسو واصل مطالبته بنسبة الخمسين بالمائة كطريق الابتزاز للحصول على أعلى نسبة تنازلات من انكلترا.^{٤٦٢}

وفي كل حال، فقد غادر ‘السير هامر جرينوود’ الوزير البريطاني المسؤول عن الشؤون النفطية، غادر الى باريس للتفاوض من اجل عقد اتفاقية نفطية جديدة مع بيرانجي. وفي ٢١ ديسمبر تم اعداد مشروع الاتفاقية الجديدة. والفرق بينها وبين اتفاقية لونج – بيرانجي، هو ان الاتفاقية الجديدة تتضمن على وجوب انشاء انبوبين للنفط، ومد خطين للسكك الحديدية بين ميزوبوتاميا والبحر الابيض المتوسط.^{٤٦٣}

ويعد اتفاق جرينوود – بيرانجي، انتصاراً دبلوماسياً لانكلترا. فقد سحبت فرنسا مطالبتها بنسبة الخمسين بالمائة من نفط ميزوبوتاميا وكُردستان، واكتفت بحصة الخمس والعشرين بالمائة في شركة النفط التركية، شريطة ان تقوم شركة ‘شل’ بتمثيل المصالح

^{٤٦١} حول امدادات النفط، مذكرة الى الحكومة يقدمها اول وزير للبحرية في ٢٤ نوفمبر ١٩١٩، مع رسالة توضيحية من كورزون ولويد جورج من وزارة الخارجية رقم ٥٩٠٢/٦٨٢، ١٤٩٣٨١، اجراءات الاجتماع الذي تم في وزارة الحرب في ٢٩ اكتوبر ١٩١٩، لمناقشة الترتيبات الاولية للاعتراف بعد خط انبوب للنفط عبر الصحراء العربية، وزارة الخارجية، ٣٧١ رقم ٢٤٢٢١/٣٧١، مذكرة رسمية من كورزون في ٢١ ديسمبر ١٩١٩ لوزارة الخارجية رقم ٤٢٠٩/٣٧١، رقم ١٥٣٣٩٣، سجلات الحكومة، الحكومة ٩٣/٢٤، اوراق الحكومة ١٢٠؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٥١/١٥٠؛ راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢١١.

^{٤٦٢} الاجتماع الثالث بين كورزون وبرتولي، ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وحادث كادمان بيرانجي، ١٨ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، ص ٥٩٧، ١١١٣.

^{٤٦٣} وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، الارقام ١٦٦٢٠٢، ١٦٦٢٩٥، وزارة الخارجية، ٤٢٤١/٣٧١، رقم ١٦٤٦٦٧، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ١٧٤٥؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٥١.

الفرنسية.^{٤٦٤} وانشغل "كليمونسو" ولويد جورج^٤، بالقضايا الاوربية، وكلّا بالتناوب ببرتوليه مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، وكورزون^{٤٦٥}، بدراسة مختلف القضايا المتعلقة بالمشاكل مع تركيا واعداد مشروع الدراسة وتقديمها الى كل من رئيسي وزراء البلدين.^{٤٦٦} وفي أثناء المفاوضات الفرنسية - البريطانية التي استمرت أربعة ايام، تمت مناقشة قضية النفط وقضية الموصل، الى جانب قضية القسطنطينية وسوريا وكُردستان الشمالية والغربية.

ووجد كورزون وبرتوليه ومساعدهما انفسهم في مؤتمر فرنسي - بريطاني جديد في لندن في ٢٢ ديسمبر. ولكن في هذه المرة تمت دراسة القضيتين حول تقسيم الارضي والنفط معاً في نفس الوقت. وبدأت المفاوضات الفرنسية - البريطانية بعد انسحاب الجيش البريطاني، وقيام الجيش الفرنسي في ذات الوقت باحتلال الاراضي الكردية التي كانت قد طالبت بها منذ اتفاقية سايكس - بيکو. واصر برتوبيه تماماً في مذكرة حول كُردستان على الحال تلك المنطقة بسوريا الفرنسية. وأكد برتوبيه في مذكرة على ان: "وظل اتفاقية سايكس - بيکو الحقائق الكانتونات الجتوية للاكراد بمنطقة النفوذ الانكليزي. وجاء كغير من الاراضي الاخرى اضافة الى الموصل وديارييكر لدى الجانب الفرنسي، حتى حلول ذلك الوقت الذي تم فيه ابرام اتفاق اخر جازم حول تقسيم آخر. وواصلت تلك الاتفاقية ربط الدول الكبرى الموقعة احدهما بالآخر وتقسيم الاراضي الكردية فيما بينها".^{٤٦٧}

ويعتقد برتوبيه انه لا يمكن حل قضية تنظيم كُردستان الا بعد ترسيم حدود ارمينيا وولاية الموصل.^{٤٦٨} وأكد كورزون مطمئناً برتوبيه في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ ان انكلترا لا تتوى

^{٤٦٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٤٠٤. سجلات الحكومة: ٩٥/٢٤؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، نفس المصدر، ص ١٥٢.

^{٤٦٥} استناداً الى بول كامبون، سفير فرنسا في لندن، فإن برتوبيه كان يتصرف كوزير خارجية فرنسا في غياب بيشون، الذي كان مريضاً في باريس، كامبون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٦٤، ٣٦٧.

^{٤٦٦} أصبح كورزون وزيراً في وزارة الخارجية في ٢٤ اكتوبر ١٩١٩، بعد ان ترك بلفور وزارة الخارجية؛ راجع: "رونالدشيه Ronaldshay"، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٢٠٥.

^{٤٦٧} نص القرارات التي تم اتخاذها بين كليمونسو ولويد جورج، ١١-١٣ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الثانية، ص ٧٨٤؛ راجع: هلمريتش، نفس المصدر، ص ١٨٥.

^{٤٦٨} المذكرة الفرنسية حول كُردستان، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ٦٦١٢٣/٢٠٥٠، رقم ٦٢٤، ص ٩٧٠. وتم ارسال تلك المذكرة الى كورزون عن طريق برتوبيه، في ٢٢ ديسمبر ١٩١٩.

^{٤٦٩} المصدر السابق نفسه.

ان تأخذ الوصاية على كل منطقة كُردية فيما عدا كُردستان الجنوبية. بل واكثر من ذلك، فان انكلترا لا تحب فكرة تقسيم كُردستان بين فرنسا وانكلترا. ونتيجة لمناقشاتها بدوره كورزون اقتراحاً لتسوية قضية مصير كُردستان كما يأكلي:

١. لا يمكن ولا يرغب بوجود وصاية بريطانية او فرنسية، او فرانكو-بريطانية على تلك المنطقة من كُردستان، ولا يمكن قبولها خارج كُردستان الجنوبية.
٢. لا ينبغي ان تواصل تركيا ممارسة سيادتها على كُردستان.
٣. لاما كان الاكراد قد وقعوا اتفاقيات مع الاشوريين والارمن، لا يجب ربط حل قضية كُردستان بالحل النهائي لقضية دولة ارمينيا.
٤. يجب ترك الاقرارات ليقرروا بأنفسهم، فيما اذا كانوا يريدون دولة واحدة موحدة، او عدة دول فيدرالية من القبائل والاثنيات.
٥. وإذا أمكن تأمين الاقرارات ضد اي عدوان تركي. ويكون من الأفضل عدم تعين مستشارين فرنسيين او بريطانيين لمساعدة الدولة الكُردية.
٦. ستكون هناك عواقب وخيمة ان حاولت فرنسا او انكلترا خلق مشاكل حدودية مشابهة لتلك التي جابها البريطانيون في الهند.^{٤٧٠}

و قبل برتوبيه اقتراح كورزون في نفس اليوم.^{٤٧١} وقد ساهم الطلب الجديد الكُردي - الارمني المشترك المقدم للحلفاء، في العشرين من نوفمبر ١٩١٩ الذي كان نتيجة لاتفاق شريف باشا - بوغوص نوبار باشا في نفس الشهر.^{٤٧٢} وقد ساهم ذلك الطلب باختتام اتفاق كورزون - برتوبيه.^{٤٧٣}

^{٤٧٠} كورزون - برتوبيه، الاجتماع الثالث، ٢٣ ديسمبر، ١٩١٩، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية**، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، ٤٤/١٥٦٧١/١٦٦٤١٥، رقم ٦٢٣، الصفحتان ٩٦٦-٩٦٧؛ راجع ايضاً: **المذكرة الفرنسية حول كُردستان**، نفس المصدر، رقم ٦٢٤، الصفحتان ٩٦٩-٩٧٠. من كورزون الى ويلسون، ٢٢ نوفمبر ١٩١٩، وويلسون الى كورزون، ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية، ٦٠٨/٩٥-٩٥/٦٠٨، ١-٣٦٥/١١-٩٩٦.

^{٤٧١} هلمريتش، المختارات، ص ٥٤٠.

^{٤٧٢} نشرت المجلة التركية (بیام صباح)، التي تصدر في القسطنطينية، اتفاقية شريف نوبار، في ١٠ مارس ١٩٢٠.

^{٤٧٣} **المذكرة الكُردية** [الارمنية المشتركة] في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩، كانت تطالب باستقلال ارمينيا و كُردستان تحت وصاية نفس الدولة من جهة، وتترك ترسيم الحدود المشتركة للدولتين لقرارات مؤتمر السلام من جهة أخرى، من "الاول كورزون" الى "الاميرال السيرج، دوروبيك"، ١٠ ديسمبر ١٩١٩، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية**، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، رقم ١٨٦٢ (١٥٧١٤١/٢٠٥٠-١٤٤)، رقم ٦٢١، ص ٩٢٨؛ راجع:

وكان من الضروري في واقع الامر، وكما يرى الحلفاء ان يتتحقق الشعبان حول مصيرهما، وحسن جواههما، ليكون ذلك عاملًا يساهم بلا شك في استقرار آسيا الصغرى دون اي تدخل من الحلفاء^{٤٧٤}. وقبل ذلك، قدم شريف باشا مذكرة للمجلس الاعلى في باريس في اكتوبر، وارسلت نسخة منها الى وزارة الخارجية، وطالبت انكلترا ان تتحمل مسؤولية الوصاية على كردستان^{٤٧٥}.

ووجب ترسيم الحدود الجنوبية لدولة كردستان بعد ترسيم حدود الموصل، مما دفع باذكلترا وفرنسا الى التفاوض من جديد حول الموصل والنفط. وتم تقديم اتفاق جريندوود - بيرنجيه من جديد، في ٢٢ ديسمبر للمؤتمر الفرنسي - البريطاني. وافق كورزون وبرتوليه على هذا الاتفاق في ٢٣ ديسمبر اساساً لتسوية حول النفط بين فرنسا وانكلترا.

ورغم ان تلك الاتفاقية تشبه كثيراً اتفاقية لونج - بيرنجيه، في ابريل ١٩١٩، فقد وافق عليها لويد جورج لأنها كما يقول، قد وضحت تماماً قضية الاراضي منذ ابريل. واستؤدي تلك الاتفاقية بذلك الى تسوية لقضية الحدود بين سوريا وميزوبوتاميا في منطقة الموصل من جهة وبين دولة كردية وسوريا وميزوبوتاميا من جهة اخرى^{٤٧٦}، ولكن في هذه المرة، كان كليمانت هو الرافض للتوقيع على تلك الاتفاقية الجديدة الفرنسية - البريطانية. واحيرًا، تم ترك القضية الى حين انعقاد مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠. وفي ذلك الوقت، لم يعد كليمانت في السلطة بعد فشله في الانتخابات الرئاسية امام يوانكاريه في ١٧ يناير ١٩٢٠.

^{٤٧٤} ريتشارد هوف نيسيان R. Hovannisian، جمهورية ارمينيا، من فرساي الى لندن (١٩١٩-١٩٢٠)، مطبوع جامعة كاليفورنيا، برקלי، ١٩٨٢، الجزء الثاني، ص ٤٤٤.

^{٤٧٥} لقد أكد الامiral السير ج. دورويك في رسالة أرسلها في ٩ ديسمبر ١٩١٩ الى كورزون على الحقيقة القائلة بأنه اذا ظهر ان الاكراد يستطعون الاتفاق مع الارمن، فستكون لذلك أهمية كبيرة، وإذا كان اتفاقاً قوياً فستكون قيمته في امكانية التغلب على صعوبات كثيرة. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ٢٢١١ / ١٦٢٧١٩ (١٤٤/٢٠٥٠)، رقم ٦٢٠، ص ٩٢٥. راجع رسالة روبيك الى كورزون، في ١١ ديسمبر ١٩١٩، المصدر السابق نفسه، برقية رقم ٢١٢٥، ص ٩٢٨. من ممثلي كردستان وارمينيا الى كليمانت، ٢٠ نوفمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية، ا. س. ن. ب. ٥١٣٣٠١٨٥، وذكر ذلك هلمريتش، المختارات، ملحوظة رقم ٢٠، ص ٢٠٥. راجع تايمز، لندن من ١١-١٨ نوفمبر ١٩١٩.

^{٤٧٦} من السير اي. كرو، باريس الى ابريل كورزون، ١٢ اكتوبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١٩٣٩ / ١٤١٤١٧ (١٤٤/٢٠٥٠)، رقم ٥٤٥، ص ٨١٢.

^{٤٧٧} كورزون - بيرتوليه، الاجتماع الرابع، في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، ص ٦٠٢.

وأعيدت من جديد مناقشة تسوية قضية شروط السلام مع تركيا في المجلس الأعلى للحلفاء في بداية يناير في باريس، ولكن لم يتم اتخاذ اي قرار مهم في اثناء تلك الجلسة بخصوص كردستان. وفي واقع الامر، جاء فشل كلينمنصو في انتخابات الرئاسة في ١٧ يناير، جاء ليؤخر المفاوضات حول تركيا. ولم يعد كلينمنصو رئيساً لمؤتمر السلام في ٢١ يناير، وهو تاريخ النهاية الرسمية في باريس. وكان المؤتمر قد انتهى بعد التصديق على معايدة فرساي في برلمانات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وتزداد الحلفاء على عقد جلسة في لندن، في فبراير من أجل التوصل إلى ايجاد تسوية لقضية السلام مع تركيا.

وتم عقد مؤتمر لندن في ظروف مغايرة. ومنذ بدأ مناقشات الكونجرس، ورفض مجلس الشيوخ التوقيع على معايدة فرساي، فقدت الولايات المتحدة دورها السائد في المجلس الأعلى للحلفاء، ولم تعد تشارك غالباً إلا على مستوى السفراء، أو حتى غير ممثل دائم. بالإضافة لذلك وبعد مرور عام ونصف على الهدنة مع تركيا، لم تعد الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول المتحالفه هي نفسها لا في داخل بلدانها ولا في آسيا الصغرى. وفي كل الاحوال، فقد بدأت حكومة القدسية، المتحدثة باسم الحلفاء، تضعف كثيراً أمام تقدم الحركة القومية التركية لمصطفى كمال وتتأثرها المتزايدة على الاوضاع. وفيما يخص كردستان فقد أحمدت القوات البريطانية للتو تمرداً كردياً في كردستان الجنوبية في حين ظل الشيخ محمود رهن الاعتقال، وتدير الحركة التركية كردستان الشمالية. وهاجم القوميون الاتراك في يناير القوات الفرنسية في كردستان الغربية وفي قلقيليا. بالإضافة لذلك، واصل القادة الاتراك تقديم مطالباتهم للحلفاء، معرّبين عن قلقهم لقيام بريطانيا بترك كردستان للفرنسيين والاتراك.

وبهذا الخصوص، التقى السيد عبد القادر، رئيس مجلس الشيوخ العثماني، ورئيس لجنة نهوض كردستان؛ بالمفوض السامي البريطاني في القدسية في ٨ ديسمبر و ٢١ فبراير، وشرح له كيف ان الاتراك يريدون حماية انكلترا وحدها فقط، وكونه قائداً كردياً يمكنه العمل على دمج كردستان، في ذلك المشروع المسمى كردستان مستقلة تؤيدها انكلترا، ستكون كما يرى السيد عبد القادر قوة كبيرة ضد تقدم البلاشفة والقوميين الاتراك باتجاه الجنوب. وأكد عبد القادر مرة اخرى انه لا يريد تقسيم كردستان الى دويلات صغيرة خاضعة لعدة وصايات. وإذا لم تقبل انكلترا بحماية عملية الاستقلال فإنه يفضل ان تبقى

كُردستان غير مقسمة خاضعة لسيادة تركيا العثمانية بضمانة انكلترا.^{٤٧٧} وبالمثل، فقد أكد رايán، المفوض السامي البريطاني في مذكرة إلى وزارة الخارجية، على أن شريف باشا، كان بدوره معارضًا لتقسيم كُردستان واقتراح البقاء عليها بدون تقسيم وفي شكل ذاتيه معينة حتى ولو كان ذلك في ظل سيادة تركيا العثمانية.^{٤٧٨}

ولكن البدرخانيين كما يعتقد رايán لا يثقون بتركيا، ولا يبدو أنهم يستطيعون التعايش مع كُردستان مقسمة حتى في حالة استقلال كُردستان الشمالية والغربية.^{٤٧٩} وبدلًا من انفصال حاسم لكُردستان عن تركيا، قدم رايán اقتراحاً في ختام مذكرة حول تبني الحكومة البريطانية سياسة جديدة في تركيا ترتكز على البقاء على تركيا كبيرة تحت سيطرة إنجلو – فرنسية، ويتمتع الأكراد في ظلها باستقلال ذاتي إقليمي.^{٤٨٠}

ومن المحتمل أن وجهات نظر عبدالقادر وشريف باشا قد تأثرت بحقيقة أن السلطان قد أعلن قبوله مؤخرًا بِكُردستان مستقلة شريطة أن يحفظ الأكراد بعض الروابط السياسية والاقتصادية والمالية مع تركيا. وبعد عقد المؤتمر العسكري بأمر السلطان في القصر في ٤ يناير، أكد الأمير عبد الرحيم افتدي أن السلطان يفضل فكرة إنشاء دولة مستقلة كهذه في كُردستان لتكون ممراً بين بلدان ماوراء القوقاز المسلمة وأيران، بدلاً من دولة مسيحية لرمته.^{٤٨١}

واجتمع مؤتمر لندن من ١٢ فبراير إلى ١٠ أبريل ١٩٢٠^{٤٨٢} وكانت القضية الرئيسية التي تجب أن تناقش في المجلس الأعلى، هي عقد معاهدة سلام مع تركيا. وكان الرئيس الجديد للمجلس الأعلى السيد ألكسندر ميللوران، وزير الخارجية يمثل فرنسا في المؤتمر. وكان يتغيب أثناء المؤتمر عدة مرات ليعود إلى فرنسا بسبب اضراب العمال ضد سياسة الحكومة

^{٤٧٧} مذكرة السيد رايán، في ٢٤ فبراير ١٩٢٠، **وثائق الشؤون الخارجية البريطانية**، الجزء الثالث، السلسلة ب، الجزء الثاني، أي E ٤٤/١١/١٧٧٦، الوثائق، ١٦٠، الصفحات ٢٨٢–٢٨١.

^{٤٧٨} المصدر السابق نفسه.

^{٤٧٩} المصدر السابق.

^{٤٨٠} المصدر السابق.

^{٤٨١} المؤتمر العسكري في القصر في ٤ يناير ١٩٢٠، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية**، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، ص ١١٤، (٥٢١/١٧٧٦٢٢)، مُلف رقم ٦٦٨، ص ١٠٦٦، وحضر الاجتماع الأمير عبد الرحيم الذي كان يمثل السلطان، وضمد اسماعيل باشا، رئيس الأركان، وجواود باشا، وبكر سامي بك من لجنة الدفاع الوطني، وكارا واصف بك، مندوبًا عن القوميات، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦٥.

^{٤٨٢} حول مؤتمر لندن، راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٤–١١٠٢؛ راجع كامبون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٧٥/٣٨٠؛ راجع أيضًا: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٤٢/٢٦١؛ راجع ثيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٠، ٢٤٠.

الجديدة. وبهذا، كان برتوليه مذوب فرنسا في واقع الامر. في حين مثل الولايات المتحدة احد المراقبين. اما ايطاليا فكان يمثلها نيتى Nitti رئيس الوزراء.

وظهرت من جديد^{٤٨٣} على مائدة المفاوضات قضية كردستان. قضية الموصل لم تنته، مادامت الحكومتان لم توقيعا على اتفاق جريندورف - بيرانجيه. وكان موقف حكومة ميللوران جنرياً تجاه الموصل وتجاه نفط كردستان و Mizroubiatamiya. وطالب بيرولليه في مداخلته بالحاق ولاية الموصل الى منطقة التفود الفرنسية وفقاً لقرارات سايكس - بيكو. وان تقوم فرنسا بدلأ من انكلترا بالمفاوضات حول الحل النهائي لترسيم حدود تلك المنطقة مع الامير فيصل.^{٤٨٤} واوضح بيرولليه للويد جورج أن اقتراح فرنسا حول المنطقة العربية في سوريا، حيث ثوّقش مع الامير فيصل، كان افضل من الاقتراح الذي قدمه الوفد الامريكي حول الوصاية الاولى (A)، بعد مؤتمر باريس.^{٤٨٥} وكان هدف فرنسا هو استخدام القضية السورية من جديد للحصول على ٥٠٪ بدلاً من ٢٥٪ المذكورة في اتفاقية جريندورف - بيرانجيه.^{٤٨٦}

وأجاب لويد جورج أن مشكلة حدود الموصل سوف يتم حلها بين عرب سوريا وانكلترا، وبينفس الطريقة التي يجب اتباعها لقرار ترسيم حدود دمشق وحمص وحماء مع عرب سوريا. الى جانب ان احتلال القوات البريطانية لميزروبيوتاميما والموصول وفلسطين وسوريا وتركيا، الذي كلف بريطانيا ٧٥٠ جنيهاً استرلينياً، قد ساعد الحلفاء على مناقشة مصير تلك المناطق. وحول مناقشة اتفاق لويد جورج - كليمانتسو من جديد، والذي كان قد تم في ديسمبر ١٩١٨ حول الموصل، صرخ لويد جورج أن التنازل الخاص الذي قدمه كليمانتسو لانكلترا في الموصل وفلسطين يساوي الخسائر التي تكبّتها القوات البريطانية في اوروبا دفاعاً عن فرنسا في فلسطين وسوريا.^{٤٨٧} وفي تلك المرحلة، طالبت فرنسا بموقف خاص فيما يتعلق باستثماراتها في آسيا الصغرى. ولكن كل ذلك لا يقارن بالمباغ التي اتفقتها انكلترا لاحتلالها تركيا. وهذه

^{٤٨٣} ملاحظات الوزير البريطاني في مؤتمر الحلفاء، تم انعقاده في ١٠ داونينغ ستريت، لندن ١٥.٥.١٩٢٠، في الخميس، ١٧ فبراير ١٩٢٠، في الساعة الثالثة والنصف مساءً، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٤٣.

^{٤٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٤٨٥} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١١٥.

^{٤٨٦} راجع ايضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٥.

^{٤٨٧} ملاحظات الوزير البريطاني على مؤتمر الحلفاء، انعقد في ١٠ داونينغ ستريت، لندن، جنوب غرب، ١٧ فبراير ١٩٢٠، في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، الصفحات ١٠٦-١٠٤.

الاسباب مجتمعة واستناداً الى لويد جورج وافق كليمتصو على الحق الموصى بمنطقة التفود البريطاني.^{٤٨٨} وأكد لويد جورج ان انكلترا لم تكن تتوي بالضرورة احتلال كُردستان الجنوبية ان لم يكن ذلك فقط لحماية مصالحها النفطية.^{٤٨٩} وأجاب برتوبيه بأن كليمتصو لم يكن لديه كامل الحق بالموافقة على اعطاء كل تلك الاراضي لانكلترا. على اي حال، واستناداً دائماً الى برتوبيه، حصلت فرنسا على اولوية حق التنازل عن الموصى. وهي تنازلات ذات قيمة لاشك، وكليمتصو لم يترك سوى الاراضي. في حين ان مصالح فرنسا تتركز في النفط. واعتقد برتوبيه بضرورة عقد اتفاقية بين البلدين حول نفط الموصى.^{٤٩٠}

وفي ديسمبر، رغم ان لويد جورج قد اعرب عن ارتياحه لحصة ٢٥٪ المخصصة لفرنسا، لم يصادق على اتفاقية جرينتوود - بيرانجييه، لانها قد تمت من قبل الشركات وليس باسم الحكومتين كما اراد لويد جورج ان يكون عليه الامر من البداية.^{٤٩١} ومنذ ان أكد المؤتمر الوزاري للحكومة البريطانية في ٢٣ يناير على موقف لويد جورج من قضية النفط، ظهر ان هذا يعني ان تهتم الحكومة بقضية التنازلات. وكان يمكن ان يوافق لويد جورج على ان يبدأ جرينتوود مفاوضات جديدة مع برتوبيه.^{٤٩٢} ولكن برتوبيه لا يستطيع اتخاذ قرار نهائي في غياب ميللان الذي كان قد غادر الى باريس. ولذلك تم تأجيل النظر في قضية الموصى والنفط من جديد.

ويبقى حل قضية كُردستان الغربية يشكل في نظر لويد جورج صعوبة دائمة. وبالنسبة اليه، كانت فرنسا تطالب قبلًا بوصاية على قلقيليا، ولكن في هذا المؤتمر وبعيدًا عن حصرية اقتصاد قلقيليا، لم تعد تطالب بوصاية على تلك المنطقة. وتغير موقف فرنسا بشكل خاص، بعد لقاء

^{٤٨٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٥-١٠٦.

^{٤٨٩} المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦.

^{٤٩٠} المصدر السابق نفسه.

^{٤٩١} بالنسبة لاتفاقية نفط الموصى، والمقدمة من الحكومة الفرنسية، يتعدد لويد جورج في قبول امثالها بسبب الحقوق العائدة للشركات. علماً ان ادارة ميزوبوتانيا ستتكلف مبالغ طائلة. ومهمما كانت الفوائد التي يمكن الحصول عليها، فإنها ستذهب الى تكاليف تلك الادارة. ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر الحلفاء في لندن، ١٧ فبراير ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٠٨.

^{٤٩٢} مؤتمر الوزراء، ٢٢ يناير ١٩٢٠، اوراق حكومية، الحكومة ٢٣/١٠، المؤتمر C٢٠/٤/٢٠، مذكورة لدى هلمريتش، المختارات، ملحظة ٢٩، ص ٢٧٤. مذكرة كورزون في ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء ١٣، ص ٢٥٧؛ المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٨٥.

جورج بيكو و مصطفى كمال في ديسمبر ١٩١٩، وبعد هجمات القوميين الاتراك ضد الفرنسيين والارمن في قلقيلا ١٩٢٠. وان وصاية تركيا على قلقيلا كانت تكلفتها الكثير لو تمت. وان ترك قلقيلا لتركيا، سوف يوصل حدود كردستان بحدود تركيا. وكانت انكلترا قد اثارت قضية امن دولة كردستان حيث كانت تفك في تأييد تلك الدولة. ونتيجة لذلك، فان القضية بالنسبة للويد جورج كانت ضرورة معرفة ما اذا كانت كردستان ستلتحق بتركيا، او ان تستقل تماماً، اعتبارا للظروف الجديدة.^{٤٩٣}

ونتيجة لاقتراح لويد جورج، تم انشاء لجنة لوضع مشروع معاهدة السلام مع تركيا. وتم ذكر حلف عصبة الامم في مقدمة المشروع، بعد الاستهلال لاعطائها قوة الاتفاقية الدولية. وفي الجزء الثاني، ذكرت حدود تركيا، وفي الفقرة الثالثة، تحدد ان تكون حدود ارمينيا الى الشرق. واما ذلك الوضع، ظلت قضية كردستان قيد تقرير مصيرها. وفي الجزء الرابع وحيث البند السياسي، وبعيداً عن منطقة المضائق، اكد البند الثاني على ان: " تتخلى تركيا لصالح الدول المتحالفة عن كل حق يختص بكردستان، ميزوبوتاميا، سوريا، فلسطين، وبلاد العرب (...)."

ب. يجب ان تكون ميزوبوتاميا بما فيها الموصل تحت وصاية بريطانية، مع ترسيم للحدود.
ج. تبقى كردستان نظاماً وحدوداً تنتظر حلّا^{٤٩٤}.

واقتراح برتوبيه تغييرات في المشروع طارحاً قضية تتعلق بالجزء الثاني، الفقرة الثالثة، حول مستقبل كردستان، وصرح بأن لديه انطباعاً بأن انكلترا تركت كردستان لسيطرة تركيا، وان ذلك كما يبدو موقف انكلترا النهائي. ولكن كورزون رد عليه مُقرراً: " انه كان قد اقترح على الحكومة البريطانية بشكل خاص وليس بشكل رسمي امكانية وجود حماية فرنسية - انكليزية على كردستان".^{٤٩٥}

وادلى كورزون بتصریح يقول إنَّ الحكومة البريطانية قد رفضت اقتراح برتوبيه. وبالنتيجة واستناداً الى كورزون قيلت انكلترا وفرنسا باستقلال كردستان، ولتكن دولة واحدة، او كفیدالية لدول ذات حكم ذاتي. واضافة الى ذلك ابدت الحكومة الهندية اهتمامها

^{٤٩٣} المصدر السابق نفسه، ص ٦١٠

^{٤٩٤} ملحق (٢) الى رقم ١٤، (أ. ج. ٢١ سري)، مسودة مختصرة لمعاهدة السلام مع تركيا، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٢٦.

^{٤٩٥} ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر للطفلاء، انعقد في ١٠ داونينغ ستريت، لندن، جنوب غرب (١) في الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٢٠، في الساعة ١١:٣٠ صباحاً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٥٦.

بحل قضية كُردستان، لأن القوات الهندية كانت تقوم بالحفاظ على النظام في تلك الاراضي، ولذلك كانت تريد اجراء مشاورات مع وزارة الهند قبل ان تقدم للمؤتمر اقتراحاً نهائياً. ولم يوافق كورزون مع ذلك على تصريح ولو مؤقتاً، حول الحق كُردستان بتركيا، لانه يرى ان تصريحاً كهذا غير معقول.^{٤٩٦} وقبل برتوبيه اقتراح كورزون شريطة ان يكون حل قضية كُردستان جزءاً من حل القضية التركية. واخيراً، تم قبول قرار يقضي بمقابلة كورزون ان يقدم مشروعاً يتعلق بنظام كُردستان.^{٤٩٧}

اما فيما يتعلق بتركيا نفسها، وبعد مناقشة مستفيضة حول الطريقة التي سيدير بها الحلفاء شؤون دولة تركيا المستقبلية ويدبرون اقتصادها، اعد رئيس الوزراء الايطالي مشروع اتفاقية ثلاثة من اجل ايجاد حل للمصالح الاقتصادية للدول المعنية.^{٤٩٨} واستند المشروع على فكرة عدم تنافس الدول الثلاث. اما الفكرة اساساً فكان قد اقترحها كورزون.^{٤٩٩}
ومن جهة اخرى، وبمبادرة من لويد جورج، فإن مبدأ الاولوية الاقتصادية قد يتسع لتنطية الارضي المخصصة كذلك حتى تكون تحت الوصاية، ويجب ان يقوم كورزون وببرتوبيه بمناقشته فيما بعد.^{٥٠٠}

وفي الحلف الثلاثي، كان ضمان الحلفاء لتطوير الدولة الكُردية قد ذكر بوضوح تام.^{٥٠١} ولكن الحلف الثلاثي الذي اعده البريطانيون كان يدرك ب بصيرة، انه خارج نطاق منطقة النفوذ الفرنسي وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو، ولا يمكن لفرنسا ان ترى لها مصالح خاصة داخل دولة كُردستان.^{٥٠٢} و اذا ارسلت انكلترا قواتها الى كُردستان، وأيدت فكرة استقلال ذلك البلد، يجب ان تكون مصالحها حصرية فيها.

^{٤٩٦} المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩.

^{٤٩٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩. ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر للحلفاء، ٢١ فبراير ١٩٢٠:

المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤.

^{٤٩٨} ملاحظات وزير بريطاني حول محادثة جرت في ١٠ داونينج ستريت، ٢٠ فبراير ١٩٢٠، في الرابعة بعد

الظهر. الوثائق البريطانية حول السياسة الخارجية، (١)، (٧)، الصفحات ١٦٥-١٦٤.

^{٤٩٩} نيفاكيفي، المختارات، ص ٢٣٨؛ راجع ايضاً: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٤.

^{٥٠٠} الوثائق البريطانية، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٣.

^{٥٠١} راجع نص الحلف الثلاثي في كتاب لوسيان جرو، تاريخ خروقات معاهدة السلام، الجزء الثالث، باريس، منشورات ج. جريمس وشركاه، ١٩٢٢، الصفحات ٤٧٦-٤٧٥. وستتكلم بتفصيل اكثر عن الحلف في

القسم الثالث من هذا الفصل حول معاهدة سيفر.

^{٥٠٢} ملاحظات وزير بريطاني عن محادثة جرت في ١٠ داونينج ستريت، لندن، جنوب غرب (١) في الثلاثاء ٢٦ فبراير في الرابعة عصراً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، رقم ٢٩،

وعارضت فرنسا مبدأ الحصريّة البريطانيّة لمصالحها في كُردستان. ولهذا كانت تفضل إعادة الحق كُردستان بالاراضي التركيّة، حيث سيكون لفرنسا نفس حقوق بريطانيا وایطاليا استناداً للحلف الثلاثي. وفرنسا، التي وافقت ضمّناً من قبل على التنازل عن الموصل لصالح بريطانيا، لم تعد قادرة على ترك امتيازات أخرى في كُردستان.^{٥٠٣}

وزيادة على ذلك، اقترح برتوبيه توسيع منطقة النفوذ الفرنسيّة الزرقاء لتشمل إلى بحيرة وان على حساب مستقبل الدولة الكُردية. ورفض كورزون الطلب الفرنسيّ قائلاً: إن اقتراح برتوبيه خطير لأنّه يدفع بالحل الفرنسي - البريطاني خارج حدود اتفاقية سايكس - بيكو التي كانت ولحد ذلك الوقت أساساً للتسوية في آسيا الصغرى.^{٥٠٤} ورفض برتوبيه حجج كورزون عندما قال: "إذا كان على العكس يأخذ باتفاقية سايكس - بيكو، فهو يوضح أن منطقة النفوذ الفرنسيّة، قد تم اختصارها في منطقة الموصل، في حين ظلت منطقة النفوذ البريطانيّي سالمة بل توسيع باتجاه الموصل. وهو يرى ان اتفاقية سايكس - بيكو، لم تناقش مستقبل ذلك البلد، ويتطابق ثرواتها تقسيماً جديداً بين فرنسا وإنكلترا.^{٥٠٥} واجابه كورزون، ان اتفاقية سايكس - بيكو، اذا ما تركنا جانبها قضية التوجيه الإداري، لانتضمن اية ضمانات لاولوية اقتصادية لآية دولة في مناطق النفوذ (A) و (B). اذن، فإن تلك الاتفاقية لا تقدم ضماناً لاولوية اقتصادية في منطقة النفوذ (A)، ولكن مشروع السلام مع تركيا يقدم أكثر من ذلك لفرنسا.^{٥٠٦} وزيادة على ذلك، واستناداً إلى كورزون، فإن انكلترا لا تأخذ شيئاً من كُردستان، ويتركز اهتمامها بـكُردستان لأنها فقط مجاورة لميزوبوتاميا. حينذاك صرّح برتوبيه انه في غياب ميللرلون يفضل عدم الاستمرار في مناقشة تلك القضية المثيرة للجدل، وأنه يعتقد كمييلرلون، ان كُردستان تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لـأرمينيا وقلقيليا.^{٥٠٧}

٢٥٦/٢٥٧؛ راجع: نص الحلف الثلاثي ادناه، مع معاهدة سيفر، لأن التوقيع على الحلف الثلاثي

جاء في نفس الوقت مع التوقيع على معاهدة سيفر، في ١٠ أغسطس ١٩٢٠.

^{٥٠٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٩، ١٨٥، ٢٥٦، ٢٥٨؛ راجع كذلك: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠١.

^{٥٠٤} ملاحظات وزير بريطاني على محادثات اجريت في ٢٦ فبراير ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ٢٥٧.

^{٥٠٥} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

^{٥٠٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٠٧} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

ورغم ان مشروع الحلف الثلاثي قد تم اعداده في بدايات مارس، وتواصلت المفاوضات النهائية حتى حلول مؤتمر سان ريمو في ابريل، ولم يتم التوقيع عليه الا في اغسطس من معاهدة سيفر. وكان الهدف من توقيع دول الوفاق على الحلف الثلاثي مع معاهدة سيفر، انه جزء لا يتجزأ من معاهدة السلام مع تركيا، ويتوافق في نفس الوقت مع حلف عصبة الامم.

وفي لندن، فان المجلس الاعلى، وخارج نظام القسطنطينية او نظام تركيا ان صبح التعبي، لم ينته بعد من ايجاد تسوية لمستقبل دول آسيا الصغرى الاخرى. وصرح كورزون في ٣١ مارس ان المجلس الاعلى لم ي عمل تماماً على ايجاد حل لقضايا فلسطين و سوريا وقليقيليا، وكردستان وميزووتاميا، مع انه كان يجب ان يحدث ذلك قبل التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا.^{٥٠٨} ويفك ذلك بول كامبون، سفير فرنسا في لندن فيقول: "بالنسبة للشئون التركية، فنحن نسير نحو الهاوية. انها خطأ لا يمكن تقبله اذا ما لم يتم حلها غداة عقد الهدنة".^{٥٠٩}

٣. مؤتمر سان ريمو، ابريل ١٩٢٠:

مهما كانت نتائج مؤتمر لندن، فأنها قد اجبرت الحكومة البريطانية على تحديد سياستها تجاه كردستان الغربية. وفي برقية وجهها كورزون الى ج. دوروبيك الحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية وضح فيها تلك السياسة على النحو الآتي: "ان السياسة التي اتبناها في معاهدة السلام (...) تجاه كردستان هي انه: لا توجد دولة مُقتسمة ولا اية مجموعة من الدول تحت حماية اوربية، بل فقط كردستان بحكم ذاتي ومحضولة عن تركيا، ولا حتى تحت سيادة تركيا".^{٥١٠}

واردت الحكومة البريطانية ان تتخذ قراراً سريعاً وحاسماً نهائياً قبل التوقيع على المعاهدة مع تركيا، ومناقشة امكانية تطبيق سياستها مع القادة الاكراط. لذلك حاول كورزون اعلامه للحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية فقال: "نحن نود استشارة القادة المسؤولين عن آراء الاكراط. واما كانوا يوصون بمحيء السيد عبد القادر الى لندن، او بحضور اية شخصية اخرى يمكنها ان تتحدث باسم الاكراط وليكن شريف ياشا الموجود في لندن

^{٥٠٨} ملاحظات وزير بريطاني، ٣١ مارس ١٩٢٠، المصدر السابق نفسه، الجزء السابع، ص ٦٩٢.

^{٥٠٩} خطاب ٧ مارس ١٩٢٠، الى ابته كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٠.

^{٥١٠} من "اول كورزون" الى الاميرال السير ج. دو روبيك، القسطنطينية، وزارة الخارجية، ٢٦ مارس ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، ٢، ب، ٢، اي ٤٤/١٧٧٦، الوثيقة ١٦٣، البرقية رقم ٢٥٤.

الآن اذا كان الامر يتطلب ذلك. ونحن في طريقنا للقيام باستقصاء مماثل للحقائق في بغداد
بخصوص كُردستان الشرقية والجنوبية".^{١١}

ويبدو من برقية كورزون، ان الحكومة البريطانية كانت قد حددت مُسبقاً سياستها حول مستقبل كُردستان. اما كورزون، الذي كان قد تم اختياره ليقدم مشروعه حول مصير كُردستان الى مجلس الحلفاء، فقد اراد استشارة القادة الاكراد من اجل احترام عملية عصبة الامم - وهو شرط طالب به الرئيس ويسون يل ومسجل في الحلف - وكذلك من اجل الحصول على موافقهم على وجود صالح بريطانية في كُردستان. وقد وضع الطلب البريطاني القادة الاكراد امام الامر الواقع. وقبيل برقية وزارة الخارجية، كانت السياسة البريطانية تتطلب عدم تشجيع القادة الاكراد، لا بل منهم^{١٢} من التواجد في لندن او في باريس.

وفي شهر فبراير ومارس، اثيرت من جديد قضايا الموصل وتنفط كُردستان في مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطاني، وكذلك في مجلس النواب الفرنسي. وفي حديثه عن الوضع في ميزوبوتاميا والوصاية المستقلة، استثنى اللورد كورزون تماماً اية اشارة الى ولاية الموصل.^{١٣} والاضافة الى ذلك، طالب السيد "اسكيث Asquith" رئيس الوزراء البريطاني السابق، وتَأيَّدَ من السير "تاونشند Tounshend" ان ينحصر احتلال بريطانيا ووصايتها في ميزوبوتاميا على ولاية البصرة، ومستبعدين بذلك ولايتى بغداد والموصل. ولكن لويد جورج وهو يوضح سياسة بلاده دافع عن رأيه القاضي بالحاق الموصل بميزوبوتاميا العربية بقوله: "الموصل بلد زاخر بالامكانيات، فهو يحوي الكثير من مستودعات النفط وموارد طبيعية من الاندن في العالم".^{١٤}

^{١١} المصدر السابق نفسه.

^{١٢} في مذكرة قدمها في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، اكد الحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية، على ان "حكومةنا قد وجهتنا نحو عدم تشجيع ارسال وقود عديدة الى لندن وباريس، بل نحو القيام بنقل اية تصريحات مدونة حول الاهداف والطموحات". تعود المذكرة الى السيد بريان، وثائق السياسة الخارجية البريطانية

السلسلة الثانية، الجزء الثاني، ١٦٣٦٨١/ الوثيقة ١٠٠ المتداخلة في الوثيقة ٩٩، ص ١٦٧.

^{١٣} المناقشات في مجلس اللوردات، فبراير ١٩٢٠، وذكرها ويسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٧.

^{١٤} ذكرها ويسن، المصدر السابق، ص ٢٤١.

وفي فرنسا، كانت أحزاب اليمين التي قدمت أعضاء الحكومة الجديدة، تؤيد السياسة الراديكالية للحكومة في آسيا الصغرى. وفي مجلس النواب طالب ^{١٥} بلية Bellet و لونيل Lenail، و بريان Brianl، ^{١٦} بضرورة الاحتفاظ بالموصل. ^{١٧} وكررت الصحافة نفس المطلب.

وأجتمع المجلس الأعلى للحلفاء من جديد في سان ريمو بايطاليا، في ١٨ ابريل لمناقشة القضايا التي بقيت قيد الحل منذ مؤتمر لندن. وتواجدت في سان ريمو وفود انكلترا و فرنسا و ايطاليا. وشاركت الولايات المتحدة كمراقب: فالحكومة الأمريكية لم تعلن رسمياً الحرب على تركيا في أثناء الحرب العالمية الأولى. ^{١٨} وتناقص حجم الوفود المشاركة، وكان بين الوفود مندوب ارماني، و مندوب عربي و مندوب يهودي. ^{١٩} اما الجنرال شريف باشا، الذي يمثل الأكراد، لا ولذى حضر مؤتمرات باريس ولندن، ولم يحضر في سان ريمو. ^{٢٠}

وكانت اهم قضيتين بارزتين آنذاك في مؤتمر سان ريمو: ايجاد حل لمشكلة تقاسم عوائد النفط بين انكلترا و فرنسا، وتوزيع الوصايات. بالنسبة للنفط، وافقت الحكومة البريطانية على اتفاقية جرينتوود - بيرنجيه، شريطة ان يُقدم ٢٥٪ من عوائد نفط ميزوبوتاميا وكُردستان للدولة الفرنسية وليس لشركة (شل). ومنذ اجتماع الحكومة اثرت وزارة الخارجية في قرار الحكومة وعلى حساب وزارة البحرية ووزارة الحرب واللتين كانتا تمثلان

^{١٥} يوج، المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

^{١٦} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤٥-١٤٣.

^{١٧} لقد اعلنت الولايات المتحدة الحرب فقط على المانيا. و أثناء الحرب احتفظت بالتمثيل дипломاسي في القسّطنطينية.

^{١٨} كان لويد جورج يفضل ان ينعقد المؤتمر فقط بمن يمثلون الاطراف، وكان الوفد البريطاني يتكون من: لويد جورج و بونار لو، و كورزون. والوفد الفرنسي يتكون من: ميللرون، بيرتوليه و بريان، والايطالى نيتى و وزير خارجيته، راجع كذلك: الملاحظات حول اجتماع رؤساء الوفود البريطاني والفرنسي والايطالى المتعقد في فيلا دوفاشان) في سان ريمو، الاحد ١٨ ابريل ١٩٢٠، الساعة الحادية عشرة صباحاً.

وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ١٠-١.

^{١٩} يقول كورزون ان تلك الوفود قد نزلت في نفس الفندق حيث الوفود الرسمية كذلك. وهكذا كان يتواجد الاعضاء على الصالونات في الفندق الكبير وحيث يتواجد اعضاء الوفود البريطاني والفرنسي والايطالية.

رسالة من كورزون الى الليدي كورزون، ذكرها رونالدشاي Ronaldshay، المختارات، ص ٢٢٩.

^{٢٠} راجع: ملاحظة بيرتوليه في جلسة ١٩ ابريل في سان ريمو في ملاحظات وزير بريطاني على هامش الاجتماع الأعلى المتعقد في سان ريمو، في ١٩ ابريل ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص ٤.

فعلاً إلى التعامل مع الشركات الخاصة.^{٢١} في حين ساعد قرار الحكومة البريطانية على تأسيس الخط الذي يوجه الموقف البريطاني في اثناء مؤتمر سان ريمو.^{٢٢} ولكن الحكومة الفرنسية كانت قد وقعت اتفاقاً مع شركة شل. وبالنسبة للحكومة، فإن قيام شل باستغلال النفط سيعود عليها بفائدة كبيرة، لأن فرنسا لا تمتلك الوسائل الضرورية للاستغلال، و حتى لتسويق النفط.

فإذا لم يتم قبول شركة شل داخل شركة النفط التركية، فحينذاك تطالب فرنسا بحصة الـ(٥٠%).^{٢٣} وتمسكت فرنسا بتلك السياسة في مؤتمر سان ريمو. وتسلك الكسندر ميللوران بموقفه الذي كان قد اعلنه في اللندن في ١٨ ابريل في سان ريمو، وطالب من جديداً بنسبة الـ(٥٠%). واجابه لويد جورج قائلاً: اذا كانت فرنسا مستعدة لتحمل المساهمة بنصف التكاليف الادارية لولاية الموصل، فسيوافق على الطلب الفرنسي.^{٢٤} واستناداً إلى لويد جورج، فإن تكاليف ادارة الموصل وميزانيتها باهظة على انكلترا. وب بدون المساهمة بنصف التكاليف الادارية، فإنه يقترح حصة لفرنسا لا تتجاوز ٢٥٪ من نفط تلك المناطق. وكانت حجة لويد جورج رد فعل على ميللوران والهدف إلى التعامل في نفس الوقت مع قضية النفط والموصل معاً.

وفي الواقع الامر، فإن الحكومة الفرنسية الجديدة التي تؤيدها صحفة اليمين، كانت تعاني من النقص في امدادات النفط وكانت مستعدة للتتوقيع على اتفاق نهائي مع انكلترا.^{٢٥} وكانت المناقشات الفرنسية - البريطانية سريعة ولم تستمر طويلاً. فقد وقع الطرفان برتوليه والسير جون كادمان، الذي خلف الجنرال جرينتود وزيراً لشؤون النفط في الحكومة

^{٢١} سجلات الحكومة، الحكومة، ٢٣/٢٠، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه.

^{٢٢} راجع تصريح لويد جورج في ١٨ ابريل في سان ريمو، من ملاحظات حول اجتماع رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والایطالية، المعقدة في الفندق الكبير، سان ريمو في ١٨ ابريل ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ٢، ص ٦.

^{٢٣} نفس المصدر، ص ٦. المراسلات الموجودة في مستندات شل، محتويات الملفات، ٢٢، والملفات ١١٠٢ والمذكورة كمراجعة بواسطة 'كنت'، نفس المصدر، الفصل ٨، ص ١٥٣، الملحوظة ٠٥٨، راجع وزارة الخارجية، ١٩١٦٥، رقم ٤٢٠٩/٣٧١.

^{٢٤} ملاحظات اجتماع رؤساء الوفود... سان ريمو، ١٨ ابريل، نفس المصدر، الصفحات ١٠-٩.

^{٢٥} راجع أيضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٤.

البريطانية، اتفاقية جديدة في ٢٤ ابريل.^{٦٣٦} وكان مشروع الاتفاقية الاساسي قد تم اعداده في باريس من قبل برتوليه و كادمان، وصادق عليه رئيسا وزراء البلدين في ٢٤ ابريل.^{٦٣٧} ويشبه ذلك الاتفاق الفرنسي - البريطاني حول النفط اتفاق لونج - بيرانجيه من حيث الجوهر. وتؤكد اهم بنود الاتفاقية على انه: "في حالة موافقة حكومة جلالته على الوصاية على ميزوبوتاميا، فمن الواجب الحصول من حكومة ميزوبوتاميا الى مصالح شركة النفط التركية او اية شركة اخرى قد تكون وتحصل على مصالح تلك الشركة، والحقوق التي كانت قد حصلت عليها شركة النفط التركية في ميزوبوتاميا استناداً على اتفاقيات سابقة كانت قد عُقدت مع حكومة تركيا (...) وسوف يقسم رأسمال الشركة المعنية كما يأتي: مصالح بريطانية ٧٠٪ ومصالح فرنسية ٢٠٪ والحكومة الوطنية ١٠٪، واذا لم تكن الحكومة الوطنية ترغب في المساهمة بالعشرة بالمائة الباقية، فسوف تقسم بالتساوي بين انكلترا وفرنسا.^{٦٣٨}

وكانت التسوية بين الوفدين واضحة تماماً.^{٦٣٩} وتخلى انكلترا عن موقفها لل الحاجة بضرورة ان يتم الاتفاق باسم الحكومات. وتخلى فرنسا عن مطالبيها للمشاركة بخمسين بالمائة من نفط ميزوبوتاميا وكُردستان وعلى الضِّد مما كان يعتقده لويد جورج وكوزنون منذ مدة، فقد سبقت

^{٦٣٦} مذكرة اتفاق بين السيد 'فيليپ برتوليه' مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية البريطانية، والبروفيسور السير 'جون كادمان'، المدير المسؤول لجلالته في قسم النفط، في ٢٤ ابريل ١٩٢٠، وزارة الخارجية، En٢٢، رقم ٥٨/٣٧١، En٢٢، رقم ٥٨/٣٧١، راجع ايضاً: كتب، المصدر السابق، ص ١٥٤.

^{٦٣٧} ملاحظات على حوار جرى وتم في فندق الرويال، في سان ريمو، السبت ٢٤ ابريل ١٩٢٠، في العاشرة والنصف صباحاً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ١٤، الصفحات ١٤٤-١٤٣.

^{٦٣٨} مذكرة اتفاق بين السيد 'فيليپ برتوليه'، مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية والبروفيسور السير 'جون كادمان'، المدير المسؤول لجلالته في قسم النفط، ١٩٢٠، ص ٦٧٥. راجع علاقات الولايات المتحدة الخارجية، الجزء الثاني، الصفحات ٦٥٨-٦٥٥.

^{٦٣٩} وعلى خلاف مؤتمر باريس ولندن، وسان ريمو، كانت العلاقات الفرنسية - البريطانية افضل من العلاقات الفرنسية - الايطالية. فقد كان 'مليون' في حاجة لتأييد 'لويد جورج' في المانيا وخاصة بعد احتلال القوات الفرنسية فرانكفورت، وكان موقف فرنسا صعباً امام القوميين الاتراك وبعد هجوم القوات الفرنسية عبر حركة 'مصطفى كمال' في مالطا ودياريكر في كُردستان الغربية؛ راجع: نيفاكيفي، المختارات، الصفحات ٢٤٤-٢٤٥. اما في سان ريمو فقد كان موقف ايطاليا ملائماً لتركيا. وفي الواقع كانت قد وقعت اتفاقاً سرياً مع 'مصطفى كمال' واندقت السلاح والذخيرة على القوميين الاتراك، راجع: بهذه الخصوص بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٦.

الاتفاق على النفط، التسوية على الاراضي بين فرنسا وانكلترا. في حين ان حل قضية ترسيم الحدود سيتم حلها فيما بعد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠. وتعامل اتفاقية سان ريمو مع نفط كُردستان الجنوبية لكونه ضمن نفط ميزوبوتاميا وذلك واضح تماماً، لأن تلك المنطقة تعد جزءاً من ميزوبوتاميا، في حين ان الحق الموصى لم تقبله فرنسا رسمياً الا في ديسمبر ١٩٢٠. والاتفاق الفرنسي - البريطاني في سان ريمو، نص بوضوح على الحق الموصى
٥٣٠
منطقة النفوذ البريطانية في ميزوبوتاميا العربية.

وبهذا الخصوص، ادى ميللرلن بتصریح امام لجنة الشؤون الخارجية في المجلس في ١٠ يونيو يقول: "في سان ريمو، عارضني السيد لويد جورج بالالتزامات التي كان قد اتخذها كليمونصو، سلفي وبائه كان قد تخلى عن قضية الموصى، والتزمت انكلترا بمنحنا ٢٥٪ من استغلال النفط او من انتاجه".^{٥٣١}

وحتى، بعد مناقشات مستفيضة اذا ما صادق النواب البريطانيون في البرلمان على اتفاقية سان ريمو في ٢٣ يوليه ١٩٢٠، ظلت الاتفاقية موضوعاً لتداعي من قبل الولايات المتحدة، حيث اعدت الادارة الامريكية ان اتفاق سان ريمو رفضاً لنظرية الباب المفتوح الامريكية التي كان يجب على الدول المتحالفه تطبيقها في البلدان تحت الوصاية.^{٥٣٢}

و حول قضية الارمن والوصاية، اثار كورزون قضية كُردستان في ١٩ ابريل، واثارها برتوليه في ٢١ و ٢٣ ابريل، ثم اثيرت مرة اخرى في ٢٥ ابريل مع قضية منح الوصايات. وبعد مرور شهر على الاقرار بأن كُردستان سيكون لها حكم ذاتي خارج نطاق سيادة تركيا، قام كورزون بتغيير موقفه في ١٩ ابريل. ثم قدم شرعاً مطولاً وافياً ومعقداً للخطوط العريضة لمستقبل كُردستان التي سيتم التعامل معها في معاهدة السلام مع تركيا. وكان قد تم اعداد مشروع البنود الثلاثة في معاهدة سيفر حول كُردستان في نفس اليوم في سان ريمو.^{٥٣٣} ولكن

^{٥٣٠} قبول فرنسا بلفظة ميزوبوتاميا في اتفاق سان ريمو للتوصيف نفط الموصى وميزوبوتاميا العربية كان في حد ذاته قبولاً واضحاً بالحق اراضي الموصى بانكلترا. وكانت انكلترا قد حلت الموصى في الحقيقة امراً واقعاً الى ميزوبوتاميا العربية ومنذ عام ١٩١٨ رفضت انكلترا ان تفتح فرنسا قنصلية في الموصى، او حتى ممارسة اية نفوذ فرنسي في الولاية.

^{٥٣١} يونيو، المصدر السابق نفسه، ١٤٥.

^{٥٣٢} وزارة الخارجية ٣-٥٢١٢/٣٧١ : ٦-٥٠٨٤/٣٧١: وزارة الخارجية رقم ٤٤٢، رقم ٥١٨١/٣٧١: راجع كتب المصدر السابق نفسه، ص ١٥٥.

^{٥٣٣} ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع للمجلس الاعلى عقد في فيلا دوفاشان، سان ريمو، الثلاثاء ١٩ ابريل، وثائق حول السياسة الخارجية، السلاسل الاولى، الجزء الثامن، رقم ٥، وملحق الرقم ٥، اعادة دراسة

برتوليه ترك انطباعاً في ٢١ ابريل وهو أن فرنسا ستتوافق على ذلك المشروع شريطة عدم المساس بمصالحها الاقتصادية وعدم حصرها في كُردستان فقط، كما يقضي الحلف الثلاثي. وبعد مناقشة قصيرة، تبني المجلس الأعلى الطلب الفرنسي.^{٥٣٤}

وفي ٢٣ ابريل وبعد مناقشات الحلف الثلاثي، بين كورزون ان منطقة المصالح الاقتصادية البريطانية سوف تتحضر في ولاية الموصل التي سوف تنضم تحت الوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا. وهكذا، ووفقاً للحلف الثلاثي، وبما ان منطقة التفود الإيطالية ستكون في جنوب الاناضول، والفرنسية في قلقيلا، فإن منطقة التفود الحصرية لإنكلترا ستكون في كُردستان الجنوبية. وكما ان تلك المنطقة من كُردستان ستكون جزءاً من الوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا، وكورزون من جانبه كان يفضل الا يضاف اسم إنكلترا في نص الحلف. فإن الحدود الشمالية لتلك المنطقة البريطانية سيحددها كورزون وميللرلون في شمال الموصل.^{٥٣٥} وما بقي من كُردستان، واستناداً إلى كورزون، لن يكون موضوعاً لا ي طلب حضري بريطاني، ولذلك وكما يقول لويد جورج، لن تقبل إنكلترا اية مسؤولية لحفظ على النظام فيها.^{٥٣٦}

وكان مشروع الحلف الثلاثي الذي تم وضعه في لندن يعترف بالاستقلال الفوري لكردستان: "ياعتبر ان الاستقلال الفوري او الاستقلال المحتمل قد اعترفت به الدول المتعاقدة...".^{٥٣٧}

وفي سان ريمو، تم اجراء بعض التعديلات على مشروع الحلف. وبعد تلك التغييرات التي طرأت نتيجة للموقف البريطاني بخصوص الاستقلال الفوري لكردستان، فإن مشروع الحلف

مسودة البنود حول كُردستان، الصفحتان ٤٢-٤٥. ويقول هلمريتش في اطروحته، المختارات، ص ٣١، انه كان قد اخطأ بالاشارة الى تصريح حول كُردستان كان قد قدمه لويد جورج، وطالب المؤتمر بالاهتمام بقضية كُردستان، ولكن كورزون، هو الذي قدم محتوى مشروعه حول مستقبل كُردستان كما طلب منه الحلفاء وذلك في مؤتمر لندن. راجع: ملاحظات الوزير البريطاني.. اعلاه.

^{٥٣٤} ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع للمجلس الأعلى. سان ريمو، ٢١ ابريل ١٩٢٠، وثائق حول السياسة الخارجية البريطانية، ص ٧٧.

^{٥٣٥} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع المجلس الأعلى الذي انعقد في فيلا دوفاشان، سان ريمو، في يوم الجمعة ٢٢ ابريل ١٩٢٠، الساعة الرابعة بعد الظهر. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ١٢، ص ١٢٣.

^{٥٣٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٣٧} الملحق (A) الى الرقم ١٢، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

كان يذكر في المقدمة تلك الكلمات: "وأخذين بنظر الاعتبار اعترافهم بذاتية استقلال كُردستان (...) او احتماله"^{٥٨١}.

ومن جهة اخرى، فان مشروع اتفاقية السلام يشير الى ان المجلس الاعلى لم يحل تماماً مشكلة كُردستان في سان ريمو. وفي واقع الامر، فان المجلس كان قد قرر ان الشكل النهائي لكردستان الغربية، سيتم اقراره عبر لجنة مختلطة من الحلفاء في مدة ستة اشهر بعد دخول معاهدة السلام مرحلة التنفيذ.

وحاول لويد جورج وكورزون وضع مسؤولية تغييرات موقف حكوماتهم تجاه قضية كُردستان، على كاهم الارکاد انفسهم. ويتهم كورزون الارکاد في المؤتمر في ١٩ ابريل بأنهم لم يجدوا ممثلاً كُردياً قادراً على القيام بمسؤوليات دولة كُردستان المستقبلية.^{٥٨٢} ونحن نرى ان مشكلة تمثيل الارکاد كانت ذريعة يستخدمها المسؤولون البريطانيون والفرنسيون. والسبب الحقيقي وراء تغيير الموقف البريطاني، هو ان انكلترا قد خضعت تماماً للضغط الفرنسي، وتخلت تماماً عن تأييدها للاستقلال الكامل والمباشر لكردستان الغربية وذكر ذلك في مشروع معاهدة السلام التي تم اعداده في سان ريمو. وواقع الامر، يقول انه بعد ان تمت تسوية قضية النفط مع فرنسا، لم تعدد انكلترا بحاجة لاستخدام حجة ضرورة استقلال كُردستان الغربية، والتي تم التخلی عن جزء منها لصالح فرنسا بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو. وكان لويد جورج وكورزون يفضلان ان توافق فرنسا وبشكل نهائي على الحق الموصى بالمنطقة البريطانية في ميزوبوتاميا والا تطالب بغير ٢٥٪ من نفط ميزوبوتاميا وكُردستان. واكثر من ذلك ضرورة تخليها عن تأييد انشاء دولة مستقلة او حتى دولة ذات حكم ذاتي خارج السيادة التركية، كما حصلت انكلترا من فرنسا الموافقة على تغيير الحدود الشمالية لفلسطين على حساب الحدود الجنوبية لسوريا الفرنسية. وقد اكد بيشون الامر الفرنسي تلك المقايسة بوضوح اذ قال: "لم

^{٥٨٣} مجموعة جديدة عامة للمعاهدات والاجراءات الأخرى الخاصة بالحقوق العدائية الدولية. راجع: دومارتنز Demartins: السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، ١٩٢٤، ص ٧٨٦.

^{٥٨٤} وقال لويد جورج: "انا نفسي حاولت تفهم مشاعر الارکاد. وبعد تساوزات في القدسية وبغداد وأماكن اخرى، كان من المستحيل اكتشاف اي كردي يمكنه تحمل تمثيل محل شئ سوى قبيلته الخاصة... ومن جهة اخرى يبدو ان الارکاد شعروا انهم لا يستطيعون الحفاظ على وجودهم بدون وجود دولة كبرى تؤيدهم... ولكن، اذا كانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد رفضتا القيام بذلك، فقد كبرت بلدتهم وهي تعتاد على حكم الاتراك. ومن الصعب فصلهم عن تركيا، الا ان وجد بدائل لها". ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع المجلس الاعلى، ١٩ ابريل ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص ٤٣. ويتحدث لويد جورج هنا عن البرقية التي ارسلها كورزون، في ٢٦ مارس ١٩٢٠، للحاكم السامي البريطاني في القدسية.

تعد انكلترا تطالب بإنشاء دولة كبيرة كردية مستقلة على حسابنا.. ولكننا تنازلنا لهم جزئياً في قضية الحدود الفلسطينية^{٤٠}.

وبخصوص موقف فرنسا، فإن ضغط حكومة ميللرون من أجل ضم كُردستان الغربية للاراضي التركية يلائم جداً مصطفى كمال الذي كانت فرنسا تتفاوض معه حول مستقبل قلقيليا. وكانت فرنسا تأمل حينذاك عدم مطالبة القوميين الاتراك بمقابلها الاقتصادية في قلقيليا. وایطاليا من جانبها، لا يمكنها باي حال من الاحوال معارضة موقف الوفد الفرنسي حول تلك القضية، في وقت تتفاوض فيه مع مصطفى كمال، حول ایطاليا وتمده بالسلاح والذخيرة.

وبخصوص قضية الموصل، وبعد قبول ميللرون وبرتوليه الواضح بترك تلك المنطقة لانكلترا، بعد اتفاق سان ريمو في ٢٤ ابريل حول تقسيم نفط ميزوبوتاميا والموصل. وقرار المجلس الاعلى في ٢٥ ابريل، بمنح فرنسا الوصاية على سوريا وانكلترا على ميزوبوتاميا وفلسطين، على ان تتم مناقشة الشكل المحدد لتلك الوصاية مع فرنسا وانكلترا ويُقدم بعد ذلك الى مجلس عصبة الامم.^{٤١} ولم تكن ولاية الموصل قد الحقت بعد بوضوح بالاراضي الواقعة تحت الوصاية البريطانية في ميزوبوتاميا.^{٤٢} وذلك لأن مشكلة حدود شرق الموصل ظلت قيد المفاوضات بين فرنسا وانكلترا. وتمت استشارة عصبة الامم بعد تسوية قضية توزيع الوصايات لانكلترا وفرنسا. وكان ذلك بالضبط من مبدأ حلف عصبة الامم الذي كان يقضي بأن يقوم مجلس عصبة الامم بتوزيع الوصايات.^{٤٣}

وفيما يخص ارمينيا، تخلى قادة انكلترا وفرنسا وایطاليا عن كل مسؤولية تحص الارمن بنقل القضية لعصبة الامم. وكان المجلس الاعلى في الواقع، قد طالب عصبة الامم في ١٢ مارس ان تقرر مسقبل ارمينيا. ولكن لعدم وجود امكانيات التمويل والقدرة العسكرية، رفضت عصبة الامم النظر في ذلك الطلب في ١١ ابريل. ثم طالب المجلس الاعلى في سان

^{٤٠} بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠٩-٢١٠.

^{٤١} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع للمجلس الاعلى، ٢٤-٢٥ ابريل ١٩٢٠، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٩-١٧٥.

^{٤٢} في كل حال، ونحن نشرح نتائج مؤتمر سان ريمو في مجلس العموم في ٢٩ ابريل ١٩٢٠، ادى لوي جورج بتصریح يقول: "علينا ان نحافظ ونحرس المضائق، وتلك واجباتنا نحو فلسطين وميزوبوتاميا بما فيها الموصل". مناقشات البرلمان، مجلس العموم البريطاني، نشریات هائزد، الجزء ١٢٨، المجموعة ١٤٧٠، نشرتها كومباج، المصدر السابق نفسه، ص ٩٦.

^{٤٣} راجع كذلك: كومباج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.

ريمو، من جديد الولايات المتحدة بقبول الوصاية على أرمينيا. وكانت إدارة ولسن تميل للموافقة، في حين رفض مجلس الشيوخ الأمريكي الطلب في ٣١ مايو (أول يونيو)^{٤٤}. وأخيراً تبني المجلس الأعلى للحلف الثلاثي الذي تم التوقيع عليه في ١٠ أغسطس، في سيفر، وكذلك معاهدة السلام مع تركيا.



^{٤٤} حول قضية أرمينيا راجع أيضاً من بين المراجع لويج جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٩٩-١٢٣٣؛ راجع كذلك بيتشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧. وكذلك راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٩٩-٢٩١. راجع أيضاً: أرماند جاسبارد Armand Gasparde، المعركة الأرمنية بين الإرهاب والبيوتيبة، منشورات لوزان، منشورات عمر الانصار ١٩٤٨، Liage d'home.

(٥)

معاهدة السلام في سيفر، أغسطس ١٩٢٠ ومحاولات الاتكرا لإنشاء الدولة

(١) معاهدة سيفر، أغسطس ١٩٢٠:

مع نهايات مؤتمر سان ريمو، في ٢٥ أبريل، قبل المجلس الأعلى النص النهائي لمعاهدة السلام مع تركيا، في اعقاب عدة اتفاقيات تم عقدها في لندن وسان ريمو بين انكلترا وفرنسا وأيطاليا. وتم اتخاذ قرار بشأن تكوين وفد حكومي تركي واستدعائه إلى باريس للتوقيع على اتفاقية السلام.^{٤٥}

ومنذ ٦ مايو، وصل باريس وفد تركي يمثل حكومة القسطنطينية ويكون من أعضاء كثرين ويترأسه توفيق باشا، رئيس الوزراء السابق لمناقشة شروط الحلفاء.^{٤٦} وقدم الكسندر ميللرون رئيس المجلس الفرنسي مشروع المعاهدة للوفد التركي في ١ مايو في قاعة الساعة بوزارة الخارجية.^{٤٧} وبعد مرور عدة أيام لدراسة المشروع، يقول: ستيفن بيشون أن الأعضاء المفوضين كاملي المسؤولية حاولوا تخفيف وفعله. واذ لم يتوصلا إلى نتيجة، غادر الوفد التركي متوجهاً إلى القسطنطينية.^{٤٨}

فأذا ما صدقنا ما كان يراه بوانكاريه، فإن المفاهيم المتعارضة للميونان وأيطاليا حول مصير جزيرة رودس، كانت ان تتسبب في انهيار كل شئ في اللحظة الأخيرة. وقد اعلنوا بعدة مرات احتفالية التوقيع، الا ان ذلك تعرض في كل مرة للتأجيل.^{٤٩} واظهرت الحكومة التركية للحلفاء رغبة حقيقةلتتوقيع معاهدة السلام. وارسلت وفداً جديداً إلى باريس في اواخر

^{٤٥} ملاحظات اجتماع تم عقده بين رؤساء الوفود البريطانية، والفرنسية والإيطالية، في الجراند اوتييل، في سان ريمو، في ١٨ أبريل، ١٩٢٠، الساعة الخامسة عصراً، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الثامن، الرقم ٣، ص ٢٢.

^{٤٦} بيشون Pichon، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢.

^{٤٧} استناداً إلى لويد جورج، تم عرض مشروع المعاهدة على الحكومة التركية في ٢٤ أبريل، قبيل عقد مؤتمر سان ريمو ب يوم واحد. راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣٧.

^{٤٨} المصدر السابق نفسه: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٩.

^{٤٩} بوانكاريه Poincare، ريموند، التاريخ السياسي، أخبار الخمسة عشر، الجزء الأول، ١٥ مارس - أول سبتمبر ١٩٢٠، باريس، مكتبة بلون، ١٩٢٠، ص ٢٦٤.

يوليه،^{٥٠} وآخرًا في ١٠ أغسطس وفي قاعة معرض صناعات القيشاني (الخزف الصيني) في سيفر بالقرب من باريس، وقع الوفد التركي معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة سيفر، ووقعوا أيضًا على الحلف الثلاثي.^{٥١} وتم التوقيع على اربع معاهدات أخرى، اثنان بين الحلفاء واليونان حول الأقلية، ومعاهدة حول حماية الأقليات بين الحلفاء وارمينيا، وآخرًا معاهدة بين ايطاليا واليونان حول جزر بحر ايجه.^{٥٢}

وبدأت معاهدة السلام مع تركيا بحلف عصبة الامم، وانتهت بدستور المكتب الدولي للعمل.^{٥٣} وحاول الحلفاء بذلك العرض ان يقدموا لمعاهدة سيفر قوة الاتفاقية الدولية. وكانت المعاهدة تتكون من ٤٣٣ مادة.^{٥٤} وتم تخصيص المواد (٦٢، ٦٣، ٦٤) في القسم الثالث من المعاهدة لقضية كردستان.^{٥٥} وحددت المادة ٦٢، اراضي الدولة الكردية المستقبلية. واجرت المادة ٦٢ تركيا على قبول القرارات المتخذة من اجل تطبيق المادة السابقة. وتختص المادة ٦٤ بحقوق الاكرااد الذين يقيمون على تلك الارض، منها الحق في الاختيار بحرية، وبعد موافقة المجلس الاعلى للنظام السياسي لبلادهم بما فيها الاستقلال والحق سكان كردستان الجنوية بتلك الدولة.

وأوكلت المادة ٦٢ للجنة تتكون من اعضاء ثلاثة، تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والايالية؛ أوكلت للجنة تهيئة الاستعدادات الازمة لتطبيق المعاهدة في غضون

^{٥٠} من السير ج. دورويك، الى ايل كورزن، في ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ٣٢٨، ١٢٤٤/E9٦٦G/٣/٢١٨، الصفحات ٣٥٦-٣٥٥.

^{٥١} ريموند بوانكاريه، رئيس الجمهورية الفرنسية، وضح الامر بهذا الشكل في مذكراته: أصبح لمدينة سيفر الان، هي ايضاً، زهرتها في تاج السلام. تم التوقيع على المعاهدة التركية، في رحاب المصنوع الوطني، بين البيسكوت والمشاعل، انها نفسها شئ هش ورقق، ربما مزهريّة مكسورة، لا تتمسها، بوانكاريه، المختارات، الجزء الاول، ص ٢٦٤.

^{٥٢} هلمريتش، المصدر السابق، الصفحات ٣٢١-٣٢٠.

^{٥٣} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣٨.

^{٥٤} المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات والإجراءات الدولية الأخرى والمتعلقة بالحقوق الدولية، ليبرج، مكتبة تيودور فيشر، وجزء دومارتن، بواسطة هيبيرخ تريبل، السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، ١٩٢٤، والدول الكبرى الموقعة على معاهدة سيفر: الامبراطورية البريطانية، فرنسا، ايطاليا، اليابان، ارمينيا، بلجيكا، اليونان، الجاز، بولندا، البرتغال، رومانيا، والدولة الصربية [الكرواتية، السلوفاكية، وتشيكوسلوفاكيا وتركيا].

^{٥٥} المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات، نشريات دومارتن، ليبرج، ١٩٢٤، السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، الصفحات ٦٦٤-٧٧٩.

ستة أشهر، والحكم الذاتي المحلي لـالمنطقة الـكردية الـواقعة شـرق الفـرات، إلـى الجنـوب من حدود اـرمـينـيا وإـلى الشـمال من حدود سورـيا ومـيزـوبـوتـامـيا.

وهـكـذا، لم تـعـرـف مـعاـهـدـة سـيـفـر لـكـرـدـسـتـان المـذـكـور في تـلـكـ المـعاـهـدـة سـوى ٢٠٪ من مجـمـلـ الـأـرـاضـيـ التي يـسـكـنـهاـ سـكـانـ اـكـرـادـ، وـ٢٥٪ منـ الـأـرـاضـيـ التي طـالـبـ يـاـ شـرـيفـ باـشاـ. وـهـذـهـ كـرـدـسـتـانـ المـذـكـورـ تـقـعـ فـيـ مـرـكـزـ كـرـدـسـتـانـ: ولاـيـةـ دـيـارـبـرـكـ، ولاـيـةـ العـزـيرـ، وـمـنـطـقـةـ هـكـارـيـ، وـوـلـاـيـاتـ كـرـدـسـتـانـ الشـعـالـيـةـ: اـرـضـوـمـ وـوـانـ وـبـتـلـیـسـ المـنـزـوـعـةـ منـ كـرـدـسـتـانـ إـذـ يـجـبـ الـحـاقـهـ بـدـوـلـةـ اـرـمـينـياـ استـنـادـاـ إـلـىـ المـاـدـةـ ٨٩ـ منـ تـلـكـ المـعاـهـدـةـ. وـاسـتـنـادـاـ إـلـىـ ذـنـفـسـ المـاـدـةـ، وـيـعـدـ تـحـكـيمـ الرـئـيـسـ وـلـسـنـ فيـ نـوـفـمـبرـ ١٩٢٠ـ حـولـ تـرـسـيـمـ حدـودـ اـرـمـينـياـ، وـمـنـطـقـةـ الشـعـالـيـةـ منـ هـكـارـيـ يـجـبـ اـقـطـاعـهـاـ إـيـضاـ منـ كـرـدـسـتـانـ وـالـحـاقـهـ بـدـوـلـةـ اـرـمـينـياـ^{٥٦}. وـيـجـبـ الـحـاقـ الـمـنـاطـقـ الـكـرـدـيـةـ، عـيـنـتـابـ وـرـحـاـ "ـأـورـفـهـ"ـ وـمـارـدـينـ بـسـوـرـياـ، تـحـتـ الـاـنـتـدـابـ وـالـوـصـاـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ.

وـزيـادةـ عـلـىـ ذـلـكـ، تمـ الـابـقاءـ فـيـ تـرـكـيـاـ لـمـنـاطـقـ مـرـعـشـ وـآـدـيـامـانـ وـمـلاـطـيـةـ وـوـأـرـزـجانـ. اـمـاـ فـيـماـ يـخـصـ كـرـدـسـتـانـ الـجـنـوـبـيـةـ، فـقـدـ نـصـتـ المـاـدـةـ ٦٤ـ عـلـىـ إـلـاـ يـقـومـ الـحـلـفـاءـ بـمـعـارـضـةـ الـالـتـحـاقـ الـاـرـادـيـ لـاـكـرـادـ وـلـاـيـةـ الـمـوـصـلـ بـالـدـوـلـةـ الـكـرـدـيـةـ الـمـسـتـقـلـةـ.^{٥٧} اـمـاـ فـيـماـ يـتـعـلـقـ بـكـرـدـسـتـانـ الـشـرـقـيـةـ، وـالـتـيـ تـعـدـ جـزـءـ مـنـ فـارـسـ، فـلـمـ تـكـنـ تـشـكـلـ مـوـضـوـعـاـ مـبـاشـرـاـ لـاـيـةـ مـادـةـ منـ موـادـ مـعـاهـدـةـ سـيـفـرـ.^{٥٨}

وـكـانـ حـمـاـيـةـ الـاـقـلـيـاتـ الـمـسـيـحـيـةـ فـيـ الـامـپـراـطـورـيـةـ الـعـثـمـانـيـةـ وـاحـدـةـ مـنـ اـهـمـ الـاهـدـافـ الرـئـيـسـةـ لـلـحـلـفـاءـ. وـتـطـرـقـتـ المـاـدـةـ ٦٢ـ لـلـحـدـيـثـ عـنـ حـمـاـيـةـ الـاـقـلـيـاتـ الـاـثـوـرـيـةـ وـالـكـلـدـانـيـةـ الـتـيـ تـقـيمـ فـيـ كـرـدـسـتـانـ.

وـأـخـيـرـاـ، فـقـدـ تـرـكـتـ المـاـدـةـ ٦٢ـ الـبـابـ مـفـتوـحاـ إـمـامـ اـمـكـانـيـةـ تـصـحـيـحـ حدـودـ مـحـتمـلـ لـصـالـحـ كـرـدـسـتـانـ معـ بـلـادـ فـارـسـ، بـعـدـ انـ تـقـومـ الـحـكـوـمـةـ الـفـارـسـيـةـ بـتـقـديـمـ طـلـبـ بـهـذـاـ الـخـصـوصـ. وـكـانـ كـورـزـونـ قدـ أـوـكـلـ الـاـهـتـمـامـ بـالـقـيـامـ بـذـلـكـ التـغـيـيرـ إـلـىـ لـجـنـةـ تـضـمـ اـعـضـاءـ

^{٥٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٧} المصدر السابق نفسه.

^{٥٨} اـثـنـاءـ مـنـاقـشـاتـ مـؤـتـمرـ بـارـيسـ، كانـ هـنـاكـ تـوـقـعـ مـنـ الدـوـلـ الـكـبـرـىـ بـحـمـاـيـةـ الـاـثـوـرـيـنـ، الـكـلـدـانـيـنـ فـيـ مـنـاطـقـ اوـرـمـيـةـ فـيـ كـرـدـسـتـانـ الـشـرـقـيـةـ، وـقـضـيـةـ اـحـتـمـالـيـةـ الـحـاقـ مـنـطـقـتـهـمـ فـيـ الـدـوـلـةـ الـكـرـدـيـةـ الـمـسـتـقـبـلـةـ فـيـ كـرـدـسـتـانـ اوـ مـنـاقـشـةـ اـنـشـاءـ دـوـلـةـ اـثـوـرـيـةـ -ـ كـلـدـانـيـةـ ذاتـ حـكـمـ ذاتـيـ. وـلـهـذـاـ فـانـ المـاـدـةـ ٦٢ـ مـنـ مـعـاهـدـةـ سـيـفـرـ قدـ تـوـقـعـ تـغـيـيرـاـ مـحـتـمـلاـ لـحـدـودـ دـوـلـةـ فـارـسـ؛ رـاجـعـ إـيـضاـ بـهـذـاـ الـخـصـوصـ مـطـالـبـ الـاـثـوـرـيـنـ -ـ الـكـلـدـانـيـنـ فـيـ بـارـيسـ، المصـدرـ السـابـقـ نفسهـ، الصـفحـاتـ ١٧٧ـ-١٧٥ـ.

بريطانيين وفرنسيين ويطاليين وفرساً وآكراد.^{٥٥٩}

وأكملت المادة ٦٤، في معرض تقييدها لعملية إنشاء الدولة الكُردية على: "وبعد عام منذ بدء تطبيق تلك المعاهدة، إذا توجه السكان الأكراد في المناطق المعنية في المادة ٦٢ إلى عصبة الأمم، وبينوا أن معظم السكان في تلك المناطق يودون الاستقلال عن تركيا. وإذا قدر المجلس حينذاك أن هؤلاء السكان يمكنهم الحفاظ على ذلك الاستقلال ويقدرون على ذلك، فإن المجلس يوصي بمنحهم إياه، تلتزم تركيا منذ ذلك الحين أن توافق وتكمل التوصية، بالتخلي عن جميع الحقوق والمصالح في تلك المنطقة. وستكون تفاصيل عملية التخلي تلك، موضوعاً في اتفاقية خاصة بين الدول الرئيسة في الحلف وبين تركيا. فإذا تم ذلك التخلي، فإن الدول الرئيسية المتحالفه لن تعارض الالتحاق الطوعي للأكراد بالدولة الكُردية المستقلة. وهؤلاء الأكراد هم المقيمون في ذلك الجزء من كُردستان المتعارف على أنها حتى ذلك الحين جزء من ولاية الموصل".^{٥٦٠}

وتحوي تلك المادة امتيازات وأضراراً، فإذا تحدثنا قانونياً، فأخذ تلك الامتيازات هو إن حقيقة طرح سؤال حول وجود كُردستان في عصبة الأمم كان في حد ذاته تعبراً عن رغبة الدول الموقعة على معاهدة سيفر مع موافقة الولايات المتحدة للتأمين وجود منفصل للأكراد في إطار الحق الدولي. اضافة إلى أنه قد تم الاعتراف بالتعبير عن ارادة السكان الأكراد في كُردستان الغربية والجنوبية، وكذلك الاعتراف بحق اتحاد سكان هاتين المنطقتين. وقدمنت معاهدة سيفر للأكراد أساساً للحق:

الاعتراف الدولي بوجودهم. وبضمها مواجهة^{٥٦١} امكانية إنشاء دولة مستقلة في كُردستان. ومع ذلك، فإن ضرر تلك المادة هي وضع (إذا) في بداية كل فقرة، حيث وضع الحلفاء بذلك قضية استقلال كُردستان في خانة الشرط. وتنشير تلك المادة إلى أن انكلترا

^{٥٥٩} أكد كورزون للورد دربي، بخصوص طلب حكومة فارس على أنه: لقد وضحت اهتمامنا في سان ريمو بالطالب في أراضي فارس في واحدة من المواد المتعلقة بكُردستان. كورزون إلى اللورد دربي، باريس، ٨ مايو ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الثامن، رقم ٥٣٧ (١٩٦٦٧٢)، رقم ٤٢١، ص ٧٧٤، فانسيتارت ممثل بريطاني في باريس - إلى الأمير فيروز (وزير خارجية إيران)، برقيه رقم ١٥ مايو، نفس المصدر، ص ٤٧٧؛ راجع: تمبرلي، المختارات، ص ٣١؛ راجع أيضاً: نص المادة ٦٢، من معاهدة سيفر في المجموعة الجديدة العامة للمعاهدات، المصدر السابق نفسه.

^{٥٦٠} المجموعة الجديدة للمعاهدات، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧٨.

^{٥٦١} راجع المناقشات التي سبقت التوقيع على حلف عصبة الأمم، ومغزى التغيير الذي يريد مؤسسوها، فمن فيهم الدكتور ولسن، على المادة ٢٢، الخاصة بالوصيات، والتي أوردها ميللر في مسودة الميثاق، المختارات، الجزء الأول والثاني.

وفرنسا وايطاليا يودون ادارة عملية انشاء الدولة وفقاً لمصالحهم. واضافة الى ذلك، فنحن نعتقد ان عدم الاتفاق الفرنسي - البريطاني، وعلى وجه الخصوص معارضة فرنسا لاستقلال تلك الارض الكُردستانية، قد ساهم وبشكل كبير في غموض تلك المادة.

ورغم ان مؤتمر سان ريمو، قد وافق بوضوح على ضم الموصل لميزوبوتاميا. مع ان مصير تلك الولاية لم يتقرر وبشكل نهائي بين فرنسا وانكلترا. والنتيجة، انعقد مؤتمر ثانٍ في سان ريمو في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠^{٥٦٢}. واثيرت من جديد قضايا الانتداب والوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا وفلسطين والانتداب والوصاية الفرنسية على سوريا ولبنان. وتم الاتفاق على توقيع فرنسي- بريطاني بخصوص اتفاقية سان ريمو في الرابع والعشرين من ابريل.^{٥٦٣} واخيراً، اعترفت فرنسا بذلك الاتفاق على الحق منطقه الموصل بميزوبوتاميا.^{٥٦٤}

اما بخصوص الحلف الثلاثي الموقع في العاشر من اغسطس، في سيفر، حيث كان جزءاً من معاهدة السلام فقد تم الاعتراف بالمثل بحكم ذاتي لكردستان الغربية او احتمالية استقلالها. ويمكن ان نقرأ في بداية وثيقة الحلف: "وأخذين بنظر الاعتبار الاعتراف بحكم ذاتي او باحتمالية استقلال كردستان، وترى تسهيل التطور الاقتصادي لذلك البلد وتقديم كل المساعدة التي يمكن ان تحتاجها ادارته... وبالاعتراف بالصالح المتبادل الخاصة لايطاليا في الاناضول الجنوبي ولفرنسا في قلقيليا في المنطقة الغربية من كردستان المحاذية لسوريا حتى جزيرة ابن عمر، وتلك المناطق مذكورة في الحلف وكما يأتي":^{٥٦٥} والمادة الاولى من الحلف الثلاثي تؤكد ايضاً في كل الاحوال، اذا ما اعلنت الحكومة العثمانية او حكومة كردستان الجنوبية الرغبة في الحصول على مساندة خارجية في مجال الادارة والشرطة المحلية في المناطق التي تم الاعتراف فيها بمصالح ايطاليا وفرنسا، تتلزم الدول المتعاقدة

^{٥٦٢} راجع كوميج، المختارات، ص ١٠٠؛ راجع ايضاً: هوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٨؛ بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٠.

^{٥٦٣} اوراق برلمانية، ١٩٢١ (١٧١١)، وثائق بريطانية، ص ١١٩٥، ذكرها نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٩.

^{٥٦٤} الاتفاقية الفرنسية [البريطانية] في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٠، منوعات، رقم ٤، ١٩٢٦؛ وثائق بريطانية، ١١٩٥، ذكرها هيوارد، المصدر السابق نفسه، ملحظة ١٠٧، ص ٢٤٨.

^{٥٦٥} راجع نص الحلف الثلاثي في المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٨٦-٧٨٥؛ لوسيان جرو، تاريخ خروق معاهدة السلام، شريات ج، جري وشركاه، الجزء الثالث، ص ٧٦، هيوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٧.

بعدم معارضة الحق الأفضل للدولة ذات المصلحة في تلك المناطق والمنوط بها ان تقدم تلك المساعدات".^{٦٦}

ويشير النص بوضوح الى ان هدف انكلترا و فرنسا و ايطاليا في الحلف الثلاثي كان من جهة التوزيع، ومن جهة اخرى كان الاعتراف المتبادل بمصالحهم في الدولة المستقلة لكردستان. ووجود هذه المصالح نفسها قد دفعت تلك الدول الثلاث الى الاعتراف بحق الشعب الكردي في وجود منفصل في كردستان وحيث تنوى تلك الدول الاحتفاظ بتأثيرهم فيها. ويوضح الحلف الثلاثي بدوره رغبة تلك الدول في الاعتراف بحق الشعب الكردي في وجود منفصل لدولة كردستان وتأييد تطورها في ذلك العصر. وبخصوص امكانية تطبيق معاهدة سيفير، وباحالة قضية كردستان وحلها نهائياً الى عصبة الامم، كان يواجه المجلس الاعلى عملية تطبيقها.^{٦٧} وكان لويد جورج قد أشار بحق الى ان: "اولئك الذين يعقدون المعاهدات، يجب عليهم تحمل مسؤولية تطبيقها كذلك".^{٦٨}

وبخصوص موقف تركيا من معاهدة سيفير، فالمادة ٤٤ من معاهدة السلام، تفرض عليها منذ توقيعها الالتزام بالتوافق مع قرارات عصبة الامم، والتخلص عن جميع الحقوق والمصالح في كردستان. وحكومة القسطنطينية التي توقع على تلك المعاهدة قد قبلت بشروطها. وفي الحقيقة ومنذ يوليه، وبعد قبول مشروع المعاهدة، وحتى قبل توقيعها عليها، فقد وعدت الحكومة الشرعية في القسطنطينية ممثلي الحلفاء في القسطنطينية انها ستتصادق عليها. وصرح ضمود فريد باشا، رئيس وزراء تركيا، بقوله: "... انها كانت مستعدة لتطبيق المعاهدة ولذلك كونت لجنة تقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتطبيق معاهدة السلام. فقد كان رئيس الوزراء يظن ان تطبيق تلك المعاهدة سيسمح باقامة السلام في بلاده وبذلك يقدم لبلاده خدمة كبيرة".^{٦٩}

^{٦٦} المصدر السابق نفسه.

^{٦٧} لقد لخص "نيتي" رئيس الوفد الايطالي ورئيس مؤتمر سان ريمو، موقف المجلس الاعلى بخصوص تطبيق المعاهدة مع تركيا "من الضروري .. اعلان الحرب على تركيا من اجل تطبيق معاهدة السلام ولكن حقيقة الامر، تتطلب انه من الضروري شن الحرب"، ملاحظات وزير بريطاني حول السياسة، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ٥٧-٥٨.

^{٦٨} لويد جورج، المختارات، لقد وضع لويد جورج مسؤولية التطبيق للحلفاء تجاه معاهدة السلام في تركيا، بعد مؤتمر سان ريمو.

^{٦٩} الامiral السير ج. دوربيك، الى ايرل كريزون، ٢٠ يوليه، ١٩٢٠، وثائق بريطانية حول السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثالث، السلسلة بـ، الجزء الاول، الوثائق ٢١٧/٣٩١٧١E، ٤٤/٣، الصفحات ٣٥٤-٣٥٥.

وبخصوص كُردستان يعترف رئيس الوزراء بدولة مستقلة للأكراد تضم معظم أراضي كُردستان الغربية والشمالية تقريباً وقد تسيطر عليها تركيا في الوقت الحاضر. وتبلغ مساحة دولة كُردستان التي اعترف بها رئيس الوزراء ثلاث مرات أكثر من تلك التي كانت تهدف إليها معاهدة سيف.

وفي سبيل تطبيق المعاهدة، فإن الحكومة التي جاءت بعد حكومة ضمد فريد باشا، قد منحت السلطان سلطات استثنائية حتى يتمكن من التصديق على المعاهدة دون أن يكون مضطراً للجوء إلى البرلمان من أجل ذلك، وقد كانت الموافقة عليها كانت أصعب بالتأكيد.^{٥٧٠} وأضافة إلى ذلك، كون رئيس الوزراء لجنة تقوم بدراسة طرق تطبيق معاهدة السلام. وكان من بين أعضاء تلك اللجنة عدا الاتراك، عضو كُردي، وعضو ارمني ويوناني كذلك.^{٥٧١} دون شك، كان رئيس الوزراء تحت تأثير السيد عبد القادر، وهو كُردي ورئيس سابق للبرلمان العثماني، وكذلك كان تحت تأثير حميد باشا، وهو كُردي نشط وزیر دفاع عثماني سابق، بل رئیس اركان الجيش العثماني في شهر يوليه.

وكان تأیید رئيس الوزراء للأكراد مرتبطاً بخطته التي تتطلب وضع حد لنشاطات حركة مصطفى كمال من جهة، وإنشاء دولة مسلمة بدلاً من دولة ارمنية مسيحية على الأرضي الكُردية.^{٥٧٢}

وبنفس الاتجاه، اقترح رئيس الوزراء التركي على الجنرال شاتلورث المسؤول العسكري البريطاني في القدسية وبحضور حميد باشا، رئيس اركان، وكذلك على السير ج. دورويك، اقتراح خطتين في سبيل استعادة النظام ومن أجل تطبيق المعاهدة:

^{٥٧٠} لقد صرخ رئيس الوزراء للمندوب السامي البريطاني بأنه: "يجب التصديق على المعاهدة، وكذلك التصديق عليها من قبل السلطان (...)" وشرح ذلك بأن أحد سجلات الحكومة كانت تحوي وجهة نظر التصديق عليها بهذه الطريقة، وهي سجلات وافق عليها مجلس العرش. وهي طريقة توکد أنه رغم أن إية معاهدة تتتحمل التغيرات الأرضية التي تتطلب موافقة البرلمان وفقاً للدستور، فقد أصبح ذلك ممکناً في هذه الظروف، ويجب قبول المعاهدة وفقاً للقرار الذي منح السلطان حق اعلان الحرب وعقد السلام". من الامiral السير ج. دورويك الى ايرل كورزون، ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الاول، وثيقة رقم ٢١٨، ٢١٨ (٤٤/٣/٦٦٦٩E)، رقم ٤٤/٣، ١٠٧٤، الصفحات ٣٥٧-٣٥٦.

^{٥٧١} سيف ولوزان، معاهدة السلام في سيف، واتفاقية لوزان (بالروسية)، موسكو، ١٩٢٧، ونشرها البروفيسور أ. ف. كلوشينكوف، والبروفيسور أ. ف. سيبانيين، موسكو، ١٩٢٧، الصفحات ١٧-١٨.

^{٥٧٢} ذكرها احمد، المصدر السابق نفسه، ملحوظة ٩٨، ص ٢٤٢. من الامiral السير ج. دورويك الى ايرل كورزون، في ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الاول، الوثيقة ٢١٨/٤٤/٣/٦٦٦٩E، ص ٣٥٧.

١. مسموح للحكومة التركية تكوين جيش قوامه خمسة عشر ألف جندي لاستعادة النظام بعد التوقيع على المعاهدة.

٢. مساعدة الاركان للقيام بهجوم ضد مصطفى كمال، الذي يؤيده البشفيك.^{٥٧٣}
كما اعترف السلطان بحق كُردستان في الاستقلال. في الواقع الامر، وبعد المؤتمر العسكري الذي كان قد انعقد في القصر، أكد الامير عبد الرحيم افتدي، الذي يمثل السلطان، بوضوح على ان: "السلطان كان قد أيد وجود كُردستان مستقلة مرتبطة بتركيا بروابط سياسية، اقتصادية ومالية، وكان يعتقد ان كُردستان بهذا الشكل، تمثل ممراً بين تركيا و المسلمين القوقاز ولبلدان ماوراء القوقاز بدلاً من جمهورية لرمانيا في ذلك المكان".^{٥٧٤}

ويعني ذلك، ان التصديق على معاهدة سيفر وتطبيقاتها فيما يخص كُردستان لن يتغير اية معارضة من جانب حكومة تركيا الشرعية او من قبل السلطان.^{٥٧٥} واضافة الى ذلك، فان حكومة توفيق باشا الجديدة اشارت في بيان لها صدر في اكتوبر ١٩٢٠، برغبتها في المصادقة على معاهدة سيفر: "والحكومة، وقد اقتضت بضرورة العمل في تفاهم وثيق مع الامة، سوف تطالب مجلس البرلمان بعد ان تتوّج جهودها لتأمين الوحدة المننشودة؛ بتوفير امكانيات التصديق على معاهدة السلام بالاشكال المنشورة وفي توافق مع امكانيات الميثاق الدستوري".^{٥٧٦}

واشتريت الحكومة التركية بشكل ما، ان يتم التصديق على المعاهدة في حضور معظم نواب البرلمان، حيث تمارس الحركة القومية تأثيراً كبيراً فيهم. وللحصول على موافقة النواب

^{٥٧٣} المصدر السابق نفسه.

^{٥٧٤} من المثير للذكر ان يحضر اثنان من القوميين الاتراك بكر سامي بيك من القوقاز و كارا واصف بيك وهما من المعاوين المقربين لمصطفى كمال. راجع ما كتبه الاميرال ويب من القدسية بيت المقدس الى الارل كورنيل في ٢٠ يناير ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١١٤ (٤٤/٥٢١/٣٢٦٧٧١)، رقم ٦٦٨، المؤتمر العسكري في القصر (ملف رقم ٦٦٨)، ص ٦٠٠.

^{٥٧٥} كان السلطان قد هدد بالتنازل في ١١ مايو ١٩٢٠، اذا لم يغير الحلفاء شروط معاهدة السلام. ومن بين تلك الشروط الابقاء على منطقة 'تراقيا' و 'سميرني' Smyrne مع تركيا. راجع جرو، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٢٢-٢١. ولم يشر السلطان ابداً الى كُردستان. ويعني ذلك انه اعترف بانفصال كُردستان وانشاء كُردستان المستقلة.

^{٥٧٦} مستل من جورنال دورين في ٢٦ اكتوبر ١٩٢٠، مذكور في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، نفس المصدر، وثيقة رقم ٢٢٣، مذكورة داخل وثيقة ٢٢٢، ص ٣٧٨.

وَجَبْ اجْرَاءِ مُفَاوضَاتٍ أَوْلَىً مَعَ مُصْطَفِيٍّ كَمَالَ. وَوَعَدَتْ الْحُكُومَةُ الْحَلْفَاءِ بِالتَّصْدِيقِ عَلَىِ
الْمُعَاہَدَةِ، حَالَ عُودَةِ الْجَنْتَةِ الَّتِي تَمَّ ارْسَالُهَا إِلَىِ اِنْقُورَهِ مِهْمَا كَانَ مَوْقِفُ مُصْطَفِيٍّ كَمَالَ.^{٥٧٧}

أَمَّا بِخَصْوصِ مَوْقِفِ الْقَوْمِيِّينَ الْأَتْرَاكَ تَجَاهِ مُعَاہَدَةِ السَّلَامِ، فَإِنَّ اِنْقلَابَ مُصْطَفِيٍّ كَمَالَ
وِإِقَامَةِ حُكُومَتِهِ الْمُؤْقَتَةِ خَلْفَ اِزْدَوَاجِيَّةِ فيِ تَمثِيلِ تُرْكِيَا. وَكَانَ الْمَجْلِسُ الْأَعْلَىُ لِلْحَلْفَاءِ قد
انْعَدَّ فِي سَانَ رِيمُو، فِي الْوَقْتِ الَّذِي حَقَّ فِيهِ الْجَنْرَالُ مُصْطَفِيٌّ كَمَالُ اِنْقلَابًا حَقِيقِيًّا كَامِلًا فِي
٢٢ اِبْرِيلَ بِالْتَّحْدِيدِ ضِدَّ الْحُكُومَةِ الشَّرِيعَةِ لِلْسَّلَاطَانِ فِي الْقُسْطَنْطِنْطِينِيَّةِ. وَاسْتَطَاعَ مُصْطَفِيٌّ
كَمَالَ أَنْ يَحُولَ لِصَالِحِهِ الْقَوْمِيِّينَ الْمُجَتَمِعِينَ فِي اِنْقُورَهِ. وَفِي نَفْسِ الْيَوْمِ، اِنْتَخَبَتِ الْجَمْعِيَّةُ الْعَامَّةُ
الْجَنْرَالَ عَلَىِ رَأْسِ مَجْلِسِ الدُّولَةِ الَّتِي قَامَتْ لِلتَّوْبَةِ بِإِنْشَائِهِ.^{٥٧٨}

وَمَا قَامَ بِهِ مُصْطَفِيٌّ كَمَالٌ مِنْ تَصْرِيفِ مُعْيَنٍ، إِنَّمَا يَعْنِي اِنْتِقَامًا مِنْ حُكُومَةِ الْقُسْطَنْطِنْطِينِيَّةِ
الَّتِي اَعْدَتْهُ سَابِقًا خَارِجًا عَلَىِ الْقَانُونِ، هُوَ وَرْفَاقُهُ فِي ١١ اِبْرِيلَ. وَجَاءَتْ تَلْكَ الْاِحْدَادُ الْآخِرَةُ
نَتْيَاجَةً لِتَأْثِيرِ الْقَوْمِيِّينَ الَّذِي تَطَوَّرَ فِي الْقُسْطَنْطِنْطِينِيَّةِ، فَهِيَّا لِلْحَلْفَاءِ ذَرِيعَةً لِاِحْتِلَالِ الْمَدِينَةِ فِي
١٦ مَارْسَ.

وَبَعْدَ قِيَامِ السَّلَاطَانِ بِحلِّ الْجَمْعِيَّةِ الْعَامَّةِ فِي ١١ اِبْرِيلَ، طَالَبَ ضَمِيدُ فَرِيدُ باشا بِتَكْوِينِ
حُكُومَةٍ جَدِيدَةٍ.^{٥٧٩} وَرَفَضَ مُصْطَفِيٌّ كَمَالٌ التَّعَاوُنَ مَعَ حُكُومَةِ الْقُسْطَنْطِنْطِينِيَّةِ لِتَطْبِيقِ بِنْوَدِ
مُعَاہَدَةِ سِيفِرٍ. وَكَانَ الْجَنْرَالُ يَهْدِي بِذَلِكِ الرَّفْضِ تَجَذِّيرَ مَوْقِفِهِ الْقَوِيِّ تَجَاهِ الْحَلْفَاءِ
وَالْيُوْنَانِيِّينَ وَالْأَرْمَنِ. وَهُوَ مَوْقِفٌ جَذْبٌ لِلْتَّعَاطُفِ الْوَطَنِيِّينَ الْأَتْرَاكَ وَتَأْيِيدِ الْقَوْمِيِّينَ.
وَاضْافَةً إِلَىِ ذَلِكَ، اَقْتَنَعَ مُصْطَفِيٌّ كَمَالٌ بِأَنَّ الْحَلْفَاءِ الَّذِينَ فَرَضُوا مُعَاہَدَةَ السَّلَامِ عَلَىِ
تُرْكِيَا، لَمْ يَكُونُوا يَرِيدُونَ تَطْبِيقَهَا تَعَامِلًا. فَإِيطَالِيا، كَانَتْ قَدْ عَدَدَتْ مَعَ مُصْطَفِيٌّ كَمَالٌ حَلْفًا

^{٥٧٧} مِنَ الْأَدْمِيرَالِ السِّيرِ جَوْ دُورِبِيكِ إِلَىِ الْأَيْرَلِ كُورِزُونَ، فِي ٨ نُوْفُمْبَرِ ١٩٢٠، وَثَاقِيَّ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْبَرِطُونِيَّةِ، الْمُصْدَرُ السَّابِقُ نَفْسُهُ، وَثِيقَةُ رقمِ ٤٤/٣/١٣٩٠٦٤/٢٢٤، صِ ٣٧٩.

^{٥٧٨} رَاجِعٌ كَذَلِكَ سَفُورِزا، الْمُخْتَارَاتُ، صِ ٥٦. الْكُونْتُ كَارْلُو سَفُورِزا كَانَ اُولُو مَنْدُوبُ سَامِيِّ اِيطَالِيِّ فِي الْقُسْطَنْطِنْطِينِيَّةِ. وَاصْبَحَ فِيَمَا بَعْدِ ١٩٢٠ وزِيرًا لِلشُّؤُونِ الْخَارِجِيَّةِ فِي اِيطَالِيا.

^{٥٧٩} ضَمِيدُ لِقَبِ مَنْهُ السَّلَاطَانُ لِفَرِيدِ باشا، يَشِيرُ إِلَىِ أَنَّهُ زَوْجُ شَقِيقَةِ السَّلَاطَانِ، الْأَمِيرَةِ 'إِلِيدَ' وَتَلْقَىِ فَرِيدُ باشا، درَاسَاتِهِ الجَامِعِيَّةِ فِي اِكْسْفُورِد. رَاجِعُ الْكُونْتُ كَارْلُو سَفُورِزا، دِيَبْلُومَاسِيِّ منْ اُورِبَا مِنْذِ مُعَاہَدَةِ فَرِسَايِّ، 'نيوهافن New Haven'، الْمُتَشَوَّرَةُ لِصَالِحِ مَعَهَدِ الْدِرَاسَاتِ فِي مَطَابِعِ جَامِعَةِ يَالِ فِي لَندَنِ، مَطَابِعُ لَندَنِ، وَمَطَابِعُ جَامِعَةِ اِكْسْفُورِدِ، ١٩٢٨، صِ ٥٤.

سريّاً^{٥٨٠} يوفر له السلاح والذخيرة، في الوقت الذي اكدت له فرنسا انها لاتنوي في الواقع تطبيق تلك المعاهدة.^{٥٨١}

وبقيت انكلترا واليونان وارمينيا، من الموقعين على المعاهدة مصممين على تطبيق الاتفاقية. وقد اراد مصطفى كمال برفضه تطبيق معاهدة سيفر، الغاء المواد القاضية بالحاق تراقياً وسميرنياً باليونان، وقليلياً بسوريا الفرنسية، وتكون لجنة من الحلفاء حول القدسنطينية والمضايق، الى جانب نزع سلاح الجيش التركي وتخفيف اعداده وقادراته، وأخيراً انشاء دولة ارمينيا في شرق وشمال شرق تركيا.

هذا وقد ظل موقف كمال حول استقلال كُردستان الغربية غامضاً. ومع توسيع تأثير حركة مصطفى كمال في كُردستان، أيدَ كثيرون من رؤساء القبائل الْكُردية الحركة التركية.^{٥٨٢} وكان تأثير مصطفى كمال كبيراً في كُردستان الغربية والشمالية. ويقول: "إذا ما ظل رؤساء الشباب الاتراك في الحكم بعد الحرب وخاصة انور باشا وجميل باشا اللذين كانوا على خلاف مع مصطفى كمال، فمن المحتمل ان يقوم مصطفى كمال بتأسيس دولة كُردية مستقلة برعايته، اعتماداً على علاقاته وصداقته مع الاكراد".^{٥٨٣}

وخلال السنوات ١٩١٩-١٩٢٠، وفي مؤتمرات ارضروم وسيواس التي يعقدها مصطفى كمال وحركته، ظل يساهم فيها الكثيرون من الاكراد.^{٥٨٤}. اعلن الجنرال تأييده لطموحاتهم

^{٥٨٠} راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢٠.

^{٥٨١} وقعت فرنسا اتفاقية لوقف اطلاق النار مع مصطفى كمال في شهر مايو ١٩٢٠، لم يتم احترامها. واكثر من ذلك، كان مصطفى كمال قد صرخ في المؤتمر الوطني الكبير في انجورا في اول مايو ١٩٢٢، بأن الانفصال التي تم التوقيع عليه مع فرنسا في ١٩٢١ يبرهن على انه لا يؤمن بمعاهدة سيفر. وحقيقة ان واحدة من اقوى الدول الموقعة على المعاهدة قد توصلت الى تفاهم معنا متضمناً، انتما يبرهن للعالم ان تلك المعاهدة كانت مجرد حيلة بالية. وكالة الاناضول، في انغوريا، ٢ مارس. وتم ذكر ذلك في *وثائق السياسة الخارجية البريطانية*، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثالث، الوثيقة ٣٦، داخل الوثيقة ٣٥/٢٧٥٢٤/٥، ص ٤٤.

^{٥٨٢} فاني، المختارات، الصفحات ٢١٣-٢١٤؛ وكذلك قدربي جميل باشا في مذكراته، يوضح ان مصطفى كمال قد عين كُرديةً "حسن خيري بك" مسؤولاً عن امن معسكره (...) لكي يجذب الاكراد الى جانبه. وتظاهر بتأييده للأكراد عندما كان يصاحب طفلين كُرديين بالملابس الْكُردية (٨ سنوات وعشرين سنة من العمر) في جميع اجتماعاته لكي يدلل على صلته بالاكراد، وبدرجة ان البعض كانوا يتحدثون عن اصول كُردية لمصطفى كمال؛ راجع: زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢-٥٤.

^{٥٨٣} راجع: زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{٥٨٤} ثلاثة من بين اعضاء لجنة المندوبين في المؤتمر في ارضروم، وهم من اصل كُردي: الشيخ فوزي افendi من الطريقة النقشبندية من ارزنجان، و سعد الله افendi مندوب قديم من بتليس، وكذلك حاجي موسى بك

القومية، ووعدهم بالاعتراف بالدولة الُّكردية المستقلة.^{٨٥} ولم يكن اعتراف مصطفى كمال ذلك سوى سياسة ماكنة تهدف إلى كسب تأييد الأكراد لحركته، أو في الأقل تحديد عداوتهم لحركته.

وامام انتشار تأثير حركة مصطفى كمال وعداته الواضح لمعاهدات السلام، التي سيؤمن بتطبيقها فقط التدخل العسكري وجود جيش الحلفاء في تركيا. ولكن الحلفاء كانوا قد أعلنا صراحة عن موقفهم في سان ريمو وفي "سبا"^{٨٦}، وحيث انهم لم يرسلوا قوات عسكرية لا في تركيا ولا في أرمينيا أو في كُردستان.

وفي سان ريمو، وافقت انكلترا على الانتداب والوصاية على فلسطين وميزوبوتاميا بموافاتها ولالية الموصل، لأن الجيش البريطاني كان موجوداً هناك، فلذلك ليست في حاجة لارسال قواتها لتطبيق المعاهدة في مكان آخر. ووافقت فرنسا بدورها على الانتداب والوصاية على سوريا حيث اخذ الجيش الفرنسي بزمام السلطة هناك في اواخر يوليه بعد طرد الامير فيصل.

هذا في حين ان ايطاليا كانت تتعمنى التفاوض مع مصطفى كمال حول الحق في تنازل حضري عن منطقة اداليا. ويعتبر آخر، لم تكن انكلترا او فرنسا او ايطاليا او اية دولة من دول الحلفاء مهيئة لارسال جيش لتطبيق معاهدة السلام خارج نطاق مصالحها او انتدابها او وصايتها. ومرة اخرى، كان غياب حماية ما، او اية دولة تمتلك وصاية سبباً جوهرياً لعدم تطبيق معاهدة

رئيس قبيلة موتكي، راجع: خطاب غازى مصطفى كمال، رئيس الجمهورية التركية، نشريات ل. ف. كوهن في لاج، ليبرج، اكتوبر ١٩٢٧، ص ٤٨.

^{٨٥} في رسالة موجهة لقسم دياربكر في لجنة نهوض كُردستان، الا مصطفى كمال على ما ينوي فعله: "منح الحقوق القومية للأخوان الأكراد بعد تنظيف البلاد من الاحتلال الاجنبي". ذكر ذلك قراري جميل باشا، الذي كان مسؤولاً عن قسم دياربكر في تلك اللحظة. راجع: سلوبى، المختارات، ص ٥٨؛ راجع ايضاً بكر كاظم قره باشا، تكرييات الحرب من أجل الاستقلال، (باللغة التركية)، انقرة، الصفحات ٢٦٠-٢٦١، وهي مذكورة في سلوبى، نفس المصدر، الصفحات ٥٩-٥٨؛ راجع كذلك: بلج شيريكو، المختارات، ص ٨٥. كاظم قره بكر كان القائد العسكري التركي لعمليات القوقاز في اغسطس ١٩٢٠، وكان جيشه يضم عدداً كبيراً من الأكراد؛ راجع كذلك: زكي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧١، راجع ايضاً: كريستوكجي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٤-٣٣.

^{٨٦} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع للمجلس الأعلى في سان ريمو ٢٠ ابريل ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ٤٧-٥٥. ملاحظات وزير في سبا، ١١ يوليه ١٩٢٠، نفس المصدر، الصفحات ٥٤٤-٥٤٥. لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٠١-١٢٣١؛ راجع ايضاً: توصية الخبراء العسكريين للمجلس حول قضية تطبيق المعاهدة في أرمينيا؛ راجع لويد جورج، نفس المصدر، ص ١٢٢٣.

سيفر في كُردستان. واصر لويد جورج على رغبته من جهة في مساعدة اليونان على الاحتفاظ بسميرنيا وتراقيا، والبقاء على النفوذ البريطاني على المضائق من جهة اخرى. واقترح الاميرال السير جورج دون روبيك، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية حلّين من اجل تطبيق المعاهدة:

الاول: تطبيقها بالقوة بمساعدة جيوش الحلفاء، و الثاني يتضمن اللتحاق الارادي لمعظم القوميات التركية مع قرار السلطان بالتصديق على المعاهدة وتطبيقاتها.^{٦٨٧} وكان المندوب السامي البريطاني قد اقترح ان تقوم بعض الشخصيات التركية بتكوين لجنة للنوايا الحسنة تتوجه الى مصطفى كمال لاقناعه بقبول المعاهدة، ولكن في حالة الفشل، سيقوم الحلفاء باستقطاع القسطنطينية من الاراضي التركية وفرض تطبيق المعاهدة بالقوة.^{٦٨٨} ولما انه قد تم الاقتناع ان انكلترا وايطاليا لن ترسل قوات الى آسيا الصغرى، وان فنيزولوس Venizolos رئيس وزراء اليونان قد اقترح في يوليه في مؤتمر للحلفاء في سبا، لرسال جيش ي تكون من ٩٠٠٠٠ تسعين ألف جندي يومني الى تركيا لمقاومة القوميين الاتراك من انصار مصطفى كمال. وانه كان قد تم قبول الاقتراح اليوناني بمساندة لويد جورج، ورغم عداوة كارلو دي سفورزا وزير خارجية ايطاليا.^{٦٨٩} اختارت انكلترا ذلك البديل اليوناني، بارسال الجيش، وتقوم بتأييد ومساندة الجيش اليوناني ومساندته ضد قوات مصطفى كمال. وبهذه الطريقة، كان لويد جورج يأمل بتطبيق المعاهدة بتلك الطريقة.

واحتلت القوات اليونانية الساحل الشرقي لتركيا، وهي الاراضي التي كانت تطالب بها اليونان من قبل.^{٦٩٠} وهكذا بدأت الحرب اليونانية – التركية بين صيف ١٩٢٠ وربيع ١٩٢٢ وكان محورها تطبيق معاهدة سيفر وتقرير مصير المعاهدة بالنسبة لصالح تركيا. وشهدت تلك المرحلة ايضاً المحاولات الكردية لانشاء الدولة الكردية المستقلة في كُردستان.

^{٦٨٧} المصدر السابق.

^{٦٨٨} المصدر السابق.

^{٦٨٩} في رسالة مؤخرة في ٢٠ يوليه ١٩٢٠، موجهة الى السير ج. روبيك، أكد كورزون على ان انكلترا كانت قد قبّلت في مؤتمر سبا، بتجهيز الجيش اليوناني شريطة عدم التوغل لتلك القوات في داخل الاناضول، ولكن ترك وتسسيطر على الاراضي التي كانت تطالب بها اليونان. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٢١٦/٢٢٠٩٥، ص ٤٤، ٢٢٠٩٥/٢١٦، ص ٣٥٤؛ راجع ايضاً: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣٦-١٣٣٤؛ وكذلك سفورزا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦١-٦٠.

^{٦٩٠} راجع ايضاً: بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠٨-٢٠٩.

٢. المحاولات الكردية لانشاء الدولة (١٩١٩-١٩٢١):

بعد الحرب، اتخذت الحركة الكردية في الحال شكل حركة تحرر وطني ضد الهيمنة التركية. وكذلك بعد بيان الرئيس نيلسون حول حق القوميات التي كانت تعيش سابقاً تحت سيطرة تركيا العثمانية في حياة وطنية منفصلة عن تركيا. وتم الاعتراف بذلك الحق في مؤتمر باريس. ووعدت انكلترا بمساندة استقلال كردستان. وقد ساهم كل ذلك في تدوين حركة التحرر الوطني في كردستان.^{٥٩١}

وقد اعترفت معاهدة السلام في سيفر وكذلك الحلف الثلاثي بحق كردستان الغربية في الحكم الذاتي والاستقلال، والاعتراف كذلك بحق سكان كردستان الجنوبية بالالتحاق بذلك الدولة. علماً ان توقيع ١٤ دولة بما فيها تركيا العثمانية على المعاهدة. يعد ضماناً بالاعتراف الدولي ومرحلة نحو تطبيقها.

و قبل التوقيع على معاهدة سيفر، حاول الاكراد سابقاً انشاء كردستان الكبرى المستقلة، ولكن الحركة الوطنية الكردية، كانت تتقصّها الوسائل المادية والعسكرية، ولم تكن مهيئة تماماً لذلك، وعاشت المنظمة الرئيسية، لجنة نهوض كردستان^{٥٩٢} في القدسية؛ عاشت الجزء الاكبر من نشاطاتها المحدودة في تلك المدينة حتى عام ١٩١٩. وكان قادة تلك المنظمة الاكراد ينتظرون ان يؤمن لهم الحلفاء، وخاصة انكلترا استقلال كردستان، سواء كان ذلك تحت حماية بريطانية، او تحت حماية عصبة الامم المستقبلية.

وتتأخر تحقيق وعد الحلفاء في مواجهة الاتراك، وتتطور الحركة الوطنية، وكان جلدت وكامران ابنا بدرخان، قد تركا القدسية ووصلوا كردستان في سبتمبر، في الوقت الذي عقدت فيه حركة التحرر الوطني التركية التابعة لمصطفى كمال مؤتمرها الثاني في سيواس، وكانت حينذاك تسيطر على معظم مناطق كردستان.^{٥٩٣}

^{٥٩١} راجع تحليتنا فيما يلي.

^{٥٩٢} راجع تحليتنا ادناه حول انشاء دور لجنة نهوض كردستان. راجع كذلك البروفيسور أ. م. حسرتيان، كردستان تركيا بين حربين، ترجمها عن الروسية الدكتور سعد الدين الملا، بيروت، دار الكتاب، ١٩٧٨، الصفحات ١٣-١٤. راجع ايضاً:

^{٥٩٣} راجع خطاب الغازى مصطفى كمال، المختارات، ص ٨٧-٩٠. واكد قدرى جميل باشا في حقيقة الامر، على ان القادة الاكراد عندما نقلوا مركز نشاطاتهم من القدسية الى كردستان، ربطوا نشاطاتهم بلجنة نهوض كردستان، في دياربكر، وتوسيع دائرة تأثيرهم. وكان تأثير ذلك كبيراً وفعالاً، وكان يمكن لتلك الجهود ان تكون لها نتائج مقتنة في مختلف مناطق كردستان. وراجع زنار سلوبي، المختارات، ص ٦٧؛ وكانت ملاحظات قدرى جميل باشا الخطيرة صائبة جداً لأن احد العوامل المهمة لنجاح حركة مصطفى كمال التي

علمًاً ان محاولات ابناء بدرخان انشاء حركة تحرر وطنی كُردية في كُردستان خلقت له مشكلة مباشرة مع مصطفى كمال.^{٥٩٤} وكان اول اجتماع تم عقده لتلك الحركة كان في ملاطية، المدينة الكُردية، في نفس الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر سبيواس في اوائل سبتمبر وشارك في اجتماع الحركة كل من: قوري جميل باشا، علي غالب بك والي خربوط، وخليل بك رحيم بدرخان متصرف ملاطية.^{٥٩٥} وكان الميجر نوينيل في تلك الاثناء، مهمة بحث في كُردستان، ووجد نفسه في ملاطية مع القادة الاكراد.^{٥٩٦}

ومنذ المؤتمر الذي عقدته بلدة شيربو الواقعه بالقرب من ملاطية، بدأت المناقشات حول قضية الاستقلال وطرق البحث عن الوسائل لتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك المؤتمر تم انتخاب خليل بدرخان حاكماً على كُردستان. وينص البيان النهائي للمؤتمر على: "ان الاركاد الذين تحملوا الضغط الذي قامت به الحكومة التركية على كُردستان، تفاعلو لاقتراب ساعة التحرر الوطني. ومنذ ذلك اليوم، لن يتحمل سكان كُردستان بعد ذلك قيود العبودية. وعمل المؤتمر، الذي كان يهدف الى تأمين حقوقهم، على انشاء جمعية تشريعية تستجيب لمتطلبات المرحلة القائمة الجديدة من تاريخ كُردستان الذي بدأ".^{٥٩٧}

كانت تعمل على الارض مع مؤيديها الاولئ. والعامل الثاني المهم، مهارتها في استخدام البرقيات بشكل فعال لايصال اوامرها، وللدعاهية في الجيش، والادارات التركية في كُردستان، وفي جميع مدن تركيا، وتواصلها مع القسطنطينية ومع الخارج.

^{٥٩٤} وفي واقع الامر، توضح وثائق وخطابات مصطفى كمال وتاريخ حركته، انه طوال مرحلة نضاله من اجل التحرر، استخدم لغة مزدوجة مع اعداته في الداخل كما في الخارج، فيما يخص الارکاد. وفي رسالة ارسلها الى ممثل لجنة نهوض كُردستان، أكد على الاعتراف بالحقوق القومية الوطنية للاكراد، في الوقت الذي وجه اوامره الى رفاقه في يونيو ١٩١٩ بالقضاء على نشاطات تلك اللجنة في كُردستان. راجع زنار سلوبی، المختارات، ص: ٨٥؛ وكذلك راجع حسرتيان، المصدر السابق نفسه، وكذلك راجع كمال اتابورك، نشريات في اسطنبول باللغة التركية، الجزء الثالث، ١٩٦٢. الصفحات ٩٠١-٩٠٤، ٩١٠.

^{٥٩٥} راجع بليج شيريكو، المصدر السابق نفسه، ص: ٨٧؛ وكذلك حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص: ٢٤.

^{٥٩٦} في مذكرة قدمها ريان المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية أكد فيها لرشيد باشا وزير خارجية تركيا، ان الميجر نوينيل قد تم ارساله في مهمة تقصي الحقائق في بعض المناطق التي تعيش فيها اكثريه كُردية، وقام بدورة اولية قصيرة، زار فيها القسطنطينية. وبعد ذلك قام بدورة اخرى لمدة اطول، ومدح الحكومة التركية ولذلك تم منحها توصيات بسلطات اقليمية محلية، ووصل الى ملاطية ولصداقة غير مُرّيبة وجد نفسه هناك حيث يوجد غالب بك؛ الذي قدم المذكرة السيد ريان في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة رقم ١٠٠، ص: ١٦٧.

^{٥٩٧} حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥-٢٦.

وقد اتخذ حاكم كُردستان عدة قرارات ادارية تهدف الى تمديد سلطاته الى كُردستان ونشرها فيها^{٥٩٨}. ولكن مصطفى كمال من جانبه قد تعرف على تطور الحركة الكردية وحاول ان يضع حدًا لها. وكان يرى في تلك العملية مؤامرة ضده قام بتنظيمها رئيس الوزراء، وزير الداخلية وكلاهما تتمثل في نظره الوالي غالب بك والبريطانيين بواسطة نوئيل وبتأييد من الاركان^{٥٩٩}.

ويستناداً الى ما اورده مصطفى كمال، فان الوالي علي غالب بك كان قد طلب منه وزير الداخلية عادل بك منع عقد اجتماع مؤتمر سبيواس والقبض على المشاركين فيه^{٦٠٠}. وفي الواقع، كان مصطفى كمال ينوي استخدام ذلك الحدث لينشر دعاية مضادة للاكراد، ومضادة للحكومة وللبريطانيين، هادفًا بذلك تجميع القوميين الاتراك^{٦٠١}. اما الاكراد الذين انسحبوا الى جبال كاخيا نظموا انفسهم من جديد للقيام بهجوم ضد جيش مصطفى كمال، بعد رفض مصطفى كمال الانصياع للانذار الذي تم ارساله اليه^{٦٠٢}.

^{٥٩٨} حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥-٢٦.

^{٥٩٩} كان مصطفى كمال قد صرّح مؤخرًا، ان نهاية الحركة الكردية كانت في الواقع حدثاً مهمًا في تاريخ نضالنا الوطني، واورده خطاب غازى مصطفى كمال، المختارات، ص ٨٨. وكان العديد من قادة القيادة العامة وقادة فرق الجيش التركي في ملاطية، ودياربكر وخربوط و منطقة العزيز قد رفضوا تنفيذ الامر الذي امرهم به مصطفى كمال بالقبض على ابناء بدرخان الى ان تركوا ملاطية في ١٠ سبتمبر.

^{٦٠٠} المصدر السابق، راجع ايضاً، برقية مصطفى كمال الى عادل بك ووزير الداخلية، ١٩١٩/٩-١١/١٠؛ المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠.

^{٦٠١} رد الوالي لمنطقة العزيز، غالب بك افندى، رد على برقتكم في ٢ سبتمبر ١٩١٩، المرقمة ٢ القسطنطينية رقم ٩٠٦ كما اورده خطاب غازى مصطفى كمال، المختارات، الصفحات ٩٦-١٠٠. وكان رايان المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد صرّح لوزير خارجية تركيا رشيد باشا، ان شروحات مصطفى كمال لا تتصف ما حدث حقيقة في ملاطية. راجع بهذا الخصوص، مذكرة ريان في ٤ من نوفمبر ١٩١٩ و ذكرتها وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ١٠٠، ص ١٦٧. راجع ايضاً البروفيسور حسرتيان، كُردستان تركيا بين الحرين للعبيتين، ترجمة: د. سعد الدين ملا، دار الكتاب، رابطة كاوه للثقافية الكردية، الصفحات ٩-٨ من مقدمة سعد الدين الملا.

^{٦٠٢} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١-١٠٣.

ولكن، وللغرابة، وصل الكولونيل البريطاني "الكابتن بيل Peel"^{٦٠٣} رئيس الاستخبارات البريطانية في حلب الى ملاطية في ١٢ سبتمبر ١٩١٩، لزيارة الوجهاء والموظفين المدنيين والعسكريين في مناطق ملاطية وخربوط ودياريكر.

وادعى بيل انه لم يكن يعرف مهمة "الميجور نوئيل"، مؤكداً ان الحكومة البريطانية كانت تجهل تلك المهمة ولم تكن تسمع ان يقوم ضابط بهذا باعمال الدعاية.^{٦٠٤} وفي الحقيقة، كانت زيارة الموظف السياسي البريطاني بيل قد حولت بشكل ما اهتمام مصطفى كمال عن غالب بك وعن حكومة القسطنطينية. وكان بيل قد ارسل "نوئيل Noel" الى القادة الاكراد ليقنعهم بوضع حد لحركاتهم ضد الكماليين.^{٦٠٥}

وبنتيجة لذلك التغيير من جانب القيادة البريطانية، صرخ نوئيل للقيادات الكردية ان كل حركة مسلحة سوف تتسبب في إحداث أضرار خطيرة للقضية الكردية، مادامت ان القضية الكردية قد حازت على تعاطف اوروبي كامل^{٦٠٦} من الان فصاعداً. وفي هذا السياق تخلّى الاكرااد عن حركتهم، واخفى غالب بك وابنه بدرخان في حلب، ووضع بيل نهاية لمهمة نوئيل حول الحركة الكردية.^{٦٠٧}

ويوضح بيل ان انكلترا ولم تتبّع اية سياسة واضحة تجاه الحركة الكردية، ولم تتخذ موقفاً واضحاً من مستقبل كردستان، وهذا ما ترك المجال لمكتب القاهرة ان يضع حداً

^{٦٠٣} يذكر مصطفى كمال ان اسم الكولونيل البريطاني بيل، ولكن جلادت بدرخان يقول انه بيل، راجع ايضاً بلج شيريكو، المختارات، ص ٨٧. واخطأ مصطفى كمال مرة اخرى عندما قال نوفييل بدلاً من نوئيل، راجع خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧، ١٠٠، ١٠٣.

^{٦٠٤} الى قائد الجيش الثالث في سيدوس، بررقية مصطفى كمال، ملاطية في ١٢/٩/١٩١٩. راجع خطاب الغازي مصطفى كمال، المختارات، ص ١٠٣-١٠٤. وكما اكدا ذلك من قبل، فإن الحكومة البريطانية قد ارسلت نوئيل في مهمة واضحة، لتقسيم الحقائق والبحث في كردستان وكان قد ثال موافقة الحكومة التركية في القسطنطينية؛ راجع بهذا الصدد مذكرة السيد ريان في ٤ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الاول، وثيقة ١٠٠، ص ١٦٧.

^{٦٠٥} بلج شيريكو، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧.

^{٦٠٦} راجع بلج شيريكو، المختارات، ص ٨٧. واكد جلادت، احد قادة تلك الحركة: "ان الوطنيين الاكرااد يعرفون جيداً الاتراك، ولا يصدقون تصريحاتهم ووعود المسؤولين الاربيلين وتصريحاتهم"، المصدر السابق نفسه، ص ٨٨.

راجع نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦؛ راجع كذلك حسربيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

^{٦٠٧} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ١٤، حسربيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩.

لهمه نوئيل، في الوقت الذي وجه فيه المسؤولون البريطانيون في القسطنطينية وبغداد امراً (نوئيل) بالتقرب من الارکاد.^{٦٠٨}

وأيقن الارکاد ان نهاية مهمة نوئيل تساوى نهاية التأييد البريطاني لقضيتهم. وقد تم اتخاذ ذلك القرار تحت ضغوط المندوب السامي البريطاني في القاهرة، إذ اراد بذلك تأمين انسحاب الجيش البريطاني، وتحاشى كل مواجهة مباشرة للبريطانيين مع القوميين الاتراك.^{٦٠٩} وفي تلك المرحلة، كان موقف الحكومة البريطانية تجاه مصطفى كمال غامضاً جداً.^{٦١٠}

وتشير المراسلات المتداولة بين وزارة الخارجية والمسؤولين البريطانيين في القسطنطينية والقاهرة وحلب، الى ان البريطانيين لم يقدّروا تماماً قوة حركة مصطفى كمال والخطر الذي يمكن ان تمثله بالنسبة للمصالح البريطانية من جهة، ومن جهة اخرى كان يوجد آنذاك خلاف من التقارب المحسوس بين ادارة "الجنرال اللنبي" في القاهرة والمسؤولين البريطانيين في القسطنطينية حول السياسة التي يجب ان تتبعها انكلترا في كُردستان، اثناء وبعد انسحاب القوات البريطانية.^{٦١١}

ويبدو انه في تلك المرحلة من انسحاب الجيش كان لمكتب القاهرة قوة اتخاذ القرار حول كُردستان اكثر من مراكز القرار الاخرى البريطانية. وفي الواقع الامر كان تدخل بيل يشير الى ان الاولوية كانت للقضاء على الاضطرابات الكُردية اثناء انسحاب القوات البريطانية من تلك المناطق. وكانت زيارة "بيل" لهذا الغرض، وكان يعتقد ان التحضيرات الكُردية للهجوم على

^{٦٠٨} راجع كذلك، بهذا الصدد، تحليل احمد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٩.

^{٦٠٩} ارسل الكولونيل ماينترزاجن من الادارة البريطانية في القاهرة، برقية الى كورزون في ١٧ سبتمبر كما يلي: "اشارة الى برقية E.A. ٦٣٧ في ٢٥ اغسطس. تقرير الضابط السياسي في المنطقة الشمالية تشير الى ان نوئيل يتبع سياسة دعائية ضد الاتراك لصالح الارکاد. ويعتقد ان عدم الرضا العام حول مايدور في المنطقة، يعود الى سلوك بعض اعضاء حزب نوئيل لجنة كردستان، حيث تعرف نوئيل ووجهت له اوامر بالعودة وحزبه الى حلب. برقية الكولونيل ماينترزاجن الى ايرل كورزون في ٢٧ سبتمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٤٥٥، ٤٤٤/٣٥٦١٠، برقيه ٥٢٢، ص ٧٨٢.

^{٦١٠} السيرج. دوربيك، نائب الادميرال، موجهاً برقية الى ايرل كورزون في ٤ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة رقم ٩٩ (١٦٣٦٨١)، رقم ٢٢٧١، ص ١٦٦.

^{٦١١} يؤكّد ويلسون، المسؤول البريطاني حول قضية كُردستان على انه بداعي التأخير البريدي لجمع الاتصالات كانت ضرورة استخدام البرقيات. على ان المندوب السامي البريطاني، وكذلك اللورد اللنبي في حاجة دائمة للمعرفة، بحيث موظفوهم في دمشق وحلب وما وراءها يتبعون وكما شرحتنا سابقاً سياسة غير مستقرة حول ذلك من حكومة جلالته"؛ ويلسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

مصطففي كمال، عامل من عوامل عدم استقرار المنطقة. وحيث كان المسؤول البريطاني يظن ان الحرب التركية الكردية تسبب خطراً على امن انسحاب القوات، بل ويمكن ان تضطر القوات البريطانية الى البقاء في تلك المناطق مدة اطول وهكذا، ولغياب خطة واضحة في لندن حول مستقبل كردستان بعد الانسحاب كان مكتب القاهرة يهتم فقط بانسحاب القوات.

وحتى بعد الاعتراف بمعاهدة سيفر، فإن تطبيق المعاهدة وانشاء دولة مستقلة في كردستان، يتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة جداً. ومع الخلاف بين الاتراك والعرب،^{٦١٢} لا يمتلك الاكراد تلك الوسائل. وذلك هو السبب، وبعد ان تخلت انكلترا عن مشروع انشاء دولة كردية، والسبب ان الحرب اليونانية - التركية كانت تبدو فرصة لتحقيق اهدافهم. وكان تدخل الجيش اليوناني في تركيا للقضاء على حركة مصطففي كمال، في الواقع آخر فرصة امام الحلفاء، وخاصة امام انكلترا لتطبيق شروط معاهدة سيفر.^{٦١٣}

اما السير ج. دو روبيك^{٦١٤}، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، بعد ان كان انكر وجود رأي عام كردي موحد في معرض رده على كورزون في ٢٩ مارس، خيب امل كورزون في تأييد مشروع استقلال كردستان في سان ريمو في ابريل، عاد و أكد في رسالته المؤرخة في ٢٨ يوليه وجود رأي عام كردي موحد، ويعرف جيداً امكانية استخدام ذلك نهائياً ضد مصطففي كمال.

وتناقض البرقيتين اللتين ارسلهما المندوب السامي البريطاني واضح للعيان. ولم يتتطور رأي الاكراد خلال الاربعة الاشهر ما بين ٢٩ مارس و ٢٨ يوليه. وفي كل الاحوال، فان اساس ذلك التناقض واضح تماماً: فقد كان المندوب السامي البريطاني يرفض الاعتراف بوجود

^{٦١٢} استطاع الجنرال مصطففي كمال تنظيم جيش شعبي، لأن الفالية التركية كانت متمركزة في الولايات الشرقية والشمال شرقية، وان مدراء تلك الولايات ايدوا وساهموا في نجاح حركته. راجع: خطاب الغازى مصطففي كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦-٥. أما بخصوص حركة فيصل، وكما أكدنا على ذلك، كان المستشارون البريطانيون من امثال الكولونيل لورنس والمستر بيل، يرشدون ويوجهون فيصل في سياساته الداخلية والخارجية.

^{٦١٣} راجع لويج جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣٤-١٣٣٦؛ راجع كذلك سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦١-٦٤.

^{٦١٤} من الامiral السير ج. دو روبيك، الى ايرل كورزون، في ٢٩ مارس ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثالث، رقم ٢٠٢، برقمية ٤٤/١١/٢٢٤٢ E، رقم ٤٤، الصفحات ٤-٥؛ من ايرل كورزون 'سان ريمو'، الى الامiral سير ج. دو روبيك 'القسطنطينية'، ٢٤ ابريل ١٩٢٠، المصدر السابق نفسه، برقيات عديدة E ٧٤٧٤/٤٤، رقم ٥٦، الصفحات ٦٥-٦٦؛ من الامiral السير ج. دو روبيك، ايرل كورزون في ٢٨ يوليه ١٩٢٠، المصدر السابق، رقم ٨٦١، برقمية E ٦٠٩/٤٤، رقم ١٠٣، ص ١٠٨.

وحدة وطنية كُردية اذا كان الامر يتعلق باستقلال كُردستان، ولكنه كان مستعداً لتقبّلها اذا ما كانت تخدم المصالح البريطانية وهم يحاربون حركة مصطفى كمال.

وكانت للفكرة الخاطئة التي عبر عنها د. دوروبيك في برقته ردّاً على كورزون نتائج وخيمة فقد ساهمت في احباط كورزون تجاه تأييد مشروع استقلال كُردستان. والنتيجة، ان ذلك ترك آثاره بالفعل في الوقت الذي تتم فيه صياغة القسم الخاص بـكُردستان في معاهدة سيفر.

وسواء كان هناك خطأ ام لا في تقديرات المندوب السامي، فإنه قد اعاد مراجعة موقفه بعد مؤتمر سان ريمو، وفي برقته المؤرخة في ٢٨ يوليه، أكد ج. دوروبيك على ان: "رئيس الوزراء كان على اتصال بالافكار المحافظة الـكُردية، وكان موقف رئيس الوزراء كما ياتي: ستكون كُردستان دولة ذات حكم ذاتي وفقاً لنصوص المعاهدة. ولأن القادة الـاكـراد كانوا يكرهون مصطفى كمال لانه يرفض المعاهدة، فلنستخدم معـاً الـاكـراد ضـده ولن تكون الخطة بالضرورة صعبة التطبيق بالـكـامل".^{٦١٥}

وكان المندوب السامي في برقته يتوقع الحصول على تعاطف فرنسا اللازم لإنجاح المشروع، لأن اغلب الـاكـراد وكذلك بالـصدفة ان الـاكـراد الخاضعين لتأثير ابناء بدرخان يقيمون في منطقة النفوذ الفرنسية في كُردستان.

وإذا تحقق الـاكـراد من ان فرنسا تتمتع بـتأثير في بوتان على الحدود السورية موطنـهم الأصلي، حاول ابناء بدرخان التقارب من فرنسا هادفين الحصول على تأييـدهـا من اجل انشـاء كـردـستان مستـقلـة. ووـاقـعـ الـامـرـ يـقـولـ انـ اـمـينـ عـالـيـ بـدرـخـانـ كانـ قدـ قـدـمـ الىـ المـنـدـوبـ السـامـيـ الفـرنـسيـ فيـ القـسـطـنـطـنـيـةـ مـذـكـرـةـ فيـ يـوـنـيـهـ ١٩٢٠ـ،ـ حـيـثـ يـعـرـضـ فـيـهاـ خـدـمـاتـهـ لـلـابـقاءـ عـلـىـ النـفـوذـ الفـرنـسيـ،ـ شـرـيـطـةـ تـأـيـيدـ فـرـنـسـاـ لـاستـقـلـالـ كـردـستانـ.^{٦١٦}

ولم تـتـخـذـ فـرـنـسـاـ معـ ذـكـرـةـ خـطـوـةـ مـلـمـوـسـةـ ردـاـ عـلـىـ ذـكـرـ المـطـلـبـ.ـ وـكـانـتـ انـكـلـتـراـ فـيـ ذـكـرـ

الـوقـتـ تـرـغـبـ اـكـثـرـ مـنـ فـرـنـسـاـ فـيـ تـطـبـيقـ مـعـاهـدـةـ سـيـفـرـ.ـ وـلـكـنـ كـورـزـونـ وـصـفـ فـيـ رـدـهـ عـلـىـ جـ.ـ دـوـ روـبـيـكـ مـوـقـعـ الـحـكـومـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ كـمـاـيـاتـيـ:ـ "ـتـمـتـ مـاـنـاـشـةـ عـمـلـيـةـ التـقـدـمـ الجـديـدـ لـلـيـوـنـانـ فـيـ آـسـيـاـ".

^{٦١٥} من الـادـمـيرـالـ السـيرـ جـ.ـ دـورـوبـيـكـ الـىـ اـيـرـلـ كـورـزـونـ فـيـ ٢ـ٨ـ يـوـلـيـهـ ١٩٢٠ـ،ـ وـثـائقـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيةـ الـبـرـيطـانـيـةـ،ـ السـلـسـلـةـ الـاـوـلـ،ـ الـجـزـءـ الـثـانـيـ،ـ رـقـمـ ٨ـ٦ـ١ـ،ـ بـرـقـيـةـ ٤ـ٤ـ/ـ١ـ١ـ٩ـ٠ـ٧ـ٦ـ،ـ رـقـمـ ١ـ٠ـ٣ـ،ـ صـنـ ١ـ٠ـ٨ـ؛ـ الـادـمـيرـالـ السـيرـ جـ.ـ دـورـوبـيـكـ،ـ الـىـ اـيـرـلـ كـورـزـونـ،ـ ٢ـ٠ـ يـوـلـيـهـ ١٩٢٠ـ،ـ وـثـائقـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيةـ الـبـرـيطـانـيـةـ،ـ الـجـزـءـ الـثـانـيـ،ـ السـلـسـلـةـ بـ،ـ الوـثـيقـةـ ٢ـ١ـ٨ـ،ـ ٢ـ١ـ٨ـ/ـ٤ـ/ـ٩ـ٦ـ٦ـ،ـ رـقـمـ ١ـ٠ـ٧ـ٤ـ،ـ رـقـمـ ٣ـ٥ـ٧ـ،ـ صـنـ ٢ـ٥ـ٧ـ.

^{٦١٦} "ـمـذـكـرـةـ ١٦ـ حـزـيرـانـ"ـ،ـ اـرـشـيفـ الـوزـارـةـ الـخـارـجـيةـ الـفـرنـسـيـةـ،ـ بـارـيسـ،ـ كـيـ دـوـ اوـرـسـيـ،ـ ذـكـرـ مـنـ قـبـلـ كـوـجيـراـ،ـ نـفـسـ الـمـصـدـرـ،ـ مـلاـحـظـةـ ٤ـ،ـ الصـفـحـاتـ ٣ـ٤ـــ ٣ـ٣ـ.

الصغرى، مع السيد ‘فينيزيروس’ في ‘سبا’^{٦١٧}، والذي لم يؤيد حينذاك ذلك التحرك اذا ما قرر الاتراك التوقيع على المعاهدة. ورداً على مناقشتكم، يجب ان يكون معلوماً عداوة مصطفى كمال للحكومة التركية بقدر عداوته للحلفاء.. كما ان اختفاء او هزيمته، سوف تمنع الاتراك التصديق على المعاهدة وتنشأ بذلك ظروف اخرى جديدة^{٦١٨}!

رغم ان كورزون لم يقدم وجهة نظره بخصوص اقتراح رئيس الوزراء باستخدام الاكراط ضد مصطفى كمال، فقد احتفظ المسؤولون الاتراك والبريطانيون بأحد الاختيارات الجادة لوضع حد لحركة مصطفى كمال.^{٦١٩} وفي مؤتمرات ‘سان ريمو’ و‘سبا’، وبعد مناقشات طويلة لم يستطع قادة الحلفاء اتخاذ قرار حول وسائل تطبيق معاهدة سيفير. وفي يونيه، تمت مناقشة امررين بدليين هما: تغيير محتوى المعاهدة وهو رأي ايدته ايطاليا وفرنسا، او تطبيق المعاهدة بالقوة، وهو اقتراح ايّدته اليونان وانكلترا.^{٦٢٠}

وكان اليونانيون يؤيدون التطبيق بالقوة، لكي يضمنوا تراقيا التي وعدوهم بها وفقاً للمعاهدة. كما كان لويد جورج يؤيد مع ذلك فينيزيروس من اجل فصل ذلك الجزء القديم من اليونان عن تركيا.^{٦٢١} ورفض الاتراك معاهدة سيفير، على وجه الخصوص بسبب المواد التي تعرضت لمنطقة تراقيا وسميرن والقسطنطينية، وأيد لويد جورج التصرف العسكري اليوناني ووعد بتقديم مساعدة بريطانية مادية ولوحيستية.^{٦٢٢}

وماين نهاية يوليه وبدایات يوليه، نزل الجيش اليوناني على شواطئ آسيا الصغرى، واحتل تراقيا في خمسة ايام. ومع منتصف يوليه، طرد اليونانيون الاتراك من مناطق المضايق، واحتلوا مدن بورصا Bursa ومودانيا Mudanya^{٦٢٣}، وتسببت تلك الهزيمة في

^{٦١٧} من ايل كورزون الى الامiral السير ج. دوروبيلك، في ٣٠ يوليه ١٩٢٠، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٤٤/٣٩٠٧٢ E، رقم ٧٠٥، ص ٣٥٧**.

^{٦١٨} من الامiral السير ج. دوروبيلك، الى ايل كورزون، ٢٠ يوليه ١٩٢٠، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٢١٦ E، رقم ١٠٧٤، ص ٣٢٧**.

^{٦١٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٧.

^{٦٢٠} فينيزيروس، الى لويد جورج، راجع: لويد جورج، المختارات، ص ١٢٤.

^{٦٢١} يعتقد لويد جورج تماماً ان اليونان يمكنها ان تشن حملة محدودة لاذلال الكماليين، واجبار حكومة القسطنطينية على التوقيع على المعاهدة. وكان تصميمه حول ذلك الموضوع قوياً لدرجة انه رد بفظاظة على اعتراضات تشرشل والفيلد مارشال السير هنري ولسن، وكلاهما عارضاً القيام بعملية كتلك، حيث كانوا لا يأملان لها النجاح. راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٧.

^{٦٢٢} المصدر السابق نفسه، ص ٣١٩.

ارتياح حكومة فرید ياشا من ضغط الكماليين الذين لرسلوا وفداً الى باريس للتوقيع على المعاهدة بعد اجتماع للحكومة التركية في ٢٢ يوليه.

ومن جانبة، اضطر مصطفى كمال، بعد ان بذل كل ما يسعه لوضع حد للحركة الكردية في ١٩١٩، وحيث اعلن شوفينيته بمعارضة تحرير كردستان^{٦٢٣}، واضطر بسبب ضعف الموقف العسكري الصعب الذي كان يواجهه في صيف عام ١٩٢٠ ضد الحركة الكردية^{٦٤}، وضد الجيش اليوناني، اضطر ان يختار الالتزام بالاعتراف للأكراد: "بنفس الحقوق التي اعترفت بها لهم معاهدة سيفر، وبتنفيذ بنود المعاهدة المتعلقة بالأكراد، حالما يتم طرد الجيش اليوناني خارج الحدود والتوقیع على السلام"^{٦٢٥}.

^{٦٢٣} خطاب خازى مصطفى كمال، المختارات، الصفحات ٨٧-٩٠، وفي رسالة الى السلطان في ١١ سبتمبر نتيجة احداث ملاطية، اشار مصطفى كمال الى ان الحكومة قد اختارت سفك الدماء المسلمة في صراع الاخوة، في محاولة ضرب مقاومة ضد المؤتمر. ومن جهة اخرى، تبرهن الوثائق انها قررت بسبب مالي، تقطيع اواصر البلاد بفضلها كردستان. نفس المصدر السابق، ص ١٠٥. ويؤكد البروفيسور حسرتیان، ان مصطفى كمال يحمل مشاعر شوفينية ضد الاكراد. فقد منع ذكر حق الكرد في قرارات مؤتمر ارضروم و سیواس. ولم يعترض الكماليون للأكراد بحقوقهم الوطنية القومية، واستغلوا الانقطاعين الاكراد للتوصيل الى اهدافهم تحت حجة وحدة الدين والامة الاسلامية". راجع حسرتیان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

^{٦٢٤} بدأت حركة درسیم في بدايات ١٩٢٠، نتيجة اجتماع عقدة الاكراد في المنطقة. وارسل الاكراد مذكرات للسلطان، ولعصبة الامم مطالبين بحق الاكراد في الاستقلال. وفي احدى الوثائق التي ارسلها والي العزيز في ٢٥ نوفمبر لعصبة الامم، اكد ان "معاهدة سيفر تعرف بانشاء كردستان مستقلة تضم ولايات دياربکر والعزيز ووان وبتليس، وانه يجب انشاء تلك الدولة، والا سوف نضطر الى الجوع الى القوة للحصول على ذلك الحق"، وفي درسیم: Dersimi M. N. Kurdistan Tarihinde، تاريخ كردستان، درسیم، الطبعة الثانية، باللغة العربية، الصفحات ١٢٧-١٢٩، ص ١٩٥؛ راجع ايضاً: حسرتیان، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧-٣٨. هذا الى جانب انه كان قد تم تعيين خالد بك جيراٹلي عضواً في مجلس قيادة ارضروم العسكرية في يونيو ١٩٢٠، والذي كان احد الاغوات الاكراد وقادنا قديماً في القوة غير النظامية الحميدية، ورغم انه كان قد قاد جيشاً كاظم قرة بکر يasha ضد الارمن في ١٩١٩، الا انه ترك الكماليين في اواخر ١٩٢٠، وساهم بنشاط مع اعضاء آخرين في لجنة تهوض كردستان، وفي تنظيم الحركة الكردية؛ راجع فرات: M. S. Doguillerivearto Tarini, Ankara, ١٩٦١ (باللغة التركية)؛ راجع حسرتیان، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤-٣٦.

^{٦٢٥} راجع بلج شیرکو، القضية الكردية، ١٩٣٠؛ ذكرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤.

ومع بدايات ١٩٢٠، تذكر مصطفى كمال وعوده، ووضع شروطاً في مؤتمر لندن الثاني المتعقد في فبراير، بالغاء الجزء الثالث من المعاهدة المتعلقة بكردستان.^{٦٢٦} وبعبارة أخرى طالب الحلفاء بالتخلي عن كردستان لتركيا.

وفي تلك المرحلة، اجبرت الحركة الكردية في درسيم مصطفى كمال على سحب جزء من جيشه الذي كان يواجه اليونانيين في الجبهة الغربية، من أجل تقوية جيشه في جبهة كردستان.^{٦٢٧} هذا، إلى أن تأييد السكان الأكراد لمقاتليهم منع تقدم الجيش التركي.^{٦٢٨} وكان مصطفى كمال قد ضم إلى جيشه، قطاع الطرق اللازيين الذين كانوا ينجبون الأكراد ويغتصبون نسائهم، ويهدمون منازلهم وقرابهم ومتارزهم.^{٦٢٩} وفي الجنوب، نشأت حركة كردية في الربيع، قادها بريزاد بكر قائد سابق للجيش الرابع التركي في ظل عبد الحميد، واستقر في ماردين حيث استطاع أن يحرز بعض النجاحات ضد الكماليين.^{٦٣٠}

وفي يونيو ١٩٢١، أرسل الكماليون وفوداً للتفاوض مع بريزاد بكر، استناداً إلى كوجيرا الذي قال: "طالب الأكراد بالاعتراف لهم بالحكم الذاتي في المقاطعات الكردية التي يضعون حدودها بأنفسهم، وكذلك بحرية تنظيم ذلك الحكم الذاتي في كردستان كما يحلو لهم".^{٦٣١}

^{٦٢٦} أشار س. ي. آرلووف، أول سفير سوفيتي لدى تركيا، إلى أن كمال اتاتورك وهو يتضليل من أجل حقوق الأتراك في الاستقلال. رفض تماماً الاعتراف بنفس الحقوق للأرمن وللأكراد. راجع: آرلووف، مذكرة دبلوماسي سوفيتي، موسكو، ١٩٦٠، ص ٢١٢. نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٦٢٧} راجع: حسرتيان، المختارات، الصفحات ٤٤-٤٨. في ربيع ١٩٢١، تسببت الضغوط التي مارسها الكماليون على الجماهير الكردية، في تمرد أكراد عمرانياً، ضد الأتراك الذين استطاعوا مقاومة الجيش التركي، وأسرموا قائدتهم الكولونيل خالص وحاكموه واغدموه. واستولوا على أكثر من ألف حصان، وكمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وشجعت احداث العمranية الجماهير الكردية على التمرد على الكماليين. واستناداً إلى أ. كمال، استطاع الأكراد تحرير العديد من المقاطعات في وقت قليل، وتبلغ مساحتها أكثر من ١٥ الف د.م؛ وكان قوام قوات الأكراد ستة الاف مقاتل. راجع:

Kemali A., ErzincanTarihi (en LangueTurque), Histoire de Erzenjan, Erzincan, ١٩٣٩, PP. ١٦٣-١٥٦. نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤١-٤٤.

^{٦٢٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٤-٤٥.

^{٦٢٩} فرونسزيت، رحلة إلى أنقرة، الأعمال الكاملة باللغة الفرنسية، الجزء الأول، موسكو [لينغفاراد، ١٩٢٩]، ص ٢٧٨، نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٦.

^{٦٣٠} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤.

^{٦٣١} ملاحظات الجنرال بلة، المندوب السامي الفرنسي في الشرق، حول الحركة الكردية في ٢٩ نوفمبر ١٩٢١. ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية، باريس، الكي دورسيه، ونشرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الملحوظة رقم ٢، ص ٤. الأقواس مكذا في النص الأصلي.

ولم تؤد المفاوضات إلى نتائج ملموسة. ثم وصل كُردستان في وان ويتليس وقد تركي جديد يضم ممثلين عن الجمعية والحكومة في ديسمبر ١٩٢١، من أجل فتح باب المفاوضات مع الأكراد. ولكن تلك المهمة لم تتوصل إلى نتائج أفضل من سابقتها.

يؤكد كوجيرا، أن هدف مصطفى كمال من تلك المفاوضات كان كسب الوقت ليتمكن من القضاء على الحركة الكردية.^{٦٣٢} وفي كل الأحوال، فشلت محاولات الكماليين في القضاء على الحركة الكردية التي أخذت سعة أكبر وانتشاراً أكثر منذ أكتوبر ١٩٢١، وأمام موقف الكماليين المتقلب، قرر السير برسى كوكس، المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، تأييد الحركة الكردية ضد الكماليين في حال لم تتوصل المفاوضات إلى نتائج مرضية.^{٦٣٣}

وفي واقع الأمر، وبعد انتهاء المؤتمر الثاني في لندن، رفض الكماليون الحاق ولاية الموصل، بميزوبوتاميا رغم قبول البريطانيين مراجعة معاهدة سيفر، والتخلّي عن كُردستان الغربية لتركيا،^{٦٣٤} ضمن التنازلات الأخرى. بل أكثر من ذلك، دخلوا بشكل غير شرعي في أراضي ولاية الموصل، وفي مدينة راوندوز حيث نشروا الدعايات المؤيدة للكماليين والمعادية للبريطانيين.

ونتيجة كل ذلك، توصلت بريطانيا لمنع تأييدها للحركة الكردية بقيادة خليل بدرخان. وكان حفيض الامير بدرخان قد وصل ببغداد في أكتوبر ١٩٢١، برفقة أربعة أعضاء آخرين من لجنة تهوض كُردستان، لمناقشة المسؤولين البريطانيين حول تنفيذ خطتهم لنهوض كُردستان ضد الاحتلال الكعمالي.^{٦٣٥}

وللذكر أن فرنسا كانت قد عقدت اتفاقية مع مصطفى كمال في أكتوبر ١٩٢١، وإن يتولى الأمير فيصل عرش العراق، وحيث أجرت المظاهرات الوطنية العراقية السير برسى كوكس، على إعلان الأحكام العرفية في بغداد. وكانت المفاوضات التي عقدها خليل بدرخان مع المسؤولين البريطانيين في بغداد صريحة و مباشرة فقال: "نحن نطالب بوصاية بريطانية".

^{٦٣٢} المصدر السابق نفسه.

^{٦٣٣} تقرير السير برسى كوكس، ٢٨ أكتوبر ١٩٢١، وزارة الهند، LP&S., Cite' Par Kutchera, Op. cit. Note ٤١، ٥.

^{٦٣٤} راجع كذلك: خطاب القاضي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٧١.

^{٦٣٥} تقرير السير برسى كوكس، ٢٨ أكتوبر، وزارة الهند، LP & S.; راجع كذلك: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

وإذا ساعدتنا بريطانيا العظمى، سنكون لها دولة تحجز بين العراق واعدائه، روسيا وتركيا. وسنتعاون مع الارمن والتجمعات المسيحية.^{٦٣٦}

وللحصول على المساعدة البريطانية اقترح خليل بدرخان على البريطانيين إرسال بعض الضباط تحت إمرة الميجور ثوئيل ليتأكدوا من صدق وقدرة حركته، واكثر من ذلك، طلب في الأقل مدفعين للجبال، وبعض الرشاشات، وخمسة آلاف بندقية وذخيرة كدفعة أولى تتلوها دفعات اخريات حسب الحاجة.

وأكيد بقوله: "انا لا اطلب مالاً، وكل ما ستقدمونه لنا سيكون على الحساب بالدين، وسننسد كل شئ حال انشاء كردستان المستقلة".^{٦٣٧}

وفي الواقع، قام خليل بدرخان، بتنظيم حركته، ولكن نقطة ضعفه كان انتظار وعد انكلترا. وكان خليل بدرخان على صلة بالحكومة اليونانية،^{٦٣٨} وحصل على مساعدة مالية، ووعد بارسال باخرة محملة بالأسلحة، شريطة ان يسمح له البريطانيون ببنقلها عبر العراق.^{٦٣٩}

ووافق كوكس على تأييد البريطانيين لخطوة خليل بدرخان، وتبنى مبدأ تسهيل مرور المساعدة اليونانية. وكان هدف كوكس، استبعاد التهديد الكمالى للموصل قدر الامكان، فهي منطقة يطالب بها مصطفى كمال، لكونه يعودها، جزءاً من تركيا.

وبعد مضي بضعة ايام، وجه تشرشل سكرتير مكتب العقيد الذي كان يدير قضية كردستان منذ كان في قسم الشرق الاوسط منذ يناير ١٩٢١، وجه امراً جازماً لكوكس بالتخلي عن كل محاولة ترمي لتشجيع الاكراط خلال تلك المرحلة.^{٦٤٠}

وكان تشرشل يعتقد انه بدلاً من استغلال الاكراط ضد مصطفى كمال، من الافضل ان يتفاوض فيحصل ملك العراق مباشرة مع مصطفى كمال من أجل السلام، ومن اجل عقد اتفاقية محلية لحسن الجوار بين تركيا ودولة العراق الجديدة. واكثر من ذلك، فان انكلترا

^{٦٣٦} المصدر السابق، ص ٤٢.

^{٦٣٧} المصدر السابق نفسه.

^{٦٣٨} من السير H. رامبولد، الى ايرل كورزون، القسطنطينية، ٢٥ مايو ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، رقم ٥٢١، سري E ٩٢/٤٢/٥١٢٦، الوثيقة ١٩٤، ص ٢٠٤.

^{٦٣٩} المصدر السابق نفسه.

^{٦٤٠} برقية ونستون تشرشل الى السير برسبي كونس، في ١١ نوفمبر ١٩٢١. ونستون تشرشل، وثائق يقدمها مارتن جلبرت، لندن هيشمانت، ١٩٧٧، الجزء الرابع، القسم الثالث، اوراق تشرشل، ١٧/١٦، من ١٦٦٨، راجع ادناه، تحليلاً.

بعد مؤتمر لندن الثاني في سيفر قبلت الغاء مواد معايدة سيفر المتعلقة بكردستان الغربية، وتخلى عن مصير ذلك الجزء من كردستان إلى تركيا الكمالية.

اما خليل بدرخان، فلم يحصل على اي تأييد من جانب بريطانيا، وغادر بغداد متوجهاً إلى لقسطنطينية.^{٦٤١} ووجد القادة الاكراد انفسهم اسرى الوعود البريطانية. وفي كل مرة ينظمون فيها حركة مسلحة، يطالبهم المسؤولون البريطانيون بالحفاظ على هدوء كردستان واستقرارها، واعدين ايام ان الحلفاء سوف يطبقون معايدة سيفر، وعندما ثار الاكرا ضد الكماليين، رفضت انكلترا تقديم كل مساعدة لهم رغم نقص الاسلحة والذخيرة. واكدا جلاستون بدرخان بخصوص ذلك الموضوع على ان: "الحلفاء قدمو الوعود حول المطالب الوطنية الكردية، مادام الاكرا يقومون بالحفاظ على استقرار المنطقة اضافة إلى ذلك، ان الاتراك اذا لم يوافقوا على تطبيق معايدة سيفر، سوف يفقدون القسطنطينية. وفي ذلك السياق، لم يستطع الاكرا الاعتماد على تلك التصريحات والوعود، او الإبقاء على الهدوء والاستقرار وفي النهاية، فقدوا العديد من الفرص المناسبة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم الوطنية".^{٦٤٢} وفي كردستان، اضعف غياب التأييد الخارجي الحركة الكردية التي تواجه هجوم الكماليين الذين حصلوا على الوفير من الاسلحة والذخيرة التي اغتنموها من الجيش العثماني، إلى جانب المساعدات التي تقدمها لهم روسيا وایطاليا. وانتصر الجيش الكمالى ايضاً على الجيش اليوناني وعلى الحركة الكردية. وفي فبراير ١٩٢٢ وبقيادة جواد باشا سيطر الجيش الكمالى على القسم الاكبر من كردستان الشمالي والغربي، وبدأت ممارسة الضغوط على الجيش البريطاني في كردستان الجذوبية.

وفقدت قضية كردستان الشمالية والغربية الاهمية في العلاقات الدولية منذ ١٩٢٢. وقبلت انكلترا مراجعة معايدة سيفر حول كردستان، في المؤتمر الثاني في لندن في فبراير /مارس ١٩٢١. ولم تبق سوى قضية الموصل، رهينة قرارات انكلترا وتركيا. وستكون موضوعاً لتفاوضات ومناورات بين الطرفين من ١٩٢٢ وحتى ١٩٢٥، تاريخ قرار عصبة الامم بالحق تلك المنطقة من كردستان بالعراق.

٣. ادارة الشيخ محمود الكردية وموقف انكلترا ١٩٢١-١٩١٨:

^{٦٤١} المندوب السامي، بغداد، ٤ ديسمبر ١٩٢٤، وزارة الخارجية، رقم ١٠٠٨٩/٣٧١، ذكرها كوجيرا، المختارات، الملحوظة السابقة، ص ٤٣.

^{٦٤٢} راجع: بلج شيريكو، المصدر السابق نفسه، ص ٨٨.

لم تعترف معاهدة سيفر بحق كُردستان الجنوبيَّة في الحكم الذاتي أو في الاستقلال بشكل واضح. وتوجد فقرة في المادة ٦٤ من المعاهدة تنص على أنه بعد تأسيس الدولة المستقلة في كُردستان: "لن يكون هناك امتناع من قبل دول التحالف الرئيسية على الالتحاق الطوعي للأكراد المقيمين في ذلك الجزء من كُردستان المتداخل الان بولاية الموصل؛^{٦٤٣} الالتحاق بتلك الدولة المستقلة".

ولم ينتظر اكراد كُردستان الجنوبيَّة الاعتراف بحقوقهم في معاهدة سيفر. لكن تصريحات الرئيس ولسن، والموقف الذي نشأ بعد الحرب يكفيان لتحقير الشیخ محمود الحفید^{٦٤٤}، على محاولة انشاء دولة مستقلة في كُردستان الجنوبيَّة.^{٦٤٥}

وفي سبيل فهم افضل لمحاولات الارکاراد انشاء دولتهم المستقلة، يجب في البداية تحليل الطريقة التي اتبعتها بريطانيا لاحتلال الموصل، ثم فرض سلطتهم على كُردستان الجنوبيَّة. وفي نهايات الحرب العالمية الأولى، وفي ٢٣ اكتوبر، تخطت القوات البريطانية خط جبل حمرین، الحدود الجنوبيَّة لكوردستان. وبعد طرد الجيش التركي، تقدمت نحو مدينة كركوك.^{٦٤٦} واحتل الجيش البريطاني مدينة الموصل في ٧ نوفمبر، وبعد مرور أسبوع واحد من التوقيع على الهدنة وكانت الموصل هيذاك عاصمة كوردستان الجنوبيَّة.

^{٦٤٣} المادة ٦٤، معاهدة سيفر، في تجميع عام جديد للمعاهدات، راجع دي مارتنز، ليبريزج، ١٩٢٤، الجزء الثاني عشر، ص ٦٧٨.

^{٦٤٤} كان الشیخ سعید حفید کاک الشیخ احمد الشیخ، احد اعضاء اسرة دینیة من اکثرها احتراماً في كُردستان. وبدأ قائدًا مرموقًا في الحركات الکردية، ضد الاتراك قبل وبعد الحرب العالمية الأولى وبعدها عارض احتلال روسيا لكوردستان و كذلك احتلال انكلترا لمیزوبوتامیا. ومع نهايات الحرب، ثار ضد الاتراك، وعقد صلات مع الكولونیل ارنولد ولسن في ١٩١٨. وأیده غالبية الارکاراد في نضاله ضد انكلترا وفي سبيل استقلال كُردستان. راجع ادناه تحليلنا حول سيرة وحياة الشیخ محمود، راجع ادناه رفیق حلمی، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٧-٣٥. راجع ایضاً ولسن، المختارات، الصفحات ١٢٢-١٥٦؛ وكذلك: کوجیرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٦-٧٧؛ راجع ایضاً: کمال مظہر احمد، كُردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، رسالة دكتوراه، الطبعة الثانية العربية، ١٩٨٤، الفصل ٢، ٤.

^{٦٤٥} راجع كذلك: کمال مظہر احمد، كُردستان في السنوات الحرب العالمية الأولى، (رسالة دكتوراه)، موسکو، الطبعة الثانية العربية، بغداد، دار الأفاق العربية، ١٩٨٤، الصفحات ٢٠١-٢٠٢.

^{٦٤٦} ولسن، المختارات، ص ١١. احتلت القوات البريطانية مدينة كركوك، في ٧ مايو ١٩١٨. واستعاد الجيش التركي السيطرة على المدينة في ٢٤ مايو. المصدر السابق نفسه، ص ٩. واحتل الجيش البريطاني مدينة خانقین، المدينة الحدودية في كُردستان الجنوبيَّة في ٢٥ ديسمبر ١٩١٧ وذلك لحماية خطوط المواصلات البريطانية بين میزوبوتامیا و بلاد فارس، بغداد - خانقین، کرمنشاه - طهران، المصدر السابق، الصفحات ٦-٥.

وإستناداً إلى أرنولد ولسن، المفوض البريطاني في ميزوبوتاميا، كان الجيش البريطاني، امراً من وزارة الحرب في ٢ نوفمبر باحتلال مدينة الموصل.^{٦٤٧} ولم يستطع الجيش البريطاني التغلغل في المدينة، بسبب وجود قاعدة عسكرية تركية قوية فيها بقيادة الجنرال علي احسان باشا، وكذلك لأن بنود الهدنة لم تذكر بوضوح قضية احتلال جيوش الحلفاء لولاية الموصل.^{٦٤٨}

وفيما بعد، وعند اثارة قضية الموصل في مؤتمر لوزان وفي عصبة الأمم، طالبت تركيا بالموصل، مستندة على وجه الخصوص إلى حجة احتلال الجيش البريطاني لها بعد الهدنة، وانكلترا من جانبها، كان أساس جدلها لاحتلال الموصل.^{٦٤٩} استنادها إلى المادة السابعة من الهدنة التي تقرر: "للحلفاء الحق في احتلال المناطق الاستراتيجية في حال بروز موقف يهدد أمن الحلفاء".^{٦٥٠}

ورغم أن الامر الموجه من لندن لاحتلال الموصل كان واضحاً تماماً، فإن مواد الهدنة المتعلقة بولاية الموصل يغفلها الغموض بالنسبة للمسؤولين البريطانيين في ميزوبوتاميا، وتؤدي في نظرهم إلى مزيد من الصعوبات أمام تقبلها أو تطبيقها. وأكد أرنولد ولسن على ذلك الخلط: "إن كل شيء كان يدور حول معنى تعبير ميزوبوتاميا بالنسبة لوجهة نظرنا. ولم تستخدم تلك النقطة بشكل رسمي في تركيا أو بشكل دبلوماسي. وإذا ما سمحت لنا بنود الهدنة اعتبار الموصل وولاية الموصل جزءاً من هذه الميزوبوتاميا، ومن ثم المطالبة باستسلام جميع الحمايات العسكرية الموجودة فيها؟".^{٦٥١}

ويشير الرد الذي أرسله لندن بواسطة ولسن والجنرال مارشال رئيس أركان الجيش في ميزوبوتاميا، بخصوص حدود أراضي ميزوبوتاميا حيث طلبا بعض الشروحات، إنما أن الحكومة البريطانية ذهبت إلى أن الموصل قد ذكرتها المادة ١٦ من الهدنة بوضوح تاماً، وبعبارة أخرى ضمن أراضي ميزوبوتاميا.^{٦٥٢}

^{٦٤٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٦٤٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨-١٦.

^{٦٤٩} ليون كروتيانسكي، *قضية الموصل أمام مجلس عصبة الأمم*، (رسالة دكتوراه مقدمة أمام جامعة باريس)، باريس، المطبع الحديث، ١٩٢٧، الصفحات ٩٥-٩٢.

^{٦٥٠} راجع: نص الهدنة الصادر في ٣٠ أكتوبر ١٩١٨، بين الحلفاء وتركيا.

^{٦٥١} الأقواس حول تلك الفقرة موجودة في النص الأصلي الذي أوردته ولسن. راجع المصدر السابق، الصفحات ١٨-١٧.

^{٦٥٢} المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

ولكن تلك الشروحات التي قدمتها لندن، لا تضمن قبول تركيا او الارکاد بالنظر الى كردستان لكونها جزءاً من ميزوبوتاميا.

وكانت ولاية الموصل ادارياً في ظل الامبراطورية العثمانية تضم تقريباً معظم او كل اراضي كردستان الجنوبية مناطق دهوك وراوندوز واربيل وكركوك والسليمانية مع الموصل كعاصمة، وحيث جميع السكان اغلبهم اكراداً^{٦٥٣} فضلاً عن ذلك، فإن التعبير السياسي لميزوبوتاميا، كارض ودولة ميزوبوتاميا، لم يستخدم قط للتعبير كذلك عن ولاية الموصل. ولكن التعبير السياسي المستخدم حيثذاك في العلاقات الرسمية بين الدول الاوربية انما كان يعني ولاية بغداد والبصرة.

ورفض الجنرال علي احسان باشا، قائد عام الجيش العثماني في الموصل، مغادرة المدنية معتقداً ان المادة ١٦ من الهدنة لم تكن تعني ولاية الموصل^{٦٥٤} ولكن الجنرال التركي وقع تحت ضغوط مارسها الجنرال مارشال في اتفاقية في ٧ نوفمبر تقضي بانسحاب الجيش التركي من المدينة، وتسلیمها للسلطة البريطانية^{٦٥٥}.

ونحن نؤكد هنا على الاهمية التي وصف بها "ارنولد ولسن" تصرف الجنرال "مارشال" باحيائه الجنرال "علي احسان باشا" على مغادرة المدينة بدون انتظار القرار النهائي للندن ونتائجها حول مصير العراق والموصى. وقد جسد ولسن بذلك الدور الشخصي للجنرال مارشال، كونه احد الاباء المؤسسين للعراق الحديث^{٦٥٦} ولا يجب ان ننسى ان ولسن نفسه، المفوض المدني في ميزوبوتاميا كان بدوره احد الاباء المؤسسين لدولة العراق.

^{٦٥٣} تلك المشكلة كانت في صلب قضية الموصل. راجع بهذا الخصوص، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص: ١٨؛ تقرير لجنة عصبة الامم حول الحدود بين العراق وتركيا، عصبة الامم، ١٩٢٤؛ راجع ليون كروتيانسكي، قضية الموصل، امام مجلس عصبة الامم، باريس، المطباع الحديثة، ١٩٢٧، الصفحات ٥٥-١١.

^{٦٥٤} اشترطت المادة ١٦ نصاً من الهدنة "على استسلام جميع الحاميات في الحجاز، عسير، اليمن، سوريا، ميزوبوتاميا الى قائد اقرب الحلفاء ...". راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢١-٢٠.

^{٦٥٥} ولسن، المصدر السابق نفسه.

^{٦٥٦} واكد ولسن على انه ستتم مراقبة اذا ما كانت تركيا قد تحملت بشكل محدد واضح عن ولاية الموصل، فان علي احسان باشا يمكنه مرة اخرى تفادي الموضوع ولذلك من الضروري عقد اجراء مفاوضات اكثر في القسطنطينية. وكما كان الامر في ذلك الوقت، فليس الموضوع التفلل في اتجاه الموصل او تجديد العداوات مع تركيا (...). وبفضل الجنرال مارشال فقد انجزنا الامر الواقع، ومبدأ اعتبار ولاية الموصل جزءاً من العراق، وباستخدام التعبير الجغرافي بعيداً عن الدلالات اي باستخدام تعبير ميزوبوتاميا بعد الهدنة لكي يعني ولاية البصرة وبغداد والموصى. راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

وكان الحق الموصى بالعراق قضية جوهيرية في سياسة بريطانيا الشرقية بعد الحرب. وقد وضحها تماماً لويد جورج بقوله: "حرمان العراق من ولاية الموصل يحبوبها ونفطها يؤدي به جدياً إلى الشلل المالي والاقتصادي".^{٦٥٧}

ومن أجل الحق الموصى بمنطقة نفوذها في ميزوبوتاميا، اجرت انكلترا مفاوضات مطولة مع فرنسا مقدمة لها تنازلات في سوريا وفي غيرها. وذلك قبل ان تواجه مطالب تركيا والثوار الأكراد باستقلال تلك المنطقة.

ورغم السيطرة الحاسمة البريطانية على ولاية الموصل، ظل ذلك النظام مؤقتاً شرعاً حتى صدور قرار عصبة الامم في ديسمبر ١٩٢٥، تحت الضغوط البريطانية بالحق تلك المنطقة الى دولة العراق التي خلقوها مجدداً بأنفسهم.^{٦٥٨} وبعد الاحتلال ولالية الموصل، ومن أجل ممارسة افضل لسلطتهم على كردستان الجنوبية، قسمت انكلترا تلك المنطقة الى ادارتين: محافظات الموصل ودهوك في ادارة مع مدينة الموصل، ومحافظات السليمانية وكركوك واربيل وراوندوز تدار من ادارة السليمانية.

وفي الموصل، تم تعيين المقدم ليچمان Leachman حاكماً عسكرياً ومفوضاً سياسياً ببريطانيا، وتم تعيين بعض قادة الأكراد والعرب في مختلف مناصب الادارة الجديدة.^{٦٥٩} وفي السليمانية، تم تعيين الشيخ محمود الحفيظ، ممثلاً بريطانياً، ثم حاكماً على السليمانية. والشيخ محمود، وبعد ان حارب الجيش البريطاني الى جانب العرب والأكراد باسم الاسلام، كان يأمل على وجه الخصوص بعد اعلان الرئيس ولسن، ان يساعد له الحلفاء لانشاء دولة كردية مستقلة في كردستان.^{٦٦٠}

^{٦٥٧} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٠.

^{٦٥٨} اشار ولسن في ١٩١٩، حول النظام المؤقت في الموصل، بقوله: "لم يكن فقط مخولاً باصدار اي بيان حول ذلك الموضوع، بل طولت وبجزء عدم اتخاذ اي خطوات كانت يمكن ان تؤدي الى استنتاج انه قد تم استدراجنا للنظر في ايجاد شكل اداري او تنظيم سياسي حتى نضع ولالية الموصل على قدم المساواة مع ولايتها بغداد والبصرة (...). وتم منع بيع طوابع البريد التي تحمل العراق في ظل الاحتلال في مكاتب البريد في الموصل، ولكن عوائد طوابع البريد التركية من طوابع البريد التركية التي تستخدم M. E. F. Postal.

راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣.

^{٦٥٩} راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

^{٦٦٠} ولم يكن الشيخ محمود يثق في الواقع في الاتراك، فقد تم اغتيال والده الشيخ سعيد بتوجيهه من الاتراك. راجع بهذا الخصوص رفيق حلمي، المختارات، الصفحات ٤٣-٤٨؛ راجع: كمال مظہر احمد، کردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، رسالہ دکتوراه، موسکو، الطبعۃ الثانية العربية، ١٩٨٤، الصفحات ٢٠١-٢٠٢.

ولتحقيق ذلك الهدف، اتصل في اكتوبر بالعقيد ارتولد ولسن، مساعد المفوض البريطاني في ميزوبوتاميا حينذاك.^{٦٦١} وكان ولسن قد لرسل الميجور اي. ف. نوئيل ضابطاً سياسيًا الى جوار الشيخ محمود.^{٦٦٢} وكان هدف مهمة نوئيل امتداد السلطة البريطانية في كُردستان الجنوبية.^{٦٦٣} وفي واقع الامر، فقد سجلت بداية نظام مؤقت للادارة الكُردية في كُردستان الجنوبية.^{٦٦٤}

ولم يقبل الشيخ محمود ان يكون ممثلاً لبريطانيا الا في منطقة السليمانية فقط، لأن هدفه وطموحه الاكبر ان يحكم كُردستان الجنوبية والشرقية.^{٦٦٥} وحال وصوله للسليمانية في الاول من ديسمبر اعلن ولسن: "ان فكرة كُردستان للأكراد تحت الحماية البريطانية حصلت على شعبية معينة".^{٦٦٦}

وإضافة الى ذلك، وبعد لقاءاته مع الاكراد، اكد ولسن على انه يصر على ان توضع كُردستان تحت السلطة المباشرة للندن وليس لبغداد.^{٦٦٧} ونتيجة لذلك، قرر ولسن توسيع قدرات الشيخ بتعيينه حاكماً على منطقة من كُردستان ما بين الزاب الصغير غرباً ونهر

^{٦٦١} ولسن، المختارات، ص: ١٢٧؛ راجع جون سيسيل ادموندز، الاكراد، والاتراك والعرب، جامعة اكسفورد، ١٩٥٧، ص: ٣٩؛ راجع ايضاً: احمد، المصدر السابق نفسه، ص: ٢٠.

^{٦٦٢} راجع اعلاه، ملحوظاتنا حول شخصية العمير نوئيل، وراجع ايضاً ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣١-٣٠، ١٢٩-١٢٨، رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢، ٢٧، ٢٨، ٢٢، ٢٠. وقد وصف ولسن مهمة نوئيل كما يأتي: لقد تم مظهر احمد، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٢٨-٣٢٦. وقد تمت تعيينه في فرقة كركوك ضابطاً سياسيًا منذ الاول من نوفمبر، وتتمد فرقة كركوك من الزاب الصغير حتى دياري، ومن الشمال الشرقي حتى الحدود التركية - الفارسية. وهي تكون جزءاً من ولاية الموصل (...). ويجب ان يكون هدفك ترتيب الامور مع القادة المحليين لاستعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق خارج المناطق المحتلة. كما سمحوا لك بتعيين الشيخ محمود ممثلاً لنا في السليمانية. يجب ان تهتم بذلك الموضوع، وان تقوم بتعيينات مماثلة من هذا القبيل في جمجمال وحلبة. ولك حرية الاختيار ويعود الامر لحسابك، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص: ١٢٨.

^{٦٦٣} راجع: نفس المصدر، رسالة تعيين نوئيل، راجع رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص: ٦٥.

^{٦٦٤} راجع: ولسن، نفس المصدر، ص: ١٢٩.

^{٦٦٥} المصدر السابق نفسه، ص: ٣٠، وقدم الشيخ محمود الى ولسن مذكرة موقعة من اربعين قائداً كُردياً يطالبون بتعيين الشيخ محمود حاكماً على كُردستان وتأسيس دولة كُردية تشمل كُردستان الجنوبية والشرقية، راجع: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص: ١٠١.

^{٦٦٦} راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص: ١٢٩.

^{٦٦٧} المصدر السابق نفسه.

سيوان شرقاً. وتم تعيين الشيخ رسمياً في احتفالية شعبية في اول نوفمبر ١٩١٨، في السليمانية، حاكماً رسمياً على تلك المنطقة من كُردستان بحضور ممثل بريطانيا.^{٦٦٨}
 وقد وجد ولسن الحاج الكافية لاستبعاد المناطق البترولية والاستراتيجية ككركوك وكيري وخانقين من سلطة الشيخ.^{٦٦٩} والاكثر من ذلك، تم استبعاد كُردستان الشرقية من سلطة الشيخ، رغم مطالبات قادته بالخصوص لادارة الشيخ محمود.^{٦٧٠} وتقبل الشيخ بذكاء التعاون المؤقت مع البريطانيين على هذا الاساس رغم الاقلal من سلطاته.^{٦٧١}
 وهكذا تم انشاء ادارة كُردية في كُردستان الجنوبيه مع مدينة السليمانية عاصمة لها.^{٦٧٢}
 وطلبت انكلترا إستناداً الى ولسون من مسؤوليتها في ميزوبوتاميا بانشاء دولة مستقلة في

^{٦٦٨} راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ولكن الاقراد اعدوا الشيخ محمود حاكماً على كل كُردستان الجنوبيه. وأشار رفيق حلمي ان الشيخ محمود قد تم تعيينه حكمداراً (حاكماً) على كُردستان منذ الاعلان الشعبي عن سلطته في السليمانية في الاول من نوفمبر بعد وصول توئيل. راجع، رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٤-٦٥.

^{٦٦٩} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦. ولكن استبعاد محافظات كركوك وكيري وخانقين عن سلطة الشيخ محمود، لم يمنع العديد من شيوخ وقادة تلك المناطق من الخضوع لسلطة الشيخ وتأييد مطالبه.

^{٦٧٠} اشار ولسن بقوله: "كان قد تم شرح موقفنا الى معيثي القبائل الكردية في فارس بأن التزامنا العام يمتنعنا من الموافقة على انضمامهم الى كونفدرالية جنوب كُردستان تحت الحماية البريطانية وعلى انهم يجب ان يظلو موالين لبلادهم كمواطين فرساً". ولسون، المختارات، ص ١٣٠، رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٠-١٠١.

^{٦٧١} لم يكن الشيخ محمود راضياً في كل حال من الاحوال، وكان يطالب ان يتمتع بتغويض من جميع اكراد الموصل والكثيرين من فارس وفي اي مكان آخر ان يعربيوا لنا عن رغبتهم فيما اذا كانوا يريدون تكوين دولة ذات حكم ذاتي وموحدة، ويكون هو رئيساً لها وتحت الحماية البريطانية، ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠.

^{٦٧٢} رفيق حلمي، المختارات، الصفحات ٦٦-٦٧، ٧٧-٧٧. لقد عاد الكثيرون من المثقفين الاقراد ومن الضابط العاملين في الجيش العثماني الى كُردستان الجنوبيه املأ في تقديم خدماتهم الى الادارة الكردية الجديدة. لسوء الحظ، لم يقدم لهم الشيخ محمود مسؤوليات مهمة، بل احتفظ بها لسرته والمقربين منه. وقد رأى رفيق حلمي، تقديم المسؤوليات لأشخاص عديمي الكفاءة مما كان احد اسباب فشل ادارته، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٢-٧٤.

كُردستان الجنوبي تحت الحماية البريطانية.^{٦٧٣} واعترف رفيق حلمي بالدور الكبير الذي
لعبه نوئيل في تنظيم تلك الادارة.^{٦٧٤}

ولم يكن ولسن يثق بالشيخ محمود، وبالمثل كان الشيخ محمود يدوره يرتاب في نوايا
المفوض البريطاني في بغداد. وكان ولسن يخشى الانتشار السريع لنفوذ الشيخ الذي
يستطع تحرير كُردستان من السلطة البريطانية.^{٦٧٥}

ولذلك قرر ان يقوم بنفسه بادارة كُردستان مباشرة وانطلاقاً من بغداد. وبالاضافة الى
ذلك، قرر ابعاد نوئيل عن الشيخ محمود بارساله بمهمة البحث والتقصي عن افكار القادة
وتوجيهات الجماهير الكُردية في كُردستان الغربية والشمالية حول الدولة المستقلة.^{٦٧٦} وقام
ولسن بتعيين 'الميجور اي ب. سون'، مفوضاً سياسياً جديداً في السليمانية.^{٦٧٧} وكانت اولى
مهام سون، تفتیت ادارة الشيخ محمود المركزية، والتقليل من سلطاته بالاتصال مع غيره
من قادة الاكراد ودفعهم لمعارضة الشيخ. وطبق سون بابداع الاستراتيجية البريطانية فرق
تسد.^{٦٧٨} وعين ولسن موظفين من اصول هندية وآثرية وارمنية وعربية، وقد اساعوا كثيراً
للسكان،^{٦٧٩} وكان بذلك يهدف الى الاقلال من سلطة الشيخ محمود، حيث حصرها في مدينة

^{٦٧٣} ولسن، المختارات، ص ١٢٣ . وأشار ولسن الى انهم قد حملونا مسؤولية تأسيس دولة كُردية جنوبية
تحت الحماية البريطانية (...). وتقبلت حكومة جلالته مسؤولية كُردستان فقط معتقدين ان الشعب وقادته
سيتصرفون بشكل جيد، وسيقبلون نصائحنا في الامور المهمة. المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٢ - ١٢٣ .

^{٦٧٤} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥-٧٤ .

^{٦٧٥} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧ : ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣ .
^{٦٧٦} واستناداً الى تعليمات حكومة جلالته، تم ارسال نوئيل في مهمة تعنى القيام بجولة طويلة عبر كُردستان
لدراسة مدى الاستيعاب الشعبي للحكم الذاتي وكيف سيتم تطبيقه على السكان. راجع: ولسن، المصدر السابق
نفسه، ص ١٢٤ : راجع ايضاً: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٨-٧٧ .

^{٦٧٧} راجع: ولسن، حول شخصية ميجر سون، المصدر السابق نفسه، ص ٨٢ .
^{٦٧٨} راجع: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١-١٠٧ ، حول محاولات سون تقسيم الاكراد.
ويؤكد ولسن نفسه على ان ظهر سون عمل على تغيير كامل في مشاعر الاكراد الشعبية ضد الشيخ محمود.
راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤ .

^{٦٧٩} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٣-٨٦ .

السليمانية وقام بنفسه بادارة كُردستان مباشرة انطلاقاً من بغداد، عاملًا على الحق الدولة الكُردية بمعیزوبوتاميا.^{٦٨٠}

وفي ربيع ١٩١٩، وصلت الفرقـة بين الشيخ والبريطانيـين الى حد كبير. وقرر الشيخ استعادة سلطـته على كُردستان وتحريرها من ربـقة الاحتـلال والنـفوذ البريطانيـين.

وفي الثاني والعشرين من مايـو، اعلن الشـيخ محمد انتفـاضـة مـسلـحة ضدـ القـوات البـريطـانـية في منـطـقة السـليمـانـية واعـلن نفسـه حـاكـماً على كـردـستان. وأـسـسـ ادارـة في الحال ورـفعـ العـلـمـ الوـطـنـيـ الكـرـدـيـ وـأـنـشـأـ نـظـاماًـ لـلـبـرـيدـ وـالـضـرـائبـ.^{٦٨١} واـيدـ اـكـرـادـ كـردـستانـ الشرـقـيـةـ الشـيـخـ فيـ ثـورـتـهـ منـ اـجـلـ اـسـتـقلـالـ وـوـحدـةـ كـردـستانـ.^{٦٨٢} ولاـولـ مرـةـ، تـلقـىـ الجـيـشـ البـريـطـانـيـ هـزـيـمةـ مـذـكـرـةـ اـمـامـ القـوـةـ الكـرـدـيـةـ فيـ مـمـرـ طـاسـلوـجـةـ. ولكنـ البـريـطـانـيـنـ وـحـدوـ قـواـهمـ منـ اـجـلـ استـعادـةـ كـرامـتـهـ وـمـاءـ وـجـهـمـ فيـ كـردـستانـ وـفيـ مـيـزـوـبـوتـامـياـ، جـمـعـواـ جـمـيعـ قـواـتهمـ فيـ بـغـادـ وـالـمـوـصـلـ تـحـتـ قـيـادـةـ اـجـتـارـالـ فـرـايـزـرـ قـائـدـ اـلـقـوـاتـ البـريـطـانـيـةـ فيـ كـردـستانـ الجنـوـبـيـةـ. وـشـنـواـ هـجـومـ اـخـرىـ ضـدـ القـوـاتـ الكـرـدـيـةـ.^{٦٨٣} وـدارـتـ المـعرـكـةـ فيـ شـهـرـ يـوـنـيهـ بـالـقـرـبـ منـ السـليمـانـيـةـ فيـ مـمـرـ طـاسـلوـجـةـ. وـلـعـبـتـ اـلـسـلـحـةـ المـفـرـطـةـ المـتـفـوـقـةـ منـ الـبـنـادـقـ وـالـرـاشـاشـاتـ وـالـمـدـافـعـ البـريـطـانـيـةـ دـوـرـهـ الـحـاسـمـ فيـ اـنـتـصـارـ الـبـريـطـانـيـنـ. وـجـرـحـ الشـيـخـ مـحـمـودـ وـتـمـ اـسـرهـ اـثـنـاءـ المـعرـكـةـ. وـمـعـ ذـلـكـ اـسـتـمرـتـ الـحـربـ فيـ مـنـاطـقـ اـخـرىـ منـ كـردـستانـ الجنـوـبـيـةـ خـاصـةـ فيـ مـنـطـقـةـ بـارـزانـ.^{٦٨٤} وـتـمـ اـرـسـالـ الشـيـخـ مـحـمـودـ الـىـ بـغـادـ لـيـواجهـ عـقوـبـةـ الـاعدـامـ اـمـامـ مـحـكـمةـ

^{٦٨٠} لقد اـكـدـ وـلـسـنـ نـفـسـهـ عـلـىـ أـنـهـ فيـ كـردـستانـ الجنـوـبـيـةـ اـمـامـ كـلـ وـاحـدـ يـعـارـضـ تـبـيـيـتـهـ يـوـجـدـ اـربـعـةـ عـلـىـ اـسـتـعادـةـ لـقـبـولـهـ. وـاـصـبـحـ وـاـضـحـاـ فيـ الحالـ عـلـىـ اـنـ نـفـوـذـ كـهـذـاـ اـمـكـنـ اـسـتـخدـامـهـ فيـ مـنـطـقـةـ السـليمـانـيـةـ بـنـجـاحـ (...). وـاـصـبـحـ وـاـضـحـاـ فيـ ذـلـكـ الـوقـتـ، اـنـتـاـ لـاـيمـكـنـتـاـ اـنـ نـؤـيـدـ بـدـونـ حـذـرـ بـالـغـ نـوـاـيـاـ الشـيـخـ مـحـمـودـ الـذـيـ يـسـيـطـرـ عـلـىـ قـدـرـ كـبـيرـ مـنـ الـقـبـائـلـ الكـرـدـيـةـ كـمـاـ هـوـ الـحـالـ، فـكـانـ اـلـاتـفاـقـ الـعـامـ عـلـىـ اـنـهـ مـنـ الـضـرـوريـ اـجـراءـ تـعـديـلـاتـ فيـ سـيـاسـتـاـنـ فيـ كـردـستانـ الجنـوـبـيـةـ، رـاجـعـ: وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ ١٢٤ـ.

^{٦٨١} رـاجـعـ كـذـلـكـ، وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٣٦ـ، لـقـدـ كـانـتـ اـنـتـفـاضـةـ الـوـطـنـيـةـ الكـرـدـيـةـ لـلـشـيـخـ مـحـمـودـ، اوـلـ اـنـتـفـاضـةـ فيـ اـسـيـاـ الصـفـرـيـةـ ضـدـ الـحـلـفاءـ. وـاعـلـتـ لـعـدـةـ شـهـورـ قـبـلـ الـثـورـةـ التـرـكـيـةـ لـمـصـطـفـيـ كـمالـ فيـ صـيـفـ ١٩١٩ـ، وـقـبـلـ سـنـةـ مـنـ تـرـدـ الـامـيرـ فـيـصـلـ ضـدـ الـفـرـنـسـيـنـ فيـ مـارـسـ ١٩٢٠ـ فيـ دـمـشـقـ.

^{٦٨٢} وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٣٧ـ.

^{٦٨٣} وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٣٧ـ.

^{٦٨٤} وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ، الصـفـحـاتـ ١٥١ـ-١٥٤ـ. وـكـانـ وـلـسـنـ قدـ سـاـمـهـ فيـ مـعـارـكـ عـدـيـدةـ ضـدـ الـاـكـرـادـ. يـقـولـ: "لـقـدـ شـارـكـتـ فيـ قـصـفـ بـعـضـ الـقـرـىـ الـكـرـدـيـةـ الـتـيـ قـتـلـ فـيـهاـ الـمـتـمـرـدـونـ ضـيـاطـاـ سـيـاسـيـنـ، وـكـذـلـكـ شـارـكـتـ فيـ قـصـفـ ضـدـ ثـوارـ الشـيـخـ مـحـمـودـ (...). رـاجـعـ: وـلـسـنـ، المـصـدرـ السـابـقـ، صـ ٢٢٨ـ".

العسكرية بريطانية.^{٦٨٥} ومع ذلك، فإن مخاطرة امكانية قيام ثورة شعبية كردية ضد البريطانيين، دفعت البريطانيين المنتصرین الى التفكير، وتغيير عقوبة الاعدام الى السجن والنفي في جنوب العراق.^{٦٨٦}

وتجد مفارقات في سياسة بريطانيا، ففي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا في ١٩١٩ للشيخ محمود المختار شعبياً وديمقراطياً من الشعب الكردي،^{٦٨٧} اقامة دولة تحت رعاية بريطانية ساعدت الامير فيصل العربي وليس العراقي المعارض من سكان ولايات الموصل^{٦٨٨} والبصرة وبغداد، على اقامة مملكة عراقية سنة ١٩٢١ تحت رعاية بريطانية.

وفي تاريخ السياسة البريطانية في كردستان الجنوبية، يبدو ان ارتلود ولسن، المفوض السياسي البريطاني في ميزوبوتاميا، هو المسؤول عن قضية كردستان كلها منذ يونيو ١٩١٩^{٦٨٩} ويحمل على اكتافه بذلك اكبر مسؤولية امام التاريخ. وفي غياب سياسة واضحة متماسكة، كان ولسن في ذلك الوقت المبادر لتلك السياسة والمنفذ لها. وكان هو الذي اقترح في ابريل ١٩١٩ في تقريره المقدم الى اللجنة الشرقية التي يترأسها لورد كورزون اول خطة لادارة مستقبلية في ميزوبوتاميا تضم في نطاقها كردستان الجنوبية.

^{٦٨٥} تحدث ولسن في كتابه عن عدم اعتراف الشيخ محمود بكفاءة المحكمة العسكرية البريطانية التي ادارها الجنرال جورج ماكماهون. لقد رأيته ثلاثة مرات في السليمانية، ورأيته في المستشفى وقد انكر واستنكر في حركة رفيعة الكفاءة كل محكمة عسكرية تحاكمه وقرأ على اثنين عشرة مادة ذكرها الرئيس ولسن، والبيان البريطاني الفرنسي في الثامن من نوفمبر، وحيث كانت الترجمة الكردية لها مدونة على الصفحات الاخيرة الخالية من القرآن الكريم، وطوقها بذراعه كتعويذة. راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٩.

^{٦٨٦} ولسن، المصدر السابق، ص ١٣٩.

^{٦٨٧} اشار رفيق حلمي، الى انه في شهر ديسمبر ١٩١٨، كانت مدينة السليمانية مكتظة بالآلاف من الاركان القادمين من جميع مناطق كردستان لتأييد الشيخ محمود وتهنئته على تعيينه واقامة سلطنته، راجع: رفيق حلمي، المختارات، ص ٦٧. و ولسن نفسه قد اقر في العديد من فقرات كتابه ان الاركان يؤيدون الشيخ محمود: "القد تم شرح وتقديم افكارنا حول مستقبل كردستان للرؤساء القبليين. ويعبر جميعها عن الاستعداد لقبول الشيخ محمود ممثلاً بريطانيا في كردستان وتوضيح الرغبة لانضمام في كونفدرالية كردية". راجع ولسن، المصدر السابق، ص ١٣٢. و اشار ولسن في مجالات اخرى الى "انه من الصعب الحكم في ذلك الوقت على قوة الحركة الوطنية في سبيل الاستقلال، بل الى مدى تبلور حركة قوية بدون ادنى شك..". المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣.

^{٦٨٨} راجع: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٠-٥٩.

^{٦٨٩} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٠.

وقد تم توصيف تلك الخطة وكما يأتي: "(1) لن يكون هناك أمير عربي، بل مندوب سام بريطاني. (2) تنضم ولايتا الموصل وديالى الزور مع تلك المناطق الكردية الى العراق. تلك المناطق الكردية التي تكون اليوم جزءاً من الموصل ولم تنضم الى دولة ارمينيا، مثلاً، مجمل منطقة حوض الراي الكبير... اما ضمان حكم ذاتي لاكراد كردستان فيبقى رهن مبارتنا، ولایتم اقراره في مؤتمر السلام، اذ امکن تقادی ذلك...".^{٦٩٠}

ولقد تقبلت الحكومة البريطانية تلك الخطة، وأصبح ولسن بدلاً من مساعد المفوض المدني، المفوض المدني في ميزروبومانيا.^{٦٩١} وفي الواقع الامر، طبق ولسن وباخلاص تلك الخطة في كردستان، وحتى قبل توصل اللدن الى قبول اقتراحه.^{٦٩٢} وإذا كان يهدف الى منع مناقشة قضية كردستان الجنوبية في مؤتمر السلام بباريس، منع ولسن وقد الشیخ محمود من الذهاب الى باريس او تقديم مذكرة الشیخ الى المؤتمر.^{٦٩٣}

وفضلاً عن ذلك، واستناداً الى تلك الخطة السياسية عمل ولسن على التخفيف من سلطة الشیخ في كردستان و تطبيق سياسة تعمل على اخضاع كردستان الجنوبية للادارة البريطانية في بغداد.^{٦٩٤} واوصى ولسن بتعيين مندوب سام بريطاني حاكماً على ميزروبومانيا بما فيها كردستان الجنوبية في شخص السير برسى كوكس. والواقع ان الشیخ محمود لن يكون حاكماً على كردستان استناداً الى خطة ولسن تلك. ومع ذلك فقد تقبل على مضض تعين الشیخ محمود حاكماً على كردستان الجنوبية بسبب ضعف سلطة بريطانيا في كردستان من جهة واصرار الاكراد من جهة اخرى.

وفي معرض الرد على طلب ولسن موافقة الحكومة البريطانية على مد سكة حديد كردستان لاهداف عسكرية ومن اجل تهدئة المنطقة.^{٦٩٥} ارسلت وزارة الهند برقيتها المؤرخة

^{٦٩٠} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١١٧.

^{٦٩١} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١١٩. اثناء سفرة ولسن للندن، استقبله الملك في ١٤ ابريل. واطلع ولسن الملك على اهتماماته بخصوص تثبيت مصالح بريطانيا في ميزروبومانيا. نفس المصدر، الصفحتان ١١٦-١١٧.

^{٦٩٢} راجع اعلاه، تحليلنا.

^{٦٩٣} راجع اعلاه، تحليلنا.

^{٦٩٤} لقد ترك ولسن ميزروبومانيا في منتصف مارس ١٩١٩ ليذهب الى باريس ولندن. واجتمع بعدة مسؤولين بريطانيين ثم عاد الى بغداد بحلول اواسط مايو ١٩١٩. راجع: ولسن، المختارات، الصفحتان ١٣٦-١١٥.

^{٦٩٥} لقد هيئات استعادة النظام في السليمانية فرصة لتسرع قرار حكومة جلالته بمد سكة حديد بعمقية خانقين، في خط كفري - كركوك. وتلك تعد افضل وسيلة لتهدئة كردستان الجنوبية بتقريبها بذلك من بغداد.

في ٢٤ أغسطس ١٩١٩، حيث تضع ولسن امام تناقضات سياساته في كُردستان، ورفضت اقامة ادارة بريطانية مباشرة على كُردستان الجنوبية.

"ترى حكومة جلالته انه من الضروري دراسة مجلل القضية السياسية، بالتأكيد على النقاط الاستراتيجية قبل الموافقة على مَد ذلك الخط. ويبقى مستقبل كُردستان رهناً لمزيد من التوضيح، ومن المؤكد انه لن يكون هناك تطبيق مسؤولية دائمة لحكومة جلالته على كُردستان. كما لا يوجد مطلقاً وفي كل حال من الاحوال اي توجه لادارة بريطانية مباشرة عليها. وفي تلك الظروف تبدو حكومة جلالته متحفظة جداً تجاه اتخاذ ما يمكن ان يكون في الواقع، خطوة نحواحتلال بريطاني اخر."

وكانت الحكومة البريطانية قد ايدت مسبقاً سياسة توسيع تأثيرها في كُردستان الجنوبية لأنها كانت تعتقد ان السكان انفسهم يأملون في ذلك، وكانت الحكومة البريطانية قد ايدت اقتراحاتهم استناداً الى ذلك الاعتقاد، والمذكورة في برقيةكم المؤرخة في ٩ مايو، بأشاء حاشية من دول كُردية ذات حكم ذاتي وتحت إمرة القادة الاكراد. ولكن يبدو ان تلك الفكرة الان غير مناسبة.

لان السكان الاقراديون، وبعيداً عن الرغبة ام لا في الوجود البريطاني. يعادون اقامة ذلك الخط الحديدي الاستراتيجي وبشدة، اعتقاداً منهم انه يقام لردعهم. وفي تلك الظروف، ليس من الافضل سحب ضباطنا السياسيين.. الخ، وترك الاقراديون يواجهون مصيرهم بأنفسهم؟"^{٦٩٦}

وتشير التوجيهات القادمة من وزارة الهند، ان ولسن لم يقدم مشورة حقيقة جيدة للحكومة البريطانية حول كُردستان الجنوبية. بل وانما اقنع كذلك لندن بسياساته التي نفذها مع ذلك.^{٦٩٧} وفضلاً عن ذلك، فأن "ولسن" والسلطة العسكرية في بغداد، قرروا القضاء على ثورة الشيخ محمود بدون اعلامهم لندن نتائج ذلك التصرف. ويبعدوا ان "ولسن" كان قد أعدَّ مسبقاً لخطته منذ بدايات ١٩١٩. وبعد استبعاد "نوئيل" عن كُردستان وتعيين "سون" ومن اجل تقديم وزن اكبر لسياساته الجديدة تجاه الشيخ محمود والادارة الكُردية، وكان ولسن قد انشأ لجنة عسكرية

^{٦٩٦} برقية وزارة الهند، ٢٤، أغسطس ١٩١٩، وذكرها ولسن: المصدر السابق، ص ١٤٢.

^{٦٩٧} يقول ولسن في كتابه: لقد كانت مسؤوليتي الخاصة بتقييم النصح للحكومة والتنفيذ بنفسني في غياب سياسة واضحة صعبة وثقيلة جداً. وبطبيعة الاشياء كان لا يمكن تناصمهما مع آخرين. راجع ولسن، ص ١٤١.

لتأييد قراراته.^{٦٩٨} واضافة الى ذلك، وبعد محاكمة الشيخ محمود، وحدَ ولسن جهوده مع المسؤولين البريطانيين هادفاً الى تأييد قراراته.^{٦٩٩}

ومع ذلك، فان برقية وزارة الهند، توضح ان ثورة الشيخ محمود قد دفعت البريطانيين على التفكير في ترك كُردستان وترك الاقراد يقررون مصير دولتهم بأنفسهم. ولم يتخل عن قراره امام المسؤولين في وزارة الهند، بل ويدفعهم الى تقبل سياسته،^{٧٠٠} حتى ولو لجأ الى الكذب: "اننا نحكم كُردستان الجنوبية بالتوافق وليس بالقوة".^{٧٠١}

وقد حجب ولسن الحقيقة عن حكومة لندن، كما اخفي اخبار سعة العمليات العسكرية والخسائر البريطانية في حرب كُردستان.^{٧٠٢}

اما بخصوص ترك الاقراد لمصيرهم، فقد اكَدَ انه: "مهما كان القرار بخصوص راوندوز حيث انسحبنا منها مؤخراً، فلن ترك السليمانية لمصيرها الخاص فهناك عناصر الفوضويين من انصار الشيخ محمود سيمسكون بزمام الامور في الحال وستكون مجبرين على طلب استناد من قواتنا في كركوك وكفرى وارييل، الى جانب مالدينا في السليمانية او بالقرب منها".^{٧٠٣} وتتعود الرؤية المضافة لولسن الى مثالين: الاول: هو الادارة البريطانية في الهند التي تتضم العديد من الاتنييات والشعوب التي يعدها ولسن مثالاً رائعاً يحتذى، بل المثال الامثل لدولة ميزوبوتاميا المستقبلية (عرباً وكرداً واثوريين).^{٧٠٤}. والثاني: نموذج التكوين الاتني

^{٦٩٨} كانت اللجنة تتكون من: نوئيل، سون، ليجمان، جوردن واكر، والجميع كانوا ضباطاً سياسيين في كُردستان بتعيين من ولسن، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٤.

^{٦٩٩} راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٠} انتي مضطر مرة اخرى مُصرّ على آرائي سواء بالاصطفاف الى حدود ميزوبوتاميا الشمالية، وكذلك برأيي حول نظام تلك المناطق من ميزوبوتاميا التي يقطنها غير العرب. كما انتي مدعا للقيام بذلك لأهمية الموضوع فقط الكبيرة، وقوة قناعاتي". راجع: ولسن، ص ١٤٤.

^{٧٠١} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٢} حول المعارك التي دارت في شهور يوليه واغسطس وسيتمبر وديسمبر في مناطق دهوك وراوندوز وارييل، راجع: المصدر السابق، الصفحات ١٤٨-١٥٤. أما بخصوص الخسائر البريطانية اثناء العمليات في وسط كُردستان وجنوبها، فقد تصل الى ٣٣١ نسمة بمن فيهم ٣٧ قتيلاً، وكلهم فيما عدا ٣٧ نسمة من هؤلاء، كانوا من القوات الهندية. نفس المصدر، ص ١٥١.

^{٧٠٣} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٤} راجع اعلاه تطبيقاتنا.

لبريطانيا العظمى، وشرح ولسون ذلك المثال بقوله: "علاقة اكراد العراق بمواطنيهم العرب تشبه كثيراً علاقة الغاليين بالانكليز في القرن السابع عشر".^{٧٠٥}

لقد اعتمد ولسن عن خطأ النموذج البريطاني الذي لا يتحمل المقارنة التاريخية او الجغرافية او السياسية. ومع ذلك فقد دلل على ان النموذج البريطاني القائم على التعايش لشعوب ذات انتیات وديانات وعقائد مختلفة وغير متحانسة في دولة كالهند ليس حالة ابدية بل انها بقيت في صراع دموي. واضافة الى ذلك، فقد تميزت السنوات السبعين لتعايشهم والعلاقات العربية - الكردية بصراعات دائمة، بل وتدال على ان ولسن كان على خطأ، وان آراء ولسن التي صنعتها المدرسة الاستعمارية البريطانية سُلّحَتْ بالاكراط خسائر كبيرة يقر ما سُلّحَتْ بالعرب كذلك.^{٧٠٦}

ورغم ان معاهدة سيفر التي انشأتها الحكومة البريطانية ووُقِّعَتْ عليها كانت قد تركت الخيار مفتوحاً امام الاقراد حول مصير كُردستان الجنوبية، واصل ولسن سياسته الرامية بالحاق كُردستان الجنوبية في العراق.^{٧٠٧}

وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ محمود في المنفى، عزّزَتْ انكلترا احتلالها لـ كُردستان، وانشأت خط سكة الحديد الذي يصل الى كركوك لتسهيل الاتصالات والمواصلات العسكرية بـ كُردستان. واخيراً وافقت حكومة الهند على اقتراح ولسن بانشاء خط الحديد ذاك.^{٧٠٨}

ومن جهة اخرى، وبعد عودة السير بيرسي كوكس، متذوباً بـ بريطانيا في ميزوبوتاميا في ١٩٢١، ترك ولسن وظيفته عائداً الى لندن. ودافع كوكس عن تلك السياسة الالاحادية التي اتبّعها ولسن امام مؤتمر القاهرة في ابريل ١٩٢١، بالضد من سياسة تشرشل القاضية بالموافقة على نوع من الاستقلالية لـ كُردستان الجنوبية في دولة العراق الجديدة.

واخيراً، تبني مؤتمر القاهرة السياسة البريطانية تجاه كُردستان الجنوبية التي تقضي بالحاق تلك المنطقة الى العراق مع منح الاقراد نظاماً ذاتياً خاصاً.

^{٧٠٥} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

^{٧٠٦} وقد كان ولسن فخوراً بارائه المضادة: "... ولم تسفر ردود الفعل تلك عن نتائج مثمرة في تلك المرحلة من قضيتنا. بل كانت بديلاً عن ان تبدو كُردستان في اجتماعات المجالس الاوربية، وحيث طبخت قضية الشرق الاوسط". ولسن، المصدر السابق، ص ١٤٦.

^{٧٠٧} كانت هناك مراسلات عديدة قبل صدور القرار النهائي بالحاق كُردستان الجنوبية داخل حدود امارة الموصل والعراق . ولسن، المختارات، ص ١٤٦؛ راجع ايضاً: عصمت شريف واثلي، كُردستان العراقية.. هوية وطنية: دراسة في ثورة ١٩٦١، ١٩٦١، (رسالة دكتوراه في نيويورك)، نشريات دو لا باكونير، ١٩٧٠، ص ٤.

^{٧٠٨} برقية وزارة الهند، العدد ٤٢ في أغسطس ١٩١٩، وذكرها ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٢.

ومع ذلك، فإن الشيخ محمود واصل ثورته ضد الاحتلال البريطاني في كُردستان والحاقداً
باليمن، وأعلن من جديد استقلال كُردستان في ١٩٢٢. وانشأ حكومة كُردية في السليمانية
واعلن نفسه ملكاً على كُردستان.

وواصلت بريطانيا كذلك سياسة الحق كُردستان الجنوبية باليمن واضعة بذلك حدّاً
لادارة الشيخ محمود، باستخدام القوات البريطانية التي تدعمها قوات الجو الملكية. وهكذا
تم الحق كُردستان الجنوبية باليمن بدون موافقة الاقرداد.



(١)

من مؤتمر لندن الثاني، فبراير ١٩٢١
حتى نهاية مؤتمر لوزان، يوليه ١٩٢٣

١. مؤتمر لندن الثاني، فبراير / مارس ١٩٢١:

وَجَهَتْ هَزِيمَةُ فِينِيْزِيلُوسْ، رَئِيسُ وزَرَاءِ اليُونَانِ، وَصَدِيقُ لويد جُورج، فِي انتخاباتٍ نُوفِمبر ١٩٢٠، وَعُودَةِ الْمَلِكِ قَسْطَنْطِينِيِّ إِلَى عَرْشِ اليُونَانِ، ضَرِبةً قَاسِيَّةً لِسِيَاسَةِ الْحَلْفَاءِ في تُرْكِيَا.^{٧٠٩} وَهُنَّا حَلَولَ شَهْرِ نُوفِمبر ١٩٢٠، بَذَلَ الْحَلْفَاءُ كُلُّ مَا يُسْتَطِيْعُونَ لِتَطْبِيقِ مُعاَهَدَةِ سِيفِرِ الَّتِي كَانَتْ مُنَاسِبَةً جَدًّا لِليُونَانِ.

وَبَعْدَ ذَلِكَ التَّغْيِيرِ، لَنْ يُسْتَطِيْعُ الْحَلْفَاءُ إِبْداً تَأْيِيدَ اليُونَانَ ضَدَّ تُرْكِيَا، عَلَمًاً أَنَّ اليُونَانَ يَدِيرُهَا الْآنَ مَلِكٌ مُتَحَدٌ مَعَ الْمَانِيَا فِي بِدايَةِ الْحَرْبِ الَّذِي كَانَ قَدْ تَمَّ عَزْلُهُ عَنِ الْعَرْشِ فِي اثْنَاءِ الْحَرْبِ عَنْ طَرِيقِ انْقَلاَبٍ إِيْدِهِ الْحَلْفَاءِ. وَأَكَدَّ تَشَرُّشُهُ عَلَى أَنَّ قَسْطَنْطِينِيِّ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَرِيْطَانِيِّينَ وَالْفَرَنْسِيِّينَ الْبَطْءَةَ السُّودَاءَ. وَعَمِلَتْ عُودَتَهُ إِلَى مُحْوِيِّ التَّزَامَاتِ الْحَلْفَاءِ تَجَاهَ اليُونَانَ:^{٧١٠} "الْأَجْدُوْيِّيِّ مِنْ اتِّبَاعِ سِيَاسَةِ عَادِيَّةِ ضَدَّ تُرْكِيَا".^{٧١١}

^{٧٠٩} جاءت هزيمة فينيزيلوس، بعد وفاة الملك الكساندر والذي اجلسه أخيه قسطنطين على العرش أثناء الحرب بمساعدة الحلفاء، ووصف تشرشل ولويد جورج وفاة الملك الكسندر وهزيمة فينيزيلوس بالأساسة اليونانية. في الثاني من أكتوبر ١٩٢٠، وأثناء زفاف الملك الكسندر في حديقة القصر برفقة كلبه الإسباني، توقف برهة ليشاهد تغير الأستياء على وجه قردين من ضيوف القصر الأقل نظامية. وهاجم الكلب اثنين من القرد، ومالبث أن هاجم الذكر الملك انتقاماً وغضباً ساقه بشدة. وقد ألمه الجرح كثيراً ومالبث أن تتفتح الجرح. وبعد ثلاثة أيام من معاناته سكرات الموت توفي الملك الشاب بين ذراعي زوجته. ولا يبالغ ربما إذا قلت أن مائتين وخمسين ألف نسمة يموتون بسبب عضة القرد. راجع تشرشل: *الازمة العالمية*، الجزء الرابع، ص ٢٨٢؛ راجع أيضاً لويد جورج، المختارات، ص ١٣٣٤. وعملت وفاة الملك الشاب الكسندر على تسريع الانتخابات العامة في اليونان. وطالبت غالبية الشعب بعودة الملك قسطنطين والمعادي لفينيزيلوس على العرش.

^{٧١٠} وضح المؤتمر البييتي للحلفاء (إنكلترا، فرنسا و إيطاليا)، المنعقد في لندن في ٢ ديسمبر، وضح للحكومة اليونانية الجديدة، إن عودة الملك قسطنطين إلى إثينا أجبرتهم على تجديد التنافس السياسي والمالي الذي خلصت حتى ذلك الوقت للامة اليونانية". راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الثامن، ص ٨٤١؛ راجع كذلك: تشرشل، المختارات، الصفحات ٢٨٥-٢٨٤؛ وكذلك لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤٤.

^{٧١١} المصدر السابق نفسه.

وهكذا غير الحلفاء وبشكل اساسي سياستهم تجاه تركيا.^{٧١٢} ولويد جورج، الذي كان يراهن على انتصار الجيش اليوناني في مابين يونيو ونوفمبر ١٩٢٠، من اجل تطبيق معاهدة سيفر، خضع بدوره لضغوط حكومية وبدأ سياسة مع الاتراك على اساس جديد.^{٧١٣} وفرنسا من جهتها، كانت قد اقترحت مسبقاً مراجعة لمعاهدة سيفر.^{٧١٤} وبعد هزيمة فينيزيلوس، تخلت الحكومة البريطانية تماماً عن الخيار العسكري لتطبيق معاهدة سيفر.^{٧١٥} وبقى امامهم الخيار الدبلوماسي. و اذا اقتنع الحلفاء بأن حكومة فريد باشا، العدو الشرس لمحظي كمال، لا يتمتع بتأييد معظم الاتراك، عملوا جميعاً على تسريع سقوطها.^{٧١٦}

وفي التاسع عشر من اكتوبر، امر السلطان توفيق باشا، وبمبادرة الحلفاء تكوين حكومة جديدة على أساس تدفع الكماليين لتأييد المعاهدة.^{٧١٧}

وبذلك انفتح الطريق امام مراجعة معاهدة سيفر، وتخلى الحلفاء عن وعودهم للشعوب اليونانية والارمنية والكردية. وفي واقع الامر، بدأ الحلفاء ومنذ مؤتمرهم المنعقد في بدايات ديسمبر ١٩٢٠، في معارضته قبول ارمانيا في عصبة الامم،^{٧١٨} واقتراح "ليجز" رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية فرنسا؛ اقترح مراجعة لمعاهدة سيفر مؤكداً على ان الاوضاع الجديدة

^{٧١٢} يتعلق تأثير البنود الرئيسية في معاهدة سيفر بعامل واحد: جيش اليونان: اذا لم يبسطع فينيزيلوس وجندوه ارجاع مصطفى كمال لرئاسته، سيكون من المناسب ايجاد بند آخر اكثر لتنطبق على الواقع. راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٢.

^{٧١٣} كان المحافظون البريطانيون، الذين حازوا على اغلب اصواتهم لويド جورج، حلفاء تقليديون لتركيا. الاضافة الى ان موئتيجو، وزير الدولة المسؤول عن الهند، الذي قد اوصى باقرار السلام مع تركيا الاسلامية، مهما كان الثمن من اجل تهدئة المسلمين الهنود الذين كانوا يعتقدون السلطان خليفة المسلمين؛ راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٨٨-٢٨٧.

^{٧١٤} من فينيزيلوس الى لويد جورج، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠؛ راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٤٦؛ وراجع كذلك تحليلاتنا فيما ياتي:

^{٧١٥} ولكن الجيش اليوناني وعلى رأسه الملك قسطنطين، واصل الحرب ضد الكماليين على الرغم من توقيف التأييد البريطاني له.

^{٧١٦} راجع تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٢.

^{٧١٧} راجع: جرو، المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٦. وكان تشرشل قد اقترح مسبقاً في ٢٤ مارس على لويد جورج، قائلاً: "النهاول الدفع نحو تكوين حكومة تركية تمثل فعلًا الاتراك وستتفق معها"; تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٤.

^{٧١٨} ملاحظات وزير بريطاني على هامش مؤتمر انعقد في ١٠ داونج ستريت، لندن، بين مندوبين بريطانيا وایطاليا وفرنسا في يوم الجمعة ٣ ديسمبر ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن،

التي نشأت في آسيا الصغرى تتطلب تغييرًا في سياسة الدول المتحالفه.^{٧١٩} وتمسك لويد جورج، بموقف حازم ضد مراجعة المعاهدة.^{٧٢٠} ووجد في زيادة تكاليف البقاء على وضع القوات في تركيا، سبباً امام الدول المتحالفه في انها لم تعد تستطيع تحمل مسؤولية تطبيق المعاهدة.^{٧٢١} وفي مؤتمر المجلس الاعلى للحلفاء في ديسمبر، لم تتم مناقشة القضية الكردية. وانهى الحلفاء المؤتمر، بانتظار ارسال رد مصطفى كمال بخصوص موقف حركته تجاه التغييرات التي تم اقتراحها في المعاهدة.^{٧٢٢} وكانت فرنسا هي التي اتخذت المبادرة للاعداد لعقد مؤتمر مع تركيا، عقب القرارات التي اتخذها مجلسها المنعقد في ٢٥ يناير في باريس، ١٩٢١^{٧٢٣} عام ..

وفي تلك الاثناء، برزت مشكلة تكوين الوفد التركي. في البداية رفضت انكلترا استقبال وفد مستقل من الحكومة الكمالية في انقرة.^{٧٢٤} ورفض الكماليون ان يكونوا جزءاً من وفد حكومة القسطنطينية، بل ارادوا تمثيلهم في وفد مستقل.^{٧٢٥} وذلك ماحدث بالفعل. اما المؤتمر الثاني فقد انعقد في لندن في ٢١ فبراير حول تركيا وشارك فيه كل من انكلترا وفرنسا وایطاليا؛ واليابان كعضو في مجلس الحلفاء الاعلى اضافة الى اليونان وتركيا. ومثل وفدا تركيا: وفد حكومة القسطنطينية برئاسة احمد توفيق باشا ووفد المجلس الوطني

٦٩٨، ص ٨٤٢-٨٤١، ٨٤٢، برقية سرية الى السيد بلفور، جنيف، المصدر السابق، الملحق من ٩٩-١، الصفحات ٨٥٧-٨٥٦.

^{٧١٩} ملاحظات وزير بريطاني على هامش المؤتمر... ٣ ديسمبر ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الرقم ٩٨، ٨٤٢-٨٤٣، الصفحات ٩٨،

^{٧٢٠} صرخ لويد جورج: "أنه انتقام من الدول ومن الحضارة إعادة الأرض التي تم تحريرها من قبضة الادارة السيئة للسلطة العثمانية، اعادتها للسلطة التركية. راجع: ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر... ٣ ديسمبر ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، رقم ٩٧، ص ٨٤٤.

^{٧٢١} المصدر السابق نفسه.

^{٧٢٢} ارسلت حكومة احمد توفيق باشا الى مصطفى كمال في انقرة وفداً لمناقشة مجل مجمل قضية التصديق على المعاهدة بعد بعض التغييرات. من السير هـ. رامبول، القسطنطينية، الى ايرل كورزون، في ٣ يناير ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ٤، برقية E/٢٢٠ ٤٤/١، رقم ١، الصفحات ٥٩-٦٠.

^{٧٢٣} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢.

^{٧٢٤} سفورز، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢.

^{٧٢٥} من السير بوشانان، روما، الى ايرل كورزون، في ١٧ فبراير ١٩١٢، ١٩١٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص ٤٧، برقية E/٢١٥٩ ٤٤/١، رقم ٤، ص ٦. راجع: جرو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٤-٤٥٧.

الاعلى التركي برئاسة بكر سامي بك. ولم تتواجه الوفود التركية مع الوفد اليوناني، بل كانوا يحضرون بالتبادل في جلسات المؤتمر. لوحظ تعاونٌ بين الوفدين التركيين: ومع ذلك كان بكر سامي بك القومي يتمتع باهمية كبيرة اكبر من تلك التي كان يتمتع بها رئيس الوزراء في مناقشات المؤتمر.^{٧٢٦}

وبعد مناقشة قضايا كُردستان وارمينيا التي جرت في يوم السبت ٢٦ فبراير في مكتب كورزون في وزارة الخارجية، حضر المناقشات وفد لرمني برئاسة نوبار ياشا، في حين لم يشارك اي وفد كُردي في اعمال المؤتمر^{٧٢٧}، الذي كان يبحث مصير الاكراد بدون ان يستمع احد لرأيهما. وفي ذلك المؤتمر ايضاً كان كورزون الحكم الوحيد الذي سوف يقرر مصير الاكراد. وبخصوص قضية كُردستان، كان التوجه العام لدى الحلفاء، يشير الى انهم سيقدمون لتركيا حق مراجعة القسم الثالث من معاهدة سيفر حول كُردستان، والقسم السادس حول لرمينيا. وفي المقابل توافق تركيا على القرارات الخاصة بـ «سмирنا» و«ترقايا». في حين ان المذكورة المؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٢١، التي اعدها اوزيورن ونيكولسون الخيران في وزارة الخارجية، ووجّهت الى لويد جورج وكورزون، ودارت حول موقف بريطانيا في المؤتمر ووضحت ما يأتي: «نحن نتشكّك في رغبة حكومة جلالته بفرض التزام تجاه الاكراد، في نفس الوقت الذي الزمنا فيه انسفنا مسبقاً بالتزامات كبيرة بالنسبة لنا تجاه العرب. وهل يريد الاكراد فعلًا حكماً ذاتياً، وهل هم متحددون بما فيه الكفاية ومتطوروون بما يكفي لضمان نجاحه؟ وفضلاً عن ذلك، الا يتمتعون اليوم عملياً ومسبيقاً بحكم ذاتي مُوسَع تحت السلطة التركية؟

وفي كل الاحوال، فإن تنسيقاً كُردياً - ارمطياً يبدو مرغوباً فيه ولا يمكن تحقيقه. ونحن نقترح ان نستبعد القسم الكُردي، او في الاقل استبداله بالتزام من قبل تركيا بضمان شكل من اشكال الحكم الذاتي المحلي، اذا ما تم تقديم طلب واقعي صادق، وبعد القيام بتحقيق تؤيده عصبة الامم^{٧٢٨}.

^{٧٢٦} ملاحظات وزير بريطاني حول مؤتمر الحلفاء انعقد في قصر سانت جيمس، لندن في يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٢١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٤-٢٦، الصفحات ١٩٥-٢١٦؛ راجع ايضاً: سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢.

^{٧٢٧} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر للحلفاء انعقد في غرفة لورد كورزون في وزارة الخارجية، لندن W.S.، في يوم السبت ٢٦ فبراير ١٩٢١، في الساعة الحادية عشرة صباحاً، المصدر السابق نفسه، رقم ٢٦، الصفحات ٢٠٧/٢٠٧.

^{٧٢٨} المذكورة التي قدمها السيد اوزيورن والسيد نيكولسون حول المؤتمر اليوناني - التركي، وزارة الخارجية، في ١٧ فبراير ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن عشر (١٥/٢٤٠٢٠)، رقم ٤١، ص ٦٢.

ونحن نرى بوضوح في هذه المذكرة، انه قبل الدخول في مفاوضات مع تركيا، ان الحكومة البريطانية اهملت النظر في حق الشعب الكردي في الاستقلال، والمذكور في القسم الثالث من معاهدة سيفر^{٧٢٩}. وحافظاً على خدمة مصالحهم مع تركيا، تشككوا بقدرة الشعب الكردي في الحصول على حكم ذاتي. ومع ذلك، فان كورزون نفسه الذي كان يدافع عن استقلال كردستان منذ عام وقبل مؤتمر لندن وبالضد من الرفض الفرنسي، فقد رفض منذ مؤتمر لندن الاول، طلباً قدمه برتوبيه بالاحق كردستان بسلطة تركيا، ها هو في مؤتمر لندن الثاني ودون ان يقدم اية ادلة، يؤكد على ان الاقرارات يتمتعون بحكم ذاتي واسع في تركيا.^{٧٣٠}

وهكذا اتضحت الموقف البريطاني تجاه كردستان فيما بين مؤتمر لندن الاول والثاني. والاضافة الى ذلك، ومن اجل احكام السيطرة على النهاية على قضية كردستان، تقررت المذكرة مايأتي: اما اهمال القضية نهائياً، او عرضها على عصبة الامم، بحيث تستطيع انكلترا ان تشد القضية وكما فعلت مع القضية الارمنية او تحويلها نحو مسارات اخرى تخدم مصالحها. وفيما يخص لارمينيا، الغت المذكرة الحدود التي كان قد اقترحها من قبل الرئيس ولسن لارمينيا، واشترطت اضافة الى حصر اعتراف تركيا باستقلال ارمينيا على الاراضي الارمنية داخل روسيا، الى جانب الاعتراف بذاتية معينة لارمن المقيمين داخل تركيا على قلقيليا.^{٧٣١}

^{٧٢٩} من المهم ان نشير الى ان تلك المذكرة، التي اعدها لويد جورج وكورزون وفي جزئها الثاني، تحتوي على اقتراحات كاجراء المؤتمرون وتفرض سيناريو حول الموقف الذي يجب ان يتّخذه لويد جورج وكورزون حتى تكون بذلك "في وضع افضل للتخيص وتحديد المناقشات حول الموضع الاربعة حيث تكون مستعدين لتقديم تنازلات يمكننا ان نسمع بمقابلات ابعد تنطوي ب نفسها". المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٦٤ - ٦٥. علماً ان احد الموضعين التي كان البريطانيون مستعدون لتقديم تنازلات بشأنها هو الجزء الثالث حول كردستان في المعاهدة.

^{٧٣٠} كان السير هـ. رامبولد، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد كتب رسالة في ١١ مايو ١٩٢١ الى كورزون قائلاً: "كان دائماً ما يوجد عدد من الاقرارات والمشبعين بالاذكار القومية الكردية والذين افلتهم اهمال تحقيق الخطأ، وكان الكماليون يعارضون دائماً منح الاقرارات ذاتية حقيقة، او اقل انواع الاستقلال." من السير هـ. رامبولد، الى ايرل كورزون، في ١١ مايو ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الثاني، رقم ٤، السري E ٥٧١٣/٤٦٣، الوثيقة رقم ١٨٩، ص ٢٩٨.^{٧٣١}

المصدر السابق نفسه، ص ٦٣.

وأصبح من الواضح بذلك ان انكلترا ستتساوم تركيا على حقوق الشعبين الارمني والكردي في مؤتمر لندن الثاني. وحيث وجدت غطاء لتلك المساومة حجة مراجعة المعاهدة: واقع الامور، وتغير الموقف على الارض يتطلبان تلك المراجعة،^{٧٣٢} ولكن يجب ان نتذكر انه بعد مؤتمر سان ريمو، بدأ الاعداد لمعاهدة سيفر، وظل الوضع في ارمينيا وكردستان هو نفسه كما كان عليه الحال في فبراير ١٩٢١. وكانت الحركة الكردية انشط، كالقسم الاكبر من سكان كردستان الغربية والشمالية.^{٧٣٣} وكوزون نفسه وبعد مؤتمر سان ريمو، قد اقترح انه يجب على الحلفاء الاعتراف بحقوق الشعبين الكردي والارمني في معاهدة السلام مع تركيا، وان يكون ذلك هو الامر اذا ما لم يقم الحلفاء بضمان تطبيق تلك المعاهدة.^{٧٣٤}

وقد صرخ لويد جورج، رئيس مؤتمر لندن الثاني، في كلمته الموجزة، في ٢٥ فبراير، بأن قرار الحلفاء التمسك بالبقاء على بتوءد معاهدة سيفر: "لا يعني ان البند الخاصة بارمينيا وكردستان ستتفاوض في المؤتمر الحالي. ومنذ التوقيع على معاهدة سيفر، فإن مسيرة الاحداث قد اثرت في بعض البنود الخاصة بارمينيا وكردستان. بل يجب تفهم انه يجب ايجاد حلول نهائية لتلك القضايا بعد نهاية المؤتمر الحالي".^{٧٣٥}

وهكذا اعلن لويد جورج، وبكل وضوح للاتراك يان الحلفاء كانوا على استعداد لتقديم تنازلات حول كردستان وارمينيا شريطة قبول الاتراك بعدم طلب مراجعة بتوءد اخرى في المعاهدة ويعلموا ان قرارات المؤتمر نهائية.^{٧٣٦} اما بخصوص مصير سميرنا وترافقا يجب ان تقبل اليونان كتركيا القيام بارسال وفد او لجنة تقصي الحقائق على الارض ومن ثم ارسال التقارير الى المجلس الاعلى في غضون شهرين.^{٧٣٧}

^{٧٣٢} المصدر السابق نفسه، ص ٦٤ . وزير بريطاني يكتب ملاحظات حول مؤتمر عقدة الحلفاء في قصر سانت جيمس، لندن في يوم الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٢١ . المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٤/٢٢ ، الصفحات ١٩٥-١٩٤.

^{٧٣٣} راجع اعلاه، تحليلاتنا.

^{٧٣٤} كان كوزون قد صرخ في سان ريمو قائلاً: "يجب ان تحتوي المعاهدة بتوءداً تطالب تركيا بالاعتراف باستقلال دولة ارمينيا وبحدودها . وبادخال مثل تلك البنود تتتحمل الحلفاء بذلك بعض المسؤوليات . وكان تحرير ارمينيا احد اهم اهداف الحلفاء التي طالبوا بها في اثناء الحرب . مذكور في ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع المجلس الاعلى في سان ريمو، ٢٠-٢٢ ابريل؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، حول السياسة الخارجية، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٧٩-٢٩٦ .

^{٧٣٥} ملاحظات وزير بريطاني حول مؤتمر الحلفاء في لندن، ٢٥ فبراير ١٩٢١ ، المصدر السابق، ص ١٩٦.

^{٧٣٦} المصدر السابق، الصفحات ١٩٨-١٩٧ .

^{٧٣٧} المصدر السابق، الصفحات ١٩٦-١٩٨؛ وكذلك سفورة، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣ .

وفي معرض رده على لويد جورج، أكد بكر سامي على أن مستقبل كُردستان وارمينيا، يهم تركيا كثيراً، مادامت تقعان على حدودها الشرقية.^{٧٣٨} وكان بكر سامي يعتقد أنه يمثل الأكراد، لكونه عضواً يمثل المجلس الأعلى الوطني التركي. واستناداً إلى تصريحاته، يضم المجلس الوطني الأعلى ممثلي عن مجلس كُردستان، ولهذا فما يقرره سيقبل به جميع الأكراد المندوبون. ولكنهم ومن أجل حقوقهم، لقرار اتفقة بخصوص مقتراحات الحلفاء حول تراقيا وسميرني، اتفق الحلفاء على مناقشة قضيائهما كُردستان وارمينيا في اجتماع مصغر في الغد. وببدأ الاجتماع بمراجعة بنود معاهدة سيفر بخصوص كُردستان وارمينيا في يوم السبت المصادف السادس والعشرين في مكتب كورزون، بوزارة الخارجية. وشارك في الاجتماع كل من: كورزون ‘إنكلترا’، رئيساً للجتماع، وبرتوليه ‘فرنسا’، والكونت سفورزا ‘إيطاليا’، والبارون هيا باشا ‘اليابان’، ويوغوس نوبار باشا ‘ارمينيا’، وعدمان نظمي باشا ‘القسطنطينية’، وبكر سامي بك ‘انقرة’.^{٧٣٩}

ولم يحضر الاجتماع أي مندوب كُردي. وببدأ الاجتماع بمداخلة كورزون، الذي لم يبدِ احتراماً لمندوب أرمينيا بل أنه في الواقع شكك بتمثيل نوبار باشا للارمن. وأكثر من ذلك، فإن برتوبيه وبطريقة متعالية ردَّ على بعض الحقائق التي أوردها نوبار باشا بخصوص الارمن وقلقيليا.^{٧٤٠} وذلك في الوقت الذي يعرف فيه جميع دول التحالف تمثيل نوبار باشا للارمن منذ التوقيع على الهدنة. وكورزون نفسه قد التقى به مسبقاً وناقشا معاً عدة قضيائهما ومواقف تخص القضية الارمنية. وقيل إن برتوبيه وكورزون قد اتفقا ضدَّه مسبقاً من أجل استبعاده من المؤتمر أو حتى التقليل من أهميته حتى يناقشوا القضية الارمنية ويتنازلوا بهدوء للمندوبين الآخرين.

وبعد أن انتهت المناقشات السريعة مع نوبار باشا، تم تقديم الاتراك إلى الاجتماع. وقام كورزون بعرض مختصر للقسم الثالث من معاهدة سيفر حول كُردستان، وطالب بكر سامي بتقديم الأسباب لاعلنه تمثيل الأكراد.^{٧٤١}

^{٧٣٨} المصدر السابق، ص ١٩٧.

^{٧٣٩} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر الحلفاء انعقد في مقر كورزون بوزارة الخارجية، لندن، السبت ٢٦ فبراير ١٩٢١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٦، ص ٢٠٧.

^{٧٤٠} المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٢١٢-٢١١.

^{٧٤١} ملاحظات وزير فرنسي حول مؤتمر الحلفاء في مقر اللورد كورزون بوزارة الخارجية، في لندن، يوم السبت الموافق ٢٦ فبراير ١٩٢١، في الحادية عشرة صباحاً؛ راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢، ص ٢١٣.

ومن جديد، ادعى بكر سامي، بأن انتخاباً تم اجراؤه في تركيا، وان الاقراد كانوا متواجدون بممثليهم في المجلس الوطني الاعلى. وكان بذلك يمثل الاقراد والاتراك. بل واكثر من ذلك ادعى ان الاقراد قد اعلنوا عدم افتراقهم عن تركيا. اذ توحد الجنسين ثقافة واحدة، ودين واحد ومشاعر مشتركة. بل حتى صرّح ان القادة الاقراد الذين يطالبون باستقلال كردستان لا يمثلون الاقراد. اما هو، احد الشركس، يمثل الاقراد -على حد زعمه- لانه كان مبعوثاً من قبل المجلس الاعلى في انقرة. ولما كان الكماليون يحتلون معظم اراضي كردستان، وبعد ان تأكد بكر سامي من ان الحلفاء سيقدمون تنازلات حول كردستان، فاده يستطيع آنذاك ان يعلن ان سلطة انقرة مستعدة لاستقبال لجنة تقصي الحقائق في كردستان بل يمكن ان توافق حتى على استفتاء شعبي.^{٧٤٢} والاضافة الى ذلك واستناداً الى بكر سامي، فاذا ما رغب السكان الاقراد في ذلك، فان الحكومة التركية على استعداد لقبول مبدأ ذاتية محلية لتلك المناطق حيث تتواجد اغلبية كردية.^{٧٤٣}

وحقيقة الامر ان كورزون كان قد قبل مسبقاً التخلص عن كردستان الشمالية والغربية لتركيا، ولم يعد راغباً في توجيه اسئلة تفصيلية لبكر سامي يك حول تلك الادعاءات،^{٧٤٤} ولكنه وجه اليه سؤالاً شكلياً حول تمثيله الاقراد في مجلس انقرة: "اذن، هل يستطيع بكر سامي يك ان يقول كم عدد السنّاجق التي تضم اغلبية كردية؟ وما هو عدد المندوبين الاقراد في المجلس الاعلى في انقرة؟ واحيراً ما هي نسبة المندوبين الاقراد بالنسبة للمجموع الكلي للمندوبين في المجلس؟

وأجابه: بكر سامي بأنه من الصعب تقديم عدد صحيح تماماً.^{٧٤٥}

ثم طالب كورزون بكر سامي يك، بتوضيح غايته من قضية الحكم الذاتي للاقراد وقد اثارها بعد الاجتماع الموسع؟ اجايه بكر سامي: بأنه لن تطبق تلك الذاتية على الاقراد فقط في كردستان وإنما على جميع الولايات، وإنما في الواقع تستجيب الى لامركزية ادارية.^{٧٤٦}

واعلن كورزون ان مثل ذلك الشكل من التنظيم الاداري لا يقدم ايّة امتيازات للاقراد كشعب - وقد عرف بكر سامي ان كورزون يدرس مدى اخلاصه وحقيقة اهدافه، غضب

^{٧٤٢} المصدر السابق، ص ٢١٣.

^{٧٤٣} المصدر السابق.

^{٧٤٤} اكد تشرشل لصديقه الكبير كورزون: "إن خطبته اللورد كورزون كما وضحها لنا مؤرخ حياته، هو انه كان يحب عرض القضايا بابداء عدم الاهتمام واللامبالاة منذ ان تخرج برشاقة من بين شفتيه او تم تسجيلها بريشهته"; راجع: تشرشل، الازمة العالمية، الجزء الرابع، ص ٤٠٧.

^{٧٤٥} المصدر السابق، ص ٢١٤.

^{٧٤٦} المصدر السابق.

واعترض محبياً أيام بخشونة: "لابريد الارکاد أياً من تلك المزايا كشعب. وكل ما يأملون هو العيش مع الاتراك في أخوة. وعدم وجود هناك اختلافات بين الارکاد والاتراك، الا كالذى توجد بين الأنكليزى والاسكتلندي".^{٧٤٧}

وأمام غطرسة رد بكر سامي، اعلن كورزون انهاء الاجتماع، واخيراً تم تقديم محتوى المناقشات الى المجلس الاعلى فى تركيا في ١٢ مارس يتضمن تنازلاً كبيراً^{٧٤٨} حول تقليص حق الشعب الكردی في ذاتية محلية، مع منح الاتراك حق حماية الحق الكردی ولكن دون ان تقدم تركيا في المقابل اية ضمانة مدونة حول تطبيق تلك الذاتية ولخص بوانکاریه الرئيس الفرنسي اقتراح الحلفاء للاتراك الكماليين: "فيما يخص كردستان، و اذا ما توصلنا الى اتفاق حول حماية مصالح الارکاد والاثوريين والكلدان، و اذا وافقتم منح السكان نوعاً من الذاتية، فانتا لن ترفض فكرة انتقاد المعاهدة".^{٧٤٩}

ومع ذلك، ومن اجل الحصول على بعض الامتيازات من تركيا عبر الكماليين، عقدت فرنسا وایطالیا كل على حدة اتفاقاً مع بكر سامي، علماً ان تلك الاتفاقيات تتناقض مع ما يبقى من معاهدة سيفر والحلف الثلاثي.^{٧٥٠} كما يُعد بشكل ما عقد تلك الاتفاقيات اعتراضاً ناجراً بحكومة انقرة على حساب حكومة القسطنطينية. على ان الاتفاق بين بريان Briand 'بكر سامي' في ١١ مارس ١٩٢١، كان يتوقع منه ان تتواصل الحدود بين تركيا ومنطقة النفوذ الفرنسية في سوريا، من الاسكندرية على البحر الابيض المتوسط وحتى حدود الموصل، وحيث تقسم تلك الحدود اراضي كردستان تاركة جزءاً صغيراً داخل الاراضي السورية. ويصف 'بيشون'، القائد الفرنسي تقسيم الحدود التركية -السورية في كردستان فيقول: "تخلت فرنسا وبائر رجعي لتركيا عن تقليلاً الشرقي. وبذلك نقلت الحدود السورية التي اقررت في معاهدة سيفر من جيرون حتى يمر بـ 'بايس'، على خليج الاسكندرية واصلاً الى جزيرة 'عينتاب Ain Tab' وكيليس واورفة ويرجيك وماردين...". ويدفع الاتفاق الجديد

^{٧٤٧} المصدر السابق، الاقواس كما وضعها المؤلف.

^{٧٤٨} خطاب غازي مصطفى، نفس المصدر، ص ٤٥٦؛ بيشون، نفس المصدر، الصفحات ٢٢٣-٢١٣؛ تمري، نفس المصدر، ص ٢٩.

^{٧٤٩} بوانکاریه، المختارات، الجزء الثالث، ص ٢٩.

^{٧٥٠} من الارل كورزون الى السير هـ. رامبولا، القسطنطينية، في ٢٢ مارس ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن عشر، رقم ١٨١، تلغرافية E ٤٤٠١/٣٤٠١، رقم ٦١، ص ٨١؛ راجع كذلك سفورزا، ص ٦٩؛ راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣١.

الحدود السورية إلى الجنوب من خط سكة الحديد التي تمر في الأراضي التركية بمسافة
^{٧٥١} ثلاثة كيلومتر".

وفضلاً عن ذلك، يمنح الاتفاق الفرنسي – التركي فرنسا حق الحصريّة الاقتصاديّة في
أرض كُردستان الغربيّة والذي اقرته اتفاقية سايكس – بيكون^{٧٥٢} من قبل وكذلك، وبعد عقد
ذلك الاتفاق ستحتفظ فرنسا بالحصريّة الاقتصاديّة في نفس المنطقة والتي طالبت بها فرنسا
بعد انتهاء المناقشات الدائرة في الحلف الثلاثي في مؤتمر لندن، في الأول من فبراير ١٩٢٠.
ورفضت إنكلترا بذلك الطلب الفرنسي.

واكثر من ذلك، وقع بكر سامي اتفاق ١٢ مارس مع "الكونت سفورزا"^{٧٥٣} حيث كان يرى
ان ايطاليا يجب ان تؤيد في المؤتمر مطالب تركيا حول استعادة سميرنا وترacia، وفي المقابل
تمنح تركيا ايطاليا الحصريّة الاقتصاديّة في الاناضول، وعاليدين، وقونيه^{٧٥٤}. ولكن مصطفى
كمال^{٧٥٥} قد رفض مؤخراً هذين الاتفاقيين. وبدلًا من تهيئة بكر سامي على انتصاره الدبلوماسي،
طلب منه الاستقالة لأن الاتفاقيين لا يرضيان الكماليين المنطوفين.^{٧٥٦}

وانتهى المؤتمر، وحصل الكماليون على استعادة السلطة التركية على كُردستان
الشماليّة والغربيّة وارمينيا، وبجهود لا تكاد تذكر. على اي حال، رفضت اليونان التي تفخر
بانتصارها العسكري الاخير على الكماليين، رفضت البنود التي اقترحها الحلفاء وتركيا
حول سميرن وترacia. كما ورفضت الحكومة اليونانية في ٢١ فبراير مبدأ ارسال لجنة تقضي

^{٧٥١} بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٤.

^{٧٥٢} خطاب غازى مصطفى كمال، المختارات، ص ٦٧؛ راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات

٢٢٢-٢٢٣؛ راجع: بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٣٤-٣٣. ويเห็น الرئيس
الفرنسي نفسه على الاتفاق الفرنسي – التركي بقوله: "لقد حصل السيد ريسنيد بريان على استقبال حافل في
البرلمان لدى عودته من لندن... هذا وقد تقبل المندوبون برضى على وجه الخصوص، اخبار امكانية ادخال
تعديلات على معاهدة سيفر، وفي انتظار حدوث ذلك، تم دخول الهيئة بين فرنسا وتركيا مرحلة التنفيذ. راجع:
بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، والمصدر السابق نفسه، ص ٢٥".

^{٧٥٣} كان الكماليون يحترمون الكونت سفورزا لانه عندما كان مندوباً سامياً لايطاليا في القسطنطينية في
١٩١٩-١٩٢٠، قد عرض ملحاً في السفارة الايطالية لمصطفى كمال عندما كان يتعرض للقبض عليه في
بداية ثورته. راجع بهذا الخصوص: كتاب سفورزا بعنوان: *يُنَا أوريا الحديثة*، ص ٣٥٨، وكذلك بيشون،
المصدر السابق نفسه، الملحوظة ٤، ص ٢٣٤.

^{٧٥٤} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٧، وسفورزا، ص ٦٤.

^{٧٥٥} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق، بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٦.

^{٧٥٦} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨.

الحقائق الدولية الى سميرنا وترافقا او حتى اعادة مراجعة معاهدة سيفر.^{٧٥٧} ونتيجة ذلك، شنَّ الجيش اليوناني في ٢٣ مارس هجوماً ساحقاً ضد الاتراك.^{٧٥٨} وبالضد من ايطاليا وفرنسا، قدمت انكلترا سرّاً مساعدات لليونان.

وفي المقابل، فان كورزون الذي منح الكماليين تنازلات كبيرة في بنود معاهدة سيفر، حول كردستان. وبعد شهر اتصل بالمندوب السامي السير هـ رامبولد في ابريل ١٩٢١، للتعرف على قدرة الاكراد لكي تستخدم ضد الكماليين، وذلك في الوقت، الذي يضغط فيه الكماليون على الواقع البريطاني في القسطنطينية.^{٧٥٩}

ومهما كانت نتائج مؤتمر لندن، فقد شكلت انتصاراً سياسياً كبيراً للكماليين، في الوقت الذي سجلت فيه هزيمة سياسية ومعنوية للغرب في مجال اقرار السلام في الشرق. وهكذا، فإن لويد جورج نفسه وفي معرض توضيحه في ٢٤ يونيو ١٩٢٠، لمزايا معاهدة سيفر للمندوبيين البريطانيين كان قد اعلن: "انه بخصوص سياسة التخلّي عن جميع السكان غير الاتراك لسلطة تركيا.. و اذا ما سمحنا لمصطفى كمال او غيره من امثاله بتحطيم تلك السياسة، فان اوروبا تكون قد قصرت تماماً في اقرار واجباتها".^{٧٦٠}

وكان لويد جورج يرى في انتقام اراء الحلفاء ووزرائه حول المفاوضات مع تركيا، احد اسباب التنازلات التي قدمها الحلفاء للاتراك.^{٧٦١} و «واکار» من جانبه، كان ينتقد سياسة حكومته في آسيا الصغرى فقال: "سيكون من الخطير الشديد انكار وجود التفكك الذي نعيشه منذ عامين تجاه جميع قضايا آسيا الصغرى".^{٧٦٢}

^{٧٥٧} جرو، المختارات، ص ٤٠٤؛ تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨.

^{٧٥٨} خطاب غازى مصطفى كمال، المختارات، ص ٤٦٠؛ بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٥.

^{٧٥٩} برقية سرية من ايرل كورزون الى السير هـ رامبولد، رقم ٣٥٨، في ٢١ ابريل، والمذكورة في السير هـ رامبولد، الى الايرل كورزون، في القسطنطينية، في ١١ مايو ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، رقم ٤٧٦، سري، رقم ١٨٩، ص ٢٩٨. برقية السير هـ رامبولد، الى ايرل كورزون، القسطنطينية، ٢٥ مايو ١٩٢١، رقم ٥٢١، سري، ٩٣/٤٢/٦٢١٥، وثيقة ١٩٤، ص ٢٠٤.

^{٧٦٠} تصريح من لويد جورج في البرلمان في ٢٤ حزيران ١٩٢٠ من تعبلي جورج، نفس المصدر، ص ٣١.

^{٧٦١} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٤٩.

^{٧٦٢} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه،الجزء الرابع، ص ١٤٠.

وتواصلت السياسة الاحادية لكل دولة اوربية، فعقدت ايطاليا اتفاقاً مع الكماليين في يونيه ١٩٢١، وسحبت جيشه من آسيا الصغرى.^{٧٦٣} هذا وقامت فرنسا بوضع حد لحربها ضد الكماليين في ٢٠ اكتوبر ١٩٢١، بل واعترفت رسمياً بحكومة انقرة، السلطة الشرعية في تركيا.^{٧٦٤}

وهذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين فرانكلين - بويون، السفير المخول بجميع السلطات الفرنسية، ويوسف كمال بك، وزير خارجية حكومة الكماليين، قد أصبح بدوره اساساً لاتفاق بريان - بكر سامي بك^{٧٦٥} عند ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا. ولم تقدم تركيا، بوجب ذلك الاتفاق اية حصريّة اقتصاديّة لفرنسا في كردستان الغربية، بل لم تذعن الاتفاقية على حماية الاقليات المسيحيّة.

في حين ان الاتفاقيات الثنائيّة لكل دولة اوربية على حدة مع الكماليين، قد زرعت بذور الشك في تضامن وتعاون الحلفاء أنفسهم.^{٧٦٦} ونتيجة لذلك، استطاع الحلفاء حتى نهاية المعركة الأخيرة ضد اليونان في يونيه ١٩٢١، والتوقيع على هدنة مودانيا في اكتوبر ١٩٢٢. وفي تلك الاثناء، اجتمع الحلفاء مرة اخرى في باريس في يونييه ١٩٢١، وفي مارس ١٩٢٢. وذلك لمناقشة المراجعات الجديدة حول معاهدة سيفر ومن اجل وضع حد للحرب اليونانية -

^{٧٦٣} بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧.

^{٧٦٤} راجع نص الاتفاقيّة المعقودة من قبل جرو، المختارات، الصفحات ٤٨١-٤٨٠؛ بوانكاريه، المختارات، الجزء الرابع، ص ١١٤؛ راجع كذلك تبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٥-٣٤؛ وكذلك راجع خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٩١.

^{٧٦٥} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الرابع، الصفحات ١١٢-١١١ او ١٤١-١٤٠. تبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٤-٣٣؛ الكونت ر. دوجونتو، في كتاب: على طرقات سوريا، بعد تسع سنوات من الانتداب، باريس، مكتبة بلوان، ١٩٢٨، ص ٩١؛ راجع كذلك: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧؛ جرو، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٤٨١-٤٨٠؛ راجع خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٩٢-٤٩٠، وحيث عارضت انكلترا تلك الاتفاقيّة الثنائيّة بين فرنسا وحكومة انقرة. راجع كذلك بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، ص ١١٢؛ وكذلك تبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٥-٣٤.

^{٧٦٦} راجع: بوانكاريه، المصدر السابق، ص ١١٢؛ وكذلك تبرلي، المصدر السابق، الصفحات ٣٥-٣٤.

التركية.^{٧٦٧} ومرة أخرى، قدموا تنازلات كبيرة لتركيا، ولم تعد تعزز قضية كُردستان لتناقش في تلك المؤتمرات مطلقاً.^{٧٦٨}

٢. مؤتمر القاهرة، مارس ١٩٢١:

كانت التكاليف التي تكبدها القوات البريطانية في آسيا الصغرى، من أكبر المشاكل التي واجهتها سياسة بريطانيا العظمى بعد الحرب. ومن المفارقات أن يكون ثلث التكاليف المادية من أسباب الانسحاب الفوري للقوات البريطانية من كُردستان الغربية في خريف ١٩١٩؛ وأحد الأسباب المهمة لعدم تطبيق معاهدة تحت الحماية البريطانية. وبخلاف ذلك، كان البقاء على القوات البريطانية في كُردستان الجنوبية السبب الرئيسي في منع إقامة دولة مستقلة في تلك المنطقة. ومن جهة أخرى، إذا كانت السياسة البريطانية تجاه كُردستان الغربية والشمالية تدار مباشرة من القسطنطينية، فإن بغداد كانت توجه السياسة البريطانية في كُردستان الجنوبية.

وكان المسؤولون البريطانيون في القسطنطينية وبغداد، مرتبطين بوزارة الخارجية ويعثون برسائلهم ويرقياتهم إلى اللورد كورزون وزير الخارجية. ومع نهايات ١٩٢٠، اصرَّ تشرشل وزير الحرب آنذاك على إنشاء قسم لشؤون الشرق الأوسط داخل وزارة المستعمرات، ووزارة الخارجية ووزارة الهند وكذلك وزارة الحرب. وأخيراً، قررت الحكومة البريطانية في ٣١ ديسمبر قبول مقترنات تشرشل الرامية إلى إنشاء قسم للشرق الأوسط داخل وزارة المستعمرات.^{٧٦٩} وتولى تشرشل رئاسته في ٤ يناير ١٩٢١، وطالب في الوقت ذاته أن تتحمّل وزارة المستعمرات المسؤولية السياسية والعسكرية للراضي تحت الوصاية البريطانية في ميسروباميا وفلسطين.^{٧٧٠} وفي الثامن من يناير ١٩٢١، عرض تشرشل على السلطات البريطانية في بغداد خطته الشرقية القاضية بأنه: يجب على

^{٧٦٧} تبرلي، المختارات، ص٢٥؛ راجع كذلك: بيرون، المصدر السابق نفسه، ص٢٣٩.

^{٧٦٨} راجع خطة الأقلال من أهمية مراجعة معاهدة سيفر، والتنازلات لتركيا في مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢١، وفي مؤتمر باريس في فبراير ١٩٢٢ وكله في *وثائق السياسة الخارجية البريطانية*، السلسلة الأولى، الجزء الثامن عشر، ص٥٦.

^{٧٦٩} ونستون س. تشرشل، كما يراه مارتن جيلبرت Martin Gilbert، لندن، هاينمان، الجزء الرابع، ١٩٧٥، ص٥٧.

^{٧٧٠} المصدر السابق، ص٥٩، وعين تشرشل في ٧ يناير الكولونيل لورانس، مستشاره للشؤون العربية رغم أن مسؤوليته في وزارة المستعمرات لم تبدأ إلا في ٥ فبراير، المصدر السابق، ص٥١٣.

انكلترا انشاء دولة عربية في ميزوبوتاميا، ويجب ان تواجه اكبر تخفيض في مصاريفها بالتقليل من حجم قواتها البريطانية^{٧٧١}.

ولكن هالدان رئيس الاركان، وكذلك كوكس المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، عارضا تلك الخطة. ووصل كوكس في رفضه حدّاً ليصرح بأنه سوف يقدم استقالته فيما لو طُبِقت.^{٧٧٢} ومن جهة اخرى، صرخ كورزون لتشرشل، بأنه يجري مفاوضات سرية مع فيصل، المتواجد في لندن آنذاك، لكي يصبح ملكاً على العراق.^{٧٧٣} ومن اجل التعرف بشكل افضل على المشاكل المطروحة قرر تشرشل في يناير القيام بزيارة ميزوبوتاميا وفلسطين.^{٧٧٤} وادّ وجد نفسه بالقرب من لويد جورج، قرر الذهاب الى القاهرة للمشاركة في مؤتمر يضم جميع المسؤولين السياسيين العسكريين البريطانيين في الشرق الاوسط.^{٧٧٥} وهكذا تبلورت فكرة عقد مؤتمر بريطاني في القاهرة. وكان تشرشل يتبنى سياستين واضحتين في الشرق الاوسط وهما:

١. الحاجة الى عقد اتفاق نهائي واضح مع فرنسا، حتى لا تخوض انكلترا حرباً ضدها، اذا ماحدث واعلن حرب محتملة بين العرب وفرنسا.
٢. الحاجة لاقرار سلام دائم مع الاتراك، لأن امكانية وجود عداوة ضد تركيا يمكن ان تقود الى تطوير مشاعر معادية للبريطانيين في العالم الاسلامي، او تقود الكماليين لشن هجوم على ميزوبوتاميا. ومع ذلك، كان تشرشل يعتقد ان الاكراط هم الحلقة الضعيفة بين تركيا

^{٧٧١} المصدر السابق نفسه، ص ١١.

^{٧٧٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٦-٥١٩.

^{٧٧٣} المصدر السابق نفسه، في الرابع عشر من يناير قدم لورانس الى لويد جورج تقريراً حول مفاوضاته مع فيصل في لندن، وحيث اكد على ان فيصل اقبل جميع الشروط البريطانية، وتم ارسال نسخة من ذلك التقرير الى تشرشل الذي كان يقضى عطلته في جنوب فرنسا، وبعد ان دشن معرض لوحاته في باريس، باسم تشارلز مورين، فيما بين العاشر الى الرابع عشر من يناير ١٩٢١. المصدر السابق نفسه، ص ١٥.

^{٧٧٤} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٣-٥١٢.

^{٧٧٥} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢٢-٥٢١: واثناء ما كان تشرشل ذاهباً الى القاهرة، من المحتمل انه فكر في اعادة احلام العظمة التي حققها اسلافه الاوريون امثال الاسكندر وقيصر ونابليون الذين مرروا بمدينة القاهرة الخالدة. ومع ذلك، فإن كورزون قد قدم له اللوم: يقول رئيس الوزراء انه سوف يرسلك الى ميزوبوتاميا. وفي اجزاء خلقها نبوخذنصر وداريوس وخشايار Xerxes وغيرهم من الابطال العسكريين في الماضي، وانا اأمل انك يمكنك ان تقدم افكاراً بناءة حول اهمية الشرق الاوسط. ومهما عملت، فلا تتبع خطى الاسكندر عندما قال: "ان بابل كبيرة علي". كان ذلك فحوى رسالة ارسلها كورزون الى تشرشل في ١٧ يناير ١٩٢١، المصدر السابق نفسه.

والعراق. وكان يرى ان الاتراك سوف يسعون لجعل الاكراط حلفاء لتركيا وذلك من اجل مد سلطتها الى ولاية الموصل.^{٧٧٦} في حين ان رأي تشرشل هو: ان الاكراط كانوا يعارضون المذكورة التي اعدّها له قسم الشرق الاوسط كله لتقديمها الى مؤتمر القاهرة: " حيث توصي المذكورة بعدم ضم المناطق التي يعيش فيها سكان اكراد فقط شمال ميزوبوتاميا الى الدولة العربية الجديدة. وليس ذلك فقط، بل تساعد بريطانيا العظمى على تعديل مبدأ وحدة القومية الكُردية، وارسال مستشار بريطاني الى المنطقة الكُردية لتشجيع الاكراط على تكوين نوع من تنظيم مركزي كُردي".^{٧٧٧}

ووجهت الحكومة البريطانية من جديد اهتمامها الى الاكراط. فقد وجهت تلك المذكورة ووضحت الحاجة لتوحيد الاكراط وابعاد عنوان لدولة كُردية خارج العراق. في حين ان خبراء قسم الشرق الاوسط كانوا بدورهم ضد الحق كُردستان بالدولة العربية في العراق. وزيادة على ذلك، طالبت المذكورة بتأييد الاكراط ومساندتهم الى ان يستطيعوا انشاء ادارتهم الوطنية وتعيين مندوب بريطاني مستشاراً لهم. وكان تشرشل يعتقد انه اذا ما تم منح الاكراط نوعاً من الحكم الذاتي، سوف يبتعدون عن الاتراك ليصبحوا حلفاء لانكلترا. ولنذكر انه في تلك الفترة عزز الكماليون موقفهم في شمال الموصل وقدموا وعداً للاكراد في كُردستان الجنوبية. وبالضد من آراء تشرشل، كان هناك مسؤولون بريطانيون آخرون يرون ان الحق كُردستان الجنوبية بالعراق يمكن ان يكون خطأ استراتيجياً دفاعياً ضد تركيا. ولم يستطع تشرشل كسب تأييد حكومته، ولا الموافقة على ارسال مسؤولين بريطانيين تأييداً لرأيه حول الشرق الاوسط. وكورزون نفسه هو الذي كان مسؤولاً عن ملف كُردستان، لم يوافق على آراء تشرشل.^{٧٧٨}

وأخيراً، وعند وصول تشرشل الى القاهرة استطاع المسؤولون البريطانيون بسهولة اقناعه بضرورة الحق كُردستان الجنوبية بالعراق.

^{٧٧٦} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣٢-٥٣١، ٥٩٨.

^{٧٧٧} المصدر السابق نفسه، ص ٥٢٨. ان الاقواس من النص كانت تحيط بالمذكورة التي اعدّها قسم الشرق الاوسط، ويعود النص الى مارتين جلبرت، ناشر مؤلفات ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه.

^{٧٧٨} ارسل تشرشل لزوجته رسالة في ١٥ فبراير يقول فيها: "كورزون سيتسبب لي بالكثير من المتاعب وسأشعر بالدهشة نصفياً فقط ومتحملًا الكثير. وتدخل الامور بشكل مرعب، انا لا اظن انه شخص جيد". المصدر السابق نفسه، ص ٥٣١.

وقد حُصّصت صفحات مؤتمر القاهرة أساساً لدراسة شؤون ميزوبوتاميا وكردستان وفلسطين وبلاد العرب، وهذا يعني مسيرة السياسة البريطانية عامة في الشرق الأوسط.^{٧٧٩} كما وانه يجب ربط كل حلّ لقضية نظام كردستان الجنوبية بشكل الادارة البريطانية في ميزوبوتاميا، وبمصالحها السياسية في تلك البلاد. وترأس تشرشل المؤتمر. وكان قد وصل الاسكندرية بحراً، ثم واصل رحلته الى القاهرة حيث وصلها واستقبلته مظاهرات المصريين الصاحبة المعارضة لسياساته في منع حصول مصر على الاستقلال.^{٧٨٠}

وبذات اعمال المؤتمر في ١٢ مارس ١٩٢١، وشارك فيه مسؤولون بريطانيون سياسيون وعسكريون من ميزوبوتاميا، والاردن وفلسطين، وتأسست لجنة لدراسة عملية تحفيض التكاليف في ميزوبوتاميا. احدها سياسية ويترأسها تشرشل والاخرى عسكرية ويترأسها الجنرال كونجريف Congreve. وتم الحاق كردستان الجنوبية بمنطقة التنفيذ البريطانية في ميزوبوتاميا. وقبل انعقاد المؤتمر كان المسؤولون البريطانيون السياسيون والعسكريون قد اتفقوا مُسبقاً على تحفيض الفعاليات والتكاليف العسكرية البريطانية في ميزوبوتاميا.^{٧٨١}

ودرس المؤتمر كذلك اختيار مرشح كحاكم او ملك لتلك الدولة الجديدة التي أنشأها البريطانيون في ميزوبوتاميا تحت اسم العراق، عراق.^{٧٨٢} وتوجه الاهتمام باولاد الشريف حسين في مكة، فيصل، وعبد الله، وأيد كوكس ولورنس ترشيح فيصل، كونه خبيراً كقائد

^{٧٧٩} اعلن تشرشل في ١٨ فبراير سبع نقاط اساسية لقرارات المؤتمر القاهرة . و كانت قضية كردستان على رأس النقاط. المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣٣-٥٣٢: راجع: بيشون كذلك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢٧-٢٢٥.

^{٧٨٠} ونستون س. تشرشل، بقلم مارتن جيلبريت، لندن، هاينمان، المجلد الرابع، ١٩٧٥، الفصل ٣١: "مؤتمر القاهرة"، ص ٥٤٤.

^{٧٨١} المصدر السابق نفسه، ص ٥٤٥.

^{٧٨٢} يعني اسم العراق (عراق)، بالعربية الجذر او العرق. وقد استخدم العرب ذلك الاسم لوصف المنطقة الجنوبية لميزوبوتاميا، التي تقدم بسبب مياه دجلة وفرات الكثير من النباتات والأشجار التي تظهر عروقها. واستخدم السكان العرب والإدارة الإسلامية ذلك الاسم لوصف المنطقة التي تضم ولايتها بغداد والبصرة. ولم تعد ولاية الموصل ابداً من قبل جزءاً من العراق او من ميزوبوتاميا العربية. في الواقع، وكان البريطانيون هم الذين اطلقوا اسم العراق على تلك الدولة الجديدة. وأكد كورزون على ذلك بقوله: "لقد احتلت القوات البريطانية كل اراضي ميزوبوتاميا اثناء الحرب الكبرى. وبعد مرور وقت قليل، كان اسم العراق مقررياً لسكان تلك المناطق، وتم اطلاقه على جميع اراضي ميزوبوتاميا". مقططفات من خطاب اللورد كورزون، والذي القاه في مؤتمر لوزان في جلسة ٢٣ يناير ١٩٢٣، محاضر الجلسات رقم ٢١، وذكره واثلي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

جيش التحرير العربي، ومتذوياً عن الحجاز في مؤتمر السلام في باريس، ولو لاته لانكلترا من جهة أخرى. وكان أكثر المرشحين قدرة على الحصول على تاج العراق.^{٧٨٣}
وأكَّد تشرشل على أن فرنسا وقفت ضد ترشيح فيصل، بسبب مغامرته في دمشق، حيث كان قد تم تعينه ملكاً على سوريا من غير موافقة فرنسا.^{٧٨٤} في حين ان بوانكاريه، الرئيس الفرنسي، كان معادياً لتأييد بريطانيا لفيصل.

"يجب الا نتأمل الكثير من المبعوثين الخطرين لفيصل، ذلك البدوي الذكي، والذين لن يخدعوا ونستون تشرشل الذي سوف يقابلهم في مصر، وحيث سيمارسون في الحال الضغط من اجل تقديم تاج ميزوبوتاميا لابن ملك الحجاز.. وونستون تشرشل والذي كان من اكبر اصدقاء فرنسا.. لن يترك نفسه للتلاعب به حفنة من اطفال الصحراء."^{٧٨٥}

وكان يجب على بوانكاريه ان يعرف في تلك المرحلة بالذات ان كل دولة من دول الحلفاء تبحث عن مصالحها وامتها. وكان فيصل افضل مرشح يحافظ على المصالح البريطانية في ميزوبوتاميا.. وهكذا، ارسل تشرشل البرقية التالية الى لويد جورج، وتحمل تلك الكلمات: "اعتقد انه يمكننا التوصل الى موافقة تامة من جميع السلطات. اما بخصوص فيصل، فهو رجل يبعث على الثقة، وانه الحل الافضل في هذا السياق".^{٧٨٦}

وكان تشرشل قد راهن على الكولونيال لورنس لاقناع فيصل بالتصرف بما يتواافق ورغبات ومشيئة انكلترا.^{٧٨٧} وهيئات السلطة البريطانية بذلك المناخ السياسي لتسليم عرش العراق.

هذا وقد اجتمعت اللجنة العسكرية في ١٢ مارس وقررت اجلاء الفرق العسكرية البريطانية المتواجدة في ميزوبوتاميا وكردستان، في الوقت الذي يجب فيه تركيز القوات العسكرية على طول المسافة بدءاً من الموصل وبغداد وصولاً الى لبصيرة. وذلك اضافة لقيام الحكومة المدنية والقوة الجوية بمسؤولية الحفاظ على النظام خارج ذلك النطاق.^{٧٨٨}

^{٧٨٣} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥٤٤-٥٤٥.

^{٧٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٧٨٥} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحتان ٣٤-٣٥.

^{٧٨٦} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٥٤٦.

^{٧٨٧} المصدر السابق نفسه، برقية السيد تشرشل الى رئيس الوزراء والتي تسللها في ١٦ مارس ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، ص ٢١٣. وكان الكولونيال لورنس صديق ومستشار فيصل، وكان يراقبه في حرب تحرير الحجاز في سوريا وحتى في مؤتمرات باريس ولندن.

^{٧٨٨} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥٤٥-٥٤٦.

وفي ١٣ مارس، ناقشت اللجنة خطة "ترانشار Tranchard" حول السيطرة الجوية على ميزوبوتاميا وكردستان.^{٧٨٩} واستناداً إلى الجنرال هالدان القائد العام للقوات البريطانية في ميزوبوتاميا، سوف يكلف تخفيض حجم القوات البريطانية ما يقارب خمسة وعشرين مليوناً من الجنierيات الاسترلينية سنوياً. ويأمل تشرشل أن تصل تلك التخفيضات إلى الربع.^{٧٩٠}

وأجرت مناقشة قضية كردستان في ١٥ مارس بعد الجلسة الرابعة للجنة السياسية. ودار نقاش طويل حول قضية يقاه كردستان منفصلة عن جيرانها لحين إنشاء الدولة المستقلة.^{٧٩١} أعرب تشرشل عن بعض القلق: "من المحتمل أن تكون تصريحات ملك ميزوبوتاميا في كردستان قد حدثت أثناء مفاوضات قبولة في الظاهر الاجراءات الدستورية، وينتشي برلماناً، رغم الطرق الديمقراطية والدستورية المعروفة.. وهذا الملك يوجد جيش عربي قوي خلفه.. سوف يتتجاهل المشاعر الكردية ويحقق ظلمه بالاقلية الكردية".^{٧٩٢}

ولهذا كان تشرشل يفضل إنشاء دولة صديقة كردية تعمل على احراج تركيا والعراق، وحيث يقوم البريطانيون بقيادة جيشها.^{٧٩٣} ولكنه كان مستعداً آنذاك للاستماع إلى رأي كوكس المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، وكذلك إلى رأي المس بيل، ملحق الخرمان الاستخبارية والمعلومات العسكرية البريطانية في ميزوبوتاميا، وكذلك كانت

^{٧٨٩} كانت خطة ترانشار، السيطرة الجوية على ميزوبوتاميا تقضي: باستخدام ثمانية اسراب من الطائرات منها اثنان مقاتلان، وست عربات مصفحة، تحافظ عليها القوة الجوية الملكية، ويدبرها طاقم من موظفي القوة الجوية الملكية، إلى جانب قطارين مسلحين عسكريين، واربعة قوارب حربية مقاتلة" وكان ترانشار قد اقترح كذلك تشييد طريق بري بين بغداد والقاهرة لتسهيل عمليات التموين والاستناد اللوجستي للجيش البريطاني في العراق، المصدر السابق.

^{٧٩٠} المصدر السابق، ص ٦٥٤. كان تشرشل يدفع المسؤولين البريطانيين لتخفيض المصارييف بشسب كبيرة، مثلًا عن طريق التسريع بانسحاب القوات البريطانية وهذا سيوفر خمسة ملايين استرليني، أو بيع آلاف الحيوانات التي كانت تستخدمها القوات إلى السكان، وهذا سيوفر بليغاً وقدره ١٧٥٠٠٠ جنية، أو حتى بيع مواد المعسكرات حيث كان يقيم الجنود المغادرون إلى الحكومة المدنية. المصدر السابق،

الصفحات ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠.

^{٧٩١} المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٢} المصدر السابق نفسه، ص ٥٤٩.

^{٧٩٣} المصدر السابق نفسه

مستشارة لـ كوكس^{٧٩٤}، وكانت تويد بقوة قضية الحق كردستان بالعراق.^{٧٩٥} وارسل تشرشل برقية الى لويد جورج في ١٥ مارس مُقدماً تقريراً عن اعماله، ومؤكداً على السياسة التي تتبعها جميع السلطات العسكرية والمدنية البريطانية حول كردستان في نفس الوقت وكما يأتي: "بموجب المادة ٦٢، من معاهدة سيفر لم توضع كردستان الجنوبية تحت سلطة الحكومة المؤقتة في ميزوبوتاميا. واقتصر المندوب السامي التعامل المباشر مع المسؤولين المحليين في الراضي الكردي خلال عام، وهي الفترة الزمنية التي سمحت بها المادة الخامسة. ولنفترض ان المادة ٦٢، لم تطبق، وهذا ما سيؤدي الى عدم عرض قضية توحيد كردستان الجنوبية مع الشمالية مستقبلاً. ولذلك اتخذ المؤتمر قرارات حول السياسة التي يجب اتباعها بخصوص الراضي التي يقطنها اكراد فقط. وخلاصة رأي هو: اذا ما ظهرت محاولة في تلك المرحلة لاجبارهم على الخضوع لسلطة الحكومة العربية، سوف يقاوم الاقرداد دون شك و ستضاف تعقيدات اضافية على موقفنا من قضية الانسحاب. ونحن نوصي باعلامهم و باعلام حكومة العراق بان هدفنا من الوصاية هو البقاء على الوضع القائم على ما هو عليه، وسيبقى كذلك الى حين ظهور جهاز ما مسؤول في لحظة ما، عن الدولة الكردية وليقرر اختيار امكانية الالتحاق بالعراق".^{٧٩٦}

وكانت سياسة بريطانيا تجاه كردستان التي تم اقرارها في القاهرة غامضة نوعاً ما، وتترك للمؤولين البريطانيين فسحة الاهتمام بها كييفما شاؤوا. وهكذا كانت السياسة قد تشكلت بطريقة تسمح للمؤولين البريطانيين بترتيبات الحاقها بالعراق على مراحل متعددة. ويبداً ذلك بالخطوة الاولى القاضية بالغاء كل اثر لمعاهدة سيفر حول كردستان الجنوبية. ثم يلي ذلك الاهتمام بالمشاعر الكردية خلال مرحلة انشاء الدولة العربية، وحيث تستطيع السلطة البريطانية اختيار ملاكات كردية للشرطة والجيش وادارات الدولة العراقية، وهذا ما سيؤدي الى اقامة علاقة روابط بين كردستان والدولة العربية. ويحمل تعدين الملاكات الكردية في تلك المراكز فوائد ومزايا للبريطانيين: مثلاً سيقلل من حجم القوات البريطانية في كردستان، وهذا ما يوفر بعض المصروفات التي تتکبدتها الميزانية البريطانية

^{٧٩٤} راجع ملاحظات حول حياة جرتورد مارجريت لوسيان بيل، الى جانب الحاشية (١)، ص ٥٤٩، المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٥} لقد انهى الكولونيل ارنولد ويلسن، اعماله كالمفوض المدني في ميزوبوتاميا، والمسؤول البريطاني عن كردستان في ١٦ فبراير ١٩٢١، وعاد الى لندن. ونس tüن س، تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢٢.

^{٧٩٦} برقية تشرشل الى رئيس الوزراء، تسلّمها وزارة المستثمرات في ١٦ مارس ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، ص ٣١٢.

في ميزوبوتاميا.^{٧٩٧} وسيكون من السهل آنذاك بالنسبة للبريطانيين، احبار بعض القيادات الكردية او تقديم المساعدات المالية اليهم في سبيل الحصول على موافقهم، واذا ما لزم الامر من اجل الحق كُردستان الجنوبية بالعراق والاكثر من ذلك، كان المسؤولون البريطانيون يأملون في تقليل وتقليل المحاولات التركية التي تعمل على جذب الاقراد الى جانبهم معتمدين الدعاءات التي تستخدم عامل الدين الاسلامي.^{٧٩٨}

وانتهى المؤتمر في ٢٢ مارس، وفي نفس الوقت، تبنت الحكومة البريطانية قراراً بدعوة فيصل لقبول تاج العراق.^{٧٩٩} ولكن المشاكل بدأت تزداد في وجه تشرشل حال عودته الى لندن، وبلغت حدّاً دفعه الى التفكير في الاستقالة. وفي الواقع الامر كان سيعارض سياسة لويد جورج. واثناء غيابه، كان لويد جورج قد عين وزيراً آخر بدلاً من اوستن تتشمبولن وزيراً للمالية، وهو منصب كان تشرشل ينتظره منذ زمن. وبذلك اقتنع تشرشل بان لويد جورج قد ابعده الى القاهرة ليتسنى له القيام بتلك التغييرات.^{٨٠٠} هذا اضافة الى ان اقتراحه بانشاء دولة في الاردن، لم يتقبله معظم اعضاء الوزارة، واحسن تشرشل بعزلته داخل الحكومة. ولكنه غير رأيه، واقتراح الحق الاردن بفلسطين، مع نظام خاص في ظل عبدالله، على طريقة الحق العراق بميزوبوتاميا.^{٨٠١}

ومع ذلك، وفي يونيو ١٩٢١، فان ازمة الميزانية البريطانية وعدم انجاز عملية السلام مع تركيا يحيطان بالشك اللتزامات البريطانية في الشرق الاوسط.^{٨٠٢} الى جانب معاداة الولايات

^{٧٩٧} كان مقدراً ان يتم تخفيض حجم الجيش في غضون سنة وفي اسبوع وقت، على ان يطال ذلك: ٣٣ كتيبة، ٦ فرق خيالة، ليصل الى كتيبتين بريطانيتين، فرق خيالة بريطانية، ٨ كتائب من الهند و٣ فرق خيالة من الهند، وكتيبتين من الهندسة وشركات تعدين صغيرة وخمس بطاريات مدفعية واربع بطاريات. المصدر السابق، ص ٢١٣. وكتيبة لمناقشات القاهرة، تقرر تجنيد الاقراد والعرب والاشوريين في جيش العراق. ويعتقدون ان ذلك يكلف اقل بكثير مما تكلفة الميزانية البريطانية في ميزوبوتاميا، من البقاء على القوات البريطانية سواء كانوا من اصل هندي او انكليزي.

^{٧٩٨} المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٩} ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٥٥٧.

^{٨٠٠} المصدر السابق، الصفحتان ٥٨١-٥٧٦.

^{٨٠١} حوار خاص في ٢٨ ابريل ١٩٢١. بين تشرشل وهيريت سيد بوثمان، كانت افتتاحيات المانشستر كارديان. في المصدر السابق، الصفحتان ٥٨٤-٥٨٣.

^{٨٠٢} اعلن تشرشل: في الاول من يونيو ١٩٢١ وبعد مؤتمر الوزراء البريطاني حول الشرق الاوسط ان ميزوبوتاميا وفلسطين تخلفان مصاريف سنوية تصل الى تسعه ملايين. واجر ضغط المصاريف انكلترا على ترك هذين البلدين. المصدر السابق، ص ٥٩٦.

المتحدة لوجود منطقة نفوذ بريطانية، وإعلان ذلك في عصبة الأمم، إنما تعود لعدم احترام انكلترا لسياسة الباب المفتوح وهذا ما يزيد خطورة الموقف البريطاني في ميزوبوتاميا. وحقيقة الأمر، فقد كان تشرشل ولويد جورج قد فكرا في تخلي انكلترا عن التزاماتها في ميزوبوتاميا وفلسطين ومنع الولايات المتحدة الحماية لهذين البلدين.^{٨٠٣}

وبخصوص نظام كُردستان، اختلف رأي تشرشل من جديد عن رأي كوكس. وأكد تشرشل في برقية مؤرخة في الثامن عشر من يونيو يقوله: "لست متأكداً من وجود تفاهم تام بيننا حول أهم نقطة من المبدأ. واعتقد أنت يجب أن تهتم بالبقاء على كُردستان بلداً متميزاً عن البلدان العربية، تماماً كاختلاف النيل عن الهند مثلاً. واتبعاً لذلك التوجه يجب الحفاظ على وحدة الأثوريين والكراد أقواماً مميزة، كما هو حال الوحدة الهندية و جورخا في الهند. بل يجب التمسك بذلك فوق كل اعتبار آخر".^{٨٠٤}

وكثيراً ما تم اعتبار شكل الإدارة البريطانية في الهند مثالاً يحتذى به من قبل المسؤولين البريطانيين في لندن كما في بغداد من أجل إيجاد حل لنظام كُردستان سواء كانت جزءاً من العراق أو كانت تتمتع باستقلال نسبي خارج تلك الدولة.

إن اصرار تشرشل على منع كُردستان الجنوبية نظاماً خاصاً مُنفصلاً عن العراق يوضح مشكلة الربط بين لندن وبغداد وتطبيق التوجيه السياسي من جهة واختلاف تحقيق تلك السياسة على الأرض. وتسبب ذلك الاختلاف في التطبيق في حدوث اضرار لانكلترا كُردستان. ولتفادي امكانية قيام كوكس باتباع سياسة خاصة جداً، فقد عين تشرشل جون شوكبورج John Shuckburg، مسؤولاً بريطانياً ليهتم بشؤون مراقبة سياسة كوكس في ميزوبوتاميا وكُردستان الجنوبية. وكان تشرشل قد اعطاه التوجيه الآتي: "اظهر كما لو أنت ترك في هذه النقاط العملية في السياسة التي تتبناها او ان تراقب وتنسيط على السير برسي كوكس فيما لو انحرف عن النقاط التالية: (١) انسحاب عدد اخر من القوات البريطانية خارج البلاد من أجل التخفيف من المصارييف التي يتکبدتها دافعو الضرائب البريطانيين (٢) تتویج فيصل بأسرع وقت ممكن (٣) القيام بجميع الترتيبات الممكنة لاتباع الاهداف المذكورة اعلاه تجاه البصرة.. او كُردستان التي تقدم

^{٨٠٣} المصدر السابق، الصفحتان ٥٩٢-٥٩١.

^{٨٠٤} برقية أرسلها ونستون س. تشرشل، إلى السير برسي كوكس، مؤرخة في ١٨ يونيو ١٩٢١؛ راجع: ونستون تشرشل، وثائق جمعها مارتن جلبرت، لندن، هايتمن، ١٩٧٧، الجزء الرابع، أوراق وزارة المستعمرات، ٢/٢٣٠، ص ١٥١٧. (فيما يلي وثائق ونستون تشرشل)

لها مبدأً وحيداً انتا لن تضع الاكراد في مرتبة اقل من العرب^{٨٠٥}.

ولم تجر الامور في ميزوبوتاميا كما اراد لها تشرشل. في اغلب الاكراد كانوا ضد تنفيذ فيصل ملكاً على عرش العراق وهو عربي وليس عراقياً. وذلك كان يعني امكانية وجود بعض الاضطرابات والمشاكل في كُردستان في شهر اغسطس اثناء التتويج الذي اعدت بريطانيا مراسيمه، ولذلك خفَّ تشرشل من لهجته تجاه كوكس حول قضية كُردستان، عندما ارسل في التاسع من يوليه برقيته التالية الى شوكبورج: "نحن نتمسك بمبدأ عدم اعتبار العرب اعلى مرتبة من الاكراد، ولكننا لا نرغب في خلق مشاكل امام ترشيح فيصل في ذلك الوقت الحرج. الا يمكننا اذن لارجاء قضية المناطق الــكُردية حتى يتوصى المجلس العراقي الجديد الى اتخاذ قرار نهائي بخصوصها؟"^{٨٠٦}.

ومن جيد، يتخلى تشرشل عن خطه الاعتيادي تجاه كُردستان ويترك القضية انتظاراً للقرار لاحق من الجمعية الوطنية العراقية التي لم تنشأ بعد.. وفي هذا المناخ السياسي عارض الاكراد تنفيذ فيصل على عرش العراق واستأنفوا تمردهم ضد الاحتلال البريطاني.^{٨٠٧}

وسوف تعمل تركيا الكمالية على الاستفادة من مشاعر الاكراد المعادية لبريطانيا، للضغط على انكلترا من اجل التخلص عن ولاية الموصل لصالح تركيا. ومن جانبهم، نرى ان المسؤولين البريطانيين في ميزوبوتاميا قد بالغوا في تضخيم الروابط بين الاكراد والكماليين، حتى تقدم لهم لندن ذريعة للقضاء على الانتفاضة الــكُردية، وهذا ما يسمح لهم نتيجة ذلك بالحق كُردستان الجنوبية بالعراق.^{٨٠٨}

اضافة الى ذلك، لم يكن كوكس او هالدان يريدان تخفيض تأثير تلك النسبة على فعاليات الجيش البريطاني في ميزوبوتاميا والتي توقعها تشرشل. ولذلك بالغ هذان

^{٨٠٥} من ونستون تشرشل، الى جون شوكبورج، في ٩ يوليه ١٩٢١. ونستون تشرشل، الوثائق، المختارات، من اوراق وزارة المستعمرات، ٢/٢٢٠، ص ١٥٤٧. الاقواس الموجودة في برقية تشرشل، لقد اراد تشرشل ايضاً ان يمنح ولاية البصرة نوعاً من الذاتية، لأن تلك الولاية التي تعيش فيها اغلبية ساحة شيعية عارضت تنفيذ فيصل على عرش العراق، وهو السندي الشرفي. بهذا الصدد، راجع ايضاً: ونستون تشرشل، الى سير برسى كوكس، في ٩ يوليه ١٩٢٠، برقية و سرية، نفس المصدر، ص ١٥٤٨.

^{٨٠٦} ونستون س. تشرشل، الى السير برسى كوكس، برقية خاصة وسرية، في ٩ يوليه ١٩٢١. وثائق ونستون تشرشل، المختارات، اوراق تشرشل، ١٦/١٧، ص ١٥٤٨. الاقواس من المؤلف.

^{٨٠٧} ونستون تشرشل، المختارات، ص ٦١٠: السير برسى كوكس، الى ونستون س. تشرشل، برقية في ٤ اغسطس ١٩٢١؛ وثائق ونستون تشرشل، المختارات، اوراق لويد جورج، الصفحات ١٥٨٢-١٥٨١.

^{٨٠٨} في معظم البرقيات التي ارسلها كوكس الى تشرشل حول التمرد الــكُردي، لم يذكر كوكس مطلقاً ان التمرد كان يقوم به الاكراد، وإنما ذكره وكأنه جاء من قبل الكماليين. المصدر السابق نفسه.

المسؤولان البريطانيان في ميزوبوتاميا عند الحديث عن مخاطر تهديد الكماليين، وذهبوا إلى الانفاضة الكردية جاءت نتيجة الدعاية الكمالية في الموصل.^{٨٠٩} ولكن المشكلة الحقيقة هي أن إنكلترا لم تحسم قضية كُردستان لصالح الأكراد، وإن تلك المنطقة أصبحت مصدراً للتمرد والابتزاز. وطوال سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ ظلَّ تشرشل مُقتنعاً أن التهديد الرئيسي الخارجي ضد السلام في العراق ضد تأمين المصالح البريطانية في ذلك البلد إنما يأتي من تركيا.^{٨١٠}

ولذلك انتابه قلق كبير تجاه السياسة التي اتبعها لويد جورج المعادية للكماليين والموالية لليونان. وفي عدة مواقف، طالب الحكومة البريطانية بـ“تغير سياستها تجاه تركيا”.^{٨١١} وأخيراً، فرض فشل الجيش اليوناني على الجبهة الغربية، والرغبة في تأمين حدود أكيدة آمنة للعراق في الشمال، فرض على إنكلترا قبول شروط مصطفى كمال: المراجعة الشاملة لمعاهدة سيفر، وبدء مفاوضات جديدة للسلام.

٣. مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣):

منذ بدايات عام ١٩٢٢، تزايدت قوة الكماليين على جميع الأصعدة. إلى الغرب، هزم الاتراك الجيش اليوناني. في حين تم القضاء على الانفاضات الكردية في معارك عنيفة، شرقاً. وعلى الجبهة، الدبلوماسية، جاء الاتفاق مع روسيا السوفيتية ليضمن لانقرة اعترافاً

^{٨٠٩} من كوكس إلى تشرشل، في ١٩ أبريل، راجع ونستون تشرشل، في المصدر السابق، ص ٧٩٦؛ كذلك ونستون س. تشرشل، مذكرات مجلس الوزراء في ٢٠ مايو ١٩٢١؛ راجع كذلك: تخفيض حجم القوات في ميزوبوتاميا، وثائق ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه؛ وكذلك أوراق تشرشل، ١٢/١٢، الصفحتان ١٤٧٢-١٤٧١.

^{٨١٠} يبدو أن تشرشل بالغ في تقدير خطأ التهديد التركي. وأكد تشرشل في مذكرة حول المفاوضات الفرنسية مع حكومة انقرة موجهة للوزارة في ٢٦ أكتوبر ١٩٢١، على: “أن مصادر سرية أرسلت المعلومات، التي تقول أن الفرنسيين في معاهدة المفاوضات مع حكومة انقرة كانوا يفكرون في التسهيلات التي يستخدمها القسم القبرصي في سكة حديد بغداد لنقل القوات التركية إلى كُردستان، مستبعدين كل ضغط يمارسه مصطفى كمال علينا في تلك المنطقة عند استئناف سياسة معادية لتركيا”， راجع: ونستون تشرشل، مذكرة مجلس الوزراء في ٢٦ أكتوبر ١٩٢١، مفاوضات فرنسية مع انقرة، كذلك ونستون تشرشل، الوثائق، المختارات، وكذلك، أوراق تشرشل، ١٢/١٢، ص ١٦٥٦.

^{٨١١} المصدر السابق، الصفحتان ٥٩١-٥٩٠، ٥٩٨؛ ونستون س. تشرشل، مذكرة مجلس الوزراء، تخفيض حجم القوات في ميزوبوتاميا، المصدر السابق؛ راجع ونستون تشرشل، محلحظات القسم، ٤ يوليه ١٩٢١؛ راجع: وثائق ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٣٩.

دبلوماسياً رسمياً، بل ومساعدة لها قدرها بالسلاح والذخيرة.^{٨١٢} وزيادة على ذلك، اعترف اتفاق انقرة بين فرنسا والكماليين بجمهورية انقرة السلطة الشرعية التركية، بل وحول الحلف البريطاني - الفرنسي الى مشادة دبلوماسية.^{٨١٣}

وبعد النتائج الحسنة التي اظهرها مؤتمر الحلفاء في مارس ١٩٢٢ في باريس، تم اعلان وقف نسبي لاطلاق النار بين اليونان والكماليين. وقبلت حكومة جوئناريس اليونانية الهدنة، بدون تقديم اي ردود افعال على شروط السلام. ورفض مصطفى كمال الفخور بانتصاراته الهدنة وشروط السلام، والتي اقتربها الحلفاء.^{٨١٤} واستؤنفت المعارك الطاحنة، وتراجع الجيش اليوناني امام الاتراك. ومن جهة اخرى، هدد الكماليون وجود الحلفاء في القسطنطينية وفي مناطق المضائق وفي المنطقة المحايدة التي تحتلها قوات الحلفاء.^{٨١٥}

وفي الثاني من ديسمبر، اتفق المندوبون الساميون للدول الثلاث انكلترا وفرنسا وايطاليا على تحذير مصطفى كمال بأنه لا يجب ان يدخل المنطقة المحايدة.^{٨١٦} وفي الخامس عشر من سبتمبر، قررت الحكومة البريطانية مقاومة تهديدات الجيش التركي واستنجدت بمستعمراتها للقيام بالتجنيد العسكري.^{٨١٧} ومن جهة اخرى، طالبت انكلترا كل من فرنسا وايطاليا واليونان ورومانيا وصربيا لكي تتوحد الجهود في الدفاع عن حرية الملاحة في المضائق.^{٨١٨} وقررت تعزيز قوات الحلفاء تحت قيادة السير تشارلز هارنجتون. كما تم استئثار البحرية البريطانية في حالة الاستعداد. وكانت بريطانيا تهدف تقوية تضامن الدول الاوربية ضد الكماليين، حتى يتقبل الاتراك سلاماً مواعيضاً في اروبا.^{٨١٩} وهكذا أصبح من الاولويات عقد مؤتمر في فنيسيا او في باريس. وفي تلك الفترة، كان حلف الدول الاوربية الثلاثة يجتاز مرحلة صعبة. وفي الثامن عشر من سبتمبر، انسحبت القوات الفرنسية والايطالية من مواقعها في المضائق بأمر من حكوماتهم تاركين البريطانيين وحدهم في مواجهة

^{٨١٢} راجع كابو، حول المعاهدة التركية - الروسية للعام ١٩٢١، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٩٣-١١٤.

^{٨١٣} تشرشل، الازمة العالمية، الجزء الرابع، ص ٤٠٥.

^{٨١٤} تشرشل، المراجع السابق، ص ٤١٠، خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٠-٥١٤.

^{٨١٥} تشرشل، المصدر السابق، الصفحات ٤١٤-٣١٥.

^{٨١٦} المصدر السابق: خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٠-٥١٤.

^{٨١٧} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤١٨.

^{٨١٨} تشرشل، المصدر السابق.

^{٨١٩} راجع كذلك: تشرشل، المصدر السابق، ص ٤١٩.

الاتراك.^{٨٢٠} وفي واقع الامر، كانت ايطاليا وفرنسا قد وقعتا على اتفاقيات مع مصطفى كمال، كما باعuta له السلاح والذخيرة.^{٨٢١} وبقيت انكلترا وحدها مؤيدة لليونان في مواجهة تركيا. ووضع انسحاب القوات الفرنسية والاطالية انكلترا في موقف حرج. وحيينذاك اكد تشرشل وزير المستعمرات على: "انه في تاريخ العلاقات الفرنسية - الانكليزية خلال القرن العشرين والمليء بالصعب، كانت تلك الفترة الاسوأ في العلاقات والتعس بالتأكيد".^{٨٢٢}

وهكذا اصبح النزاع التركي - الاوربي مشكلة تركية - بريطانية. وتم تفاديا اية مواجهة عسكرية بين الكماليين والبريطانيين في دقة حنرة. وفي الثالث والعشرين من سبتمبر، اقترح الحلفاء على مصطفى كمال التوادج في موادانيا على بحر مرمرة من اجل التوقيع على معاهدة سلام بـموجتها يُعيد الحلفاء الى تركيا تراقيا واندريتوبل على حساب اليونان، ويوافقون على التحاق تركيا بعصبة الامم.^{٨٢٣} وقبل مصطفى كمال الاقتراح. وفي ١١ اكتوبر تم التوقيع على اتفاقية الهدنة.^{٨٢٤} وفتحت اتفاقية موادانيا الطريق لاجراء مفاوضات دبلوماسية لعقد مؤتمر لوزان.

وعندما حان الوقت، تركز الحل على الجبهة الغربية لتركيا. والمشكلة الوحيدة التي بقيت لتركيا في الشرق كانت ولاية الموصل وكُردستان الجنوبية والتي طالب بها الكماليون جزءاً من تركيا. ولنتذكر ان مؤتمر لندن الثاني في فبراير ١٩٢١، كان قد راجع معاهدة سيفر وتركت مصائر كُردستان الغربية والشمالية بين ايدي تركيا شريطة ان تمنحها تركيا نوعاً من الذاتية المحلية. واكثر من ذلك، كان مؤتمر القاهرة قد تبنى موقفاً يقضى بمراجعة معاهدة سيفر فيما يخص كُردستان الجنوبية، في حين ان انكلترا كانت قد قررت في ذلك الوقت الحق تلك المنطقة بالعراق.

وبعد ان استعاد الكماليون السيطرة على سميرني وجزء كبير من تراقيا غرباً، أرادوا الاستيلاء على ولاية الموصل. وبعد انتصارهم على اليونان غرباً، سحب الكماليون قسمًا كبيراً من قواتهم في تلك الجبهة حيث تمركزت في الجبهة الحدودية مع ولاية الموصل. ومنذ عام ١٩٢٢، دخلت قوات تركية ولاية الموصل، واحتلت مدينة راوندوز وتم تعيين حاكم تركي على تلك

^{٨٢٠} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٢٣.

^{٨٢١} تشرشل، المصدر السابق.

^{٨٢٢} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٢٣.

^{٨٢٣} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٢٠؛ خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣٣-٥٣٤؛ راجع كذلك: تبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٥-١٠٤.

^{٨٢٤} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٣٣.

المدينة.^{٨٢٥} وكان الكماليون يهدفون عودة كُردستان الجنوبية إلى تركيا من جهة، ومن جهة أخرى استغلال الإنفاضة الْكُرديَّة ضد إنكلترا حلقة اليونان.^{٨٢٦} وأضطر الضباط البريطانيون إلى ترك تلك المناطق تفادياً لامكانية نشوب حرب مع الاتراك. وبالاضافة، منح المسؤول البريطاني في السليمانية سلطة المدينة إلى الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود وسحب قواته إلى كركوك.^{٨٢٧}
وبهذا بقيت منطقة كبيرة من كُردستان الجنوبية بين أيدي الأكراد.

وفي ذلك الوقت، اعادت إنكلترا للشيخ محمود حريته. وبعد أن غادر منفاه في الهند، وصل إلى السليمانية في بدايات سبتمبر ١٩٢٢. وكانت إنكلترا تهدف إلى ترك الشيخ محمود يدير تلك المناطق من أجل اجتذاب الأكراد إلى جانب البريطانيين ضد الاتراك.^{٨٢٨} وبعد عدة أيام وبعد دخوله الظافر السليمانية في العاشر من أكتوبر، تكون حُكْمَة كُرديَّة وفي ١٨ نوفمبر وبعد استفتاء شعبي تم إعلانه ملكاً على كُردستان.^{٨٢٩} وأضطررت إنكلترا إلى قبول الأمر الواقع، ولكنها لم تعترف بسلطة الملك سوى على السليمانية وراوندوز. وكان الشيخ محمود يريد أن يكون ملكاً على عموم كُردستان. وسرعان ما بين اختلاف المصالح بين الملك وإنكلترا، واستغل الاتراك ذلك الخلاف. ومن أجل اجتذاب موافقة الأكراد على مشروع الاعتراف بـ كُردستان الجنوبية بتركيا، أعلنت حُكْمَة انقرة إدارة الشيخ محمود. وزيادة على ذلك، ومن أجل لم شمل الأكراد كُردستان الشمالية والغربية، اتخذت الجمعية الوطنية في انقرة قراراً بإجراء مفاوضات حول مشروع منح ذاتية نسبية لمناطق الأكراد في تركيا.^{٨٣٠}

وبخصوص موقف الدولة الجديدة، وفي بيان مشترك مع الحكومة العراقية الجديدة والحكومة البريطانية في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢، تم الاعتراف بمنح ذاتية محلية لـ كُردستان

^{٨٢٥} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٦٢-٦١.

^{٨٢٦} راجع كذلك، آريوف، المصدر السابق نفسه، بواسطة حسربيان، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

^{٨٢٧} كوجيرا، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٦٢-٦٢.

^{٨٢٨} كوجيرا، المصدر السابق، ص ٦٢.

^{٨٢٩} كوجيرا، المصدر السابق، الصفحتان ٦٣-٦٥؛ قاسملو، المصدر السابق، ص ٨٧؛ زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٧٥-٧٦. وكانت الحكومة الْكُرديَّة تتكون من: الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود رئيساً للوزراء، صالح زكي بك صاحبقران، وزيراً للدفاع، الشيخ غريب، وزيراً للداخلية، كريم علّك، وزيراً للمالية، مصطفى باشا ياملكي وزيراً للمعارف، حاجي ملا سعيد وزيراً للعدل، حمه آغا وزيراً للأشغال العامة، وظلّ علم كُردستان نفسه السابق، في ١٩١٩. احضر في وسطه دائرة حمراء داخلها نصف قمر أبيض.

^{٨٣٠} من السير رامبولد، إلى كورزون، من كيدلسون، ٩ مارس ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثالث، رقم ٤٨ ٣٠٨ E (٢٥٥٢/٩٦/٢٥٥٢)، الوثيقة الرابعة، الصفحتان ٦٤-٦٢.

الجنوبية، شريطة ان يبقى ذلك الكيان الذاتي ضمن اطار الدولة العراقية.^{٨٣١} وفضلاً عن ذلك، كانت انكلترا تأمل ان يتبع فيصل سياسة حسن الجوار بين البلدين الاسلاميين، تمهدًا لامكانية عقد اتفاقية اقليمية مع حكومة انقرة حول موضوع ترسيم الحدود بين تركيا والعراق. ولكن حكومة انقرة التي لم تكن قد اعترفت بالدولة العراقية، رفضت اجراء مفاوضات مع فيصل. وباسم الوقوف امام امكانية اتخاذ تركيا خطوة جديدة تجاه اوروبا، وباسم حماية المصالح الدولية بالايقاء على المضائق منطقة محايدة، كانت انكلترا تستطيع توحيد سياسة فرنسا وابطاليا ودول البلقان ضد تركيا. في حين ان انكلترا لن تستطيع توحيد سياسة انكلترا او ايطاليا او دول البلقان ضد تركيا. في حين ان انكلترا لن تستطيع توحيد سياسة انكلترا او ايطاليا او دول البلقان ضد تركيا فيما يخص قضية الموصل. فالموصل كانت تشكل مصلحة استراتيجية بريطانية خالصة ولذلك ظلت قضية الموصل تحت عنوان: الحدود بين تركيا وال العراق، في المحضر المؤقت لمؤتمر لوزان.^{٨٣٢} واقتصرت المناقشات حول كردستان الغربية والشمالية، وانكلترا بدورها لم تعد تذكر ذلك بعد مؤتمر لندن الثاني في فبراير/ مارس ١٩٢١.^{٨٣٣}

وتم اختيار لوزان مكاناً لعقد المؤتمر بناء على اقتراح قدمه كورزون، ووافق عليه بوانكاريه، الرئيس الفرنسي، وموسوليني رئيس وزراء ايطاليا الجديد وبمبادرة حكومة سويسرا الفيدرالية.^{٨٣٤} وتحدد يوم الثلاثاء من اكتوبر ١٩٢٢ تاريخاً لعقد المؤتمر. ولكن وبسبب استقالة لويد جورج في ١٩ اكتوبر، وتكون الحكومة الجديدة المحافظة برئاسة بونارلو Bonarlaw بعد الانتخابات العامة التي جرت في ١٥ نوفمبر، تقرر تأجيل عقد المؤتمر حتى حلول العشرين من نوفمبر. واحتفظ كورزون بمنصب وزير الخارجية. وبسبب الاختلاف في مواقف الدول الحليفة تجاه تركيا، اصرَّ كورزون على ضرورة اجتماع رؤساء

^{٨٣١} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٦٧-٦٨.

^{٨٣٢} كان يجب على مؤتمر لوزان ترسيم الحدود بين تركيا واليونان وبلغاريا وسوريا والعراق. راجع: الموضوع السادس في المحضر المؤقت لمؤتمر لوزان الذي اقتربته وزارة الخارجية في برقة العركين كورزون دوكيلستون، الى السير جراهام (روما) في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٣٩٤/٣٩٥ (٤٤/٢٧/١٢٦٥٣ E)، ص ٢٧٤.

^{٨٣٣} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٧١؛ راجع ايضاً: تبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١١٢.

^{٨٣٤} رونالدشاي Ronaldshay، المختارات، ص ٣٢٢. وانعقد المؤتمر في فندق البوريفاج، كما في فندق قصر اوشي Ouchy لوزان.

وفود تلك الدول قبل انعقاد المؤتمر من أجل تنسيق المواقف وانشاء جبهة مشتركة ضد تركيا. وبهذا الصدد، التقى مع بوانكاريه في باريس في ١٨ نوفمبر، حيث رافقه إلى تيريتية ليلتي بي موسوليني.^{٨٣٥}

على أي حال، وعلى الرغم من البيان المشترك المطمئن الصادر عن الاجتماع، ساد الخلاف من جديد بين الطرفين بخصوص المعاهدة الجديدة مع تركيا.

وافتتح هاب Hab، رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري^{٨٣٦} مؤتمر لوزان رسمياً في ٢٠ نوفمبر، وفيما عدا إنكلترا، حضرت وفود من فرنسا وإيطاليا واليابان وتركيا واليونان، إلى جانب حضور وفود من بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا في صورة مراقبين.^{٨٣٧} كما حضر وفد من الاتحاد السوفييتي لمناقشة قضية المضائق. وحضر أيضاً وفد يمثل أرمن تركيا في شكل مستشارين للخلافة.^{٨٣٨} ولم تتم دعوه وفد كردي لحضور المؤتمر، ولم يحضر اي مندوب يمثل الأكراد.

ويختلف مؤتمر لوزان عن غيره من مؤتمرات باريس، ولندن وسان ريمو وسيفر، وعلى العكس من جميع مؤتمرات السلام، حيث يفرض المنتصرُون بنود السلام في مؤتمر لوزان، ووقفت تركيا على قدم المساواة مع جميع الدول، بقوة انتصارها على اليونان وحتى على الطرفين. بل، وأكثر من ذلك، انهارت حكومة القسطنطينية مع السلطان،^{٨٣٩} عشية مؤتمر

^{٨٣٥} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر انعقد بين رئيس المجلس الفرنسي وزعيم خارجية بريطانيا في الكي دورسي، في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢، وثائق ١ سياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، (E ٤٤/٢٧/٩٧٢٥) الصفحتان ٣٩-٣٨. برقية من كورزون دوكيدلستون إلى اللورد هاردنغ Harding، باريس، ١٣ نوفمبر ١٩٢٢؛ المصدر السابق نفسه، رقم ٤٢١ (E ٤٤/١٢٧٤٣)، ص ٢٧٥. ووصل كورزون إلى بريطانيا بالقطار بصحبة بوانكاريه، والذي نقل وفهم من باريس. وقد جرى اجتماع مندوبي الطرفين في كازينو مونبونيون في ١٩ نوفمبر؛ راجع كذلك رونالدشي، المنشآت، الصفحتان ٣٢٣-٣٢٢؛ نيكلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٢٨٩-٢٨٧.

^{٨٣٦} نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٠.

^{٨٣٧} نيكلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٢٩٧-٢٩٦.

^{٨٣٨} نحن قررنا فقط امكانية الاستماع إلى مندوبي الارمن في لوزان لأننا كنا نأمل التعرف على احوال الأقلية الارمنية في تركيا، أثناء تلك الاجراءات. من المركيز كورزون دوكيدلستون إلى اللورد هاردنغ، باريس، ١٢ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق سياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٤٢٠ (E ٤٤/١٢٣٢٤)، الصفحتان ٢٦٩-٢٦٨.

^{٨٣٩} خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ٥٣٨-٥٣٥.

لوزان، وترك وحيد الدين قصره ولجأ إلى سفينة بريطانية.^{٨٤٠} ونتيجة لذلك، أصبحت حكومة انقرة بقوة الواقع حكومة تركيا منذ ١٩٢٠، حيث تم الاعتراف بها، ووافق الحلفاء على التوقيع معها على اتفاقية مودانيا، واجراء مفاوضات معها في لوزان.^{٨٤١} ووصل عصمت باشا اينونو، وزير خارجية انقرة ورئيس الوفد التركي^{٨٤٢} إلى المؤتمر، محاطاً بشعور المنتصر، وواصل التعامل على ذلك النحو طيلة المؤتمر، فقد كان يريد القضاء على معااهدة سيفير بذراً^{٨٤٣}. وكورزون، الذي كان قد وضع يندوها وأوصى بها في سان ريمو وفي لندن، اضطر بدوره اتخاذ موقف جديد وكان الامر يتعلق بموافقات دبلوماسية دقيقة، ومهمة لكورزون، الذي اجرته الظروف للتنازل عن القيم التي دافع بها بشدة قبل سنتين.^{٨٤٤}

ومع ذلك، فان مؤتمر لوزان وعبر الصحافة، جعل من كورزون نجماً للمؤتمر والشخصية الاكثر تأثيراً وذلك بعد مغادرة بوانكاريه إلى باريس، ومسؤوليني إلى روما في ٢١ نوفمبر كما كان موقف الصحافة البريطانية، تجاهه قد اشبع رضاه الشخصي.^{٨٤٥} وكما حال جميع السياسيين جعل من ثوابته السياسية مصر رضي شخصي. وفي كل الاحوال، لم يحصل اي نصر دبلوماسي في لوزان، لانه فيما يخص قضايا ترافقاً والقدسية والمضايق، كانت تركياً في

^{٨٤٠} المصدر السابق، ص ٥٤، نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٧.

^{٨٤١} راجع ايضاً: من السير هـ. رامبولد، القسطنطينية الى العركيز كورزون دوكلاستون، في ٤ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية التركية، الجزء الثامن عشر، رقم ٦٥٢ (٤٤/٢٧٢٧٩E)، الصفحات ٢٢٧-٢٢٦.

^{٨٤٢} لقد قضى عصمت اينونو حياته العملية في الجيش الكمالى. وكان رئيساً للوفد العسكري التركى في مؤتمر مودانيا. ونتيجة لخلافات سياسية بين يوسف كمال بك وزير الخارجية الاسبق و مصطفى كمال الذى اعفى يوسف كمال وعين عصمت اينونو بدلاً منه قبيل بدء مؤتمر لوزان. خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣٥-٥٣٤، ٥٨٠.

^{٨٤٣} "انا هنا منذ ثلاثة اسابيع ولم يتم حل اي قضية. لقد قدمنا التنازلات الممكنة ولكن الاتراك يحاربون في كل مكان كما لو كانوا فاتحي العالم." رسالة كورزون الى زوجته في ١٤ ديسمبر ١٩٢٠. ذكرها رونالدشى، ص ٣٢٩؛ نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٣.

^{٨٤٤} رونالدشى، المختارات، ص ٢٢٩، وكان كورزون متشائماً في ثاني ايام المؤتمر وقال في رسالته: "لا اظن انه يمكننى ان اكون رئيساً للوزراء.. واستحقه حتى وان كانت فرص عدم احراز اي تجاج كثيرة لدرجة ان خياراتي اراها تسقط.."، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^{٨٤٥} كتب كورزون في رسالته في ٢٨ نوفمبر بعد لوزان بزوجته: اتعجب اذا ما كنت قد قرأت اي مدح لشخصي في الديلي تغرايف، او الديلي ميل، او اي فتح ستاندرد مثلاً. هل اكتشفوني فجأة وانا في سن ٦٢؟ لقد اكتشفوني عندما كتب ثائباً للملك في الهند من (٤٦-٣٩) ثم نسيوني وشنوا علي الحملات ودفنوني وانكروني، فهل اكتشفوني فجأة وبدأ الناس رأت حياة في جسدي؟ رونالدشى، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٦.

نهاية المطاف هي التي تسيطر على تلك المناطق. اما بخصوص قضية الموصل، فلم يستطع كورزون ان يجسم الامر لصالح انكلترا.^{٨٤٦}

وتم انشاء ثلاث لجان في المؤتمر. وتم انتخاب كورزون رئيساً لجنة الاقليمية والعسكرية، وترأس لجنة الهدنة والاقليات جاروني، رئيس الوفد الايطالي، في حين ترأس باري رئيس الوفد الفرنسي اللجنة المالية والاقتصادية.^{٨٤٧}

وقد تم تنظيم المؤتمر بطريقة جعلت ان تدور المناقشات داخل لجان منفصلة وليس في جلسة عامة. وفي الحقيقة، كان المؤتمر يشبه عملية مفاوضات طويلة الامد، تنتقل من غرفة لغرفة، او من فندق لفندق، حيث تقيم الوفود، اكثر من كونه مؤتمراً دولياً من اجل السلام.^{٨٤٨} والنتيجة تم خلط الوراق، وتداخل الرسمي وغير الرسمي في المفاوضات. وهكذا بدأت المفاوضات حول ولاية الموصل، ثنائية في البداية ثم خاصة بين كورزون وعصمت، في مقر كورزون في السادس والعشرين من نوفمبر.^{٨٤٩} وطالب عصمت بعودة ولاية الموصل الى تركيا استناداً الى حجج اتنية وجغرافية وغيرها. واضافة الى ذلك اكد عصمت على ان الدولة التركية المستقبلية في حاجة ل النفط الموصل، ولانه يرى ان تركيا بلد فقير ويجب ان يحصل على ولاية الموصل.^{٨٥٠} ورفض كورزون طلبه رفضاً قاطعاً.^{٨٥١}

^{٨٤٦} استناداً الى نيكلسون، الذي كتب حياة كورزون، يقول انه كان يهدف في لوزان الى ان تستعيد انكلترا مكانتها дипломاسية عبر الحصول على حرية الملاحة في المضائق والسيطرة عليها، ومنع الاتراك من الاستيلاء على تراقيا وبالحاق الموصل بالعراق. هارولد نيكلسون، كورزون، المرحلة الاخيرة من ١٩١٩ - ١٩٢٥، دراسة في دبلوماسية ما بعد الحرب، لندن، كونستانتيل وشركاه، ١٩٣٤، ص ٢٨٢.

^{٨٤٧} راجع: نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩١.

^{٨٤٨} راجع: يوميات عدد من اعضاء الوفد البريطاني في ٤-٣ فبراير ١٩٢٣، ونشرها نيكلسون في الصفحات ٢٤٤-٢٤٨؛ راجع كذلك رسائل كورزون الخاصة والتي ذكرها نيكلسون؛ وكذلك روئالدشى؛ وايضاً خطاب تشابلد، رئيس الوفد الامريكي والمذكور في كتابه: دبلوماسي يتأمل اوروبا.

^{٨٤٩} كان يجب مناقشة نقطة هامة في جدول اعمال المؤتمر المتعلقة بالحدود التركية مع العراق، يعني مناقشة قضية الموصل في ٢٧ نوفمبر. ولكن وبناء على اقتراح قدمه عصمت، وافق كورزون على تأجيل المناقشة في المؤتمر ومتابعتها بينهما. راجع المركيز كورزون دوكولستون، لوزان، الى السير جراي كرو، في ٢٧ نوفمبر، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٤١ (٤٤/١٣٠٠٢/١٢٢٨٦٥)، الصفحات ٢٣٨-٢٣٩.

^{٨٥٠} كانت نتيجة اول مناقشة مع عصمت حول قضية البترول، طلب كورزون من لندن ارسال ف. س. كلارك، الخير في ادارة البترول لاستشارة حول ذلك الموضوع، المصدر السابق.

^{٨٥١} المصدر السابق.

ثم في السادس من ديسمبر، اقترب المندوب التركي الثاني رضا نور بك من كورزون وقال له اذا قدمت انكلترا ولية الموصل لتركيا، فان تركيا سوف تحرض على الاستجابة لجميع متطلبات انكلترا بخصوص المضائق وتراسيا، وتوقع على معاهدة ترضي جميع الاطراف. ويمكن ايضاً ان تبعد حكومة انقرة حتى عن روسيا البلشفية.^{٨٥٢} ونتيجة لذلك، كان العرض مفيدة جداً لانكلترا، واندفع كورزون وبدون حرص او حذر دبلوماسي ليقترح على الاتراك في المقابل اقتسام ولية الموصل بين العراق وتركيا كمايلي: "لقد راودتني ظهيرة ذلك اليوم فكرة تعمل على اشباع رغبة الاتراك جزئياً بتقديم الجزء الكردي من ولية الموصل في اتباع خط الجبال والذي يحيي كويستنجر، ورواندوز والسليمانية. والاحتفاظ بالعمادية للعراق من اجل الحفاظ وحماية الاشوريين المسيحيين في مدينة الموصل، واربيل وكركوك وكل سهل البلاد الذي يقطنه العرب. وابدى جعفر باشا الذي عرضت عليه الاقتراح موافقته الا انه رفض تماماً اقتطاع سهل البلاد".^{٨٥٣}

وبسبب خطورة الاقتراح، تمت مناقشة ما عرضه كورزون غداة اليوم نفسه في مجلس الوزراء في لندن وبحضور رئيس الاركان الامبراطوري وقيادة القوة الجوية. وتم رفض اقتراح كورزون بالاجماع للاسباب التالية:

١. لا يريد الاتراك المناطق الجبلية في كردستان التي عرضها كورزون، وانما الاراضي البترولية في كركوك وحتى كفري والتي كان كورزون قد اقترح الحافظها بالعراق.
٢. ويشكك مجلس الوزراء البريطاني من تسوية محتملة مع الاتراك، لأنهم حالما يحصلون على جزء من كردستان الجنوبية، سيستغلون الحفاظ على الاقلية التركمانية في كركوك والموصل للتدخل واحتلال تلك المدن.
٣. وحتى اذا حدث وكانت هناك تسوية محتملة، فإن الاتراك سيهددون دوماً طريق المواصلات بين الموصل وبغداد.
٤. لو تكون سيطرة الاتراك على كردستان الجنوبية اسمية، واستناداً الى رفض الاركان، سوف تغرق المنطقة في القلاقل والاضطرابات.

^{٨٥٢} من المركيز كورزون دوكلسون، لوزان الى السير كرو، في ٦ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٨٠، ٤٤/١٢٠٣/١٣٦٩٥E، ص ٢٧١.

^{٨٥٣} من الماركيز كورزون دوكلسون، لوزان، الى السير ايماكنو، في ٦ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٨٠، البرقي (٤٤/١٢٠٣/١٣٦٩٥E)، ص ٢٧١. وفي نفس الوقت طالب كورزون من وزارة المستعمرات ارسال الميجور ه. ف. يونج Young، او السيد ر. ف. بولارد Bullard، وكلاهما متخصص بقضية كردستان الجنوبية، لكي يستشيرهما بخصوص تلك القضية.

٥. ان التنازل عن ذلك الجزء من كُردستان الجنوبيّة سيعرض للخطر خط المواصلات بين العراق وايران عن طريق خانقين.

٦. كما وان تقسيم سكان كُردستان الجنوبيّة سيخلق مصاعب ادارية.

٧. ومن الضروري اجراء تعزيزات كبيرة للقوات البريطانيّة من اجل الحفاظ على المصالح الانكليزية في كُردستان الجنوبيّة. ولذلك يرى مجلس الوزراء البريطاني ان اقتراح كورزون لا يقدم أساساً لتسوية حقيقية ممكّنة مع تركيا الكمالية.^{٨٥٤}

وبدأت الوفود التركية والبريطانية في كتابة المذكرات الطويلة وتتبادلها، في الايام ١٤، ٢٣، ٢٦ ديسمبر.^{٨٥٥} وكانت تلك المذكرات حرفاً شفهية حقيقة، بعيدة عن كل حقيقة منطقية او الامانة الفكرية، حيث تستعرض حججاً وجداً اتنينا، وسياسيّاً و تاريجياً واقتصادياً واستراتيجياً وغيرها، ومحاولة العمل على تبرير حق العراق البريطاني وتركيا الكمالية في كُردستان الجنوبيّة، وضاربة عرض الحائط بحقيقة البلد وبحق الشعب الكردي في تقرير مصيره.^{٨٥٦} ولنتذكرة ان الشيخ محمود كان قد اعلن واثناء اتفاق مؤتمر لوزان استقلال كُردستان الجنوبيّة، كما صرّح بأنّه سيواصل كفاحه من اجل اقامة الدولة الكردية.^{٨٥٧}

^{٨٥٤} من السير اي كرو الى المركيز كورزون من كلستان، لوزان، ٨ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٦٠، البرقي (٤٤/١٣٠٣/١٣٨١٢E)، الصفحات ٢٨١-٢٨٠.

^{٨٥٥} مذكرة حول الموصل، الوثيقة ١٥٢، ذكرتها مذكرة المركيز كورزون، من كلستان، الى عصمت باشا، لوزان، ١٤ ديسمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، البرقي (٤٤/١٣٠٣/١٤١٠٣E)، الوثيقة ١٥١، الصفحات ٢٢٠-٢١٤. رد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل، الوثيقة ١٥٤، داخل الوثيقة ١٥٣. من عصمت باشا الى المركيز كورزون، لوزان، في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٢. المصدر السابق، (٤٤/١٣٠٣/١٤٠٢E)، الوثيقة ١٥٣، الصفحات ٢٢٠-٢٢٠. الرد على مذكرة الوفد التركي بخصوص ولاية الموصل، مذكور في الوثيقة ١٥٥. المركيز كورزون من كلستان الى عصمت باشا، الوثيقة ١٥٥، الصفحات ٢٢٠-٢٢٥.

^{٨٥٦} يقول السيد واثلي، ان السيد عصمت اينتو، رئيس الوزراء، ورئيس الوفد التركي، واللورد كورزون رئيس الوفد البريطاني قدموا اطروحات متقطعة ومتضاربة بخصوص مصير ولاية الموصل القديمة. عصمت شريف واثلي، كُردستان العراقية.. هوية وطنية (رسالة دكتوراه، جامعة لوزان، نيوشاتل، منشورات لابكونير، ١٩٧٠)، ص ٥٣. ويجب واثلي في رسالته على الحجج التعسفية والغريبة الاطوار في المذكرة التركية والبريطانية حول كُردستان الجنوبيّة، المصدر السابق، الصفحات ٦٢-٥٣.

^{٨٥٧} راجع كذلك: نيكولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٩.

ولم تؤد المفاوضات إلى احراز اتفاق سريع يمكن ان يرضي جميع الاطراف. وقد اعلم رئيس الوزراء البريطاني وزير خارجيته ان الاتراك كانوا قد صرحو في لندن ان مجرد حل قضية الموصل قد عمل على تأخير التوقيع على اتفاقية السلام في لوزان.^{٨٥٨}

وكان 'بونارلو' يدفع كورزون نحو عقد اتفاقية سريعة مع تركيا، لأن رئيس الوزراء الجديد كان مشغولاً بانجاز ميزانية مجلس الوزراء للعام ١٩٢٣. وبالتحديد، وحول هذا الموضوع، كان 'بونارلو' مهتماً بميزانية نفقات الوصاية البريطانية على العراق.^{٨٥٩} وفيما يخص الموصل، كان رئيس الوزراء يرى امكانية استيلاء الاتراك على الموصل.^{٨٦٠}

وكان من الصعب دون شك، تصور قبول انكلترا الوصاية على العراق بدون ولاية الموصل. لأن ولايات البصرة وبغداد لا تستطيع توفير نفقات الادارة الجديدة للدولة العراقية، ولا يمكن تؤمن تقدم البلاد بدون عائدات ولاية الموصل. كما ان انكلترا لا تستطيع ان تتنفق في العراق سوى عشرين مليوناً من الاسترليني سنوياً، ولا يجب ان ننسى ان نفط العراق آنذاك لم يتم تسويقه تجاريًّا بعد. وكان يجب انتظار حلول السنوات ١٩٢٧. تاريخ استغلال بترول كردستان، لكي تسير ميزانية العراق من الافلام إلى الفائض. وكانت الحكومة البريطانية الجديدة تود التخلص من جميع مشاكل آسيا الصغرى، والتي كانت تستنفذ ميزانيتها بشدة.

واكد كورزون بعد لقائه مع 'بونارلو' في باريس في بدايات يناير ١٩٢٣، على ان رئيس الوزراء قد اراد الانسحاب من العراق، من الموصل، من المضائق ومن القسطنطينية.^{٨٦١}

وبالاضافة لذلك، فان رئيس الوزراء ووزير خارجيته كانوا قد اتفقا على الا تدخل بريطانيا اي حرب ضد الاتراك في حال اصرارهم على استرداد السيطرة على الموصل، رغم الاهمية

^{٨٥٨} المناقشات في الثامن من يناير ١٩٢٣، وذكرها رونالدشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢.

^{٨٥٩} في رسالة موجهة إلى كورزون في الخامس من ديسمبر، كتب بونارلو يقول فيها: "اما بخصوص ميزانيتنا، تعرف كم انا راغب فيها بحدة، لكن اذا استطعنا الخروج منها". رونالدشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٢.

^{٨٦٠} في رسالة ارسلها بونارلو إلى كورزون في ٢٨ ديسمبر، يقول فيها: "يبدو ان الصعاب التي نجحتم كثيراً في التغلب عليها، يبدو أنها بدأت تترافق. فإذا ما صدقنا الوراق، يبدو كما لو انه كان من الممكن ان يستولي الاتراك على الموصل كما لو ان ذلك المخرج الوحيد امامنا. ولو حدث ذلك سيكون من افظع الاشياء التي يمكن ان تحدث بأي شكل كان، وحيث سيقول نصف شعبنا وكذلك شعوب العالم كله بأننا رفضنا السلام من اجل النفط.. وإذا ما فكرت جيداً ورأيت بأننا احرار في اختيار الرحيل من هنا، ولن تكون بالتأكيد مسؤولاً على البقاء على موصلة الوصاية". رونالدشي، المصدر السابق.

^{٨٦١} رونالدشي، المصدر السابق نفسه.

الحيوية لتلك الولاية للبقاء على حياة العراق.^{٨٦٢} وكان كورزون قد أكد لـ(بونارلو) أنه سوف يبذل جهده للحفاظ على الموصل داخل حدود العراق، باستخدام الدبلوماسية في لوزان وقبل امكانية اعلان الحرب ستكون انكلترا الخاسرة فيها.^{٨٦٣}

ولكن الصحافة البريطانية قد نشرت ما يظهر عدم حماس حكومة بونارلو للاحتفاظ بالموصل، بل وروجت اشاعة مفادها ان كورزون لن يحظى بمساعدة او باستاد حكومته في قضية الحاق الموصل بالعراق.^{٨٦٤} وساهم في نشر تلك المعلومات في اضعاف موقف كورزون، مقابل تقوية مركز الوفد التركي في مطالبه بالموصل.

وفي مواجهة تجميد قضية الموصل، استخدم كورزون تكتيکاً يقضي بنقل القضية الى عصبة الامم، محراً للحفاظ على مكانته الدبلوماسية، وخلق فخ لتركيا بهذه الطريقة. وكان كورزون قد طلب مسبقاً من عصمت دراسة امكانية قبول تركيا عضواً في عصبة الامم، وذلك اثناء لقاء خاص بينهما في ٢٦ نوفمبر هادفاً بخلق شرخ في الجبهة التركية - الروسية في المؤتمر عند مناقشة قضية المضائق.^{٨٦٥} وسيعمل قبول عضوية تركيا في عصبة الامم على ابعادها عن روسيا، حلقتها الاكثر اخلاصاً، فقد كانت روسيا تعتبر ان عصبة الامم منظمة تعمل في خدمة الامبرالية والرأسمالية.^{٨٦٦} وكانت جهود كورزون لقبول عضوية تركيا تهدف الى خلق امكانية لوقع تركيا في الفخ.^{٨٦٧} وكانت دبلوماسية كورزون تهدف من نقل قضية الموصل الى عصبة الامم استغلال ماتتمتع به انكلترا من قوة اكبر في المفاوضات، وحيث يمكنها حينذاك

^{٨٦٢} "لم يكن اللورد كورزون يرغب في الدخول في حرب من اجل الموصل اكثراً مما يرغب رئيس الوزراء بذلك". رونالشي، المصدر السابق نفسه.

^{٨٦٣} رونالشي، المصدر السابق.

^{٨٦٤} نيكولسن، المختارات، الصفحتان ٣٢٥-٣٢٢. وبالاضافة، وقفت الصحافة البريطانية ضد تقديم اية تضحية بريطانية. وكتب الدليل اكسبريس: "لاتستحق الموصل التضحية بعظام جندي واحد. ولا يوجد لنا صالح داخل الموصل". وبعد ذلك كتبت الصحيفة ايضاً: "لا حرب دفاعاً عن الموصل! ل天涯 من ميرزوبوتاميا! فالصالح هي السياسة الوحيدة. وواجبتنا تسليم قضية الموصل لعصبة الامم". ويذكر نيكولسن ذلك، في نفس المصدر، ص ٣٢١.

^{٨٦٥} من المركيز كورزون، دو كلسبيتون لوزان، الى السير جراي كرو، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، الصفحتان ٣٢٨-٣٢٩.

^{٨٦٦} اصرت تركيا على ضرورة حضور وفد روسي في مؤتمر لوزان، حتى تساند اقتراح تركيا حول قضية المضائق، ولمنع الحلفاء بمن فيهم انكلترا ايضاً من السيطرة وحدم على تلك المناطق الاستراتيجية الهامة جداً لتركيا وروسيا.

^{٨٦٧} المصدر السابق نفسه.

توجيه تلك القضية في مسار اقرب لمصالحها. ولكن لكي تناوش عصبة الامم تلك القضية، يجب ان تتقبل تركيا قرارات منظمة عصبة الامم حول قضية الموصل، او ان تصبح كذلك دولة تتمتع بعضوية كاملة الاهلية في عصبة الامم.^{٨٦٨}

وفي يناير، وفي مذbir اللجنة الاقليمية، جدد عصبة الامم مطالبته بالاحق الموصل بالاراضي التركية. واجابه كورزون وهو ينافسه بان انكلترا التي تمثل دولة العراق في المؤتمر، كانت وقد وحدت العراق، كما وعدت ملکه بانها لن تترك الموصل لتسلي عليها تركيا، ومن ثم، ولأنها كانت صاحبة الوصاية على العراق بما فيها الموصل فلن تترك الموصل لتركيا بدون موافقة عصبة الامم.^{٨٦٩}

واخيراً، قدم كل من المندوبين التركي والبريطاني من جديد حججاً اتنية واقتصادية وتاريخية و جغرافية وستراتيجية لكردستان الجنوبية للبرهنة على ان تلك المنطقة تنتهي للعراق اكثر مما تنتهي لتركيا والعكس صحيح. وتحولت المناقشات الى حرب كلامية حقيقية، فالبريطانيون وكذلك الاتراك ارادوا الاستيلاء على ثروات كردستان، ضاربين عرض الحائط احقيّة الشعب الكردي وحقه التاريخي الطبيعي في اراضيه. على العكس، فأن هاتين الدولتين اللتين عرضتا نفسها على العالم كما الدولتين المرشحتين لحماية سكان تلك المنطقة بشكل افضل في الوقت الذي يقيم فيه الاعداد. وتشير مذكرات المؤتمر الى ان كورزون وعصبة استخدما جميع قدراتهما في ميدان فن التواصيل لاقناع المقابل برأته حتى ولو كان ذلك يتناقض وماقدماه مثلاً بالامس. بل ان عصبة حاولت بلغته ان يغير بكلامه الفية الشعب الكردي بادعائه انه من اصل تركي.^{٨٧٠} وكان قد احضر معه وهو قادر من انقرة لحضور المؤتمر. متذوباً من كردستان وهو كوردي كمالى، ليعلن امام المؤتمر ان الاعداد يريدون البقاء في تركيا.^{٨٧١} وكان كورزون يستخدم جملة وتعابير تحمل تعاطفاً مع الاعداد، هادفاً

^{٨٦٨} المصدر السابق نفسه، من المركيز كورزون من كنديستون، لوزان، الى السير اندسامي في ١٩ يناير ١٩٢٣.
وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٢١٥ (٤٤/١٨٣٠ E)، الصفحات ٤٥٧-٤٥٦.

^{٨٦٩} المصدر السابق نفسه، روئادي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٤.
^{٨٧٠} ويجادل ان اصل الاعداد غامض، كما يصرح عصبة بانهم من اصل تركي، "وذلك في رد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل". "والرد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل". والوثيقة مذكورة في عصبة باشا على المركيز كورزون من كنديستون، لوزان، في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، الفقرة ب، الجزء ٢ (٤٤/١٣٠٠٣/١٤٤٤ ٢E)، الوثيقة ١٢٢، ص ٢٢٢.
روئادي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٦.

^{٨٧١} استناداً الى قدرى جميل باشا، اصطحب عصبة بعد اول مؤتمر في لوزان، النائب الكردي الكمالى من دياربكر، برتحي زاده قوزي بك، كما اصطحب بعد المؤتمر الثاني في لوزان النائب الكردي الكمالى زلفى

بذلك ان يُفْحِم عدوه التركي.^{٨٧٢} ولكنه وفي نفس الوقت، كان يرفض طلب الوفد الكردي القاضي باجراء استفتاء شعبي حول كردستان الجنوبية: "النتصوري - قال- اجراء استفتاء في كردستان الجنوبية... معظم الاكراد... جهلة اطلاقاً... ولن يستطيعوا التصويت... مرة اخرى، من اين سنجده القوات الضرورية الالزام لحفظ النظام؟ كيف سنشرح للشعب الموضوع الذي تعرضه عليه؟ والاكراد، ودون ادنى شك، سوف يصوتون لكردستان مستقلة".^{٨٧٣}

ورفض كورزون اجراء استفتاء شعبي لانه وكما اكد بوضوح، حتى في حال وجود حضور عسكري اجنبي، سوف يصوت الاكراد لاستقلال كردستان.^{٨٧٤} ويعني ذلك، انهم سيرفضون في ذات الوقت، الاحتلال التركي والحق ببلادهم بالعراق. فتقاطع آمال الاكراد اذن ورغبات

زاده زلفي بل، وكل النائبين الكردبين قد صرحا امام المجلس "نحن والاتراك اخوة، لا يوجد اختلاف بيننا ونحن لا نريد ان نفترق عنهم". راجع: زثار سلوبوي، المختارات، ص ٧١. وادت شهادة النائب الكردي في لوزان الى اعلان حكومة انقرة بمثابة سياسية واسعة داخل تركيا. وبعد الوعود التي منتها مصطفى كمال للاكراد، كان قد رتب الامر بحيث يبعث المندوبون الاكراد في جمعية انقرة برقة تأييد للمطالب التركية التي اعلنتها عصمت في لوزان، بضم ولاية الموصل لتركيا، راجع: حسربيان، المختارات، الصفحات ٥٥-٥٦. وكان تكتيك مصطفى كمال يهدف لدفع الاكراد لمنح شرعية تأسيس للاكراد في مؤتمر لوزان، بحيث يمكن التأثير على موقف كورزون.

^{٨٧٢} قادماً من السليمانية والموصى، وقادراً لتزويد مترافقين الى كردستان الجنوبية، ذهب لورد كورزون الى كردستان الجنوبية. ومنها، كان قادرًا لتزويد خبرة ومعلومات الخبراء بالكثير مما اكتسبه من الخبرة الشخصية حول البلاد.. ولدى زيارته لكردستان الجنوبية كان كورزون ضيفاً على الاكراد (...). وفي سخرية رقيقة واضحة قام بتحدي ما اورده عصمت باشا في تقريره امام اللجنة حول تاريخ الشعب الكردي". رونالدشي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣٦-٣٣٥.

^{٨٧٣} وثائق دبلوماسية، مؤتمر لوزان، وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، باريس، (الكي دورسيه ١٩٢٢)، الجزء الاول، المحاضر رقم ٢١، ٢٢، جلسة ٢٢، يناير ١٩٢٣، ص ٢٠٢ واثلي، المختارات، ص ٦٦. نيكولسون، المختارات، ص ٣٣٩. واستناداً الى التعليميات البريطانية كانت قد طلبت حكومة انقرة من الحكومة الفرنسية تأييد اقتراحها الذي قدمته لتفويمها مركزها في المؤتمر، حول اجراء استفتاء شعبي في ولاية الموصل. مستر هندرسون، القسطنطينية، موجهاً خطابه الى مستر لندساري في ٢٥ يناير ١٩٢٣. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، رقم ٤، البرقي (٤٤/١٩٩٧E)، الوثيقة ٣٤٤، ص ٤٧٠.

^{٨٧٤} قال واثلي بهذا الخصوص: "وذلك اعتراف لرئيس الوفد البريطاني ان حكومته ترغب في حرمان شعب كردستان الجنوبية من الاعلان بحرية لصالح الدولة الكردية، حين قال: "ان هؤلاء الجهلة لا يعرفون التصويت حتى لصالح بلادهم. وبالنسبة لصعوبة اجراء استفتاء شعبي في كردستان، بان ولاية الموصل شاركت في استفتاء شعبي اعدته حكومة بريطانيا من اجل انتخاب ملك العراق الملك فيصل ولم يكن ذلك من الحقيقة في شيء". واثلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢-٦١.

الوفود البريطانية والتركية بالحاق كُردستان الجنوبية إلى أراضيهم بالتبادل. وفي واقع الامر بالنسبة لهذين الوفدين، لم تعد القضية دراسة لاستقلال كُردستان الجنوبية، بل يتعلق الامر بترسيم الحدود بين تركيا والعراق.

واخيراً، وبعد جلسة ما بعد الظهر في الثالث والعشرين من يناير، قدم كورزون اقتراحاً يقضي بارسال دراسة قضية الموصل الى عصبة الامم، استناداً الى البند الحادي عشر من حلف عصبة الامم، وذلك لقرار الطريقة الصحيحة لايجاد حل لتلك القضية.^{٨٧٥} وكان تكتيك ارسال القضية الى عصبة الامم آخر محاولة لجأت اليها بريطانيا. فقد كان كورزون يعرف ان انكلترا تستطيع ان تكسب قضية الموصل لصالحها.^{٨٧٦} فهي تتمتع بتأثير كبير داخل عصبة الامم.

ويذكرنا التكتيك الذي اتبّعه كورزون في قضية الموصل بنقل القضية الارمنية من المجلس الاعلى للخلافاء الى عصبة الامم ومن ثم توجيه الحلفاء للقضية وفقاً لما تقتضيه مصالحهم. وبالاضافة، جمع كورزون بين بومبار Bombard، رئيس الوفد الفرنسي و جاروني Garroni، رئيس الوفد الايطالي ليقدما للاتراك مهلة خمسة ايام لتقديم مشروع معاهدة لوزان.^{٨٧٧} ولم يقدم التحالف سوى يوم واحد. في حين طالب عصمت بتمديد المهلة الى ثمانية ايام، ووافق الوفدان الفرنسي والايطالي تاركين كورزون وحيداً.^{٨٧٨} واستغل الاتراك مرة اخرى تلك الخلافات بين الاوربيين. وكورزون الذي كان يعتقد ان الاتراك سوف يقبلون بمشروع

^{٨٧٥} رونالدشي، المختارات، ص ٢٣٧. نيكولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣٩-٣٤٠.

^{٨٧٦} من الماركين كورزون دولولستون، لوزان، الى السيد ليتدا زاي، ١٩ يناير ١٩٢٣. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، رقم ٢١٥، البرقي (٤٤/٨٢٠ E)، الوثيقة ٢٢٤، الصفحات ٤٥٦-٤٥٧. من الماركين كورزون، دولولستون، لوزان، الى السيد ليتدا زاي، ٢٤ يناير ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم ٢٢٩، البرقي (

^{٨٧٧} رونالدشي، المختارات، ص ٤٧١، الوثيقة ٤٤/١٩٦١E، رقم ٤٦٦. من السيد ليتدا زاي، الى الماركين كورزون، ٢٧ يناير ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم ١٤٩، البرقي (٤٤/١٠٩٠ E)، الوثيقة ٢٤٥، ص ٤٧١.

^{٨٧٨} وهكذا وصف كورزون العلاقات بين الوفود الفرنسية والايطالية والتركية، بعد مؤتمر لوزان، الفرنسيون والاتراك الذي يقيمون في نفس الفندق في اخاء (...). وفي الليل يجتمعون وحيث يرتفعون الكلفة مع اقراح الشمبانيا. واتبع الوفود الاجرى نفس ذلك التعامل الذي بدأه الوفد الفرنسي. ويمكن متابعة المشهد الليلي بين الوفود الفرنسية والايطالية يتباينون الفكاهات وانتخاب الشمبانيا مع رجال كان الحلفاء يجدهونهم قبل ساعة او ساعتين في المؤتمر. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٢٣١، البرقي (٤٤/١٠٩٠ E)، الوثيقة ٢٤٣، ص ٦٧٤. راجع ايضاً: رونالدشي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣٩-٣٣٨.

المعاهدة، وجد نفسه غارقاً من جديد في غمار قلق شبه كامل.^{٨٧٩} وحاول فرصة اخيرة مساء الرابع من فبراير ١٩٢٣، يوم انقطاعه عن المؤتمر قبل عودته الى لندن، من أجل ان يُوقع عصمت على المعاهدة، ولكن دون جدوى.^{٨٨٠} وقد عصمت المدينة الرئيسية البريطانية حيث كورزون، وتقبلوا في نفس اليوم مبدأ لرسال قضية الموصل الى عصبة الامم، اذا ما انقضت سنة ولم يتوصل الطرفان، تركيا وإنكلترا، الى اتفاق عبر المفاوضات يمكنه ان يرضي الطرفين.

وعقب فشل مؤتمر لوزان، لزدادت خطورة التوتر الشديد في العلاقات بين الشيخ محمود وإنكلترا، حتى وصل الى صراع مسلح في بدايات مارس ١٩٢٣، وكان البريطانيون يعتقدون ان الشيخ محمود كان يحضر لهجوم مسلح مع الاتراك لاستعادة مدينة كركوك البترولية.^{٨٨١} وفي الثالث من مارس، قامت القوة الجوية الملكية البريطانية بقصف عاصمة السليمانية حيث اجروا بذلك الملك محمود على تركها.^{٨٨٢} وعندما وجد البريطانيون عدم قدرتهم على اقرار النظام في السليمانية رغم اقامتهم لادارة كرتونية، تركوا المدينة. وفي الحادي عشر من

^{٨٧٩} كتب كورزون قبل يوم من مغادرته متوجهًا الى لندن يقول "حتى في هذه الساعة المتأخرة من منتصف الليل، وفي تلك الليلة قبل مغادرتي، ليست لدى ادنى فكرة فيها لو اثنى ساكسون المعاهدة ام سافشل. فاحتمالات الفوز، اظن قد قررت ان تكون ضدي، لأن طلقتني الاخيرة كانت قد انطلقت، والاتراك كانوا يتراكمون حيالى يُقسمون انهم سوف يتقدمون بشئ ما، وغير متأكدين فيما كان عليهم الاستسلام ام لا.

روثالدشاي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٦.

^{٨٨٠} منذ عودته الى انقرة، اصبح الوفد التركي عرضة لانتقادات خطيرة من قبل المعارضة في المجلس الوطني الكبير. وظهر صراع بين عصمت ورؤوف بك رئيس مجلس الوزراء، ولكن بسبب الروابط السياسية، كان عصمت يتمتع بتأييد مصطفى كمال. راجع حول هذا الموضوع، خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٦١-٥٦٢، ٥٨٠.

^{٨٨١} من النائب المارشال الجو، السير ج. م. سالموند، نائب قيادة القوة الجوية، وقائد القوات العسكرية البريطانية في العراق، الى وزير الطيران في بغداد في ٢٢ مايو ١٩٢٣. وقادت صحيفة لندن جازيت في ملحقها الصادر في الثلاثاء في العاشر من يونيو ١٩٢٤، نشرها في لندن بمموافقة السلطة وحيث طبعت ونشرت من قبل مكتب جلالته الثابت 'جازيت لندن'، راجع كذلك ج. س. ادموندز، كرد ثرك عرب، لندن ١٩٥٧، الصفحات ٣١٤. وكذلك: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٨.

^{٨٨٢} استخدمت السلطات العسكرية البريطانية تلك الحجة لاستعادة السيطرة على كردستان الجنوبية كلها، وحدثت عملية عسكرية كبيرة. راجع تفاصيل تلك العملية في لندن جازيت، حول نائب رئيس القوة الجوية المارشال سالموند، الصفحات ٤٦٤-٤٦٦.

يوليه، استعاد الملك الكردي سيطرته على المدينة حيث اقام فيها حكومة جديدة.^{٨٨٣}
وكانت القوات البريطانية قبل ذلك قد توصلت الى طرد الاتراك من مدينة راوندوز شمال
السليمانية في ٢٢ ابريل.^{٨٨٤}

وفي تلك الاجواء، بدأ مؤتمر لوزان الثاني اعماله في ٢٣ ابريل ١٩٢٣. بعد صدور اقتراحات
واقتراحات مضادة بين الحلفاء وحكومة انقرة فيما بين فبراير و ابريل^{٨٨٥}. وترأس الوفد
البريطاني في هذه المرة، السير هوراس رامبولد Horace Rumbald، المندوب السامي
البريطاني في القسطنطينية.

وبعد مؤتمر لوزان الثاني، أصبحت قضية البترول وتبير حق شركة البترول التركية
(TPC) في التنزيل، وهي شركة معظم اعضائها بريطانيون في ولاية الموصل، أصبحت المواقبيع
الرئيسية في المناقشات الدائرة بين الوفود البريطانية والتركية. ورغم المعلومات المتناقضة من
التعليمات البريطانية حول امكانية تعزيز موقف عصمت ياشا من قضية الموصل. وكان كورزون
قد طلب من رامبولد العمل على ان يتقبل الوفد التركي تنزيل شركة النفط التركية في ١٩١٤،
وحيث كان السلطان قد وافق على ذلك من قبل.^{٨٨٦} وكانت شركة شستر الاميركية تمارس
ضغوطها وتأييد من الادارة الامريكية، على الحكومة البريطانية وشركة النفط التركية منذ عقد
اتفاقية سان ريمو في ابريل ١٩٢٠.^{٨٨٧} هادفين من ذلك الحصول على المشاركة في استغلال نفط

^{٨٨٣} كوجيرا، المختارات، الصفحات ٧٣-٧٦. قاسملو، المختارات، ص ٨٧. راجع: زئار سلبي، المختارات،
ص ٧٦. وكان ملك كردستان قد طلب المساعدة من روسيا السوفياتية ولكن دون جدوى. وتم اعمال نجدة
الاكراد. راجع: قاسملو، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧. ووجدت المقاومة الكردية للانكليز كل العون من
الوطنيين العرب العراقيين الذين كانوا يناضلون ضد الاحتلال البريطاني للعراق. راجع: عزيز الحاج، القضية
الكردية في العشرينات، بالعربي، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤، ص ٤٧.

^{٨٨٤} المارشال سالمون، ثانى القوة الجوية، لندن، جازيت، الصفحات ٦٥٧-٦٥٩.

^{٨٨٥} تقرير اللجنة المشتركة للحفاء (عن القضايا العامة، المتعلقة بمفاوضات السلام مع تركيا، وثائق السياسة
الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، (٤٤/١٣٢٧٩E)، الوثيقة ٤٥٥، الصفحات ٦١٦-٦١٧.

^{٨٨٦} من المركيز كورزون من كلدستون، الى السير رامبولد، لوزان، ١٨ يوليه ١٩٢٢، وثائق السياسة
الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ١٢١، البرقي (٤٤/١٣٢٩٨ E)، الوثيقة ٦٧٩، ص ٢٩٧. "من
السير رامبولد، لوزان، الى المركيز كورزون من كلدستون في ١٩ يوليه ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم
٢٩٧، البرقي (E/٧٥٢٧ ٤/٤). الوثيقة ٦٨٠، الصفحات ٩٦٩-٩٦٧؛ وبالنسبة للتعليمات البريطانية
حول موقف عصمت في المؤتمر، راجع نفس المصدر، رقم ١٢٨، الوثيقة ٦٨٠.

^{٨٨٧} بخصوص مطالب الحكومة الامريكية لمشاركة الشركات الامريكية في استغلال نفط كردستان استناداً
على مبدأ ولسن الباب المفتوح. راجع ادناه المراسلات بين السيد ديفير سفير الولايات المتحدة في لندن،
واللورد كورزون وزير الخارجية البريطانية. من السيد ديفير الى اول كورزون، في ٢٨ يوليه ١٩٢٠، وثائق

آسيا الصغرى. وأعلنت شركة شستر بعودتها إلى مسرح المنافسة مع شركة نفط تركيا، بأن شركتها كان لها كذلك حق التنازل في الموصل.

وأعاد مراقب الأمم المتحدة في مؤتمر لوزان، "تشايلد Child" إلى الذهاب في جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٢، حق مساواة الشركات الأمريكية مع الشركات الأجنبية في استغلال النفط استناداً لمبدأ ولسن "باب المفتوح".^{٨٨٨} وبالاضافة إلى ذلك، لم تتوافق الحكومة الكمالية على تنازل ١٩١٤، العائد لشركة النفط التركية. وأعلن عصمت باش الامر كان يتعلق بالتنازل لشركة خاصة لم يكن لها قبل ذلك الحق بسبب الامر.^{٨٨٩} و من جهة اخرى، وقعت شركة شستر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣، عقداً مع حكومة انقرة يمنحها امتيازات على العوائد النفطية في آسيا الصغرى.^{٨٩٠} ولهذا فإن الوفد التركي اصرّ على عدم شرعية حق شركة النفط التركية في التنازل وإزداد قلق дипломاسيين البريطانيين من التعليمات التي تلقوها في لندن، والتي يمكن لتركيا أن تهدد بسببها بعدم اجراء المفاوضات في لوزان بسبب قضية النفط فقط. واجراء كهذا بخصوص المفاوضات سيوجه الاتهام إلى انكلترا أمام الرأي العام العالمي، كونها المسؤولة والوحيدة عن قطع سير مفاوضات السلام حفاظاً على مصالحها النفطية الخاصة.^{٨٩١} واقتراح عصمت استقدام حكم دولي ورفض رامبولد العرض. وأخيراً، وبأمر من

السياسة الخارجية البريطانية، الوثيقة ٥٧، ص ٧٣. من ارل كورزون الى السيد ديفين، المصدر السابق، البرقي (٩٣/٥٧٦/٢٦١١E)، الوثيقة ١٥٢، الصفحات ٢٢٥-٢٢٦.

^{٨٨٨} جرو Grow، المختارات، الجزء الثالث، الصفحات ٤٤٩-٤٥٦، وصرح السناتور الأمريكي السيد ج. ه. لويس، من إيلينوي، صرح قائلاً: "إنا، نحن أصحاب تنازلات هامة في تركيا منحتها الحكومة السابقة. ونحن نعتقد أن المجلس الأعلى في انقرة سوف يصادق عليها. وإذا ما ادعت بريطانيا العظمى اعتبار منطقة الموصل أرضاً تم غزوها والاستيلاء على ثقابها، فذلك يصدمنا ولا يصدمن فقط تركيا". ذكر ذلك جرو، المصدر السابق نفسه، ص ٤٥٦.

^{٨٨٩} المصدر السابق نفسه، رقم ٢٩٧، الوثيقة رقم ٦٨٠، الصفحات ٩٦٨-٩٦٩.

^{٨٩٠} المصدر السابق نفسه، ص ٩٦٩، جرو، المصدر السابق نفسه، الجزء الرابع، ملحوظة رقم ١، ص ٤٧٥.
^{٨٩١} من السير رامبولد، لوزان، الى المركيز كورزون في كولدستون في ١٩ يوليه ١٩٢٢، المصدر السابق، رقم ٢٩٧، الوثيقة ٦٨٠، ص ٩٦٧. وفي يناير ١٩٢٣، كان بونارلو قد اعرب عن قلقه حول ذلك. "وكان يمكن ان يكون ذلك اسوأ ما يحدث باي طريقة، طالما ان نصف شعبنا والعالم كله سيقولون انتا رفضت السلام من اجل النفط". رسالة من بونارلو، في ٨ يناير وذكرها نيكولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣١.

كورزون ظلت المفاوضات حول التفاصيل، وأمدادات شركة نفط تركيا بدون حل يمكنه ان يُرضي جميع الاطراف.^{٨٩٢} وسيبقى حل المشكلة بين انكلترا وتركيا.

وأخيراً، ونتيجة لعدة مشاريع ومشاريع مضادة للمعاهدة، تم التوقيع على معاهدة لوزان للسلام بين انكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا، ودولة صربيا - كرواتيا السلافية، وبين تركيا الكمالية من جهة اخرى في لوزان في ٢٢ يوليه ١٩٢٣^{٨٩٣}، وتتضمن المادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان على: "سوف يتم اقرار ترسيم الحدود بين تركيا والعراق ودياراً بين تركيا وبريطانيا العظمى في فترة تصل الى تسعه اشهر، وإذا ما لم يتم التوافق بين الحكومتين في الوقت المحدد، سوف تُعرض قضية ترسيم الحدود على مجلس عصبة الامم، وستلتزم الحكومتان التركية والبريطانية بالتبادل في انتظار "اخذ قرار بالنسبة للحدود، بعدم القيام بأي اجراء عسكري او غيره يمكن بطبعته التسبب في تغيير الوضع القائم للاراضي التي سيتعلق مصيرها النهائي بذلك القرار".^{٨٩٤}

ومن جهة اخرى، وفي الرابع والعشرين من يوليه تم التوقيع في لوزان على بروتوكول يتعلق بالانسحاب من الاراضي التركية التي تحتلها قوات بريطانية، فرنسية، وإيطالية. وتنظر المادة السابعة من ذلك البروتوكول البقاء على الوضع القائم في ولاية الموصل الى حين التوصل الى اقرار ترسيم الحدود التركية في تلك المنطقة.^{٨٩٥}

^{٨٩٢} الماركيز كورزون من كلستون الى السير رامبولد في ٢٠ يوليه ١٩٢٣، المصدر السابق، رقم ١٣٤، مذكور في المذكرة ٨، ص ٩٦٩.

^{٨٩٣} صدقت الجمعية التركية على معاهدة لوزان في ٢٤ اغسطس ١٩٢٣، خطاب غازى مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٦٧.

^{٨٩٤} المادة الثالثة من معاهدة لوزان. راجع: ليون كروتيانسكي، قضية الموصل امام مجلس عصبة الامم رسالة دكتوراه - جامعة باريس، المطباع الحديثة، ١٩٢٧، ص ٧٥.

^{٨٩٥} تنص المادة السابعة من البروتوكول على ان: "الحكومة البريطانية والحكومة التركية تلتزمان بالتبادل، وانتظاراً لتطبيق معاهدة السلام بعدم القيام بأي شئ يمكن ان يغير الوضع القائم، كما ان الفرع الثالث المضاف للمادة ٢، من المعاهدة المذكورة يهدف الى الحفاظ على ذلك الوضع لحين اقرار ترسيم الحدود. واتفقنا الحكومات المذكورة على بدء المفاوضات المقررة في الفرع الاول من المادة ٢، من معاهدة السلام والتي تتعلق بالحدود بين تركيا وال العراق بعد انهاء عمليات الانسحاب المذكورة في الفقرة الاولى وان مهلة التسعة شهور المرصودة في الفرع المضاف تبدأ من الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات المذكورة". المادة السابعة من البروتوكول تتطرق بالانسحاب من الاراضي التركية التي تحتلها القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية، وكذلك البيان وحيث تم التوقيع عليهما في ٢٤ يوليه ١٩٢٣. قضية الموصل من التوقيع على معاهدة السلام في مودروس في ٣٠ اكتوبر

وقد تمت مناقشة معايدة لوزان بخصوص المصالح الاقتصادية والاستراتيجية
الخالصة بين إنكلترا وتركيا على وجه الخصوص، تفادياً لآية مواجهة جديدة بين هاتين
الدولتين، ولاتقدم الموضوعية التي يجب أن تتمتع بها معايدة دولية للسلام.^{٨٩٦}

وبالاضافة، كان العبيدون من القادة الأوروبيين في ذلك الوقت يعتبرون ان معايدة لوزان فشل
للحلفاء وانتصار لتركيا الكمالية.^{٨٩٧} وكان لويد جورج ينظر لمعايدة لوزان كونها "فخ
جيـان"^{٨٩٨} للحلفاء واهانة لإنكلترا.^{٨٩٩} واستناداً اليه، فإن قضية مراجعة معايدة سيفـر واحـلال
معايدة لوزان بدلاً منها انما تكمن في اختلاف المصالح بين الدول المتحالفـة وفي اختلاف وجهـات
النظر بين اعضـاء حـكومـته نفسـها.^{٩٠٠} واخـيراً يـرى الكـونـت سـوفـرا Sofra وزير خارجـية إـيطـالـيا

١٩١٨، وحتى الاول من مارس ١٩٢٥؛ وثيقة وزارة الخارجية التركية، القسطنطـينـية، مطبع احمد احسـان
وشركـاه، ١٩٢٥، الوـثـانـقـ، رقم ٩٣، ص ١٣٦.

^{٨٩٦} يـشرح دـانيـيل هـاري وـارـنـزـ في اـطـرـوـحتـه يـشرح الاـختـلـافـ بـيـنـ الـحـقـ الـمـوـضـوعـيـ وـمـصـالـحـ اـيـةـ دـولـةـ. "اـنـ اـحـتمـالـيـةـ
تجـمـيـدـ عـمـلـ الدـوـلـةـ خـارـجـيـاـ لـيـسـ بـسـبـبـ قـيـمـ مـوـضـوعـيـةـ، بلـ الحـرـصـ مـنـ الصـدـامـ مـعـ مـصـالـحـ دـوـلـةـ اـخـرـىـ.
وـانـ التـسـوـيـاتـ الـتـيـ تـتـمـ بـدـافـعـ الـحـرـصـ مـرـادـفـ لـحـكـمـ الـقـانـونـ وـالـمـوـضـوعـيـةـ. اـنـهـ تـصـرـيـحـاتـ تـسـتـنـدـ عـلـىـ
اعـتـيـارـاتـ قـوـيـةـ". رـاجـعـ دـانـيـيلـ هـاريـ وـارـنـزـ، اـخـلـاقـيـاتـ الـعـسـوـوـلـيـةـ فـيـ الـعـلـاـفـاتـ الدـوـلـيـةـ، جـنـيـفـ، يـوـهـلـ، ١٩٩ـ٠ـ.
الـصـفـحـاتـ ٥ـ٩ـ-٥ـ٨ـ.

^{٨٩٧} من المهم اقرار ان الاعـانـ في ١٩٢٣ـ، كانوا يـعتبرـونـ انـ تـتـائـجـ مـعـاـيـدـةـ لـوزـانـ تـعـتـبرـ فـشـلـ لـسـيـاسـةـ الـحـلـفـاءـ فيـ
اوـرـيـاـ كـذـلـكـ؛ "ذـلـكـ التـارـيخـ يـهـمـنـاـ تـحـنـ الـاـعـانـ. فـلـوـلـ مـرـةـ يـجـبـ مـرـاجـعـةـ اـحـدىـ مـعـاهـدـاتـ العـنـفـ فيـ بـارـيسـ عـبـرـ
مـؤـتمرـ للـسـلـامـ، وـسيـكـونـ ذـلـكـ اـمـلـاـ وـتحـذـيرـاـ لـنـاـ وـلـجـمـيعـ الشـعـوبـ الـتـيـ تـعـيـشـ تـحـتـ نـيـرـ مـعـاهـدـاتـ الـعـبـودـيـةـ".
Deutsche Tageszeitung، برـلينـ، ٢١ـ نـوفـمبرـ ١٩٢٢ـ، وـذـكـرـهاـ جـرـوـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ٤ـ٤ـ٩ـ.

^{٨٩٨} لوـيدـ جـورـجـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، الصـفـحـاتـ ١٢٤ـ١ـ-١٢٥ـ١ـ.
^{٨٩٩} المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٢٥ـ١ـ. وـكـتـبـ لوـيدـ جـورـجـ، يـقـولـ: "اـنـ مـفـاـوـضـاتـ مـعـاـيـدـةـ لـوزـانـ يـتـشـابـهـ
وكـارـثـةـ قـرـدـ الـمـلـكـ الـكـسـنـدـرـ، وـكـذـلـكـ تـبـعـاتـهـ؛ صـيـفـةـ قـدـيمـةـ لـسـيـاسـةـ تـتـأـكـلـ بـالـتـدـريـجـ وـتـفـسـدـ النـيـةـ الـتـيـ
شـيـدـتـهاـ بـطـوـلـةـ الـمـلـاـيـنـ". المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٢٥ـ١ـ-١٢٥ـ٢ـ. يـتـحدـثـ لوـيدـ جـورـجـ عنـ الـوـفـاةـ
الـمـأسـاوـيـةـ لـلـمـلـكـ الـكـسـنـدـرـ بـعـدـ عـضـةـ قـرـدـ الـتـيـ تـسـبـبـتـ فـيـ رـحـيـلـ فـيـنـيـزـيلـوـسـ مـنـ السـلـطـةـ وـهـزـيـمةـ الـجـيـشـ
الـيـونـانـيـ اـمـ الـكـمالـيـنـ.

^{٩٠٠} وـفيـ مـعـرـضـ شـرـحـ مـعـاـيـدـةـ لـوزـانـ، اـكـدـ لوـيدـ جـورـجـ، عـلـىـ "اـنـهـ قـصـةـ طـوـيـلـةـ مـؤـلمـةـ.. خـلـيـطـ مـنـ قـصـرـ النـظـرـ،
وـالـخـيـانـةـ وـالـأـثـانـيـةـ وـالـعـدـاوـةـ بـيـنـ الـأـمـ وـبـيـنـ سـاسـاتـهـاـ": رـاجـعـ لوـيدـ جـورـجـ، المـخـتـارـاتـ، صـ ١٢٥ـ٨ـ.
وـيـخـتـلـفـ مـوـقـعـ كـورـنـزـونـ وـتـشـرـشـلـ عـنـ مـوـقـعـ لوـيدـ جـورـجـ تـجـاهـ الـيـونـانـ وـتـرـكـياـ؛ رـاجـعـ بـهـذاـ الـخـصـوصـ،
روـثـالـدـشـيـ، المـخـتـارـاتـ، صـ ٢ـ٦ـ١ـ؛ رـاجـعـ تـشـرـشـلـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، الصـفـحـاتـ ٤ـ٠ـ٨ـ-٤ـ٠ـ٧ـ.

الاسبق، واقرب الدبلوماسيين الاوربيين الى الكماليين ما بين ١٩١٩ و١٩٢٢، ان معاهدة لوزان
ساعدت على تسريع نهاية الامتيازات الاوربية في تركيا.^{٦٤١}



^{٦٤١} سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

٧)
عصبة الأمم

١. عرض قضية الموصل امام عصبة الامم:

لم يساعد التوقيع على معايدة لوزان في يوليه ١٩٢٣ اقرار مصير ولاية الموصل او الوضع القائم بشكل نهائي. وتنص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لتلك المعايدة على انه: "لتلزم الحكومتان التركية والبريطانية بالتبادل على عدم القيام بأي اجراء عسكري او غيره من الاجراءات التي يمكن ان تتسبيب بأي تغيير في واقع الحال على الارض، وذلك انتظاراً للقرار الذي سوف يتم اتخاذة حول موضوع الحدود، وحيث يتعلق مصير الاراضي النهائية بذلك القرار" ١٠٢.

وقد تم تبني تلك الفقرة وبدون معارضة حول قضية الموصل. وهكذا، أصبحت كُردستان الجنوبية وبشكل قانوني خاضعة لنظام دولي مؤقت لحين التوصل الى عقد اتفاق ثنائي بين تركيا وبريطانيا، او الحصول على قرار من عصبة الامم.

وفي كل الاحوال، لم تتحترم انكلترا مانصت عليه تلك الفقرة، ولا ما نصّ عليه البند السابع لبروتوكول الجلاء الذي يتطلب البقاء على واقع الوضع القائم في ولاية الموصل.

وفي الحقيقة، تصرفت الادارة البريطانية في العراق كما لو كانت كُردستان الجنوبية قد تم الحقها نهائياً بذلك البلد. بل وتم اتخاذ تعديلات ادارية حيث تم اقطاع مناطق عديدة من مركز قضاء السليمانية الرئيسي والحقها بكركوك حيث عززت انكلترا من قبضتها ادارتها. وذلك من اجل تحديد سلطة الشيخ محمود، ملك كُردستان الجنوبية، لتقتصر على مدينة السليمانية وحدها. واكثر من ذلك، قامت انكلترا بمناورات عسكرية، وقصفت القوة الجوية الملكية

١٠٢ عصبة الامم، مجموعة المعاهدات والالتزامات الدولية التي سجلتها سكرتارية عصبة الامم، معايدة لوزان في ٢٤ يوليه ١٩٢٣، الجزء ٢٨، ١٩٢٤، ص ١٦.

١٠٣ راجع: تقرير وزارة الخارجية التركية حول تلك الخروقات في قضية الموصل. (منذ التوقيع على هذه المذكرة في ٢٠ اكتوبر ١٩١٨ وحتى الاول من مارس ١٩٢٥، وزارة الخارجية التركية، القدسية، القسطنطينية)، مطبوع احمد احسان وشركاه، ١٩٢٥، الجزء الرابع، الفصل الاول والثاني، الصفحتان ١٣٩-١٧٦.

قضية الموصل في وزارة الخارجية التركية)

البريطانية تلك المدينة في ١٦ أغسطس ١٩٢٣.^{٩٠٤} ولنتذكر ان ملك كُردستان قد دخل مُظفراً الى مدينة السليمانية في ١١ يوليه اي قبل اسبوعين من التوقيع على معاهدة لوزان. ورغم ان تلك المعاهدة لم تنص على اي شئ يتعلق بحق الشعب الكردي في كُردستان الجنوبية، فقد اقامت حكومة الشيخ محمود سلطات دولة حقيقة في مقاطعة السليمانية.^{٩٠٥} رغم المعارضة المنهجية لانكلترا، وقصفها المتواصل لتلك المنطقة.

ومن جهة اخرى، وبالضد من المادة الثالثة لمعاهدة لوزان، اقحمت انكلترا كورستان الجنوبية في معركة الانتخابات لنواب الجمعية التأسيسية العراقية.^{٩٠٦} وبذلت انكلترا كل ما يمكنها لتحفيز العديد من الشخصيات والقادة الاركان ليتقدموا كمندوبي عن كُردستان الجنوبية. واصبح لكورستان بذلك سبعة عشر نائباً في الجمعية التأسيسية للعراق.^{٩٠٧}

وكان الشيخ محمود يعارض دوماً الحق كُردستان الجنوبية بالعراق، وارادت انكلترا ان تضع حدّاً لحكومته قبل الشروع في المفاوضات التركية - الانكليزية حول مستقبل كُردستان الجنوبية. وبعد مرور اسبوع واحد على بداية المؤتمر التركي - البريطاني في القدس، عاودت القوة الملكية الجوية البريطانية قصفها لمدينة السليمانية وفي يومي ٢٧-٢٨ مايو. وقدمت تركيا اعتراضاً امام عصبة الامم ضد خرق انكلترا لمعاهدة لوزان، في حين وصلت

^{٩٠٤} استخدمت انكلترا ولأول مرة القنابل الثقيلة من وزن ٢٢٠ رطلاً في قصف مدينة السليمانية الذي خلف ثلاثة قتيلاً وكثيراً من الجرحى بين السكان المدنيين. راجع: كوجيرا، المختارات، ص ٧٢. عثمان بك، مندوب وزارة خارجية القدسية في ندرسون، والممثل البريطاني، ١٤ نوفمبر ١٩٢٣، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ٩٥، ص ١٣٩. من هندرسون، ١٣ يناير ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة ١٣.

^{٩٠٥} منذ اقامة حكومة الشيخ محمود في مدينة السليمانية، اصبحت تلك المدينة العاصمة السياسية في كُردستان الجنوبية، وفقدت مدينة الموصل اهميتها في السياسة الاقليمية.

^{٩٠٦} يوسف كمال بك، الدبلوماسي التركي في لندن، الى ماكدونالد رئيس الوزراء، ووزير خارجية بريطانيا العظمى، قضية الموصل، وزير خارجية تركيا، الوثائق رقم ١٠٢، ص ١٤٥؛ حكمت بك، القائم بالأعمال التركي في لندن الى ماكدونالد، المصدر السابق، الوثيقة ١٠٤، ص ١٤٦.

^{٩٠٧} كوجيرا، المختارات، ص ٧٤. اعترضت تركيا على تمثيل ولاية الموصل في الجمعية العراقية. راجع اعتراض وزير خارجية تركيا في ٣ ابريل ١٩٢٤، مذكور في رسالة السيد ماكدونالد الى يوسف كمال بك، ٢٦ ابريل ١٩٢٤؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الرابع، الوثيقة ٦٥٧/٣٥٥٨)، الصفحات ٩١٩-١٥٧.

حكومة الشيخ محمود المقاومة.^{٩٠٨} وفي الحقيقة كانت الاتراك يعارضون تغيير الامر الواقع في ولاية الموصل. واكثر من ذلك، كانوا يهدفون من تلك الاعتراضات خلق صورة جميلة ومناسبة للحكومة الكمالية في عيون الاقراد، ويتافقون مع الاقراد في كردستان الجنوبية ضد انكلترا من جهة اخرى.^{٩٠٩}

وكانت الادارة البريطانية من جانبها، تستغل قضية الموصل لاجبار المندوبين القوميين العراقيين للتصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية للوصاية على العراق.^{٩١٠} وكان هدف انكلترا من تصديق الجمعية العراقية على معاهدة الوصاية، العمل على تعزيز موقفها

^{٩٠٨} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٥.

^{٩٠٩} استناداً الى تقارير الاستخبارات البريطانية في العراق في ٢١ فبراير و ٥ مارس: "ظهرت ارضية واضحة تدعو للاعتقاد بأن السير دوبس، المسؤول البريطاني الكبير في العراق، قد يفهم أن رغبة تركيا في ضم اراضي ولاية الموصل لراضيها، اشنا تعود للقلق الذي تسببت به كردستان في الانضول. وكانت الحكومة التركية قد تعودت على صعوبة ادارة المناطق الكردية، فلديهم حق دون شك في زيادة تلك الصعاب حال فتح نوع من الذاتية لاكراد الحدود في جانب الحدود الاخر، ومع ذلك فإنهم يرون انه من المهم جداً لهم ضم الاراضي الكردية كلها داخل حدودهم، فيستثنى لهم اطلاق ايديهم للتصرف آنذاك مع اية اضطرابات قد تظهر". من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات، ١٨ مارس ١٩٢٤، وثائق بريطانية حول السياسة الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الرابع، الوثيقة ١٠، البرقي (٦٥/٢٩١)، ص ٨: مقتبسات من تقرير العصابات العراقية، رقم ٤، ٢١ فبراير ١٩٢٤، مرفقة داخل الوثيقة ١٠، المصدر السابق.

^{٩١٠} ظلت الوصاية البريطانية غير قانونية حتى التوقيع على معاهدة سان ريمو، ١٠ يونيو ١٩٢٤، التي قدمت لانكلترا حق الوصاية على ميزروبوتاميا. وتعترض المادتان ٢٢ و ٩٥ من معاهدة سيفر بحق سلطنة ميزروبوتاميا عن اراضي تركيا وانشاء الدولة. وبعد ذلك عارضت الولايات المتحدة قرار عصبة الامم بالموافقة على قرار الوصاية على ميزروبوتاميا، بسبب طلب الشركات الامريكية الهدفية الى الحصول على حق امتياز النفط في ميزروبوتاميا وكردستان الجنوبية، استناداً الى المبدأ الامريكي "الباب المفتوح" وعملت المعارضة الامريكية على تأخير اقامة نظام شرعي دولي في العراق. ومن جهة اخرى، فان عدم التصديق على معاهدة سيفر، ومعارضة القوميين العراقيين للوصاية البريطانية، تركت العراق بدون نظام شرعي في ظل الاحتلال البريطاني. وبعد مؤتمر القاهرة، انشأت دولة العراق، حيث وضعت انكلترا على عرشها الامير فيصل من الحجاز في ٢٣ أغسطس ١٩٢١. وراهنـت انكلترا على فيصل لادارة سياستها في العراق. ولكن الحكومة العراقية الجديدة، وتحت ضغط القوميين، قررت في يونيو ١٩٢٢، ترك القرار حول معاهدة الوصاية لقرار المجلس التأسيسي المستقبلي مع ان فيصل كان قد وقع على المعاهدة في ١٠ اكتوبر ١٩٢٢. واحيراً تم انشاء الجمعية التأسيسية العراقية في ١٩٢٤. ولكن ورغم الاهتمام الذي توجهه الادارة البريطانية لختار النواب، فان انكلترا لم تنجح في فرض معاهدة على المجلس لتأمين حقوقها في الوصاية على العراق. راجع: ا. هنري فورستر، نشأة العراق الحديث، شرة جهود القوى العالمية، نورمان، جامعة اوكلاهوما، مطبوع الجامعية، ١٩٣٥، ص ١٠٤-١٢٦.

الوصائي على العراق حتى تتمكن من مطالبة تركيا وربما بعدها عصبة الام، بضم الموصل للعراق.^{٩١١}

ولكن القوميين العراقيين عارضوا الوصاية البريطانية، فقد ارادوا دولة عراقية مستقلة. ولذلك انماطت الجمعية العراقية التصديق على معاهدة الوصاية العراقية البريطانية في ١٠ يونيو ١٩٢٤، وإلهاق ولاية الموصل بالعراق.^{٩١٢}

وبدأت اعمال المؤتمر التركي - البريطاني من أجل تسوية ثنائية لقضية الموصل في القدسطنطينية في ١٩ مايو ١٩٢٤، وفي اليوم التالي ناقشت الجمعية العراقية التصديق على معاهدة الوصاية على العراق واستندت المفاوضات التي بدأت رسميًا بين تركيا وبريطانيا حول قضية الموصل على المادة ٣ من معاهدة لوزان، تتعلق بتصديق انكلترا على المعاهدة.^{٩١٣}

و قبل المؤتمر، كانت انكلترا تتوقع تقديم تنازلات لتركيا في حال تمسكها ب موقفها.^{٩١٤} وفي ٦ مايو، كانت تتنبأ بتنازل يتعذر، الخط الاخضر، الذي وضعته انكلترا بين العراق وتركيا، والتمسك بالجبال الاستراتيجية في حدود العراق من أجل خلق خط دفاعي طبيعي.^{٩١٥}

^{٩١١} من المندوب السامي في العراق إلى وزير المستعمرات، بغداد، ١١ مارس ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة (٦٥/٢٢٤/٢٢٤ ١٤)، رقم ١٢٩، ص.٥. من وزارة المستعمرات، إلى وزارة الخارجية، ١٥ مارس ١٩٢٤؛ المصدر السابق نفسه، وثيقة ٩، (٦٥/٧/٢٢٢١ ١٤)، سري، ص.٧.

^{٩١٢} تقرير المندوب السامي حول الادارة العراقية، ابريل ١٩٢٣-١٩٢٤ ديسمبر ١٩٢٤، الصفحات ٢٢-٢٣؛ راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ١٢٧؛ عبدالرازاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بالعربية، بغداد، الجزء الأول، ص ١٨٨.

^{٩١٣} السيد لندساري، إلى السيد ماكدونالد، القدسليتينية، ٢٧ فبراير ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء الرابع، ٤ ديسمبر (٦٥/٧/١٩٠٥ ١٤)، رقم ١٦٧، ص.٤. مذكرة السيد اوزيورن، المصدر السابق، الوثيقة ٧، (٦٥/٧/٢٢٠ ١٤)، الصفحات ٦-٥. السيد رامسي ماكدونالد، أصبح وزيراً للخارجية عقب كورزون، واصبح السيد توماس وزيراً للمستعمرات الجديد.

^{٩١٤} استناداً إلى الاستخبارات البريطانية، فإن تركيا من أجل استعادة سيطرتها على الموصل، أعرت عن استعدادها منح نوع من الذاتية لا كراد كردستان الجنوبية، وعن تنازل نفطي لصالح بريطانيا في حال قبولها ترك القدسليتينية، ٢٧ فبراير ١٩٢٤؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، في ٤ ديسمبر (٦٥/٧/١٩٠٥ ١٤)، رقم ١٦٧، ص.٤؛ مذكرة السيد اوزيورن، نفس المصدر السابق، الوثيقة ٧، (٦٥/٧/٢٢٠ ١٤)، ص.٦. وبالمثل كانت انكلترا تظن بامكانية التنازل عن نسبة معينة من النفط لتركيا في حال استعداد تركيا ترك الموصل للعراق.

^{٩١٥} نقاط حول مؤتمر تم عقده في وزارة المستعمرات في مايو لدراسة المظاهر الاستراتيجية لمفاوضات الحدود الدائرة بين العراق وتركيا. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء

وزيادة على ذلك، ناقش المؤتمر البريطاني رغبة انكلترا لتجمیع الاشوريين في تلك المنطقة الحدودية داخل الارضي العراقي القريبة من الحدود في ظل سيطرة السلطة البريطانية في العراق.^{٩١٦}

وكان هدف بريطانيا من التنازل للاتراك امكانية ايجاد حل ثنائي للقضية بدون الالتزام بعرضها على عصبة الامم. وتهدف الولايات المتحدة بموقفها في عصبة الامم وبمطالبته الدائمة لسياسة الباب المفتوح، للشركات الامريكية، على الحصول على تنازلات نفطية في اراضي العراق وكُردستان الجنوبية من اجل اخراج القضية من بين ايدي وسيطرة انكلترا على الصعيد الدولي.

وبدا المؤتمر التركي - البريطاني حول تقرير مصير كُردستان الجنوبية في ١٩ مايو في القدسطنطية. وكان السير برسى كوكس، المندوب السامي البريطاني في مينوبوتانيا سابقاً، يمثل انكلترا التي تساعده مجموعة من المستشارين من وزارة الحرب ووزارة المستعمرات.^{٩١٧} ، ورفضت الحكومة التركية مشاركة مندوب عن الحكومة العراقية في اعمال المؤتمر.^{٩١٨}

الرابع، وثيقة (٦٥/٧/٤٢٠٥E)، الصفحتان ١٤-١٥؛ السير شوكبورغ، من وزارة المستعمرات قدم اقتراحاً حتى بامكانية التنازل عن مدينة راوندوز لتركيا واقامة خط دفاعي عراقي بـ بريطاني. مدخل معركلي علي بك، المصدر السابق، ص ١٥.

^{٩١٦} المصدر السابق نفسه، السيد 'دافيدسون' الى جعفر باشا العسكري، بغداد، ١٢ ابريل ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء ٤، الوثيقة ٢٥ (٦٥/٨٨/٢٢١٤E)، الصفحتان ١٨-١٩. لقد ارادت بريطانيا تثبيت الحدود في الشمال بالاراضي حيث تقوم قبيلتان اشوريان تياري و تخوماً، مكونتين بذلك مجتمعاً من ١٢٠٠٠ الف اشوري في الارضي العراقي. ويقيم الباقيون في شمال دهوك والعمادية. ويجب ان يظل ٦٠٠٠ اشوري في الارضي التركية تحت سلطة تركيا. ويعمل الاشوريون في الشرطة والجيش العراقي الجديد، وهم مسلحون، ويعدون جزءاً من الجيش البريطاني ما بعد الحرب. وطالبت انكلترا كذلك بضمorate الحكومة العراقية للاشوريين الذين سيصبحون تحت سلطتها. المصدر السابق نفسه.

^{٩١٧} السيد ماكدونالد، الى السير برسى كوكس، في ٨ مايو ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ١٦ (٦٥/٧/٣٨٥٥E)، ص ١١.

^{٩١٨} المصدر السابق نفسه.

وفي أول أيام المؤتمر في ١٩ مايو، أعاد فتحي يك المندوب التركي ورئيس الجمعية الوطنية العليا^{٩١٩} أن يأخذ كل حل قضية الموصل بنظر الاعتبار صفات شعوب تلك المنطقة:

١. من وجهة نظر العرق، يجب أن تقسم حدود السكان وفقاً لاجناسهم وحضارتهم، وبطريقة لا تسمع بأية سيادة خارجية عليهم.
٢. ومن وجهة النظر الجغرافية، من الضوري أن تمتد الحدود وفقاً للتضاريس الطبيعية للبلاد، وان تستجيب لضرورات الشعوب وفقاً لما ذكر اعلاه وذلك تفادياً للصراعات المعلنة سابقاً.^{٩٢٠} وصرح فتحي يك قائلاً: "معظم ولاية الموصل كُردية - تركية، والاكراد والاتراك ام شقيقة توحدت مصائرها للأبد سياسياً... وبالنسبة للعلاقة العرقية، فإن ولاية الموصل تعد جزءاً من تلك الوحدة الاجتماعية التي تكونها الامتنان الشقيقان. وهي لا تختلف باي شكل عن المناطق القائمة في الشمال وحيث يتعالى الاشراك والاكراد في انسجام كامل في مجتمع تغمره العواطف والود والامال.. وإذا تعلق الامر باطروحة الوفد التركي حول ذلك الموضوع، يمكنني ان اقول ان قضية الموصل قضية حيوية لتركيا. وارتفاع تلك الولاية من تركيا حيث تعيش اغلبية تركية وكُردية، اثما يعني اعتداء على وحدة اراضيها".^{٩٢١}

وفي الواقع، كان من السهل على المندوب التركي ان يربط مصير الاكراد والاتراك كما فعل عصمت باشا في لوزان. ولكن برسyi كوكس والذي كان على صلة بالقيادة الاكراد في كُردستان الشمالية والغربية عندما كان مندوباً سامياً لبريطانيا في ميزوبوتاميا، كان يعرف جيداً ان ادعاءات 'فتحي باشا' لا أساس لها من الصحة هذا اذا ما ترکنا جانباً الرابط الديني بين

^{٩١٩} فوزي يك، النائب الكُردي من دياربكر، ووزير الاشغال العامة السابق، كان عضواً في الوفد التركي. راجع المحضر رقم ١، من مؤتمر القدسية حول قضية الموصل. ووثائق السياسة الخارجية البريطانية: الجزء الثاني: السلسلة بـ، الجزء الرابع، الوثيقة ٢١ (٦/٥٠٨٧E)، ص ٢٢. (فيما يأتي محضر جلسة المؤتمر حول قضية الموصل، وكتب المحضر باللغة الفرنسية شأنه كما في معظم المؤتمرات ومراسلات الحكومة التركية الدبلوماسية).

^{٩٢٠} محضر الجلسة رقم ٢، جلسة يوم الاثنين ١٩ مايو ١٩٢٤، من المؤتمر حول قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

^{٩٢١} المصدر السابق نفسه، وفي معرض الرد على حجة الاتراك بان ولاية الموصل تعود الى تركيا لأن معظم سكانها من الاكراد والاتراك صرحت كوكس بما ياتي: "لكي اوضح لكم ضعف تلك الحجة، ساسمح لنفسي بالقول بتقديم ملاحظة بأنه توجد جالية هولندية كبيرة جداً تقيم في بريطانيا العظمى، فيمكن ان تكون لها نفس قوة الحجة المعاشرة ويجب ان تخضع تلك البلاد الى هولندا، استناداً الى ان السكان الهولنديين والبريطانيين يكونون اغلبية ساحقة من سكان بريطانيا العظمى". الجلسة الرابعة المنعقدة في يوم السبت، ٢٤ مايو ١٩٢٤. من مؤتمر القدسية حول قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

الاكراد والاتراك. فقد كان الهدف استعادة السيطرة على كل اراضي كُردستان بما فيها كُردستان الجنوبية.

ومن جهة اخرى، شكلت كُردستان الجنوبية مشكلة استراتيجية امنية لتركيا. واحتمالية اقامة حكومة ذات حكم ذاتي كُردي في كُردستان الجنوبية جنوب الحدود التركية وحيث يتمتع الاكراد بجميع الحقوق، يمكن ان تشكل تهديداً دائمًا لسلطة الحكومة التركية على كُردستان الغربية والشمالية، ولم يخف فتحي بك قلق الاتراك عندما قال: "سيشعر الشعب التركي دائمًا بالتهديد في جنوب بلاده، مادامت الموصل باقية تحت سلطة اجنبية."

"وللتتصدي لذلك التهديد، فضلاً عن الاضطرابات السياسية التي تمكن ان تمتد الى الشمال عبر الموصل او السليمانية او كركوك، وحيث ستضطر الجمهورية التركية الى تكريس جزء كبير من مواردها لتأمين الدفاع عن نفسها، وهي وسائل تحتاجها لتطوير البلاد."^{٩٢٢}

وهكذا، اقرَّ فتحي بك ان قمع الحركة الكردية يتطلب اقتطاع جزء كبير من موارد تركيا. ولذلك ففي حال عدم لرتباط الموصل بتركيا، ستطالب تركيا بمشاركة في نفط الموصل. وفتح بذلك فتحي بك، الطريق لاجراء محادثات مع انكلترا هادفاً الى مساهمة تركية في استغلال نفط الموصل. وذلك يعود بنا للقول ان نفط كُردستان الجنوبية سوف تستخدمه تركيا للضغط على الحركة السياسية الكردية وقمعها للاكراد الذين سيظلون تحت سلطتها.

اما كوكس، فمن جانبه، وبعد ان رفض المحادثات التي كانت قد بدأت في لوزان، رفض بعض اراء فتحي بك واثار في نفس الوقت قضية حماية الاثوريين.^{٩٢٣}

وبعد رفع الجلسة ليوم واحد، رکَّز فتحي بك في مناقشه على خروقات انكلترا للامر الواقع في ولاية الموصل منذ التوقيع على معاهدة لوزان وخاصة قصف السليمانية ومشاركة النواب الاكراد في الجمعية التأسيسية العراقية.^{٩٢٤}

وزيادة على ذلك، عارض فتحي بك الموقف البريطاني الذي اصرَّ على تأييد تجميع ملايين الاثوريين في الوقت الذي انكر فيه البريطانيون ذلك الحق على مئات الالوف من الاكراد

^{٩٢٢} المصدر السابق، ص ٣٦.

^{٩٢٣} المصدر السابق، ص ٢٧.

^{٩٢٤} اجاب كوكس على حاج القصف للسليمانية والاجراءات القمعية ضد شخص الشيخ محمود في تهكم قائلاً: "اشيرت سعادتكم الى الاجراءات المشددة المتخذة ضد الشيخ محمود في السليمانية، ولا ارى من الضروري تذكير سعادتكم ان الحكومة التركية تتخذ نفس المواقف عندما تضطر الى اللجوء لاتخاذ اجراءات تعسفية ضد القادة الاكراد الذين تهدد آمالهم الشخصية الهدوء العام، كما حدث مثلاً في حالة عبد الرحمن اغا رئيس قبيلة في الشرنخ والتي وفقاً لمعلوماتي اودعته حكومتكم السجن منذ فترة من الزمان"، ص ٣٣.

والاتراك.^{٩٢٥} واصبحت المفاوضات من الصعوبة بمكان، وتصاعلت امكانية التوصل لاتفاق ما، لأن كل طرف تمسك ب موقفه. وتم تأجيل جلسة المؤتمر مرة أخرى إلى ٢٤ مايو لاعطاء الوفد البريطاني مهلة للبحث عن الرد على الاتراك، واعداد حججه من جديد.^{٩٢٦}

والحكومة الكمالية، التي خرجت من حرب طويلة للتحرر الوطني لاتجد الامكانية لاشباع حاجاتها الاقتصادية، لم تكن مستعدة لتقديم اي تنازل لأنكلترا في الموصل، لأن ذلك يمكن ان يثير القوميين الاتراك ضدها.^{٩٢٧} وللخروج من ذلك المأزق، اقترح الوفد التركي اللجوء الى اجراء استفتاء شعبي في ولاية الموصل وسيلة لمعرفة الرأي الحقيقي للارادة الشعبية ولتحميم السكان مسؤولية احتلالية خسارة المدينة.

ولكن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت قبل ذلك اللجوء الى اجراء الاستفتاء بعد مؤتمر لوزان، ولا تستطيع ان تعود ادراجها ل موقفها في مؤتمر القدسية. ووصلت المحادثات الى طريق مسدود عندما عرضت الحكومة التركية خريطة تضع حدود تركيا الجنوبية شمال العراق على خط جبال حمرى التي تفصل ميزوبوتاميا العربية تماماً عن كردستان. وبعد ذلك علق المؤتمر جلساته مرة أخرى لمدة تسعة ايام، الا ان الاتصالات خارج المؤتمر تواصلت. واعلن الوفد البريطاني للاتراك بأنه سوف ينسحب من المفاوضات^{٩٢٨} في حال تغير وجهة نظر الحكومة التركية. وفي الرابع من يونيو، طلب ماكدونالد، وزير الخارجية البريطاني من لندناسيي المندوب السامي البريطاني في القدسية ممارسة الضغط على الحكومة التركية، بأنه وفي حال انقطاع المفاوضات وعدم التوصل الى اتفاق، ستقوم بريطانيا بعرض القضية على عصبة الامم، استناداً الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان. وفي الخامس من يونيو، يوم استئناف المفاوضات بين الوفدين في المؤتمر، لجأ فتحى بك الى الاستشهاد باتفاقية سايكس - بيكر، وبالمادة ٢٤ من معاهدة سيفر لكي يبرر عدم انتفاء ولاية الموصل الى العراق. بل واكثر من ذلك صرخ قائلاً: "ومن

^{٩٢٥} المصدر السابق، ص ٢٩. واصل فتحى باشا قائلاً: "وهكذا، ومع تقدير التوايا الإنسانية للحكومة البريطانية عندما يتطلب الأمر حماية المسيحيين، فإن الوفد التركي لم يتصور أن الحكومة البريطانية تضحي بخصوص ذلك الموضوع بمصالح المسلمين". المصدر السابق، ص ٣٠.

^{٩٢٦} المصدر السابق، ص ٣١.

^{٩٢٧} راجع ايضاً حول ذلك الموضوع، تحليل السيد لندناسيي، المندوب السامي البريطاني في القدسية، من السيد لندناسيي، الى السيد ماكدونالد، القدسية، ٢١ مايو ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٢، (٦٥/٧/٤٥٨٧E)، رقم ١٩، ص ١٧.

^{٩٢٨} المحضر رقم ٥، في جلسة الخميس ٥ يونيو، من المؤتمر حول قضية الموصل، نفس المصدر، ص ٣٦.

جهة اخرى، يشير التاريخ الى انه في ولاية الموصل كانت هناك دائماً دوبلات متفرقة، لا ترتبط بالعراق، ولكنها عاشت طويلاً تلتزم بعلاقات حسن الجوار.^{٩٢٩} وفي الواقع، اقرَّ فتحي بك، انه وجدت في الماضي دوبلات كُردية منفصلة لتبرير وجهة نظره حول عدم عائدية تلك المنطقة للعراق. الا انه كان يرفض الاقرار بنفس الواقع التاريخي بخصوص مطالبة الاكراط بانشاء دولة مستقلة في تلك المنطقة. وبذلك قام بكر سامي بك^{٩٣٠}، المندوب التركي في المؤتمر الثاني في لندن، في فبراير ١٩٢١، بكل ما يستطيع لاستبعاد المادة ٦٤ من معاهدة سيفر والتي تقدم للاكراد حق تكوين دولة مستقلة. في حين ان فتحي بك استخدم نفس المادة لتبرير حجته القائلة بأن الاكراط كانوا مستقلين ولا يعودون للعراق. وبعد آخر جلسة للمؤتمر، طلب كوكس من فتحي بك قبول صيغة اتفاق عام بين الوفدين لتقديم القضية امام عصبة الامم. ورفض فتحي بك ذلك الطلب واعلن بيان حكومته لم تسمح له بمناقشة شروط الشكل المقترن.

اذن، وفي حال عدم التوصل لاتفاق مشترك، ستتجدد الحكومة البريطانية نفسها مجرة ان تتوجه بنفسها لعصبة الامم في ٦ يوليه او ابعد قليلاً وقبل انتهاء مهلة الشهور التسعة.^{٩٣١} وقدم فشل المفاوضات التركية - البريطانية، املاً ولو ضئيلاً للاكراد. واستعاد الشيخ محمود السليمانية في ١١ يوليه وانفتح افق جديد امام الاكراط. وقررت السلطات العراقية - البريطانية في بغداد، وضع حد للحركة الكُردية بأي ثمن من اجل منع الاتراك من استخدامها. وذلك على الرغم من انه لم يتم التشاور مع الحكومة البريطانية حول خطة الاحتلال.^{٩٣٢}

وتم قصف السليمانية في ١٩ يوليه، واستولت عليها القوات العراقية [] البريطانية رغم المقاومة العنيفة للشعب الكُردي الذي لم ينهزم رغم المصفحات وطيران القوة الجوية الملكية

^{٩٢٩} المحضر الخامس لجلسة الخميس ٥ يوليه، مؤتمر القدسية حول قضية الموصل، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، والجزء الرابع، ص ٢٨. "ومع ذلك لم يتزدد فتحي بك في التصرير بأن حكومة تركيا جمهورية اسسها الاكراط والاتراك في اتفاق تام مشترك، وحيث يتعلمون بنفس الحقوق". المصدر السابق، ص ٢٧.

^{٩٣٠} محضر جلسة الخميس في ٥ يوليه ١٩٢٤، الخامسة من مؤتمر القدسية حول الموصل. المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

^{٩٣١} المصدر السابق.

^{٩٣٢} من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية، ١٨ يوليه ١٩٢٤، وزارة الخارجية، ١١٣/١٠/٣٧١.

البريطانية.^{٩٣٣} وانسحب الملك الكردي الى بينجوين، حيث واصل المقاومة رغم الاسلحة الحديثة التي استخدمتها القوات البريطانية لقصف مراكز المقاومة.^{٩٣٤} وتمت سيطرة القوات البريطانية على المدن الكبيرة فقط ككركوك واربيل، في حين ظلت سيطرة الاقراد على الريف.^{٩٣٥} وتم تعيين شامبان حاكماً على السليمانية التي أحققت مباشرة بالمندوب السامي البريطاني في بغداد.

وبعد فشل المفاوضات الثنائية التركية - البريطانية، لم يحاول اي طرف ان يزيد من دراما تيكية انقطاع المفاوضات. وارادت الحكومة البريطانية التقليل من اهمية الموصل بالنسبة للعلاقات الطيبة التركية - البريطانية ما قبل الحرب.^{٩٣٦} وحكومة عصمت اينونو الذي كان وزيراً للخارجية التركية ايضاً مازالت من جانبها في حاجة للتآييد الاقتصادي البريطاني وحاجتها للانفتاح على المجتمع الدولي. لقد انتهى زمن الحرب، ووجبت اعادة بناء البلاد. ومن جهة اخرى، كانت تركيا تأمل تأخير ايجاد حل قضية الموصل، لأن مهلة الوصاية حدّدت باربع سنوات استناداً الى المعاهدة الجديدة البريطانية - العراقية للوصاية على العراق. ونتيجة لذلك كان يجب على انكلترا ان تترك العراق مستقلاً بعد انتهاء تلك المدة المقررة. وسيكون من الاسهل حينذاك على تركيا التعامل حول قضية الموصل مع الدولة العراقية الجديدة، الضعيفة اكثر مما تتحمل مع انكلترا الدولة القوية. ومن جهة اخرى، فان انكلترا ومن اجل القضاء على اية معارضة من الولايات المتحدة في عصبة الامم حول قضية الموصل، قبلت طلب امريكا فيما يخص نفط ميزوبوتاميا وكردستان الجنوبية. وتم

^{٩٣٣} عادت السليمانية الى الحياة، التايمز، لندن، في ٢٤ يوليه ١٩٢٣، رقم ٤٧١١؛ راجع ايضاً: اعتراض الى الخارجية البريطانية منبعثة التركية في لندن، في ٣ سبتمبر ١٩٢٤، قضية الموصل وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ٩٩، الصفحات ١٤٢-١٤١؛ راجع: لانسولوت اوليلفات Lancelot Oliphant، رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الى زكي بك، الوزير التركي في لندن؛ المصدر السابق، وثيقة رقم ١٠٠، الصفحات ١٤٢-١٤٣.

^{٩٣٤} راجع ايضاً: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦.

^{٩٣٥} في العشرين من ديسمبر ١٩٢٤، تم رفع العلم العراقي لأول مرة على المبنى الرئيسي في كركوك عند زيارة الملك فيصل لكردستان. واقتصرت زيارة الملك فيصل على مدينة السليمانية عاصمة كردستان الجنوبية، مخافة اثاره حفيظة الاقراد ضده. كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٧.

^{٩٣٦} من السيد هندرسون الى السيد ماكمونالد، القدسية، ١١ يونيو ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٢ (٦٥/٧/٥٢١٢E)، رقم ٤٧٥، الصفحات ٤٣-٤٢؛ من السيد ماكمونالد الى السيد هندرسون، ٣٠ يونيو ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة ٣٣ (٦٥/٧/٥٢١٢E)، رقم ٧٤٦، ص ٤٥.

التوقيع على اتفاق بين شركة النفط البريطانية - التركية وستاندارد اوويل كومباني الأمريكية.^{٩٣٧}

واخيراً، كانت انكلترا على استعداد لعرض قضية الموصل امام عصبة الامم، وانتظاراً لما سوف تقرره الحق كُردستان الجنوبية بالعراق.

٢. العباحثات، ولجنة تقصي الحقائق، وقرار مجلس عصبة الامم:

بعد فشل المفاوضات الثنائية بين تركيا وبريطانيا، طالبت الحكومة البريطانية في رسالة مؤرخة في السادس من اغسطس ١٩٢٤، بادراج قضية الحدود بين تركيا وال العراق في جدول الدورة القادمة لمجلس عصبة الامم، وذلك وفقاً للمادة الاولى من حلف المجلس، وانسجاماً مع المادة الثالثة من معااهدة لوزان والمادة السابعة من بروتوكول الجلاء.^{٩٣٨} واضافت وزارة الخارجية الى تلك الرسالة خمس عشرة نسخة من مذكرة تلخص وجهة نظر الحكومة البريطانية لكي تُوزع على اعضاء المجلس،^{٩٣٩} ونفت باختصار مناقشة قضية الموصل في ٣٠ اغسطس، وتقرر دعوة الحكومة التركية الى الحضور اجتماع المجلس الثاني حتى تتم مناقشة تلك القضية بالتفصيل.^{٩٤٠}

^{٩٣٧} من السيد ماكدونالد الى السير هوارد في ١٠ اكتوبر ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ١٠٠، رقم ٢٩٥، ص ١٢٨-١٣٩، وانشات فرنسا من جانبها شركة النفط الفرنسية في ٢٨ مارس ١٩٢٤، برأسماه وقدره ٢٥ مليون فرنك فرنسي، كروتيانسكي، قضية الموصل، المختارات، ص ٦٤، راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢١.

^{٩٣٨} رسالة الحكومة البريطانية الى السكريتير العام في لندن، في السادس من اغسطس ١٩٢٤، وقع لانسلوت اوليافانت، وقدمت الى المجلس في ٣٠ اغسطس ١٩٢٤، حول قضية الحدود بين تركيا وال العراق، المجلس ٢٨٤، ١٩٢٤، الجزء السابع، الملحق ٦٦٧. عصبة الامم، الجريدة الرسمية، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٤٦٥. وعرضت انكلترا، الموصل على عصبة الامم لأول مرة بعد مؤتمر لوزان، في ٢٥ يناير ١٩٢٣. رسالة من وزير الخارجية البريطاني الى السكريتير العام، لوزان، ٢٥ يناير ١٩٢٣، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، ملف ٢٥٨٨٨، المجلس ٨٠، ١٩٢٣، القسم السابع.

^{٩٣٩} راجع المذكرة البريطانية في مذكرة الحدود بين تركيا وال العراق، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٩٥، رقم ٦٥/٧/٦٨٥٨٥، الصفحات ١٢٧-١٢٧؛ المذكرة البريطانية حول الحدود بين تركيا وال العراق، قضية الموصل، وزارة الشؤون الخارجية التركية، الوثيقة رقم ١٤٢، ص ٢٦٣-٢٦٤. فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢-٢٢٢.

^{٩٤٠} قضية الحدود بين تركيا وال العراق: المادة الثالثة، الفقرة الثالثة من معااهدة لوزان، الجلسة الثالثة، ٣ اغسطس ١٩٢٤، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة رقم ١٠، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٢٩١. محضر

وبدا المجلس بالمحادثات حول قضية الموصل في الجلسة التاسعة لدورته الثلاثين في جنيف في يوم السبت المصادف ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤^{٩٤١}.

ومثل انكلترا في المجلس اللورد بارمور Parmoor^{*} وفتحي بك تركيا. ولم يدع المجلس اي مندوب كردي. وعرضت الحكومة التركية للمجلس مذكرة تشرح فيها وجهة نظرها للاعضاء حول قضية الموصل.^{٩٤٢} وتركيا، مع انها لم تكن عضواً في عصبة الامم، فقد قبلت التحكيم وقانونية تلك العصبة للنظر في قضية الموصل، وجميع توابعها التي توفرها لها المادة الخامسة عشرة من حلف عصبة الامم. وانكلترا، كونتها عضوة، اعادت التأكيد على أنها سوف تتقبل اي قرار يتخذه المجلس حول تلك القضية.^{٩٤٣}

وفي جلسة المجلس في ٢٠ سبتمبر، تمسكت انكلترا ب موقفها وهي تطالب بالحاق ولالية الموصل بالعراق، وتثبت ترسيم الحدود بين تركيا وال العراق شمال مدينة راوندوز والعمادية في الوقت الذي كانت تطالب فيه تركيا باستعادة ضم الموصل لتركيا.^{٩٤٤} وقدمنت انكلترا القضية للمجلس ت يريد تثبيت ترسيم الحدود بين تركيا وال العراق، في حين جعلتها تركيا

الجلسة الخاصة بقضية الموصل في الجلسة التاسعة عشر، في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، ص ٢٢٠. المادة الثالثة من الفقرة الثانية، من معاهدة لوزان، الحدود بين تركيا وال العراق، مجموعة الاراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية، لاهاي، ليدن، سيجون، سلسلة ب، رقم ١٢.

^{٩٤١} الحدود بين تركيا وال العراق، المادة الثالثة، الفقرة الثانية من معاهدة لوزان، الحدود بين تركيا وال العراق، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٢٣٧، ١٢٣٨. محضر الجلسة الخاصة بقضية الموصل من الجلسة التاسعة عشرة في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، والدوره الثلاثون لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، الصفحات ٢٢٨-٢٣٠.

^{٩٤٢} مذكرة الحكومة التركية حول الحدود بين تركيا وال العراق، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٣/١٤٢، الصفحات ٢١٥-٢٢٩.

^{٩٤٣} برقية حكومة جمهورية تركيا للسكرتير العام، انقرة، ٢٥ اغسطس ١٩٢٤، وقعتها عصمت وقدمنت للمجلس في ٢٠ اغسطس ١٩٢٤، المجلس ١٩٢٤/٤٢٣، المعلم ٥٦٦٧، في عصبة الامم: الجريدة الرسمية، اكتوبر ١٩٤٢، ص ١٤٦٦. ومنذ الجلسة الحادية عشرة في ٢٥ سبتمبر، عاد الوفدان لاعادة التأكيد على تمسكهما بقرارات المجلس حول قضية الموصل. راجع محضر الجلسة الخاصة بقضية الموصل، في الحادي عشر، المنعقد في جنيف يوم الخميس، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤، الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية لجمهورية تركيا، الوثيقة ١٤٥، ص ٢٤٠-٢٤٢.

^{٩٤٤} راجع: موقف انكلترا في المذكرة المعروضة على عصبة الامم: مذكرة الحدود بين تركيا وال العراق، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٩٥ (٦٥/٧/٦٨٥٨E)، الصفحات ١٢٧-١٣٧.

قضية تقرير لمصير ولاية الموصل. وفي الواقع تبني المجلس منذ البداية الطرح البريطاني، وتم تدوين القضية تحت عنوان: "قضية الحدود بين العراق وتركيا، المادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان".^{٩٤٥} وهكذا، كانت انكلترا تريد بذلك تفادى احتمالية اللجوء الى استفتاء حول آراء سكان الولاية، وهو طلب تقدم به الوفد التركي منذ مؤتمرات لوزان والقسطنطينية، ومنذ مناقشات المجلس،^{٩٤٦} طالبت انكلترا بارسال لجنة تقصي الحقائق، بدلاً من الاستفتاء. وكان طلب تركيا بإجراء الاستفتاء يهدف الى تحديد خيار السكان في التعديل عن قضية واحدة: "هل يرغب السكان الاتحاد مع العراق، ام يفضل البقاء تحت الادارة التركية".^{٩٤٧}

وبتحديد الاستفتاء حول تلك القضية، كانت تركيا ت يريد استبعاد احتمالية ان يعبر السكان عن استقلال بلادهم. لأن احتمالية استقلال كردستان الجنوبية تشكل تهديداً لاستمرار احتلالهم لكردستان الغربية والشمالية. ولنذكر ان الاغلبية الساحقة للسكان ترفض الحق بالادهم بالعراق،^{٩٤٨} وانهم يرفضون رفضاً باتاً الحق بالادهم بتركيا حيث يقمعون قمعاً دموياً انتفاضة اخوانهم الاكراط. وبهذا الخصوص، لرسلت الرابطة الكردية - انشط المنظمات الكردية- الى المجلس وجهة نظرها كما يأتي: "في نفس اللحظة التي يقرر فيها مجلس عصبة الامم المصير النهائي لمحافظة الموصل، ... تتفق الرابطة الكردية من الان فصاعداً في مواجهة النوايا التركية حيث تسعى تركيا الى فرض سيادتها على بلد تحرر لتوه من قيدها الدموي. وترفض الرابطة الكردية، التي تأسست دفاعاً عن مصالح الشعب الكردي، مطالب حكومة انقرة بولاية الموصل، وهو بلد كردي اساساً".^{٩٤٩}

^{٩٤٥} راجع: برامج جلسات المجلس في عصبة الامم، الجريدة الرسمية، ١٩٢٤-١٩٢٦.

^{٩٤٦} محضر الجلسة التاسعة المتعلقة بقضية الموصل والمنعقدة في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، في الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزير خارجية تركيا، الوثيقة رقم ١٤٤، الصفحات ٢٣٣-٢٣٢. مذكرة حول الحدود بين تركيا والعراق، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة ب، الجزء الرابع، رقم ٩٥ (٦٥/٧٦٨٥٨E)، الصفحات ١٢٨-١٢٧.

^{٩٤٧} تصريح فتحي بك في محضر الجلسة التاسعة المتعلقة بقضية الموصل، جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، في الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، ص ٢٤٦.

^{٩٤٨} تقرير حول الادارة العراقية، الحاكم البريطاني في العراق، اكتوبر ١٩٢٠-مارس ١٩٢٢، الصفحات ١٥-١٢.

^{٩٤٩} المذكرة المقدمة الى مجلس عصبة الامم، الرابطة الكردية، المقر المركزي، الموصل، الاول من اكتوبر ١٩٢٤، رقم ٧٩١، ص ١؛ ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، صندوق ٦٠٥، ملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٣٩٨٩١.

وتمرّكزت الوفود البريطانية والتركية عند المواقف السابقة، ولم تتوصل إلى تحديد واضح لأساس النزاع، ولذلك أجل برانتينج مدير الجلسة الاجتماع إلى جلسة تالية.^{٩٥٠} ومنذ جلسة ٢٥ سبتمبر، أراد المجلس أن يستمع إلى بيان الوفدين حول ماذا يعنيه تماماً نص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان. وفي الواقع، وجَبَ أن تكون القضية المعروضة أمام المجلس وفقاً للمعاهدة واضحة بدقة. غير أن الوفدين قد قدما مفهومين مختلفين لشرح تلك المادة وقضاياها مهمة أخرى في النزاع.^{٩٥١}

واخِرَّ، ومنذ جلسة ٣٠ سبتمبر وقف فتحي بك، الممثل التركي مؤيداً لموقف لورد بالمور، وتقبل مشكلة المطروحة أمام المجلس، وركَّز على ايجاد أفضل ترسيم حدود ممكنة بين تركيا والعراق، وليس لقرار مصير ولاية الموصل. قدم الوفدان الوعود بقبول حدود الوضع القائم، الذي تقرر مسبقاً أن يكون شمال الموصل انتظاراً لقرار المجلس النهائي. ونتيجة لذلك، ومنذ تلك الجلسة اتخذ المجلس قراراً لإنشاء لجنة من ثلاثة أعضاء أكفاء ومحايدين، من أجل دراسة المشكلة والتوصية بوضع نهاية داخل المجلس.^{٩٥٢}

وفي تلك الائتاء، تخلف الجيش التركي جنوب خط حدود الوضع القائم، الذي قبل مسبقاً في جنيف. بل وأكثر من ذلك أشعلت الانتفاضة الكردية للشيخ سعيد بيران، في كُردستان الشمالية، في غمار نزاع ضد النظام الكمالى. وبطلب من إنكلترا، انعقدت جلسة غير عادية للمجلس في بروكسل في ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤. وبعد خطاب اللورد بالمور، حول خرق "حدود الوضع القائم" وفقاً لطروحاته التي قدمها للمادة الثالثة من معاهدة لوزان، قد تم تثبيته جنوب ولاية الموصل. وهكذا، عاد وأثار رئيس كل من الوفدين التركي والبريطاني وجهات نظرهما حول مشكلة الموصل منذ معاهدة الهدنة ١٩١٨.^{٩٥٣}

^{٩٥٠} محضر الجلسة المتعلقة بقضية الموصل، الجلسة التاسعة التي انعقدت في جنيف، السبت، ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^{٩٥١} محضر الجلسة الحادية عشرة المتعلقة بقضية الموصل، في جنيف الخميس ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^{٩٥٢} محضر الجلسة السابعة عشرة في جنيف، الثلاثاء ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤، الدورة الثلاثون لمجلس عصبة الأمم، قضية الموصل، وزارة خارجية تركيا، الوثيقة ١٤٦، الصفحات ٢٤٧-٢٤٤؛ راجع أيضاً كورتيانسكي Curtiansky، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦.

^{٩٥٣} محضر الجلسة العامة الأولى في بروكسل، الاثنين ٢٧ أكتوبر ١٩٢٤، الدورة الحادية والثلاثين لمجلس عصبة الأمم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٧، الصفحات ٢٥١-٢٦١.

ومن أجل التوصل إلى حل للمشكلة التي بُرِزَت اثناء المفاوضات من جديد، اتخذ المجلس قراراً في ٢٩ أكتوبر في بروكسل بوضع ترسيم للحدود، خطأً يمتد من أقصى شمال منطقة الاحتلال البريطاني، إلى أقصى جنوب منطقة الاحتلال التركي في نفس وقت التوقيع على المعاهدة الثانية. وسوف يظل خط حدود الامر الواقع ذاك حتى اقرار الحل النهائي لمشكلة الحدود بين تركيا وال العراق.^{٥٤}

وتم تثبيت ذلك الخط شمال ولاية الموصل، وسيكون معروفاً من الان فصاعداً بـ(خط بروكسل)، ومن جهة اخرى اختتم القرار في فقرة تنص على ان: "كل منطقة تحت الاحتلال، او تحت ادارة بالضد من شروط القرار الحالي يجب الجلاء عنها في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٢٤، على اكثرب تقدير".^{٥٥}

وقد تمت صياغة القرار بطريقة تُوحِي بان تلك الحدود ستكون الحدود الذهائبة بين تركيا وال العراق وفي الواقع، فان تأثير انكلترا، كونها عضواً دائمًا في المجلس واضح جداً، كما واستخدم الوفد البريطاني ذلك التأثير بوضوح للسيطرة على القرارات وسير المفاوضات وتوجيهها لصالحها.^{٥٦}

ونتيجة لقبول الوفود التركية والبريطانية القرار^{٥٧}، يبدأ المجلس اختيار اعضاء اللجنة التي ستقوم بدراسة قضية الموصل ومن ثم تقديم للمجلس توصياتها. وتكونت اللجنة من "الكونت تليكي Teleki" رئيس وزراء هنغاريا ودي ورسن "السفير السويدية المخول، وبولص Paulis" العقيد الاحتياطي في الجيش البولندي، ومن اربعة موظفين في عصبة الامم، واثنين من المساعدين المقيمين احدهما بريطاني والآخر تركي، الى جانب مراسل ومتجم. وتم اختيار ورسن "رئيساً للجنة".

^{٥٤} حضر الجلسة الثالثة العامة في بروكسل، الاربعاء ٢٩ اكتوبر ١٩٢٤، للدورة الحادية والثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٨، ص ٢٦٣.

^{٥٥} المصدر السابق، ص ٢٦٤.

^{٥٦} كان الوفد البريطاني قد اقترح خط بروكسل ذاك حدوداً للوضع القائم في مناقشات مجلس جنيف في بروكسل، والخريطة التي يستخدمها المجلس للاشارة إلى ذلك الخط، كانت قد اعدتها القيادة البريطانية العامة بعد بحوث محددة قام بها ضباط بريطانيون في منطقة كردستان. وهكذا كان الوفد البريطاني مستعداً ومتاهياً ان يرد على مبادرات الوفد التركي.

^{٥٧} المصدر السابق، الصفحتان ٢٦٦-٢٦٥.

^{٥٨} من السير "اريك دروموند" Eric Drummond، السكرتير العام لعصبة الامم، الى "عصمت باشا" رئيس الوزراء وزير الخارجية التركي، في ١٧ نوفمبر ١٩٢٤، قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، الوثيقة ١٤٩، ص ٢٦٩.

وبعدات اللجنة اعمالها بدراسة جميع الوثائق والمذكرات التي قدّمتها انكلترا وتركيا، حول قضية الموصل. ثم قامت بالبحث والتقصي اثناء زيارة لندن او لا ثم انقرة.^{٥٩} ومن انقرة توجهت الى بغداد في ١٦ يناير ١٩٢٥، ومن ثم الى الموصل. وكان تصرف السلطات العراقية والبريطانية اثناء زيارة اللجنة في التقصي والبحث. وفي الواقع، منعت السلطة البريطانية خبرين من الولاية من اصل كردي، 'ناظم بك' و 'فتح بك'، كانت قد عينتهما السلطة التركية. ومنعت كذلك داود باشا المساعد التركي في اللجنة من مصاحبة اللجنة في تنقلاتها. وبعد ذلك، تم السماح لهم بمحاجة اللجنة في تنقلاتها، بعد الاعتراض التركي، شريطة ان يرافقهم في كل مكان رجال شرطة بالزي الرسمي.^{٦٠} واعتبرت تركيا بشدة، واتهمت انكلترا باستغلال احتلالها للموصل لكي: "تقوم بتنفيذ جميع المظاهر العسكرية، والجوية.. واغراق البلاد بالدعائية، والاعلان عن الوعود والذور، والعقارب والكافرات. وكل ذلك لاجبار السكان على التعبير امام لجنة تقصي الحقائق عبر تعليمات

^{٥٩} من 'م. دويرسن M. Dewirsen'، الى 'عصمت باشا'، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٠، ص ٢٧٣. كانت اللجنة قد ارسلت من قبل استبياناً الى الحكومتين البريطانية والتركية تطالعهما فيه بطرح وجهتي نظرهما حول مختلف القضايا: السياسية، الاقتصادية، الفنية وغيرها. استبيان موجه للحكومة التركية، لوحدة لسكان مدينة الموصل وفقاً للدين والجنس، نفس المصدر، ملحق الى الوثيقة ١٥٠، الصفحات ٢٧٥-٢٧٣.

^{٦٠} ارشيف عصبة الامم: وثائق متعددة، المجلس ٤١، م ٢٢، ١٩٢٥، الجزء السابع، المجلس ٦، المذكورة ٢٥، ١٩٢٥، الجزء السابع، المجلس، المذكورة ٣٧، ١٩٢٥، الجزء السابع، 'شكري كايا'، وزير خارجية تركيا الى السير 'اريك دروموند' الى السكرتير العام لعصبة الامم، ٢٦ يناير ١٩٢٥، قضية الموصل، المختارات، الوثيقة ٥٤، ص ٢٩٧؛ 'شكري كايا'، الى السيد 'دوييرسن'، ٢٦ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٥، ص ٢٩٨؛ 'شكري كايا' الى السير 'اريك دروموند'، ٢٧ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٦، ص ٢٩٩.

اتهمت السلطة البريطانية في العراق هؤلاء المترجمين بأنهم عملاء وخارجون عن القانون في العراق. راجع بهذا الخصوص، ثالث برقية ترسلها الحكومة البريطانية الى السكرتير العام لعصبة الامم، ٣٠ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٨، ص ١؛ من السيد 'دوييرسن' الى السير 'اريك دروموند'، ٣١ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٨، ص ٣٠؛ من السيد 'دوييرسن' الى السير 'اريك دروموند'، ٣١ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦٠، ص ٣٠٢-٣٠٣. 'ناظم بك نفججي'، من كركوك كان يؤيد الحاق الموصل بتركيا. 'فتح بك'، نسيب 'الشيخ محمود'، كان موافداً من ملك كردستان الى حكومة انقرة. وتم نفي هاتين الشخصيتين الى تركيا اثناء الاحتلال البريطاني الى كردستان الجنوبية وقدما نفسيهما ثانين عن ولاية الموصل في المجلس الوطني الاعلى في انقرة؛ راجع ايضاً: 'شكري بك' الى السيد 'دوييرسن'، ٢ فبراير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦١، الصفحات ٤-٢٠٥. 'شكري بك' الى السيد 'اريك ادموند'، ٤ فبراير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦٢، الصفحات ٣٠٥-٣٠٦.

الموظفين الانكليز. وحتى 'الملك فيصل' شخصياً قام بجولة في البلاد حديثاً، وكذلك 'حيدري زاده ابراهيم افendi'، شيخ الاسلام السابق في الامبراطورية العثمانية القديمة قام بجولة بدوره عبر البلاد، ونشر كلها دعاية واسعة لصالح الاطروحة الانكليزية ...'. ووُجدت الحكومة التركية نفسها مضطربة للمعارضة بقوة ورسمياً ضد تلك المحاولات الرامية لتحرير البحث الدولي الذي يدور برعاية عصبة الامم.^{٩٦١}

ولم يجر تقصي اللجنة وبعثتها في مناخ طبيعي اعتيادي.^{٩٦٢} وأشار خبر وصول اللجنة حماس الشعب الکردي الذي كان يتنتظر من عصبة الامم حلاً عادلاً ومحبلاً لمستقبله. ولم تعرف الاكراد ان انتداب اللجنة للعمل قد حدّدته انكلترا وتركيا بحيث لا يسمح لها بالاعراب عن ذاتية كردستان الجنوبية، بل بدلاً عن ذلك تقدم تقاسماً مُنصفاً ومحبلاً بين كردستان الجنوبية وتركيا والعراق.^{٩٦٣}

وفي الحقيقة، فان القليل من الاشخاص الذي قابلتهم اعضاء اللجنة بعيداً عن توصية السلطات، تعرضوا لاعمال انتقامية من قبل السلطات العراقية - البريطانية -^{٩٦٤} ولم يرافق اللجنة اي متدوب کردي، وانما مساعدان بريطاني وتركي. وفضلاً عن ذلك، فقد اختارت السلطات البريطانية وبعناية الاكراد الذين اتصلت بهم اللجنة في السليمانية وكركوك واربيل ودهوك والموصل. وكان البريطانيون يرسلون للجنة قائمة باسماء الذين سيتصلون بهم قبل دخولها اية مدينة او قرية. وهكذا تم اللقاء في السليمانية مع خمسة عشر آغاً، وشخصية مرموقة، وسبعة شيوخ، وثمانية علماء، وتلثة عشر تاجراً، واثنتي عشرة شخصاً اخرين، واربعة وجهاء يهود، ووجيهها واحداً مسيحيأ.^{٩٦٥} وقد اشتري البريطانيون

^{٩٦١} شكري كايا بك' الى السير 'اريك درموند'، ٢٧ يناير ١٩٢٥، قضية الموصل، الوثيقة ١٥٦، ص ٢٩٨-٢٩٩.

^{٩٦٢} شكري كايا بك' الى السيد 'دوبرسن'، ٢٦ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٥، ص ٢٩٨.

^{٩٦٣} ارشيف عصبة الامم، المجلس ١٠٥، المذكرة ٤٩، ١٩٢٥، الجزء السادس، المجلس ١٠٩، المذكرة ٥٠، ١٩٢٥، الجزء السادس.

^{٩٦٤} تبلغ مساحة المنطقة حيث التزاع بين تركيا وانكلترا ما يصل الى ٨٧٨٩٠ كيلومتر مربع تقريراً ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠٠٠٠ تقريراً. راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٠.

^{٩٦٥} حول عدم انتظام اللقاءات التي تقوم بها اللجنة مع السكان والاعمال الانتقامية للسلطات العراقية - البريطانية، راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٥٥-١٦٠.

^{٩٦٦} قائمة المشاهدين التي التقت بهم اللجنة في السليمانية، ارشيف عصبة الامم، القسم السادس، الفقرة الثانية، الصندوق ١٤، الوثيقة ١٨، القائمة رقم ١، المساعد البريطاني في اللجنة، ٢٢-١٩ مارس ١٩٢٥، المصدر السابق، القوائم التالية الخاصة بمدن كردستان الاخرى القائمة رقم ٢، في السليمانية، القائمة رقم

اصوات جميع هؤلاء، كما كانت شهاداتهم اصداء للارادة البريطانية.^{٦٦} والاكثر من ذلك، قامت السلطة البريطانية بتمويل حملة القوميين العراقيين مثل حزب الاستقلال العراقي من اجل نشر الدعاية في مدينة الموصل، وتنظيم المظاهرات وذلك تأييداً للاحاق ولالية الموصل بالعراق.^{٦٧}

وبناءً على تلك التصرفات، لم تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار اراده معظم سكان الموصل من الاراد او رغبتهم. واستقرت اللجنة في الموصل لمدة من يناير الى مارس ١٩٢٥ وكانت دراسة تفصيلية لعدة اقتراحات للجنة مرفقة بالعديد من الخرائط اكردستان الجذوية.^{٦٨} وعرضت اللجنة في تقريرها معطيات القضية، واقتصرت رأياً نهائياً يقول انه في مصلحة سكان المنطقة عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها. وفي ذات الوقت، رفضت فكرة اجراء استفتاء حيث ترى اللجنة انه لا يمكن تحقيق ذلك. ومن جهة اخرى، أكدت على ان المنطقة لم تكن ابداً جزءاً من العراق، وان السكان لا يمتلكون وعيّاً وطنياً عراقياً.^{٦٩}

^{٦٥} من كركوك، القائمة رقم ٦، من تلغراف، سنجار، القائمة رقم ٧ من العمارية، والقائمة رقم ٩، من دهوك؛ والقائمة رقم ١٠، الموصل، والقائمة رقم ١١، زاخو. المصدر السابق، الصندوق، تسلسل ١٤.

^{٦٦} راجع بهذاخصوص، مراسلات جواد باشا، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب ١١، الصندوق ١٢، الملفات: الاول والثاني (في مراسلات لم تنشر)، ارشيف عصبة الامم، المجلس ١٠٥، المذكورة ٤٩، ١٩٢٥، القسم السابع، المجلس ١٠٩، ١٩٢٥، ٥٠، القسم السابع.

^{٦٧} توجه حزب الاستقلال في احد مناشيره الموزعة في الموصل الى العراقي التبلي:
(١) مادام انت عربي عراقي، يجب ان تزيّن صدرك ودكانك وباب بيتك بالعلم العراقي المقدس، ويجب ان تعلن للعالم اجمع ان الموصل عربية عراقية وتمثل جزءاً لا ينفصل من جسد الدولة العراقية. (٢) ويجب ان تصبح بصوت عالٍ: تعيش الموصل عراقية، وتحيا الامة العربية في كل مرة تلتقي احد اعضاء اللجنة الدولية. في رسالة مؤرخة في ٣٠ يناير ١٩٢٥، مراسلات 'داود باشا' و'جهاد باشا'، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب ١١، الصندوق ١٢، ملف الوثيقة ٢.

^{٦٨} الوثيقة للمجلس ٤٠ المذكورة ١٤٧، ١٩٢٥، القسم السابع، عصبة الامم، واثني، المختارات، ص ٦٢.

^{٦٩} قضية الحدود بين العراق وتركيا: تقرير قدمته الى المجلس اللجنة التي تم انشاؤها من اجل القرار في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، عصبة الامم، المجلس ٤٠، المذكورة ١٤٧، ١٩٢٥، القسم السابع. وتم اعداد التقرير في جنيف باللغتين الفرنسية والانكليزية، ويكون من تسعين صفحة وعددًا من الخرائط.

^{٧٠} تقرير اللجنة التي تبحث قضية الحدود بين العراق وتركيا، عصبة الامم، ١٩٢٥، ص ٧٨. الجلسة الخامسة عشرة لمجلس عصبة الامم، في جنيف، في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، الجريدة الرسمية لعصبة الامم، فبراير ١٩٢٦، ص ١٩٠.

وبخصوص موقف اللجنة من الاقرارات، أكد التقرير على أنه "إذا كان من الضروري التوصل إلى قرار يعتمد الحجة الاتنية وحدها، سيقود ذلك إلى الاعتراف بانشاء دولة كردية مستقلة".^{٩٧١} ولكن المجلس، لم يأخذ الحجة الاتنية عاملًا رئيسيًا لقراره. وكان التأثير البريطاني واضحًا على اللجنة، وفيما بعد على المجلس، إذا ما أضفنا مصلحة بريطانيا بالحاق ولالية الموصل بالعراق، وكان تأثيراً كبيراً واضحاً على المجلس ليكون العامل الاقتصادي أساساً لقراراته.^{٩٧٢} وهكذا قدرت اللجنة بعد تحليلها أنها ستتخذ القرار بالحاق المنطقة كلها تحت خط الحدود البالجيكية بالعراق شريطة اتباع ما يلي:

"(١) سيظل العراق تحت الانتداب الفعال لعصبة الأمم خلال فترة زمنية يمكن تقديرها بخمسة وعشرين عاماً.

(٢) يجب الأخذ بعين الاعتبار رغبات الاقرارات الذين يطالبون بتعيين موظفين من أصل كردي لإدارة البلاد، من أجل ممارسة العدالة والتدريس في المدارس وان تكون اللغة الكردية لغة التعامل الرسمي لجميع الخدمات.

وإذا كانت إدارة عصبة الأمم يجب أن تنتهي بانتهاء معاهدة اربع السنوات القائمة بين بريطانيا وال العراق. ولم تقدم بعض الضمادات الادارية المحلية للأكراد، فإن اللجنة تعتقد أن غالبية الشعب سيفضلون الحافظ على السيادة التركية بدلاً من السيادة العربية".^{٩٧٣}

^{٩٧١} تقرير اللجنة، المصدر السابق نفسه، ص ٨٥.

^{٩٧٢} راجع القرارات العامة، والتوصيات الخاصة في تقرير اللجنة، المختارات، الصفحات ٨٦-٩٠. راجع أيضًا: فوستر، المختارات، ص ٦٦؛ راجع كذلك، واثلي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣.

^{٩٧٣} "تقرير اللجنة: القرار النهائي". المختارات، الصفحات ٨٨-٨٩. والأقواس الفقرة الأولى تعود للمؤلف. حول تلك النقطة، راجع: واثلي، في اطروحته للدكتوراه، واستخدام التعبير "البلد" للتغيير عن ولالية الموصل وليس العراق. راجع: واثلي، المختارات، الصفحات ٦٢-٦٧. فإن دور وهدف اللجنة حول تلك النقطة كانت تقريراً لمصير العراق: يعني ان العراق يبقى تحت انتداب عصبة الأمم، وهي وصاية قدمت لإنكلترا وأصبحت مسؤولة عن ادارتها نتيجة لمعاهدة التوافق في اكتوبر ١٩٢٢ بين العراق وإنكلترا، ولقرار مجلس عصبة الأمم في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤، كما ان مسؤولية إنكلترا تنسجم مع المادة ٢٢ من الفقرة الرابعة، من الحلف. راجع: اي. ج. بيتربيولي، قضية الموصل، (اطروحة دكتوراه في القانون)، جامعة أمستردام، هـ. ج. باريس، ١٩٢٩، الصفحات ١٨-١٩. راجع أيضًا: رشاد قدسي، الوصاية البريطانية على العراق: اساسها وتطورها ونهايتها (اطروحة دكتوراه الدولة، جامعة سترايتبورغ، باريس، المطباع الحديثة، ١٩٣٧، الصفحات ٥٢-٦٥؛ راجع أيضًا: شفيق حيودي، بتطبيق الوصايات الدولية على العراق، (اطروحة دكتوراه في القانون)، جامعة تولوز، المكتبة العامة، ١٩٣٤، الصفحات ٧٦-٩٠).

ومن الواضح تماماً ان اللجنة كانت تحت السيطرة المباشرة لإنكلترا وتركيا. وفي ختام تقريرها، لم تستطع ان تأخذ بنظر الاعتبار الحكم الذاتي لسكان المنطقة المعنية. وحددت اللجنة الخيار للسكان بين الإلحاق بالعراق او الإلحاق بتركيا. ولم تستوعب اللجنة جيداً آمال السكان. ولا يمكن الفهم كيف قلصت اللجنة طموحات الأكراد الى مجرد حق اداري وثقافي اذا ما عرفنا ان السكان الأكراد لم يكن لهم حق التعبير في الاستفتاء. وبالضد من تقييم اللجنة، اشارت الرابطة الكردية بوضوح الى اللجنة والى المجلس وبينت ان هدف الأكراد كان الاستقلال الوطني فقط، ولا يريدون الالتحاق بتركيا ولا بالعراق^{٩٧٤}. وما عدا المقاومة المسلحة للشيخ محمود ومحاولاته لتأسيس دولة مستقلة في كردستان الجنوبية. لم يكن الأكراد وحدهم يطالبون باستقلال كردستان الجنوبية. ففي الواقع، كان المجتمع الآثوري في كردستان مرتبطاً بمطاليب الأكراد من اجل انشاء دولة مستقلة في كردستان على لرض ولاية الموصل^{٩٧٥}. وفي كل الاحوال، واستناداً الى اللجنة، فإن الحقوق الادارية والثقافية يجب تأمينها للأكراد حتى لو تم الحال بلادهم بالعراق او بتركيا. ومن جهة اخرى، يمكن ضعف تقرير اللجنة في الحقيقة القائلة بأن اللجنة ليس لها الحق في اصدار الحكم او تقديم التوصية.

وفي الواقع، فإن الاطراف المتنافرة لم تقبل حكم اللجنة في تقريرها حول تقصي حقيقة الامور، حيث ان ذلك التقرير ليس الا اداة عمل في ايدي المجلس لتقرير المصير النهائي لولاية الموصل.

وبعد نشر التقرير في اغسطس ١٩٢٥، حاولت انكلترا تمديد مدة الوصاية على العراق أكثر من اربع سنوات حتى تنسجم الوصاية مع الرأي الصادر في نهاية التقرير^{٩٧٦}.

^{٩٧٤} مذكرة موجهة الى مجلس عصبة الامم، الرابطة الكردية، الموصل، الاول من اكتوبر ١٩٢٤، ص ٧٩١.
"نداء الى عصبة الامم والدول المتحضرة في العالم اجمع"، المصدر السابق، الموصل، ٥ ابريل ١٩٢٥ رقم ٩٨١. مذكرة الى عصبة الامم، المصدر السابق، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥، رقم ١١١٠، برقية في ٢٨ اغسطس ١٩٢٥، موجهة الى عصبة الامم، المصدر السابق، بغداد، رقم ٢٨/٢ (٥٢ ١٠٣ ٢٨).

^{٩٧٥} "رسالة مدير الاتحاد الآثوري في ١ ابريل ١٩٢٥، الى سعادة رئيس عصبة الامم، الاتحاد الآثوري"، ارشيف عصبة الامم، القسم السادس، الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦٢٠، ملف رقم ٤٣٥٦٦، الوثيقة ٤٥٣٦٦.

^{٩٧٦} صرح وزير المستعمرات في المجلس قائلاً: "لقد اعلنت استناداً الى قرار مجلس الوزراء في السابع من اغسطس، القائل بيان حكومة جلالته كانت مستعدة قبل انتهاء المعاهدة الحالية ١٩٢٨، باسناد جوهر بروتكول تلك المعاهدة بتبدلها بمعاهدة طويلة الامد (...) حيث اتفق المندوبون حول موضوع الاراضي تحت خط بروكسل على ان تبقى في اتحادها مع العراق، وحيث كانوا مستعدين بمواصلة تحمل المسؤولية امام عصبة الامم بهذا الخصوص، حتى الوقت الذي يأتي مع انتهاء فترة الخمس وعشرين سنة، وهي الفترة

وهكذا، نرى انكلترا قد استخدمت في الواقع تلك الحجة لاقناع العراقيين بقبول تمديد الوصاية البريطانية على العراق من أجل الحاق الموصل بالعراق. وبهذا الخصوص قدّمت الحكومة البريطانية دعوة إلى الملك فيصل لزيارة لندن في شهر أغسطس، واعدت له استقبالاً ملكياً حافلاً، مشيرة بذلك إلى الصلة العميقـة التي تربط إنجلترا بالعراق.

ولم تقبل تركيا من جانبها، بقرار اللجنة: أولاً، لأنها لم تكن تهتم بمنع حقوق خاصة للأكراد في ولاية الموصل، خاصة بعد أن قمعت انتفاضة الشيخ سعيد بيران في كردستان الشمالية.^{٩٧٧} وبعد ذلك، رفض الإنgrak خط بروكسل حدوداً بين تركيا والعراق. وتمت مناقشة تقرير اللجنة في مجلس عصبة الأمم، في جلسته المنعقدة في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، وكان السيد أمري، وزير المستعمرات يمثل إنكلترا، في حين مثل تركيا الدكتور توفيق رشدي، وزير خارجيـتها الشـاب.

ورفض رشدي، قبول عـود من سـبـقه -فتحـي يـكـ- بـقـول مـسـبق لـقـارـ المـجـلس حـول تـلـك القـضـيـة.^{٩٧٨} وـصـرـحـ آـنـهـ لـمـ يـكـنـ كـفـوـءـ حـيـثـ قـبـلـ قـرـارـ اـقـطـاعـ المـوـصـلـ وـالـحـاقـهاـ بـالـعـراـقـ. وـهـوـ يـرـىـ أـنـ تـرـكـياـ لـمـ تـعـرـفـ بـمـبـداـ الـوـصـاـيـةـ وـلـاـ بـالـمـوـادـ: ٩٩ـ٩٤ـ، مـنـ مـعـاهـدـةـ سـيـفـرـ التـيـ قـنـتـ نـظـامـ الـوـصـاـيـةـ.^{٩٧٩}

وفي الواقع، كانت تركيا قد اـخـذـتـ مـعـاهـدـةـ لـوزـانـ اـسـاسـاـ وـحـيدـاـ لـلتـزـامـاتـهاـ الدـولـيـةـ. ولـذـكـرـ انـ تـلـكـ الـمـعـاهـدـ كـانـ اـتـفـاقـاـ سـيـاسـيـاـ، وـكـانـ يـنـقـصـهاـ اـسـاسـاـ الـقـانـونـيـ وـالـاجـراءـاتـ

الـزمـنـيةـ التـيـ اـقـتـرـحـهاـ المـنـدوـبـونـ، كـماـ جـاءـ فـيـ "ـمـذـكـرـةـ وـزـيرـ عـنـ شـؤـونـ الـمـعـسـعـمـرـاتـ حـولـ قـضـيـةـ المـوـصـلـ اـمـ عـصـبـةـ الـاـمـ". وـثـانـقـ وـزـيرـ الـمـسـعـمـرـاتـ حـولـ قـضـيـةـ المـوـصـلـ اـمـ عـصـبـةـ الـاـمـ". وـثـانـقـ بـرـيطـانـيـةـ حـولـ الـمـسـؤـولـ عـنـ شـؤـونـ الـخـارـجـيـةـ، الـجـزـءـ الثـانـيـ، سـلـسـلـةـ بـ، الـجـزـءـ الرـابـعـ، وـثـيقـةـ ٢٨٧ـ، ٢٨٧ـ، صـ ٢١٧ـ، ٦٥ـ/٢٢ـ/٦١٥٦ـEـ).

^{٩٧٧} الدكتور رشدي، في "رده السريع الذي المختصر قد تخطى سؤالي حول ما إذا كان سيعرض أي اهتمام بالعناصر الكردية في المناطق المتنازع عليها، وذلك بمنهم نوعاً من الذاتية كما يتعلمون بها الان"، مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الأمم، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨.

^{٩٧٨} محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، دورات مجلس عصبة الأمم، ص ١٣٢٦، "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الأمم". وـثـانـقـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ، الـجـزـءـ الثـانـيـ، سـلـسـلـةـ بـ، الـجـزـءـ الرـابـعـ، وـثـيقـةـ ٢٨٧ـ، ٦٥ـ/٢٢ـ/٦١٥٦ـEـ)، الصـفحـاتـ ٢١٨ـ٢١٧ـ. رـاجـعـ: فـوـسـتـرـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٦٧ـ.

^{٩٧٩} محضر دورة المجلس الخامسة والثلاثين، ٣ سبتمبر ١٩٢٥، دورات مجلس عصبة الأمم حول قضية الموصل في عصبة الأمم. وـثـانـقـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـبـرـيطـانـيـةـ، الـجـزـءـ الثـانـيـ، السـلـسـلـةـ بـ، رـاجـعـ: فـوـسـتـرـ، المـصـدرـ السـابـقـ نـفـسـهـ، صـ ١٦٨ـ.

والترتيبات القانونية بخصوص الوصاية او حتى تقديم حلول للقضايا الدولية الاخرى، وفي معرض الاشارة الى تصريحات كورزون بعد مؤتمر لوزان، اكد رشدي ان قرار المجلس سوف يتم قبوله فقط باجماع الاصوات، يعني بقبول تركيا، وان المجلس بضيافته الجيدة، لا يمكنه ان يتوصل الى حل الا بموافقة الطرفين.^{٩٨٠}

وفيما يخص انكلترا، كان أمريكي راضياً عن القرار النهائي وقدم وعداً للمجلس بان انكلترا ستعمل على تدريب معااهدة الوصاية مع العراق. وقد اصر مع ذلك على تثبيت ترسيم الحدود شمال خط بروكسيل من اجل احتواء الاثوريين داخل حدود العراق. واخيراً، وعد أمريكي بان انكلترا سوف تمنح الاقرارات ذاتية واسعة وستقوم بتطبيقها داخل العراق.^{٩٨١} والمجلس، وقد رأى تعقيد المشكلة، قام بتعيين بعض اعضائه في لجنة المجلس التي تتكون من عدد من المتذمرين، كـ "كينون دوليون De'On" ممثلاً لاسبانيا، وـ Dr. Unden اوUnden عن السويد والسيد Guani عن الارغواي. وانريط باللجنة ورئيسها اوUnden وبمساعدة كل الاطراف، دراسة التقرير والقيام بجميع الابحاث التي تراها ضرورية من اجل التوصل الى حل عادل وسلامي.^{٩٨٢} والتقت اللجنة باعضاً لجنة التقسيم الثلاثة لا على اتفاق. وكان اوUnden يرى ان اللجنة قد قررت تقسيم ولاية الموصل واقامة خط الحدود على نهر الزاب الصغير. ولكونه استاذًا في القانون، وجد ان حجج الطرح البريطاني لم تكن مبررة على الصعيد القانوني.^{٩٨٣}

وفي الواقع، عارض أمريكي، اقتراحات اوUnden، وصرح بان العراق لا يمكنه ان ينتعش اقتصادياً اذا تثبتت الحدود على الزاب الصغير، وان ذلك الخط لا يمكن ان يكون خط دفاعياً استراتيجياً للعراق.^{٩٨٤}

^{٩٨٠} "محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، المصدر السابق.

^{٩٨١} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣١٧-٣١٨.

^{٩٨٢} "محضر جلسة الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، المنعقدة في ٤ سبتمبر، المصدر السابق نفسه، "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المختارات، ص ٢١٩؛ واثني، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

^{٩٨٣} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٨٠. راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨.

^{٩٨٤} المصدر السابق، ص ٣١٩.

وفي حال عدم التوصل إلى ايجاد حل للمشكلة، أوصت اللجنة المجلس برفع القضية الـكردية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وهكذا، وبعد جلسة التاسعة عشرة من سبتمبر ١٩٢٤، طلب المجلس من المحكمة رجاء التفضل بتقديم رأي استشاري حول القضايا الآتية:

- (١) ماهي صيغة القرار الذي يجب ان يُتخذ من قبل المجلس وفقاً للمادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان؟ فهو حكم قسري؟ أو توصية؟ أو مجرد وساطة؟
- (٢) يتبعني ان يُتخذ القرار بالاجماع أم بالأغلبية؟ وهل يمكن ان يشارك اعضاء الاطراف المعنية في التصويت؟^{٦٨٥}

وطلبت المحكمة دراسة تلك القضايا في دورة استثنائية وطالبت الحكومتين بتقديم جميع الوثائق الضرورية بخصوص قضية الموصل. وكان المجلس يرغب في ان تقدم المحكمة ردودها على تلك التساؤلات في دورة المجلس القادمة في ديسمبر ١٩٢٥^{٦٨٦} واجتمع قضاة المحكمة في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٥، ولكن وفي ذات الوقت، تلقت المحكمة برقية من الدكتور رشدي، وزير خارجية تركيا، يعلن فيها ان الاستئلة المقدمة للمحكمة كانت ذات طبيعة سياسية. وان الحكومة التركية لا تعتقد بأن تلك القضايا تشكل موضوعاً للاستشارة من قبل المحكمة، مادامت أنها تعتقد ان معاهدة لوزان وتصريحات كورزون تستبعد اي لجوء للاستفتاء.^{٦٨٧} وفي الواقع كان رشدي قد صرخ مسبقاً بعد الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، ان الحكومة التركية ترى ان المجلس كان مجرد جهاز وساطة وليس جهازاً تحكيمياً. وأكد على انه بالنسبة لقضية الموصل، لا ترى الحكومة التركية ضرورة اللجوء الى المحكمة.^{٦٨٨} وعلى هذا السؤال، اجابت المحكمة بان تصريح كورزون في الثالث والعشرين

^{٦٨٥} "محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس"، المختارات، ص ٢٢٧؛ "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل"، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢١. كروتيانسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤؛ راجع فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨. وكذلك واثلي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

^{٦٨٦} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢؛ راجع، فوستر، المختارات، ص ١٦٨.

^{٦٨٧} "مجموعة الآراء الاستشارية" محكمة العدل الدولية، السلسلة ب، رقم ١٢، ص ٨.

^{٦٨٨} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢. ويمكن تحليل المعارضة التركية بخصوص ردود المحكمة: فقد تحقق رشدي كما يبدو ولو ظاهرياً من ان ذرائع الاتراك ليست مقنعة بشكل يساعد على امكانية اتخاذ قرار مناسب لاحق الموصل بتركيا. ونتيجة لذلك، سيقرر المجلس عدم منح تركيا مزيداً من الاراضي، وقراراً بثبات حدود تركيا مع العراق على خط بروكسيل. راجع بهذا الخصوص، الحوار الذي دار بين رشدي ولندسائي، رسالة من السير لندسائي الى السيد

من يوليه ١٩٢٣، لا يمكن استخدامه تعبيراً عن المادة الثالثة من معااهدة لوزان، وإنما يشكل اقتراحاً لم تقبل به الحكومة التركية.^{٩٨٩}
وجاءت ردود المحكمة المُرسلة إلى المجلس حيث تمت صياغتها في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، كما يلي:

(١) يقر مجلس عصبة الامم، بخصوص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، في كونها ملزمة للاطراف المعنية، وتشكل حسماً نهائياً للحدود بين العراق وتركيا.
٢. ويجب إتخاذ القرار بامداد الأصوات، ويساهم ممثلو الاطراف المعنية في التصويت، ولا يمكن حسبان تلك الأصوات لتقدير الاجماع.^{٩٩٠}
ولكن المجلس، بدلاً من مناقشة رد المحكمة، قرر في ٢٨ سبتمبر ارسال لجنة تقصي حقائق جريدة الى كردستان للبحث عن خرق تركيا لنظام الوضع القائم في المنطقة الحدودية لخط بروكسيل.^{٩٩١}

وترأس الجنرال لايرون، اللجنة الجديدة، وهو قائد عام الجيش الاستوني، وساعدته عضو اسباني، وعضو تشيكوسلوفاكي وسكرتيران.^{٩٩٢} ووصلت اللجنة الى بغداد في منطقة خط بروكسيل. وفي العاشر من ديسمبر قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس، وقدرت ان الاحداث

اوستن تشنبرلن، ٢ اكتوبر ١٩٢٥، **وثائق السياسة الخارجية البريطانية**، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٩، رقم ٢٢، ص ٢٢٥.

^{٩٨٩} "مجموعة الاراء الاستشارية"، محكمة العدل الدولية، السلسلة ب، رقم ١٢، ص ٢٢.

^{٩٩٠} المصدر السابق، ص ٣٣. "قضية الحدود بين تركيا وال العراق، قرار المجلس"، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٨٩. "وثائق تتصل برأي المحكمة"، الاستشاري، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب الحادي عشر، صندوق ٦٠٨، الملف ٥٨٨.

^{٩٩١} تتعلق تلك الخروقات على وجه الخصوص بقضية ترحيل النسطوريين من القرى الحدودية لخط بروكسيل. راجع: "تصريحات الوفد البريطاني والوفد التركي امام المجلس في محضر جلسات الدورة الخامسة والثلاثين"، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٤٨-١٣٥٨. "ذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٣. "السير لندساري الى السيد اوستن تشنبرلن، ٢ اكتوبر ١٩٢٥". وثائق **السياسة الخارجية البريطانية**، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة رقم ٢٨٨، رقم ١٢١، الصفحات ٣٢٥-٣٢٤. "وزارة الطيران الى قائد القوة الجوية"، بغداد، (تم اعلام وزارة الخارجية بذلك)، في ٢٢ اكتوبر ١٩٢٥.

المصدر السابق، الوثيقة ٢٩٢، (٦٥/٢٢/٦٤٨٥E)، الصفحات ٣٢٧-٣٢٦.

^{٩٩٢} "ذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المختارات، ص ٣٢٤؛ راجع كذلك: فوستر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٩-١٧٠.

التي وقعت في الخريف لم تكن بذات أهمية.^{٩٩٣} وترك "لайдونر Laidoner" اثنين من مساعديه في الموصل، هما: العقيد جاك والسيد م. ماركوس، لمواصلة المهمة حتى يتوصلا المجلس إلى الحل النهائي لقضية الحدود.^{٩٩٤} ومع ذلك اتهمت تركيا إنكلترا بأنها زادت حدة الموقف وأثارت قضية نقل المسيحيين إلى مكان آخر، من أجل التأثير على الرأي العام الأوروبي، وكذلك في أعضاء المجلس.^{٩٩٥}

واخيراً، فان المجلس في دورته السابعة والثلاثين في الثامن من ديسمبر ١٩٢٥، ناقش رأي المحكمة الاستشاري حول قضية الموصل، بحضور المندوب البريطاني أمري، والمندوب التركي منير بك. وبعد المناقشات، عاد المندوب التركي ورفض من جديد الموافقة على رأي المحكمة الاستشاري وحكم المجلس التحكيمي.^{٩٩٦} ولكن تم التصويت بالإجماع على رأي المحكمة الاستشاري، ولم يؤثر عدم تصويت تركيا في الموضوع. وتغيب المندوب التركي بعد جلسة العاشر من ديسمبر، ولكن المجلس قرأ رسالة أرسلها وزير خارجية تركيا وأشار فيها إلى رأي البروفيسور الفرنسي في القانون الدولي جلبرت جيدل الاستشاري لصالح تركيا حول قضية الموصل عندما قال: "لا يتمتع مجلس عصبة الأمم بـ"باية قوة تحكمية في النزاع المعروف عليه استناداً إلى المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، بل يجب أن يتعامل معه المجلس في الظروف التي تتوقعها من المادة الخامسة عشرة من حلف عصبة الأمم".^{٩٩٧}

وأخذ المجلس أخيراً في جلسته المنعقدة في السادس عشر من ديسمبر، موقفاً حاسماً في صالح إنكلترا، مانحاً لها حق الحق ولالية الموصل بالعراق الخاضع للوصاية

^{٩٩٣} "الحدود العراقية: أرشيف مهمة لайдونر"، أرشيف عصبة الأمم، القسم السياسي، الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٤٨٩٢١، الوثائق ٤٨٩٢١ (لم تنشر أكثر من مائتي وثيقة)؛ راجع كذلك: كوريتاني، المختار، الصفحتان ٨٢-٨١؛ وكذلك فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٩٩٤} "الحدود بين تركيا وال العراق"، تقرير العقيد حاك والسيد م. ماركوس في ١٢ أبريل ١٩٢٦، أرشيف عصبة الأمم، القسم السياسي، الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٤٨٨٨، الوثيقة ٥٠٩٤، ص ١.

^{٩٩٥} راجع: "فوستر"، المصدر السابق نفسه، ص ١٧١.

^{٩٩٦} "محضر دورة المجلس السابعة والثلاثين"، المصدر السابق نفسه، الصفحتان ١٢٠-١٢٠.

^{٩٩٧} جلبرت جيدل، استشارة حول المادة الثالثة الفقرة الثانية، معاهدة لوزان، بخصوص الحدود بين العراق وتركيا، باريس، مطبوع شيكس، ١٩٢٥، ص ٤. (السيد جيدل كان استاذًا في كلية الحقوق من جامعة باريس، والكلية الحرة للعلوم السياسية).

البريطانية^{٩٩٨} ورفض المندوب التركي الحضور امام المجلس. وارسل وزير خارجية تركيا خطاباً في نفس اليوم الى السكرتير العام لعصبة الامم، لا يعترف فيه بـ تحكيم المجلس، ويصرح قائلاً: "وانتمسك باضافه، اعلن ان حقوق السيادة لایة دولة على الارض لاتنتهي الا بارادتها وموافقتها. ونتيجة لذلك فنحن نتمسک بان حقوقنا السيادية على كل ولاية الموصل، تظل قائمة"^{٩٩٩}.

ويتص قرار المجلس، الذي اعدته اللجنة على مايأتي:

"المجلس:

نظراً للمادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة السلام الموقعة في لوزان في ٢٤ يوليه ١٩٢٣؛ واستناداً الى تقرير لجنة تقصي الحقائق؛ وموافقة على الدوافع، وقبولاً لمقترنات لجنة المجلس، تقرر:

١. أنه سوف يتم تثبيت الحدود بين تركيا والعراق على خط بروكسيل؛
٢. والحكومة البريطانية مدعوة لتقديم معاهدة جديدة الى المجلس الذي سوف يؤمن استمرارية نظام الوصاية لخمس وعشرين سنة قادمة...
٣. والحكومة البريطانية مدعوة بوصفها دولة وصاية لتقديم الاجراءات الادارية التي يجب ان تتوقف من اجل منح السكان الاقراد المذكورين في تقرير اللجنة الضمانات الادارية المحلية التي اوصت بها اللجنة في قراراتها النهائية...^{١٠٠٠}

^{٩٩٨} دورة في المجلس السابعة والثلاثين، لحظات من الاجتماع الخامس عشر، ديسمبر السادس عشر ١٩٢٥، عصبة الامم، الدورة الثلاثون للمجلس، المحضر السابع للجلسة السابعة عشرة، ص ١، في ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥٠٠٥٢، الصفحات ٦-٥، محضر اعمال الدورة السابعة والثلاثون للمجلس، المختارات، ص ١٢٦، الجلسة الخامسة عشرة (العام)، المتعقدة في جنيف، الاربعاء في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، استمرت ثانية عشرة ساعة، قضية الحدود بين العراق وتركيا، قرار المجلس، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، الصفحات ١٩١-١٩٢.

^{٩٩٩} رسالة رشدي بك، وزير خارجية تركيا، الى السكرتير العام لعصبة الامم، ١٦ سبتمبر ١٩٢٥، في الجلسة الحادية عشرة، جنيف، الاربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٢٥؛ قضية الحدود بين تركيا والعراق، قرار مجلس عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٨٧.

^{١٠٠٠} دورة المجلس السابعة والثلاثين: نسخ اصلية لاجتماع الخامس عشر في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، عصبة الامم، دورة المجلس السابعة والثلاثين، محضر اجتماع الجلسة الخامسة عشرة، ص ١، القضية الحدود بين العراق وتركيا: (قرار المجلس)، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، الصفحات ١٩٢-١٩١.

وتم قبول القرار بالاجماع مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار لاصوات الاطراف المعنية، وانكلترا ملزمة بتطبيقه، وتركيا كذلك. وواصلت تركيا رفضها لقرار المجلس، لانها تعتقد ان المجلس لا يمتلك قوة للتحكيم في قضية الموصل. ورفضت الحقاق ولاية الموصل بالعراق حتى يتم التوقيع على معاهدة سياسية ثلاثة بين العراق وتركيا وانكلترا في ١٩٢٦.

٣. الالتزامات الانكليزية والعراقية تجاه الكرد:

وبناءً على قرار المجلس، عملت انكلترا على خسارة الكرد لآخر امل في استقلال بلادهم؛ وفي الاقل لجزء منها. وقد اهملت عصبة الامم التحول للاهتمام بحقوق الشعب الكردي بتأثير انكلترا. ومن جهة اخرى، لجأ الشیخ محمود الى ایران، ولم يعد يمتلك الوسائل العسكرية والمادية ليواصل النضال ضد انكلترا وال العراق بقوتها التي تزداد يوماً بعد يوم. وفي واقع الامر، كانت قضية الموصل من اولويات سياسة انكلترا في العراق. فالمصادر النفطية والزراعية في ولاية الموصل تمثل ضرورة لاغني عنها لحياة الاقتصاد العراقي، ولتوقف مصاريف كانت قد تقررت في الميزانية البريطانية لتطوير اقتصاد العراق.^{١٠١} واضافة الى ذلك، تقوم شركة النفط التركية التي تمتلك انكلترا سبعين في المائة من رأس المالها باستغلال نفط كردستان، جعلت انكلترا قوة دولية كبيرة تحكم الغالبية المطلقة من مصادر نفط الشرق الاوسط.

ولم يكن امام مجلس عصبة الامم، سوى بعض الخيارات حول قضية الموصل، ولأن عصبة الامم لم تكن تمتلك الوسائل الادارية ولا العسكرية او الاقتصادية لإرساء قواعد وصايتها الخاصة على ذلك البلد، فقد تقبل المجلس الالتزام البريطاني للحصول على وصاية قضية الموصل. ومن جهة اخرى، لم تترشح اية دولة اخرى للحصول على تلك الوصاية. والبلد الوحيد الذي كان يمكن ان يكون قادرًا على قبول وصاية كتلك، كانت

^{١٠١} حول ذلك الموضوع؛ وبخصوص احد مقترنات لجنة تقصي الحقائق من احتمالية تقسيم ولاية الموصل بين تركيا وال العراق. صرخ أمريكي، وزير المستعمرات البريطاني، بوضوح قائلاً: "لقد بيّنت بهذا الشخص، ان عصبة الامم، لا يمكن ان تتوقع من الحكومة البريطانية او من داعفي الضرائب البريطاني ان يكونوا مسؤلين عن النتائج العسكرية والمالية لتقسيم كهذا يمكن ان يشكل عيناً ثقيراً يتعدى امكانيات تحمل العراق نفسه." مذكرة وزير المستعمرات الى عصبة الامم حول قضية الموصل، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٧، ٦٥/٢٢/١٤٥٦ E، ص ٣١، "من السيد اوستن تشيلز، الى السيد لندساري، ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥، المصدر السابق، وثيقة ٣٠١، ٣٤٠-٣٣٩، ٤٤/١٧٥/٧٢٢٦ E)، الفقرة الخامسة، الصفحتان ٣٤٠-٣٣٩.

الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة كانت قد اكتفت بما قدمته انكلترا للشركات الأمريكية بالمشاركة في استغلال نفط الموصل وبغداد.

ومن جهة أخرى، فإن ما جعل قرار المجلس يميل إلى صالح وصاية بريطانية على ولاية الموصل داخل حدود العراق، إن رشدي بك، وزير الخارجية التركية، لم يقدم أية ضمانة للأكراد للتمتع بذاتية إدارية في حال الحاق ولاية الموصل بتركيا. بل وأكثر من ذلك، رفض رشدي بك الاجابة بوضوح على نداءات السيد أمري بخصوص حقوق الأكراد في تركيا.^{١٠٢} في حين أن وزير المستعمرات البريطاني قد التزم في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، أمام عصبة الأمم بمنع ذاتية إدارية للأكراد: "أنتي أؤكد هنا، أنه سوف يتم الحفاظ على النظام الإداري الذاتي القائم في المناطق الكردية حيث احتل حيزاً كبيراً في توصيات اللجنة، وسوف يكون ذلك النظام ذاتياً حقيقياً...".^{١٠٣}

وبالضد من رأي وزير المستعمرات البريطاني لم تلتزم والنظام الإداري القائم. ففي الحقيقة، كانت اللجنة قد أوصت بوضع مجلس ولاية الموصل تحت نظام إداري واقتصادي وسياسي موحد. في حين أنه وبعد اتفاقية الشيخ محمود، قامت انكلترا بتعديل البنية الإدارية القديمة لولاية الموصل وقسمت تلك البلاد إلى محافظات إدارية متعددة داخل إطار الدولة العراقية. ولسوء حظ الأكراد، وبدون القيام بأي تدقيق مستقل من جانب عصبة الأمم للنظام الإداري القائم في كردستان الجنوبية، وافق المجلس على منح ذاتية إدارية، لم يتم تحديد نوعية نظامها أو طبيعتها أو على أية مساحة سوف تقام. وإن الالتزام البريطاني تجاه الأكراد، كان أحد الشرطين اللازمين لاتخاذ المجلس قراراً لصالح انكلترا، وأكدته الفقرة الثالثة من قرار المجلس الصادر في ١٦ ديسمبر: "الحكومة البريطانية، كونها دولة وصاية، مدعوة لأن تقدم للمجلس الإجراءات الإدارية التي سوف تتوقف من أجل السماح بمنع الأكراد

^{١٠٢} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الأمم"، المختارات، ص ٣١٨-٣٢١. "من السيد أوستن تشمبرلن، إلى السيد لندسلي، في ٢٠ نوفمبر ١٩٢٥. وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٣٠١ (٤٤/١٧٥/٧٣٢٦E)، ص ٣٢٩. ويدعى المسؤولون الاتراك في خطاباتهم في الخارج أمام المؤسسات الدولية أن الأكراد يدون العيش مع الاتراك تحت علم واحد، العلم التركي، كما وتدعى أن الأكراد يدون العيش مع الاتراك ولا يتطلبون أي حق خاص معن وذلك في الوقت الذي يعرف العالم كله فيه أن الأكراد قد اتفقوا اتفاقية مسلحة تحت قيادة الشيخ محمود من أجل تحرير كردستان من السيادة التركية.

^{١٠٣} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الأمم"، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٧ (٦٥/٣٢/٦١٥٦E)، الصفحات ٣١٧-٣١٨.

المعنيين في تقرير لجنة التقصي الضمانتات الادارية المحلية التي اوصت بها اللجنة في
قراراتها النهائية^{١٠٤}.

ومن جهة اخرى، أكد وزير المستعمرات ان جميع الاجراءات الممكنة قد تم اتخاذها من
أجل تطوير اللغة الكردية. وان تلك اللغة كان معترفاً بها مسبقاً لغة رسمية للمراسلات
المدوّنة مع ادارة الحكومة. وتم السماح^{١٠٥} بتصور التنشريات والصحف باللغة الكردية. وفي
حقيقة الامر، فان ضمان المجلس ذاتية، ادارية للأكراد، كان اقل بالنسبة لأمال الشعب
الكردي، كما بالنسبة لوعود انكلترا القديمة. ويذعن البيان الانكليزي - العراقي للرابع
والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥، على ما يأتى:

"تعترف الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بحق الأكراد الذين يعيشون داخل حدود
العراق في تأسيس حكومة كردية داخل تلك الحدود"^{١٠٦}. وتعترف الحكومتان الانكليزية
والعراقية في ذلك البيان المشترك للأكراد بحق انشاء حكومة كردية على اراضي كردستان
الجنوبية داخل حدود العراق. وبتطبيق ذلك البيان يتم انشاء اسس دولة فدرالية عراقية
ت تكون من حكومة عراقية وحكومة كردية. وبالضد من تلك الوعود، وبعد رفض طلب تركيا
لادارة الموصل، والقضاء على امكانية قيام انتفاضة كردية عامة، قلصت انكلترا ذاتية
الاكراد لتقتصر على مجرد الحرية الثقافية.

واكثر من ذلك، فحقيقة احتلال بريطانيا للموصل جعلت قرار اللجنة يميل لصالح
انكلترا، وفي الواقع، ومنذ سبع سنوات كانت انكلترا البلد الوحيد الذي يقوم بادارة ولاية
الموصل، هذا اذا ما تركنا جانبـاً الحديث عن المصالح البريطانية الحقيقة في ولاية الموصل،
ومواصلة المفاوضات الدولية والثنائية مع تركيا للاحتفاظ بالولاية.

وكان شرط المجلس الثاني تجاه انكلترا، ان تلتزم الحكومة البريطانية امام المجلس
بتمديد الوصاية التي كانت لاربع سنوات، الى خمس وعشرين سنة، لأن انكلترا يجب ان

^{١٠٤} "مذكرة المجلس السابعة والثلاثين": نسخ اصلية لاجتماع الخامس عشر المنعقد في جنيف، الرباع،
١٦ ديسمبر في السادسة بعد الظهر، عصبة الامم، المجلس في دورته السابعة والثلاثين، محضر الاجتماع
الخامس عشر، الجلسة الاولى، ص ٦. قضية الحدود بين تركيا والعراق: قرار المجلس، عصبة الامم،
الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٩٢.

^{١٠٥} فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨.

^{١٠٦} البيان الانكليزي - العراقي، المشترك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢، بخصوص الحكومة الكردية: المصدر السابق
نفسه: يوسف ملك، خيانة الانكليز للأكراد، الولايات المتحدة، مطباع كمبال، ١٩٣٥، الملحق لـ، ص ٣٤٤.

تتحمل مسؤولية الاستقرار الداخلي في العراق وان تؤسس فيه ادارة وطنية.^{١٠٠٧} وفي الحقيقة، كان ذلك الشرط يخدم مصالح انكلترا وليس مصالح العراق.^{١٠٠٨}

وقد استخدمت انكلترا شرط اقامة وصاية لمدة خمس وعشرين سنة للضغط على العراق ليقبل تمديد الوصاية في الوقت الذي يعارض فيه القوميون العراقيون الوصاية بمدة اربع سنوات. وهكذا، وانسجاماً مع قرار المجلس، وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية، في ١٣ يناير ١٩٢٦، معايدة جديدة للتحالف تمتد لخمس وعشرين عاماً. واخيراً وفي الثامن عشر من فبراير ١٩٢٦، أيدَ البرلمان البريطاني المعايدة الجديدة التي تتضمن الاجراءات الضرورية للإبقاء بالشروط المفروضة من قرار المجلس من اجل ضمان تمديد نظام الوصاية لخمس وعشرين سنة.^{١٠٠٩}

اما بخصوص التزامات الدولة العراقية تجاه الاركان، فقد وعدت الحكومة العراقية بالموافقة على منح الاركان بعض الحقوق الوطنية المعينة، والاعتراف بخصوصيتهم وهذا ما يؤمن مشاركة الموظفين الاركان في الحكومة والادارة العراقية. واضافة الى ذلك، من بين الشهانة والتثمين تائباً عراقياً في الجمعية الوطنية العامة يوجد سبعة عشر تائباً كردياً، كما يوجد ثلاثة وزراء اكراد بين الوزراء العراقيين.^{١٠١٠} وبهذا الخصوص، فيما يأتي: تصريح السيد عبد المحسن السعديون، رئيس الوزراء العراقي في ٢١ يناير ١٩٢٦، عندما قال: "أيها السادة، لن يستطيع ذلك البلد ان يعيش بدون ان يهتم بحقوق جميع المكونات العراقية. ويجب علينا ان نؤمن للأكراد ممارسة حقوقهم. ويجب ان يختاروا هم موظفيهم، ويجب ان تكون لغتهم لغة رسمية، ويلتقي اطفالهم التعليم في المدارس بلغتهم الخاصة".^{١٠١١}

^{١٠٠٧} "قضية الحدود بين تركيا وال العراق، (قرار المجلس)"؛ عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٩٠.

^{١٠٠٨} راجع كذلك: "فoster"، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

^{١٠٠٩} "من وزارة الخارجية الى عصبة الامم"، ٢ مارس ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٩، (٦٥/٤٤/١٣٦٧E)، ص ١٠١. راجع ايضاً الوثيقة ١١٠ (المعايدة بين جلالة ملك بريطاني وبين جلالة ملك العراق)، ملف في الوثيقة ١٠٩، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣. وبذلك التواصيل، فان الحكومة البريطانية قد اعلمت المجلس بتصديقها على المعايدة الجديدة الانجليزية، و أكدت لعصبة الامم التزامها بوصاية تمتد لخمس وعشرين سنة.

^{١٠١٠} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٧.

^{١٠١١} "خطاب رئيس الوزراء العراقي في ٢١ فبراير ١٩٢٦"، في "مذكرة حول ادارة المناطق الكردية في العراق"، لندن، ٢٤ فبراير ١٩٢٦. الوثيقة ١١١، في الوثيقة ١٠٩: "وزارة الخارجية الى عصبة الامم، مارس

واكثر من ذلك، صرخ رئيس الوزراء امام الجمعية العامة العراقية في فبراير قائلاً: "نحن نعرف جميماً ان الحكومة قد ثبتت في قوانينها سياستها تجاه الاكراد وتجاه الجماعات غير المسلمة. ونتيجة لذلك، فان من مميزات الحكومة انها تقرر ان امم الشمال وخاصة الاكراد سوف يحصلون على حقوقهم الطبيعية وعلى الرضى بادارة مصالحهم في مناطقهم"^{١٠١٢}.

وكانت تلك الخطب والاقوال موجهة لطمانة عصبة الامم، اكثراً من كونها موجهة لتطبيق تلك الترتيبات، لأن الحكومة البريطانية مدعوةً من المجلس التقديم البراهين على تطبيق ضماناتها بمدح الاكراد الذاتية الادارية والثقافية. وفي الواقع الامر، كانت الحكومة البريطانية تمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية، لكي يبرهن للمجتمع الدولي على ان العراق سوف يمنح الاكراد حقوقهم. وكان على انكلترا ان تتأكد بهذا الشكل ان عصبة الامم ستقبل معاهدتها التحالف الجديدة بين انكلترا وال العراق اساساً للوصاية البريطانية على العراق. وفي متابعة لنفس الهدف، اعلم المسؤولون البريطانيون في العراق الملك والمسؤولين العراقيين الشكل الجديد للتعايش العربي الكردي في تلك الدولة التي خلقوها بأنفسهم. وأكد المندوب السامي البريطاني في العراق بعد مأدبة اقيمت احتفالاً بالمعاهدة الجديدة وبحضور الملك فيصل، اكدا على ان: "الكردي ليس عربياً، وليس اكثراً من كون الاسكتلندي انكلزياناً. وسوف تعملون على ان يجعلوا منه عراقياً. وذلك ليس يأجباره على تبني اللغة العربية والعادات العربية، وليس بان يقولوا لنا انهم يعملون على ان يصبح عربياً جيداً، وانما ضرورة توفير جميع الظروف التي تجعل منه كردياً جيداً. تلك هي السياسة التي تجعل منه كردياً جيداً. تلك هي السياسة التي قبلتها جلالتكم ووافقت عليها حكومة جلالتكم. وان تطبقاً متابراً لتلك السياسة المستنيرة، ستتساهم مع اشياء اخرى في اقناع عصبة الامم بان دولة العراق تستحق عضوية عصبة الامم".^{١٠١٣}.

^{١٠١٢}، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، الوثيقة ٦٥/٤٤/١٣٦٧E)، ص ١٠٩.

^{١٠١٣} "ترجمة خطاب رئيس الوزراء في البرلمان، فبراير ١٩٢٦"، ذكرها يوسف ملك، المختارات، الملحق K، الصفحات ٢٤٧-٢٤٦. راجع: لوسيان، الاكراد والحق، باريس، منشورات دوسرف، ١٩٤٧، الصفحات ٦١-٦٠؛ راجع كذلك، واثلي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٠.

^{١٠١٤} "خطاب نائب الممثل السامي للحكومة البريطانية"، مذكور في مذكرة حول ادارة المناطق الكردية في العراق، لندن، ٢٤ فبراير ١٩٢٦."، وثائق ١١١، داخل ملف ١٠٩، وزارة الخارجية الى عصبة الامم، في ٢٢ مارس ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، القسم الخامس، الوثيقة ٦٥/٤٤/١٣٦٧E)، ص ١٠٩.

وبعد عرض الالتزامات البريطانية والعراقية على المجلس لمنع الإكراد حقوقهم، وكذلك لتمديد فترة الوصاية لخمس وعشرين سنة بمقتضى المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة، قرر مجلس عصبة الامم في 11 مارس 1926، بأن القرار الذي كان قد اتخذه في 16 ديسمبر 1925، حول قضية الموصل، كان قراراً نهائياً حاسماً.^{١٠١٤} وبهذا الخصوص، ينص قراراً 11 مارس وكذلك تقرير "دواشن"، رئيس لجنة الموصل، والمقدم للمجلس على: "ان يقدم المجلس للجنة الدائمة للوصايات مذكرة الحكومة البريطانية الخاصة بادارة المناطق الكردية في العراق، ويرجوها ان تقدم للمجلس بهذاخصوص الملاحظات التي تراها مناسبة استناداً الى الفقرة الثالثة لقرارات المجلس في 16 ديسمبر 1925، وبمقتضى التوصيات حول تلك الموضوع والمذكورة في القرارات النهائية للتقرير لجنة تقصي الحقائق التي درست مشكلة الحدود بين العراق وتركيا".^{١٠١٥}

"وكان احد شرطيه" المجلس لتنفيذ قراره المتخذ في 16 ديسمبر 1925، ولقبول معاهدة الوصاية البريطانية على العراق، وكذلك لقبول العضوية المستقبلية للعراق في عصبة الامم، تحقيق التزامات الحكومتين البريطانيتين والعراقية تجاه حقوق الشعب الكردي في العراق.^{١٠١٦} وفيما يتعلق بتركيا، كانت الحكومة التركية حتى ذلك الوقت ترفض قرار المجلس، وترى دائماً ان ولاية الموصل جزء من تركيا. ولأسباب اقتصادية وستراتيجية كانت تركيا تخشى من

^{١٠١٤} "من وزارة الخارجية الى عصبة الامم، في 2 مارس 1926"، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٩، الملف ١٣٦٧E، ٤٤/٤٥، "المعاهدة بين جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك العراق"، ملف الوثيقة ١٠٩، المصدر السابق نفسه، الوثيقة ١١١، قرارات مجلس عصبة الامم في 27 سبتمبر 1924 و 11 مارس 1926، بخصوص تطبيق العراق لمبادئ المادة ٢٢ للحلف، وكذلك "المعاهدات والاتفاقيات المعنية التي تم التوقيع عليها بين بريطانيا العظمى وال العراق، ووثائق أخرى تتعلق بالقضية". "عصبة الامم، العراق، المجلس" ٢١٦، المذكورة ٧٧، ١٩٢٦، الجزء السادس، المجلس، نشريات الوصايات، ٣٩١، الصفحات ٥-٦. نشريات عصبة الامم، الجزء السادس، الوصايات ١، ١٩٢٦، الجزء السادس، في ارشيف عصبة الامم، ١٩٢٦، القسم السادس، الرقم ١١، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥١٥٨١، راجع ايضاً الوثائق التالية: "١٦٦٠ العراق: تطبيق المادة ٢٢، من الحلف على العراق"، وكذلك "ادارة الاراضي الكردية في العراق"، والوثيقة ١٦٦١، "الحدود بين العراق وتركيا"، وكلها موجودة في ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥٠١٤٧.

^{١٠١٥} المصدر السابق نفسه، ص ٥.

^{١٠١٦} المصدر السابق نفسه.

تمتع اكراد العراق بحقوقهم، في حين تجاهد الحكومة الكمالية في تغيير هوية الاقراد واستيعابهم وقمع انتفاضاتهم. وكان موقف الحكومة التركية موقفاً صعباً. وقد أثار الشيخ سعيد بيران الشخصية الكردية الدينية المعروفة المحترمة جداً في جميع الاوساط: انتفاضة شاملة ضد السيطرة التركية وفي سبيل استقلال كردستان، وذلك في الوقت الذي كانت تركيا تطالب فيه امام عصبة الامم بالحاق الموصل بها. وبالضد من موقف الحكومة التركية، اظهرت انتفاضة الشيخ سعيد وبوضوح للعالم ان الاقراد لا يريدون الحاق بلادهم بتركيا.

وانتشرت الانتفاضة وتوسيعت في اجزاء تركيا. ولم تتحدد فقط باراضي كردستان، لأن اغلبية تركية كبيرة كانت تؤيد الشيخ، الذي اتخذت انتفاضته صبغة دينية. واضافة الى ذلك، كانت المعارضة التركية تحتوي على المثقفين بعض انصار مصطفى كمال المعنين والمستخدمين انتفاضة كردستان للهجوم على سياسة مصطفى كمال الاستبدادية.

واكد السيد مسعود فاني، احد انصار مصطفى كمال على انه: "توجد مظاهر حروب كلامية بين الصحف وتهجمات دموية بين النواب تبعتها مؤامرات غاضبة ضد سياسة الغازي وحتى ضده شخصياً. وفي تلك الاثناء، لم تفقد حكومة الجمهورية قوتها ولو للحظة، وانتهت سحق كل معارضة".^{١٠١٧}

وكان فرض الاصلاح بالقوة، وتآثر المجتمع التركي، والقضاء الناتم على الخلافة الاسلامية وعلى القوانين الاسلامية، من الاسباب الرئيسية لمعارضة النظام الكمالى، الذي بدأ يأخذ فأكثر طبيعة وممارسة ديمكتاتورية رغم ظهره الاصلاحي. وكانت انتفاضة الشيخ تجمع بين الشعور القومي الكردي والصبغة الاسلامية. وهما مشكلتان حاربهما مصطفى كمال منذ الاستيلاء على السلطة في تركيا. ولم يتزدد مصطفى كمال في استخدام جميع الوسائل الممكنة لسحق الانتفاضة الكردية، التي كانت تشكل خطراً علىبقاء النظام الكمالى ومستقبله، ولكن، وبعد قرار المجلس في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، ورفض الحكومة التركية، استغل النظام ازمة الموصل لتحويل اهتمامات السكان.^{١٠١٨} وتصور بعض القادة

^{١٠١٧} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٣.

^{١٠١٨} استناداً الى تقديرات القسم الشرقي في وزارة الخارجية في الثالث والعشرين من اكتوبر ١٩٢٥. وغياب حل لقضية الموصل قد اثر سلباً على هيبة مصطفى كمال الشخصية. "مذكرة تهتم بنتائج الحدود العراقية": محاولة لتقدير الاعتبارات التي يمكن ان تؤثر على السياسة التركية، او تقرر مسارها في الموصل. وجاءت المذكورة من القسم الشرقي في وزارة الخارجية في ٢٣ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، ٢٩٢ (٦٥/٦٦٣٥E)، ص ٢٢٧.

الاتراك ان حرباً ضد الانكليز لاستعادة ولاية الموصل، سوف تتنفذ ماء الوجه والهيبة امام النزاعات الشعبية.^{١٠١٩} ونتيجة لذلك، صرخ مصطفى كمال، قائلاً: "الموصل تركية، ولا يوجد شئ يُغير تلك الحقيقة، ولا حتى الحراب.. نحن نريد ولاية الموصل القديمة كلها على جانبي نهر دجلة، سواء بوصاية او بدون وصاية. ولا يجب ان نتخلى عن ذلك الرأي. وكما جميع الحدود الوطنية في اوروبا تعتمد الاعتبارات الاستراتيجية، فنحن نتبع فقط ذلك التصرف العام...".^{١٠٢٠}

وفي الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥، اجتمع المجلس العسكري التركي لمناقشة خطة اجتياح الموصل. ولكن الشك في امكانية الحصول على مساعدة عسكرية من روسيا البلشفية ضد انكلترا، غير معالم الخطة التركية. علماً ان التأييد الروسي للاتراك في قضية الموصل، اصبح تأييداً دبلوماسياً وسياسياً اكثر منه تأييداً عسكرياً.^{١٠٢١} وصرح "تشيشيرين"، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في برلين بقوله ان عصبة الامم بدلاً من ايجاد حل لمشكلة الموصل، حولتها الى ازمة، وكان يرى كذلك ان الاتراك: "كانوا مستعدين لتقديم كل التضحيات الممكنة، وذلك لأهمية قضية الموصل".^{١٠٢٢}

ومن جهة اخرى، اثارت التغييرات في البحر الابيض المتوسط قلق تركيا. وفي ابريل ١٩٢٦، زار موسوليني طرابلس. ودارت اشاعات تقول انه وعدت انكلترا باجتياح غرب الاناضول في حال تحرك تركي عسكري ضد الموصل. وفضلاً عن ذلك، عقدت انكلترا وايطاليا واليونان اتفاقية لتقسيم تركيا من جديد فيما بينهم.^{١٠٢٣} ومن جهة اخرى، كان التوقيع على معاهدة تحالف بين انكلترا وال العراق يستمر لخمس وعشرين سنة، وقبل مجلس عصبة الامم لتلك الاتفاقية، الى جانب نقص الموارد المالية والمساعدة العسكرية السوفياتية،

^{١٠١٩} المصدر السابق.

^{١٠٢٠} جون كارت، "النزاع العربي حول حقوق النفط التركية، التاريخ الحالي"، (الثالث والعشرين، من ينابيع)، ص ٢٩٢، ٤٩٢، ٤٩٧؛ راجع ايضاً: 'فoster'، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٥.

^{١٠٢١} السير لندساري، الى السير اوستن تشربرلين، ٢٣ فبراير ١٩٢٦. وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة بـ، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٨، ١٢٨٨E، ٦٢/٦٥، ص ١٠٠.

^{١٠٢٢} 'Foster'، المختارات، الصفحات ١٧٥-١٧٦. وكانت تركيا قد وقعت معاهدة صداقة وحياد مع الاتحاد السوفياتي. ومنذ ان كان الاتحاد السوفياتي، الدولة الاولى التي تؤيد الكماليين وتقدم لهم السلاح والذخيرة ضد الانكليز. ومن جهة اخرى، تحسنت العلاقات السياسية والتجارية بين انكلترا والاتحاد السوفياتي، منذ مؤتمر لندن ١٩٢١.

^{١٠٢٣} 'Foster'، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.

كل ذلك، كان يمثل ضغطاً ثقيلاً على قرارات الحكومة التركية، لكي تقبل في النهاية حلّاً سلبياً لازمة الموصل مع انكلترا.^{١٠٢٤}

وفي نهايات ١٩٢٥، كانت تركيا تعاني من نقص الموارد المالية. ولم تكن اراضيها في الشرق والجنوب الشرقي مع ايران والعراق وسوريا مؤمنة تماماً. وزيادة على ذلك ارادت تركيا التوصل الى حلٍّ نهائياً مع انكلترا والعراق بخصوص حدودها الشرقية مع العراق. ومع ذلك لم يكن مصطفى كمال يريد فقط التوقيع على حدوده مع العراق، بل كان يهدف الى التوقيع مع انكلترا على معاهدة بخصوص الامن في المنطقة، لأن التخلص من الحركة الكردية يشقّل كاهم الحكومة الكمالية. وفيما يخص الحكومة التركية، فقد كانت ترى ان الالتزام البريطاني امام عصبة الامم يتطلب ذاتية نسبية للاتراك يشكل خطورة على الامن الداخلي لتركيا.^{١٠٢٥} ولذلك فان اتفاقية انقرة في الخامس من يونيو ١٩٢٦، بين انكلترا والعراق وتركيا،

^{١٠٢٤} مذكرة حول نزاع الحدود العراقية، تقييم الموقف التركي، القسم الشرقي، ٢٣ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٣ (٦٥/٢٢/٦٦٢٥E)، ص ٣٣٠.

^{١٠٢٥} استناداً الى تقديرات قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية كانت قضية كردستان القضية الثانية المهمة التي يمكن ان تؤشر في قرار الحكومة التركية بشأن قضية الموصل. والاعتبار الثاني الامر، هو السياسة الداخلية لقضية كردستان، فقد كانت سياسة كمال هي تغيير هوية السكان الاصحاء وادماجهم في دولة تركيا الجديدة. والاكراد عنصرياً وعسكرياً، مولدين للمواطنين ومدافعين عن الدولة. وسياسة الحكومة العراقية وحكومة جلالته التي تؤيداً عصبة الامم، تتطلب انشاء ذاتية بين الاكراد العراقيين. والتنتجة الحتمية هي ان الاكراد خارج الحدود دائماً في فوران، واليوم في تمدد، سيجدون القوة في مقاومتهم عملية الاندماج والان او فيما بعد، سيطالبون بحقوقهم في التحالف مع اخوانهم شبه المستقلين في العراق. ويعني ذلك خسارة سكان مهمين وارض تركية، وهو تهديد يجب تفاديه بكل ثمن. وتحقيق ذلك ربما يشرح اقتراح تركيا طلب ضمان للحدود التركية [العراقية، وربما يعلم لا يبعد من ذلك لارضاء كمال، اذا ما استطعنا باي طريقة تأميم تركيا امام خطر كهذا. ولكن من الصعب رؤية كيف تقدم بذلك بدون خيانة حقوق الاكراد التي لا يمكن نكرانها على الاكراد من اجل التطوير الوطني والاستقلال التام].

"مذكرة تتعلق بالنزاع العراقي التركي حول الحدود" (... مكررة في الحاشية ١٢٢)، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٣ (٦٥/٢٢/٦٦٢٥E)، الصفحتان ٢٢٨-٢٢٧. وفي ختام المذكرة، يوصي قسم الشرق الاوسط: (١) نوع من الضمان لتركيا، ضد خطر فقدان كردستان التركية. المصدر السابق، ص ٣٢٩؛ راجع ايضاً: الميجور هارنس، الى السير لندساري، في الوثيقة ٢٩٩، السير لندساري، الى السيد اوستن تشيرلین، القسطنطينية، ١١ نوفمبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء س، الوثيقة ٢٩٩ (٦٥/٢٢/٧٠٤٥E)، الصفحتان ٢٣٨-٢٣٦.

بخصوص تثبيت الحدود واقرار الامن. وقعت عليها الحكومة التركية، بعد ان قدم البريطانيون للاتراك الضمادات بأنهم سوف يمنعون الاكراط من تشكيل اي خطر على تركيا.^{١٠٢٦}
 والفصل الثاني من تلك المعاهدة ينص على حسن الجوار، في حين ان موادها من (٦-١٣) تعنى باتخاذ اجراءات لحفظ الامن بين تركيا وال العراق.^{١٠٢٧}
 وكانت تلك المعاهدة اول حلف للامن القومي في المنطقة ضد الحركة الوطنية الكردية.^{١٠٢٨}
 واعتراف تركيا بتلك المعاهدة، يعني الاعتراف بخط بروكسل حدوداً رسمية بين العراق وتركيا،
 واعترفت بقرار (السادس عشر من ديسمبر ١٩٢٥)، الذي اتخذته عصبة الامم. وفي المقابل،
 حصلت تركيا على نسبة عشرة في المائة من عوائد شركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين
 عاماً، استناداً الى المادة الرابعة عشرة من تلك المعاهدة.^{١٠٢٩}
 ولنتذكر ان انكلترا كانت قد منحت شركة النفط التركية امتياز استغلال آبار نفط ولاية
 الموصل وبغداد، فيما عدا ولاية البصرة،^{١٠٣٠} وبعد التوقيع على اتفاقية بين انكلترا وال العراق
 في ١٤ مارس ١٩٢٤.

^{١٠٢٦} المصدر السابق، ص ٢٢٩. سير لشساي الى السير اوستن تشمبرلين، انقرة، ٢ يونيو ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، وثيقة ١١٣، رقم ٥٥، الصفحات ٦-١٠٦.^{١٠٢٧}

"معاهدة بين المملكة المتحدة وال العراق وتركيا بخصوص الامانة الحدود بين تركيا وال العراق، مقرنة بالمعذرات المتبادلة": انقرة في ٥ يونيو ١٩٢٦، لندن، قام مكتب جلالته الدائم بالطبع والنشر، ١٩٢٦، ٢٦٧٩، الصفحات ٦-٨، تركيا، رقم ١، ١٩٢٦.

^{١٠٢٨} "اقترح المسؤولون الاتراك في احياء كثيرة، التوقيع على هذا الحلف حول امن المنطقة والمتضمن ترتيبات حول المصالح البريطانية، التركية وال伊拉克ية وفي الواقع وبعد اتفاقية الشیخ سعید بیران (١٩٢٤-١٩٢٥). واصبح التوقيع على حلف كهذا اولوية للنظام الكمالى في انقرة. رسالة محمد منیر بك المندوب التركي في السكرتارية العامة المرتبطة بعصبة الامم، ١٢ ديسمبر ١٩٢٥، ومذکورة في کروتیانسکی، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١١-١١٠.

^{١٠٢٩} "المعاهدة بين المملكة المتحدة وتركيا وال العراق"، المادة ١٤، ص ٨-٩. 'فانی'، المختارات، ص ٢٦٠.
 کروتیانسکی، المختارات، الصفحات ٦٥-٨٤. وكانت تركيا في ذلك الوقت تعاني من بعض التقص في الموارد المالية وتبحث عن قروض خارجية. وعرضت انكلترا على تركيا حسمامة الف جنيه استرليني، اذا ما كانت تفضل الحصول في الحال على حصتها من العوائد. کروتیانسکی، المصدر السابق، الصفحات ٨٣-٨٤.

^{١٠٣٠} کروتیانسکی، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٤، راجع كذلك بیشون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢.
 وكان قد بدأ استقلال النفط على الصعيد التجاري منذ ١٩٢٧. وفي ١٤ اكتوبر ١٩٢٧، وفي باباکرک، بالقرب من کركوك، وتخخل الحفر ليصل الى ٤٦٥ متراً بواسطة حفار ذات قوة فظيعة لا يمكن السيطرة عليها الا

واكد فتحي بك، رئيس الجمعية الوطنية التركية على ان تركيا في مذاقاتها امام مجلس عصبة الامم تحدثت عن حاجتها لنسبة العشرة بالمائة من العوائد النفطية للحفاظ على النظام في ذلك الجزء من كردستان داخل اراضيها. الى جانب ذلك، وبعد مناقشة اجراءها ارنولد توينبي مع رؤوف بك في ١٩٢٤ -رئيس الوزراء التركي حينذاك- كان قد صرخ بان اصرار تركيا على ولایة الموصل لم يكن اقتصاديا بل ستراتيجيا وسياسيا، وكان ذلك يعني مجمل القضية الكردية.^{١٠٣١}

وكانت لحرية الاكراط في كردستان الجنوبي نتائجها الخطيرة على الاكراط الذين يعيشون تحت سلطة تركيا.^{١٠٣٢} فقد كان الاتراك يودون احتواء جميع الاكراط داخل حدودها، ويعملون على تغيير هويتهم مع مرور الزمن. وخطة كمال لتثريب الاكراط كانت قد بدأت مسبقاً في سنة ١٩٢٤. ومن جهة اخرى، ومن اجل منع التواصل والاتصال بين الاكراط على جانبي الحدود، انشأ الاتراك وال العراقيون منطقة صد عازلة على مسافة ٧٥ كيلومتراً من الجانبين.^{١٠٣٣} وتم انشاء لجنة دائمة للسيطرة على الحدود، اعضاؤها عسكريون وشرطة الحدود، وشرطة الاستخبارات ومدنيون اداريون. وكانت اللجنة تجتمع مرة كل ستة اشهر، او غالباً اذا ما دعت الظروف.^{١٠٣٤}

وأخيراً، وعندما تأكدت تركيا ان عصبة الامم ستقبل المعاهدة الجديدة للوصاية على العراق، قللت من التزاماتها لصالح تطبيق حقوق الاكراط بهدف الحفاظ على مصالح تركيا بعد التوقيع على معاهدة انقرة، في ٥ يونيو.^{١٠٣٥} وبعد ذلك تولت الحكومة العراقية ادارة

بعد جهد جهيد. وبعد ذلك، تم حفر ٣٢ بئراً غنية بالبترول في منطقة تبلغ مساحتها ٢٧٠ كيلومتر مربع. وتم بناء انبواب يمتدان نحو البحر الابيض المتوسط، وانتهى العمل فيما في نوفمبر ١٩٣٣. المصدر السابق، الصفحات ٣٢٩-٣٢٠.

^{١٠٣١} ارنولد توينبي، انقرة و الشرق، مجلة معاصر، العدد ١٢٢، الصفحات ٦٨٦.

^{١٠٣٢} السير. لندسلي، الى السيد اوستن تشيرلين، القسطنطينية، ١٦ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٤ (٤٤/١٧٥/٦٥٢٧E)، الصفحات ٣٣٣-٣٣٤.

^{١٠٣٣} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤.

^{١٠٣٤} المعاهدة بين المملكة المتحدة وال العراق وتركيا، المصدر السابق نفسه، المادة ١٤، ص ٧: وكذلك فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦١.

^{١٠٣٥} كان السير لندسلي، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد صرخ مسبقاً لرئيس وزراء بريطانيا، اوستن تشيرلين، في نوفمبر ١٩٢٥، اقترح بعد تقديم اي طلب الى عصبة الامم يخصوص قضية الذاتية الكردية، وذلك من اجل التمهيد للتعامل مع مصالح الحكومة التركية، واقامة علاقات جيدة بين

كُردستان الجنوبية مباشرة، فقد أرادت بدورها تطويق العرب للاكراد من إنشاء دولة العراق الجديدة.

ونتيجة ذلك كله، ظلت الوعود خطباً واحاديث، في حين كانت الحقيقة شيئاً آخر. وتقلصت الذاتية الكُردية أكثر فأكثر، الى مجرد نوع من الحق الثقافي للاكراد في العراق. وبدلاً من ذاتية ادارية محلية، لم يتلق الاكراد سوى ذاتية ثقافية.

انكلترا وتركيا. السير لنديسلي الى السيد اوستن تشرميرلين، القسطنطينية، ١١ نوفمبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة بـ، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٩، (٤٥E/٢٢/٧٠٦٥)، ص ٣٣٦.

الخاتمة

(١)

لقد أسس الاكراط العديد من الدول والامارات ذاتية الحكم في كُردستان ما بين القرنين السابع والقرن التاسع عشر. وقد جعل اجتياح الاتراك القادمين من تركستان و Mongolia لـ كُردستان منذ القرن الحادي عشر من ذلك البلد منطقة حروب دائمة. وبعد ظهور الامبراطوريتين الكبيرتين العثمانية الى الغرب من كُردستان، والفارسية شرقاً في القرن السادس عشر؛ فقدت امارات كُردستان استقلالها رغم المقاومة التي قامت بها. وقد سهلت الطبيعة الاقطاعية للمجتمع الكُردي امام السلطان العثماني التصرف بتجاهه، كما سهلت ذلك امام شاه فارس. بل سمح لها بذلك بزعزع بذور الفرقة بين الامراء "مير" وبين وجهاه الاكراط "آغا".

وكانت مشكلة الامراء الاكراط الرئيسية غياب السيطرة على تنظيم الدولة: يعني ادارة البلاد، الجيش والسياسة الخارجية. في حين ان الامير محمد منصور من سوران كان يصنع المدافع كما أسس جيشاً تحت إمرته. ولكنه كان يجهل ان انكلترا وفرنسا والمانيا يؤيدون السلطان العثماني ويحافظون على امبراطوريته امام تهديد انتصار للجيش المصري المتحالف مع امير سوران. وكان الامير الكُردي يجهل ايضاً ان حليفه ابراهيم ياش، كان قد قبل تسوية مع السلطان اقتربتها عليه الدول الاوروبية في لندن.

واضافة الى ذلك، كان تطبيق الامراء الاكراط وبشكل نظامي المثل القديم القائل: "عدو عدو صديقي" ، خطراً جداً بالنسبة للاكراد. ومن جهة اخرى، كان القادة الاكراط يجهلون السياسة الاقليمية في الشرق الاوسط وكذلك الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. تلك اطروحات تسببت في فشل الحركات الكُردية في القرن العشرين.

ومنذ عام ١٨٣٠، استخدمت روسيا وانكلترا دبلوماسية المفاوضات من اجل ايجاد حل لتسوية مشكلة الحدود بين الامبراطوريتين الاسلاميتين، مستهدفين زيادة نفوذهما في آسيا الصغرى. ونحن نرى انه وبدون الضغوطات النظامية التي مورست على الحكومات العثمانية والفارسية، ما كانت لتوجد معاهدة ارضروم، ولا بروتوكولات طهران، ولا بروتوكولات القسطنطينية لاجل ترسيم الحدود بين الدولتين. وبسبب تلك الحدود حدثت نزاعات كثيرة ووقعت حروب عديدة بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية. على اي حال، فرغم المعاهدات الثلاث، والبروتوكولين، والعديد من الاتفاقيات الثنائية التركية - الفارسية،

والاتفاقيات المتعددة الاطراف التركية والفارسية والروسية والبريطانية لم يتم تطبيقها وظللت مشكلة ترسيم الحدود حتى اليوم دونما حل.

ومنذ سنة ١٨٤٠، قدمت انكلترا لنفسها ضمانة لاستقلال سلامة الامبراطورية العثمانية وعارضت روسيا بدورها اي اتفاقية كردية ضد الشاه.

ولعبت روسيا وانكلترا دوراً اساسياً في التقارب بين طهران والقسطنطينية لوضع حد للاتفاقية الوطنية الكردية بقيادة الشيخ عبید الله النهري.

وكان التفريق بين الاكراط بموجب تلك الحدود التي قسمت كردستان، سبباً رئيسياً وراء عدم قدرة تلك الدول على تطبيق اتفاقيات تسوية الحدود. وظللت تلك الادروحة قائمة فيما يخص مشكلة الحدود المشتركة بين ايران والعراق في كردستان.

وطيلة القرن التاسع عشر، تنازعت روسيا وانكلترا حول تقاسم النفوذ على طول خط استراتيجي يبدأ من القسطنطينية غرباً الى الصين شرقاً. وعلى ذلك الخط توجد تركيا، كردستان وايران وافغانستان، والهند. وكانت روسيا تسعى للنزول جنوباً نحو المياه الدافئة، وكانت انكلترا بالمرصاد لها لمنعها.

وجاءت الاتفاقية الانجلو-روسية للعام ١٩٠٧، نتيجة تلك الاستراتيجية. وقسمت ايران على منطقة نفوذ روسية في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية جنوباً، وحيث تم تقسيم كردستان الشرقية الى منطقتين: احداهما في الشمال داخل المنطقة الروسية، والآخر في الوسط والجنوب في المنطقة المحايدة.

لقد سمحت هذه الدراسة لنا بتوضيح السياسة الروسية التقليدية القاضية بالاحق كردستان بأراضيها في القوقاز ما بين السنوات (١٨٠٤-١٨٨٠)، وحيث الحقت باراضيها ثلاثة محافظات كردية. بينما كانت سياسة انكلترا تميل للبقاء على كردستان داخل اراضي الامبراطورية العثمانية وذلك للتأمين طريقها البري نحو الهند. واستناداً الى النظرية البريطانية، كانت سلامة الامبراطورية العثمانية افضل بكثير من اختفائها، حيث تسمع بتؤمنين مصالح انكلترا.

وجاء اكتشاف حقول النفط الواسعة في كردستان، ليزيد من اهميتها الاستراتيجية في السياسة الدولية. كما ان مشروع سكة حديد برلين - بغداد، وضع كردستان في قلب المصالح الاوربية في آسيا الصغرى.

وفي عام ١٩١٣، ساد توافق عام بين سفراء الدول الاوربية في القسطنطينية يقضي بضرورة تقاسم مصالح اوروبا في آسيا الصغرى. وتعتبر كردستان منطقة نفوذ للمصالح الروسية والالمانية، في حين ان الخليج الفارسي وجنوب ميرزوبوتاميا منطقة نفوذ بريطانية، اما سوريا

فأصبحت منطقة نفوذ فرنسية. وكان اول اتفاق لتنسيق تفاصيل مناطق النفوذ بين انكلترا والمانيا في آسيا الصغرى قد تم التوقيع عليه في عام ١٩١٤، قبيل اندلاع الحرب بقليل. وهكذا، سبق تقسيم مناطق المصالح والنفوذ الاقتصادي بين الدول الاوربية، سبق تقسيم مناطق نفوذها الادارية، والسياسية في آسيا الصغرى أثناء وبعد الحرب.

(٢)

هناك سببان رئيسيان دفعا الامبراطورية العثمانية للدخول في الحرب: الطرح القومي المتدفع لحكومة شباب الاتراك، ومخاوفهم من روسيا. ولم تلعب ايران من جانبها وكانت محابية رسمياً، اي دور في الحرب ذي اهمية، ولا في السلم فيما بعد. ودخول تركيا العثمانية في الحرب ضد روسيا، وانكلترا وفرنسا بشكل خاص، كان يعني اتساعاً لمسرح العدوات في آسيا الصغرى. وكان موقع كردستان الاستراتيجي يساعد الاكراط على لعب دور ذي اهمية اولوية في الحرب. ولكن توضح لنا دراسة التاريخ ان الاكراط لم يكونوا متحدين، ولم يمتلكوا يوماً تنظيمياً سياسياً مركزاً، او قيادة قوية معروفة للجميع، قادرة على قيادتهم اثناء الحرب، واثناء مفاوضات السلام. ولذلك لم يكن للاكراط موقف واضح كما هوية متميزة: لا امام الامبراطورية العثمانية ولا اتجاه الدول الحليفة. وكانت هناك ثلاثة شخصيات كردية كان يمكنها ان تلعب دوراً مركزاً وتوحيدياً للاكراط اثناء الحرب: السناتور سيد عبد القادر نجل الشيخ عبيد الله^{١٠٣٦} والشيخ محمود الحفيدي، الى جانب احد اولاد بدرخان. وكان الحلفاء اثناء الحرب، يبحثون عن تأييد القوى المحلية والإقليمية في القوميات التي تعيش تحت سيطرة الخلافة العثمانية. وذلك من اجل تحقيق التوازن مع جهود الحرب التي تبذلها المانيا وحليفتها تركيا العثمانية. وكانت الامبراطورية العثمانية تملك جيشاً

^{١٠٣٦} حاول الشيخ عبيد الله والسيد عبد القادر بتنفس المحاولة كما الشريف حسين، توحيد الامة الكردية وانشاء دولة كردستان الكبرى قبل الحرب العالمية الاولى بخمس وعشرين سنة. ولكن الوقت الذي اختاره الشيخ عبيد الله لم يكن مناسباً لتحقيق ذلك على عكس اختيار الشريف حسين. وفي الواقع كانت انكلترا وروسيا تؤيدان الشريف حسين، في الوقت الذي كان الشيخ عبيد الله يعتبرهما اعداء. وكانت بين العائلتين توافقاً دينياً وسياسياً وعلاقات تاريخية وسياسية. وكان الشريف حسين قد ايد انتفاضة الشيخ عبيد الله في ١٨٨٠، كما كان اولادهما: عبد القادر عبيد الله، وعبد الله حسين (ملك الاردن المستقبلي) اعضاء في الجمعية العامة العثمانية في القدس طينية.

كبيراً، كان يمكن في حال النصر، ان يشكل خطراً يهدد مصالح الحلفاء في آسيا الصغرى، في البحر الأبيض المتوسط وفي الخليج الفارسي.

ولم تكن لعبدالقادر اتصالات هامة مع الحلفاء، كما انه لم يعد يظهر اية رغبة في التمرد على تركيا. واما كان الجنرال شريف باشا قد عرض تعاونه مع الحلفاء، فكان ذلك باسمه شخصياً، فقد كان لشريف باشا طموحات وطنية. ولكن الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين الذين كان شريف باشا على علاقة معهم، يعرفون جيداً انه بصرف النظر عن شخصيته السياسية والdiplomatic في اوروبا والقدسية، فلم يكن يمارس اي نفوذ هام على الارکاد.

ولهذا، كان غياب تعاون وثيق بين عبد القادر وشريف باشا وابن بدرخان، احد الاسباب الرئيسية في عدم امكانية انشاء دولة كردية بعد الحرب، الى جانب ضعف الدور الذي يلعبه الارکاد في السياسة الدولية. وفي واقع الامر، تسبب عدم وجود وحدة وطنية في حدوث مأساة كبيرة للشعب الكردي اثناء وبعد الحرب.

كما ان غياب تقديم تأييد الارکاد اثناء الحرب للحلفاء، قد دفع انكلترا الى جانب اسباب اخرى ان ترهن على القوى العربية للشريف حسين، شريف مكة. وقد ساعدت الصدف الشريف مكة بشكل كبير. فقد كان للشريف حسين قبل الحرب صلات وثيقة مع المقدم كتشنر، وزير الحرب، الذي كان يؤثر بتفوذه الكبير على قرارات الحكومة البريطانية، التي ظلت على وفائها لعهودها التي قطعتها للشريف حسين.^{١٠٣٧} وزيادة على ذلك، فإن مهارة الشريف حسين في بلورة قواه في اتفاقيات مع انكلترا، وبعد ذلك مع الحلفاء قد غيرت وبشكل جذري موقف العرب في الشرق الاوسط وفي العالم ما بعد الحرب.

ومن جهة اخرى، فإن واقع اشراك الارکاد مع الاتراك في مذبحة الارمن، جاء بدوره عاملاً اثر وبيوة على موقف دول الحلفاء تجاه الارکاد اثناء الحرب واثناء مفاوضات السلام. وخلال الحرب، كان الارمن كما الارکاد ضحايا سياسة شوفينية مارستها تركيا العثمانية ومن السياسة التوسعية لروسيا القيصرية.

وغاية الحرب، كان لكل دولة اهدافها ومصالحها في آسيا الصغرى. بالنسبة لروسيا، كانت الحرب وسيلة لتحقيق طموحاتها التأريخية بالاحق القدسية ومضائق الدردنيل، وتوسيع اراضيها في ايران، وارمينيا وكُردستان، هادفة بذلك الى امكانية الوصول للخليج

^{١٠٣٧} اكد لويد جورج، فيما بعد على ان الثورة العربية بقيادة شريف مكة وابنه ووالده والتي انبثقت في صيف ١٩١٦، كانت تمويلاً وتقدماً تجهيزاتها بريطانياً. (...)، فقد قدم الضباط الانكليز مساعدات قيمة في تنظيم تلك القوى. لويد جورج، نفس المصدر السابق، الصفحتان ١٠٢٦-١٢٢٨.

الفارسي والبحر الابيض المتوسط. وقد وافقت انكلترا وفرنسا على جميع مطالبها بمقتضى اتفاقية القسطنطينية.

واثناء الحرب، احتلت كل دولة منطقة نفوذها عسكرياً، وهكذا، احتلت روسيا جزءاً كبيراً من كُردستان. ولم تكن روسيا تريد الانسحاب من تلك الاراضي، على العكس: ارادت روسيا الحاق الاراضي الجديدة التي احتلتها اثناء الحرب. وبهذه الطريقة، اذا ما ظلت روسيا باقية تحت سلطة القيصر، فانها بالحاقها باراضيها ارمانيا، وكُردستان والقسطنطينية، وكانت اصبحت دولة كبيرة في الشرق الاوسط. ولكن البلشفيك بعد الثورة انسحبوا من الحرب، تاركين وراءهم تلك الاراضي. وظلّ جزء كبير من كُردستان نتيجة ذلك دونها قيادة او سلطة محددة. وقد وجهت ثورة اكتوبر البلشفية ضربة مميتة للمصالح الامبرialisية لروسيا، وأشارت الامال للشعوب التي تحررت من ذير قيود روسيا.

وبالنسبة لانكلترا، كانت الحرب تعني نهاية نظريتها استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة اراضيها". وقد سمح الحرب لها بتوسيع منطقة المصالح والنفوذ البريطاني التي تحددت بالخليج الفارسي، ومصر قبل الحرب، وتوسعت منذ ذلك الوقت الى مجمل ميزوريوتاميا وكُردستان الجنوبيه وفلسطين.اما فرنسا، فرغم الخسائر الكبيرة في الرجال، كانت تريد ان تكسب الحرب في اوروبا. وفي آسيا الصغرى، سمح لها الحرب بالحصول على اعتراف روسيا وانكلتر وایطاليا بمصالحها في سوريا.

ورغم ان اتفاقية القسطنطينية كانت اول اتفاق يتم التوقيع عليها بين الدول الاوربية حول تقاسم مصالحها في الشرق الاوسط، الا ان اتفاقية سايكس - بيكو، الاتفاقية المعروفة اكثر من غيرها في تاريخ الحرب العالمية الاولى.

وقد بلورت اتفاقية سايكس - بيكو مصالح روسيا وانكلترا وفرنسا الاستراتيجية في الشرق الاوسط. وتم تقسيم كُردستان الى مناطق اربع: احدها الحقق بروسيا، الثانية تديرها مباشرة في فرنسا، والثالثة التي الحقق بالدول العربية، تم تقسيمها الى منطقتي نفوذ فرنسية وبريطانية.

وبتقسيم كُردستان الى مناطق نفوذ بين عدة دول، استبعدت اتفاقية سايكس - بيكو البقاء على الارکاد تحت سلطة ومصالح دولة وصاية واحدة بعد ذلك. وتوجد داخل ذلك التقسيم الاسباب الرئيسية وراء عدم انشاء دولة كُردستان.

ولايتع المحيط الذي يرسم حدود مناطق النفوذ بين تلك الدول اي منطق تأريخي او جغرافي او اتنى، وانما تحدده المصلحة الامبرialisية الخالصة ستراتيجياً واقتصادياً للدول المعنية. وكان ذلك احد الاسباب الرئيسية وراء اجهض تلك الاتفاقية. وكانت مواد تلك

الاتفاقية غامضة. وروسيا فقط هي التي اعربت وبوضوح عن رغبتها في الحصول على اراضي منطقة نفوذها. كما ان الحق ارمينيا وكردستان باراضي روسيّا اسهل بالنسبة لروسيا لأن امتداد اراضيها في اتجاه واحد.

ومن جهة اخرى، فتح انسحاب روسيا من الحرب، ورفضها لمعاهدة سايكس - بيكو، آفاقاً سياسية جديدة. فقد ظلت اراضي كردستان وجنوب ارمينيا بدون حاكم. لأن انكلترا وفرنسا لم تكونا تملكان آنذاك القدرة العسكرية والادارية للاحق تلك الاراضي بمناطق نفوذها وادارتها بشكل مستقل.

لقد ساعد عدم وجود سلطة اجنبية او وطنية لكردستان الشمالية والغربية، ساعد مصطفى كمال على ان يبدأ حركته فيهما. كما منع احتلال القوات الكمالية لكردستان الشمالية والغربية تقوية الحركة الوطنية الكردية من جهة، وشعور انكلترا بعدم القدرة على تأييد استقلال تلك المناطق من جهة اخرى.

وزيادة على ذلك، فقد ابعد انسحاب روسيا من كردستان، الفكرة القاتلة بضرورة خلق منطقة فرنسية مُقلقة في الموصل. وهكذا انتقلت بريطانيا بعيداً الى الحدود الشمالية لمنطقة نفوذها في ميزروبوميا، بالسيطرة على ولاية الموصل، كما اوصى بذلك تقرير لجنة بونسن.

وحيث ان ارمينيا وكردستان بقيتا بدون حماية، فقد سمح ذلك الوضع لانكلترا باستخدامهما وسيلة ابتزاز دبلوماسي، في سبيل عقد اتفاقية سلام منفصلة مع تركيا. وهو تصرف اوصت به لجنة كورزون. وان كورزون هذا نفسه وهو وزير للخارجية، قام باعادة

البلدين الى تركيا، لقبولها مراجعة معاهدة سيفير بعد المؤتمر الثاني في لندن. وهكذا، فان غياب حماية لارمينيا وكردستان بعد انسحاب روسيا، كان احد الاسباب الرئيسية لعدم انشاء دولة لكردستان ودولة لارمينيا. وكانت اتفاقية سايكس - بيكو، اتفاقية تم التوقيع عليها في ظروف متعلقة بالحرب، ولكنها في وقت السلم، لم تعد تناسب الواقع.

(٣)

وبعد عقد معاهدة الهدنة بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية، وبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية، اكتسبت قضية كردستان اهمية خاصة على الساحة الدولية بسبب ثلاثة قضايا هامة آنية:

١. مستقبل ولاية الموصل (كردستان الجنوبية)، الذي كان موضوع محادثات بين لويد جورج وكليمونسو.

٢. مستقبل نفط كُردستان، والمشاركات المتبادلة بين إنكلترا وفرنسا، ومفاوضاتهما حول اتفاقية لونج بيرانجي.

٣. مستقبل كُردستان الغربية، والذي تم الاعتراف بحقها في الحصول على نظام وصاية في مؤتمر باريس للسلام.

وبخصوص الامبراطورية الفارسية، والتي لم تساهم في الحرب، لم تصبح موضوع تقاسم أراضي أو إدارة منذ مفاوضات السلام. وكذلك فإن مصير كُردستان الشرقية الداخل في أراضي الامبراطورية الفارسية، لم يكن موضوعاً لآية محادثات بين الحلفاء، وظلّ بعيداً عن النزاعات الدولية الكبرى.

تلك القضايا الثلاث: مستقبل الموصل (كُردستان الجنوبية)، مستقبل كُردستان الغربية ونفط الموصل، تمت مناقشتها بالتوازي. لويد جورج، وكليمانت ناقشاً تبعية ولاية الموصل، كورزون وبيرتوليه، ناقشاً قضية نظام كُردستان الغربية، في حين كان كادمان، لونج وبيرانجي ي يناقشون تقاسم نفط الموصل. على أي حال، لم يعرف لويد جورج وكليمانت بالمفاوضات بين فرنسا وبريطانيا حول تقاسم المصالح النفطية في شركة نفط تركيا. وكانت قضية الموصل أول من دفع بـ كُردستان إلى الصعيد الدولي، بسبب أهميتها في العلاقات الفرنسية البريطانية، والتي سمعتها وبشكل دائم بعد الحرب قد بدأت سيماً منذ عام ١٩٠٤ ضد روح الوفاق الودي في تلك السنة.

كما وان الازمة التي برزت نتيجة ذلك بين لويد جورج وكليمانت، أحد الاسباب الرئيسية لفشل كليمانت في الانتخابات الرئاسية أمام يوانكاريه والتي جرت في يناير ١٩٢٠.

وقد نشأت قضية الموصل أساساً نتيجة سلسلة من ردود الفعل المتواصلة التي ظهرت في مواقف إنكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وحتى العرب في مؤتمر السلام في باريس، كما ان المناقشات الدائرة حول إيجاد حل قانوني لقضايا الموصل وسوريا قد أعادت من جديد اتفاقية سايكس - بيكر على مائدة المفاوضات بين الحلفاء.

وكان قبول فرنسا التخلصي عن الموصل لصالح إنكلترا مشروطاً بموافقة إنكلترا على توسيع منطقة نفوذ فرنسا في سوريا. لكن إنكلترا قد رفضت تغييراً كهذا آنذاك، وصرحت بأنه يناقض الاتفاق الفرنسي الانكليزي الموقع مع الشريف حسين، ومؤكدة ان تخفيضاً لمنطقة النفوذ العربية سيثير حرباً بين العرب والخلفاء.

ودفعت مناقشة الحلفاء لمحتوى ومغزى اتفاقية سايكس - بيكر بعد مؤتمر باريس، دفعت الى اعلان معارضة الرئيس ولسن الذي كان يقف منذ البداية ضد تقاسم الامبراطورية العثمانية استناداً الى اتفاقيات سرية. فقد كان الرئيس ولسن يريد ومنذ البداية ان اي حل

لمشكلة القوميات التي كانت خاضعة من قبل للأمبراطورية العثمانية يشترط موافقة الشعوب المعنية، وليس مجرد نتيجة لرغبات الحلفاء الطيبة. وقد سمح تدخله بارسال لجنة امريكية لتقسيي الحقائق في المناطق المعنية، للبحث والتقصي حول طموحات الشعوب في فلسطين وسوريا.

وفي نهاية الحرب، تضاربت مصالح انكلترا وفرنسا في الشرق الاوسط، تارة بالنسبة للسياسة العربية ومناطق التنفيذ المعروفة، وتارة بالنسبة لكردستان ونفطها. ونحن نقر بأن نفط كردستان كان يفرض نفسه بطريقة حاسمة على مسيرة المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا ما بعد الحرب.

اما الحل الخاص بمناطق التنفيذ بين انكلترا وفرنسا فقد تداخل بالتوالي وبعيداً عن ايجاد حل لقضية النفط، ومشاركة البلدين لاستغلاله. وصرح لويد جورج وكيلمنصو، بأنهما لم يكونا على علم بسير المفاوضات التي بدأت بين كادمان وبرانجي حول نفط كردستان و ميزوبوتاميا والتي استمرت حتى ٢٢ مايو ١٩١٩^{١٠٣٨}. واصبح اتفاق بيرانجي - لونج أساساً لاتفاق سان ريمو في ابريل ١٩٢٠.

وفي معرض المناقشات والمشاريع الدائرة بين الحلفاء حول تأسيس عصبة الامم، واستخدام تعابير مثل مستعمرة، ليعبروا بها عن الاراضي التي كانت سابقاً تحت سلطة الامبراطورية الالمانية، ومثل اراضي للبلاد التي كانت تكون جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وذلك التمايز ستكون له نتائج كبيرة بخصوص نوع النظام الذي سيتم تقريره مستقبلاً في حلف عصبة الامم، وفي ميثاق الامم المتحدة.

وهناك سببان رئيسيان اديا الى تفضيل كلمة اراضي البلاد بدلاً من مستعمرة على البلدان التي كانت قدیماً تابعة للأمبراطورية العثمانية. فأثناء كتابة المسودات الاولى للحلف كان هناك احساس بعدم اهتمام الوفد الامريكي حول ايجاد حل سلمي مع الامبراطورية العثمانية.^{١٠٣٩} وواقع الامر يقول ان الولايات المتحدة لم تعلن الحرب يوماً على الامبراطورية

^{١٠٣٨} راجع: تارديو Tardieu، نفس المصدر السابق؛ راجع كذلك: بيكري Baker، نفس المصدر السابق، الجزء الاول، الصفحات ٧٩-٧٨؛ راجع ايضاً: تيمبرلي Timbrelli، نفس المصدر السابق، الصفحات ١٨٢-١٨٢.
^{١٠٣٩} ميلر Miller، احد اعضاء الوفد الامريكي النشطاء، والذي كتب معظم مشاريع القرارات مؤكداً على ان اهتمامنا بالاتراك كان عاطفياً فقط، والعاطفة هنا كانت اساساً محددة بارمديانيا؛ مع الاستثناء الممكن للموصل، الباب المفتوح، كما لتركيا لم يكن يعني اكثر من جملة ميلر، المصدر السابق. ومبدأ (الباب المفتوح)، مبدأ الانفتاح الاقتصادي بدون الاهتمام الحصري بأية دولة، كانت الولايات المتحدة قد اقترحته لتركيا والبلدان التي انتزعها من تركيا بعد الحرب.

العثمانية. ومن ثم فإن امتداد توسيع تركيا على اراضي تلك البلدان كان من نفس التوجه الذي كان عليه الاحتلال العثماني، وتشابه الثقافة التركية وثقافة تلك الشعوب مما يوضح لنا لماذا تم تفضيل تعبير اراضي بدلاً من تعبير "مستعمرات"^{١٠٤٠} للحديث عن تلك البلدان. وفضلاً عن ذلك، رغم كون السيطرة العثمانية على تلك البلدان كانت ذات طبيعة استعمارية، فان مفهوم تعبير "مستعمرة"، انما كان يعني مسبقاً الاحتلال الأوروبي لافريقيا على وجه الخصوص.

وقد سمحت هذه الدراسة بارساع حق كُردستان في الوصاية، الذي اعترف به الحلفاء في مؤتمر باريس، وفي مشاريع الحلف الاولى لعصبة الامم، وهو حق بنفس المستوى لارمينيا وميزروبتاميا وسوريا وفلسطين وبلاد العرب.

وتعد فكرة تطبيق نظام الوصاية في عصبة الامم على الدول التي كانت قبلًا تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية، تعود الى الجنرال Smut^١، وكذلك لجهود ولتصميم الرئيس ولسون الذي عرض اسلوب تطبيق الاتفاق السري في سايكس - بيكو، على تلك البلدان. ولكن من المناسب ايضاً التأكيد كذلك على ان معارضة ولسون لاقتراحات لويد جورج باقامة الوصايات في الحال على البلدان المعنية قد تركت شعوب وبلدان منطقة آسيا الصغرى دونها حماية وغارقين في فراغ سياسي.

وجاء تأخير قرار اقامة الوصاية منذ مؤتمر باريس في بدايات ١٩١٩، الى مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠، بنتائج وخيمة العاقبة لارمينيا وكُردستان، البلدين الذين اصبحا فرائس للقوميين الاتراك تحت قيادة الجنرال مصطفى كمال. واثناء ذلك الوقت، احتلت الحركة الكمالية جزءاً كبيراً من اراضي ارمينيا وكُردستان. وكانت تلك الاراضي مقرراً لها في باريس احتمالية وصاية امريكية وبريطانية او احتمالية وصاية مباشرة من عصبة الامم.

(٤)

من واقع انه لم يتم التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، وفي غياب قرار جماعي للحلفاء على مستقبل ذلك البلد وعلى البلدان التي يجب ان تنتزع منه، اتبعت كل دولة بهذا الشكل او ذاك سياستها الخاصة في آسيا الصغرى.

ومن واقع الامر انه لم يتم التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، وفي غياب قرار جماعي للحلفاء على مستقبل ذلك البلد وعلى البلدان التي يجب ان تنتزع منه، اتبعت كل دولة بهذا

^{١٠٤٠} راجع ايضاً: ميللر، نفس المصدر السابق، ص ٣١٠.

الشكل او ذاك سياستها الخاصة في آسيا الصغرى. وانكلترا التي كانت قواتها موجودة في معظم اراضي كُردستان، تواجه اكثرا من اي دولة اخرى قضية كُردستان. وفي نهاية اول مرحلة من مؤتمر السلام في باريس والتوقيع على معاهدة فرساي، لم تأخذ الحكومة البريطانية اي اجراء ملموس لانشاء دولة مستقلة في كُردستان. وعلى العكس، طالب المسؤولون البريطانيون القادة الاكراد للبقاء على الهدوء والاستقرار في كُردستان الغربية والشمالية، رغم التهديدات المتزايدة لاستيلاء القوميين الاتراك على ادارة تلك الاراضي. ولم يُقر بعض المسؤولين البريطانيين تماماً قوة وسعة حركة مصطفى كمال. وفقط في يونيو ١٩٢٠، وبعد مؤتمر سان ريمو، ادركت الحكومة البريطانية الاممية الاستراتيجية لوجود حركة كُردية مواجهة نوايا مصطفى كمال المعادية لبريطانيا.

وما بين يونيو وديسمبر ١٩١٩، اتبعت انكلترا سياسة سلبية تتطلب ترديد الوعود التي يقدمها المسؤولون البريطانيون للقادة الاكراد، والتي يمقتها تداعف انكلترا عن حقوق الاقراد في الاستقلال، في مقابل طلب هؤلاء المسؤولين من القادة الاكراد الحفاظ على الهدوء والامتناع عن الثورة.

وكان هدف البريطانيين في كُردستان تأمين الامن العسكري. وتطلبت استراتيجيةهم من يونيو الى اكتوبر توفير ضمان امن قواتهم في كُردستان الشمالية والغربية، والحفاظ على استقرار النظام في تلك الاراضي، وذلك من اجل حماية الحدود الشمالية لميرزوبوتاميا حيث قررت انكلترا فرض وصايتها عليها.

وبعد الحرب، وفي حين كانت القوات البريطانية قد ظهرت في كُردستان الشمالية والغربية حيث كانت انكلترا تمثل لاقامة دولة مُقلقة في كُردستان بين ميرزوبوتاميا وروسيا. وكان ذلك المشروع شبيهاً بالمشروع الذي فكر فيه البريطانيون بأن تكون افغانستان دولة مُقلقة دائمةً للتهديد الروسي للهند.^{١٠٤١}

وعلى الصعيد الدبلوماسي، كان على انكلترا مواجهة مطالب فرنسا في الموصل ونفطها، وبجزء كبير من كُردستان الغربية. وكانت فرنسا تأمل بإلحاق جنوب كُردستان الغربية بسوريا العربية، فقد حصلت على حق الوصاية عليها.

وفي غمرة النزاع الدبلوماسي بين فرنسا وبريطانيا، اخذ رجلان على عاتهما ملف مستقبل كُردستان: كورزون لانكلترا وبرتولي لفرنسا. وكورزون الذي كان يترأس اللجنة الشرقية، واصبح

^{١٠٤١} يخصوص الفكرة الاستراتيجية البريطانية، باستخدام كُردستان من حلقة مقلقة عازلة، راجع: تحليل البروفيسور بافيج Baviche، نفس المصدر السابق، الصفحتان ٤٦-٤٧.

فيما بعد في أكتوبر ١٩١٩، وزير الخارجية، كان يبحث عن سبل ضمان امن دائم لميزوبوتاميا من جهة، ويحاول الحفاظ على بقاء فارس و منطقة الخليج الفارسي منطقه نفوذه بريطاني من جهة اخرى. وكان هناك عقيدان قاما بالخلاص بتنفيذ سياسته في هذين البلدين: السير أرنولد ولسن، في ميزوبوتاميا، والسير بريسي كوكس في فارس. وعلى الرغم من الاهمية الاستراتيجية لهذين البلدين، ظلت سياسة كورزون تجاه كردستان سياسة هامشية.

وخلال المفاوضات التي دارت بين فرنسا وبريطانيا في ديسمبر ١٩١٩، تمسك كورزون بموقفه لصالح انشاء دولة كردية مستقلة في كردستان الغربية. في حين كانت وجهة نظر بريطانيا ان تظل كردستان الشرقية داخل دولة فارس، والحاقة كردستان الجنوبية التي يحتلها البريطانيون بميزوبوتاميا، وكردستان الشمالية التي يطالب بها الارمنيون تستبعد ولا تكون جزءاً من الدولة الكردية.

ووافق برتوليه في ديسمبر ١٩١٩، على اقتراح كورزون بضرورة استقلال كردستان الغربية. ولكنه غير موقفه في مؤتمر لندن المنعقد في فبراير ١٩٢٠، لدرجة اعلانه رأياً مخالفًا ضد ذلك الاستقلال، لأن الحكومة الفرنسية الجديدة ترى ان لراضي دولة كردستان الغربية تلك، تحتوي الاراضي التي منحتها معاهدة سايكس - بيكو لفرنسا. ويرى برتوليه ان انشاء دولة كردية مستقلة موالية لبريطانيا ربما تؤدي الى خسارة فرنسا الاراضي التي وعدتها بها معاهدة سايكس - بيكو، وتهدف راديكالية الموقف الفرنسي حول قضية كردستان بشكل رئيسي الى الضغط على انكلترا حتى ترك لها نفط الموصل. بل واكثر من ذلك، كان موقف برتوليه بالحاق ما تبقى من كردستان الغربية لتركيا كان وسيلة لتقريب فرنسا مع القوميين الاتراك الذين يمكنهم تبعاً لذلك تغيير موقف مصطفى كمال حول موضوع صنقلية.

وتخلى انكلترا عن تأييدها لانشاء دولة كردية في كردستان الغربية للأسباب الثلاثة التالية: (١) الضغط الفرنسي. (٢) ما ستتكلله انكلترا من تكاليف كبيرة لوصاية محتملة بريطانية على تلك الاراضي التي لانفط فيها. (٣) غياب حركة كردية منظمة تدفع انكلترا لقبول الامر الواقع لسيطرة الكماليين على تلك الارضي.

ولم يكن مؤتمر سان ريمو تحولاً في سياسة الحلفاء تجاه كردستان. والجدل الدائر حول مستقبل كردستان الغربية كان قد بدأ مسبقاً في ديسمبر بين كورزون و برتوليه وبخصوص نفط كردستان ونظام الموصل، فقد عقدت عدة اتفاقيات لم يتم التصديق عليها، واستمرت المفاوضات بين انكلترا وفرنسا دون التوصل الى اتفاق نهائي.

وظلت جميع المفاوضات والمناقشات حول النفط ثنائية فقط بين انكلترا وفرنسا. فلم تكن هاتان الدولتان تريدان مشاركة الموارد النفطية مع الامريكيين والایطالين. ووضعت

اتفاقية سان ريمو في ٢٤ ابريل حول تقاسم نفط ميزوبوتاميا وكردستان نهاية لمفاوضات طويلة بين فرنسا وإنكلترا، كما هيأت أساساً للاحتكارات البريطانية والفرنسية لنفط تلك البلاد.

وكان النظام السياسي والاقتصادي لكردستان كذلك، موضوعاً لمناقشات ومفاوضات بين فرنسا وبريطانيا في الحلف الثلاثي بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا. و كان مشروع الحلف، الذي تم وضعه في لندن قد اعترف باستقلال فوري لكردستان الغربية. ولكن في سان ريمو على العكس، لم يظهر ذلك المشروع في جدول الاعمال، كما تم استبعاد فكرة الاستقلال الفوري من النص النهائي لمعاهدة السلام. ويتوافق ذلك التغيير تماماً موقف إنكلترا تجاه كردستان بعد مؤتمر لندن في فبراير، ومؤتمر سان ريمو في ابريل.

وقد تم التعبير عن الموقف النهائي للحلفاء وتجاه نظام كردستان في مشروع معاهدة السلام مع تركيا، الذي تم التوقيع عليه في أغسطس ١٩٢٠، ويشترط ذلك المشروع الاعتراف باستقلال كردستان على مراحل واجراءات تتم تحت اشراف الحلفاء وعصبة الامم. ونحن نرى ان الفرق بين مشروع الحلف الثلاثي ومشروع معاهدة السلام مع تركيا، يوضح عقلية قادة الحلفاء تجاه المعاهديتين: خلقت معاهدة سيفر رأياً يقضي بالالتزام الدول المتحالفه بتحقيق السلام في تركيا و بتحقيق استقلال كردستان، وهم مسؤوليتان لم تقبل الدول تحملها بل فضلوا ترك الامور لرادات الحلفاء المستقبلية ولعصبة الامم، في حين ان الحلف الثلاثي اشتهرت ضمان مصالح تلك الدول.

ولكن تحقيق تلك المصالح يتعلق باستقلال كردستان. وطريقة مواجهة الحل الذي اتخذه الحلفاء بخصوص كردستان، تشرح كيف كانت تلك الدول تبحث بعد الحرب عن تحقيق المصالح الفورية على حساب الحلول العقلانية المرتكزة على التفكير طويل الامد.

وكان التوصيف الدقيق لشكل الدولة الكردية الذاتية في كردستان الغربية، قد اصبح مسؤولة لجنة ثلاثة بريطانية وفرنسية وإيطالية، لكي تقرر ذلك بعد التوقيع على المعاهدة بستة أشهر. وهكذا، تخلص المجلس الأعلى من مسؤولية ايجاد حل نهائي لتلك القضية. وتركت اللجنة للأكراد امكانية تقديم طلب الحماية والوصاية من عصبة الامم. وكان المجلس يعرف بدءاء ان عصبة الامم لا تمتلك اية سلطة لاقرار وتطبيق الوصاية بدون مشاركة تلك الدول نفسها التي حملتها مسؤولية القضية الكردية. وكان مجلس عصبة الامم قد رفض اتخاذ مسؤولية الوصاية على ارمينيا. بسبب عدم وجود اية وسائل مادية وعسكرية رغم انها كان يمكن ان تكسب تأييد وتعاطف الولايات المتحدة والعالم المسيحي.

وفي الحقيقة كان اختيار الوثوق بعصبة الامم لكي تعلن عن النظم المستقبلية لارمينيا ولكردستان، انما يعكس اراده القادة البريطانيين والفرنسيين والايطاليين للتخلص من هاتين المشكلتين الشائكتين في الوقت الذي يؤمنون فيه اعترافاً دولياً قانونياً بحقوق شعوب ارمينيا وكردستان في الاستقلال. ومن جهة اخرى، كان الامر يتطلب كذلك توضيحاً للرأي العام وللولايات المتحدة، بان هؤلاء القادة قد تركوا تقرير قضية الوصايات تتوقف على مجلس عصبة الامم، كما اراده الحلف. ومع ذلك، ففي مجال خيار الوصايات على ميزوبوتاميا وفلسطين وسوريا، وضع ذلك الامر عصبة الامم امام الامر الواقع، بعد قرارات كانت قد اتخذت من قبل المجلس الاعلى للحلفاء من قبل.

وتحقيق الوصاية على بلد ما، يتطلب وسائل مادية وعسكرية كبيرة. ولهذا، لم تقبل انكلترا ولا فرنسا ولا ايطاليا ولا الولايات المتحدة الوصاية على كردستان او ارمينيا. وإذا كانت انكلترا قد ناضلت للحصول على وصاية على ميزوبوتاميا بما فيها ولاية الموصل، وعلى فلسطين، فقد كان ذلك حفاظاً على مصالحها الحيوية الاستراتيجية والاقتصادية، وينطبق نفس الوضع على فرنسا بالنسبة لسوريا. ونحن نرى انه بعد ان نجحت انكلترا في استقطاع ولاية الموصل من كردستان، لم تعد تشكل كردستان الغربية اي اهتمام لتلك الدول.

ومن جهة اخرى، لم تكن النزاعات بين قادة تلك الدول كما لويد جورج وكورزون وكليمانتسو وميللان وبرتوليه او اورلاندو او سونيتو، لم تكن لتحدث الا لأنهم كانوا يستهدفون فقط الحصول على اكبر جزء ممكن من الغنيمة في آسيا الصغرى لبلادهم. وما كانت مناقشاتهم المطولة من مؤتمر لاخر، تخدم سوى ذواتهم وهيبتهم الوطنية ورغبتهم ^{١٠٤٢} القوية في اظهار سياسة القوة.

والى يوم، يعود وجود العراق وسوريا دولاً في شكلها الحالى الى نظام الوصاية الانكليزي والفرنسي. وخلقت انكلترا وفرنسا بذلك هاتين الدولتين قطعة قطعة سواء ارادتا ذلك ام لم تريداه. وفيما بعد، اعترف بهما المجتمع الدولي دولاً مستقلة. في حين تتمتع شعوب ارمينيا وكردستان بامتياز الحصول على وصاية دولة اوربية، وبقيت تدور في دائرة عدم القدرة على انشاء دولتهما.

^{١٠٤٢} كتب لويد جورج، بهذا الخصوص يقول: "اقامة اي سلام اساسي من الرمال المتحركة للمصالح والطموحات والميول الانسانية. ولا يمكن تعين اية سياسة دولية حكيمة و Maher، ومهما كان بناوها جيداً او يمكن ان تستمر طويلاً حتى تبدأ الانسانية تحفر نحو الجذور بحثاً عن مثال خالد، بل وحتى البناء نفسه والقائم على اساس ثابت يجب ان يتسلح ويلتزم بقوة قانون مقبول من الجميع".

(٥)

تشكل معاهدة سيفر اول اعتراف دولي بحق الشعب الكردي بتأسيس دولته في كُردستان. ويلوّر التوقيع على معاهدة السلام بسيفر ذلك الاعتراف. مع انه مع ذلك لم تعرف المعاهدة يكُردستان مستقل سوى على رقعة تمثل خمساً وعشرين في المائة فقط من المساحة الكلية لراضي كُردستان والمأهولة فقط بالاكراد في كُردستان الغربية الواقعة شرق نهر الفرات. على اي حال، فقد فتحت المادة (٦٤) من المعاهدة امام الاكراد امل امكانية التحاق محتمل لاكراد كُردستان الجنوبية بالدولة الكردية.

ودون ادنى شك، منعت وعرقلت المصلحة الامبرالية لانكلترا وفرنسا اي (الحاقد كُردستان الجنوبية بالعراق البريطاني، والحاقد جزء من كُردستان الغربية بسوريا الفرنسية)، الى جانب مبالغة الارمن بالمطالبة بضم كُردستان الشمالية، منعت الاعتراف في معاهدة سيفر يكُردستان مستقل يحتوي جميع راضي كُردستان، التي كانت خاضعة قبلاً للامبراطورية العثمانية. زيادة على ذلك، فان معارضته المصالح البريطانية والفرنسية في كُردستان الغربية وفت تسد طريق امكانية توصل بذلك البلد مباشرة الى الاستقلال. وكانت معاهدة سيفر قد نصت على الاعتراف الدولي بـ كُردستان مستقل. يتم على عدة مراحل، بحيث تدير كل مرحلة لجنة ثلاثة تشكلها بالتتابع حكومات بريطانيا وفرنسا وایطاليا.

وأخيراً، فنحن نعتقد ان الحكومة التركية بتوقيعها على معاهدة السلام بسيفر قد تخلت عن اي حق تحت اي عنوان في اراضي كُردستان استناداً الى المادة (٦٤) من المعاهدة. وفي الحقيقة، وحتى قبل التوقيع على معاهدة السلام، كانت الحكومة التركية الشرعية للسلطان، قد اعترفت بحق استقلال جميع راضي كُردستان الخاضعة قديماً لسلطتها. وزيادة على ذلك، فقد وعد مصطفى كمال في تصريحاته ورسائله لاكراد قد وعد بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الكردي. وكان لكل فريق مصلحته الخاصة في الاعتراف بحقوق الشعب الكردي سواء ظل تحت كنف الاتراك او كان قد كون دولة المستقلة. وقد اراد كل طرف استغلال كُردستان لمصلحته. وفي المجمل، اعترفت جميع الاطراف بوجود مشكلة كُردستان وبضرورة ايجاد حل لها.

لقد اعترف الحلفاء باستقلال كُردستان شريطة ان تخدم تلك الدولة مصالح انكلترا. وبالمثل، فان حكومة ضمدم فريد باشا، قد اعترفت باستقلال كُردستان لاستخدام ذلك ضد حركة مصطفى كمال وضد انشاء دولة كبيرة لارمينيا. وكان مصطفى كمال قد اعترف

بالحق الوطني للأكراد، حتى ينضموا وهم كثيرو العدد إلى مشروعه ضد القسطنطينية وضد الارمن وضد الحلفاء.

وعلماً بأن الاعتراف بكردستان الذي اعلنته تلك الاطراف المختلفة، إنما كان يستهدف المصالح القصيرة الامد والمتوسطة الامد ولم يكن ليتطابق أبداً مع استراتيجيةيتهم في كردستان. وفي واقع الامر، وبعد تحقيق الاهداف، اخذ الكماليون والبريطانيون يخلون العرائيل امام الأكراد الذين يناضلون من اجل انشاء الدولة.

كما ان غياب الحماية لصالح الحصول فيما بعد على الوصاية على كردستان، كان أحد الاسباب الرئيسية لعدم تطبيق معاهدة سيفير في كردستان، ولعدم انشاء الدولة المستقلة. وحماية كذلك كان يمكنها ان تُنشئ ادلة وترسم حدوداً ولكن اجرت الدول المجاورة لكردستان والدول الغربية كذلك على الاعتراف بدولة كردستان كما فعلت انكلترا لدولة العراق. ولم تكن الدول الخليفة تهم بتحقيق ذلك الحق الذي نصت عليه معاهدة سيفير. بل انصبت اهتمامها على تأمين حضور مستقبلي لها في تركيا. كما تابعت انكلترا تأمين مصلحة امبريالية خالصة في كردستان. واد تؤيد انكلترا وبشكل عشوائي انشاء دولة كردية في كردستان الغربية، لتصبح دولة عازلة تثير القلق بين روسيا وتركيا وميزوبوتاميا، تراها في ذات الوقت تعارض حركة الشيخ محمود لاستقلال كردستان الجنوبية. وستستخدم انكلترا في مفاوضاتها ما بين ١٩٢١-١٩٢٤ قضية كردستان الغربية وسيلة انتزاز دبلوماسي ضد الحكومة الكمالية حتى توافق تلك الحكومة على الحق الموصى بالعراق.

وفيما يخص الأكراد انفسهم، فقد كان ينقص قادتهم اتباع سياسة استراتيجية لخلق دولة قومية كردية. وكانوا ينتظرون اعتراف الحلفاء بحق الاستقلال لكردستان دون ان يعرفوا ان ذلك الحق يجب فرضه بالقوة. وكانوا يقيمون بالقسطنطينية بعيداً عن الشعب، وكان رهانهم الكبير على عهود الحلفاء والسلطان اكثر من المراهنة على قدرة الشعب الكردي. وادركت الحركة الكردية ذلك الخطأ ولكن بعد فوات الاوان، وبعد ان احتلت الحركة القومية لمصطفى كمال التركية كردستان واستخدامها الأكراد وكردستان قاعدة تنطلق منها ثورته. وكان السيد عبدالقادر، الرئيس السابق للبرلمان العثماني يقيم علاقات مع مختلف حكومات القسطنطينية، وكان يفضل حلّاً سلبياً تركياً - كردياً لاقامة ذاتية كردية اقليمية في كردستان بدلاً من ثورة كردية ضد الاتراك لتحرير كردستان. وفضلاً عن ذلك، فقد كان ابناء بدرخان جميعهم خارج كردستان، في القسطنطينية او غيرها، ينتظرون في سلبية وعود الحلفاء.

على اي حال، ففي كل مرة يأخذ اولاد بيرخان المبارزة لاثارة ثورة ضد الكماليين ومن اجل تحرير كُردستان، كانت انكلترا تعنفهم من تحقيق ذلك، حيث تعتقد ان حركة كتلك ستغرق كُردستان في الفوضى في حين انها كانت تسعى بآي ثمن للهبة كُردستان الغربية، وذلك من اجل منع امتداد او انتشار اي اضطراب في كُردستان الجنوبية، او في ميزوبوتاميا.

وعلى العكس من تصرفات قادة كُردستان الغربية، او الشمالية، لم يتظر الشيخ محمود وعود انكلترا لتنظيم الحركة الوطنية الكُردية. وكان يريد الحصول على استقلال كُردستان وان امكن ليكن بموافقة انكلترا. وكانت انكلترا قد اقامت منذ البداية ادارة ذاتية لـ كُردستان الجنوبية. ولكن سياسة الاحاق التي نادى بها آرنولد ولسن اجبرت الشيخ على مقاومتها. وبذل آرنولد ولسن كل ما يستطيع من اجل الحصول على موافقة لندن على سياساته حتى ولو كلف بريطانيا الكثير، وكذلك الارادات او حتى ولو كانت تهدد الاستقرار السياسي في العراق وكُردستان.

وكان الحق كُردستان الجنوبية بالعراق خطوة لا بد منها ولا غنى عنها للحفاظ على الوصاية البريطانية على العراق، ولان انكلترا استطاعت تمويل قواتها من عوائد نفط كُردستان. وليس ذلك فقط، بل تمويل ادارتها وتطوير البنية التحتية لدولة العراق. وفي واقع الامر، ومنذ عام ١٩٢٧ وبعد مرور عام على موافقة عصبة الامم على الحق ولاية الموصل بالعراق. بدأت انكلترا في استغلال نفط كركوك. كما ان كُردستان الجنوبية توفر كذلك خط دفاع استراتيجي عن الحضور البريطاني في العراق ضد احتمال تركي او روسي.

على اي حال، فان الحق كُردستان الجنوبية بالعراق احد الاسباب الرئيسية لاتفاقات الكُردية ضد السلطة المركزية. وفي الحقيقة، فان ذلك الاحراق القسري والتمسك بالاحتلال الاجنبي لـ كُردستان وراء عدم الاستقرار الداخلي للعراق وحتى اليوم.

كما كانت معاهدة سيف بدورها نتيجة صراع بريطاني طويل الامد من اجل التوصل الى السيطرة على اسيا الصغرى: وذلك بتفكيك الامبراطورية العثمانية وبالحصول على مصالحها في ميزوبوتاميا (بما فيها كُردستان الجنوبية) وفلسطين ومصر وقبرص والسيطرة على مضائق الدردنيل. ومع ذلك، فقد كان انسحاب الولايات المتحدة من تسوية السلام مع تركيا، والتنافس العدائي للدول الكبرى في اسيا الصغرى، خاصة بين انكلترا وفرنسا، الى جانب اتفاقية القوميات التركية، وهزيمة الجيش اليوناني امام الكماليين، قد كانت كلها مشاكل جعلت من المستحيل محاولة تطبيق معاهدة سيف.

(٦)

جاءت المأساة اليونانية بهزيمة فينيزيلوس، وتراجع الحلفاء عن تأييد اليونانيين، لتفتح الطريق أمام القيام بمراجعة لمعاهدة سيفير. وبعد المؤتمر الثاني في لندن، تنازلت إنكلترا عن كُردستان ولرمينيا للكماليين مقابل الحفاظ على سيادتها على المضائق ونفوذها في القسطنطينية. وفي لندن، تناصي الحلفاء وعددهم بتأييد استقلال الشعوب التي كانت ترزح تحت سيطرة الاتراك العثمانيين، تلك الوعود التي أعلنوها رسمياً بعد نهاية الحرب.

وهكذا، فإن مواد معاهدة سيفير المتعلقة بـكُردستان تم استبعادها وعدم ذكرها في معاهدة السلام مع تركيا. وإنكلترا التي كانت قد أيدت استقلال كُردستان الغربية، تركتها بمصيرها لسيطرة تركيا، بدون مطالبة الكماليين بتقديم أيّة ضمادات رسمية مدونة فيما يخص وعدهم بمنع ذاتية إقليمية للولايات الـكُردية. ولهذا لم تتمكن معاهدة لوزان نتيجة لذلك من حماية دولية للشعب الـكُردي الذي ظل تابعاً لسيطرة تركيا.

ونحن نعتقد أن كورزون كان المسؤول عن عدم ذكر القضية في المعاهدة لأنه لم يكن يهتم بمستقبل الأكراد، حيث لم يطالب باية ضمانت رسمية تاجزء من الكماليين حول منح الذاتية الأقليمية لـكُردستان او لحماية حقوق الأكراد في تركيا؛ في حين انه قد تم منح ذلك الضمان للآقليات الدينية في معاهدة لوزان. وكان كورزون يعرف جيداً انه يترك الأكراد ضحية للقمع التركي بدون ذلك الضمان الدولي.^{١٤٣} كما كان تشرشل على حق عندما قال: "أن خطأ كورزون كما كشفه لنا مؤرخ قصة حياته، انه كان يحب وضع الاستئلة، ولا يهتم بعد ذلك بها وبعد ان تناسب باتفاقه من بين شفتته او من تحت قلمه".^{١٤٤}

وزيادة على ذلك، يمكن شرح تغيير موقف الحكومة البريطانية تجاه انشاء دولة كُردية في كُردستان الغربية، بعد ان تخلت إنكلترا عن انشاء دولة كُردية في كُردستان تثير القلق بين تركيا وميرنوبوتاميا. ومع ذلك، كان تخلي إنكلترا عن كُردستان الغربية سبباً في تمسكها بأي شمن بـكُردستان الجنوبية تحت سيطرتها.

^{١٤٣} في مذكرة حول قضية الموصل، أكد كورزون نفسه: "انه سيكون من المهم معرفة هل يوجد في التاريخ سجل استيلاء تركيا على اية اراضي بقوة السلاح وتشجع فيه المنتصر بالطالبة بإجراء استثناء شعبي في المنطقة المعينة او غير عن الارادة في الالتزام بنتائج تصويت كهذا". مذكرة حول الموصل، وثيقة ١٥٢، داخل ملف الوثيقة ١٥١، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة بـ، الجزء الثالث، ص ٢١٩.

^{١٤٤} تشرشل، الازمة العالمية، نفس المصدر السابق، الجزء الرابع، ص ٧٤٠.

وبالنسبة لانكلترا، وبالاضافة الى اهمية الموارد النفطية وقمع كُردستان الجنوبية، مما يلزم للبقاء على الوجود العراقي، فان جبال كُردستان المحاذية شمال مدن الموصل والعمادية وراوندوز تشكل حدوداً استراتيجية طبيعية للدفاع عن العراق.

وفي مؤتمر القاهرة، اعلن المسؤولون البريطانيون عن سياسة جديدة، حيث الغوا مواد معاهدة سيفر المتعلقة بـ كُردستان الجنوبية.

وتتطلب سياسة انكلترا المعلنة في مؤتمر القاهرة، الحاق كُردستان الجنوبية بالعراق خلال فترة انتقالية تقادياً لافساد اية صدامات بين القوى البريطانية والكردية، في الوقت الذي ترغب فيه انكلترا بتقليل قواتها في ميزوبوتاميا وكُردستان. على اي حال، اراد تشرشل وزير المستعمرات آنذاك ورئيس مؤتمر القاهرة، اراد منع الارکاد ذاتية خارج الدولة العراقية الجديدة، وفي علاقة يمكن مقارنتها بتلك العلاقة القائمة بين الهند وبنغال. ولكن خط تشرشل السياسي لم يتواافق مع سياسة كوكس، المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا والذي كان يرغب في الحاق كُردستان الجنوبية بمجرد محافظة في العراق.

على اي حال، لم يتم تقرير مصير كُردستان الجنوبية في حل كامل بالنسبة لانكلترا.

وانصار الكماليين على اليونان غرباً سمح لهم بتركيز الجهود العسكرية شرقاً ضد الانكليز في الموصل. وفي لوزان، طالب الكماليون بـ كُردستان الجنوبية، الولاية العثمانية القديمة في الموصل، كونها جزءاً من تركيا.

وجاءت معاهدة لوزان لتقدير تناقضها مُفاجأةً لمعاهدة سيفر. والدول الكبرى التي كانت قادرة على املاء شروطها على تركيا في معاهدة سيفر، وجدت نفسها قادرة على الالتزام بالتفاوض بندية مع تركيا الكمالية. وتركيا التي كانت في القرن السابق مجالاً لتدخل الدول الاوربية في شؤونها الداخلية، استطاعت في لوزان اجبار العالم على احترام رغبتها في الاستقلال، ورغبتها في الامتداد بتوسيع سيطرتها خارج حدودها الاتية باحتواء داخل حدودها لراضي يوناني بلغاري، كردية و ارمنية، واحتل الاتراك من جديد كُردستان الشمالية والغربية مهددة باستعادة سيطرتها على كُردستان الجنوبية.

واصبحت قضية الموصل، قضية تتعلق بـ هيبة انكلترا على صعيد علاقاتها الدولية. فاذا لم تفرض انكلترا ارادتها على تركيا في قضية الموصل، سوف تتأثر هيبة بريطانيا ليس فقط في العراق ولكن في الشرق الاوسط ككل. ومن اجل الحفاظ على هيبة الامبراطورية وهيبة كورزون ذاته، حاول كورزون استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة للاحق الموصل بالعراق.

ولكن الحفاظ على تلك الهيبة، تمت على حساب القيم الإنسانية والديمقراطية بالنسبة للإمبراطورية، كما بالنسبة لكورزون ذاته، يأس تلك الهيبة، رفض الماركيز كورزون دو كندلسون وزير الخارجية، والمستشار في جامعة إكسفورد خلال سبعة عشر عاماً، ومتذوباً عن بريطانيا العظمى -أقدم ديمقراطية في العالم-، رفض في لوزان حق الشعب الكردي الطبيعي والم مشروع في اجراء استفتاء حول مصيره. وفي تلك الائتلاف كانت طائرات القوة الجوية الملكية تقصف الأكراد لأنهم انتخبوا وفي تصويت شعبي ملتهم الشيخ محمود، وحيث رفضوا بذلك الحاكم بدولة عربية حديثة خلقها إنكلترا.

وكانت جميع الضربات الممكنة مسماً بها من أجل الاحتفاظ بالموصل وهزيمة العدو المنافس. وفي لوزان، غير عصمت باشا وزير خارجية تركيا الكمالية، غير الحقيقة التاريخية باعلان ان الأكراد كانوا اصلاً من اصول تركية. وأخيراً، عندما فشل كورزون في التوصل الى حل مناسب بالنسبة لإنكلترا، وتركيا، استخدم التكتيك الدبلوماسي الذي يعمل على عرض قضية الموصل على عصبة الأمم، وحيث تستطيع إنكلترا بتفوتها أن تجد بسهولة حلّاً لصالحها.

وكورزون كما عصمت قد اعملاهما الحفاظ على هيبتهما الشخصية عندما حاول كل منهما الحصول على غنائم الموصل لبلادهما. وباتباًعهما لمنطقهما، لم يفكرا في انشاء دولة مستقلة في كردستان، كان يمكنها ان تكون دولة عازلة تثير القلق لايجاد حل نهائي للنزاع بين إنكلترا وتركيا في تلك المنطقة، وبهذا يمكن نشر السلام والاستقرار لشعوب المنطقة، بعد حرب عالمية، استمرت اربع سنوات، وحرب أهلية استمرت خمس سنوات، وكورزون نفسه يعتقد الخيال السياسي على المدى الطويل. على اي حال، والأكراد لا يملكون التكنولوجيا اللازمة لاستخراج النفط، لربما كانوا ليقدموا تنازلات لإنكلترا التي ظلوا ولوقت طویل يعتبرونها حامية لهم.

وجاء فشل معاهدة سيفر، مصيبة خطيرة بالنسبة لأوربا، كما لآسيا الصغرى. وتبع ذلك الفشل، انفراط تحالف المصالح بين إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، ووصل لنهایته في أوربا وفي آسيا الصغرى. وأوحت مراجعة معاهدة سيفر للالمان بفكرة الغاء معاهدة فرساي. كما غيرت معاهدة لوزان المفهوم الذي كانت تعتمد فيها شعوب الشرق وخاصة الأكراد والإرميين حول الغرب. وبعد ان لعبوا دور القوى التحريرية والديمقراطية، أصبح الغرب إطاراً للإمبراطورية حيث المصالح كانت متقدمة على حقوق الشعوب. كما كان ذلك الفشل برهاناً على فشل المثالية الإنسانية التي نادى بها ولسنون في حق الشعوب بتقرير مصيرها بأنفسها، وبرهاناً على انتصار القوة والمصالح. كمال الصمت مذبحه الارمن. وتم تهجير

(١٣٠٠٠٠) يومني من اراضيهم في غرب الاناضول وفي تراقيا. كما اصبح الشعب الكردي بغالبيته ضحية الاحتلال وسيطرة الاتراك رغم فقدان اكثرا من سبعين بالمائة الف نسمة. كما والحقت انكلترا كُردستان الجنوبية بالعراق، ووضعت معاهدة لوزان من جانبها نهاية لذاتية ثقافية واجتماعية كُردية نسبية، كان يتمتع بها الارکاد في ظل الامبراطورية العثمانية. وفي واقع الامر، لم تنشر معاهدة لوزان التي جاءت بدلاً من معاهدة سيفر لم تنشر من قريب ولا بعيد اية اشارة لكردستان الشمالية والغربية.

ولاتشبه معاهدة لوزان اية معاهدة للسلام، لافي الظروف الذي تم انشاؤها فيه، ولا في مفاوضاتها، ولا حتى في نوعية موادها. انما كانت تشبه اتفاقية طرفية، انشأتها القوة وخلقها الخوف من اندلاع حرب جديدة بين الحلفاء وتركيا وبحثاً عن تسوية للمصالح بين تركيا وانكلترا على وجه الخصوص.^{١٠٤٥}

اما بخصوص قضية حماية الاقليات، فلا ترقى مواد تلك المعاهدة الى العدالة واقرار الحق. وفي الواقع، فإن الاقلية المسيحية هي الاقلية الوحيدة التي راعت حمايتها تلك المعاهدة في تركيا. وذلك كان بسبب مصالح الغرب التي اجبرت تركيا على قبول تلك المادة في المعاهدة.

على اي حال، فلم توجد اية مادة في تلك المعاهدة تنص على حقوق الشعوب والاقليات الالئنية الاسلامية التي عادت من جديد ترزح تحت سلطة الاتراك. وهكذا، فان جزءاً كبيراً من الشعب الكردي، والقلية اللاز والشركس والعرب تركوا لحالهم تحت رحمة السياسة الشوفينية والمركبة العنصرية التركية للحكومة الكمالية، بدون اية حماية دولية. وفضلاً عن ذلك، فان معاهدة لوزان منحت تركيا من الان فصاعداً، حق الاستفادة من مبدأ عدم التدخل في شؤونها -والمرتكز على السيادة على الاراضي-، في حين ان ذلك البلد قد اثار في العالم اجمع مظاهرات استنكار ورفضاً للمذابح والقمع الذي مارسته ضد رعاياها.

وبنتيجه لذلك، لايمكن اعتبار معاهدة لوزان معاهدة عادلة تؤدي الى السلام في المنطقة مع عدم موضوعيتها الواضحة. واذا كانت معاهدة لوزان عادلة للاتراك، فهي ليست عادلة لا للارمن ولا للأشوريين - الكلدان ولا لليونانيين. ويعتبر الاتراك معاهدة سيفر غير عادلة بالنسبة لهم، وتم تبديلها بمعاهدة لوزان، التي جاءت بدورها غير عادلة لجميع الشعوب المجاورة لتركيا.

^{١٠٤٥} يؤكّد دانييل وارنر، على ان: "اذا ما كان القانون الدولي فحسب اداة لتحقيق مصالح الدولة، اذن سيفقد مفهوم القانون قوته اذا ما توقف على مجرد مواد موضوعية".

وهكذا فإن العامل السياسي لصلاحية المعاهدة إلى جانب التوتر والنزاعات الدائمة بين تلك الدولة وجيرانها في الخارج. ومعاهدة لوزان، المفروضة بالقوة، وتحافظ عليها القوة، لم تستطع تحقيق السلام بالقوة.

(٧)

وكان النفط العنصر الحاسم في توجيه سياسة بريطانيا بالحقها كرستان الجنوبية بالعراق حيث كانت تقوم انكلترا بالوصاية عليه. وفي الواقع، فرغم أن كلمة النفط لم تظهر في المذكرات والتصريحات التي سبقت قرار عصبة الامم، الا ان المصالح النفطية كانت العامل الحاسم في اتخاذ القرارات. كما ان قضية الموصل لم تكن لتأخذ تلك السعة وتلك الاهمية في العلاقات الدولية اذا ما لم تكن هناك موارد نفطية كبيرة. ولكي تصبح قضية ما من القضايا الهامة، يجب ان تهتم بها الدول المعنية. واهتمت انكلترا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة بالحاجة للموصل بالعراق، حيث حصلوا مسبقاً، عبر اتفاقيات ثنائية، بعض الامتيازات والمساهمين في شركة النفط التركية، وهي شركة اغلب رأس المال بريطاني.

وبعد الحرب العالمية الاولى، أصبح النفط المادة الاولية الاهم، بل الاكثر اهمية للبقاء على تلك البلاد، وديمومة الدولة. وذلك دونما شك، كان خاتمة للاتفاقيات الثنائية مع فرنسا وانكلترا في سان ريمو ١٩٢١، وكذلك مع الولايات المتحدة -قبل عرض قضية الموصل امام عصبة الامم- والتي سمحت لانكلترا بالحاجة ولالية الموصول بالعراق.

ولم تتوصل انكلترا وتركيا الى اتفاق مرضٍ بعد مؤتمر لوزان. فقد وضعت المادة الثالثة في الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، ولاية الموصول في نظام الامر الواقع المؤقت انتظاراً لاتخاذ قرار حاسم حولها. واستناداً الى تلك المادة، فيجب اتخاذ القرار عبر اتفاق ثنائي بين بريطانيا وتركيا. وإذا لم يحدث ذلك، ستتوقف القضية على تحكيم عصبة الامم. ولم تتوصل بريطانيا وتركيا الى اتفاق في مفاوضات القدسية، لأن كل طرف اصر على الحصول على ولاية الموصول. وذلك بالإضافة الى ان انكلترا وتركيا قد خرّقا الشروط التي تفرضها تلك المادة في المعاهدة. ولعدم التوصل الى وجود اتفاق ثنائي، عرضت انكلترا قضية الموصول على عصبة الامم، وبعد مرور تسعه اشهر بعد التوقيع على معاهدة لوزان.

وقد رأينا انه قد تم عرض قضية الموصول على عصبة الامم، كونها قضية ترسیم حدود بين تركيا وال العراق، وليس كما قضية تقرير مصير ونظام ولاية الموصول. وكانت المادة الثالثة من الفقرة الثانية لم توقف من قبل في عرض قضية الموصول. لقد حولت انكلترا القضية

الى مجرد قضية ترسيم للحدود و ذلك لمنع قرار احتمالي من عصبة الامم بتنظيم استفتاء شعبي في كُردستان الجنوبية.

اذن، ومنذ البداية رفضت انكلترا عرض القضية بتقرير المصير الشعب الكردي في كُردستان الجنوبية. وبالنسبة لانكلترا، كانت القضية تتلخص في ترسيم افضل لحدود استراتيجية يمكن ان تخضع الى العراق الى جانب الموارد النفطية وقمح ولاية الموصل تؤمن خط دفاعي طبيعي. وسكان يبلغ تعدادهم الى المليون نسمة، يمكن ان يخدموا في الجيش العراقي. وكانت اعمال لجنة تقصي الحقائق تدور حول تلك النقطة في كُردستان الجنوبية. ولهذا، لم تتمكن اللجنة، ولا المحكمة، ولا المجلس من القيام بدراسة او بتقرير نظام لكردستان الجنوبية او باتخاذ اي قرار حول مصير السكان الاقراد.

وكان المجلس قد وافق على طلب انكلترا بارسال لجنة تقصي الحقائق بدلاً من اللجوء الى استفتاء شعبي طالبته به تركيا. وكنا قد بینا ان لجنة عصبة الامم في الولاية لم تكن محايضة. بل كانت تسيطر عليها الادارة البريطانية في ميزوبوتاميا خدمة لمصالحها. واستناداً على توصية اللجنة، قرر المجلس في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ بالحق كُردستان الجنوبية بالعراق. ولهذا اصبح ذلك القرار حقيقة واقعة نهائياً امام السكان الاقراد، تماماً كما الاحتلال البريطاني والاحراق بالعراق.

وسمحت لنا تلك الحقائق معرفة ان قرار لجنة مجلس عصبة الامم، لم يكن قراراً عادلاً، او كان قد اعد وفقاً لرغبات الشعب، وإنما كان قراراً سياسياً يتعلّق بمصالح اطراف اجنبية دخلت اللعبة، هما تركيا وانكلترا. وقد اكد كروتيانسكي في اطروحته حول قضية الموصل، قد اكده بصدق على انه: "في تلك المعاهدات وفقاً للقانون الدولي، والتي يتم نشرها فيما بعد، كان من الصعب ذكر قضية الموصل مثلاً على العدالة. وتلك سابقة خطيرة في العلاقات الدولية".^{٤٦} وفي واقع الامر، لم تأخذ لجنة تقصي الحقائق، ولا المجلس في الاعتبار، رغبات سكان الولاية. ولكي يكون اي قرار عادلاً ومناسباً يجب ان يستند على اساس تقرير المصير للسكان، الى جانب تمعتهم بحق خيارهم لنظام البلاد بحرية. فلا الاقراد، ولا المندوبون عنهم، كانوا قد شاركوا في مناقشات المجلس حول اية قضية هامة تتعلق بالسيادة الوطنية. وكما أشارت الانتفاضات الدائمة للاقراد ضد احتلال الدول الأجنبية لبلادهم لأنهم يرفضون ان تقرر تلك الدول مصير بلادهم.

^{٤٦} كروتيانسكي، نفس المصدر السابق، ص ١١٣.

ومن جهة أخرى، فلا الحكومة البريطانية، ولا الحكومة العراقية، ولا الحكومة التركية كانوا مندوبيين عن الأكراد أو أنهم يمثلونهم، كما ان الإحتلال الذي فرض أمراً واقعاً وكذلك الإلحاد، لا يمكن تبريرهما، وبأي حال من الأحوال، كما لا يمكن اعتبارهما حقيقة تستند على القانون الدولي – ولا يوجد من يمكنه التصرف بمتطلبات الآخر بدون موافقة مستنددين على القانون الدولي أو الخاص. فإذا كان القرار قد اتخذه عصبة الأمم، المنظمة التي أنشأتها الدول المنتصرة، فلا يوجد شيء يمنع القول بأن قرار المنظمة ليس عادلاً.

وقد أكد كروتيانسكي بحق على انه اذا كان رأي أعلى سلطة تصبح حكمة ما تؤيدها أعلى سلطة معنوية في العالم، فيعتبر ذلك مثلاً يعني تجميعاً لقرارات ضعيفة لمناهضة تلك الحكمة وعرقلة تطبيقها، مهيئة بذلك التسبب باندلاع حروب تزداد وحشية أكثر فأكثر.^{١٠٤٧} وتقدم الانتفاضات المطالبة للأكراد ضد العراق وتركيا برهاناً ساطعاً على ذلك الرأي.

وللتحقيق كذلك ان مجلس عصبة الأمم اذا ما كان حُرّاً في خياره، و بعيداً عن ضغوط الدولة البريطانية، لكن قد اتخاذ قرار لصالح اجراء استفتاء شعبي لكردستان الجنوبية، ملحاً اخيراً في سبيل ايجاد حل قضية الموصل. ولكن الاستفتاء أصبح ضرورة كون مصير ولاية الموصل يعني مليوناً من الناس. ففي قضايا أخرى من نفس طبيعة قضية الموصل، كما قضية السار وسيليزي العلية ودارنزج، وهي قضايا كانت معروضة في عصبة الأمم، واتخذ المجلس قراراً باجراء استفتاء شعبي بشأنها.

ودحضت انكلترا ذلك الرأي بحجة ان ذلك سوف يتثير مشاكل أمنية وإن غالبية السكان ليست متعلمة، في حين ادعى البريطانيون ان هؤلاء السكان انفسهم كانوا قد صوتوا في عام ١٩٢١ لصالح إلتحق بلادهم بالعراق.

وكما دلّ على ذلك كورزون عندما قال بعد معاهدة لوزان، بأنه في حال اجراء استفتاء، فإن غالبية سكان الولاية سوف يصوتون لاستقلال كردستان الجنوبية، وبالتالي فان ذلك البلد لن يعود لا للعراق ولا لتركيا، وبعد ذلك، وبعد دراسة اي لجوء احتمالي للاستفتاء، اتخذت لجنة تقصي الحقائق نفس الموقف الذي تبنته الحكومة البريطانية. وحذفت انكلترا بوضوح حق الأكراد في التعبير عن طموحاتهم وأمانيهم حول مستقبل بلادهم.

^{١٠٤٧} كروتيانسكي، قضية الموصل امام مجلس عصبة الأمم، نفس المصدر السابق، نفس المصدر السابق، ص. ٨٧.

وتركيما من جانبها، رفضت الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، كما رفضت التحكيم، وحتى قرار المجلس المُتخذ في ١٦ ديسمبر، واعتبرت حكومة تركيا ان ولاية الموصل جزء من اراضيها. ولكن، وبعد رفض قرار المجلس، عقدت تركيا مع انكلترا تسوية سياسية.

وقد اضطررت تركيا الى التوقيع على الاتفاق مع انكلترا بسبب الرفض السوفيتي للتأييد تركيا عسكرياً، وبسبب مناورات موسوليني في البحر الابيض المتوسط، ولعدم الامان على الحدود الشرقية. واحير، احاجتها الى مساعدة مالية تقدمها بريطانيا.

وهكذا، وقعت انكلترا وال العراق وتركيا في الخامس من يونيو ١٩٢٦ معاهدة لترسيم الحدود واتباع سياسة حسن الجوار والامان. على اي حال، لم يكن مصطفى كمال يريد ترك الموصل بدون حصوله على بعض الامتيازات الاقتصادية والاستراتيجية لبلاده. ولهذا، قدمت تلك المعاهدة لتركيا لفترة امتدت خمسة وعشرين عاماً ١٠٪ من عوائد نفط الشركة البريطانية اي شركة النفط التركية - والتي حصلت مؤخراً على امتياز استغلال نفط الموصل وبغداد. ومن جهة اخرى، كانت تلك المعاهدة اتفاقية حقيقة لامن الاقليمي بين تركيا وال العراق وانكلترا على وجه الخصوص، وضد اية حركة وطنية كردية و غير عن ذلك المسؤولون الاتراك عندما قالوا ان تركيا كانت في حاجة لتلك العشرة في المائة من عوائد نفط ولاية الموصل، ومن اجل البقاء على الامن والنظام في الولايات الكردية الباقية تحت سلطة تركيا، يخشون من تلك الحرية الضئيلة الممنوحة لاكراد العراق مما يشجع تحرير اخوانهم في تركيا، كما انها يمكن ان تكون خطراً تهديدياً استراتيجياً يهدد وحدة الاراضي الكردية.

وفيما يخص موقف الاكراد تحت سيطرة العراق، قررت عصبة الامم الحق وصاية الموصل بالعراق مقررتاً لتحقيق شرطين: اولهما، يتعلق بضرورة تمديد الوصاية البريطانية على العراق لمدة خمس وعشرين عاماً (فقد ارتأت لجنة تقضي الحقائق، وكذلك المجلس ان دولة العراق لن تستطيع وحدتها تحقيق تطور واستقرار الولاية). والثاني: اشترط توافق انكلترا وال العراق على منح ذاتية ثقافية وادارية نسبية للأكراد.

وفقط، وبعد ان وقعت انكلترا وال العراق على اتفاقية تحالف جديدة لخمس وعشرين سنة، وبعد ان التزمت البلدان امام عصبة الامم بمنح ذاتية للأكراد، اتخذ المجلس قراره بالحق ولاية الموصل بالعراق (في الحادي عشر من مارس ١٩٢٦).

ومع ذلك، فبعد قرار مجلس عصبة الامم بمنح ولاية الموصل للعراق، وعقد معاهدة ترسيم الحدود والحفاظ على الامن بين تركيا وانكلترا وال العراق، اخذوا يعملون على تقليلص

الذاتية الکردية يوماً بعد يوم، كما تم تقسيم کردستان الجنوبيه الى عدة وحدات ادارية تحولت الى مجرد محافظات في النظام الاداري العراقي الجديد. وبالاضافة الى ذلك تم تقليل حقوق الاقراد السياسية والاجتماعية والثقافية، وقمع ايota مظاهر قومية کردية.

وقد اظهرت دراسة قضية کردستان في سياق العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى، اظهرت ان تاريخ تلك المرحلة، لم يتأسس على معايير العدالة والمعايير القانونية، وإنما تأسس على معايير القوة والمصالح الامبراطورية للدول القوية.

وسيوضح الاقراد المقسمون في بلادهم تحت سيطرة شعوب اخرى في تركيا والعراق وسوريا في حين ما زال جزء منهم يعيشون تحت سيطرة ايران.

وستقوم تلك الدول بادارة شؤون الاقراد وتخضعهم لقوانينها واداراتها والمرتكزة غالباً على العنصرية. وسيصبح الاقراد دونما عنوان هوية وطنية، ومعزولين عن الحياة الدولية، وسوف يتم تقسيم کردستان. كما ستختضع للادارة المركزية وعلى مبدأ عدم التدخل المرتكز على السيادة الوطنية.

وتتلخص التراجيديا الکردية في ان القانون الدولي لم ينصفهم، في الوقت الذي تم فيه تطبيق القانون الوطني المحلي وبشدة عليهم. ولذلك ظلت القضية الکردية حتى اليوم دون حل.



بنکه‌ی زین

Bibliographie sélective

I. Sources

1. Documents officiels non publiés

Archives de la Société des Nations

- *Archives sur l'affaire de Mossoul.* Section politique, Classement 11, Boîte 620 ; Dossiers : 43566.
 - *Archives de la Commission d'enquête et de la Mission de Laidoner sur l'affaire de Mossoul.* Section politique, Classement 11, Boîtes : S13, S14, S15 ; Dossiers : D1-D10, D.12, D.13, D.14, D.19, D.20, D.21, D.22-23, D.24-27, D.28(2), D.29, D.32.
 - *Archives sur la constitution d'un Etat Kurde.* Section politique, Classement 11, Boîte : R 587 ; Dossiers : 11114.
 - *Archives sur la frontière entre la Turquie et l'Irak.* Section politique, Classement 11, Boîtes : R 605-610 ; Dossiers : 25888.
 - *Archives sur la question du mandat britannique sur l'Irak.* Section politique, Classement 11, Boîtes 544, 561 ; Dossiers : 381, 1694.
- (Ces boîtes contiennent plus de 1000 documents non publiés)

Documents kurdes

Appel à la Société des Nations et aux pays civilisés du monde entier. Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général, et Khalil Bedir Khan, le Vice-Président. Mossoul, No. 981, 5 avril 1925 ; 2 p.

La Constitution d'un Etat kurde sous l'hégémonie de la France et de la Société des Nations. Démarches d'Abdulrahman Bedir Khan auprès du Haut Commissaire français à Constantinople, et par l'intermédiaire de son avocat Dr. Albert Wuarin auprès de la Société des Nations, afin de reprendre le droit et le titre privés, comme souverain au nom de sa famille, sur le Kurdistan Central (Ancienne Principauté d'Azizian). Genève, Cabinet d'Avocat d'Albert Wuarin, 18 février 1921 ; 4 p.

Mémorandum à la Société des Nations. Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général. Suleymanie, No.1110, 25 novembre 1925 ; 12 p.(Lettre d'accompagnement au Président de la Société des Nations, signé le Secrétaire Général de la Ligue. Beyrouth, le 25 novembre 1925)

Mémorandum présenté au Conseil de la Société des Nations. Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général, et Khalil Bedir Khan, le Vice-Président. Mossoul, No.791, 1er Octobre 1924 ; 4 p.

Télégramme sur les atrocités commises par le gouvernement turc contre les Kurdes adressé à la Société des Nations. Par le Secrétaire Général de l'Association du relèvement du Kurdistan, Zeinel Abidin. Bagdad, No. 52 103 28/7 10,50 du 28 août 1925.

2. Documents officiels publiés

Documents de la Société des Nations

Communication du Gouvernement persan à la Société des Nations. Concernant la dispute de la frontière avec l'Irak. No. J.O.C.22 M.10, 1935, VII.

Cour Permanente de Justice Internationale, Avis consultatif du 21 novembre 1925 sur l'article 3. paragraphe 2, du Traité de Lausanne (frontière entre la Turquie et l'Irak). Série B, No.12.

Décisions du Conseil de la Société des Nations en date du 27 septembre 1924 et du 11 mars 1926, concernant l'application à l'Irak des principes de l'Article 22 du Pacte. Ainsi que certains Traités et Accords conclus entre la Grande- Bretagne et l'Irak et autres documents se rapportant à la question. C.216.M.77,1926.VI ; 9 p.(C.p.M.391)

Documents divers du Secrétariat général et du Conseil sur l'affaire de Mossoul

C.88.1923.VII	C*.41.M**.23.1925.VII
C.384.1924.VII	C.46.M.25.1925.VII
C.396.1924.VII	C.75.M.37.1925.VII
C.423.1925.VII	C.76.M.38.1925.VII
C.450.1924.VII	C.105.M.49.1925.VII

C.494.1924.VII	C.109.M.50.1925.VII
C.514.1924.VII	C.156.1925.VII
C.521.1924.VII	C.272.1925.X
C.530.1924.VII	C.399.M.138.1925.VII
A.128.1924.VII	C.400.M.147.1925.VII
C.570.1924.VII	C.400M.147.1925.VII Errata
C.579.1924.VII	C.464.M.174.1925.VII
C.587.1924.VII	C.467.1925.VII
C.592.1924.VII	C.471.M.175.1925.VII
C.593.1924.VII	C.477.1925.VII
C.603.1924.I.B.	C.478.1925.VII
C.630.1924.VII	C.479.1925.VII
C.734.1924.X	C.480.1925.VII
C.539.1925.VII	C.652.1925.VII
C.542.1925.VII	C.663.1925.VII
C.546.1925.VII	C.680.1925.VII
C.547.1925.VII	C.682.1925.VII
C.548.1925.VII	C.689.1925.X.
C.550.1925.VII	C.690.1925.VII
C.553.1925.VII	C.773.1925.XII.B
C.554.1924.VII	C.774(1).1925.VII
C.560.1925.VII	C.785.M.281.1925.VII
C.572.1925.VII	C.785(a).M.281(a).1925.VII
C.579.1925.VII	C.789.1925.VII
C.585.1925.VII	C.800.1925.VII
C.591.1925.VII	C.815.1925.VII
C.592.1925.VII	C.816.1925.VII
C.600.M.191.1925.V	C.820.1925.VII
C.600.M.191.1925ann.	C.829.M.285.1925.VII
C.602.M.192.1925.XI	C.141.1926.VII

* C= Conseil, ** M= Membre

Frontière entre la Turquie et l'Irak : Correspondance entre le Gouvernement britannique et le Gouvernement turc. Communiqué au Conseil, aux Membres de la Société et aux Délégations à l'Assemblée. A.128.1924.VII ; 4 p.

Question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Rapport présenté au Conseil par la Commission constituée en vertu de la résolution du Conseil du 30 septembre 1924. Genève, No. C. 400.M.147.1925 VII ; 90 p.+90 p. (Bilingue anglais et français).

Frontière entre la Turquie et l'Irak : Rapport de M. Unden. Communiqué au Conseil le 11 Mars 1926, C. 161.1926.VI ; 6 p. & C. 166.1926.VII ; 3 p.

Recueil des traités et des engagements internationaux enregistrés par le secrétariat de la Société des Nations.Treaty series. Publication of treaties and

international engagement. Genève, Société des Nations. Volume 1 (1920), volume 205 (1946).

Requête du Gouvernement de l'Irak à la Société des Nations. Concernant la dispute de la frontière avec l'Iran. No.J.O.C.531(1) M. 242(1) 1934, VII.

Thirty-Seventh Session of the Council : Minutes of the Fifteenth Meeting (public). Held at Geneva on Wednesday, December 16th, 1925, C/37th Session/ P.V.15(1) ; 7 p.

Documents de la Cour Permanente de Justice Internationale

Frontier between Turkey and Irak : Collection of Advisory Opinions. The Hague. Series B, No.12 ; p.32.

Traité de Lausanne Article 3, Paragraphe 2, frontière entre la Turquie et l'Irak. Leiden, 1925, Série C, No.10.

Documents kurdes

Appel des Kurdes du sud à la Société des Nations. Paris. Ligue Kurde (Khoyboun), 1931 ; 68 p.

La question kurde. Paris. Mémorandum adressé à l'Organisation des Nations Unies par Emir Kamuran Bedir Khan. Paris, Vogue 1956 ; 16 p.

Les massacres des Kurdes en Turquie. Le Caire. Ligue Kurde (Khoyboun), 1928.

Mémorandum sur les revendications du peuple kurde. Par le Général Cherif Pacha présenté à la Conférence de paix de Paris. Paris, 22 mars 1919, Imprimerie A.G. l'Hoir, 1919 ; 14 p.

The Case of Kurdistan against Turkey. By Sureya Bedir Khan. Published by the authority of Hayboun Supreme Council of the Kurdish Government. Philadelphia, 1928 ; 76 p.

Documents turcs

A speech delivered by Mustafa Kemal Atatürk, 1927, English Ed. Istanbul, Ministry of education printing plant, 1936 ; 744 p.

Discours du Ghazi Moustafa Kemal. Leipzig, K.F.Koehler Verlag, 1929 ; 677 p.

La question de Mossoul : de la signature du Traité d'Armistice de Moudros (30 octobre 1918) au 1er mars 1925. Ed. par Ministère des Affaires étrangères de la Turquie. Constantinople, Imprimerie Ahmed Ihsan & Cie, 1925. (170 documents).

Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman : traités, conventions, arrangements, déclarations, protocoles, procès-verbaux, firmans, bérats, lettres patentes et autres documents relatifs au droit public extérieur de la Turquie. Recueillis et publiés par Gabriel Effendi Noradouughian. Nendeln, Liechtenstein, Karus reprint, 1978, 4 tomes en 3 volumes.

Documents iraniens

Recueil des traités bilatéraux en vigueur, du gouvernement impérial de l'Iran, 1902-1970. Téhéran, le Ministère impérial des Affaires étrangères, 1970-1971 ; 2 volumes.

Documents britanniques

Administration Report of Arab and Kurdish Levies 1920-1921. London, War Office, 1921.

Armenia and Kurdistan. London, Foreign Office, Historical Section, His Majesty's Stationery Office, Volume IX, 1920 ; 84 p. (Handbooks No.62).

Archives of Indian Office. London, Série L, P and S 10.

Archives of Cabinet Office (CAB). Public record Office. London.

CAB.21 : Cabinet registered files, 1917-1919.

CAB.22 : Cabinet minutes : War Council, 1914-1916.

CAB.23 : Cabinet minutes : War Cabinet, 1916-1919.

CAB.24 : Eastern Committee minutes and memoranda.

CAB.37 : Cabinet papers : confidential prints, 1915-1916.

Archives of Foreign Office (FO). Public Record Office. London,
A. Confidential Print :

FO 406 : Turkey, Iran, Eastern Affairs.

FO 411 : League of Nations.

FO 416 : Iran.

FO 424 : Asiatic Turkey.

B. Embassy and Consular Archives :

FO 242-251 : Iran, 1807-1954 : C,LB,RC, Accounts, M.

FO 624 : Iraq, 1921-1952 : C.

FO 195-198,261,784 : Turkey, 1776-1943 : C,LB,RC,IC,M.

British Documents on Foreign Affairs : Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Print. General Editors Kenneth Bourne and Donald C. Watt, University Publications of America, 1983 ; Part II : From the First to the Second World War.

Series B : Turkey, Iran, and the Middle East 1919-1939, Volumes : 1, 2, 3, 4, 5.

Documents on British Foreign Policy : 1919-1939.

- First Series, Volume IV, 1919. Edited by E.L.Woodward and Rohan Butler. London, Her Majesty's Stationery Office, 1952.
- First Series, Volumes VII-VIII, 1920. Edited by Rohan Butler and J.P.T. Bury. London, Her Majesty's Stationery Office, 1958.
- First Series, Volumes XIII-XV, 1920-1921. Edited by Rohan Butler, J.P.T. Bury and M.E. Lambert, London, Her Majesty's Stationery Office, 1963-1967.
- First Series, Volumes XVII-XVIII, 1921-1923. Edited by William N.Medlicott, Douglas Dakin and M.E. Lambert. London, Her Majesty's Stationery Office, 1970-1972.

Documents of British Policy Overseas.

- Series 1, vol.1
- Series 2. vol.1 . London, Her Majesty's Stationery Office 1986-88, Micro-fiches.

Papers Respecting Negotiations for an Anglo-French Pact September 5, 1914- November 25, 1923. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by command of His Majesty. London, His Majesty's Stationery Office, 1924 ; 175 p. (Cmd.2169.-France, no.1 (1924).)

Parliamentary Papers. London.

- *Correspondence respecting the Kurdish invasion of Persia.* Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London, Harrison and Sons, Parliamentary Papers, Turkey No.5, 1881 ; VI-82 p.
- *Correspondence respecting the condition of the populations in Asia Minor and Syria.* Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London, Harrison and Sons, Parliamentary Papers : Turkey No.10, 1879 ; 128 p ; Turkey No.4, 1880 ; 282 p. ; Turkey No.6, 1881 ; 323 p.
- *Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915- March 1916.* Cmd.5957, Miscellaneous No.3, 1938-1939.
- *French-British Convention of 23rd December 1920 on certain points connected with the Mandates for Syria and the Lebanon, Palestine and Mesopotamia.* Cmd.1195, 19201.
- *Memorandum of Agreement between M. Philippe Berthelot, Directeur des Affaires Politiques et Commerciales au Ministère des Affaires Etrangères.*

and Professor Sir John Cadman, Director in Charge of His Majesty's Petroleum Department. Cmd 675, 1920.

- *Proceeding of the Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923.* London, Parliamentary Papers, 1923, Cmd. 1814.
- *Review of the Civil Administration in Mesopotamia.* His Majesty's Stationary Office, 1920, Cmd.1061 ; 149 p.
- *Russia, Great Britain and Italy, Signed in London, 28th April 1915.* Cmd. 671, Miscellaneous No.7, 1920.
- *Statements made on behalf of His Majesty's Government during the year 1918 in regard to the Future Status of certain parts of the Ottoman Empire.* Cmd.5964, Miscellaneous No.4, 1939.

Mesopotamia. London. Foreign Office, Historical section, His Majesty's Stationary Office, 1920 ; 134. p (Handbooks No.63)

Mesopotamian Expedition Force : Military Report on Mesopotamia, Southern Kurdistan. Compiled by General Staff, M.E.F. Provisional. London, War Office, 1920 ;176 p.

Military Report on Eastern Turkey in Asia. London, War Office, Vol. IV, World War I.

Report by His Majesty's Government of the United Kingdom to Council of the league of Nations on the Administration of Iraq 1920. London, His Majesty's Stationary Office, 1923.

Special Report by His Majesty's Government of the United Kingdom to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931. London, His Majesty's Stationary Office, 1931.

Terms of the Armistice concluded between the Allied Governments and the Governments of Germany, Austria-Hungary and Turkey. London, Published by His Majesty's Stationary Office, 1919 ; 27 p.

The Prime Ministers' Papers 1801-1902. By John Brooke, London. Her Majesty's Stationary Office, 1968 ; 79 p.

The Records of the Foreign Office 1782-1939. London.Her Majesty's Stationary Office, 1969 ; VIII-180 p.(Public Record Office Handbooks No.13)

Treaty between the United Kingdom and Iraq and Turkey regarding the Settlement of the Frontier between Turkey and Iraq, together with Notes exchanged, Angora, June 5, 1926. London, Printed & Published by His Majesty's Stationary Office, 1926 ; 14 p. (Cmd.2679. Turkey No.1 (1926)).

Documents français

Archives du ministère des Affaires étrangères. Paris.

-Grande-Bretagne, Boîte V, relations et conventions avec la France (1917-1918)

-Kurde, Dossiers : E 311-313, dépêches, lettres, mémorandums...(1918-1927)

-Turquie, Boîtes : V, IV, XII, politique intérieure, politique étrangère, Question d'Orient, Mésopotamie,....

Documents du ministère des Affaires étrangères. Paris

- Documents Diplomatiques Français :

Séries 1-2, Volumes I-V, 1923, Conférence de Lausanne.

Livre Jaune du Gouvernement français. Paris, Ministère des Affaires étrangères, 1928.

Livre Jaune sur les affaires arméniennes 1893-1897. Paris, Ministère des Affaires étrangères, 1897.

Documents américains

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States. Paris Peace Conference. Washington D.C., Volumes :1-12, 1942-5.

Military Mission to Armenia October 1919. By General Major J.G. Harbord. Washington D.C., American Senat Document,1920, No.286.

Autres documents

A Breviate of Parliamentary Papers,1917-1939. By Percy FORD and Grace FORD. Shanoon, Irish University press, 1969 ; XLVIII-571 p.
(Southampton University Studies in Parliamentary Papers.)

British Documents on Ottoman Armenians.(Ingiliz belgelerinde Osmanlı Ermenileri). Volume 1 (1856-1880), by Bilâl N.Simsir. Ankara, Türk tarih kurumu basimevi(Publication of the Turkish Historical Society), 1982.

La question de Mossoul : à la 35ème Session du Conseil de la Société des Nations. Lausanne, Imprimerie de la Société Suisse de publicité, 1925, 42 p.(Pas de nom d'éditeur)

*Nouveau recueil général de Traité.*Continuation du grand recueil de Georges F. de Martens. 3e série, par Heinrich Triepel, Tomes 1-41, Leipzig Dieterich-Theodor Weicher, 1909-1944 ; 42 Volumes.

Recueil manuel et pratique de traités et conventions sur lesquels sont établis les relations et les rapports existant aujourd'hui entre les divers Etats souverains du globe, depuis l'année 1790 jusqu'à l'époque actuelle. Par le Baron

Charles de Martens et le Baron Ferdinand de Cussy. 2e série. Par Friedrich Heinrich Geffcken, Leipzig, F.A. Brockhaus, 1885-1888.

WINSTON S. Churchill : *Documents April 1921-November 1922*. By Martin Gilbert. London, Heinemann, Volume IV Companion Part 3, Documents, 1977.

3. Mémoires

ARMSTRONG T. B. *Journal of Travels in the seat of war during the last two campaigns of Russia and Turkey*. Intended as an itinerary through the Crimea, Georgia and through Koordistan and Asia Minor to Constantinople. London, 1831 ; XVI-242 p.

ASQUITH Henry H. *Memoirs and Reflections 1852-1927*. London, Cassel, 1928 ; 2 volumes.

BELL Gertrude *Letters of Gertrude Bell*. Selected and edited by Lady Bell, London, Ernest Benn Limited, 1927 ; 2 volumes.

CAMBON Paul *Correspondance 1870-1924*. III Tomes : les guerres balkaniques, la grande guerre, l'organisation de la paix. Paris, éd.Bernard Grasset, Tome III, 1946 ; 453 p.

CHURCHILL Winston S. *La Crise Mondiale*. (Traduit de l'anglais par Louis Berthain). Paris, Payot, 1931 ; 4 volumes. (Collection de mémoires, études et documents pour servir à l'histoire de la Guerre mondiale).

CLEMENCEAU Georges *Discours de guerre*. Publiés par la Société des amis de Clemenceau, Paris, Librairie Plon, 1934 ; 300 p.

Discours de paix. Publiés par la Société des amis de Clemenceau, Paris, Librairie Plon, 1934 ; 300 p.

Colonel HOUSE et Charles SEYMOUR *Ce qui se passa réellement à Paris en 1918-1919 : Histoire de la Conférence de Paix par les Délégués américains*. Traduction française par Louis-Paul ALAUX. Paris, Payot, 1923 ; 346 p.

DJEMAL Pacha *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919*. London : Hutchinson &Co., 19?? ; 302 p.

EDMONDS Cecil John *Kurds, Turks and Arabs. Politics, Travel and Research in North Eastern Iraq 1919-1925*. London, New York,..., Oxford University Press, 1957 ; 457 p.

GARNIER Ernest H. *Voyages en Perse, Arménie, Mésopotamie, Chaldée, Kurdistan, Arabie*. Paris, éd. Tours, 1864 ; 282 p.

GONTAUT-BIRON Comte R. de *Sur les routes de Syrie : Après neuf ans de mandat*. Paris, librairie Plon, 1928 ; 196 p.

GREY Viscount of Fallodon, K.G. *Twenty-Five Years, 1892-1916*. London, Hodder and Stoughton, 1926 ; 2 volumes. Vol.I. 342 p., Vol.II. 329 p.

- HANKEY Maurice *The Supreme Control at the Paris Peace Conference*. London, G.Allen & Unwin, 1919 ; 206 p.
- HAY William R. *Two years in Kurdistan. Experiences of a Political Officer 1918-1920*. London. Sidgwick & Jackson Ltd, 1921 ; 383 p.
- HELCI Rafiq *Mémoires*. Chapitre de la révolte de Sheikh Mehmoud. (Ed. arabe). Bagdad, Imprimerie Al Maarif, 1957 ; 107 p.
- LLOYD GEORGE David *The Truth About the Peace Treaties*. London, Victor Gollancz LTD, 1938, 2 volumes ; 1471 p.
- MILLER David H. *My Diary at the Paris Peace Conference 1918-1919*. New York, Private Print, 1928 ; 21 volumes. (Vol : I,II,IV,V,VII, IX, XVI and XX).
- MOLTKE Von Helmuth K.B. *Lettres du Maréchal de Molique sur l'Orient*. (Ed. française). Paris, 1872, Sandoz & Fischbacher ; 401 p.
- MORGENTHAU, Henri *Mémoires suivis de documents inédits du Département d'Etat*. Préface de Gérard Chaliand. Paris, Flammarion, 2ème éd., 1984 ; 408 p.
- NOEL Edward William. *Diary of Major E.M. NOEL on special duty in Kurdistan from June 14th to September 21st 1919*. Bassourah, Printed and engraved by Superintendent Government Press, 1919 ; 76 p.
- PALEOLOGUE Georges M. *Au Quai d'Orsay à la veille de la tourmente ; journal 1913-1914*. Paris, Plon, 1947 ; 328 p.
- POINCARE Raymond *Histoire politique*. Chronique de quinzaine, Paris, Librairie Plon, 1922 ; 4 volumes.
- SANDERS Von Liman Otto *Cinq Ans de Turquie*. Paris, Payot, 1923 ; 378 p. (Coll. de mémoires, études et documents pour servir à l'histoire de la Guerre mondiale)
- SELOPI Zinar (alias Qadri Jamil Pacha) *Pour le Kurdistan*. Mémoires.(Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet kawa liltheqfe al kurdiye/Dar al kutab, 1987 ; 336 p. (Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.12).
- SFORZA Count Carlo *Diplomatic Europe since the Treaty of Versailles*. New Haven, Published for the Institute of Politics by the Yale University Press, 1928, 130 p.
- SOANE Ely.Bannister *To Mesopotamia and Kurdistan in disguise with Historical notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan*. London, John Murray, 1926 ; 421 p. Reprinted at Amsterdam. APA-Philo Press, 1979 ; 421 p.
- SYKES Sir Mark *The Caliph's last heritage : A Short History of the Turkish Empire*. London : Macmillan & Co.lmt, 1915, 638 p. ; Appendix "The Kurdish Tribes of the Ottoman Empire" pp.553-588. (Un ouvrage en deux parties. Une partie historique et une partie de mémoires).
- WILSON Sir Arnold T. *Loyalties : Mesopotamia 1914-1917*. London, Oxford Uni.Press/ Humphrey Milford, 1930 ; 340 p.

Mesopotamia 1917-1920 : A clash of loyalties, A Personal and Historical Record. London, Oxford University Press, 1931 ; XVII-420 p.

TARDIEU André *La Paix*. Préface de Georges Clemenceau, Paris, Payot, 1921, 520 p.

4. Revues et périodiques officiels

Journal officiel de la Société des Nations

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Article 3 (2) du Traité de Lausanne" *Journal Officiel*. Genève, Ve année. No.10, octobre 1924, Procès-verbal de la 30ème Session du Conseil, du 30 août au 30 septembre 1924 ; pp.1291-1467.

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Interprétation de la décision du Conseil en date du 30 septembre 1924" *Journal Officiel*. Genève, Ve année No.11, novembre 1924,

Procès-verbal de la 31ème session extraordinaire du Conseil tenue à Bruxelles, du lundi 27 au vendredi 31 octobre 1924 ; pp.1647-1670.

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Décision du Conseil" *Journal Officiel*. Genève, VIe année, février 1926, 37ème Session du Conseil, 15ème séance, le mercredi 16 décembre 1925 ; pp.187-194.

Revues kurdes

Jin . L'organe officiel de la Ligue du progrès du Kurdistan (Komela Pêsketina Kurdistana). Constantinople, revue bilingue kurde/turc, 1918-1919. Réédité dans un ouvrage en deux volumes avec une note d'introduction par Muhemad Amin Bozarslan, Wesanxana deng, 1985, Uppsala-Suède.

Articles sélectifs :

1. Sur les principes du président Wilson et la situation du peuple kurde et du Kurdistan :

BEDIR KHAN Kamuran A."Pour le Kurdistan" *Jin*. No.3, 30 novembre 1918 ; p.5.

"Le Kurdistan et les Kurdes" *Jin*.No.9, 16 janvier 1919 ; p.6.

NOURI Pacha Ihsan " Les principes de Wilson et les Kurdes" *Jin*. N.15 ; pp.3-4.

REHMI Evdirehim " Notre situation actuelle" *Jin*.No.6, 25 décembre 1918 ; pp. 14-15.

- SELIM Memdûh " La rencontre de la délégation kurde avec le Haut Commissaire américain à Constantinople" *Jîn*. No.23 ; pp.1-2.
2. Sur l'espoir des Kurdes en Angleterre pour la création d'un Etat kurde :
- SELIM Memdûh " L'espoir des Kurdes" *Jîn*. No.21 ; p.7.
3. Sur la Conférence de Paris et le rôle du Général Cherif Pacha :
- "La Conférence et le Kurdistan méridional" *Jîn*. No.21 ; p.44.
- "La délégation unie de la Ligue du progrès du Kurdistan et de la Ligue d'indépendance du Kurdistan pour la Conférence" *Jîn*. No.21 ; pp2-3.
- REHMI Evdirehim "Pour Cherif Pacha" *Jîn*. No.21 ; pp15-16.
- "Cherif Pacha et la Conférence de paix de Paris" *Jîn*. No.25, p.1.

Revues britanniques

"From Air Vice Marshall Sir J. M. Salmond, Commanding British Forces in Iraq, to the Secretary, Air Ministry, London" *The London Gazette* Supplement to. Published by Authority, Printed & Published by His Majesty's Stationery Office, Wednesday, 11 June, 1924 ; pp.4653-4663.(Communiqués officiels du 22 mai au 10 juin 1924, du Commandant en chef de la Royal Air Force en Irak sur les opérations militaires britanniques au Kurdistan méridional contre les forces kurdes de Sheikh Mehmoud)

Têgeyishtenî Rastî. (En kurde) "Understanding the Truth". British propaganda periodical published in 1918-1919 by the Military authorities in Bagdad in Kurdish Language. Editor Major Ely.B.Soane.

II. Travaux

1. Etudes académiques

ACHOUBE-AMINI Rahmatollah *Le conflit de frontière irako-iranien*. (Thèse de doctorat en Sciences politiques, Université de Paris). Paris, Société Anonyme des imprimeries Delalian, 1936 ; 106 p.

BOLMI P.E.J. *L'affaire de Mossoul*. (Thèse de doctorat en Droit, Université d'Amsterdam). Amsterdam, H.J.Paris, 1929 ; 252 p.

CRUTIANSKY Léon *La Question de Mossoul : devant le Conseil de la Société des Nations*. (Thèse de Doctorat en Droit, Université de Paris), Paris, les Presses modernes, 1927 ; 141 p.

- DJEROUDI Chafik** *Application des Mandats internationaux à l'Irak.* (Thèse de doctorat en Droit, Université de Toulouse). Toulouse, Librairie générale, 1934 ; 253 p.
- ELDJABRI Aounoullah** *L'évolution et la fin du mandat en Irak.* (Thèse de doctorat en Droit, Université de Genève). Lyon, Bosc Frères & L.Riou, 1934 ; 278 p.
- FANY Messoud** *La Nation kurde et son évolution sociale.* (Thèse de doctorat, Université de Paris), Paris, 1933, Librairie L.Rodstein ; 288 p.
- FLEURY Antoine** *La politique allemande au Moyen-Orient : 1919-1939, étude comparative de la pénétration de l'Allemagne en Turquie, en Iran et en Afghanistan* Genève, Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Sijhoff, Leiden, 1977 ; 432 p. (thèse de sciences politiques).
- FUAD Ali** *La question des détroits : ses origines, son évolution, sa solution à la Conférence de Lausanne.* Thèse de doctorat, Université de Paris. Paris, Imprimerie de Montparnasse, 1928 ; 191 p.
- GOULDIN Joseph** *Le Kurdistan.* Etude de la condition juridique du peuple kurde. (Thèse de doctorat en Droit, Université de Paris). Paris, 1953 ; 80 p. (non publiée, dactylographiée)
- HARARI Maurice** *The Turco-Persian Boundary- Question. A case Study in the Politics of Boundary Making in the Near and Middle East.* (Ph.D Dissertation), Columbia University, 1957.
- HELMREICH, Paul Christian** *From Paris to Sèvres : the partition of the Ottoman empire at the Peace conference of 1919-1920* Columbus : Ohio State University press, 1974 ; 376 p.
- HOWELL William N.** *The Soviet Union and the Kurds.* Charlottes Ville, University of Virginia, 1965, University microfilms, Inc. Ann Arbor, Michigan ; 681 p. (Thèse de doctorat).
- JAWIDEH Wadle** *The Kurdish National Movement : Its Origins and Development.* Syracuse University, USA, 1960 (Available on the Syracuse University microfilm - non numbered typewritten pages).
- JMOR Salah** *La question kurde.* Enquête de l'adaptabilité de l'autonomie au Kurdistan irakien. Genève, Institut Universitaire d'Etudes du Développement, 1983 ; 147 p. (non-publiée, dactylographiée)
- KEMAL Ahmed Muzhir** *Le Kurdistan dans les années de la Première Guerre mondiale.* (Thèse de doctorat), Moscou, 2ème éd. arabe, Bagdad, Dar Al-Afaq Al-Arabiye, 1984.
- KAPUR Harish** *Soviet Russia and Asia 1917-1927 : A Study of Soviet policy towards Turkey, Iran and Afghanistan.* Geneva, Published by Michael Joseph Ltd for the Graduate Institute of International Studies, 1966 ; 266 p.
- KAZEMZADEH Firuz** *Russia and Britain in Persia, 1864-1914 : A study in imperialism.* New Haven, Yale University press, 1968, XII-711 p.

- KENT Marian *Oil and Empire : British policy and Mesopotamian oil, 1900-1920.* London. London University, the London Schooll of Economic and Political Science, Macmillan, 1976 ; XIII-273 p.
- KHALILI Ibrahim *Le wilayat de Mossoul.* Etude de son évolution politique 1908-1922.(En arabe), Thèse de Master MA, Université de Bagdad. Bagdad, 1975 ; 96 p.
- KODSI Rachad *Le mandat anglais sur l'Irak.*Son origine, son évolution, sa fin.(Thèse de doctorat en sciences politiques et économiques, Université de Strasbourg). Paris, les Presses Modernes, 1937 ; 160 p.
- LAZAREV Mikhail S. *L'histoire kurde 1890-1917.*(En russe), Thèse de doctorat à l'Académie des Sciences de l'URSS, Institut Nardov Azii. Moscou, Ed.Izd-vo "Nauka", 1964. 2e éd.,1972 ; 472 p. (Des extraits parus dans le journal "Sawt alrafidiyn"(en arabe), Damas, No.22, avril 1984)
- NEJAD Kazem M. *Le problème kurde depuis la Première Guerre mondiale.* Thèse de doctorat présentée à l'Université de Paris, Faculté de Droit, 1964 ; 447 p.
- NEVAKIVI Jukka *Britain, France and the Arab Middle East 1914-1920.* Thèse de doctorat, London, University of London, 1969.
- PAPOUKTCHIEVA Maria *La politique de la Russie à l'égard des détroits.* Thèse de doctorat à l'IUHEI, Université de Genève, Genève, Imprimerie Grivet, 1944 ; 188 p.
- QARADAGHI Mustefa *The Kurdish Question.* Master's Thesis, University of California, Berkeley, 1954 ; 230 p. (non-publiée, dactylographiée)
- QASSEMLOU Abdulrahman *Le Kurdistan et les Kurdes.* Etude politique et économique. Thèse de doctorat faite à l'Université de Bratislava, 1964. (Ed. arabe), Beyrouth, Almuassesset allubnaniyet ilinashir, 1970 ; 392 p.
- SEPENCER William *The Mosul Question in International Relations.* Washington D.C., American University, Dissertation, University Microfilm 3111, 1965.
- VANLY Ismet Ch. *Le Kurdistan irakien, entité nationale.* Etude de la Révolution de 1961. Thèse de doctorat à l'Université de Lausanne. Ed. de la Baconnière, Neuchâtel, 1970 ; 418 p. (Histoire et société d'aujourd'hui).
- WARNER Daniel Harry *An Ethic of Responsibility in International relations.* Genève, IUHEI, 1990 ; 212 p. (Thèse de doctorat No.465)

2. Biographies

- ARMSTRONG Harold C. *Grey wolf : Mustafa Kemal, An intimate study of dictator.* London, A.Baker, 1931.
- BARRE Jean-Luc *Le Seigneur-Chat : Philippe Berthelot 1866-1934.* Paris, Plon, 1988 ; 433 p.

- CHESNEY Louisa, O'DONNELL Jane *The Life of the late General F.R. Chesney*. London, S.Lane-Poole, 1885.
- KINROSS, (John Patrick Douglas Balfour) Lord, *Atatürk : The rebirth of a nation*. London, Weidenfeld and Nicolson, 1964 ; 521 p.
- LESLIE SHANE, Sir Mark Sykes : His Life and Letters. London, Cassel and Company, 1924 ; 308 p.
- NICOLSON Harold, *Curzon : the Last Phase 1919-1925, A Study in Post-War Diplomacy*. London, Constable & Co LTD, 1934, 416 p.
- RONALDSHAY Earl of, *The Life of Lord Curzon*. Authorized Biography, London, Ernest Benn LTD, Volume Three, 1928 ; 457 p.
- WINSTON S. CHURCHILL. By Martin Gilbert, London : Heineman, 4 volumes, 1975.

3. Ouvrages

- AHMAD Ishtiaq *Anglo-Iranian relations, 1905-1919*. London, Asia publishing house, 1974 ; VI-389 p.
- AIDRIGE James *The Diplomat*. London, John Lane, The Bodley Head, 1949 ; 728 p. (A Novel about Kurds)
- ALDEMELOJI Sadiq *La Principauté kurde de Behdinan. Ou la Principauté d'Amadiye (en arabe)*. Mossoul, Matbeaat Itihade AlJadide, 1952 ; 120 p.
- ALHAJ Aziz *La question kurde dans les années vingt. (En arabe)*. Beyrouth, Almuasese alaarabiye lilderasat walnashir, 1984 ; 240 p.
- ALHASSENI Abdulrezaq *Histoire des Gouvernements irakiens. (En arabe)*. Saida, Liban, 1968 ; 6 volumes.
- ALMARAYATI Abid A. *A Diplomatic History of Modern Iraq*. New York, R.Speller & Sons, 1961 ; 222 p.
- ALSEJADI Aalaudin *Les révoltes kurdes. (Ed. arabe)*. Bagdad, Imprimerie Al Maarif, 1959 ; 192 p.
- AMIET Pierre *Les Civilisations antiques du Proche-Orient*. Paris, Presses Universitaires de France, 1971 ; 125 p. (Collection "Que sais-je ?").
- ANDERSON Rev. Rufus *History of the Missions of the American Board of Commissioners for Foreign Missions to the Oriental Churches*. Boston, 1872-73 ; 2 volumes.
- Annuaire du Monde musulman*. Statistique, historique, social et économique. Par L.Massignon. Paris, Presses Universitaires de France, 4ème éd, 1955 Vol.XVI ; 428 p.
- ARAFAT General Hassan *The Kurds*. London, Oxford University Press, 1966 ; 178 p.
- ARON Raymond *Leçons sur l'histoire*. Paris, Editions de Fallois, 1989 ; 602 p.
- AULNEAU, J. *La Turquie et la guerre*. Préface de Stéphen Pichon, Paris : Félix Alcan, 1915 ; 346 p.

- BAIAZIDI Mahmud *Les coutumes et les traditions des Kurdes*. (en turc). Baiazid, 1797 (Manuscrit). Traduit en russe par Margrita B. Rudenko, Moscou, 1963 ; 202 p.
- BARDOUX Jacques *Lloyd George et la France*. Paris, Librairie Félix Alcan, 1923, 453 p.
- BENTWICH Norman de Mattos *The Mandates System*. London, Longmans, Grenn and Co., 1930 ; XI-200 p.
- BERARD Victor *L'Angleterre et l'impérialisme*. 5e édition. Paris, Armand Colin, 1911 ; X-392 p.
Révolutions de la Perse. Les Provinces, les Peuples et le Gouvernement du Roi des Rois. Paris, Librairie Armand Colin, 1910.
- BINDER Henry *Au Kurdistan, en Mésopotamie et en Perse*. Paris, Maison Quantin, 1887 ; 453 p.
- BOIS Thomas *Les Kurdes et le droit*. Des textes, des faits. Paris, éd.du Cerf, 1947 ; 160 p.
- BOURNE Kenneth *The Foreign Policy of Victorian England 1820-1902*. Oxford, Clarendon press, 1970 ; XII-531 p.
- BRAILLARD Philippe, DJALILI Mohammad-Reza *Les relations internationales*. Paris, Presses universitaires de France, 2e édition, 1990 ; 125 p. (Collection : "Que sais-je ?").
- BUSCH Briton Cooper *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921*. Berkeley,University of California press, 1971 ; XII-522 p.
- BUXTON Noel, CONWIL, EVANS T.B. *Oppressed Peoples and the League of Nations*. London, 1922, Dent & Sons.Toronto, Dutton & Co. ; 230 p.
- CHELEBI EVLIYA Muhammed Zilli *Seyahat Name*. (En turc : Lettres de voyage). Istanbul, 10 volumes, 1896-1938. Ed. anglais : "Narrative of Travels in Europe, Asia and Africa in the 17th Century by Evliya Chelebi". Translated from turkish by Ritter J. Von Hammer. London, 1834. (Vol.4-5 sur le Kurdistan)
- CHEREF KHAN Prince de Bitlis *Cheref Nameh, ou Fastes de la Nation kurde*. Histoire des Etats et des Principautés kurdes. Ecrit en persan en 1596. Ed. française et publication avec des notes d'introduction par François B. Charmoy. St-Petersbourg, 1868-1875. 2 parties en 4 volumes : Vol. 1 : 852 p. ; Vol.2 : 502 p. ; Vol.3 : 705 p. ; Vol.4 : 712 p.
- CHERIF Général Pacha *Les Continuateurs d'Abdul-Hamid : II leurs finances-leur administration*. Paris, S.A. Imprimeries Welhoff et Roche, 1910, 24 p.(Extrait de la revue, *Revue des Revues*. Paris, 1er octobre 1910)
- CHESNEY Francis R. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, 1835, 1836 and 1837*. London, 1850 ; 2 volumes.
Narrative of the Euphrates Expedition. London, 1868.
- CHOLET Comte de. *Arménie, Kurdistan, et Mésopotamie*. Paris, E.Plon, Nourrit et Cie, 1892 ; 394 p.
- COAN Frederick G. *Yesterdays in Persia and Kurdistan*. Claremont, California, Sunders Studio Press, 1939 ; 284 p.
- COHEN Stuart A. *British Policy in Mesopotamia 1903-1914*. London, 1976.

- CUINET V. *La Turquie d'Asie*. Géographie administrative, statistique descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie Mineure. Paris, E.Leroux, 1891-1894 ; 4 volumes.
- CUMMING Henry H. *Franco-British Rivalry in the Post-War Near East : The decline of French influence*. London, Oxford University Press, 1938 ; 229 p.
- CURZON George N. *Russia in Central Asia in 1889 and the Anglo-Russian question*. London, F. Cass, 1967.
- DARWIN John *Britain, Egypt and the Middle East : imperial policy in the aftermath of years 1918-1922*. London : The Macmillan press, 1981 ; XVII-333 p.
- DE GAULLE Charles *La question kurde*. Beyrouth ; Imprimerie du Bureau topographique des troupes du Levant, 1930 ; 60 p.
- DERSIMI Nouri *Le Dersim dans l'histoire du Kurdistan*. (En turc). Alep, Ani Matbaasi, 1952 ; 339 p.
- Dictionnaire encyclopédique d'histoire*. Par Michel Mourre. Paris, Bordas, 1978.
- DJELILI Djelil *La révolte kurde de 1880*. (En russe). Moscou, Académie des Sciences de l'URSS, 1966 ; 128 p.
- Le soulèvement kurde et la culture nationale*. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitat kawa liltheqafe alkurdiye/ Dar alkutab, 1986 ; 228 p. (Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.9)
- DJEMAL Behjet *La rébellion de Sheikh Saïd*. (En turc). Istanbul, Sel Yayınlari, 1955 ; 121 p.
- DRIAULT Edward *La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres 1920*. Paris, 8ème éd. Félix Alcan, 1921 ; 479 p.
- DE LAUNAY Jacques, CHARLIER Jean-Michel *Histoire secrète du Pétrole*. Paris, Presses de la Cité, 1985 ; 260 p.
- DUROSELLE Jean-Baptiste *La politique extérieure de la France 1914-45*. Paris, Centre de documentation universitaire, 1966-67 ; 5 tomes en 1 volume.
- Histoire diplomatique de 1919 à nos jours*. Paris, Dalloz, 7e éd. 1978 ; 935 p.
- EARLE E. Mead *The Secret Anglo-German convention of 1914 regarding Asiatic Turkey*. New York, The Academy of Political Science, 1923.
- Turkey, the Great Powers and the Baghdad railway. A Study in imperialism*. New York, MacMillan Company, 1923 ; 364 p.
- EMIN Ahmed *Turkey in the World war*. New Haven : Yale University press, 1930 ; 310 p. (Economic and social history of the World War. Turkish series).
- ERKIN, Feridun C. *Les relations turco-soviétiques et la question des Détroits*. Ankara, Basnur Matbaasi, 1968 ; 527 p.
- FATEMI Nasrollah S. *Diplomatic History of Persia 1917-1923. Anglo-Russian Power politics in Iran*. New York, Russell F. Moore, 1952 ; 331 p.

- FLOTO Inga, *Colonel House in Paris : A Study of American Policy at the Paris Conference 1919*. Kobenhagen, Universitetsforlaget I Aarhus, 1973, 374 p.
- Fondations of British Foreign Policy from Pitt(1792) to Salisbury (1902) or documents, old and new*. Selected and edited by Harold TEMPERLEY and Lillian M.PENSON. Cambridge : The University press, 1938 ; XXX-573 p.
- FOSTER Henry A. *The making of Modern Iraq*. A product of world forces. Norman, University of Oklahoma Press, 1935 ; 477 p.
- FRASER David *The Short Cut to India : the record of a journey along the route of the Bagdad Railway*. Edinburgh, 1909.
- FRASER James B. *Travels in Koordistan and Mesopotamia with manners of the Koordistan and Arab tribes*. London, 1840, 2 volumes, Vol.1 ; 382 p. Vol.2 ; 477 p
- GAVAN S.S. *Kurdistan : divided Nation of the Middle East*. Forew. by Emir Kamuran A. Bedir Khan. London, Laurence & Wishart, 1958 ; 56 p.
- GHILAN "Les Kurdes persans et l'invasion ottomane" *Revue du Monde musulman*. Paris, 1908 : pp.1-22.
- GIDEL Gilbert *Consultation sur l'Article 3, Paragraph 2, du Traité de Lausanne concernant la frontière entre la Turquie et l'Irak*. Paris, Imprimerie Chaix, 1925 ; 33 p. (Consultation juridique demandée par le Gouvernement turc à Monsieur Gidel, Professeur de Droit de l'Université de Paris et à l'Ecole libre des Sciences politiques).
- GLADIS Calliope G. *The Council of Four as a joint emergency authority in the European crisis at the Paris Peace Conference 1919*. (Thèse de doctorat, Université de Genève, IUHEI), Imprimerie Franco-Suisse Ambilly-Anne-masse, 1953, 228 p.
- GOTTLIEB W.W. *Studies in Secret Diplomacy during the First World War*. London, G.Allen & Unwin, 1957 ; 430 p.
- GUINN Paul *British strategy and politics, 1914 to 1918*. Oxford : Clarendon press, 1965 ; 332 p.
- GRAUX Dr.Lucien *Histoire des violations du Traité de Paix*.Paris, Librairie Ancienne Honoré Champion, 4 Tomes, Tome 4, 1927.
- HACOBIAN A.P. *Armenia and the War*. An Armenian's point of view with an appeal to Britain. London, New York,..., Hodder & Stoughton, 1918 ; 200 p.
- HANKEY Maurice P. *Diplomacy by Conference. Studies in Public affairs, 1920-1946*. London, E.Benn, 1946 ; 179.
- HELCI Rafiq *Articles*. (En kurde). Bagdad, Matbaat Asaad, 1956 ; 80 p.
- HAMILTON Archibald M. *Road through Kurdistan*. London, Faber & Faber, 1937. Reprinted at New York, AMS Press, 1975 ; 331 p.
- HAMMER DE Joseph *Histoire de l'Empire Ottoman*. Ed. française. Paris, Imprimerie de Béthune et Plon, 1844 ; 3 Volumes.
- HESTERYIAN M.A. *Le Kurdistan de Turquie entre les deux guerres*. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitat Kawa lilheqafe alkurdiye/ Dar alkutab, 1978 ; 192 p. (Coll. Almektebe alteqedumye alkurdiye No.11)

- HOVANNISIAN Richard G. *The Republic of Armenia : From Versailles to London, 1919-1920.* Berkeley, London, University of California Press, Vol.1, 1982 ; 603 p.
- HUSSEIN Fadil *Le problème de Mossoul.* Etude de la diplomatie turque, irakienne et britannique. (En arabe). Bagdad, 1955, Dar Almukhtar ; 120 p.
- HYAM Ronald *Britain's imperial century, 1815-1914 : A Study of Empire and expansion.* London : B.T. Batsford, 1976 ; 462 p.
- IDRISI Hakim, Prince de Betlis, *Selime Name.* (En persan). Betlis, Bibliothèque Nationale de Paris (Cote 235,fol.109)
- IRELAND Philip Willard, *Iraq : A Study in Political Development.* London, Jonathan Cape, 1937, 510 p.
- JELAVICH Barbara *The Ottoman Empire, the Great powers, and the Straits Question.* Bomington , London, Indiana University Press, 1973 ; 209 p.
- JUNG Eugène *La révolte arabe.* Paris, éd. Lux (C.Bohrer), 1924-25 ; 2 volumes.
- KARPAT Kemal *An inquiry to the social foundation of nationalism in the Ottoman State : From social states to classes, From millets to nations.* Princeton, Princeton University , Woodrow Wilson School of public and international affairs, 1973 ; 116 p. (Center of international studies. Policy memorandum).
- KEDOURIE Eli *England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921.* London, Bowes & Bowes, 1956 ; 236 p.
- KENNANE Derk *The Kurds and Kurdistan.* London, New York,..., Oxford University Press, 1964 ; 86 p.(Institute of Race Relations).
- KHALIFIN N.A.*La lutte pour le Kurdistan.* (En russe), ouvrage documenté sur les révoltes kurdes du XIXème siècle et les tentatives de l'Angleterre et de la Russie d'intervenir dans l'affaire du Kurdistan. Ed.kurde, traduction Jelal Teqi. Suleimanî, Chapxaneî raperîn, 1971 ; 224 p.
- KUTSCHERA Chris *Le mouvement national kurde.* Ouvrage documenté sur les mouvements kurdes. Paris, Flammarion, 1979 ; 393 p.(Coll.l'Histoire vivante)
- LACOSTE Raymond *La Russie soviétique et la question d'Orient : la poussée soviétique vers les mers chaudes, Méditerranée et Golfe Persique.* Paris, Les éditions internationales, 1946 ; 238 p.
- LAZAREV Mikhail S. *La question kurde : 1917-1923.* Moscow, 1989. Edition arabe, Beyrouth, Dar Al-Razi, 1991 ; 311 p.
- LENCZOWSKI George *The Middle East in World Affairs.* New York, Cornell University Press, 1952 ; XX-459 p.
- Les Kurdes et le Kurdistan.* Ouvrage collectif, éd. par Gérard Chaliand. Paris, Maspero/PCM, 1981 ; 369 p.
- LEVIN I. *Irak : Contemporary Mesopotamia.* (En russe), Moscou, Soekgiz, 1937 ; 131 p.
- LEWIS Bernard *The emergence of modern Turkey.* Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. London(etc.), Oxford University press,1961 ; 511 p.

- LONGRIGG Stephen H. *Oil in The Middle East : Its discovery and development*. London, New York,..., Oxford University Press, 2nd ed., 1955 ; 305 p.
- Iraq. 1900 to 1950*. London, New York..., Oxford University Press, 1953 ; 436 p.
- LUKE Sir Harry Charles *Mosul and its Minorities*. London, Hopkinson & Co., 1925 ; 1961 p.
- MAIN Ernest *Iraq from Mandate to Independence*. London, George Allen & Urwin Ltd., 1935.
- MANNING Charles A. *The Policies of the British dominations in the League of Nations*. London, Oxford University Press, 1932 ; 160 p. (Publication of the Graduate institute of international studies, no.3)
- MANTOUX Paul *Les délibérations du Conseil des Quatre*. Paris, éd. du Centre national de la recherche scientifique, 1955 ; 2 volumes.
- MARDUGHI Sheikh Muhamed *Histoire des Kurdes et du Kurdistan*. (En kurde). Bagdad, Serkewtin, 1958 ; 164 p.
- MAYER Arno J. *Politics and Diplomacy of Peacemaking : Containment and Counterrevolution at Versailles, 1918-1919*. New York, Alfred.A. Knopf, 1967 ; 918 p.
- MEDLICOTT William N. *British Foreign Policy since Versailles*. London, Methuen, 1940 ; VIII-316 p.
- MEMREIX Terrail Gabriel *Le Combat des trois : notes et documents sur la Conférence de la paix*. Paris, Librairie Ollendorff, 2ème éd., 1922, 311 p.
- MERLIER M. *Les pétroles de Mossoul et la participation française*. Paris, 1926.
- MILLER David H., *Drafting of the Covenant*. New York, G.P.Putnam, 1928 ; 2 volumes.
- MINORSKY V.F *Les Kurdes*. Observations et impressions. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet kawa liltheqafe alkurdiye/ Dar alkutab, 1987 ; 151 p. (Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.14)
- MOORHOUSE Geoffrey *The Diplomats : the Foreign Office today*. London, Jonathan Cape, 1977 ; XII-405 p.
- MORGAN Jacques De. *Mission scientifique en Perse*. Ministère de l'Instruction publique et des Beaux Arts. Paris, Ernest Leroux, éditeur, 1894-1995 ; 5 tomes en 6 volumes. (Tome second : Etude géographique)
- MORGENTHAU Hans J. *Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace*. Revised by Kenneth W. Thompson, New York, Alfred A. Knopf, Sixth Edition, 1985 ; 688 p.
- NEDIM Shukri M. *L'armée russe dans la guerre de l'Irak 1914-1917*. (En arabe). Bagdad, Dar almukhtar, 3ème éd. 1974 ; 84 p.
- NEHRU Jawaharlal, *Glimpses of World History*. Allahabad, 2 Volumes, 1935. 4th ed. London, 1949, Lindsay Drummond Ltd ; 992 p.
- NIKITINE Basile *Les Kurdes*. Etude sociologique et historique. Paris, éditions d'aujourd'hui, Imprimerie Nationale, 1956 ; VIII+ 360 p.
- NOURI Pasha Ihsan *Histoire de la racine de la nation kurde*. (En persan). Téhéran, Imprimerie Spar, 1955 ; 146 p.

- PALEOLOGUE Georges M. *La Russie des Tsars pendant la Grande Guerre*. Paris, Plon-Nourrit et Cie, 1921-1922 ; 3 volumes.
- PAVICH Professeur *Le Kurdistan et la question kurde*. (Ed. arabe). Traduit de la langue slave en arabe par Bero. Beyrouth, Rabitet kawa lilmutheqfin alyassarin alakrad, 1978 ; 89 p. (Coll. Silsilet altheqfe alkurdiye alteqedumiye No.2.)
- PELLETTIERE Stephen C. *The Kurds : An Unstable Element in the Gulf*. London, Boulder, Westview Press, 1984 ; 220 p.
- PICHON Jean *Le partage du Proche-Orient*. Paris, J. Peyronnet & Cie, Editeurs, 1938 ; XVI-382 p.
Les origines orientales de la guerre mondiale. Paris, Charles Lavauzelle, 1937 ; 239 p.
- PRADOS Alfred B. *The Development of the Kurds in Iraq since the Ottoman conquest*. Beyrouth, American Univ. of Beyrouth, 1962 ; 167 p. (Department of History. Arab Studies Program).
- RAMBOUT Lucien (alias père Th. BOIS) *Les Kurdes et le droit*. Paris, éd. du Cerf, 1947 ; 160 p.
- RAMSAUR Jr., Ernest Edmondson *The young Turks : prelude to the revolution of 1908*. Princeton, New Jersey, Princeton University press, 1957 ; 180 p. (Princeton Oriental Studies. Social science, No.2).
- ROCKWELL William W. *Assyrian Christians in Persia and Kurdistan*. The pitiful plight of the Assyrian Christians in Persia and Kurdistan. New York, American committee for Armenian and Assyrian relief, 1916 ; 72 p.
- ROLO Paul J. V. *Entente cordiale : The origins and negociation of the Anglo-French agreements of 8 April 1904*. London : Macmillan, 1969 ; 300 p.
- ROTHWELL, V.H. *British war aims and peace diplomacy, 1914-1918*. Oxford, Clarendon press, 1971 ; X-315 p.
- SAFRASTIAN Arshak *Kurds and Kurdistan*. London, Harvill Press, 1948 ; 106 p.
- SCALIERI G. Georges *La Régénération Constitutionnelle*. La Décentralisation et la Réforme administrative. Constantinople, 1911.
- SHERKOH Dr. Belej (alias Emir Jeladet Bedir Khan) *La question Kurde : ses origines et ses causes*. (Ed. arabe). Publication de la Ligue Kurde (Khoyboun) No.5. Beyrouth, Rabitet Kawa lil theqafe al kurdiye/Dar al kutab, 1986 ; p. 109. (Coll. Al mektebe al teqdumiye al kurdiye No.10).
- SPEISER Ephraim *The United States and the Near East*. Cambridge. Mass., The American Foreign Policy Library/Geoffrey Cumberlege, 1947 ; 263 p.
- SHWADRAN Benjamin *The Middle East, Oil and the Great Powers*. New York, 1955. Reprint, London, 1956, Atlantic Press ; 500 p.
- STEINER Zara S. *The Foreign Office and Foreign Policy 1898-1914*. Cambridge, University Press, 1969 ; XII-262 p.
- SULEIMAN Hikmet S. *Le pétrole en Irak*. Etude politique et économique.(En arabe), Bagdad, 1958 ; 58 p.

- TANERI Aydin *La vie politique, sociale et culturelle des Kurdes à travers les récits historiques d'Ibnul Ezrak et Sheref Khan.* (En turc). Ankara, Taneri, 1976 ; 120 p.
- TASSART *Nécessité de développer l'influence française dans le nord de la Mésopotamie et le Kurdistan.* Paris, 1919.
- TEMPERLEY Harold W. *A History of the Peace Conference of Paris.* Published under the auspices of the British Institute of International Affairs, London, Henry Frowde and Hodder & Stoughton, Oxford University Press, Vol. III, 1920, 457 p., Vol.VI, 1924, 709 p.
England and the Near East : The Crimea. London, Longmans, Green & Co., 1936 ; XXX-548 p.
Foundation of British Foreign Policy from Pitt 1792 to Salisbury 1902. Old and new documents selected and ed. by Harold Temperley and Lillian M. Penson. London, F. Cass, 1966 ; 573 p.
The Cambridge history of British Foreign Policy, 1783-1919. Edited by Adolphus W. Eard, and George P. Gooch. Cambridge, University press, 1922-1923 ; 3 volumes. (Vol 1 : 1783-1815, Vol. 2 : 1815-1866, Vol 3 : 1866-1919)
- TERENZIO, Pio-Carlo *La rivalité anglo-russe en Perse et en Afghanistan jusqu'aux accords de 1907.* Paris, Librairie Arthur Rousseau, 1947 ; 179 p. (Diplôme No 54 de l'IUHEI).
- The Treaty with Turkey : Statements, Resolutions and Reports in favor of Ratification of the Treaty of Lausanne.* By General Committee of American Institutions and Associations in favor of Ratification of the Treaty with Turkey, New York, 1926 ; 186-XXXVIII p.
- TILMAN Seth p. *Anglo-American relations at the Paris Peace Conference of 1919.* Princeton, Princeton University Press, 1961, 442 p.
- TOKER Metin *La rébellion de Sheikh Saïd.* (En turc). Ankara, Akis Yayınlari, 1968 ; 136 p.
- TOYNBEE Arnold J. *The World after the Peace Conference.* London, Oxford University Press, 1926 ; 91 p.
Survey of International Affairs 1925. The Islamic World since the Peace Settlement. London, Oxford University Press, Vol.I, 1927 ; 612 p.
- TOYNBEE Arnold J., KIRKWOOD Kenneth, *Turkey.* New York, Charles Scribner's Sons, 1927 ; 321 p.
- TRUMPENER, Ulrich, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918.* Princeton, Princeton University press, 1968 ; 433 p.
- UBICINI A. *La constitution ottomane.* Paris, A.Cotillon et Cie, éditeurs, Libraires du Conseil d'Etat, 1877.
La question d'Orient devant l'Europe. Documents officiels, manifestes, notes, firmes, circulaires, etc. depuis l'origine du différend. Paris, E.Dentu, 1854.

- VITAL David *The making of British Foreign Policy*. London, George Allen and Unwin, 1968 ; 119 p.
- VOGEL Robert *A Breviate of British diplomatic blue books, 1919-1939*. Montreal : McGill University press, 1963 ; XXXVI-475 p.
- WAHEED Sheikh A *The Kurds and their country*. History of the Kurdish people from the earliest times to the present. With Introduction by General Mohmed Ayub Khan. Lahore, University Book Agency, 1955. New Ed.London, 1959 ; X-187 p.
- WALWORTH Arthur *Wilson and his Peacemakers : American Diplomacy at the Paris Peace Conference, 1919*. New York, London, W.W. Norton & Company, 1986, 618 p.
- WARD A.W., GOOH G.P. *The Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919*. Cambridge, Cambridge University Press, 1923 ; XIX+664 p.
- WEBER Frank G. *Eagles on the Crescent : Germany, Austria, and the diplomacy of the Turkish alliance, 1914-1918*. Ithaca (etc.) Cornell University press, 1970, 285 p. 327(943/956.1) WEB.
- WEBSTER Sir Charles K. *The foreign policy of Palmerston, 1830-1841 : Britain, the liberal movement and the Eastern question*.London, G.Bell, 1951 ; 2 volumes.
- WIGRAM William A., WIGRAM Edgar T. *The cradle of mankind*. London, 2d ed. A.& C. Black, 1922 ; 430 p.
- YUSUF Malek *The British Betrayal of the Assyrians*. USA, The Kimball Press, 1935 ; 360 p.
- ZEKI Muhemad Amin *Résumé de l'histoire des Kurdes et du Kurdistan*. (Ed.arabe). Le Caire, 1948, Matbeaat alseaade. Réédité par le Comité d'aide aux étudiants kurdes (KSAC), Londres, 1986, en 2 volumes. Vol.1 : "Des anciennes époques jusqu'à aujourd'hui" ; 518 p. Vol.2 : "Histoire des Etats et des Principautés kurdes à l'époque islamique" ; 440 p.
Les hommes illustres des Kurdes et du Kurdistan.(En kurde). Bagdad, 1940, 2 volumes. Ed.arabe, annotée par Muhemad A. Awni. Le Caire, Vol.1, 1945 ; Vol.2, 1947 ; 268 p.



بنکه‌ی زین



صلاح جمور

وُلد في ٢٧/٦/١٩٥٦ من أسرة كُردية عريقة. وكان مندوباً عن الاقراد في الأمم المتحدة من (١٩٩٢-١٩٨٢). حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية (العلاقات الدولية) من جامعة جنيف. وله عدة مؤلفات ومقالات حول القضية الكُردية.

صلاح عبد الرحمن جهانبَش خان علي اغا عزيز خان جمور، المعروف باسم صلاح جمور، ولد يوم ٢٧/٦/١٩٥٦ في قرية جده علي اغا في ناحية قورقتو- قضاء خانقين. أكمل دراسته الابتدائية في قورقتو، المتوسطة في خانقين، الاعدادية في الاعدادية المركزية ببغداد والجامعة (هندسة كهرباء) في جامعة السليمانية ١٩٧٨.

خرج من العراق سنة ١٩٧٩ متوجهاً إلى سويسرا، بقي مدة فيها وعاد عن طريق تركيا - سوريا - إيران إلى كردستان العراق للالتحاق بالثورة الكُردية في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني. بقي مدة في صفوف الانصار وكلف بمهام من قبل مام جلال. رحل إلى أوروبا من جديد واستقر في سويسرا ليكمل دراسته الجامعية. أصبح معروفاً لدى المنظمات الدولية والأنسانية وسي بمنصب الممثل الكُرد غير الرسمي في الأمم المتحدة، لاتصاله المستمر بها وتزويدها - مع مخلصين آخرين - بتقارير عن واقع الكُرد المأساوي، بالإضافة إلى قيامه بعقد مؤتمرات صحافية ومقابلات لنفس الغرض. وساهم في بلورة فكرة طرح الاستفتاء لاستقلال كردستان بعد الإطاحة بنظام صدام الباعثي وتم عن طريقه تقديم نتيجة الاستفتاء إلى الأمم المتحدة في جنيف.

تزوج عام ١٩٩٠ من ابنة عمه ورزق بثلاثة أولاد: آري، آلان وسامان. عمل منذ ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٩ استاذاً مساعداً في عدد من الجامعات الأوروبية والأمريكية. وعمل فيما بعد استاذاً مشاركاً في جامعة جنيف وجامعة كنت الأمريكية في جنيف. استشهد يوم ٢٨/٥/٢٠٠٦ برخصاصة محكمة أمريكية في بغداد ودفن في مقبرة أبياته وأجدداته بقرية علي آغا.

شهاداتـة العـلـمـيـة:

- دبلوم معهد دراسات التنمية - اختصاص اقتصاد البلدان النامية، ١٩٨٤، جنيف.
 - بكالوريوس آداب معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، العلاقات الدولية، جامعة جنيف، ١٩٨٧.
 - دبلوم عالي اختصاص علاقات دولية، معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، جامعة جنيف، ١٩٨٨.
 - دكتوراه من معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، العلاقات الدولية (التاريخ الدبلوماسي)، جامعة جنيف، ١٩٩٨.